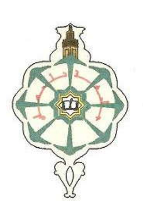
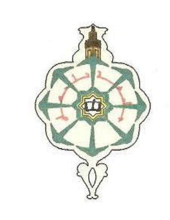
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

التخصص: النحو والصرف

أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه.

الشاهد النحوي لدى نحاة الأندلس

الطالبة:

سميرة جداين

إشراف:

أ.د. عبد الجليل مرتاض

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بومدين كروم	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. عبد الجليل مرتاض	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د. لحسن بلبشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا
أ.د. صالح بلعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيزي وزو	عضوا
د. عبد الناصر بوعلي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	عضوا
د. عبد القادر بوعصابة	أستاذ محاضر "أ"	مركز جامعة النعامة	عضوا

السنة الجامعية: 1435-1436هـ/ 2014-2015م


بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

إهداء

الحمد لله الذي أعانني ووفّقني إلى إتمام بحثي هذا .

أهدي ثمرة جهدي:

- إلى اللذين قال تعالى في حقهما: ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾[الإسراء:24]
- إلى أبي وأمي اللذين أعتزّ وأفتخر بذكرهما.
- إلى إخوتي .
- إلى كلّ زملائي وزميلاتي في الدراسة والعمل.
- إلى كلّ محبٍّ للغة العربية .

سميرة

شكر وعرفان

أحمد الله حمدا كثيرا، لأنه وفقني إلى إنهاء هذه الأطروحة.

قال الرسول ﷺ : « **مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ** »، لذلك من الواجب أن أتوجّه بالشّكر الجزيل إلى أستاذي المشرف، الدّكتور "عبد الجليل مرتاض"، على ما بذله من جهد ورعاية لهذه الرسالة، منذ أن كانت فكرة إلى ما استوت عليه، وقد كانت توجيهاته وتصويباته بمثابة منارة أنارت لي طريق الصّواب. جزاه الله كلّ خير، وجعله دائما في خدمة العلم.

وعرفانا بذلك، له منّي كلّ الشّكر والتّقدير .

كلّ الشكر والعرفان والتقدير لأساتذة قسم اللغة و الأدب العربي بجامعة تلمسان.

وشكر خاص لكلّ الإداريين بكلية الآداب واللغات.

و لا أنسى كلّ من ساعدني من قريب أو بعيد في هذه الأطروحة

وخاصة زملائي و زميلاتي بمتوسطة مكني رمضان وعلى رأسهم السيد المدير.

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد؛ فهذه دراسة نحوية حاولت أن أتحدّث فيها عن الشاهد النحوي لدى نحاة الأندلس.

للشواهد قيمة كبيرة في علم النحو، فهي حجة النحوي التي يستعين بها في كلّ قضيّة نحوية أو لغوية يعرض لها ليثبت بها القاعدة ويقرّرها ويبرهن بها على صحّة القواعد، وقد كان لكلّ من البصريين والكوفيين أسلوبهم في الاستشهاد ،فالبصريون يبنون قواعدهم على الأكثر والأشيع من كلام العرب الفصحاء، الأمر الذي ترتّب عليه ظهور ما اصطلح بالقليل والشاذ، أمّا الكوفيون فنجدهم يتوسعون في الرواية والقياس والأخذ بما روي عن الفصحاء مِن بدو وما روي عن الحضر وكذا الأخذ بالأشعار من الأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء.

أمّا نحاة الأندلس والذين يمثلون صلب موضوع بحثي فسأحاول أن أتبيّن كيف تعاملوا مع الشواهد النحوية، وهل حظيت عندهم بأهمية كبيرة وعوّلوا عليها كثيرا أم كانت لهم وجهة نظر مغايرة لتلك التي هي عند نحاة المشرق؟

أمّا أسباب اختيار موضوع الدراسة فهي:

– أهمية الشاهد النحوي في النحو العربي، والأسباب التي جعلت بعض أنواع الشاهد تأخذ القسط الأكبر من اهتمام نحاة الأندلس والكشف عن منهج بعض نحاة هذا القطر في الأخذ بالشاهد النحوي؛ لاسيما أنّ الدارسين المحدثين ينظرون إلى النحو المشرقي باهتمام أكبر من النحو الأندلسي، فتجدهم يتحدثون كثيرا في مؤلفاتهم عن النحاة المشارقة، لكنّهم قليلا ما يهتمون بأعمال نحاة المغرب.

– ميولي إلى دراسة وتتبع الشواهد النحوية المعتمدة من قبل نحاة الأندلس في تقعيدهم للنحو ومقارنتها مع تلك الشواهد التي اعتمدها النحاة المشارقة أمثال سيبويه والفراء وغيرهم من أئمة النحو العربي. وكذا شغفي لمعرفة الأسباب التي دفعت النحاة الأندلسيين إلى الإكثار من الاستشهاد بالأحاديث النبوية في قواعدهم النحوية على عكس ما عهدناه عند المشارقة.

فانطلقت في هذه الدراسة من مجموعة من التساؤلات، حاولت أن أجيب عنها في بحثي، وتمثّلت في:

- ما موقف النحاة الأندلسيين من الأخذ بأصول النحو عامة؟

- لماذا لم يجر علماء الأندلس من النحاة مجرى سابقيهم من مدرستي البصرة والكوفة في عملية الاستشهاد النحوي؟

- هل حقا نحاة الأندلس هم أول من استشهد بالحديث النبوي في مسائل نحوية، أم فقط أكثروا وبالغوا في ذلك حتى أصبح هذا الإكثار ميزة في منهجهم ؟ وهل نحاة الأندلس اتفقوا في ما بينهم فيما يخصّ قضية الأخذ بالشواهد النحوية؟

أمّا مصادر الدراسة فقد تنوّعت ما بين كتب النحو القديمة والحديثة والرسائل الجامعية التي تناولت الشاهد النحوي، وطرق النحاة في استخدامه ومعالجته.

وقد تكوّنت هذه الدراسة من مدخل و بابين استهللتها بمقدمة وذيلتها بخاتمة؛ أمّا المدخل فوقفت فيه على **بداية الدرس النحوي في الأندلس** وحاولت أن أبين نشأته وأهمّ رواده ومنهجه.

وأفردت الباب الأول للحديث عن **الشاهد النحوي لدى النحاة القدامى**، وقسّمته إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول خصّصته للحديث عن الشاهد من كلام العرب لدى النحاة القدامى؛ فتطرّقت فيه للتعريف بكلام العرب ثمّ بينت أهميته، وبعد ذلك تعرّضت للحديث عن الحدود المكانية التي وضعها علماء اللغة والنحو للأخذ بالشاهد النحوي من كلام العرب ثمّ انتقلت لبيان الحدود الزمانية الموضوعة للأخذ بالشاهد من كلام العرب، وبعدها تحدّثت عن أقسام هذا الشاهد وبيّنت أنّه قسمين شعر ونثر.

أمّا الفصل الثاني فتعرّضت فيه **للحديث عن الشاهد من القرآن الكريم وقراءاته لدى النحاة القدامى** فعرفت القرآن والقراءات لغة واصطلاحا ثمّ بيّنت الفرق الكائن بينهما و لم أنس أن أشير إلى أقسام وأركان القراءات حسب تقسيمات بعض العلماء المشهورين في هذا المجال،ثمّ حاولت أن أ سجّل موقف بعض النحاة القدامى من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته فاختصرته في أهم أئمة النحو المتقدمين أمثال سيبويه والفراء .

في حين خصّصت الفصل الثالث للكلام عن **الشاهد من الحديث النبوي لدى النحاة القدامى**؛ فبدأت بتعريف الحديث ثمّ بينت الفرق بينه وبين السنة، ثمّ وقفت على أقسامه ودرجاته،

وبعدها تحدّثت عن عملية تدوين الحديث وأهم المراحل التي مرّت بها ، كما أشرت إلى الدقة المتبعة في عملية تدوينه و لم يفتني أن أتكلّم عن قضية مهمّة جدا في هذا المقام وهي رواية الحديث بين اللفظ والمعنى و عربية رواة الحديث وعجميّتهم، ثمّ بينت منزلة الحديث النبوي في الاستشهاد اللغوي، وبعدها منزلته في الاستشهاد النحوي وختمت هذا الفصل بالحديث عن سبب قلّة استشهاد النحاة القدامى بالحديث النبوي الشريف، وعدم توضيحهم لموقفهم منه.

أمّا الباب الثاني فقد جاء بعنوان: **الشاهد النحوي لدى نحاة الأندلس.** ومثّل هذا الباب الجانب التطبيقي من البحث وهو مقسّم أيضا إلى ثلاثة فصول؛ وبما أنّ المقام لم يسعفني لتتبّع كلّ نحاة الأندلس لأنّ هذا الأمر شاق ومستحيل ويحتاج إلى وقت طويل لا تسمح به المدّة المحدّدة لمثل هذا النوع من البحوث العلمية فقد اكتفيت بثلاثة نحويين من الأندلس وهم السهيلي وابن مالك وأبو حيان لما لهم من باع طويل في النحو، ولكن هذا لا يعني أنّني قد أغفلت مجهودات بعض نحاة الأندلس المشهورين أمثال ابن مضاء و ابن خروف... بل حاولت الإشارة إليها في متن البحث.

وقد تطرّقت في الفصل الأول إلى **الشاهد من كلام العرب لدى نحاة الأندلس** فتحدّثت أولا عن الشاهد من كلام العرب لدى السهيلي و حاولت أن أبيّن موقف السهيلي من الاستشهاد بالشعر والنثر وذلك بدراسة بعض المسائل النحوية التي استشهد فيها بكلام العرب، والعمل نفسه قمت به مع ابن مالك ثمّ أبي حيان.

أمّا الفصل الثاني فعنونته **بالشاهد من القرآن الكريم وقراءاته لدى نحاة الأندلس**؛ وبدأت الحديث فيه عن الشاهد من القرآن وقراءاته لدى السهيلي ؛ فبينت موقفه من القرآن وقراءاته ثمّ عرضت بعض المسائل النحوية التي تُبيّن أنّ السهيلي قد استشهد في كتبه بالقرآن وقراءاته، والأمر نفسه قمت به في هذا الفصل مع ابن مالك ثمّ أبي حيان .

ثمّ يأتي الفصل الثالث **بعنوان الشاهد من الحديث لدى نحاة الأندلس** الذي بينت فيه أنّ علماء الأندلس هم أول من تنبّه لانصراف علماء النحو المتقدمين عن الاستشهاد بالحديث، ثمّ تحدّثت عن أسباب كثرة استشهاد نحاة الأندلس بالحديث، وانتقلت إلى عنصر آخر بينت من خلاله مواقف نحاة الأندلس المتباينة في قضية الاستشهاد بالحديث في النحو، وبعدها انتقلت للحديث عن الشاهد من الحديث لدى السهيلي وعرضت بعض المسائل النحوية التي دلّلت بها على

صحّة استشهاد السهيلي بالحديث، والأمر نفسه فعلته في المبحث الموالي مع ابن مالك، ثمّ بعده أبو حيان.

وأنهيت البحث بخاتمة أبرزت فيها أهمّ النتائج التي توصلت إليها.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع تعدّد المناهج، فهذا الموضوع لا يمكن أن يحصر نفسه ضمن منهج علمي واحد؛ ذلك أنّ دراسة أنواع الشاهد النحوي لدى نحاة الأندلس لا بدّ لها من المنهج التاريخي؛ بحيث راعيت الترتيب الزمني في عرض آراء النحاة. والمنهج التحليلي الوصفي الذي يظهر في الجانب التطبيقي للبحث.

أمّا أهمّ المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في بحثي فقد تنوعت بين القديم والحديث؛ فمن القديم أذكر "الكتاب" لسيبويه، و"الإنصاف في مسائل الخلاف" للأنباري. و"نتائج الفكر في النحو" و" الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقه " للسهيلي، و"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك، وكتابَي: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" و"شرح التسهيل" للمؤلف نفسه. إضافة إلى"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" لابن هشام الأنصاري، دون أن أنسى المكاتبة التي جرت بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البُلقيني، الموسومة: " الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، و بعض كتب أبي حيان مثل: " التذييل والتكميل في شرح التسهيل"، و"ارتشاف الضرب"، و"البحر المحيط"، و"تقريب المقرب".

ومن الكتب الحديثة التي تناولت بالدراسة موضوع البحث أذكر: مؤلفات خديجة الحديثي، بخاصة كتاب "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث"، وكتاب "أبو حيان النحوي"، و"الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"، و"المدارس النحوية"، إضافة إلى مؤلَّف لـــ ألبير مطلق، يحمل عنوان: " الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر الملوك الطوائف" ومؤَلَّف لمحمود فجال، بعنوان: "الحديث النبوي في النحو العربي"، وكتاب لمحمد إبراهيم البنا، وسَمَه: " أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، بالإضافة إلى: "أصول النحو عند ابن مالك" لخالد سعد محمد أبو عريش الغامدي، كما أفدت كثيرا من بعض الرسائل الجامعية كرسالة: الشهري علي بن علوي بن عوض: "أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل"، محمد أحمد محمد العمروسي: "دور الحديث النبوي في التقعيد النحوي"، الغامدي صالح أحمد مسفر: "شواهد النحو

النثرية تأصيل ودراسة"، فادي صقر، أحمد عصيدة: "جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي"، و فداء حمدي رفيق فتوح: "الشاهد النحوي بين كتابي معاني الحروف للرماني ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي- دراسة مقارنة-"، ومحمد بشير إسماعيل: "الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح" (إنّه خَفي على أكثر النحويين).

أما الصعوبات التي واجهتني في هذه الأطروحة فهي قلة المصادر النحوية المتعلقة بنحاة الأندلس ممّا خلق عندي إشكالا في تدعيم الجانب التطبيقي من هذا البحث؛ وهذا ما قيدني وجعلني أكتفي بثلاثة نحويين وهم السهيلي وابن مالك وأبو حيان، وأيضا تحقيق الشواهد والبحث عنها في أمهات الكتب وخاصة بعض الأبيات الشعرية التي لم أستطع العثور عليها في الكتب التي بين يدي، وأيضا بعض الأحاديث النبوية الشريفة التي استغرقت وقتا طويلا لتحقيقها ، والبعض منها لم أستطع أن أقف عليه في متون الحديث. ولا أنسى أن أذكر صعوبة الترجيح بين الآراء المختلفة للنحاة.

و لا يسعني في ختام هذه المقدّمة إلّا أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور "عبد الجليل مرتاض" الذي كان لي موّجها ومرشدا؛ فله مني كلّ العرفان و التقدير والامتنان، كما يجب أن أعترف أنّ الخير في هذه الأطروحة عائد إليه وأنّ النقص فيها عائد لعجزي أن أنفّذ كلّ ما وجّهني إليه فجازاه الله خير الجزاء، وأمدّه بالصحة والعافية.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين تكبّدوا عناء قراءة هذا العمل وتقويمه، فجازاهم الله عني كلّ خير.

فشكرا لكلّ الذين قدّموا لي يد المساعدة لإنهاء بحثي المتواضع والذي أرجو أن أسهم به في إثراء المكتبة اللغوية ، فأسأل الله عزّ وجل أن يجعله خالصا لوجهه وأن يتقبّل منّي هذا العمل.

إنّه نعم المولى ونعم النصير

تلمسان في: 12 من ذي القعدة 1435هـ

الموافق لـــ 7سبتمبر 2014م.

سميرة جداين

مدخل:

بداية الدرس النحوي في الأندلس

- نشأة الدرس النحوي في الأندلس
- رواد الدرس النحوي في الأندلس
- منهج الدرس النحوي في الأندلس

إنّ الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس؛ لم يتم إلاَّ في نهاية القرن الأول الهجري، وهذا ما أدى إلى تأخر الدراسات اللغوية وغيرها من فروع الحياة عن مثيلاتها في المشرق وهذا ما سأحاول أن أبيّنه في هذا المدخل [1].

1- نشأة الدرس النحوي في الأندلس:

كان العرب الفاتحون من عهد موسى بن نصير إلى عهد الخليفة الناصر ينقلون في البلاد ما عرفوه في الشام من لغة وأشعار ونحوها؛ إذ كان بعضهم من غير شك مثقفين؛ يتناقلون الأشعار وأيام العرب والأخبار في سمرهم، ولكن لم يكن ذلك علما منظما حتى جاء عبد الرحمن الناصر[2]، فطمع أن يُقوِّي مملكته بما قوى به العباسيون دولتهم، وكان من أسباب قوة العباسيين: العلم، والشعر، والأدب[3]، وغير ذلك من العلوم الأخرى مثل: النحو الذي لعب دورا هاما في بناء الفكر الإسلامي؛ لأنه كان من الوسائل الأساسية التي ساعدت على فهم النص القرآني، وقد استقرت مناهجه في المشرق العربي في البصرة والكوفة وبغداد[4].

فأراد الناصر أن يُقلد العباسيين ورأى أن ليس هناك معلمون كبار ينشئون الثقافة العربية بين أهل الأندلس، فقرر أن يندب لذلك بعض أهل المشرق، وبعد تفكير طويل رأى أن أصلحهم أبو علي القالي فاستدعاه إلى قرطبة[5].

---

[1] – يُنظر: محمد بن عمار درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، سلسلة الرسائل الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1427هـ، 1/ 41.

[2]– هو عبد الرحمن الناصر لدين الله ثامن ملوك الأندلس من الأمويين ويُعرف بعبد الرحمن الثالث، وُلد سنة 277 هـ، وتوفي سنة 350 هـ، كانت يده بيضاء على العلم والعلماء.

[3]– أحمد أمين، "ظهر الإسلام"، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط2، 1428هـ- 2007م، 3/ 64-65.

[4]– يُنظر: عبده الراجحي، "دروس في المذاهب النحوية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 1980م، ط2، 1988، ص 215.

[5] – أحمد أمين، "ظهر الإسلام"، 3/ 64-65.

وقد كانت طبقة من المعلمين قبل هذه الفترة قد أخذت على عاتقها تدريس اللغة وقواعدها لناشئة الأندلس وكهولها، وكان هؤلاء المعلمون يعلمون أبناء الخاصة كما يعلمون أبناء العامة في المساجد[1] "يلقّنوهم دروسا في مبادئ العربية عن طريق مُدارسة النصوص والأشعار"[2].

وكل هذا الاهتمام باللغة العربية كان لأجل الحفاظ على القرآن الكريم وسلامة لغته وتلاوته، وبذلك كان أكثرهم من قُرَّاء الذكر الحكيم، وكان كثير منهم يرحلون إلى المشرق فيتلقّون هذه القراءات ويعودون إلى موطنهم؛ فيرسموها للناس بجميع شاراتها كما يرسمون لهم العربية بمقوماتها اللغوية[3].

وكانت دروس هؤلاء المعلمين تتناول ألوانا من العلوم كالفقه والحديث والأخبار والأشعار، أكثر مما تتناول علوم النحو والصرف والبلاغة والعلوم اللسانية بصفة عامة[4]، والسبب في ذلك: "أنه لم يكن عند مؤدّبي العربية ولا عند غيرهم ممن عنوا بالنحو كبير علم ... وذلك أنّ المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها، وتقريب المعاني لهم في ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية و غوامضها والاعتلال بمسائلها ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية ولا يجيئون في شيء منها"[5].

ولم يكن تحصيل هؤلاء المؤدبين (المعلمين) مقصورا على تجوالهم طلبا للعلم في المدن الأندلسية، بل تنقلوا إمّا إلى القيروان، وهي يومئذ من مراكز العلم المشهورة، وإما إلى المشرق؛ حيث كانوا يسعون للقاء العلماء المشهورين قبل أداء فريضة الحج، وبعد أدائها، ولما أصبح الأندلسي العائد إلى وطنه يشرف في نظر قومه؛ لأنه غدا يروي عن "الشيوخ" لم تعد الرحلة العلمية أمرا منوطا بالنية الدافعة للحج، بل أصبحت هي نفسها ضرورة لازمة وخاصة لدى الطلبة

---

1 - يُنظر: عبد الكريم بكري، "ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي"، إشراف: يوسف وراد، رسالة دكتوراه الدرجة الثالثة، جامعة وهران، 1982، ص 23.

2- شوقي ضيف ، "المدارس النحوية"، دار المعارف، مصر، ط2، 1972، ص 288.

3- شوقي ضيف، "المرجع نفسه"، ص 288.

4- يُنظر: ألبير حبيب مطلق، "الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف"، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ص 51.

5- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت 379 هـ): "طبقات النحويين واللغويين"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، (د.ط)، (د.ت).ص 311.

القادرين على تحمّل أعباء السفر[1]. وما إن حلّ القرن الثالث حتى غدت رحلات الأندلسيين هدفا أو فريضة ثقافية، فلقي بعضهم مشاهير اللغويين في البصرة والكوفة أمثال الأصمعي والسجستاني والكسائي، وتوغّل بعضهم فلقي الأعراب وأخذ اللغة عنهم مباشرة. وهكذا نرى أنّ حملة النحو واللغة في الأندلس كانوا غالبا تلامذة المشارقة فعمّت تعاليم المدرستين النحويتين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة وأصبح كتاب سيبويه غاية في تحصيل هذا العلم.[2]

وتقابل هذه الرحلة الأندلسية إلى المشرق هجرة بعض المشارقة إلى الأندلس ممّن لهم اهتمام باللغة والنحو[3]، غير أنّ رحّالي الشرق أقلّ عددا من نظرائهم الأندلسيين ومنهم أبو جعفر أحمد بن هارون البغدادي وقد جلب معه بعض كتب ابن قتيبة وبعض كتب عمرو بن بحر الجاحظ على أنّ الفائدة العلمية التي كان ينقلها أمثال هؤلاء المهاجرين المشارقة لا توازي ما كان يجيء به الأندلسيون وذلك لقلة عددهم كما ذكرنا، ولأنّ هدفهم لم يكن علميا في الغالب، فبعض العلماء المشارقة كان يضيق بهم الشرق من الفقر فيرحلون إلى الأندلس على عكس الأندلسيين الذين كانوا يأتون المشرق طلبا للعلم[4].

إذا الأثر الذي أحدثه المشارقة قبل ورود "القالي" يعدّ قبس نور ضئيل في الحياة العلمية في الأندلس؛ وفيما يخص الأندلسيين الراحلين إلى المشرق، فمن الطبيعي أن تكون رغباتهم العلمية متنوعة متباينة، فمنهم من يؤثر رواية الحديث، ومنهم من يطلب الفقه، ومنهم من يلقى الشعراء المشارقة، كما أنّ منهم من يطلب اللغة والنحو، وهذا ما يهمنا التركيز عليه في هذا البحث[5]. ومن أولئك العلماء الراحلين إلى المشرق **جودي بن عثمان** (ت 198هـ)؛ الذي رحل إلى بغداد، وأخذ بها عن الكسائي والفراء[6].

وقد كان علماء اللغة والنحو في المغرب والأندلس تلامذة الطبقة الأولى من أمثال:

[1]- ألبير حبيب مطلق، "الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف"، ص 54-55.
[2]- يوسف عيد، "النشاط المعجمي في الأندلس"، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ-1992م، ص3.
[3]- ألبير حبيب مطلق، "الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف"، ص 58.
[4]- يوسف عيد، "النشاط المعجمي في الأندلس"، ص 33-34.
[5]- يُنظر: ألبير حبيب مطلق، "الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف"، ص 55.
[6]- محمد بن عمار درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، 1/ 43.

جودي النحوي؛ الذي أدرك الكسائي والفراء، والغازي بن قيس الذي أدرك الكسائي ونظراءه[1]. ومحمد بن عبد الله بن سوار الذي لقي أبا حاتم والرياشي[2]، وقاسم بن أصبغ لقي ابن قتيبة والمبرد وثعلبا[3]، محمد بن عبد الله الغازي لقي الرياشي وأبا حاتم [4]، الأفشتين لقي أبا جعفر الدينوري والمازني، وينقسم هؤلاء العلماء الذين لقيهم الأندلسيون المهاجرون في مدرستين (إذا استثنينا أبا جعفر الدينوري الذي قضى أكثر حياته بمصر) هما مدرستا البصرة والكوفة . ومن هنا يتضح لنا أنّ حملة اللغة والنحو في الأندلس كانوا في أغلب الأحيان تلامذة الطبقة الأولى من اللغويين والنحويين المشارقة، وأنّهم منذ البداية نشروا في بلدهم أصول المدرستين النحويتين اللغويتين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، إلاّ أنّ تلامذة البصرة كانوا ظاهرين في الأندلس على نظرائهم، كما أصبح كتاب سيبويه لديهم هو غاية المتعلّقين بالدراسات النحوية[5].

وتُجمع المصادر على أنّ الأندلسيين عرفوا نحو الكوفة قبل أن يعرفوا نحو البصرة، وذلك راجع لكون كتاب الكسائي قد وصل إلى الأندلس قبل كتاب سيبويه، ويُقال إنّ جودي بن عثمان كان أوّل من أدخل كتاب الكسائي إلى الأندلس[6]، وأنّ الإفشين محمد بن موسى بن هاشم (ت 309ه) هو أول من أدخل كتاب سيبويه وأقرأه لطلابه بقرطبة[7].

و بالرّغم من اختلاف الدارسين حول أي الكتابين دخل الأندلس أوّلا، فإنني ارتأيت أن أبدأ الحديث عن كتاب سيبويه لأنّه المعتمد الأوّل في الدراسات النحويّة .

[1] – يُنظر: الزبيدي، " طبقات النحويين واللغويين"، ص 256.

[2]– الزبيدي، "المصدر نفسه"، ص 282.

[3]– "المصدر نفسه"، ص 56.

[4]– ألبير مطلق، "الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف"، ص 289.

[5]– ألبير مطلق، "المصدر نفسه"، ص57.

[6]– السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، تحقيق: مصطفى عبد القاهر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1425 هـ- 2004م، 405/1.

[7]– يُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص 282، وأبو عبد الله الحميدي، "جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس و أسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر"، ص 139، شوقي ضيف، "المدارس النحوية"، ص 289.

1-1. النحو البصري في الأندلس:

لقد تأخر دخول كتاب سيبويه إلى الأندلس مقارنة بكتاب الكسائي، إلاّ أنّ أهل الأندلس قد عنوا به عناية فائقة، واغترفوا من معينه، وبالتالي كان لهذا الكتاب أثر كبير في النحو الأندلسي، ولا أدل على ذلك من هذا الاهتمام الفائق بالكتاب، فقد اشتُهر جماعة من النحويين بحفظه، "فمن أقدم من وقفنا عليه ممن حفظوا كتاب سيبويه هو حمدون النحوي المتوفى بعد المائتين، وفي القرن الثالث كان من أشهر حفاظه الإفشين القرطبي (ت 309هـ)، وقد أخذه في مصر عن أبي جعفر رواية[1].

ولمترلة كتاب سيبويه في نفوسهم، قرّر الأندلسيون أنّ من لم يقرأ هذا الكتاب فهو لا يعرف شيئا "وعابوا على أحمد بن عبد النور النحوي (ت 702هـ) أنه لا يقرأ الكتاب"[2].

وكيف لا يهتم الأندلسيون بهذا الكتاب؛ الذي سماه القدماء: قرآن النحو[3]، فهذا الكتاب لقي منذ ظهوره حظا سعيدا لدى العلماء، قديما قالوا: أنّ الكتب تشقى وتسعد، كما الإنسان يشقى ويسعد، ولكن تلك السعادة في الحظ كانت عن أصالة في البنيان ومتانة في التكوين[4].

فقد استطاع سيبويه أن يوفّق في تسجيل أصول النحو وقواعده تسجيلا تاما في كتابه، كما أنه لم يكد يترك ظاهرة من ظواهر التعيير العربي إلا وأتقنها فقها وعلما وتحليلا[5]، وبذلك أصبح الكتاب المصدر الأول للنحو العربي[6]، وذلك منذ تاريخ تأليفه إلى يومنا هذا، فكل ما فعله النحاة

1- الرافعي، مصطفى صادق، "تاريخ آداب العرب"، 3/ 243.

2- يُنظر: السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 273/1.

3- يُنظر: أبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، ص 73.

4- عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1/ 37. (مقدمة المحقق).

5- يُنظر: شوقي ضيف، "المدارس النحوية"، ص 6.

6- شرف الدين الراجحي، "في علم اللغة عند العرب ورُؤى علم اللغة"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص 88.

الذين جاءوا بعد سيبويه هو شرح غامض أو اختصار مطول أو بسط معضل، أما الأسس التي بني عليها الكتاب فبقيت كما هي في النحو والصرف إلى اليوم[1].

ولأهمية هذا الكتاب العظيم اهتم به العلماء بعد سيبويه، فدرسوه وشرحوه ومن بين هؤلاء العلماء نجد علماء الأندلس؛ الذين لم يدّخروا جهدا لدراسة هذا الكتاب وشرحه لطلاب العلم من مختلف الأعمار والفئات.

وقد عدّ بعض العلماء والباحثين هذا الاهتمام العظيم الذي حظي به كتاب سيبويه عند الأندلسيين عاملا مضعفا للاهتمام بالنحو الكوفي وبخاصة كتاب الكسائي الذي انصرف عنه كثير من علماء النحو في الأندلس، لأنّهم وجدوا في كتاب سيبويه ضالتهم النحوية العظيمة، لذلك لا عجب أن يبقى هذا الكتاب العظيم المصدر الأول عندهم- لا ينافسه في ذلك سوى كتاب الجمل للزجاجي- على الرغم من أنّه دخل الأندلس بعده كثير من الكتب أمثال كتاب المقتضب للمبرد، والإيضاح لأبي علي الفارسي، والخصائص لأبي عثمان بن جني وغيرها، كلّ هذا الاهتمام كان نابعا من الشهرة العظيمة للكتاب في المشرق، وانتقال تلك الشهرة إلى الأندلس، وتحدّث السيوطي عن تلك الشهرة وذلك الاهتمام بكتاب سيبويه فقال: إنّ أحمد بن إبراهيم بن الزبير (ت 708هـ) عندما خرج من مالقة، ترك هناك من طلبته أربعين يقرؤون كتاب سيبويه.[2] كلّ هذا الاهتمام بكتاب سيبويه وبالنحو البصري جعل النحو في الأندلس يُطبع بطابع النحو البصري وإن كان متأخرا كما ذكرت بعض المصادر .[3]

1-2. النحو الكوفي في الأندلس:

لقد اتّفق أهل التراجم على أنّ كتاب الكسائي سبق إلى البيئة الأندلسية غيره من المؤلفات النحوية[4]، وبالتالي فالنحو في الأندلس قد بدأ كوفي النزعة؛ بسبب اشتهار كتاب الكسائي فيها أولا، واهتمام أهلها به، وبقي الحال كذلك حتى أواخر القرن الثالث هجري عندما جاء الأفشنيق

[1]- يُنظر: أحمد أمين، "ظهر الإسلام"، ص 85.

[2]- السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 292/1.

[3]- فادي صقر أحمد عصيدة، "جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي"، إشراف: وائل أبو صالح، أطروحة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس- فلسطين، 2006، ص 15.

[4]- محمد بن عمار درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، ص 8.

إليها؛ الذي- كما سبق ورأينا- ارتحل إلى المشرق ودرس كتاب سيبويه في مصر، وحمله معه إلى الأندلس، ونشره فيها، فتأثر النحو الأندلسي تأثرا بالغا بالنحو البصري؛ لدرجة أنه طغى على النحو الكوفي الذي سبق ظهوره هناك[1].

كما أنّ هناك إشارات متناثرة في بحوث المتتبّعين للدرس النحوي بالأندلس تتظافر لتأكيد أن النحو الكوفي لم يكن أسبق إلى الأندلس من نظيره البصري فحسب، بل إنّ تأثيره تواصل وامتدّ حتى بعد أن عرف المذهب البصري واشتهر بالأندلس، ومن هذه الإشارات: ما ذكره صاحب كتاب تاريخ الفكر الأندلسي في قوله: "كانت أذيع كتب النحو على أيام ابن حزم، تفسير الجرفي لكتاب الكسائي"[2].

وكما سبق وذكرنا، فأوّل نحوي أندلسي عمل على إدخال كتاب الكسائي إلى بلاد الأندلس هو جودي بن عثمان الذي رحل إلى بغداد، وأخذ بها عن الكسائي والفراء وغيرها، وحمل معه كتاب الكسائي إلى الأندلس، وظل يدرّسه بعد رجوعه وأخذ عنه جماعة، وألف كتابا في النحو[3].

إنّ المتتبع للدرس النحوي في الأندلس ليجد أن المذهب الكوفي النحوي لم يُبعَد في أي فترة من الفترات من ساحة التأثير في الحياة النحوية واللغوية بالأندلس، مع الإقرار بأنّ هذا التأثير يبرز حينا حتى لكأنّه هو المؤثر الأبرز، ويخبو أحيانا حتى يكاد يختفي، مما يغري بعض الدارسين بالحكم بزوال هذا التأثير، ولكن سرعان ما يظهر من العلماء الأندلسيين من يكذّب هذا الزعم[4].

[1]- يُنظر: عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري"، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1993، ص 40 .

[2]- آنخل جانثلاث بالانثيا، "تاريخ الفكر الأندلسي"، نقله عن الاسبانية: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1427هـ-2006م.

[3]- اسم الكتاب الذي ألفه جودي بن عثمان "منبه الحجارة"، وليس يُعرف على وجه التحديد اسم كتاب الكسائي، يُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص 256 والسيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 405/1، ويُنظر: محمد بن عمار درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، ص 43.

[4]- محمد بن عمار درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، ص 56-57.

وأولى بوادر التأثّر بالمذهب الكوفي ظهرت مع جودي بن عثمان، ثم تواصلت بعده متمثلة في صور عدة لعل أكثرها جلاء تعاقب بعض النحويين الأندلسيين على شرح كتاب الكسائي، فبالإضافة إلى جودي بن عثمان، نجد نحويين أندلسيين آخرين قاموا بشرح كتاب الكسائي مثل: مفرّج بن مالك النحوي أبو الحسن المعروف بالبغل؛ والذي ألّف كتابا شرحه فيه[1]، وعبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم المكفوف الملقب بدَرْوَد (ت 325هـ)؛ الذي له شرح على كتاب الكسائي في ستة أجزاء سُمع عليه[2]، وشرحه أيضا أحمد بن أبان بن سيد: وهو أبو القاسم أحمد بن أبان بن سيد اللغوي الأندلسي (ت 382هـ)، الملقب بصاحب الشرطة تشريفا وتكريما لعلمه ومنزلته[3]. وقد صاحب القالي[4] وروى عنه سائر كتبه ومصنفاته.

1-2-1. أسباب عناية الأندلسيين بالنحو الكوفي:

يرى بعض العلماء أنّ اهتمام الأندلسيين بالنحو الكوفي وتقديمه على النحو البصري لم يكن صدفة بل له أسبابه ومن أهمّ تلك الأسباب:

أولا: نشأة المدرستين- البصرة والكوفة-: فالمدرسة البصرية وجهت اهتمامها إلى النحو العربي قبل المدرسة الكوفية بنحو مائة عام تقريبا، حين كانت المدرسة البصرية قد اكتملت آراؤها النحوية، وأصبحت منتشرة في البلاد، ولمّا جاء الأندلسيون لطلب النحو العربي، وجدوا النحو الكوفي في بدايته، والآراء النحوية عندهم بسيطة بعيدة عن التعقيد، فأخذوا بها، لأنّهم وجدوا فيها سهولة ويسرا يناسب مستواهم العلمي في مجال النحو العربي الذي أصابه بعض التعقيد البصري، لذلك كانت المدرسة الكوفية، وآراؤها البسيطة محطّ اهتمام الأندلسيين المبتدئين في هذا العِلم .

ثانيا: كثرة الرواية عن العرب: المعروف عن المدرسة الكوفية وعن علمائها أنّهم أهل شعر ورواية عن العرب وفصحائهم، لذلك ابتعدوا إلى حدّ بعيد عن القوانين المنطقية أو الأقيسة العقلية،

---

[1]- يُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص 273، و الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت 817هـ): "البلغة في تاريخ أئمة اللغة"، اعتنى به: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1422هـ- 2001م، ص 183، والسيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 296/2.

[2]- يُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص298، والسيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 85/2.

[3]- يُنظر السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 1/ 240.

[4]- يُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص 85-86-87-88.

في حين أنّ البصرة وعلماءها لم يكونوا على نفس درجة الكوفيين في الشعر وأخبار العرب، لذلك عوضوا هذا النقص بإطلاق العنان للعقل ليقيس ويتشدّد في القياس[1] وهم كانوا يرون أنّ الخطأ بالقياس جريمة لا تُغتفر في حين أنّ الخطأ في الرواية أمر طبيعي لا بأس به، وهذا ما عبّر عنه أبو علي الفارسي حين قال: أخطئ في خمسين مسألة في اللغة العربية ولا أخطئ في واحدة من القياس[2] ونتيجة لهذا التشدّد في القياس والاعتماد على المنطق، نفر الأندلسيون المبتدئون من النحو البصري وتعقيداته، واتجهوا إلى النحو الكوفي المعتمد على السماع[3].

ثالثا: اعتماد الكوفيين على السماع والتقليل من القياس :كان هذا الأمر أقرب إلى الواقع، لأنّهم لم يكترثوا بالقلة أو بالكثرة، ولا يرى الكوفيون أي سبب لتفضيل لهجة على أخرى، أو قبيلة على أخرى، فكلّ قبيلة عندهم فصيحة اللغة، فهم يحترمون كلّ ما جاء عن العرب[4] فكان هذا التيسير الذي اتبعه الكوفيون في أخذ النحو[5] ووضع قواعده لافتا لنظر الأندلسيين فوجهوا اهتمامهم نحو المسموع الميسر (النحو الكوفي) وابتعدوا عن غيره .

رابعا: طبيعة الكتب الكوفية التي درسها الأندلسيون : في البداية كانت سهلة وبسيطة وبخاصة الكتاب الأول الذي دخل الأندلس على يد جودي بن عثمان هو كتاب (مختصر في النحو) للكسائي فهذا الكتاب حسبما ذكرت بعض الكتب كان صغيرا بسيطا مختصرا يعطي الفائدة المرجوة دون توسع في القياس، أو عمق في الأفكار، فكان خير وسيلة تعليمية لقوم حديثي العهد بعلم النحو العربي، كلّ همهم كان القاعدة النحوية التي تساعدهم على فهم كتاب الله تعالى، وفهم اللغة العربية ومضت السنون والنحو الكوفي يسيطر على الساحة الأندلسية حتى اشتدّت سواعد الأندلسيين النحوية، ووجدوا أنّهم أصبحوا قادرين على تجاوز النحو المختصر، إلى النحو الآخر وهو نحو البصرة وقياساته وأحكامه، ليتخلّصوا من الفوضى التي يوقعها النحو الكوفي

[1]- يُنظر: عبد العال سالم مكرم، "القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية"، ص91، ويُنظر: فادي صقر أحمد عصيدة، "جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو"، ص 13.

[2]- شوقي ضيف، " المدارس النحوية "، ص 264

[3]- فادي صقر أحمد عصيدة، "جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو"، ص 14.

[4]- فادي صقر أحمد عصيدة، "المصدر نفسه"، ص 14.

[5]- فادي صقر أحمد عصيدة، "المصدر نفسه"، ص 14- 15.

باعتماده على قاعدة بمجرّد سماعٍ مثال واحد فقط، وهذا الأمر أوجد الاضطراب والفوضى في النحو العربي[1]، وأفسد سماع الكسائي- شيخ المدرسة الكوفية- للشاذ الذي لا يجوز إلّا في الضرورة، وجعله أصلا يقيس عليه، أفسد هذا النحو العربي[2] لذلك وجّه علماء الأندلس جهودهم نحو: البصرة وعلمائها فأخذوا النحو البصري الذي طُبع به نحوهم- فيما بعد-

وكخلاصة لما يمكن قوله عن تأثر نحاة الأندلس بالمدارس النحوية السالفة الذكر نقول: إنّ كتاب سيبويه وإن لم يشتهر في الأندلس أوّل الأمر، وبقي كذلك إلى أن رحل الأفشنيق إلى المشرق وعاد إلى وطنه الأندلس حافظا لهذا الكتاب، فأظهره هناك، واشتُهر منذ ذلك الحين، فإنّ هذا المؤلف العظيم كما أثبتت بعض المصادر كان قد وجد في الأندلس مع وجود كتاب الكسائي، إن لم يكن قبله.

إنّ للنحو البصري الأثر الكبير على نحاة الأندلس على مر العصور. ومثله النحو الكوفي؛ الذي اشتهر هناك قبل النحو البصري، واختفى نسبيا بعد ظهور واشتهار النحو البصري، إذ لم يندثر كل الاندثار هناك، بل بقي له أثر على مر العصور حتى في القرن السابع هجري. ومن هنا فإنّ النحو في الأندلس كان خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة نحوا بصريا كوفيا، ولم يخلُص لأحدهما دون الآخر.

1-3. النحو البغدادي في الأندلس:

وكما عرف الأندلسيون النحو الكوفي ممثلا في كتاب الكسائي، والنحو البصري ممثلا في كتاب سيبويه عرفوا النحو البغدادي ممثلا في أبي علي القالي[3]؛ الذي تخرّج على يديه الكثير من أبناء الأندلس، فأبو علي القالي كان إماما متضلّعا في اللغة وعلوم الأدب، ؛ حيث نشأ في بغداد وتعلم على شيوخها، وأخذ النحو عن ابن درستويه، والزجاج أحد تلامذة المبرد، والأخفش الصغير، وابن السراج وابن الأنباري، أقام القالي في بغداد خمسا وعشرين سنة يحصّل مع الجد حتى أتقن هذه العلوم، ولذلك ونظرا لصيته الذائع في هذه العلوم دعاه الخليفة الناصر أشهر ملوك بني

---

[1]- شوقي ضيف، "المدارس النحوية"، ص 162.

[2]- بدوي أحمد أحمد، "سيبويه حياته وكتابه"، ص 12، فادي صقر أحمد عصيدة، "جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو"، ص 14.

[3]- عبد العال سالم مكرم، "القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية"، ص 164.

أمية بالأندلس لنشر علومه وآدابه فلبّى أبو علي القالي الدعوة وجاء إلى الأندلس سنة (330هـ-942م) ، وفي قرطبة عاصمة الأندلس قام القالي بإملاء تصانيفه الممتعة وكتبه القيّمة؛ التي لم يجاره في تأليفها أحد، بل أعجز بها من بعده وفاق من تقدَّمه[1]. فأقبل عليه علماء الأندلس وأدباؤها ليستفيدوا من محاضراته في اللغة والأدب[2]، ويُعتبر وجود أبي علي القالي في الأندلس كسبا ثقافيا لتلك البلاد وذلك المكسب يتجلى في تلك الكتب التي جلبها، وفي الأخبار التي رواها وفي المؤلفات التي كتبها في الأندلس وفي جمهور التلامذة الذين تخرّجوا عليه[3]. فورود القالي إلى الأندلس ساعد في استغناء الطلاب عن الرحلة لأنّ الأندلسيين رأوا فيه خلاصة العلم الشرقي[4]، وتذكر بعض المصادر أنّ أبا علي القالي قد قضى حوالي ست وعشرين سنة في خدمة العلم وتخريج الطلاب في الأندلس.[5]

1-4. تأثر النحو في الأندلس بالمذاهب الفقهية :

تأثر علماء الأندلس أكثر من غيرهم من العلماء بالفقه، وخير دليل على ذلك هو ما نجده في كتب التراجم الأندلسية التي تطلعنا على عمق تأثر علماء الأندلس بالفقه، فأبو موسى الهواري كان "أو ل من جمع الفقه في الدين وعلم العرب بالأندلس"[6] مع كونه أحد كبار علماء النحو في الأندلس، حيث رحل إلى المشرق وتعلّم النحو من الأصمعي وأبي زيد الأنصاري وغيرهما.[7] فبعض علماء الأندلس طلبوا النحو ليستعينوا به على الفقه والحديث أمثال العالم أحمد بن الأعرج[8]، ومنهم من كان نحويا فقيها على المذهب المالكي أمثال أبي صالح المعافري[9] والغازي بن قيس الذي كان

---

[1]- ففي معجم الأدباء لياقوت الحموي (2/ 352)، قال: قال الزبيدي: "ولا نعلم أحدا من المتقدمين ألف مثله".

[2]- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي، "الأمالي" ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مقدّمة الجزء الأوّل.

[3]- يُنظر: ألبير حبيب مطلق، "الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف"، ص 204.

[4]- يوسف عيد، "النشاط المعجمي في الأندلس"، ص 39.

[5]- يُنظر: يوسف عيد، "المرجع نفسه"، ص77.

[6]- الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص 253.

[7]- "المصدر نفسه"، ص 253.

[8]- "المصدر نفسه"، ص 299، ويُنظر: ابن الفرضي عبد الله بن محمد بن يوسف، "تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس"، القاهرة، 1954م، ص 45.

[9]- الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص 272، ويُنظر: ابن الفرضي،"تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس"، ص45.

يحفظ موطأ مالك[1]، حيث أنّ المذهب المالكي أثّر في النحو الأندلسي تأثيرا واضحا تجلّى في كثرة الاستشهاد بالحديث النبوي [2]، ومنهم من كان شافعي المذهب أمثال ابن الأغبس[3]، وكتب التراجم تعجّ بالنحاة الفقهاء في الأندلس[4]. أمّا المذهب الفقهي الذي كان له أعظم الأثر في النحو الأندلسي فهو المذهب الظاهري الذي ينادي بالأخذ بظاهر النص، دون الحاجة إلى الغوص في متاهاته أو تحميله أكثر ممّا يطيق.فليس في هذا المذهب وعند إمامه في الأندلس ابن حزم مجال للاجتهاد بالرأي، أو بالقياس، أو بالمصلحة أو بالذرائع[5].

وأكيد أنّ أفكار ابن حزم النحوية مستمدّة من أفكاره الفقهية التي ذكرها في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام" ، حيث فند كلّ ما يعرف بالقياس والتعليل والتأويل الفقهي ودعا إلى الأخذ بظاهر النص [6]، وقد تأثّر فيما بعد ابن مضاء كثيرا بأفكار ابن حزم حيث ناقش هذه الأفكار ودافع عنها فاتفق مع ابن حزم فيما ذهب إليه من بطلان العلل النحوية. وهذا ما نجده في كتابه "الردّ على النحاة" الذي يعتبر خلاصة لفكره، ومذهبه الجديدين في النحو اللذين استمدّهما من المذهب الظاهري ويمكن رؤية أثر المذاهب الفقهية وبخاصة المذهب الظاهري على النحو العربي في الأندلس من زاوية، ألا وهي المناظرات النحوية التي أسهمت بدرجة كبيرة في تطوّر النحو في الأندلس، فهذه المناظرات جاءت تالية للمناظرات الفقهية بين أصحاب المذاهب المتصارعة في الأندلس[7] وكان تأثير الفقهاء والمتكلّمين واضحا في النحاة وبخاصة فيما يتعلّق بالقياس والتعليل

---

[1]- ابن الفرضي، "تاريخ العلماء والرواة"، ص 272، والضبي أحمد بن يحي، "بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس"، ص384. والحميدي محمد بن فتوح، "جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس"، ص 32.

[2]- يُنظر: الهيتي عبد الرحيم، "خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري"، ص28.

[3]- الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص 282، وابن الفرضي،"تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس"، ص37.

[4]- يُنظر: الزبيدي ،" المرجع السابق"، ص 260-289-295-302-307، وابن الفرضي، "تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس"، ص 222-288-404-438، والحميدي محمد بن فتوح، "جذوة المقتبس"، ص282، والضبي،"بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس"، ص 329-367-406، وغيرها .

[5]- أبو زهرة، "محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية"، القاهرة، 1962، ص398.

[6]- خليفة عبد الكريم، "تيسير العربية بين القديم والحديث"، ط1، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان- الأردن، 1407هـ- 1986م، ص 39، ويُنظر: فادي صقر أحمد عصيدة، "جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو"، ص 28.

[7]- أبو صالح وائل، "تطور الدرس النحوي بالأندلس في القرنين الخامس والسادس"، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، مصر، 1979م، ص30.

وكثرة الاستشهاد، وما يحتاجه المتناظر لإثبات قوته وإضعاف خصمه، ويظهر فضل ابن حزم في تطور هذه المناظرات جليا، لأنّه إمام لمذهب جديد على الأندلس فاضطرّ هو وأتباعه إلى إثبات وجودهم على الساحة الفقهية في الأندلس، وكانت المناظرات أقوى أسلحتهم في ذلك، لذلك فقد بسط القول في قواعدها وشروطها، والمصطلحات المتداولة فيها[1].

1-5. ما الذي أضافه علماؤنا في الأندلس للثقافة النحوية؟

بما أنّ القرنين الثاني والثالث الهجريين كما سبق وذكرت لم تظهر فيهما أية حركة فكرية وذلك راجع إلى انشغال الأندلسيين بالفتح والصراع السياسي وبالتالي فإنّ هذه الفترة لم يُؤلَّف فيها ولا نوع من أنواع المؤلّفات[2].

أمّا القرن الرابع فظهرت فيه مؤلفات أبي علي القالي، والزبيدي، وابن القوطية، وابن أبي موسى هارون القرطبي، ولم تذكر المصادر لغيرهم إلّا النزر القليل، فأمّا أبو علي القالي فله "المقصور والممدود"، و"فعلت و أفعلت"، أمّا الزبيدي فلم تذكر المصادر له في النحو إلّا " الواضح"[3]، وأمّا ابن القوطية فذكرت المصادر أنّ له كتابا في المقصور والممدود ولم يصلنا هذا، وله كتاب "الأفعال" الذي تغلب عليه صبغة المعجمية، أمّا الأخير فهو أبو نصر هارون بن موسى القرطبي فله كتاب "شرح عيون كتاب سيبويه"؛ فالكتب المؤلفة في هذا القرن لم يكن فيها جديد، أمّا القرنان الخامس والسادس الهجريان فتطالعنا فيهما أسماء مشاهير من النحاة أمثال ابن سيده والأعلم الشنتمري وابن السيد البطليوسي وابن الباذش، وابن الطراوة و السهيلي وغيرهم .ومؤلفات هؤلاء اتخذت مسارين اثنين وهما:

---

[1]- ابن حزم أبو محمد علي، "الإحكام في أصول الأحكام" ، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1 ، 20/1.

[2]- يُنظر: عبد العزيز عتيق، "الأدب العربي الأندلسي"، ص 25.

[3]- يُنظر: ألبير حبيب مطلق، "الحركة اللغوية في الأندلس"، ص133.

الأول: اهتم بشرح دواوين الشعراء الجاهليين أمثال الأعلم. **الثاني**: اهتمّ بشرح الكتب النحوية المشرقية أمثال كتاب سيبويه والجمل للزجاجي، والمقتضب للمبرد، والإيضاح لأبي علي الفارسي وغيرها .[1]

و لم تذكر لنا المصادر كتابا نحويا ذا بال باستثناء "نتائج الفكر في النحو" للسهيلي، وإن لم يخرج في موضوعه وآرائه عن كتب النحو المشرقية .

أمّا القرن السابع فقد برز فيه ابن خروف والشلوبين وابن هشام و ابن عصفور وابن مالك وابن الحاج وابن الضائع وابن أبي الربيع، ولهؤلاء مؤلفات كثيرة إلّا أنّها لم تخرج عن منهج الشروح سالفة الذكر، فابن خروف شرح كتاب سيبويه و"الجمل" للزجاجي، والشلوبين له "فصل المقال في أبنية الأفعال"، أمّا ابن عصفور فله "المقرب في النحو"، و"الممتع في التصريف"، وله "شرح على الجمل"، أمّا ابن مالك فله "شروح الكافية"، و"إعراب مشكل صحيح البخاري" وله "عمدة الحافظ وعدّة اللافظ" وله" التسهيل "، أمّا ابن الحاج فقد شرح كتاب سيبويه و"الإيضاح" و"سر صناعة الإعراب"، وابن الضائع شرح "الجمل" وكتاب سيبويه وله شرح على الإيضاح وآخر على الجمل .

أمّا القرن الثامن فيبدو أنّه لم يظهر فيه سوى أبي حيان الذي اهتمّ بشروح كتاب "التسهيل"، وله شرح على الألفية أسماه "منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك".. وغيره، كـــ "تقريب المقرب" و"تذكرة النحاة".[2]

وصفوة القول : إنّ علماء اللغة والنحو في الأندلس قد أسهموا في وضع كثير من الكتب النحوية وقليل من الكتب الصرفية، إلّا أنّ هذه المصنفات تكاد لا تخرج عمّا ألّفه المشارقة في هذا المجال؛ فهي إمّا شروح لأهمّ الكتب النحوية المؤلفة في المشرق كما أسلفنا، أو اختلاف في التبويب أو غير ذلك ممّا لا يمكن عدّه مساهمة إبداعية خلّاقة، إلّا أنّ ما يُسجّل لهؤلاء. حفظهم هذا التراث

---

[1]- يُنظر : السجل القلمي لندوة الأندلس- قرون من التقلبات والعطاءات- القسم الرابع، اللغة والأدب، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 1417هـ- 1996م. مقال لـــ علي خلف الهروط، "إسهامات وجهود اللغويين الأندلسيين في رفد الثقافة العربية الإسلامية"، ص 6.

[2]- السجل القلمي لندوة الأندلس- قرون من التقلبات والعطاءات- مقال لـــ " علي خلف الهروط، "إسهامات وجهود اللغويين الأندلسيين في رفد الثقافة العربية الإسلامية "، ص 7.

العظيم وتسجيله وشرحه ونشره في تلك البقعة في وقت كان أهلها أحوج ما يكونون إليه. وبقيت إشارة لابدّ من التنبيه إليها وهي أنّ كتب النحو سالفة الذكر كانت تحوي جوانب صرفية كثيرة، مع العلم أنّه كانت للعلماء جولات وجولات في الصرف فتطالعنا كتبهم الصرفية هنا وهناك، فهذا كتاب الإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ) " رصف المباني في شرح حروف المعاني وكتاب "الممتع في التصريف" لابن عصفور (ت 669هـ)، وغيرها كتب كثيرة لا يتسع المقام لذكرها إلّا أنّ هذه الكتب لم تكد تخرج عمّا في كتب المشارقة في موضوعها، وهذه سمة غلبت على لغويي هذا العصر[1].

2- رواد الدرس النحوي في الأندلس:

أكيد أنّني لن أستطيع في هذه الوريقات أن أتكلم عن كل أعلام النحو الأندلسيين الذين خدموا اللغة العربية، فعلّموها لسكان الأندلس، وحاولوا تبسيط مسائلها وقواعدها حتى تسهُل عند طلابها ليتمكنوا منها ومن خباياها. لذلك سأكتفي بذكر نماذج من هؤلاء النحاة؛ الذين تركوا بصماتهم في تاريخ النحو العربي الأندلسي.

2-1. جودي بن عثمان النحوي:

وهو من أعلام النحو الأوائل الذين خدموا اللغة العربية بعد ظهورها بالأندلس، قال عنه السيوطي: جودي بن عثمان العبسى المورورى الطليطلي الأصل، وقال عنه صاحب تاريخ غرناطة "كان نحويّا عارفا، درس العربية، وأدب بها أولاد الخلفاء، وظهر على من تقدمه"[2].

أمّا الزبيدي فقال عنه: "رحل جودي بن عثمان إلى المشرق، وأخذ عن الرياشي والفراء والكسائي، وهو أول من أدخل كتابه إلى الأندلس، و وليّ القضاء في إلبيرة، وصنّف كتابا في النحو اسمه: "منبه الحجارة".[3]

---

[1]- "المرجع السابق"، مقال لــ " علي خلف الهروط "إسهامات وجهود اللغويين الأندلسيين في رفد الثقافة العربية الإسلامية، ص8.

[2]- يُنظر: السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 405/4، ويُنظر: الفيروز آبادي، "البلغة في تاريخ أئمة اللغة"، ص 58.

[3]- يُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص 256، و السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 405/1، والقفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، 1/ 306.

وقيل عنه بأنه أول مؤدّب أدّ ب أولاد الأمراء بالأندلس، سكن قرطبة بعد قدومه من المشرق، وقد توفي سنة ثمان وتسعين ومائة.[1]

2-2. عبد الله بن حرشن:

مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ذكره الزبيدي ضمن الطبقة الثانية من نحاة الأندلس، وقال عنه: كان عالما باللغة العربية وأخذ عن جودي بن عثمان النحوي.[2]

عُرف بفصاحته حتى أنّ الناس إذا استفصحوا رجلا قالوا: ما هذا إلا أبو حرشن[3].

2-3. عبد الله بن سوار بن طارق القرطبي:

كان من أهل العلم باللغة، متفنّنا في علم الأ دب، وله رحلة إلى المشرق، سمع فيها من الحسن بن عرفة، ولقي أبا حاتم و الرياشي وغيرهما، روى عنه محمد بن جنادة الإشبيلي، ومات سنة خمس وسبعين ومائتين[4].

2-4. عبد الملك القرطبي المالكي، بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جلهمة بن العباس بن مرداس السلمي أبو مروان الإلبيري:[5]

ذكره الزبيدي في الطبقة الثانية من نحاة الأندلس، فقال: جمع عبد الملك إلى علم الفقه والحديث علم الإعراب واللغة والتصرف في فنون الأدب، وله أوضاع جمّة في أكثر الفنون. منها كتابه في إعراب القرآن، وفي شرح الحديث، إلى غير ذلك من دواوين الفقه والحديث والأخبار، ورُوي عن سحنون بن سعيد أنه قيل له: مات عبد الملك بن حبيب الأندلسي، فقال: مات عالم

---

[1]- القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، 1/ 306.

[2]- يُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص 259، والسيوطي، "بغية الوعاة"، 101/2، ويُنظر: محمد بن عمار درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، ص 44. لم أعثر على تاريخ وفاته في المصادر التي بين يدي .

[3]- يُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص 259.

[4]- يُنظر: السيوطي، "بغية الوعاة"، 2/ 85، ويُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص 260.

[5]- السيوطي، "بغية الوعاة "، 138/2.

الأندلس، بل والله عالم الدنيا، وقال عنه محمد بن عمر بن لبابة: فقيه الأندلس عيسى بن دينار، وعالمها عبد الملك بن حبيب، وعاقلها يحيى بن يحيى[1].

أمّا ابن القرطبي فيقول عن هذا النحوي بأنّه بالإضافة إلى كونه نحويّا، فهو أيضا عروضيّ وشاعر، حافظ للأخبار والأنساب والأشعار، متصرّف في فنون العلم، حافظ للفقه، ولم يكن له علم بالحديث، ولا يعرف صحيحه من سقيمه، توفي سنة ثمان وقيل تسع وثلاثين ومائتين[2].

2-5. الأفشين[3] القرطبي، محمد بن موسى بن هاشم بن زيد النحوي أبو عبد الله، مولى المنذر[4]:

كان متصرّفا في علم الأدب والخبر، رحل إلى المشرق ولقي بمصر أبا جعفر الدينوري، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية[5]، وأخذه عن المازني، وروى كتب ابن قتيبة عن إبراهيم بن جميل[6] الأندلسي، أخذها عنه بمصر، وله كتب مؤلفة في الأدب، منها: "شواهد الحِكم"، وكتاب "طبقات الكتاب". توفي سنة سبع وثلاثمائة[7].

---

[1]- هو يحيى بن يحيى بن كثير أبو محمد الليثي، رحل إلى المشرق، فسمع مالك بن أنس، وكان يسميه عاقل الأندلس، يُنظر ترجمته في: "جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر" للحميدي أبو عبد الله محمد بن أبي نصر، تقديم: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط1، 1425هـ-2004م، ص 361.

[2]- السيوطي، "بغية الوعاة"، 139/2.

[3]- في طبقات النحويين واللغويين، الأقشتيق وفي البغية الأفشين.

[4]- وهو المنذر بن محمد بن عبد الرحمن أمير الأندلس، ولي الملك بعد أبيه سنة 273 هـ، وتوفي سنة 275 هـ، يُنظر: أحمد محمد المقري التلمساني، " نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب " ، 1/ 300.

[5]- يُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص 281-282. والسيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 1/ 209.

[6]- هو إبراهيم بن موسى بن جميل، مولى بني أمية، أصله من تدمير، ورحل إلى المشرق، ودخل مكة وبغداد، وسكن مصر إلى أن توفي بها سنة 300هـ، يُنظر "الحميدي "جذوة المقتبس"،ص155-156.

[7]- يُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين و اللغويين"، ص 281-282. و ذكر السيوطي أن الأفشين توفي سنة تسع وثلاثمائة، السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 1/ 209.

2–6. دَرْوَد،عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم الأندلسي القرطبي النحوي:

قال السلفي: معروف بالنحو والأدب، وكان أعمى، شرح كتاب الكسائي، أما صاحب المُغرب فيقول عن دَرْوَد إنّه كان من أهل النحو والشعر والتأليف[1].

وكان له حظ جزيل من العربية، وكان يقرض الشعر، ويمدح الملوك، وله في ذلك قصائد حسان، واستأدبه أمير المؤمنين الناصر لدين الله رضي الله عنه لولده، توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة[2].

2–7. الرباحي، محمد بن يحي بن عبد السلام الأزدي أبو عبد الله :

أصله من جيان، كان حاذقا بعلم العربية، دقيق النظر فيها، لطيف المسلك في معانيها، غاية في الإبداع والاستنباط، وكان قد طالع كتب أهل الكلام، وتفنّن فيها ونظر في المنطقيات فأحكمها، إلاَّ أنه لا يتقلّد مذهبا من مذاهب المتكلمين، ولا يعول أصلا من أصولهم، كما كان قليل المعاناة لدراسة الكتب ومطالعة المسائل، إنما دأبه الغوص على دقيقة يستخرجها ولطيفة يثيرها، وقياس يمدّه، وأصل يفرعه[3].

رحل إلى المشرق فلقي أبا جعفر بن النحاس، فحمل عنه "كتاب سيبويه" رواية. وقرئ عليه كتاب "سيبويه" ولم يكن عند الناس علم من العربية،. ولم يكن له تدقيق نظر ولا استنباط؛ فلمّا ورد محمد بن يحيى أخذ في التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب، وطرد الفروع إلى الأصول؛ فاستفاد منه المعلمون طريقه، واعتمدوا ما سنّه من ذلك[4]. قام بتأديب أبناء الملوك في الأندلس من

[1]– يُنظر: السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 85/2.

[2]– يُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص298، ويُنظر: السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 85/2.

[3]– يُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين و اللغويين"، ص 310، والسيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 216/1. ويُنظر: القفطي، "إنباه الرواة"، 229/3–230.

[4]– يُنظر: القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، 3/ 230.

بني أمية، ثم ولي أمر الديوان والاستيفاء، فلم يزل على ذلك إلى أن مات في شهر رمضان سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة[1].

2-8. أبو بكر الزبيدي النحوي، محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر:

صاحب طبقات النحويين، كان واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة، تتلمذ لأبي علي القالي و الرباحي[2].

تلقى العلوم عن شيوخه في موطنه إشبيلية ، ثم ترامت بعد ذلك شهرته لتصل إلى قرطبة، فبلغ صيته الحكم المستنصر الذي استدعاه لتأديب ابنه[3].

وولي الزبيدي قضاء قرطبة، كما قام بتصنيف عدة مصنفات، من بينها: "مختصر العين" و"أبنية سيبويه" و"الموضّح" و"ما يلحن فيه عوام الأندلس" و"طبقات النحويين"، وله كتاب الرد على ابن مسرة وأهل مقالته، سمّاه:" هتك ستور الملحدين"[4].

وقد صنّف صاحب الإنباه الزبيدي ضمن أئمة اللغة والعربية[5]، وهو بحقّ لم يخطئ في تصنيفه هذا. توفي الزبيدي قريبا من الثمانين والثلاثمائة[6].

2-9. مكي بن أبي طالب القيسي النحوي المقرئ، حمّوش بن محمد بن مختار:

صاحب الإعراب، وُلد في شعبان سنة خمسٍ وخمسين وثلاثمائة وأصله من القيروان، سكن قرطبة وسمع بمكة ومصر من أبي الطيّب عبد المنعم بن غليون، وقرأ عليه القرآن، وكان من أهل

---

[1]- يُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص 314، ويُنظر: القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، 3/ 230.

[2]- يُنظر: ياقوت الحموي "معجم الأدباء" 18/ 179، ويُنظر:محمد بن عمار درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، 47/2.

[3]- يُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص 3.

[4]- السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"،1/ 73، والثعالبي أبو منصور عبد الملك النيسابوري (ت429هـ) "يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر"، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط1، 1420هـ -2000م، 81/2. ويُنظر: ياقوت الحموي، "معجم الأدباء"، 180/18-181.

[5]- القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، 108/3.

[6]- يُنظر: "المصدر نفسه"، 109/3.

التبحر في علوم القرآن والعربيّة، حسن الفهم والخلق، جيد الدين والعقل، كثير التأليف، مجوّدا للقرآن. [1]

أقرأ بجامع قرطبة، وخطب به وانتفع به جمع، وعظم اسمه، كما اشتهر هذا الرجل بإجابة الدعوة[2].توفي مكّي بن أبي طالب سنة سبع وثلاثين وأربعمائة، ودفن بالربض[3]، تاركا وراءه عدّة مؤلفات، من بينها: "إعراب القرآن" و"الموجز في القراءات"، و"التبصرة فيها"، و"الهداية في التفسير"، و"الوقف على كلا"، وأشياء كثيرة في القراءات على حدّ قول السيوطي[4].

2-10. الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي:[5]

من أهل شنتمرية الغرب، يكنّى أبا الحجاج، رحل إلى قرطبة سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، أقام بها مدة، وأخذ عن ابن الإفليلي[6] وطبقته[7].

كان عالما باللغة والعربية ومعاني الأشعار، وحافظا لها، حسن الضبط لها، مشهورا بإتقانها، رحل إلى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الإفليلي، وصارت إليه الرحلة في زمانه[8]، صنّف الأعلم عدة مصنفات، من بينها: "شرح شواهد سيبويه"[9]، "شرح الجمل"[10]، وعاون ابن الإفليلي في "شرح ديوان المتنبي"، و"شرح أبيات الجمل" شرحا مفردا. [11]

---

[1]- يُنظر: السيوطي،"بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 2/298-299، و يُنظر : القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، 3/313، ويُنظر: الحميدي، "جذوة المقتبس"، ص321-322 .

[2]- يُنظر: السيوطي،"بغية الوعاة"، 2/298 -299، و يُنظر: القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، 3/313.

[3]- يُنظر: القفطي، "إنباه الرواة على أنباء النحاة"، 3/ 315.

[4]- يُنظر: السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 2/299.

[5]- الزركلي، "الأعلام"، 8/233، وياقوت الحموي"معجم الأدباء"، 20/60.

[6]- هو أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري النحوي الأندلسي المعروف بابن الأفليلي، كان عالما بالنحو وهو من أهل قرطبة (ت 441 ه)، يُنظر: القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، 1/ 218-219.

[7]- يُنظر: القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، 4/ 65.

[8]- السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 2/ 349.

[9]- خديجة الحديثي،" الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ- 1974م، ص112.

[10]- هو كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي، ذكره ياقوت وابن خلكان وصاحب كشف الظنون.

[11]- يُنظر: القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، 4/ 66-67، ويُنظر: السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 2/349.

كُف بصر الأعلم الشنتمري في آخر عمره، وتوفي بالأندلس سنة ست وسبعين وأربعمائة بمدينة اشبيلية.[1]

2-11. ابن سيده الأندلسي، علي بن أحمد وقيل ابن إسماعيل أبو الحسن النحوي اللغوي:

كان إماما في اللغة والعربية، جمع في اللغة كتاب "المحكم"، يُقارب عشرين مجلدا، لم يُر مثله في فنه، ولا يعرف قدره إلاَّ من وقف عليه.

كان ابن سيده نادرة وقته[2]؛ حيث لم يعرف في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها، روى عن أبيه وصاعد بن الحسن البغدادي[3].

وبالإضافة إلى كتابه "المحكم" نجد مؤلفات أخرى لا تقل أهميتها عن المحكم، نحو: "المخصص" و"كتاب الأنيق في شرح الحماسة"و" كتاب شرح إصلاح المنطق على الأجناس في غاية الإيعاب"، وكتاب العالم و المتعلم على المسألة و الجواب"، وكتاب" الوافي في علم أحكام القوافي"، وغير ذلك[4].

كان ابن سيده الأندلسي أعمى بن أعمى، وتوفي سنة ثمان وأربعين وأربعمائة، أو سنة ثمان وخمسين وأربعمائة وقد بلغ ستين سنة أو نحوها[5].

---

[1]- يُنظر: القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، 4/ 66-67، ويُنظر: السيوطي، " بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 2 / 349.

[2]- يُنظر: القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، 225/2.

[3]- السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 2/ 167، ويُنظر: ياقوت الحموي، "معجم الأدباء"، 232/12.

[4]- القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، 226/2، ويُنظر: ياقوت الحموي، "معجم الأدباء"، 232/12.

[5]- يُنظر: ياقوت الحموي، "معجم الأدباء"، 232/12، ويُنظر: القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، 227/2.

2-12. ابن الطراوة، سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أو أبو الحسين[1]:

المدعو بالشيخ الأستاذ، عاش نيفا وتسعين سنة، له مصنفات في النحو مشهورة مذكورة، وكلامه عند الأندلسيين مطلوب مرغوب فيه، يتنافس الطلبة في نقله وجمعه، ولا يُلقَّب أحد ببلد الأندلس بالأستاذ إلاَّ النحوي الأديب، وله شعر كرقة النسيم[2].

وكان ابن الطراوة تلميذا للأعلم الشنتمري؛ الذي سمع عليه كتاب سيبويه وعلى عبد الملك بن سراج، وروى عن أبي الوليد الباجي وغيره، وعنه السهيلي والقاضي عياض وخلائق، وله آراء في النحو تفرّد بها، وخالف فيها جمهور النحاة[3].

ومن بين المصنّفات التي صنّفها ابن الطراوة في النحو: "المقدمات على كتاب سيبويه"، ويبدو أنّه كان يقابله كثيرا على كتب الكوفيين والبغداديين، منحازا إليهما، أو بعبارة أدق متوسّعا في الاختيار من آرائهما، وممّا اختاره من مذهب الكوفيين أنّ المعرفة أصل والنكرة فرع، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى العكس. كما ألَّف أيضا "الترشيح في النحو" وهو مختصر ومقالة في الاسم والمسمى و"الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح"، و"ردّ الشارد إلى عُقال الناشد"، و"رسالة في منع استثناء الكثير من القليل"[4]. وباختصار فإنّ ابن الطراوة كان بارزا في علوم اللسان من نحو ولغة وأدب. توفي ابن الطراوة في رمضان أو شوال سنة ثمان وعشرين وخمسمائة[5].

---

[1]- السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 2/ 44.

[2]- القفطي، "اِنباه الرواة على أنباه النحاة"، 4/ 113.

[3]- السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 44/2، ويُنظر: الفيروز آبادي، "البلغة في تاريخ أئمة اللغة"، ص85.

[4]- يُنظر: السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 45/2، ويُنظر: السيوطي جلال الدين، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، 189/1، و يُنظر: شوقي ضيف، "المدارس النحويّة"، ص296، ويُنظر : محمد ين عمار درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، 49/1.

[5]- السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 45/2.

2-13. أبو القاسم السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش بن سعدون بن رضوان بن فتوح الإمام أبو زيد الخثعمي الأندلسي المالقي الحافظ[1]:

فاضل كبير القدر في علم العربية، كثير الاطلاع على هذا الشأن[2]، بارع في اللغة والقراءات، يجمع بين الرواية والدراية، بالإضافة إلى كونه من النحويين المتقدمين في الأندلس، أديب وعالم بالتفسير وصناعة الحديث، حافظ للرجال والأنساب، عارفٌ بعلم الكلام والأصول، حافظ للتاريخ، واسع المعرفة، غزير العلم، تميز بنباهته وذكائه واختراعاته واستنباطاته، تصدّر للإقراء والتدريس فذاع صيته[3].

روى عن ابن العربي وأبي طاهر وابن الطراوة، وعنه الرندي وابنا حوط الله وأبو الحسن الغافقي. وتوفي السهيلي ليلة الخميس عشر شوال سنة إحدى وثمانين وخمسمائة[4] تاركا وراءه تصانيف جليلة، من بينها: "الروض الأُنف"، و"كتاب التعريف والأعلام بما أُبهم في القرآن من الأعلام"، و"كتاب شرح آيات الوصية"، و"كتاب نتائج الفكر" وله على الجمل شرح لم يتم[5].

2-14. ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم اللخمي قاضي الجماعة أبو العباس وأبو جعفر الجياني:

قال عنه ابن الزبير: أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء، أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى، وكان له تقدّم في علم العربية واعتناء وآراء فيها، ومذاهب مخالفة لأهلها.

روى عنه عبد الحق بن عطية، والقاضي عياض وخلائق، وعنه ابنا حوط الله وأبو الحسن الغافقي[6]، وولى قضاء فاس وغيرها[7]، فأحسن السيرة، وعدل؛ فعظم قدره وصار رحلة في الرواية،

---

[1]- السيوطي، "المصدر السابق"، 2/ 115.

[2]- القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، 2/ 163.

[3]- السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 115/2.

[4]- يُنظر السيوطي، "المصدر نفسه"، 115/2.

[5]- يُنظر: الفيروز آبادي، "البلغة في تاريخ أئمة اللغة"، ص 106.

[6]- السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 266/1.

[7]- يُنظر: عبد الواحد المراكشي، "المعجب"، ص 207.

وعمدة في الدراية. وقال ابن عبد الملك: كان مقرئا مجودا، محدثا مكثرا، قديم السماع، واسع الرواية عارفا بالأصول والكلام والطب والحساب والهندسة، ثاقب الذهن متوقد الذكاء، شاكرا بارعا، كاتبا[1].

كان مولد ابن مضاء سنة ثلاث عشرة وخمسمائة بقرطبة، أما وفاته فكانت باشبيلية في السابع عشر من جمادى الأولى، وقيل ثاني عشر جمادى الآخرة سنة اثنتين وتسعين[2].

صنف هذا النحوي الأندلسي "المشرق في النحو"، "الرد على النحاة"، "تتريه القرآن عما لا يليق بالبيان"، وناقضه في هذا التأليف ابن خروف بكتاب سماه:" تتريه أئمة النحو عما نُسب إليهم من الخطأ والسهو"، ولما بلغه ذلك قال: نحن لا نبالي بالكباش النطاحة، وتعارضنا أبناء الخرفان.[3]

ومن يعود إلى كتاب "الرد على النحاة" يُلاحظ أن صاحب هذا الكتاب ثائر على المشرق، وهي ثورة تعتبر امتدادا لثورة أميره[4] عليه، وأيضا فإنه سيلاحظ نزعة ظاهرية في ثنايا الكتاب، مما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب[5].

2-15. ابن خروف الأندلسي النحوي، علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين، أبو الحسن:

حضر من اشبيلية، وكان إماما في النحو واللغة، ومحقّقا مدقّقا ماهرا مشاركا في الأصول، أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخَدْبِ. أقرأ النحو بعدّة بلاد، وأقام بحلب مدة، وله مناظرات مع السهيلي[6].

---

[1] - السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 1/ 266.

[2] - السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 1/ 266-267، ويُنظر: الفيروز آبادي، "البلغة في تاريخ أئمة اللغة"، ص 40-41.

[3] - السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 1/ 266-267.

[4] - هو أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن من أمراء الموحدين في الأندلس، دام حكمه من سنة 558 حتى سنة 580هـ.

[5] - ابن مضاء القرطبي، "الرد على النحاة"، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط3، (د.ت)، ص19 .

[6] - السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 2/216-217، ويُنظر: ياقوت الحموي، "معجم الأدباء"، 15/75-76.

ويُقال بأنه قد صنف كُتبا في اللغة والنحو والأصول، منها: شرح كتاب سيبويه وسماه: "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب"، و"شرح كتاب الجمل" لأبي القاسم الزجاجي، وصنّف كتابا في الفرائض، وله ردود في العربية على أبي زيد السهيلي وابن ملكون وابن مضاء[1].

أما بالنسبة لتاريخ وفاته فقد اختلفت حوله الروايات[2]. فقال السيوطي قد وقع في جب ليلا، فمات سنة تسع وستمائة، وقيل خمس وقيل عشر، وقال ياقوت سنة ست باشبيلية عن خمس وثمانين سنة[3].

2-16. ابن عصفور الاشبيلي، علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن النحوي الحضرمي:

حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، قال عنه ابن الزبير: أخذ عن الدباج والشلوبين، وتصدر للاشتغال مدّة بعدة بلاد، وجال بالأندلس، وأقبل عليه الطلبة، وكان أصبر الناس على المطالعة، لا يمل من ذلك، ولم يكن عنده ما يُؤخذ عنه غير النحو[4].

لابن عصفور تصانيف حسنة، منها: "المقرّب في النحو"، و"الممتع في التصريف"، و"المفتاح" و"الهلالية" و"الأزهار" و"إنارة الدُّجى" و"مختصر العِزّة"، و"مختصر المحتسب"، وثلاثة شروح على الجمل، "مفاخرة السالف والعَذار". ومما لم يكمله "شرح المقرب"، و"شرح الإيضاح"، و"شرح الحماسة"، و"شرح الستة الجاهلية" و"شرح المتنبي"، و"سرقات الشعراء" و"البديع"، و"شرح الجزولية"[5].

---

[1]- يُنظر: ابن بشكوال، "الصلة "ومعه كتاب "صلة الصلة "لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي ،تحقيق : شريف أبو العلا العدوى "، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، مصر ، ط1، 1429هـ، 2008م ، ص 288، الزركلي، "الأعلام"، 330/5، ويُنظر: الفيروز آبادي، "البلغة في تاريخ أئمة اللغة"، ص 128-129. ويُنظر: محمد خليفة الدناع، "المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 1996، ص 137.

[2]- ذكر ياقوت الحموي أنه توفي سنة 606هـ، "معجم الأدباء"، 76/15.

[3]- يُنظر: السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 2/ 217.

[4]- السيوطي، " المصدر نفسه "، 222/2.وينظر: ابن بشكوال، "الصلة"، ص305.

[5]- الفيروز آبادي، " البلغة في تاريخ أئمة اللغة "، ص 131.

ذكر السيوطي أن ابن عصفور توفي في رابع عشرة ذي القعدة سنة ثلاث وقيل تسع وستين وستمائة، ومولده سنة سبع وتسعين وخمسمائة[1].

2-17. ابن مالك الطائي الأندلسي، جمال الدين محمّد بن عبد الله بن عبد الله الجياني أبو عبد الله:

من مواليد سنة ستمائة للهجرة بجيان، أقام فترة بالأندلس، تلقّى فيها العلوم على عدد من الأساتذة[2]، منهم: ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الغرناطي[3]، يقول أبو حيان: بحثت عن شيوخ ابن مالك فلم أجد له شيخا مشهورا يعتمد عليه، ويرجع في حل المشكلات إليه، إلا أنّ بعض تلامذته ذكر أنه قال: قرأت على ثابت بن حيان بجيان، وجلست في حلقة أبي علي الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يوما[4].

وابن مالك من أشهر نحاة الأندلس، وقد عرف بقدرته على النظم العلمي، حيث ألّف الكثير من المؤلفات النحوية واللغوية في شكل منظومات تتصف بالسلاسة والعذوبة رغم ما تحمله في ثناياها من قواعد ومسائل جافة وصعبة، وتصانيف ابن مالك كثيرة وقد نظمها بعضهم في أبيات، و من هذه المصنفات: "الخلاصة" المشهورة بالألفية، و"شرح الكافية الشافية"، و"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، و"شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، و"عمدة الحافظ وعدّة اللافظ"، و" شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، و"سبك المنظوم وفك المختوم"،"فتاوى في العربية"، "تحفة المودود في المقصور والممدود"، و"ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل"، و"النظم الأوجز فيما يهمز ولا يهمز". توفي ابن مالك ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة[5].

---

[1]- السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 2/ 222.

[2]- محمد بن عمار درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، ص 52.

[3]- أبو الحسن ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان الكلاعي الغرناطي، كان نحويا فاضلا مقرئا ماهرا، معروفا بالزهد والفضل والجودة والانقباض، أخذ عنه ابن مالك، يُنظر: السيوطي، "البغية في تاريخ أئمة اللغة"، 397/1.

[4]- السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة "، 1/ 109، ويُنظر: أحمد محمد المقري التلمساني، "نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب"، 2/ 222- 333.

[5]- السيوطي، "المصدر السابق"، 1/ 112.

2-18. أبو حيان الأندلسي الغرناطي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين النفزي:

نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر، كان أبو حيان نحوي عصره ولغويّه ومفسّره ومحدّثه، ومقرئه ومؤرخه وأديبه، وُلد بمطخشارش، مدينة من حضرة غرناطة في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة، وأخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعربية عن أبي الحسن الأبذي وأبي جعفر بن الزبير وابن أبي الأ حوص وابن الصائغ وأبي جعفر اللبلي، وبمصر عن البهاء بن النحاس وجماعة[1].

كانت لأبي حيان مكانة مرموقة في علوم العربية وعلوم أخرى، وذلك راجع لمكوّناته الذاتية واستعداده الفطري، ثم لدأبه ومواظبته وحرصه على التلقي ولقاء الشيوخ والأئمة، حتى بلغ عدد شيوخه نحو: أربعمائة وخمسين شيخا، ولأنه قضى عمره كله (90 عاما) من 645هـ- 745هـ في التعلّم والتعليم، والاطّلاع والكتابة[2]. تنقّل أبو حيان في بلاد عدة في الشام والسودان والحجاز، وعُهد إليه بتدريس النحو في جامع الحاكم بالقاهرة سنة 704هـ، كما عُهد إليه بتدريس التفسير في قبة السلطان المنصور سنة 710هـ، وتولى منصب الإقراء بجامع الأقمر الفاطمي، وكان يقول خير الكتب النحوية المتقدمة كتاب سيبويه، وأحسن ما وضع المتأخرون كتاب التسهيل لابن مالك، وكتاب الممتع في التصريف لابن عصفور[3]. وقد ترك أبو حيّان ثروة علمية واسعة ومؤلفات جليلة في علوم العربية وغيرها، ومن أشهرها وأوسعها: تفسيره الجليل "البحر المحيط" وشرحَ التسهيل واعتنى به، وألّف عليه ثلاثة كتب، هي: "التخييل الملخّص من التسهيل" و"التكميل لكتاب التسهيل" و"التذييل والتكميل في شرح التسهيل" و"ارتشاف الضرب من لسان العرب" في النحو، ومؤلّفاته في النحو مهمّة جدّا في تحديد ملامح تفكيره النحوي ومنهجه[4].

[1]- السيوطي، "المصدر السابق"، 1/ 231.

[2]- يُنظر: إبراهيم عبد الله رفيدة، "النحو وكتب التفسير"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط3، 1990، 906/2.

[3]- يُنظر: شوقي ضيف، "المدارس النحوية"، ص 320.

[4]- إبراهيم عبد الله رفيدة، "النحو وكتب التفسير"، 907/2، ويُنظر: مأمون بن محي الدين الجنان، "أعلام الفقهاء والمحدّثين- أبو حيّان الأندلسي منهجه التفسيري"، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1414هـ-1993م، ص78 .

كانت وفاة أبي حيان في الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة[1].

3- منهج الدرس النحوي في الأندلس:

لم يوفّر نحاة الأندلس جهدا لتطوير مذهبهم النحوي؛ لذلك انكبوا على كتب النحو المشرقية يدرسونها ويشرحونها، ولكنّهم لم يكتفوا فقط بدراسة تلك المؤلفات بل حاولوا أن يخلقوا مذهبا نحويا خاصا بهم مستقلا عن نظيره المشرقي، وهذا ما حصل فعلا حيث يجد الباحث اليوم وهو يتصفّح مصنّفات النحو الأندلسية أنّ نحاة الأندلس استطاعوا أن يصنعوا مذهبا نحويا متميزا عن نظيره المشرقي؛ له صفاته الخاصة التي ينفرد بها عن غيره من مذاهب النحو القديمة ومن أهمّ وأشهر هذه السمات التي اتصف بها المذهب النحوي الأندلسي ما يلي:

3-1. كثرة استشهادهم بالحديث النبوي الشريف:

تميّز المنهج النحوي الأندلسي فيما يخصّ قضية الاستشهاد النحوي بإكثار نحاته من الاعتماد على الحديث النبوي الشريف واعتباره أصلا من أصول التقعيد النحوي على عكس ما عهدناه لدى النحاة المشارقة الذين أعطوا الأولوية عند استشهادهم على القواعد النحوية لكلام العرب والقرآن الكريم؛ و هذا ما سأفصل فيه الحديث لاحقا إن شاء الله.

3-2. رفضهم التعليل في النحو العربي :

أمّا السمة الثانية لنحاة الأندلس فهي نفورهم من التعليل الذي أفسد النحو العربي وأدخله في متاهات هو في غنى عن الكثير منها- وقد وصفوه- بأنّه هذيان من القول وخروج عن منهج التعليم ؛وخاصة نحاة القرنين السابع والثامن وأواخر القرن السادس هجري[2]. وقد ارتبط هذا المذهب بابن مضاء القرطبي صاحب كتاب "الرد على النحاة "، الذي أحدث ضجة كبيرة وسط النحاة لما جاء فيه من ثورة على النحو القديم؛ حيث دعا ابن مضاء في هذا الكتاب إلى ضرورة

---

[1]- السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 1/ 234.

[2]- يُنظر: عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري"، ص189.

الابتعاد عن نظرية العامل والعلل الثواني والثوالث، وإبطال القياس وترك المسائل النظرية وإسقاط كلّما لا يفيد في النطق، وكان في ذلك متأثرا بمذهب أهل الظاهر، وبموقف ابن حزم[1].

وابن مضاء بدعوته هذه استطاع أن يخطو خطوة هامة في تطوير النحو العربي وتخليصه من التعليل والتأويل[2] ؛ لما له من دور كبير في عملية تيسير النحو وتقريبه من مريديه[3].

وابن مضاء إذا كان قد ثار ضدّ العلل في النحو فهو لم يرفضها كلّها بل دعا إلى الإبقاء على العلل الأول لما لها من أهمية كبيرة عند المتعلّمين[4]؛ وهذا ما يتضّح من قوله: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد) لم رُفِعَ؟ فيُقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رُفِعَ الفاعل:؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب"[5]؛ وذلك لأنّ العلل الثواني والثوالث لا تفيدنا في شيء ولا يضرنا جهلها في شيء، والفرق بين العلل الأُوَل والعلل الثواني والثوالث، أنّ العلل الأُول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك[6].

[1]- فقد كان ابن حزم (ت456هـ)، مؤسسا للمذهب الظاهري في المغرب والأندلس أو مجدّدا له في تلك البلاد وكان مذهبه يقوم على إنكار التعليل في الأحكام الفقهية، كما أنّه هاجم التعليل في القواعد النحوية متأثرا بموقف المذهب الظاهري من التعليل في الفقه. يُنظر: عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري"، ص187-188، ويُنظر: مقدمة "الرد على النحاة "، ص8- 9.

[2]- أحمد أمين، "ظهر الإسلام"، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1428هـ-2007م، 73/3. ويُنظر: ابن مضاء القرطبي، "الرد على النحاة "، ص76.

[3]- مصطفاوي عمار، "الجهود اللغوية في المغرب"، ص54.

[4]- يُنظر: بكري عبد الكريم، "ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي"، ص 71 .

[5]- ابن مضاء، "الرد على النحاة"، ص 130.

[6]- ابن مضاء، "المصدر نفسه"، ص 131.

3-3. شرح الكتب وتبسيطها وتسهيل فهمها للدارسين:

من المعروف لدى دارسي النحو العربي والباحثين فيه، أنّ سيبويه قد أكمل النحو العربي من ألفه إلى يائه، وذلك واضح في مصنفه "الكتاب"، الذي يعدّ أقدم مؤلف في النحو والصرف يصل إلى أيدينا، وانبهر به كلّ من اطّلع عليه من قدامى ومتأخرين؛ قال أبو عثمان المازني: « من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح»[1] وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ على شدّة تقديس النحاة القدامى لهذا المصنّف لما وجدوا فيه من علوم لغوية متنوعة، فانكبوا على دراسته و حا ولوا شرحه ولكنّ البعض منهم أوغل في تعقيد النحو عوض شرحه وتسهيله ممّا جعل هذا العلم غريبا حتى على أصحابه الحقيقيين من عرب البوادي؛ فقد رُوي أنّ أعرابيا وقف على مجلس الأخفش فسمع كلام أهله في النحو وما يدخلونه معه فحار وعجب وأطرق ووسوس، فقال الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ قال: أراكم تتكلّمون بكلامنا في كلامنا بما ليس في كلامنا[2]، ومن هنا نستنتج أنّ النحاة القدامى أقحموا في اللغة ما ليس منها وهذا ما جعل الأعرابي يستهجن كلامهم. ولهذا عملت جماعة أخرى من النحاة على شرح هذا الكتاب وتبسيطه حتى يتسنى للناشئة دراسته وفهمه ؛ وطبعا كان من بين هؤلاء الشراح نحاة من الأندلس منهم: الأعلم الشنتمري، أبو القاسم الصفار، أبو علي الشلوبين، الشلوبين الصغير، وابن عصفور، وابن الضائع، وأبو حيان، وابن خروف، وربّما هناك شروحات أخرى لعلماء آخرين قد غابت عن الباحثين فلم يذكروها [3]

و لم يكن كتاب سيبويه هو المؤلّف الوحيد الذي شرحه نحاة الأندلس بل اهتموا أيضا بشرح كتاب "الجمل للزجاجي" ؛ حيث شرحه كلّ من ابن الدقاق (ت605ه) والأبدي (ت680ه) وابن أبي الربيع (ت688ه)، واللبلي (ت691ه)، والمالقي (ت702ه) والقيذاري (ت630ه) والأعلم (ت637ه) والخفاف (ت657ه)، وابن عصفور، وابن الناظر

[1]- ابن النديم، "الفهرست"، ص83.

[2]- التوحيدي أبو حيان علي بن محمد العباس، "الإمتاع والمؤانسة"، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، 139/2.

[3]- فادي صقر أحمد عصيدة، "جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي"، ص 82 -83.

(ت679هـ)[1]، وهناك مؤلف آخر اهتمّ به نحاة الأندلس فلم يوفّروا جهدا لشرحه ووَضع التعليقات عليه وهو "الإيضاح" لأبي علي الفارسي ، ومن بين النحاة الذين شرحوه أذكر:

– الزهري محمد بن أحمد بن سليمان (ت617هـ)،[2] وأبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي (ت 625هـ)،[3] وابن هشام الخضراوي (ت 646هـ)، وابن الحاج (ت 651هـ)[4]، وأبو بكر الخفاف (ت 657هـ)[5]، وابن الضائع (ت 680هـ)[6]، وابن أبي الربيع (ت 688هـ)[7].

3-4. تصنيف المؤلفات النحوية المختصرة:

بما أنّ معظم المؤلفات النحوية المشرقية كانت تعاني من الطول المفرط الناشئ عن التكرار والاستطراد والحشو ومعالجته المسائل الأجنبية التي لا صلة لها بالنحو[8]، فإنّ نحاة الأندلس رأوا أنّه لابدّ من تصنيف كتب نحوية تسهّل على المتعلّم الوصول إلى النحو بسهولة ويسر لذلك اجتهدوا في وضع هذه المؤلفات، ومن بين هذه المختصرات النحوية :

– المقدمة الجزولية، والتي عرفت بـــ" قانون النحو"؛ وهي من تأليف أبي موسى الجزولي النحوي (ت607هـ)[9].

---

[1]– عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري"، ص227،- 228.

[2]– المقري، "نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب"، 1/ 413، و السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 1/ 28.

[3]– السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 2/ 353، والزركلي، "الأعلام"، 9/ 334.

[4]– الفيروز آبادي، "البلغة في تاريخ أئمة اللغة"، ص 46، والسيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 296/1.

[5]– السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة"، 12/ 473.

[6]– السيوطي، "المصدر نفسه"، 2/ 217.

[7]– السيوطي، "المصدر نفسه"، 2/ 125.

[8]– فادي صقر أحمد عصيدة، "جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي"، ص21.

[9]– يُنظر: الزركلي،" الأعلام"، 104/5، ويُنظر: القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، 378/2، ويُنظر: الفيروز أبادي، "البلغة في تاريخ أئمة اللغة"، ص136.

– وغاية الإحسان في علم اللسان: وهي للعلامة أثير الدين أبي حيان محمود بن يوسف بن علي الجياني النفزي (ت 745هـ)[1]، وقد تحدّث أبو حيان في هذا الكتاب عن جميع أبواب النحو والصرف بكثير من الإيجاز [2].

3-5. وضع المتون النحوية المنظومة:

فرغبة العلماء في تسهيل النحو وتذليل مصاعبه كانت همّا حمله الأندلسيون، ورأوا أنّ النظم التعليمي هو أسهل الطرق وأقصرها لتيسير النحو وتسهيله[3]؛ لذلك عملوا على نظم قواعد النحو العربي شعرا تعليميا يسهل حفظه واسترجاعه عند الحاجة وقد أبدع نحاة الأندلس في هذا النوع من التأليف حيث استطاعوا أن ينظموا في مختلف جزئيات النحو العربي سواء أكان بنظم الألفيات وعلى رأسهم ابن مالك في ألفيته، والتي أظهر من خلالها براعته الفائقة في انتهاج التيسير، أو بنظم الموضوعات المختلفة والجزئيات الدقيقة، أو نظم قواعد النحو على شكل أسئلة وأجوبة، وقد أظهر هذا النظم الأندلسي مدى القدرة العظيمة التي وصل إليها نحاة الأندلس في فهم علم النحو ودقائقه وخفاياه.[4]

ومن خلال ما سبق ذكره عن منهج نحاة الأندلس يتبيّن لنا أنّ هذا المنهج قد اتصف بطابع التسهيل و التيسير أي تسهيل طريقة تعليم النحو العربي حتى يسهل على متعلّميه فهمه واستيعابه دون كلل أو ملل.

---

[1]– عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلس النحوي"، ص215.

[2]– عبد القادر رحيم الهيتي، "المصدر نفسه"، 217.

[3]– عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلس النحوي"، ص 201.

[4]– يُنظر: فادي صقر أحمد عصيدة، "جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي"، ص174.

و ما يمكن قوله أيضا عن خصائص الدرس النحوي في الأندلس هو: أنّ النحو في الأندلس بدأ كوفي النزعة، وذلك لأسبقية دخول كتاب الكسائي الذي تعرّف عليه الأندلسيون قبل أن يعرفوا كتاب سيبويه، ولكن بالرغم من هذا، فإنّ كتاب سيبويه كان له أثر عظيم في نفوس نحاة الأندلس؛ حيث انكبّوا عليه بالدراسة والشروح، فلم يتركوا صغيرة ولا كبيرة في هذا الكتاب إلا وتوقّفوا عندها، كما نهل الأندلسيون من معين النحو البغدادي، والفضل في هذا يعود إلى أبي علي القالي الذي اُستدعي إلى الأندلس فتخرّج على يديه كثير من أبنائها. ونحاة الأندلس إذا كانوا في بداية مشوارهم قد اكتفوا بدراسة كتب النحو المشرقية وشرحها،فإنّهم بعد أن استقامت لغتهم وقوت ملكاتهم صنّفوا ووضعوا المؤلفات التي ذاع صيتها واشتهرت داخل الأندلس وخارجها .

الباب الأول

الشاهد النحوي لدى النحاة القدامى

تمـــهيد: الشاهد النحوي (مفهومه-أقسامه-منزلته)

الفصل الأول: الشاهد من كلام العرب لدى النحاة القدامى

الفصل الثاني: الشاهد من القرآن الكريم وقراءاته لدى النحاة القدامى

الفصل الثالث: الشاهد من الحديث لدى النحاة القدامى

1- ضبط مصطلح الاستشهاد: (الشاهد)

عندما وضع النحاة الأوائل قواعد اللغة العربية، كانت هناك دلائل ارتكزوا عليها، وسميت هذه الدلائل بالشواهد، وتضم هذه الشواهد مصادر سماعية، منها: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب؛ الذي قيل في زمن الفصاحة، فجميع القواعد التي وضعها النحاة استشهدوا على صحتها بما عثروا عليه من شواهد مختلفة، سواء أكانت من القرآن الكريم أم من الحديث الشريف أم من كلام العرب.

وقد أورد أبو هلال العسكري(ت395هـ) في كتابه "الصناعتين" فصلا سمّاه "الاستشهاد والاحتجاج" في سياق حديثه عن الشواهد الشعرية، فقال: "وهذا الجنس كثير في كلام القدماء والمحدثين، وهو أحسن من يتعاطى من أجناس صنعة الشعر...، ومجراه مجرى التذييل لتوليد المعنى، وهو أن تأتي بمعنى ثم تؤكده بمعنى آخر يجري مجرى الاستشهاد على الأوّل والحجة على صحتها"[1].

فأبو هلال العسكري يُذكّرنا بأنّ الاستشهاد بالشعر خاصة وبغيره عامة، قد كثُر في كلام العلماء القدامى والمحدثين، والغرض منه توليد المعنى، والشاهد عنده أن تأتي بمعنى من المعاني ثم تعقبه بمعنى آخر يؤكد الأوّل ويوضّحه، ويكون دليلا على صحته.

2- الفرق بين الاستشهاد والتمثيل والاحتجاج:

كثير ا ما تتكرر هذه المصطلحات الثلاثة في الكتب، وبخاصة كتب النحو، وهذه المصطلحات تصبّ في معنى واحد رغم الاختلاف البسيط الذي يراه بعض الباحثين موجودا في ما بينها، وسأحاول أن أقف على معنى كلّ مصطلح على حِدة.

يذكر محمّد عيد أنّ التفريق في المادة اللغوية بين ما يندرج تحت الاستشهاد والاحتجاج، وبين ما يندرج تحت التمثيل يعود إلى نوع النص ومن أنتجه، فإذا كان النص من النوع الذي يُعدّ أساسا للقواعد شعرا ونثرا؛ منسوبا إلى شاعر موثوق به في عصر الاستشهاد، أو إلى قبيلة من القبائل التي وثّقت لغاتها، فهو من النوع الأول؛ أي يندرج تحت ما يُعرف بالاستشهاد أو

[1]- أبو هلال العسكري، الحسين بن عبد الله بن سهل (ت 395 هـ)، "الصناعتين: الكتابة والشعر"، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1409 هـ- 1989 م، ص 470.

الاحتجاج[1] ؛ ولذلك يجب تقديسه واحترامه، أمّا إذا كان النص مصنوعا أو غير موثق بأن ساقه النحوي بنفسه أو ساقه عمن لا يحتج بكلامهم، فهو "تمثيل" للقاعدة، وهو غير ملزم، وهدفه الإيضاح والبيان فقط.[2]

وكخلاصة، فالتمثيل يُطلق على ما ليس من كلام العرب من النصوص – بمصطلح النحاة – متجاوزا عصر التوثيق للغة، أو مصنوعا للبيان والإيضاح. أما ما يرد تحت الاستشهاد والاحتجاج، فيجب أن يكون من كلام العرب الموثّق.

وأضاف محمد عيد: " الاستشهاد في النحو هو الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر. أما الاحتجاج في النحو، معناه الاعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة شعرا أو نثرا[3] ، أو هو إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقليّ صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة[4].

إذًا، فكلّ من الاستشهاد والاحتجاج بهذا المعنى السابق يتلاقيان في مجرى واحد، هو سوْق ما يقطع ويُبرهن على صحة القاعدة أو الرأي، إلا أن التقاء كل من الاستشهاد والاحتجاج في معنى واحد لا يمنع من وجود فرق بسيط جدا بينهما، وذلك لأن في الاحتجاج يجب أن تتوفر الغلبة للحجة التي يقوم على معناها الاحتجاج.[5]

ويُستعمل لفظ الاحتجاج غالبا في المواقف التي تتطلب المغالبة والجدل؛ بقصد التفوق ونصرة الرأي، كما يغلب استعمال هذا اللفظ ومشتقاته للدّلالة على فصاحة عربي أو هجنته، فيُقال عنه مثلا: "يُحتجّ به"، أو "علماء اللغة يجعلونه حجة"، أو " هذا الشاعر يبدو في أكثر زمانه والعلماء يحتجون بشعره".[6]

---

[1]– محمد عيد، "الرواية والاستشهاد باللغة: دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث"، عالم الكتب، القاهرة، 1972، ص 101.

[2]– محمد عيد، "المصدر نفسه"، ص101.

[3]– يُنظر: محمد عيد، "الرواية والاستشهاد باللغة"، ص 102.

[4]– سعيد الأفغاني، "من تاريخ النحو"، ص 17.

[5]– محمد عيد، "الرواية والاستشهاد باللغة "، ص 103.

[6]– محمد عيد، " المصدر نفسه "، ص 103.

وعليه فالاستشهاد والاحتجاج يصبّان في معنى واحد، فالإخبار بالقاطع الذي عُرف به الاستشهاد هو نفسه البرهان الذي تقيمه الحجة، وكلاهما في النحو يطلق على توثيق النصوص بالنسبة للعصر والقائل[1].

3- أقسام الشاهــد النحوي:

أجمع علماء اللغة على أنّ الشواهد لا تخرج عن نوعين رئيسين هما: القرآن الكريم وكلام العرب من شعر ونثر، واختلف في الحديث وآثار المولدين اختلافا كبيرا.

3-1. الشاهد القرآني:

اتفق العلماء على صحة الاستشهاد بالقرآن الكريم لأنّه أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه.[2] واللغة التي وردت فيه هي أفصح ممّا في غيره، لا خلاف في ذلك.[3]

3-2. الشاهد من كلام العرب:

قال الأندلسي في شرح بديعية رفيقه ابن جابر: علوم الأدب ستة اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، والثلاثة الأُول لا يستشهد عليها إلّا بكلام العرب دون الثلاثة الأخيرة، فإنّه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين لأنّها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم. لذلك قُبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتري، وأبي تمام، وأبي الطيب المتنبي...[4].

3-3. الشاهد الحديثي:

إذا كان النحاة القدامى قد اتفقوا على الأخذ بالشاهد من القرآن الكريم، كما بيّنوا موقفهم من كلام العرب الفصحاء ونثروه في مصنفاتهم؛ فإنّهم قد سكتوا عن موقفهم من الأخذ بالشاهد

---

[1] – محمد عيد، "المصدر السابق"، ص 103.

[2] – البغدادي، عبد القادر: (1030هـ- 1093هـ)، "خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب"، تحقيق:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1409هـ- 1989م، 4/1.

[3] – السيوطي،" المزهر في علوم اللغة "، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا، بيروت، ط1، 2004، 21/1 .

[4] – البغدادي، "خزانة الأدب"، 5/1

من الحديث النبوي فلم يكثروا من الاستشهاد به في مؤلفاتهم على عكس ما فعلوه مع مصادر الاستشهاد الأخرى وهذا ما جعل النحاة المتأخرين بعدهم يختلفون في قضية الاستشهاد بالحديث في النحو وعلى رأسهم نحاة الأندلس الذين انقسموا فيه إلى ثلاث طوائف:

- ❖ طائفة تمنع الاستشهاد به مطلقا ويرأسها أبو حيان الأندلسي وشيخه ابن الضائع.
- ❖ طائفة تجيز الاستشهاد به مطلقا وعلى رأسها ابن مالك الأندلسي وابن هشام الأنصاري.
- ❖ طائفة وقفت موقف الوسط ويمثلها الشاطبي وجلال الدين السيوطي[1].

4- منزلة الشاهد في النحو العربي:

الاستشهاد في علم النحو من الأمور المهمة؛ لأن الشاهد هو الدليل على صحة القاعدة النحوية؛ مما دعا علماء العربية للاهتمام بالشواهد النحوية، وبتحديد القبائل العربية التي يُعتدّ بفصاحتها[2].

فإذا عدنا إلى كتاب سيبويه مثلا ــ بما أنّه يمثل أول عمل نحوي ضخم هُيِّئ للأجيال التي أتت بعده ــ فإننا نجد هذا الكتاب غنيّا بالشواهد المتنوعة والمختلفة من قرآن كريم وشعر ونثر، وبعض الأحاديث النبوية الشريفة، وبعد سيبويه غدا **الاستشهاد** أمرا تقليديا يمارسه المصنِّفُون في كلّ ما له علاقة مع تأثرهم بما حفظوا من القرآن الكريم ومن الشعر، وبما وعوا من كتب السابقين، فبعضهم أعطى أهمية كبيرة للشواهد القرآنية، وجعلها في الرتبة الأولى مثلما فعل **ابن هشام** (ت761هـ) في "شرح شذور الذهب"؛ إذ بلغ عدد الآيات التي استشهد بها ست مائة وتسع وخمسين، في حين استشهد بثلاث مائة وتسع وثلاثين بيتا فقط، أما الأحاديث النبوية

---

[1] - ينظر: البغدادي، " المصدر السابق"، 1/9-15

[2]- يُنظر: ابن مالك أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجياني (ت672 هـ)، "سبك المنظوم وفك المختوم"، تحقيق: عدنان محمد سليمان، وفاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربيـــة المتحـــدة، دبي، ط1، 1425هـ- 2004م، ص 36 -37.

الشريفة فاكتفى بحوالي ستة وعشرين حديثا فقط، كشاهد على بعض القواعد النحوية التي ناقشها أو أفكاره التي قدّمها [1].

وكذلك نجد نحاة آخرين كان هذا منهجهم في الاستشهاد، أما بعضهم الآخر، فكانت له وجهة نظر مخالفة؛ حيث أعطى الأولوية للشاهد من الشعر مثلما فعل سيبويه في كتابه؛ إذ بلغ عدد الآيات القرآنية التي استشهد بها أربع مائة وسبع وأربعين آية[2]، أمّا الأبيات الشعرية التي استشهد بها حسبما ذكره الجرمي فعددها ألفا وخمسين بيتا[3]. أما الحديث النبوي الشريف، فنجد في الكتاب ثمانية أحاديث فقط، وهي من الأحاديث القصار؛ التي يسهل حفظها ولا يختلف في نقلها الرواة اختلافا بينا[4].

---

[1]– يُنظر: لخضر روبحي، " أهمية الشاهد النحوي في تفسير القرآن الكريم: تفسير جامع البيان لابن جرير الطبري نموذجا"، مجلة الأثر، مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، جامعة المسيلة ورقلة، الجزائر، العدد:06، ماي 2007، ص 193.

[2] – لخضر روبحي، "أهمية الشاهد النحوي في تفسير القرآن الكريم: تفسير جامع البيان لابن جرير الطبري نموذجا"، ص 194.

[3] – يُنظر: البغدادي،"خزانة الأدب"، 17/1.

[4] – يُنظر: أحمد جلايلي، " مراتب النصوص في الاحتجاج النحوي"، مجلة الأثر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد:04، ماي 2005، ص 31. في الحقيقة عندما عدت إلى فهارس كتاب سيبويه التي وضعها عبد السلام هارون وجدت أنّ عدد ا لأحاديث التي أحصاها المحقق هي: ثمانية أحاديث؛ حيث عدّ حديث:« **سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلاَئِكَةِ وَالرُّوحِ** »، « **سُبّوحاً قُدُّوساً رَبَّ الملائكَةِ والروحِ** » على أنّه حديثين لأنّ سيبويه استشهد به مرّة على الرفع ومرة أخرى على النصب يُنظر: " سيبويه"، "فهارس الكتاب "، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، 29/5.

الفصل الأول:

الشاهد من كلام العرب لدى النحاة القدامى

- مفهوم كلام العرب
- الحدود المكانية للأخذ بالشاهد من كلام العرب
- الحدود الزمانية للأخذ بالشاهد من كلام العرب
- أقسام الشاهد من كلام العرب
- شروط قبول الرواية
- موقف النحاة القدامى من الشواهد المجهولة القائل.

وما يجدر بي فعله الآن هو التفصيل قليلا في الحديث عن مصادر الاستشهاد لدى النحاة القدامى.

اختلف النحاة في أمر تصنيف النصوص اللغوية التي يُحتجّ بها، وطبعا عملية التصنيف هذه كانت قائمة على أسس واضحة؛ حيث إنّه كان لكل عالم اعتباراته الخاصة، فهناك من اعتمد التصنيف الطبيعي؛ أي باعتبار ميلاد النص، وهو اعتبار تاريخي، ثم يأتي تصنيف آخر، وهو التصنيف الديني؛ أي بحسب قدسية النص عند العر ب المسلمين، ثم التصنيف العملي؛ أي بحسب تعامل النحاة معها واستخدامها في عملية التقعيد[1].

أمّا أنا فقد اتبعت في دراستي لهذه المصادر الترتيب الزمني أي باعتبار ميلاد النص، فبدأت بكلام العرب من شعر ونثر، ثم القرآن الكريم الذي نزل بلغة عربية، وجعلت الحديث النبوي الشريف في الرتبة الثالثة.

1- مفهوم كلام العرب:

هو مصدر هام من مصادر المادّة اللغوية المسموعة من العرب ويُقصد به؛ كلام من يُستشهد بقوله من العرب الفصحاء: جاهليين وإسلاميين؛ ممن عُرفوا بفصاحتهم وبيانهم، ويُقسّم كلام العرب إلى نوعين:

كلام منظوم؛ وهو الشعر، وكلام منثور؛ وهو النثر وما يدخل تحته من خطب وأمثال وحكم وأقوال مأثورة، ويدخل فيه أيضا كلام أهل البادية ممن لم يخالطوا الأعاجم و لم يسكنوا الحضر، و لم تضعف ملكتهم و لم تَنْقَد لضعيف اللغة[2].

---

[1]- أحمد جلايلي،" مراتب النصوص في الاحتجاج النحوي"، ص 23 -24.

[2]- يُنظر: محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية "، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصـــر، 1428هـ-2007 م، ص 136.

وقد طرح اللغويون كلام المولّدين جانبا و لم يستشهدوا به في قواعدهم النحوية، يقول أبو حيان النحوي الأندلسي:" وكيف يُستشهد بكلام من هو مولد، وقد صنّف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره"[1]. وذكر الثقاة أنّ آخر من يُحتج بشعره هو ابن هرمة[2].

لقد استطاع علماء العربية أن يجمعوا تراث الجاهلية ويُدونوه، ولكن هذا التراث لا يصل مداه في الجاهلية أكثر من مائتي عام قبل الإسلام تقريبا، وما قبل ذلك لم يصلنا منه شيء ذو قيمة في البحث اللغوي، فقد ضاع الكثير من هذا التراث، و لم يبق منه إلا ما حُفظ في صدورهم، وتوارثوه حتى دون في الإسلام في القرن الثاني الهجري والثالث وهو قليل جدا قياسا بما فُقِد[3]. قال أبو عمرو بن العلاء "ما انتهى إليكم مما قاله العرب إلا أقُلّه"[4].

2- الحدود المكانية للأخذ بالشاهد من كلام العرب:

اللغة ظاهرة ككلّ ظواهر هذا الكون متحوّلة أبدا عبر خطّ الزمن، وإنّما يستقرّ نظامها نسبيا في فترة من فتراته وفي رقعة من المكان، وكلّما امتدّ بها الزمان والمكان، كلّما كان التغاير فيها باديا ملحوظا، وقد راعى اللغويون العرب هذه الحقيقة فيما أخذوا عن العرب من الشواهد الشعرية والنثرية وحدّدوا للفصاحة رقعة ووضعوا لها إطارا زمانيا ومكانيا.[5]

ونتيجة لذلك لم يكن لعلماء النحو أن يأخذوا اللغة إلا من أفواه فصحاء العرب الموثوق بعربيّتهم، وهؤلاء الفصحاء هم أهل الوبر[6].

---

[1] – أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي (ت 745هـ)، " تفسير البحر المحيط"، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجـود، زعلي محمد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت ـــ لبنان، ط1، 1413هـ- 1993 م، 1/ 91.

[2] – يُنظر: التواتي بن التواتي، "محاضرات في أصول النحو"، دار رويغي للنشر، الأغواط، الجزائر، ط1، (د.ت)، ص 106.

[3] – محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية"، ص 136.

[4] – السيوطي، "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، 1/ 204.

[5] – بن لعلام مخلوف، "مبادئ في أصول النحو"، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، ص61.

[6] – يُنظر: عبد الكريم مجاهد، "اللسان العربي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص 187.

يقول ابن جني " علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل...، وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتفاض عادة الفصاحة و انتشارها لوجب رفض لغتها"[1].

فابن جني وضع حدودا مكانية للاستشهاد بكلام العرب، وقام بحصر هذه الحدود بسكان البادية، ولكنه لم يفصل في ذلك، و لم يذكر لنا القبائل البدوية التي يحتج بكلامها[2]؛ لأنّ اللغات على اختلافها كلّها حجة[3].

لقد فرّق النحاة بين لهجات القبائل التي كانت تتمركز في وسط الجزيرة ولهجات تلك التي كانت تقيم على أطرافها، ويُلاحظ أنّ النحاة اعتنوا عناية خاصة بلغة البادية، وعدّوها مصدر دراسة اللسان العربي الفصيح، ولهذا انكبّوا على دراستها واستخراج أصولها، فلطالما عَدّ علماء اللغة البدوَ حجّة لا يعتورها الشك في جميع مسائل اللغة، وكم من خلاف بين علماء اللغة حول التفسير لصاحب بيت من الشعر، أو حول صحة تعبير من التعبيرات رفعه حكم بدوي حاضر عرضا، مثلما حدث مع سيبويه والكسائي عندما اختلفا في المسألة الزنبورية[4].

فمنذ عصر أبي عمرو بن العلاء كان الاهتمام بالغا بلغة البداة،فقد روي عنه أنه كان يقول: "لا أقول: قالت العرب إلا ما سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية"[5]، فسكان هذه المنطقة عاشوا في شبه عزلة عن الاحتكاك الدائم بالأمم المجاورة، فسلمت لغتهم من اللحن والدخيل، إلاَّ في القليل النادر الذي لا يُفسد عليهم لغتهم ولا يُغيرها مثل ألفاظ الحضارة التي تتناقلها الأمم فيما بينها.

لقد عدّ علماء اللغة سكّان نجد والحجاز أفصح العرب وأسلمهم لغة، وأبعدهم عن اللحن والضعيف، فلم تتأثر لغتهم بالمجاورة، و لم تفسد ألسنتهم بالمخاطبة؛ لأنهم فيما بينهم عرب أقحاح في

---

1 – ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 392هـ): "الخصائص"، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 1428هـ-2007م، 2/5.

2 – عبد الكريم مجاهد، "اللسان العربي"، ص188.

3 – ابن جني، "الخصائص"، 2/ 10.

4 – يُنظر: يوهان فك (Johan Fuck)، "العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب"، ترجمة: عبد الحليم النجار، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص79.

5 – محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في اللغة العربية"، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 2006، ص137.

العربية يتحدثون لسانا واحدا[1]، ونُقل عن أبي عمرو بن العلاء أيضا أنه كان يحرص على أخذ اللغة من "أشياخ العرب حرشة الضباب في البلاد...،وجناة الكمأة في مغاني البداة "[2].

كما تذكر الروايات أيضا أن أبا عمرو كان في مكة أثناء الحج وسُئل عن اشتقاق اسم الخيل فلم يعرف، فمرّ أعرابي محرم، فسأله أبو عمرو، فقال: "اشتقاق الاسم من فعل المسمى". فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابي. فسألوا أبا عمرو عن ذلك، فقال: " ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل"[3].

فأبو عمرو بن العلاء حتى وهو متواجد بين القرشيين في مكة، فإنّ نفسه لا تترع به إلى أن يسأل قرشيا مكيا بل يُفضل أن يسأل الأعرابي. لأنّ الأعراب أفصح الشعراء ألسنا وأعربهم أهل السروات[4]. فأبو عمرو كانت له حدوده الزمانية، وكذلك المكانية في الاستشهاد.

ثمّ سار على درب أبي عمرو خلفاؤه من بعده، كيونس بن حبيب(ت182هـ) الذي كان متعلّقا بالأعراب وملازما لرؤبة بن العجاج (ت145هـ)، ومثله فعل الخليل (175هـ) والكسائي (ت189هـ)، والفراء (ت207هـ)، وغيرهم من النحاة المتقدمين.

وبعد هذا الجيل صار الأخذ عن البداة مفخرة اللغوي، والأخذ عن غيرهم سبّة تلحق بمنهج الدارس، ولهذا كثيرا ما نجد في المصادر القديمة معلومات تفيد بأن البصريين كانوا دائمي الفخر على نظرائهم الكوفيين. وذلك لكونهم أخذوا اللغة عن الأعراب حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، بينما أخذ الكوفيون عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ[5].

---

[1] - يُنظر:محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في اللغة العربية"، ص 137.

[2] - المعري، أبو العلاء (ت449هـ)، "رسالة الغفران"، وضع حواشيه: علي حسين فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2001، ص 161.

[3] - محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص 56.

[4] - يُنظر: السيوطي، "المزهر في علوم اللغة و أنواعها"، 2/ 366.

[5] - يُنظر: سعيد الأفغاني، "في أصول النحو"، ص 24، ويُنظر: محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص 57.

فالبصريون اعتمدوا في مادة منهجهم العلمي الأفصح من الألفاظ والأسهل منها على اللسان[1]، ولذلك لم يأخذوا اللغة من كل قبيلة يجدونها أمامهم، بل وضعوا شروطا معينة في القبيلة المأخوذ عنها ومن هذه الشروط:

- **عدم تأثر تلك القبيلة بلغات العجم عن طريق الاختلاط أو الجوار**، وبالتالي كانوا يفضّلون القبائل التي تعيش في عزلة تامة؛ حيث تنغلق عليها أبواب الصحراء فكملت لغتها وصينت من كل تحريف[2]. وقد اتّكل البصريون على تلك القبائل في الغريب وفي الإعراب[3]، ومن هذه القبائل: قيس وتميم وأسد، فأخذوا أكثر قواعدهم من هؤلاء في اللغة والإعراب والتصريف، ثم أخذوا من هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، و لم يأخذوا عن حضريّ، ولا من سكان البراري الذين جاوروا الأمم الأخرى[4].

- **اختبار سلامة المأخوذ عنه:** لم يتردد البصريون في اختبار سلامة لغة من يشكّون في أمره ممن سبق ذكره من القبائل الفصيحة مثلما حدث مع أبي عمرو بن العلاء و الأعرابي أبا خيرة؛ الذي أصاب لسانه اللحن في آخر أيامه؛ وذلك بعد مخالطته لأهل الحواضر[5].

- **التأكد من الثقات في صحة المروي**، فقد كان البصريّون يتحرُّون عن الرواة فلا يأخذون إلاَّ برواية الثقات الذين سمعوا اللغة من الفصحاء عن طريق الحفظة والأثبات الذين بذلوا الجهد في نقل المرويات عن قائليها منسوبة إليهم[6]؛ حيث تجدهم لا يطمئنون إلى كل رواية ترد عن العرب

---

[1]- يُنظر: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، تحقيق: أحمد محمد قاسم، القاهرة، مصر، ط1، 1396هـ- 1976م، ص 56، والسيوطي،"المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، 173/1.

[2]- يُنظر: عبد العال سالم مكرم، "القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية"، ص 95.

[3]- أحمد جميل شامي، "النحو العربي: قضاياه ومراحل تطوره"، دار الحضارة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، (د.ط)، 1418هـ- 1997 م، ص100.

[4]- يُنظر: السيوطي، " الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 56، و" المزهر في علوم اللغة و أنواعها"، 1/ 173.

[5]- يُنظر: إبراهيم عبود السامرائي، "المفيد في المدارس النحوية "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 1427هـ - 2007 م، ص30.

[6]- إبراهيم عبود السامرائي، " المرجع نفسه "، ص 31.

الجاهلية إلا بعد تدقيق وتمحيص، فوضعوا مقاييس لتصحيح هذه الروايات الواردة عن العرب، فكان منهجهم في الدقّة والتشدّد كمنهج علماء الحديث أو أشدّ، وكانوا يرفضون كل الروايات الشاذة[1].

– **كمية المقيس عليه المنقول عن العرب:** تمسك البصريون بمبدأ الكثرة و لم يجيزوا القياس إلا على الأكثر المشهور[2] ؛لذلك كان تقعيدهم على الأكثر، وإلا فعلى الكثير وإلا فعلى القليل، وإلا فعلى الأقل، وإلا فعلى النادر، وإلا قاسوا الأشباه على الأشباه والنظائر على النظائر؛ إذا لم يتناقض مع الوارد. ولذا اعتبر سيبويه قياس فعولة بفعيلة في النسب إليها بحذف صوت المدّ وقلب الضمة فتحة و إن لم يرد منها إلاّ شَنَئِيٌّ في النسب إلى شَنُوءَة؛ لأنه لم يرد ما يخالفها[3]، فإذا ما خالف الوارد ما سبق من قياس أولوه أو اعتبروه شاذا يحفظ ولا يُقاس عليه، وقد ينكرونه أو يقولون إنّه ضرورة[4].

أما عن أحوال هؤلاء البداة المحتج بلغتهم، فخيرهم من كان أعمق في التبدي وألصق بعيشه البادية، ولعل أحسن من قدّم وصفا لهؤلاء البداة وأحوالهم، هو أبو نصر الفارابي (ت339هـ)؛ الذي يقول:" وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية، وكانوا أقواهم نفوسا وأقساهم قلوبا وأشدّهم توحشا، وأمنعهم جانبا، وأشدهم حمية، وأحبهم لأن يغلبوا ولا يُغلبوا، وأعسرهم انقيادا للملوك، وأجفاهم أخلاقا، وأقلهم احتمالا للضيم والذلة"[5].

كما يفضل الفارابي أن تؤخذ اللغة عن البداة الغارقين في بداوتهم؛ وذلك لالتصاق هؤلاء بالموروث وتمسكهم به، في حين يجنح أهل المدر إلى التملّص من القديم والخوض في كل جديد، ويبدو هذا في قوله: " ولما كان سكان البرية في بيوت الشعر أو الصوف والخيام والأحسية من كل أمّة أجفى، وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكن بالعادة فيهم، وأحرى أن يحصنوا نفوسهم عن تخيّل حروف سائر الأمم وألفاظهم وألسنتهم عن النطق بها، وأحرى أن لا يُخالطهم غيرهم من الأمم للتوحش والجفاء الذي فيهم. وكان سكّان المدن والقرى وبيوت المدر منهم أطبع، وكانت نفوسهم

---

[1]- يُنظر: التواتي بن التواتي، "المدارس النحوية"، ص 76.

[2]- يُنظر: التواتي بن التواتي، " المرجع نفسه "، ص 76.

[3]- سيبويه، "الكتاب"،3/ 371- 378، إبراهيم عبود السامرائي، "المفيد في المدارس النحوية"، ص 31-32.

[4]- إبراهيم عبود السامرائي، "المرجع نفسه "، ص32

[5]- يُنظر: السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 57.

أشد انقيادا لتفهم ما لم يتعودوه، ولتصوره وتخيّله، وألسنتهم للنطق بما لم يتعوّدوه، كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري منهم، متى كانت الأمم فيها هاتان الطائفتان"[1].

ونظرا للحرص الشديد الذي عُرف به نحاتنا القدماء في ما يخص اللغة المحتج بها، فقد قاموا بتقسيم لغة البادية إلى أقسام؛ أي راعوا القبائل المأخوذ عنها تبعا لمواقعها الجغرافية، وذلك لأنهم رأوا أنّ لغة سكان وسط أو قلب شبه الجزيرة العربية، مثل: هوازن، هذيل، كنانة، ثقيف، تميم وأسد وطيء وقيس، هم الذين أوتوا من جفاء الطبع وتوحّش النفس، وغلظ البيئة ما يجعلهم منعزلين أو كالمنعزلين، لذلك فإنّ لغتهم بدون شك ستبقى محافظة على فصاحتها وبنائها وإعرابها، وأما سكان الأطراف الذين يعيشون على تخوم أمم أعجمية فإنّ لغتهم قد تأثرت بلغة تلك الأمم، وبالتالي لم يأخذ النحاة منها مادتهم[2].

وقد أخذ الفارابي على عاتقه أمر تحديد القبائل البدويّة الفصيحة التي حصرها بقوله: "متى تأمّلت أمر العرب في هذه الأشياء، فإنّ فيهم سكّان الأمصار، وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين، وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق، فتعلّموا لغتهم، والفصيح منها من سكّان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم، ومن أشدّهم توحّشا وجفاء وأبعدهم إذعانا وانقيادا، وهم: قيس، وتميم، وأسد، وطيّ، ثم هذيل، فإنّ هؤلاء هم معظم من نُقل عنه لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء؛ لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم المطيّفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين، وأهل الشام ومصر"[3].

وبعد الاطلاع على نص الفارابي يمكنني أن أقف على نقطتين مهمتين، وهما:

[1] – أبو نصر الفارابي، "الحروف"، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت– لبنان، ص 146.

[2] – يُنظر: عبد الجليل مرتاض، "اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي"، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهـــران، (د.ط)، (د.ت)، ص 45.

[3] – الفارابي، "الحروف"، ص 147.

– **أولا**: إنّ اللغة قد أُخذت عن مجموعة من القبائل، واعتمدت في كشف غريب اللغة وفي التصريف، وقيس على مسموعها في الإعراب، وهذه القبائل هي: تميم وقيس وأسد، وبعض كنانة، وبعض الطائيين.[1]

– **ثانيا**: تمّ استثناء باقي القبائل، ولم يُؤخذ بلغتها، فبعضها كانت متاخمة لأمم أجنبية أحاطت بجزيرة العرب، منها: الفرس،الأنباط والبيزنطيين، والأحباش، وبعضها خالطت الأجانب بواسطة التجارة أو المجاوَرة، ومنها: بنو حنيفة، وسكان اليمامة، وثقيف والطائف، فقد كانت لديهم تجارة مع أهل اليمن المقيمين عندهم ، ومنها كذلك أهل الحجاز؛ الذين اختلطوا بغيرهم من الأجانب في المواسم المشهورة عندهم.[2]

وهكذا فإن قائمة القبائل التي حدّدها الفارابي قُيّدت بحسب إيغالها في البداوة وابتعادها عن العجمة، أما ابن خلدون فأضاف قيدا آخر، و هو اقتراب القبيلة من قريش، فقال:" ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية و أصرحها لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثمّ من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم، وأما من بَعُد عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسان وإياد وقضاعة وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس والروم والحبشة، فلم تكن لغتهم تامة الملكة بمخالطة الأعاجم، وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصحة والفساد عند أهل الصناعة العربية[3].

فعلماء العربية أسسوا فصاحة القبيلة على دعامتين:

الأولى: مقدار قرب مساكنها من مكة وما حولها، والثانية مقدار توغّلها في البداوة؛ لذلك نجدهم يعتزّون بلغة القبائل الحجازية بوجه عام، وقبائل نجد ووسط الجزيرة، ويرفضون الأخذ عن القبائل التي كانت مساكنها في أطراف الجزيرة وعلى حدودها، كما وجدناهم يعتزون اعتزازا كبيرا بلغة القبائل المتوغّلة في البداوة، ونلحظ هذا في احتكامهم في مسائل اللغة إلى الأعراب الوافدين إلى

[1] – مرتاض عبد الجليل، "الفوارق النحوية بين اللهجات العربية الفصيحة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 1982، ص 70.

[2] – مرتاض عبد الجليل، "الفوارق النحوية بين اللهجات العربية الفصيحة"، ص 70.

[3] – ابن خلدون عبد الرحمن، "المقدمة"، المسمى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"، طبعة جديدة ومنقحة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ- 2004م، ص 631.

الأمصار أيا كانت ثقافتهم أو مركزهم الاجتماعي؛ اعتقادا منهم أنّ هؤلاء الأعراب قد انعزلوا عن البيئات المتحضرة التي فسدت لغتها، وبالتالي قد حافظوا على سلامة لسانهم من كل ما يمكن أن يلحق به من عجمة أو لحن، أمّا الأعرابي الذي كان يبتعد عن قبيلته ليعيش في الحضر لبعض الوقت، ثم يُسأل في مسألة لغوية ويجيب بما يعرف أو بما يخالف ما يتوقّع منه، كان السائل من العلماء يقول له: هيهات أبا فلان لان جلدك، مثلما حدث مع ذلك الأعرابي الذي يدعى أبا خيرة حينما جاءه أبو عمرو بن العلاء سائلا عن أمر نحويّ[1]، أو ربما كما تذكر بعض المصادر لم يكن غرض أبي عمرو بن العلاء من وراء سؤاله لأبي خيرة أن يحصل منه على معلومة يجهلها، وإنما كان يريد أن يمتحن لسانه العربي الفصيح، ومدى سلامته بعد اختلاطه بأهل الحضر[2].

وإذا عدنا إلى "الكامل في اللغة و الأدب"، فإنّنا نجد كلاما يُفهم منه بعض الشروط التي تواضع عليها علماء العربية واتفقوا على وجوب توفّرها في القبائل المأخوذ عنها: قال المبرد: " قال معاوية يوما: من أفصح الناس؟ فقام رجل من السماط فقال: قومٌ تباعدوا عن فراتية العراق، وتيامنوا عن كشكشة[3] تميم، وتياسروا عن كسكسة[4] بكر، ليس فيهم غمغمة[5] قضاعة ولا طمطمانية[6] حمير، فقال معاوية: من أوليك؟ فقال: قومي يا أمير المؤمنين، فقال معاوية: من أنت؟ قال: أنا رجل من جَرْمٍ، قال الأصمعي، وجرم من فصحاء الناس"[7].

---

[1] – سبق ذكر هذه القضية في موضع سابق.

[2] – يُنظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، ص 45-46.

[3] – الكشكشة: كانت تميم تبدل كاف المؤنث شينا. ابن عبد ربه، الأندلسي (ت 328هـ): "العقد الفريد"، تحقيق: أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1406هـ- 1986م، 2/ 477.

[4] – الكسكسة: كان بعض البكريين يبدلون الكاف سينا كما فعل التميميون في الشين، ابن عبد ربه، "العقد الفريد"، 477/2.

[5] – الغمغمة: هي صوت من لا يفهم تقطيع حروفه، يُنظر: ابن عبد ربه، "المرجع نفسه"، 2/ 476.

[6] – الطمطمانية: أن يكون الكلام مشابها لكلام العجم، ابن عبد ربه، "المرجع نفسه"، 2/ 477.

[7] – المبرد، أبو العباس بن محمد بن يزيد (ت 285هـ)، "الكامل في اللغة والأدب"، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2/ 238، و الخبر نفسه نقله لنا صاحب العقد الفريد ولكن برواية مختلفة. ابن عبد ربه، الأندلسي: "العقد الفريد"، 2/ 475 – 476، و يُنظر: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ): "البيان والتبيين"، وضع حواشيه: موفق شهاب الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1424هـ- 2002 م، 135/3- 136.

ويبدو أنّ الشروط والحدود الموضوعة التي حدّدت القبائل المأخوذ عنها من وضع البصريين، وأنّها خاصّة بالنثر من كلام العرب، و لم يفرّقوا بين اللغة الأدبية واللهجات الخاصة[1].

أما الكوفيون فلم يكن لهم قائمة محدّدة، فاللغات على اختلافها كلها حجة، فكأنهم سبقوا ابن جني في مقولته تطبيقا[2]، فالكسائي "كان يسمع الشاذّ الذي لا يجوز إلاَّ في الضرورة، فيجعله أصلا ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو"[3].وهذا ما أكّده سعيد الأفغاني بقوله: "جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجا خاصا لهم، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ، وأخذوا عمن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر، حتى أصبحت لهم قواعد بعدد ما جمعوا من الشواهد"[4]، فكان الشاهد أو المثال هو الأصل الذي يبنون عليه بغضّ النظر عن قائله[5].وها هي ذي لمحة حول منهجهم في الأخذ بالشاهد النحوي:

– **استشهادهم بلهجات عرب الأرياف:** استشهد الكوفيّون بلغات سكان الأرياف لثقتهم بها؛ في حين رفض البصريون الاستشهاد بها لضعف فصاحتها[6]، ومن قبائل الأرياف: أهل اليمن الذين لا يُوثق بفصاحتهم في رأي البصريين؛ لاختلاطهم بسكّان الحبشة والهند، والتجار الذين يَفِدُون إليهم من مختلف الأنحاء[7]، وفي هذا يقول الرياشي البصري (ت 257ه): «نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع وهؤلاء- يعني أهل الكوفة- أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ[8] وأكلة الشواريز[9]»[10]. ويقول أبو زيد (ت 215ه) عن الكسائي: ثم سار إلى

---

[1] – يُنظر: عبد الكريم مجاهد، " علم اللسان العربي"، ص 190.

[2] – يُنظر: عبد الكريم مجاهد، "المرجع نفسه"، ص 190.

[3] – السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 2/ 184.

[4] – يُنظر: سعيد الأفغاني، "من تاريخ النحو"، ص 71.

[5] – عبد الكريم مجاهد، "علم اللسان العربي"، ص 190.

[6] – عبد العال سالم مكرم، "القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية"، ص 122.

[7] – جميل شامي، "النحو العربي: قضاياه ومراحل تطوره "، ص 159.

[8] – الكواميخ: جمع كامخ: نوع من الأدم. وخصّه بعضهم بالمخلّلات التي تُستعمل لتُشهيَّ الطعام

[9] – الشواريز: اللبن الرائب المستخرج ماؤه والمفرد " شيراز"، الفيروز آبادي، "القاموس المحيط"، تحقيق: أبو الوفا نصر الهوريني المصري الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط2، 2007م، ص 537.

[10] – يُنظر: السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو "، ص 202.

بغداد فلقي أعراب الحليمات[1] ، فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن، فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة[2]. إذا، فالكوفيون لم يبالغوا في التحري والتنقيب حتى قيل عنهم بأنهم أفسدوا النحو بأخذهم عمن فسدت لغتهم[3].

– **قياسهم على القليل النادر:** اعتمد الكوفيون القياس على القليل النادر باعتبار أنّ ما ورد في اللغة يُعد قليلا بالنسبة لما ضاع منها، مستندين إلى ما قاله أبو عمرو بن العلاء في هذا الأمر: "ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلاَّ قلّة، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير"[4]، وقد أشاد الكسائي بالقياس فناط به القاعدة بدون ورود لمطلق شاهد[5].

– **قياسهم قواعدهم على كل مسموع والاكتفاء بالشاهد الواحد:** ولو خالف الأصل المعروف المتفق عليه بين الفريقين، فهم لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا، وبوّبوا عليه خلافا للبصريين[6].

– **لم يشترطوا للقياس كثرة كاثرة:** بل قاسوا على الشاهد الواحد، ولو جاء مخالفا للكثرة المتفق على القياس عليها، فما أوَّله البصريون أو اعتبروه شاذا أو ضرورة قبله الكوفيون وجعلوه مقيسا عليه.[7] لذلك فقد كثرت الأقيسة والقواعد عند الكوفيين، واشتهر البصريون بأنهم أهل السماع، أمّا الكوفيون فاشتهروا بأنهم أهل قياس[8].

– **التساهل في التثبيت من معرفة القائل:** وربّما استشهدوا بشطر بيت لا يُعرف شطره الثاني، ولا يُعلم قائله؛ كدليلهم على جواز دخول اللام في خبر (لكن)، كقول الشاعر:

1– الحليمات: قوم من زعانق العرب اختل لسانهم.

2– إبراهيم عبود السامرائي، "المفيد في المدارس النحوية"، ص30.

3– يُنظر: إبراهيم عبود السامرائي، " المرجع نفسه "، ص 30.

4– السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 100.

5– جميل شامي، "النحو العربي: قضاياه ومراحل تطوره"، ص 160.

6– السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 202، وجميل شامي، "النحو العربي: قضاياه ومراحل تطوره"، ص 160.

7– السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 202.

8– إبراهيم عبود السامرائي، "المفيد في المدارس النحوية"، ص 32.

.... ✽ ولكنَّني بِحُبِّهَا لَعَمِيدُ[1].

فالكوفيون تساهلوا في التثبّت من صحة المسموع وأمانة راويه وسلامة قائله، فأخذوا عن حماد الراوية(ت 155هـ) وخلف الأحمر(ت 180هـ) ، وكلاهما متَّهم في روايته، يضع الشعر وينسبه إلى غيره من الأقحاح[2]؛ أي أنّ الكوفيين لم يتحرّوا صحة ما وصل إليهم من موادّ[3].

إذا، فكل ما تقدم ذكره كان يخص النحاة الأوائل؛ الذين أصلوا وقعدوا للغة العربية، أما فيما يخص النحاة المتأخرين فقد تمسكوا بتصنيف الفارابي وعدّوا الخروج عنه عيبا، من ذلك أنّ ابن مالك

---

[1] – يُنظر: جميل شامي، "النحو العربي: قضاياه ومراحل تطوره"، ص 160. البيت من الطويل وهو بلا نسبة في: السيوطي، جلال الدين (ت911هـ): "الأشباه والنظائر في النحو"، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د.ط)، 1426هـ-2006م، 38/4، والأنباري، كمال الدين أبو البركات: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" ومعه كتاب "الانتصاف من الإنصاف" لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، (د.ط)، 2005م، 209/1، و الهاشمي، سيد أحمد: "جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب"، دار الفكر، بيروت- لبنان، (د.ط)، 2007م، ص 87، والبغدادي، "خزانة الأدب " 16/1، 361/10- 363، و ابن جني،"سر صناعة الإعراب"، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 2007م، 380/1، وابن عقيل، بهاء الدين (ت 769هـ): "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، ومعه كتاب "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل"، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة،(د.ط)، 1426هـ- 2005 م، 294/1، و ابن يعيش النحوي، "شرح المفصل"، إدارة الطباعة، المنيرية، مصر، (د.ط)، 62/8، و الأنصاري، جمال الدين بن هشام، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" ، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د.ط)، 233/1-292، و العيني، بدر الدين محمود (ت 855هـ): "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية"، المشهور بـــ"شرح الشواهد الكبرى"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1426هـ- 2005م، 247/2، والسيوطي جلال الدين، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، (د.ط)، 1421هـ- 2001م، 140/1، و ابن منظور، أبو الفضل، "لسان العرب" دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، مادة شهد,(د.ط)، (د.ت)، 391/13، و إميل بديع، يعقوب: " المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1996م، 316/2، وصدر البيت:

يَلُومُونَني في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ✽

[2] – يُنظر: محمد الطنطاوي، "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة"، ص 141.

[3] – إبراهيم عبود السامرائي، "المفيد في المدارس النحوية"، ص 31.

عندما اعتمد لغات لخم وجذام وغسان تعقّبه أبو حيان باللوم والنقد، فقال في شرح التسهيل: "ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن"[1].

3- الحدود الزمانية للأخذ بالشاهد من كلام العرب:

قضية الزمان والمكان في موضوع الاستشهاد باللغة من أخطر وأصعب القضايا، وهي جديرة بالنظر والاعتبار لما ترتب عليها من آثار في الدراسة، فالمعروف عن علماء العربية أنهم قاموا بوضع علامتين فاصلتين في مسار اللغة، بحيث تقف كل من هاتين العلامتين حدّا يحجز أمامه نشاطا لغويا سمح له بالدخول إلى مجال الدراسة، كما يجيء بعده نشاط آخر لم يسمح له بذلك. وبهذا العمل يكون العلماء قد قاموا بتقييد عصر الاستشهاد[2]. فدرسوا اللغة العربية في القرن الثاني الهجري، وما تلاه دراسة دقيقة ومنظّمة، والمشهور عن هؤلاء العلماء أنهم قد توقّفوا مرتين أمام مادة الدراسة، كانت أولاهما حول منتصف القرن الثاني الهجري، فقبلوا كل ما كان قبل ذلك، سواء أكان شعرا أم نثرا، عن البدو أم عن الحضر، فرغم طول هذا العصر الذي يمتد قرنا ونصف قرن في الإسلام، وربما امتد قرونا[3] ، قبل ذلك في الجاهلية اعتبرت المادة المروية منه كلها وسيلة صالحة للدراسة، ومن الواضح أن معظم ما روي عن هذه الفترة الطويلة قد عاصره العلماء فعلا، أو نقل إليهم بالمشافهة والكتابة؛ إذ أُخذ في الاعتبار أنّ أوّل من يعتد به من الرواة العلماء: أبو عمرو بن العلاء، وحماد الراوية (ت 155هـ) ، ثم توالى الدارسون والرواة من بعدهما، فإلى نهاية حياتهما تقريبا اعتبر كلّ ما ورد إليهما منقولا عن زمن بعيد سابق[4].

وإذا عدنا إلى الكتب التي تناولت موضوع الاستشهاد، نجدها تضع له حدودا زمانية وأخرى مكانية، وكلّما تحدّثت هذه المؤلفات عن الفترة الزمنية المحددة للاستشهاد اللغوي إلاَّ ونجدها قد رسمت هذه الحدود الزمانية للشعر فقط دون النثر، كما أنها رسمت الحدود المكانية للنثر أكثر من كونها للشعر؛حيث اهتم اللغويون ببيان أسماء القبائل التي يؤخذ عنها القول، والخطبة، والمثل،

[1] – السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 57.

[2] – يُنظر: محمد عيد، "الرواية والاستشهاد باللغة "، ص 148.

[3] – يُنظر: محمد عيد، " المصدر نفسه "، ص 149.

[4] – يُنظر: محمد عيد،" المصدر نفسه "، ص 149.

والحكمة، بينما اهتموا في الحدود الزمنيّة بتوزيع الشعراء وتقسيمهم إلى طبقات؛ مراعين الفترات الزمنية التي عاشوا فيها دون العناية والاهتمام بذكر القبائل ومواطنها[1].

وربما هذا ما تسبّب في وجود خلط بين اللهجات والعصور والطبقات؛ لذلك نجد النحاة يستشهدون بشعر لشعراء من عدّة بيئات في الجزيرة العربية من جميع جهاتها، فاستشهدوا بشعر امرئ القيس في جنوب الجزيرة، وعمر بن أبي ربيعة(ت93ه) من المدينة، واستشهدوا بشعر عديّ بن زيد(ت35ق.ه)؛ الذي عاش في بلاط كسرى، وأبي دؤاد الإيادي؛ الذي كانت تعيش قبيلته على تخوم دولة الفرس في شمال الجزيرة، وكذلك استشهدوا بشعر مجهول القائل.

فعلماء العربية استشهدوا بكل نظم من شعر كان قائله ينتمي إلى أيّ رقعة من رقع الجزيرة العربية[2].

وقد حُددت الفترة الزمنية للاستشهاد بـــ 150ه في ما يخص البيئة الحضرية، أو بنهاية القرن الثاني الهجري، أما في ما يخص البيئات البدوية، فقد حُدّدت الفترة الزمنية لها بـــ 350ه، أو بأواخر القرن الرابع الهجري[3].

وعندما قام العلماء بتحديد عصر الاستشهاد، فإنهم قد أجمعوا على عدم الاستشهاد بكلام المولّدين والمحدثين، وأوّل هؤلاء الشعراء المحدثين: بشار بن برد (ت 197ه) ونقل ثعلب عن الأصمعي قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة (ت149ه)، وهو آخر الحجج[4].

وقد قسم العلماء الشعراء إلى طبقات أربع من أجل تحديد المستشهَد بشعره، و سآتي على ذكر هذه الطبقات لاحقا، أمّا في ما يخص الفترة الزمنية التي يصحّ استقراء لغتها، فقد قرّر أوائل النحاة أنّها تمتدّ من القرن الرابع قبل الهجرة إلى الرابع بعدها؛ لذلك استشهدوا بكلام

[1] – يُنظر: عبد الكريم مجاهد، "اللسان العربي"، ص 191.
[2] – عبد الكريم مجاهد، "اللسان العربي"، ص 191- 192.
[3] – عبد الكريم مجاهد، "المرجع نفسه "، ص 192.
[4] – يُنظر: السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 70.

الزباء(ت358هـ) وجذيمة الأبرش(ت366هـ)، وأعصر بن سعد. كما استشهدوا أيضا بكلام عمارة بن عقيل(ت239هـ) وأبو عبد الله الشجري، ومن عاصرهما من أعراب القرنين الثالث والرابع.[1]

فمن الطائفة الأولى التي تمثل الجاهلية المتقدمة: آخذ أعصر بن سعد أنموذجا، فقد استشهد ابن جني ببيت له، وذلك للتدليل على أصالة همزة "أعصر" وإبدال الياء منها في قول القائل: "باهلة بن أعصر ويعصر"، فقال: "وأما أعصر، فهمزته هي الأصل، والياء في يعصر بدل منها[2]، يدل على هذا أنّه إنما سمي بذلك لبيت قاله، وهو[3]:

أَبُنَيَّ إنّ أباك شَيَّبَ رَأْسَهُ ❁ كَرُّ اللَّيَالِي وَاخْتِلافُ الأَعْصُرِ.

فالياء في "يعصر" إذا بدل من همزة أعصر[4].

أما بالنسبة للطائفة المتأخرة من الشعراء المحدثين، فنأخذ كنموذج عمارة بن عقيل؛ الذي استشهد المبرد بقوله:[5]

فإني امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ خِنْدِقِيَّة ❁ أَبَت للأَعادي أَنْ تذيخَ رِقَابُها.

---

[1] – يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 3/ 80، ويُنظر: المبرد، " الكامل في اللغة والأدب "، 77/1- 78- 224- 228- 232، و المبرد، أبو العباس بن محمد بن يزيد (ت 285هـ)،"المقتضب"، إعداد: حسن حمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1420 هـ-1999م. 2/ 132-381، وابن جني، "الخصائص"، 1/ 178، 130/2، 182/3، و ابن جني، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، تحقيق: علي النجدي، ناصف عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، 1415هـ-1994م، 134/1، ويُنظر: محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص 60.

[2] – ابن جني، "الخصائص"، 3/ 181.

[3] – ابن جني، المصدر نفسه "، 181/3، و الزمخشري، جار الله بن محمود بن عمرو(ت538هـ)، "أساس البلاغة"، تحقيق: مزيد نعيم وشوقي المعرّي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1998، مادة: [ع ص ر]، ونسب البيت لمنبِّه بن سعد ين قيس عيلان، ص 548.ونسبه ابن منظور لباهلة بن أعصر بن سعد، "لسان العرب"، مادة: [ع ص ر]، 581/4.

[4] – ابن جني، "الخصائص"، 3/ 181.

[5] – البيت من بحر الطويل لعمارة بن عقيل، يُنظر: المبرد، "المقتضب"، 4/ 458، وبلا نسبة في: " الإنصاف في مسائل الخلاف"، 596/2، و في: "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، 161/1.

وذلك لبيان المراد من الأعناق في قوله تعالى: ﴿ فَظَلَّت أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾[1]، فرأى المبرّد أنّ المراد بالأعناق الرقاب؛ لأن الخضوع لا يكون إلا بها. ومن ذلك قول الناس "ذلّت عنقي لفلان"، و"ذلّت رقبتي لك".[2]

لا شك في أنّ المطّلع على منهج النحاة في استقرائهم للغة المعتدّ بها يكتشف بوضوح طغيان التقسيم المكاني على التقسيم الزماني، لأن النصوص الجاهلية القديمة، إنما نقلت عن أعراب القرون الإسلامية المعاصرة للنحاة، وكان نقلها عنهم هو الحجة في صحّتها وسلامة لغتها وفصاحتها[3].

وعلى الرغم من طول وامتداد الفترة اللغوية في تاريخ الاستشهاد والاستقراء إلا أنّنا نسجّل ندرة الشواهد المحصل عليها من القرنين المتباعدين في الزمن إذا ما قيس ذلك بالشواهد المجموعة من قرني الوسط،ومن هنا نجد عناية النحاة بلغة الفرزدق وجرير والأعشى وامرؤ القيس تفوق عنايتهم بلغة جذيمة الأبرش وعمارة بن عقيل وأبي عبد الله الشجري4.

ومع هذا نجد النحاة مضطربين في تحديد مرحلة الحداثة، وذلك لكونهم لم يستطيعوا وضع ميزا ن دقيق يُحدّدون بواسطته هذه الفترة التي لا يجوز الاستشهاد بلغة شعرائها.

فأبو عمرو بن العلاء مثلا يُجيز الاستشهاد بشعر عمرو بن أبي ربيعة ويجعله حجّة، ثم يرى أنّ معاصريه أمثال جرير والفرزدق والأخطل محدثون[5]. ونحا نحوه تلميذه الأصمعي الذي عدّ الطرماح (ت125هـ) والكميت (ت126هـ) مولّدين غير فصيحين[6].ويعدّ ابن هرمة وابن ميادة وطفيل الكناني فصحاء يصحّ الاستشهاد بلغتهم[7].

---

[1]- الشعراء: 4.

[2]- المبرّد، "المقتضب"، 4/ 458.

[3]- يُنظر: محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص 60.

[4]- يُنظر: محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي "، ص 60.

[5]- الجاحظ، "البيان والتبيين"، 1/ 321، و الأصفهاني، أبو الفرج: "الأغاني"، تحقيق: إحسان عباس وإبراهيم السعافين، بكر عباس، دار صادر، بيروت- لبنان، ط1، 2002 م، 8/ 285.

[6]- المرزباني، أبو عبد الله محمد،(ت 384هـ)، "الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء"، تحقيق وتقديم: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1415هـ، 1995 م، ص 245.

[7]- محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص66.

إنّ هذا الاضطراب في تحديد مرحلة الحداثة مردّه إلى هيمنة المكان على عقل النحاة، فالأعرابي الفصيح في نظرهم هو الذي عاش في البادية، وقلّ اختلافه إلى المدينة سواء أكان من القرن الأوّل أم الثالث للهجرة؛ لأنّ ما ئتي سنة في حساب النحوي لا تصنع شيئا مادام الفصيح محافظا على أعراف العربية، وجفاء البادية، أمّا إذا لان جلده للحضارة فإنه سيكون غير جدير بالاستشهاد؛ لأنّ لين الجلد، والتنعّم بأسباب الحضارة يؤدّيان إلى ا لاستجابة غير المحمودة للغة الفاسدة في المدن[1].

وقد وقف النحاة بعد سيبويه مواقف متباينة من لغة المرحلة العباسية واختلفوا في جواز الاستشهاد بالمولّدين أمثال أبي نواس، وأبي تمام، والبحتري. أما سيبويه فنجده قد استشهد بابن ميادة وبأبي حية النميري(ت158ه) وبابن هرمة، ولكنه لم يتعدّ هذه المرحلة؛ لأنه توفي سنة 180ه.[2]

إنّ الذي دفع سيبويه إلى الاستشهاد بلغة هؤلاء البداة هو كون لغتهم بعيدة عن لغة المدينة، فلغتهم تعتبر من الفصحى القديمة؛ التي لم يكن لها من الظروف ما يضعها في امتحان قاس من التعامل مع اللغات الأجنبية كالذي جرّبته الفصحى العباسية، فقد كانت تلك الزيادة في التعامل مع اللغات الأجنبية في العصر العباسي هي التي دفعت النحاة إلى أن يُعلِنوا انقضاءها ومنع الاحتجاج بكلام العرب من بعدها عليها[3].

وأبو نواس (ت198ه) وأبو تمام (ت231ه) والبحتري (ت284ه) والمتنبي (ت354ه) عاشوا في ظل تلك اللغة؛ التي كانت في العصر العباسي؛ لذلك انصرف النحاة عن الاستشهاد بلغة هؤلاء إلا ما جاء في كتبهم عرضا[4]. وهو لا يرقى لما استشهدوا به من لغة الشعراء البداة.

غير أنّ الزمخشري (ت538ه) ذهب مذهبا خاصا خالف فيه معاصريه؛ حيث استشهد بشعر أبي تمام، ثم جاء خلفاء الزمخشري فساروا على نهجه، واستشهدوا بشعر أبي تمام والمتنبي، كما نجد في تراث ابن هشام.

---

[1] – محمد خير الحلواني، " المصدر السابق"، ص 61.

[2] – محمد خير الحلواني، " أصول النحو العربي"، ص61.

[3] – يُنظر: تمام حسان، "اللغة بين المعيارية والوصفية"، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، (د.ط)، 1958، ص 189.

[4] – محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص 62.

وهذا يعني أنّ المتأخرين من النحاة كانوا متساهلين في شواهدهم مقارنة بالقدماء، وذلك راجع لا محالة لسبب مهم، وهو بُعدهم عن عصور المشافهة وأيام الفصاحة[1].

4- أقسام الشاهد من كلام العرب:

4-1. الشعر:

4-1-1. تعريف الشعر:

هو الكلام الموزون المقفى ومعناه الذي تكون أوزانه كلّها على رويّ واحد وهو القافيةُ، ومنه المدح والهجاء والرثاء [2]، يستلزم بناؤه على هذه الصورة المقيدة بالوزن، والقافية أن يلجأ قائله- أحيانا- إلى الخروج عن القواعد الكليّة وارتكاب ما ليس منها؛إمّا بزيادة اللفظ أو نقصانه أو تغيير في تركيب الجملة من تقديم و تأخير أو فصل بين متلازمين لأنّ الشاعر غير مختار في جميع أحواله فيفعل ذلك تلافيا لقصور اللفظ الذي يناسب المعنى الذي يريد مع الحفاظ على الوزن وسلامة القافية، على أنّه لا يخرج عن القواعد المذكورة كيفما اتفق، وإنّما يسلك طريقة لها وجه في العربية.[3]

4-1-2. أهمّية الشعر عند العرب:

لا شك أنّ كل مطلّع على كتب النحو العربي إلا و يلاحظ ظاهرة تتكرّر، وهي اعتماد الشعر، إذ يكاد يكون وحده الشاهد الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين، وذلك باستثناء "ابن مالك" الذي اعتمد الحديث، و"أبي حيان النحوي"؛ الذي اهتم بإيراد الكثير عن لغات القبائل في كتابه "ارتشاف الضرب من كلام العرب"، وابن هشام الذي اهتم كثيرا بنصوص القرآن[4].

---

[1] - محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص 62.

[2] - ابن خلدون، " المقدمة"، ص643.

[3] - ينظر – عبد العزيز بن جمعة الموصلي، " شرح ألفية ابن معطي"، تح: علي موسى الشوملي، دار البصائر، الجزائر، ط1، 2007م، 679/2، ويُنظر: الواسيني بن عبد الله، "شواهد القراءات القرآنية في معجم تهذيب اللغة للأزهري "، ص64

[4] - يُنظر: محمد عيد، "الرواية والاستشهاد"، ص 138، ويُنظر: سعيد الأفغاني، "في أصول النحو"، ص 59.

لقد احتلّ الشعر في القديم مكانة مرموقة في حياة العربي، فقد صنّفه عمر بن الخطاب ضمن أعلى الدرجات في قوله: "كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه"[1]، كما امتدحه قائلا: «نعم ما تعلّمته العرب الأبيات من الشعر، يقدّمها الرجل أمام حاجته، فيستزلّ بها الكريم،ويستعطف بها اللئيم»[2]، وقد قال عنه ابن خلدون: "اعلم أن الشعر كان ديوانا للعرب، فيه علومهم وأخبارهم وحكمهم وكان رؤساء العرب منافسين فيه"[3].

فقد عرف الشعر في حياة العرب القدامى انتشارا واسعا؛ لسهولة حفظه، وسرعة دورانه بين العرب وقوة تأثيره؛ لما فيه من جزالة اللفظ وإيجازه، وحلاوة موسيقاه وأثرها في النفس[4]. فالشاعر في ذلك العصر كان يمثل لسان قبيلته وقومه.

والعرب اهتموا كثيرا بالشعر وحفظوه في صدورهم قبل أن يعرفوا عملية الكتابة، فقد رُوي عن المازني أنه قال: قلت للأصمعي: إنك تحفظ من الرجز ما لا يحفظه أحد فقال إنه كان همنا وسدمنا*[5].

ولمكانة الشعر العالية عند العرب نجد الصحابة رضوان الله عليهم يستعينون به إلى جانب كلام العرب المنثور في تفسير القرآن الكريم، فقد كان الشعر معجمهم الأثير في فهم معانيه[6].

---

[1]- القيرواني، ابن رشيق (390 هـ- 456هـ):"العمدة في محاسن الشعر وآدابه"، تحقيق: محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط1، 1408هـ- 1988م، 1/ 86، ويُنظر: الجمحي، محمد بن سلام (ت 231هـ): "طبقات فحول الشعراء مع مقدمة تحليلية، للكتاب ودراسة نقدية منذ الجاهلية إلى عصر ابن سلام،" دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، (د.ط)، 1969م، ص10.

[2]- ياقوت محمود سليمان، "أصول النحو العربي"، دار المعرفة، الجامعة الإسكندرية، 2000م، ص 558

[3] - ابن خلدون عبد الرحمن، "المقدمة"، ص 660.

[4] - يُنظر: محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية"، ص 142.

*- سدمنا: حرصنا و همّنا.

[5] - يُنظر: أبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، ص 67.

[6] - محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية"، ص 143.

فها هو ذا عمر رضي الله عنه يقرأ في يوم من الأيام على المنبر قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[1]، ثم سأل عن التخوّف فذكر له رجل من هذيل قول الشاعر[2]:

تَخَوَّفَ الرَّجُلُ مِنْها تامِكا قَرِداً ✿ كَما تَخَوَّفَ عَوْدَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ.

فقال عمر: "أيها الناس عليكم بديوانكم لا تضلوا، قالوا: ما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية؛ فإنّ فيه تفسير كتابكم"[3]، وقال ابن عباس (ت 68هـ): «إذا سألتموني عن غريب القرآن،فالتمسوه في الشعر، فإنّ الشعر ديوان العرب»[4].

وقال سعيد بن جبير ويوسف بن مهران سمعنا ابن عباس يسأل عن الشيء بالقرآن فيقول فيه هكذا وهكذا، أما سمعتم الشاعر يقول كذا كذا[5].

أما **ابن فارس** (ت 395هـ) فلا يخالف من سبقه من علماء العربية في رأيهم، فيرى أن " الشعر حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله ﷺ، وحديث صحابته والتابعين"[6] وتُشير المصادر إلى أن **عبد الله بن عباس** رضي الله عنه ترجمان القرآن، أوّل من

---

[1] – النحل:47.

[2] – القالي، "كتاب الأمالي"، 112/2، وروايته:

تَخَوَّفَ السَّيْرُ مِنْها تامِكا قَرِداً ✿

ونسب إميل بديع يعقوب البيت لابن مقبل، "المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية "، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط1، 1996م، 117/8. والبيت لذي الرمة، "الديوان"، شرح الخطيب التبريزي، تقديم: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1416هـ-1996م، ص 649.

[3] – يُنظر: الزمخشري (ت538هـ)، "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العيكان- الرياض، 1998م، 439/3.

[4] – ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: براجستراسر، لبنان، ط1، 1427هـ-2006م، 382/2، والقرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري،" الجامع لأحكام القرآن"، تحقيق: أحمد البردويني، وإبراهيم الطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ-1964م، 24/1.

[5] – القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، 24/1.

[6] – ابن فارس، "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، تحقيق: أحمد حسن شيخ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 2007م، ص 212.

توسّع في الاستشهاد بالشعر في فهم معاني القرآن[1] ، وقد نقل لنا السيوطي تلك المناظرة التي جرت بين الصَّحابي الجليل حبر الأمة ترجمان القرآن عبد الله بن العباس وبين نافع بن الأزرق[2].

فعن حميد الأعرج وعبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أبيه قال: "بينما عبد الله بن عباس جالس بفناء الكعبة قد اكتنفه الناس يسألونه عن تفسير القرآن، فقال نافع بن الأزرق لنجدة بن عويمر: قم بنا على هذا الذي يجترئ على تفسير القرآن بما لا علم له به، فقاما إليه فقالا: إنّا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله فتفسّرها لنا وتأتينا بمصادقة من كلام العرب، فإنّ الله تعالى إنّما أنزل القرآن بلسان عربي متين، فقال ابن العباس:" سلاني عما بدا لكما "، فقال نافع أخبرني عن قول الله تعالى: ﴿عَنِ اليَمِين وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾[3] قال العزون حلق الرفاق. قال: وهل تعرف العرب ذلك ؟قال: نعم: أما سمعت عبيد بن الأبرص وهو يقول:

فَجَاؤُوا يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ حتى ❁ يكونُوا حَوْلَ مِنْبَرِه عِزِينا[4].

قال: أخبرني عن قوله: ﴿ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾[5] قال:

الوسيلة: الحاجة، قال: وهل تعرف العرب ذلك ؟ قال: نعم، أما سمعت عنترة وهو يقول:[6]

إنّ الرجالَ لَهُمْ إليكِ وسيلةٌ ❁ إنْ يَأخُذُوكِ تَكَحَّلي وتَخَضَّبِي

---

[1] – يُنظر: الجاحظ، "البيان والتبيين"، 1/ 84.

[2] – السيوطي،"الإتقان في علوم القرآن"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،(د.ط)، 2003م، 2/ 56،88.

[3] – المعارج:37.

[4] – البيت منسوب لعبيدة بن الأبرص في "الإتقان في علوم القرآن"، 56/2، لم أجد البيت في الديوان، ينظر عبيدة بن الأبرص، "الديوان"، شرح أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ط1، 1414هـ- 1994م، ولم أجده في الكتب التي بين يدي.

[5] – المائدة: 35.

[6] – عنترة بن شداد، "الديوان"، لبنان–بيروت، مطبعة الآداب، (د،.ط)، (د.ت)، ص14، ويُنظر: "الإتقان في علوم القرآن"، 56/2

كما روى عنه كثير من التابعين بعض المعاني الأخرى التي فسّرها وتمثل فيها بالشعر، فروى عكرمة بن عباس: "أن رجلا سأله عن قول الله عز وجل:﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾[1] قال: "لا تلبس ثيابك على غَدْر" وتمثل بقول غيلان الثقفي[2]:

فأني بحَمْدِ الله لا ثَوْبَ غادرٍ ❁ لَبِسْتُ ولاَ مِنْ سُوءَةٍ أتقنعُ.

يتبيّن مما تقدّم أنّ الشعر ازدادت أهميته عند العرب بعد نزول القرآن الكريم؛ لأنه سَجَّل لنا كثيرا من اللهجات العربية قبل الإسلام. والحوار الذي دار بين عبد الله بن عباس ونافع بن الأزرق خير دليل على المكانة التي حظي بها الشعر في عملية الاحتجاج به في تفسير كتاب الله تعالى، وهذه كانت البداية للاستشهاد بالشعر الجاهلي لفهم ما جاء في القرآن الكريم وقد جعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه حكما وفيصلا- كما مرّ بنا- حيث وجّه رعيته إلى الاهتمام به والحرص على جمعه وحفظه لما فيه من المعاني على كلام العرب ولفائدته في تفسير القرآن الكريم.[3]

وما يجب أن أشير إليه في هذا المقام هو ما تذكره بعض المصادر من ارتياح النبي ﷺ للشعر، واستحسانه له، وربّما هذا ما جعل المسلمين يولّونه أهمية كبيرة ويلجأون إليه للاحتجاج به في تفسيرهم للقرآن الكريم ولإثبات مجموعة من القواعد النحوية كما سنرى لاحقا.

---

[1]- المدثر: 4.

[2]- محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية"، ص 144.البيت من الطويل وهو لغيلان بن سلمة في: "لسان العرب"، 506/4، والأزهري، أبو منصور محمد (ت 370ه): "تهذيب اللغة"، 413/4 (طهر) برواية مختلفة، والزَّبيدي محمد مرتضى الحُسَيْني، "تاج العروس من جواهر القاموس"، دار الهداية، (د.ط)، (د.ت)، 448/12، وبلا نسبة في: ابن منظور، " لسان العرب"، 245/1، والزمخشري، "أساس البلاغة" (قنع)، (خزي)، دار بيروت للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.ت)، ص162، والسيد محمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، "تاج العروس"، 211/2، 100/22. و إميل بديع يعقوب، "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية "، 347/4.

[3] – يُنظر: الواسيني بن عبد الله،" شواهد القراءات القرآنية في معجم تهذيب اللغة للأزهري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية اللغة والأدب العربي جامعة تلمسان، ص34، ص66.

قال النابغة الجعدي: أنشدت رسول الله ﷺ قولي:[1]

وَإنَّا لَقَوْمٌ مَا نُعَــــوِّدُ خَيْلَنَا إذَا	✽	مَا اِلْتَقَيْنَا أَنْ تَحِيدَ وَتَـــنْفِرَا
ونُنْكِرُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَلْوَانَ خَيْلِنَا من	✽	الطعنِ حَتَى نَحْسبَ الجَوْنَ أَشْقَرَا
ولَيْسَ بِمَعْــرُوفٍ لنا أن نَــرُدَّهَا	✽	صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنْكَرًا أَنْ تُعْقَــرَنا
بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وسَنَـــاؤُنَا	✽	وَإنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَــــرَا

فقال النبي ﷺ: " أين المَظْهَرُ يَا أَبَا لَيْلَى ؟" فقلت: إلى الجنة بك يا رسول الله. قال: « أجل إن شاء الله ». ثمّ قال: أنشدني. فأنشدتُه من قولي:[2]

ولَا خَيْرَ فِي حِلْمٍ إذا لم تكن لَهُ	✽	بوادرُ تحمِي صَفْوَهُ أَنْ يُكَدَّرَا
ولاَ خَيْرَ فِي جَهْلٍ إذا لَمْ يَكُنْ لَهُ	✽	حَليمٌ إذا ما أَوْرَدَ الأمرَ أَصْدَرَا

فقال ﷺ: «أَجَدْتَ لا يُفْضِضِ اللهُ فاكَ »[3].

4-1-3. منزلة الشعر في الاستشهاد النحوي:

وقف اللغويون على هذا الشعر الذي اعتبر من أهم الينابيع للشواهد اللغوية والنحوية، ولا خلاف في الاستشهاد به؛ حيث مثلت الشواهد الشعرية غالبية كتبهم ومؤلّفاتهم اللغوية.[4]

وللشعر مزايا كثيرة، من بينها أنه يُعدّ من أهم الشواهد التي يُقاس عليها في بناء القواعد النحوية واللغوية وغيرهما. يقول **ابن الأثير**: "وأما الذي نقلد العرب فيه من الألفاظ؛ فإنما هو

---

[1]- النابغة الجعدي، " الديوان "، تحقيق: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م، ص69-70، والبيت الأول في الديوان مروي هكذا:

وَإنَّا أناسٌ لا نُعَــــوِّدُ خَيْلَنَا ✽ إِذَا مَا اِلْتَقَيْنَا أَنْ تَحِيدَ وَتَـــــــنْفِرَا

[2] - النابغة الجعدي، " الديوان "، ص85، و ص 88

[3] - يُنظر: محمد بن جرير الطبري، " جامع البيان في تأويل القرآن "، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ- 2000م، 534/14، و أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، " إعجاز القرآن الكريم"، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، مصر، ط3، (د.ت)، ص91، والجرجاني، علي بن محمد بن علي الحسين (ت 816هـ): "دلائل الإعجاز"، اعتنى به: علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة، ناشرون،، بيروت، ط1، 1426هـ، ص8.

[4] - يُنظر: حمودي زين الدين عبد المشهداني، "الدراسات اللغوية خلال القرن الرابع الهجري"، دار الكتب العلمية، بـــيروت- لبنان، ص 20.

الاستشهاد بأشعارها على ما ينقل من لغتها، والأخذ بأقوالها في الأوضاع النحوية في رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه، وجزم الشرط، وأشباه ذلك، وما عداه فلا"[1].

وعلى ما يبدو وحسبما تذكر بعض المصادر فإنّ السبب في كثرة استشهاد النحاة بالشعر على حساب النثر هو أنّ النثر الذي وصل إلى النحاة من العصر الجاهلي كان قليلا جدا، فلا يوجد عندهم نصوص نثرية كالشعر، كما كان يعتقد النحاة أنّ رواية النثر أقلّ دقة من رواية الشعر، ويرجع السبب إلى أنّ ذكر المنظوم أيسر من ذكر المنثور[2]، ويؤيّد هذا الكلام ما جاء به محمد عيد عن اهتمام العرب بالشعر أكثر من النثر حيث يرى: " أنّ النثر يستعمله الناس - كلّ الناس — في حياتهم الاجتماعية العامة. سواء من اتصف منهم بالفصاحة أم من هو بعيد عنها، فهو وسيلة التفاهم والتواصل بينهم في التفكير والوجدان، وفي المواقف الجادة والحاجات الدارجة، ولذلك فهو —بكثرة الاستعمال— معرض للابتذال، أمّا الشعر فله من خصائصه الفنية ما يقصره على المتمكنين منه فهو بما يعبّر عنه من مواقف متفردة يحسّها الشعراء، وما يحمله من جمال الصورة والإيقاع الموسيقي الأخاذ يستجلب ميل الناس لحفظه والترنم به، فيبقى طويلا في ذاكرتهم محافظا على الصورة اللغوية الأصيلة التي نطقه بها قائلوه والأصالة صفة ثمينة يبحث عنها النحاة في مادة دراستهم".[3]

وعلى الرغم من هذا الاهتمام بالشواهد الشعرية إلّا أنّهم لم يستشهدوا بشعراء جميع العصور، فقد قسّموا الشعراء إلى طبقات واستشهدوا بشعر عصور محدّدة لاسيما أنّهم اهتموا بالشعر الذي يتصف بالغرابة والخشونة والوعورة، حتى إنّهم استشهدوا بشعر الرجز لما يتصف به من ذلك،مع أنّه كان يأتي في المواقف النادرة والشاذة [4].

وحالة الشعر لم تكن لتختلف كثيرا عن باقي أصول اللغة كالقراءات والحديث النبوي الشريف، فحين أقبل الدارسون عليه لم يكن كله هيئا لديهم، فقد ضاع أكثره قبل أن يجمع، وذلك

---

[1] – ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن عبد الكريم الموصلي(ت637هـ)، "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر"، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، صيدا ــ بيروت، (د.ط)، 1444هـ-1990م، 157/1.

[2] – النايله، عبد الجبار علوان، "الشواهد والاستشهاد في النحو"، ص16.

[3] – يُنظر: محمد عيد، " الرواية والاستشهاد"، ص137- 138.

[4]– يُنظر: محمد عيد،" الرواية و الاستشهاد باللغة "، ص214، ويُنظر: " فداء حمدي رفيق فتوح، "الشاهد النحوي بين كتابي معاني الحروف للرماني ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي- دراسة مقارنة- "، ص25.

كما يبدو في قول ابن سلام الجمحي «كان الشعر علم قوم، لم يكن لهم علم أصح منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهيت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب بالأمصار راجعوا رواية الشعر فلم يئلوا إلى ديوان مدوّن، ولا كتاب مكتوب، فألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقلّ ذلك، وذهب عنهم منه أكثره»[1]. وهذا ما تؤكّده أقوال كثير من العلماء[2].

وعلى الرغم من هذه القلة القليلة التي وصلتنا من الشعر، فإنّ علماء النحو قد تشددوا في ما يخص هذه المادة اللغوية، فلم يأخذوها كلها، بل وقفوا منها موقفا صارما، إذ اشترطوا في الكلام الذي يُستشهد به أن يكون متقدّما في العصور و البداو ة، وعلم صاحبه بالعربية وبصحة نسبته إليه، وقد خرج عن هذه الشروط أحيانا المتأخرون من اللغويين، كما تفاوت المتقدمون من النحاة في شدة الأخذ بها[3]. والبصريون هم الذين كانوا أكثر تمسكا بهذه الشروط من غيرهم، كما سبق وبيّنت؛ فوضعوا أسسا منهجية في الاستشهاد بكلام العرب- شعر ونثر-.

وقد قسم اللغويون الشعراء إلى طبقات[4]؛ سأذكرها فيما يلي.

1-3-1-4. تقسيم الشعراء إلى طبقات: الطبقات التي صنّفها علماء اللغة فيما يخص الشعراء هي:

– الطبقة الأولى: وتضمّ الشعراء الجاهليين، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى، والنابغة، وطرفة بن العبد، وعمرو بن كلثوم، وغيرهم، وهؤلاء يُحتج بشعرهم إجماعا، بيد أنّ الأصمعي استثنى منهم عُديّ بن زيد (ت 35 ق.ه)؛ لأنه كان يخالط الفرس ونشأ فيهم، كما

[1] – ابن سلام الجمحي (ت 231ه)، "طبقات فحول الشعراء: مع مقدمة تحليلية للكتاب ودراسة نقدية منذ الجاهلية إلى عصر بن سلام"، ص 10، ويُنظر: السيوطي، "المزهر في علوم اللغة"، 1/ 203 - 204.

[2] – ا بن سلام الجمحي "طبقات فحول الشعراء "، ص10، والسيوطي،"المزهر في علوم اللغة"، 203/1 - 204، و"الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 62.

[3]– يُنظر: ابن سلام الجمحي "طبقات فحول الشعراء "، ص 10، ويُنظر: السيوطي، "المزهر في علوم اللغة"، 1/ 203 و204، ويُنظر: "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص65.

[4]–ابن سلام الجمحي "طبقات فحول الشعراء "، ص 10، ويُنظر: السيوطي، "المزهر في علوم اللغة"، 1/ 204 ويُنظر:"الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 62.

استثنى أبا دؤاد الإيّادي، وهما شاعران جاهليان، ولا يؤخذ بشعرهما في الاستشهاد، لأنّ ألفاظهما ليست نجديّة، وبها كثير من الدخيل[1].

– **الطبقة الثانية:** المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية و الإسلام، ومنهم: حسان بن ثابت الأنصاري، ولبيد بن ربيعة، وكعب بن زهير، وزيد الخيل، والخنساء، وغيرهم، وهذه الطبقة يستشهد بشعرها إجماعا مثل سابقتها[2].

– **الطبقة الثالثة:** المتقدمون، ويُقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق، والراعي النميري، والأخطل، وقيس الرقيات، وكثيّر وجميل، والكميت، وذي الرمة، وغيرهم ممن قالوا الشعر في الإسلام، و لم يقولوه في الجاهلية، وهؤلاء يصحّ الاستشهاد بشعرهم عند جمهور العلماء، وإن كان بعض علماء العربية قد رفض الاستشهاد بشعرهم مثل: أبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن إسحاق، والحسن البصري، وعبد الله بن شبرمة الذين لحّنوا: الفرزدق والكميت وذي الرمة، وغيرهم وضعّفوا بعض شعرهم، وهؤلاء لا يبلغون درجة من سبقهم في الاستشهاد.[3] غير أنّنا إذا تصفحنا كتاب سيبويه[4] نجده حافلا بشعر الطبقة الثالثة من أمثال الفرزدق والكميت، وذي الرمة،وطبقتهم وقيل: إنّه استشهد بشعر ابن هرمة[5] فكان ذلك سببا في الاعتداد بها.

ومضى النحاة في شواهدهم لا يتجاوزون بها أشعار هذه الطبقة، وعُدّ ما جاء بعدها مولّدا حتى قال الأصمعي: (ت 216هـ): ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج، وانصرفت الجهود إلى دراسة أشعار الجاهليين الإسلاميين حتى منتصف القرن الثاني، فهي مصادرهم في مفردات الألفاظ والتراكيب، حتى غالى بعضهم فعدّ البحث عن المعاني في أشعار المحدثين خروجا عن النهج،

[1] – يُنظر: عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب"، 1/ 6، ويُنظر: محمد سالم صالح، "أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري"، دار السلام للطباعة والنشر و التوزيع والترجمة، ص 255، ويُنظر: محمود عكاشة، "علم اللغة"، ص 146.

[2] – يُنظر: عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب"، 1/ 6، ويُنظر: محمود عكاشة، "علم اللغة"، ص 146- 147

[3]– يُنظر: عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب"، 1/ 6، ويُنظر: محمود عكاشة، "علم اللغة"، ص 146- 147

[4]– ينظر سيبويه، " الكتاب "، على سبيل المثال: 1/ 238-312- 337، 2/14-35، 2/60- 106- 167- 255-291، 3/274-336- 553.

[5]– سيبويه،"الكتاب"، 1/312-482.

وأنّه يجب أن يستشهد في المعاني بأشعار من يحتج بهم، وردّ ابن جني على هؤلاء عندما استشهد بشعر المتنبي على المعاني بقوله: « ولا تقل ما يقوله من ضعفت نحيزته، وركّت طريقته، هذا شاعر محدث وبالأمس كان معنا، فكيف يجوز أن يُحتج به في كتاب الله عزّ وجل؛ فإنّ المعاني لا يرفعها تقدّم ولا يُزري بها تأخر، فأمّا الألفاظ فلعمري إنّ هذا الموضع معتبر فيها وأمّا المعاني ففائتة نفسها إلى مغرسها، وإذا جاز لأبي العبّاس أن يحتجّ بأبي تمام في اللغة، كان الاحتجاج في المعاني بالمولد الآخر أشبه »[1].

وهذا المعنى عينه قد قاله ابن جني أيضا في الخصائص [2]عندما عرض استشهاد أبي العباس المبرد بشعر أبي تمام، فقد قال: « وقد كان أبو العباس، وهو الكثير التعقب لجلّة الناس، احتجّ بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي[3] في كتابه الاشتقاق، لّما كان غرضه فيه معناه دون لفظه، فأنشد فيه له:

لَوْ رَأَيْنَا التَّوْكِيدَ خُطَّةَ عَجْزٍ ❁ ما شَفَعْنَا الآذَانَ بالتَّثْوِيبِ»[4]

ومن هذا يتبيّن أنّ المبرّد لم يستشهد بشعر أبي تمّام في الأبنية أو التراكيب، وإنّما قد استشهد به في تفسيره لدلالات بعض الألفاظ، كما تبيّن أنّ النحاة قد مضوا زمنا على احترام هذا التحديد لعصر الاستشهاد، فوقفوا نشاطهم عليه.[5]

– **الطبقة الرابعة:** وهم المحدثون أو المولّدون، وهي من بعد طبقة صدر الإسلام حتى زمن بشار وأبي نواس، وهم من شعراء القرن الثاني والثالث الهجريين، منهم: أبو العتاهية وبشار، وأبو نواس، والبُحتري، وأبو تمام، وغيرهم. وهؤلاء لا يُستشهد بكلامهم مطلقا عند جميع علماء اللغة

[1]– ابن جني،" المحتسب"، 231/1، ويُنظر: محمد إبراهيم البنا، " أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي "، دار البيان العربي للطباعة والنشر، جدة، ط 1، 1405هـ- 1985م، ص274

[2] – ابن جني، "الخصائص"، 63/1-64.

[3] – أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي.

[4] – ابن جني،" الخصائص"، 64/1، ويُنظر: أبو تمام الطائي حبيب بن أوس، "الديوان"، دار صادر، بيروت، ط01، 1997م، ص54.

[5] – محمد إبراهيم البنا،" أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي "، ص274.

والنحو؛ لأنهم تربّوا في الحاضرة وخالطوا الأعاجم[1]. إلّا أنّنا نجد بعض المصادر سجّلت لنا احتجاج الزمخشري بأشعار أبي تمام وقوله: أجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه وهذا اعتبره علماء اللغة دعوة جديدة للنظر في قضية المحدثين والمولّدين، وقد جاء الرضيّ (ت 688هـ) من بعد الزمخشري فأخذ بمذهبه، واستشهد بأشعار أبي تمام في عدّة مواضع من شرحه للكافية.[2]

هذا هو المنهج الذي سار عليه العلماء في استشهادهم بالشعر، وما يُلاحظ هو عدم علميّة المعيار الذي حكم النحاة من خلاله على شعر كل طائفة، فهو يقوم على أساس نفسي ذاتي، وخير دليل على صحة هذه الملاحظة ما قاله أبو عمرو بن العلاء في شعر الفرزدق وجرير: «لقد أحسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره»[3].

فعلى الرغم من اعتراف أبي عمرو بجودة شعر الفرزدق وجرير، إلاّ أنه لم يستشهد بشعرهما في القضايا اللغوية والنحوية، بل قصر اهتمامه على شعر الجاهليين، وهذا ما أكّده الأصمعي: «جلست إليه عشر حجج، فما سمعته يحتجّ ببيت إسلامي»[4].

والشيء نفسه فعله مع شعر الأخطل؛ الذي لم يجعله ضمن قائمة الشعراء المستشهد بكلامهم، رغم أن المصادر تذكر بأنّ أبا عمرو أقرّ بجودة شعر الأخطل وفصاحته، حتى أنه قال: «لو أدرك الأخطل يوما واحدا من الجاهلية ما فضّلت عليه أحدا»[5]، والمعيار نفسه احتكم إليه الأصمعي في نظرته إلى شعر بشار بن برد، كما يبدو في قوله: « بشار خاتمة الشعراء، والله لولا أنّ أيامه تأخرت لفضّلته على كثير منهم»[6].

---

[1] - يُنظر: عبد القادر البغدادي، " خزانة الأدب "، 1/ 6، ويُنظر: محمود عكاشة، "علم اللغة "، ص 146-147، ويُنظر: محمود سليمان ياقوت، "مصادر التراث النحوي"، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د.ط)، 2003 م، ص 63، ويُنظر: حسام سعيد النعيمي، "الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني"، دار الطليعة، بيروت- لبنان، (د.ط)، 1528هـ- 1980م، ص35.

[2] - البغدادي،" الخزانة "، 6/1.

[3] - ابن رشيق، "العمدة"، 1/ 197.

[4] - ابن رشيق،" المصدر نفسه "، 197/1.

[5] - الأصفهاني أبو الفرج، "الأغاني"، 8/ 203.

[6] - الأصفهاني أبو الفرج، " المصدر نفسه "، 3/ 99.

إنّ كلا من أبي عمرو والأصمعي قد درسا شعر الفرزدق وجرير والأخطل،ومن بعدهم بشار، فجعلتهما هذه الدراسة يعترفان بجودة شعر هؤلاء، حتى أنهما لم يجدا مانعا من الاستشهاد بشعرهم سوى المعاصرة.

واستقرّ اللغويون والنحاة بعد أبي عمرو بن العلاء على صحة الاستشهاد بشعر الطبقة الثالثة من الناحية النظرية، لكن بعد مراجعة أشعار هذه الطائفة قام اللغويون بدراسة بعض شعراء الطبقتين الأوليين، فتوصلوا إلى نتيجة مفادها أن هناك قسم من الشعراء يتّصف بالضعف في اللغة وعدم الفصاحة، وليونة اللسان، وما إلى ذلك مما يبعدهم عن دائرة الاستشهاد، يقول الأصمعي: عُدي بن زيد وأبو داود الأيادي، لا تروي العرب أشعارهما؛ لأنّ ألفاظهما ليست نجديّة[1].ونُقل عن أبي عمرو بن العلاء قوله: " كان عدي بن زيد في الشعراء بمنزلة سهيل في النجوم، يُعارضها ولا يجري مجراها، قال: والعرب لا تروي شعره؛ لأن ألفاظه ليست بنجدية، وكان نصرانيا من عباد الحيرة قد قرأ الكتب[2].

ومما قيل عن أمية بن أبي الصلت (ت 5ه) قول ابن قتيبة: "كان يحكي في شعره قصص الأنبياء، ويأتي بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب، يأخذها من الكتب المتقدمة وبأحاديث من أحاديث أهل الكتاب. وهذه أشياء منكرة! وعلماؤنا لا يَرون شعره حجة في اللغة"[3].

وبعض العلماء ضمّوا الأعشى إلى الجماعة التي أُخرج شعرها من دائرة الاستشهاد، وذلك لأنهم رأوا في شعره ما يُبين تأثره بلغات الأعاجم؛ حيث اشتمل شعره على ألفاظ ومصطلحات لم تعرفها العرب في كلامها[4].

بعد الاطلاع على هذه النماذج التي ساقها الدارسون كأدلّة على ما ذهبوا إليه يتضح لنا أمر مهم جدا في قضية الاستشهاد، وهو أنّ الدارسين لم يعطوا أهمية كبيرة لعامل التقدّم في الزمن وحده؛ لأنه برأيهم ليس بالسبب الكافي لعدّ لغة الشاعر حجة يُستشهد بها في قضايا اللغة والنحو،

[1] – يُنظر: المرزباني، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى (ت 384ه)، "الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء"، ص 91.
[2] – المرزباني، "الموشح"، ص 90، ويُنظر: ابن قتيبة، "الشعر والشعراء"، دار صادر، مطبعة بريل المسيحية، 1902، ص115.
[3] – يُنظر: المرزباني، "الموشح"، ص 96، ويُنظر: ابن قتيبة، "الشعر والشعراء"، ص 479.
[4] – يُنظر: سعيد الأفغاني، "في أصول النحو"، ص 25.

فهذه النماذج التي سبق ذكرها تنتمي إلى الطبقة الأولى من الشعراء، وبالرغم من ذلك أُبعد أصحابها من مجال الاستشهاد بدعوى عدم صفاء لغتهم لمخالطتهم الأعاجم.

وفي مقابل ذلك ذهب فريق آخر إلى الاستشهاد بأعيان الطبقة الرابعة، فصرّح بعضهم بجواز الاستشهاد بلغة الشافعي(150هـ- 204هـ)، يقول الإمام أحمد بن حنبل: «كلام الشافعي في اللغة حجّة»[1]. وذلك لسلامة نشأته وتقلبه في البيئات العربية السليمة.

ومن مثل الشافعي أيضا نذكر بشار بن برد، فقد قيل له ذات مرة "ليس لأحد من شعراء العرب شعر إلا وقد قال فيه شيئا استنكرته العرب من ألفاظهم وشك فيه، وإنه ليس في شعرك ما يُشك فيه"، قال: " ومن أين يأتيني الخطأ؟ وُلدتُ هاهنا، ونشأت في حجور ثمانين شيخا من فصحاء بني عقيل؛ ما فيهم أحد يعرف كلمة من الخطإ، وإن دخلت إلى نسائهم فنساؤهم أفصح منهم، وأيفعتُ فأبديت إلى أن أدركت، فمن أين يأتيني الخطأ"[2]. وكلام بشار لهو أكبر دليل على وجود بيئات في المدن بقيت تُحافظ على سلامة لسانها في المائة الثانية[3].

و دعا ابن جني إلى العمل بالفكرة نفسها في باب "ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر"، يقول: " ولو عُلم أنّ أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض في عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا"[4].

وبعد هذا العرض لمواقف النحاة القدامى من الشعر العربي من الناحية النظرية رأيت أنه لا بدّ لي أن أقف على بعض أعمالهم التطبيقية، لأرى مدى انسجام وتوافق الجانبين: النظري والتطبيقي عندهم،ورأيت أنّ أحسن نموذج أختاره لهذا العمل هو كتاب سيبويه؛ لاحتلال شواهده مكانة عظيمة في تاريخ النحو العربي.

---

[1] – السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 57، ويُنظر: سعيد الأفغاني، "في أصول النحو"، ص 26.

[2] – الأصفهاني، " الأغاني "، 3/ 103 ــ 104.

[3] – يُنظر: سعيد الأفغاني، "في أصول النحو"، ص 26.

[4] – ابن جني، "الخصائص"، 2/ 5.

فقد بلغ عدد شواهد الكتاب حوالي خمسين وألفا (1050) لشعراء جاهليين ومخضرمين وإسلاميين وأمويين وعباسيين، ومعاصرين لسيبويه، وأهمّ الشعراء الذين استشهد بهم: الفرزدق ثم جرير فالأعشى فرؤبة والعجاج فذو الرُّمّة فالنابغة الذبياني، في حين كان حظ بعض الشعراء قليلا في كتابه، وهم مخضرمو الدولتين: الأموية والعباسية، كابن ميادة (ت136ه) وأبي حية النميري(ت 158ه)، وأبي نخيلة(ت 148ه)، وابن هرمة. والمتفحّص لهذه الأسماء يكتشف أنّ شعراء تميم هم أكثر الذين استشهد بهم، وبالإضافة إلى الفرزدق وجرير ورؤبة والعجاج، هناك خطام المجاشعي، والبعيث، وابن جبناء (ت91ه) ولقيط بن زرارة(ت53ق.ه)، ثم تأتي القبائل البدوية الأخرى،وتكاد تكون متساوية القسمة أو متقاربة[1].

فمن غطفان: النابغة الذبياني وزهير (ت13ق.ه)، ومن هذيل: أبو ذؤيب (ت27ه) وأبو كبير وساعدة بن جؤية وصخر الغي، ومن طيء: أبو زبيد (ت62ه) وحاتم وعامر بن جوين، ومن أسد: عبد الله بن الزبير، وبشر أبي خازم (ت22ق.ه)، والأقيشر (ت80ه) وعبيد بن الأبرص (ت25ق.ه) والكميت بن زيد (ت126ه). ثم تأتي القبائل التي تسكن الحاضرة، كقريش والأوس والخزرج، فمن قريش استشهد بشعر عمر بن أبي ربيعة، وابن قيس الرقيات (ت85ه)، ومن الأوس والخزرج استشهد بابن الجُلاح وحسان بن ثابت (ت50ه) وقيس بن الخطيم (ت2ق.ه)، وعمرو بن الإطنابة. كما استشهد بشعراء ظلّوا يعيشون في اليمن بعد ظهور الإسلام، كعبد يغوث الحارثي (ت30ق.ه) وعمرو بن معد يكرب (ت21ه) ، وبشعراء من مصر تتوزعهم قبائل شمالية عُرِفت بالفصاحة.

ومن بعض هذه الشواهد الشعرية التي استشهد بها سيبويه في كتابه ما جاء في:

-"هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول"[2]: استهل سيبويه هذا الباب بإعطاء أمثلة من صنعه

[1] - يُنظر: محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص 41.

[2] _ سيبويه، " الكتاب "، 1/ 71

أردفها بشاهد من القرآن الكريم دعمه بأمثلة تركيبية وبعدها قال: وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا. ومنه قول الشاعر: [1]

أَستغفِرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحْصِيَهُ ✿ ربُّ العبادِ إليه الوَجْهُ والعَملُ

وقال عمرو بن معد يكرب الزبيدي:[2]

أَمَرْتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ بِهِ ✿ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

وإنما فُصِلَ هذا أنها أفعال توصَل بحروف الإضافة، فتقول: "اخترت فلانا من الرجال"، "وسميته بفلان"، كما تقول: " عرّفته بهذه العلامة"، و" أوضحته بها "، و"أستغفر الله من ذلك"، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل. ومن ذلك قول المتلمِّس:[3]

آليتَ حَبَّ العراقِ الدهرَ أطعمُهُ ✿ والحَبُّ يأْكُلُهُ في القرية السُّوسُ

يريد:على حَبِّ العراق.

---

[1] _ البيت بلانسبة في: كتاب سيبويه، 71/1، وفي " أدب الكاتب " ص524، و"الأشباه والنظائر"، 16/4، و"أوضح المسالك"، 243/2، و"خزانة الأدب"، 111/3، 124/9، و"شرح المفصل"، 63/7، و"الصاحبي في فقه اللغة"،ص181،و"لسان العرب" 26/5، والمقتضب 321/2، و"همع الهوامع"، 82/2.

[2] _البيت لعمرو بن معد يكرب في "خزانة الأدب "، 124/9،و"مغني اللبيب "،ص315، وبلا نسبة في "الأشباه والنظائر "16/4، 251/8،و"شرح المفصل"، 50/8، و"المحتسب"،51/1- 272، و"المقتضب " 36/2- 86-321، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه،ص46.برواية:" أمرتك الرشد" بدلا من" الخير".

[3]- البيت للمتلمس في: "خزانة الأدب"، 351/6، و"المقاصد النحوية"، 548/2، وبلا نسبة في: "مغني اللبيب"، 100/2، 319/3، 261/6-308.

وكما تقول: "نبئت زيدا يقول ذاك"، أي: عن زيد. وليست عن وعلى ههنا بمترلة الباء في قوله:﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[1]، وليس بزيد؛ لأنّ "عن" و"على"لا يفعل بها ذاك، ولا بـــ"مِنْ" في الواجب[2].

وليست "أستغفر اللهَ ذنباً " و"أمرتك الخيرَ" أكثرَ في كلامهم جميعا، وإنما يتكلّم بها بعضهم، فأما "سمّيتُ "و"كنّيت" فإنما دخلتها الباء على حد ما دخلت في "عرّفت"، تقول: "عرّفته زيدا"، ثم تقول: "عرّفته بزيد" فهو سوى ذلك المعنى، فإنما تدخل في "سمّيت" و"كنّيت" على حدّ ما دخلتْ في" عرّفته بزيد". فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحروف الإضافة[3].

وليس كل الفعل يُفْعَلُ به هذا، كما أنه ليس كلٌّ فعل يتعدى الفاعل ولا يتعدى إلى مفعولين. ومنه قول الفرزدق:[4]

منّا الذي اخْتِيرَ الرِّجالَ سَماحةً ✿ وجُوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ

وقال الفرزدق أيضا:[5]

نُبِّئتُ عبدَ اللهِ بالجوِّ أَصْبَحَتْ ✿ كِراماً مَوَاليها لَئِيما صميمُها

– وفي: هذا باب حروف أُجريت مُجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي[6].

وهي حروف النفي، شبهوها بألف الاستفهام حيث قُدِّمَ الاسمُ قبل الفعل، لأنّهن غيرُ واجبات، كما أنّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أنّ الأمر والنهي غير واجبين.

---

[1]- النساء: 79.

[2]- أي لا تستعمل "عن" و"على" زائدتين، وكذلك "من" الواقعة في الإثبات؛ وأما "من" الواقعة في النفي فإنها تكون زائدة عرضة للحذف. سيبويه، "الكتاب"، 73/1، وهذا من كلام المحقق إميل بديع يعقوب.

[3] – سيبويه، "الكتاب "،1/ 74.

[4]- الفرزدق،" الديوان "، ص 360، والبيت منسوب للفرزدق في: "الأشباه والنظائر"، 331/2، و"خزانة الأدب"، 113/9، 115/5-123- 124، و" لسان العرب"، 265/4، وبلا نسبة في: "شرح المفصل"، 51/8، و"المقتضب"، 330/4، و"همع الهوامع"، 162/1.

[5]- لم أجد البيت في ديوان الفرزدق.

[6]- سيبويه، "الكتاب"،198/1.

وسهُل تقديم الأسماء فيها لأنّها نفي لواجب، وليست كحروف الاستفهام والجزاء، وإنّما هي مضارعةٌ، وإنما تجيء لخلاف قوله: "قد كان".

وذلك قولك... قال هُدبة بن الخشرم العذري:[1]

فَلا ذا جَلَالٍ هِبْنَهُ لِجَلَالِه ❁ ولا ذا ضَياعٍ هُنَّ يَتركْنَ للفَقْرِ

وقال زهير:[2]

لا الدارَ غَيَّرَهَا بَعْدِي الأنيسُ ولا ❁ بالدارِ لو كَلَّمَتْ ذا حَاجةٍ صَمَمُ

وقال جرير:[3]

فَلَا حَسَباً فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ ❁ وَلَا جَدًّا إذا ازْدَحَمَ الجُدُودُ

... فإن جعلت "ما" بمترلة" ليس "في لغة أهل الحجاز لم يكن إلا الرفع، لأنك تجيء بعد أن يعمل فيه ما هو بمترلة فعلٍ يرفع كأنك قلت: "ليس زيدٌ ضربتُه ".

وقد أنشد بعضهم هذا البيتَ رفعا، قول مزاحم العُقَيْلي:[4]

وقالو تَعَرَّفْهَا المنازلَ مِنْ مِنًى ❁وما كلُّ مَنْ وافَى مِنًى أنا عارِفُ

... وقد زعموا أن بعضهم يجعل ليس كـــ"ما"، وذلك قليل لا يكاد يعرف فقد يجوز أن يكون منه... قال حُميدٌ الأرقط:[5]

---

[1]- البيت لهدبة بن الخشرم العذري في: "خزانة الأدب"،337/9، و" لسان العرب"، 74/5، وبلا نسبة في:" الرد على النحاة"، ص113، و"شرح المفصل"، 37/2.

[2]- زهير بن أبي سلمى، "الديوان"، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط2، 1426هـ-2005م، ص59.

[3]- جرير، "الديوان"، ص 129.

[4]-البيت لمزاحم بن الحارث العُقَيْلي في:"خزانة الأدب"، 268/6، و"لسان العرب"، 270/9، وبلا نسبة في: "الأشباه، 233/2، و"الخصائص"، 354/2-376، و"لسان العرب"، 237/9، و"مغني اللبيب"، 694/2.

[5]- البيت لحميد بن ثور في: "الأشباه والنظائر"، 78/6-179/7، و"المقاصد النحوية"، 82/2، وبلا نسبة في: "الأشباه والنظائر"، 179/7، و"خزانة الأدب"، 270/9، و"شرح المفصل"، 104/7، و"المقتضب"، 100/4.

فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ ✽ وليسَ كلَّ النَّوَى يُلْقِي المسَاكِينُ

وقال هشام أخو ذي الرمة:[1]

هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها ✽ وليس منها شفاءُ الداءِ مبذولُ

هذا كله سمع من العرب... وإذا قلت: "زيدا ضربت وعمرا مررت به"، فليس الثاني في موضع خبر... ومثل ذلك: "قد علمت لعبد الله تضربه"...كما قال الشاعر، وهو المرار الأسدي:[2]

فَلَو أَنَّهَا إِيَّاكَ عَضَّتْكَ مِثْلُهَا ✽ جَرَرْتَ على ما شِئْتَ نَحْراً و كَلْكَلَا

– وفي قوله: هذا بابٌ معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلّا أنها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعا على كلّ حال[3]: وذلك قولك: "أنت وشأنك"، و"كلّ رجل وضيعته"،... وقال المخبَّلُ: [4]

يا زَبْرِقانُ أخا بني خَلَفٍ ✽ ما أنتَ ويبَ أبيك والفَخْرُ

وقال جميل:[5]

وأنت امرؤٌ من أَهْلِ نجدٍ وأَهلُنا ✽ تَهامٍ فما النَّجديُّ و المتغَوِّرُ

---

[1]-البيت لهشام بن عقبة في:" الأشباه والنظائر"، 5/ 85، 6/ 78، و"تذكرة النحاة"، ص 141- 166، وبلا نسبة في: "شرح المفصل"، 116/3، و"المقتضب"،101/4، و"همع الهوامع"، 111/1.

[2]- البيت للمرار الأسدي في: أبو حيان، "تذكرة النحاة"، ص545، وفي: سيبويه، "الكتاب"، 203/1.

[3]- سيبويه، "الكتاب"، 358/1.

[4]- البيت للمخبل السعدي في: خزانة الأدب، 91/6، 92-95،و"شرح المفصل"، 51/2، و"لسان العرب"، 740/11، وبلا نسبة في: "همع الهوامع"، 142/2.

[5]- البيت لجميل بثينة في "الكتاب"، 359/1، وفي "خزانة الأدب "، 144/3، و"لسان العرب"، 34/5، (غور)، و"المقاصد النحوية"، 408/4.

وقال: [1]

وكنتَ هناك أنتَ كريمَ قيسٍ ❁ فما القيسيُّ بعدكَ والفِخارِ

وإنما فرق بين هذا وبين الباب الأول لأنه اسم، والأول فعل فأُعمِلَ،[2]... وكذلك "كيف أنت وعبدُ الله"، وأنت تريد أن تسأل عن شأنهما، لأنك إنما تعطف بالواو إذا أردت معنى "مَعَ" على "كَيْفَ"، وكيف بمنزلة الابتداء... يدلك على ذلك قول الشاعر، وهو زيادٌ الأعجمُ: ويقال غيره:[3]

فَمَنْ يَكُ سائلاً عني فَإنِّي ❁ وَ جِرْوَةَ لا تَرُودُ ولا تُعارُ

...وقال: وهولأبي عنترةالعبسي:[4]

تَكَلِّفُني سَويقَ الكَرْمِ جَرْمٌ ❁ وما جَرْمٌ وما ذاكَ السَّويقُ

... وزعموا أن ناسا يقولون: "كيف أنت وزيدا؟"و "ماأنت وزيداً؟"وهو قليل في كلام العرب،...ومن ثَمَّ أنشد بعضهم:[5]

فَمَا أَنَا والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ ❁ يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضَابِطِ

... وإذا قال:" أنت وشأنك" ، فإنما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن... وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بعربيتهم ينشد هذا البيت نصبا:[6]

---

[1]- البيت بلا نسبة في: "شرح المفصل"، 51/2-52.

[2]- سيبويه، "الكتاب"، 359/1.

[3]- البيت لزياد الأعجم في:" الشعر والشعراء "، 440/1، و"لسان العرب"، 170/10، (سوق).

[4]- البيت لشداد بن معاوية (والد عنترة) في: "الأغاني "،391/17، و"الصاحبي في فقه اللغة "، ص216، و"لسان العرب"، 14/ 140، (جرا)،

[5]-البيت بلا نسبة في: "الكتاب"،362/1، وفي: "همع الهوامع"، 93/3. هو لأسامة بن حبيب الهذلي في: "شرح المفصل"، 52/2.

[6]- البيتان بلا نسبة في "الكتاب"، 363/1، وفي: "المحتسب"، 14/2، والثاني منهما بلا نسبة في: "لسان العرب"، 124/13، (حضن).

أَتوعِدُنِي بقَوْمِكَ يا ابن حَجْلٍ ❁ أُشاباتٍ يُخالون العِبَادَا

بما جَمَّعتَ من حَضَنَ وعَمْرو ❁ وما حَضَنٌ وعَمْرٌو والجيادَا

وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصبا:[1]

أَزْمَانَ قَوْمِي والجماعةَ كالذي ❁ مَنَعَ الرِّحالةَ أن تَميلَ مَمِيلَا

وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب، لأنهم... وهذا شبيه بقول صرمة الأنصاري:[2]

بَدَا لِيَ أَنِّي لستُ مُدرِكَ ما مضى ❁ ولا سَابِقٍ شيئاً إذا كان جائيَا

فجعلوا الكلامَ على شيء يقع هنا كثيرا.

ومثله قول الأخوص:[3]

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عَشيرَةً ❁ ولا ناعبٍ إلّاَ بِبَيْنٍ غُرابُها

فحملوه على "ليسوا بمصلحين "، و"لستُ بمدركٍ".[4]

ومثله لعامرِ بن جُوَيْنٍ الطائي:[5]

فلم أَرَ مِثْلَها خُباسةَ واحدٍ ❁ ونَهْنَهْتُ نفسي بعدَ ما كِدْتُ أَفعَلَهْ

---

[1]- البيت للراعي النميري في: "الكتاب"، 364/1، و"خزانة الأدب"، 145/3-148، وبلا نسبة في: همع الهوامع، 122/1، 156/2.

[2]- زهير بن أبي سلمى، "الديوان"، ص76، ومنسوب لزهير أيضا في: "خزانة الأدب"، 492/8-496-552-100/9-102-104، و"شرح المفصل"، 52/2، 56/7، و"لسان العرب"، 360/6، (نمش)، و"مغني اللبيب"، 96/1، و"همع الهوامع"، 141/2، وبلا نسبة في:" أسرار العربية"، ص154، و"الخصائص"، 353/2- 424، و"شرح المفصل"، 69/8.

[3]- البيت للأخوص أو الأحوص الرياحي في: "الحيوان"، 431/3، و"خزانة الأدب"، 158/4-160-164، و"شرح المفصل"، 52/2، و"لسان العرب"، 314/12/ (شأم)، وبلا نسبة في: " أسرار العربية"، ص155، و"الخزانة "،295/8-554، و"الخصائص"، 354/2، و"شرح المفصل"، 68/5، 57/7، و"مغني اللبيب"، ص478.

[4]- سيبويه، "الكتاب"، 1/ 365.

[5]- البيت لعمرو بن جؤين في: "لسان العرب"، 6/ 62، (خبس)، ولعامر بن جؤين في: "الأغاني"، 93/9، و"المقاصد النحوية"، 401/4، وبلا نسبة في: "مغني اللبيب"، 640/2، و"همع الهوامع"، 58/1.

فحملوه على أنْ ، لأنّ الشعراء قد يستعملون "أنْ" ههنا مضطرين كثيرا.

إذا ما يمكن استنتاجه من هذه النماذ ج هو كثرة اعتماد سيبويه على الشاهد الشعري، فهو يستشهد بالشعر إلى جانب القرآن الكريم والنثر، وهو يصرح باسم الشاعر في بعض المواضع ويغفل عن ذلك في مواضع أخرى، وما يظهر أيضا في الكتاب هو أن سيبويه لا يميل إلى الإكثار من الشواهد الشعرية على كل قاعدة يذكرها، بل يكتفي إذا كثرت لديه الشواهد بذكر القليل منها ثم يقول معقبا (وهو في الشعر كثير)، أو ما شابه ذلك من عبارات مثل: (وهذا في الشعر أكثر من أن أحصيه لك)، ومثل: (ومثل ذا في الشعر كثير) ومثل:(وهو أكثر من أن يحصى)، وهذه العبارات وأمثالها تدلّ على أنّ سيبويه كان يمتلك ثروة هائلة من الشواهد الشعرية،لكنه اكتفى في كتابه بالقليل منها.[1]

والحقّ أن شواهد سيبويه هي معظم شواهد النحو العربي على مرّ العصور[2]، وذلك على الرغم من محاولة المتأخرين من أمثال أبي الحسن الأخفش (ت 225هـ)، وغيره إضافة شواهد[3] جديدة كتب لها الذيوع والانتشار. مثال ذلك بيت عبد الله بن همام السلولي الذي أنشده أبو الحسن: [4]

زِيادَتَنا نُعْمانُ لا تُنْسِيَنَّها ✿ تَقِ اللهَ فِينَا والكِتابَ الذي تَتْلو

وقد استشهد به الأخفش،ومن ثمَّ ابن جني في باب "في زيادة الحرف عوضا من آخر محذوف"؛ حيث استشهد به على حذف فاء الفعل من اتقى يتقي وتعويضها بتاء افتعل.

ومثل الأخفش فعل الكوفيّان: الكسائي والفراء، فقد كان لهما من شواهد الشعر الفصيحة ما سار في كتب النحو المتأخرة، ولكنّها لا تختلف عن شواهد سيبويه من حيث الفصاحة والعناية

[1]- ينظر مثلا: سيبويه، "الكتاب"،1/ 196-258، 2/45-72، 2/327، 3/512-535،...

[2]- يُنظر: محمد خير الحلواني، " أصول النحو العربي "، ص 41 ــ 42.

[3] - يُنظر: ابن جني، "الخصائص"، 2/ 275 – 276.

[4] - يُنظر: ابن جني، "الخصائص"، 2/ 276، و "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، 2/ 372 ويُنظر: الفراء، أبو زكريا يحيى (ت 207هـ): "معاني القرآن"، قدم له وعلق عليه ووَضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1423هـ- 2002م، 2/ 291- 372.ويُنظر: أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت،"النوادر في اللغة "، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط2،1387هـ-1967م، ص4.

بالبدواة، ويظهر ذلك في كتب الفراء؛ كـــ"معاني القرآن"، و"المذكر والمؤنث"، و"الأيام والليالي والشهور."[1] فنحاة الكوفة احتجوا بالشعر العربي الذي احتجّ به البصريون من شعر شعراء الطبقات الثلاث الأول مضيفين إليه ما كان يُروى في الكوفة من أشعار القبائل التميمية أو الترارية التي كان يتفاخر بها سكان الكوفة من العرب، وما كان يرويه الرواة في الكوفة من أشعار الطبقات الثلاث السابقة ومن أشعار المعاصرين ممّن يحضرون مجالس الخلفاء والوزراء والولاة.[2]

و من بعض هذه الشواهد الشعرية مثلا التي احتجّ بها أحد أئمة النحو الكوفيين وهو الفراء في كتابه " معاني القرآن" و التي جاء بها في الغالب للاستشهاد على ظواهر نحوية وردت في آيات الكتاب العزيز أذكر على سبيل المثال:

– ما جاء في قوله:[3] وقوله: ﴿ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ ﴾[4]، اكتفى بـــ " كيف" ولا فعل معها؛ لأنّ المعنى فيها قد تقدّم في قوله: (كيف يكون للمشركين عهدٌ)، وإذا أُعيد الحرف وقد مضى معناه استجازوا حذف الفعل؛ كما قال الشاعر[5]:

و خَبَّرْ تُماني أَنَّما الموتُ في القُرَى ❁ فكيف وَهذي هَضْبَةٌ وكَثِيبُ

وقال الحُطيئة:[6]

فكَيْفَ وَلَمْ أَعْلَمْهُمُ خَذَلُوكُمُ ❁ على مُعْظَمٍ ولا أديمَكُمُ قَدُّوا

---

[1] – يُنظر: محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص 42.

[2] – خديجة الحديثي، "المدارس النحوية"، دار الأمل، بغداد، ط3، 1422هـ- 2001م، ص139.

[3] – الفراء، " معاني القرآن "، 284/1، 285.

[4] – التوبة: 8.

[5] – البيت لكعب بن سعد الغنوي في: ابن منظور: لسان العرب (قول)، (هذا)،572/11، وبلا نسبة في: ابن يعيش، "شرح المفصل"، 136/3.

[6] –الحطيئة، "الديوان"، اعتنى به حمدو طمّاس، دار المعرفة، ص41.

وقال آخر[1]:

فَهَلْ إلى عَيْشٍ يا نصابُ وَهَلْ ❁ ....

فأفرد الثانية لأنّه يريد بها مثل معنى الأوّل.

– وقوله متحدّثا عن محلّ فعل الشرط بعد (إن)[2] الشرطية وحكمه إن فصل بين الأداة وفعل الشرط بمعموله عند كلامه على قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[3] في موضع جزم وإن فرق بين الجازم والمجزوم بـــ (أحد). وذلك سهل في (إِنْ) خاصة دون حروف الجزاء؛ لأنّها شرط وليست باسم... فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب، فأمّا المنصوب فمثل قولك: "إنْ أخاك ضربتَ ظلمتَ "والمرفوع مثل قوله:﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾[4] ولو حوّلت (هلك) إلى (إن يهلك) لجزمته وقال الشاعر:[5]

فإِنْ أنتَ تَفْعَل فللفاعلِيـــ ❁ ن أنتَ المجيزين تِلْكَ الغِمَارَا

ومن فرّق بين الجزاء وما جزم بمرفوع أو منصوب لم يفرق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمة المنصوب أو المرفوع، تقول: إن عبدُ الله يَقُمْ يَقُمْ أبوه، ولا يجوز أبوه يقم، ولا أ ن تجعل مكان الأب منصوبا بجواب الجزاء. فخطأ أن تقول: إن تأتني زيدا تضربْ. وكان الكسائي يجيز تقدمة النصب في جواب الجزاء، ولا يجيز تقدمة المرفوع...لأنّ الجزاء له جواب بالفاء. فإن لم

---

[1]– الفراء، " معاني القرآن "، 285/1،الشطر لم أجده في المصادر والمراجع التي بين يدي.

[2]– الفراء، "معاني الفراء" 283/1 ويُنظر: خديجة الحديثي، " المدارس النحوية "، ص165.

[3] – التوبة: 6.

[4]– النساء: 176.

[5] – البيت منسوب للكميت في: الفراء، "معاني القرآن"، 283/1، لم أجد البيت في ديوان الكميت ولا في المصادر الأخرى التي بين يدي.

يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله و لم يُلقَ باسم، إلّا أَن يضمر في ذلك الاسم الفاء، فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء و مرفوعها لا غير. واحتجّ بقول الشاعر:[1]

ولِلْخَيْلِ أيامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لها ❁ ويَعْرِفْ لها أَيَامَهَا الخيرَ تُعْقِبِ

فجعل (الخير) منصوبا ب(تعقب). و(الخير) في هذا الموضع نعت (للأيام)؛ كأنّه قال: ويعرف لها أيامها الصالحة تعقب.ولو أراد أن يجعل (الخير) منصوباً ب(تعقب) لرفع(تُعْقب)لأنّه يريد: فالخير تعقبه.[2]

– و قوله:... فمن العرب من يجعل الشرط مُتْبَعًا للذي قبله، وإن كانت في الأول لام كان في الثاني لام وإن كان الأول منصوبا أو مجزوما نسقوا عليه كقوله: (أَوْ لَتعودُنّ) ومن العرب من ينصب ما بعد أوْ ليُؤذن نصبُه بالانقطاع عمّا قبله[3]، وقال الشاعر:[4]

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ ❁ مِنّيَ ذي القاذُورة المَــقْلِيّ

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ ❁ أنّي أَبُو ذَيَّا لِكِ الصَّبِــــيِّ

---

[1] – البيت من الطويل وهو لطفيل الغنوي في ديوانه، ص35، و يُنظر: ابن الأنباري، "الإنصاف"، ص 621، و البغدادي، "خزانة الأدب"، 44/9، و أبو هلال العسكري، " الصناعتين "، ص 277.

[2] – الفراء، "معاني القرآن"، 284/1.

[3] – الفراء، " معاني القرآن"، 5/2.

[4] – الرجز لرؤبة بن العجاج التميمي البصري، يُنظر: رؤبة بن العجاج، "ملحق الديوان"، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة، الكويت،ص190، ويُنظر: "المقاصد النحوية"، 232/2، وبلا نسبة في: الأنصاري، جمال الدين بن هشام: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك"، دار الفكر، بيروت–لبنان،(دط)، 1420هـ–2000م، 340/1، وفي:"شرح ابن عقيل"، 290/1. وابن منظور، "لسان العرب"، 364/15 (ذا).

فنصب "تحلفي" لأنّه أراد أن تحلفي. ولو قال أو لتحلفنّ كان صوابا ومثله قول امرئ القيس:[1]

بَكَى صَاحِبِي لّما رَأَى الدَّرْبَ دُوَنهُ ❁ وأَيْقَنَ أنّا لاحِقَانِ بقَيْصَـــــرا

فقلتُ له لا تبكِ عَيْنُكَ إنّمـــــا ❁ نُحَاوِلُ مُلْكًا أو نموتَ فنُعذَرَا

فنصب آخره ورفع (نحاولُ) على معنى إلّا أو حتى. وفي إحدى القراءتين: (تُقاتلونهم أو يُسلموا)[2]. والمعنى و الله أعلم تقاتلونهم حتى يُسلِموا. وقال الشاعر:[3]

لَا أَسْتَطِيعُ نُزوعًا عنْ مَوَدَّتِهَا ❁ أو يَصْنَعَ الحبُّ بي غيرَ الذي صَنَعَا

وهكذا يكثر الفراء من الاستشهاد بالشعر على قضايا نحوية في كتابه " معاني القرآن".

أمّا المتأخرون من النحاة، فقد انقطعت بهم السبل إلى سماع الشواهد من الفصحاء، فلم يجدوا أمامهم من مصادر الشواهد سوى مصدرين، أوّلهما: ما التقطه النحاة من رجال اللغة والرواية، وهو ما لم يحتج به الأسلاف، وثانيهما: ما وقف عليه النحاة من شواهد في كتب النحو نفسها، كالكتاب، ومعاني القرآن للفراء والأخفش، وغيرها[4].

وقد استخرج النحاة المتأخّرون من كتب الأصمعي وأبي زيد وثعلب وابن الأعرابي، وغيرهم، ثروة لا يستهان بها من الشواهد الشعرية، لكنّها لم تضف شيئا جديدا ذا بال إلى الأصول المقرّرة،

---

[1] – امرؤ القيس، " الديوان"، دار صادر، بيروت- لبنان، (د.ط)،(د.ت)، 1998م، ص96، والبيت منسوب أيضا في "الخزانة "لامرؤ القيس، 412/4، 8/ 544- 548. وفي: "شرح المفصل"،22/7-33، و"الصاحبي في فقه اللغة "، و"الكتاب"، 51/3 و"المقتضب"، 328/1، وبلا نسبة في: المرادي الحسن بن قاسم، (ت 749هـ)، " الجنى الداني "، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1413هـ، 1992م، ص231، و"الخصائص"، 263/1، و المالقي أحمد بن عبد النور، "رصف المباني في شرح حروف المعاني "، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ -2006م، ص212.

[2] – الفتح: 16، هذه قراءة أبي، وزيد بن علي، يُنظر: أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء "، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1408هـ، 1988م، 206/6.

[3] – الفراء، " معاني القرآن"، 6/2، لم أجد البيت في المصادر والمراجع الأخرى التي بين يدي.

[4] – محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص 43.

من ذلك أنّ سيبويه كان يمنع أن يجمع بين فاعل نعم وتمييزه، ولكنّ المبرد أجازه؛ لأنه وقف على بيت جرير: [1]

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فينا ✿ فَنِعْمَ الزّادُ زادُ أَبيكَ زادَا

ركّز المتأخرون أيضا على نسبة الشواهد إلى أصحابها، فقال البغدادي إنّه لا يجوز الاستشهاد بشعر أو نثر لا يُعرف قائله؛ مخافة أن يكون ذلك الكلا م مصنوعا أو مولّدا، أو لمن لا يوثق بكلامه[2]، وهذا ما سأتحدّث عنه في موضعه.

4-2. النثـــــر:

والشاهد النثري الذي أقصده هنا هو ما ينحصر في أمثال العرب ومأثور كلامها، وبخاصة النماذج العالية منه و هو ما يورده النحاة عند الحاجة.

وقد مرّت عملية جمع هذه المادة اللغوية بمرحلتين: [3]

أ) جمع المادة عن الأعراب البدو في مواقعهم وأصقاعهم.

ب) جمع المادة عن هؤلاء أنفسهم، ولكن في حواضرهم لا بواديهم، وهذا ما اعترف به الخليل للكسائي حينما سأله عن علمه من أين أخذه، فأجابه الخليل: "من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائي وأنفذ خمس عشرة قنّينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه"[4].

---

[1] – جرير: " الديوان "، دار صادر، بيروت ــ لبنان، ط2، 2005، ص107.

و المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (ت 258هـ)، "المقتضب"، إعداد: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بـــيروت- لبنـــان، ط1، 1420هـ- 1999 م، 2/ 442. واستشهد بالبيت أيضا صاحب المقاصد النحوية بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت 855هـ)، "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية " المشهور بـــ "شرح الشواهد الكبرى"، تحقيق: محمد باســـل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1426هـ- 2005 م، 3/ 97.

[2] – البغدادي، "خزانة الأدب"، 1/ 15.

[3] – عبد الجليل مرتاض، "الموازنة بين اللهجات العربية الفصيحة: دراسة لسانية في المدونة والتركيـــب"، دار الغـــرب للنشـــر والتوزيع، وهران، 2002، ص 66.

[4] – ابن الأنباري، "نزهة الألباء"، ص 78.

فالخليل خرج إلى البادية ليجمع مادّته، ثم قام الكسائي باقتفاء آثار الأماكن التي أخذ منها الخليل؛ لأنّه بعد خروجه إلى البادية غاب فيها مدة طويلة[1]. وتذكر المصادر أنّ النضر بن شميل بالإضافة لما سمعه عن الخليل وفصحاء العرب الوافدين قضى فترة لا يُستهان بها في البوادي؛ إذ يحكى عنه أنّه قال: "أقمت في البادية أربعين سنة"[2]، وهذا ما تؤكّده كثير من الروايات[3].

أمّا المرحلة الثانية للسماع؛ فتتمثّل في أخذ العلماء عن الأعراب خارج البادية؛ أي الفصحاء الذين رحلوا إلى البصرة والكوفة، وغيرهما من مدن العراق، وكانت لغة هؤلاء البدو سليمة صحيحة، لم تشبها بعد شائبة من الخطل والفساد؛ لقربها من المنبع اللساني الصافي، وكان هؤلاء الأعراب يرحلون إلى الحضر إمّا انتجاعا للكسب أو التماسا للعلم، أو لأمور أخرى[4]، فهناك مثلا من كان ينتقل للأسواق المتواجدة بالمدن لقضاء حاجاته المختلفة، وهناك من كان يهجر البوادي ويفضّل الإقامة في الحواضر، وقد حرص العلماء على اللقاء بهؤلاء الفصحاء في الأسواق، أو الاجتماع إليهم في مجالس العلم التي كانت تدور في قصور الأمراء، أو مساجد المدن، يستمعون منهم ويحكمونهم فيما اختلفوا فيه من كلام العرب[5].

ومن القواعد النحوية المقرّرة اعتمادا على كلام العرب المنثور: رفع الخبر بعد ليس إذا انتقض نفيها، فهذا عيسى بن عمر يعرف أنّ "ليس" يأتي بعدها اسمان، أوّلهما مرفوع، وثانيهما منصوب، فذاك هو استقراء عيسى بن عمر في البداية، ولكنّه سمع أنّ نحويا آخر هو أبو عمرو بن العلاء يُجيز رفع الاسم الثاني إذا نقض نفي "ليس" بأداة الحصر "إلا"، نحو: ليس الرجل إلا كريمٌ، فأتاه كالمستنكر، وقال له "ما شيء بلغني أنّك تجيزه؟" فقال له أبو عمرو: "وما ذاك؟" قال: "بلغني أنّك

[1] – عبد الجليل مرتاض، "الموازنة بين اللهجات العربية الفصيحة"، ص 68.

[2] – ابن الأنباري، "نزهة الألباء"، ص 73.

[3] – عبد الجليل مرتاض، "الموازنة بين اللهجات العربية الفصيحة"، ص 69، وأحمد أمين، "ضحى الإسلام"، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ط10، 1/ 298، 256/2.

[4] – يُنظر: عبد الجليل مرتاض، "الموازنة بين اللهجات العربية الفصيحة"، ص 74.

[5] – يُنظر: محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص 27.

تجيز **ليس الطيّبُ إلا المسكُ**" فأجابه أبو عمرو "ذُهب بك يا أبا عمر، نمت و أدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلاّ وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلاّ وهو يرفع"[1].

فأبو عمرو هنا يستشهد لما أجازه بما وصل إليه استقراؤه من لهجات العرب، وعيسى بن عمر أنكر عليه الظاهرة في بادئ الأمر؛ لأنه لم يسمعها و لم يستقرئها، ولكنه أخذ بها بعد أن أوقفه أبو عمرو على الحقيقة. وقد عالج هذه المسألة ابن مالك أيضا.[2]

ومن الضوابط النحوية التي استقاها النحاة اعتمادا على المنثور من كلام العرب قولهم: إنّ فعل القول يأتي أحيانا بمعنى الظن، ويعمل عليه، ولكنّ الاستقراء دلّهم على أنّ ذلك مقيّد بثلاثة شروط، هي: أن يكون بصيغة المضارع، وأن يكون متصلا باستفهام، وأن يكون مسندا إلى ضمير المخاطب، نحو: أتقول أخاك قادما علينا. إلاَّ أن النحويين يجيزون أن تختلّ هذه الشروط ولا يختل معنى الظن في فعل القول؛ لأنّ سيبويه نقل عن شيخه أبي الخطاب أنّ " ناسا من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنو سُليم، يجعلون باب "قلت" أجمع مثل: ظننت"[3].

إلى غير ذلك من القواعد النحوية التي استنبطها العلماء الأوائل من كلام العرب.

كانت هذه لمحة حول حال النحويين القدماء، وكيفية استقرائهم للقواعد من الكلام المنثور، أما في ما يخص المتأخرين من النحويين فلم يروا في بيئتهم أعرابا فصحاء؛ إذ انقطعت الفصاحة منذ القرن الرابع للهجرة، وكان آخر من استعان بهم المبرد وابن جني[4]، وإن كانا لم يستنبطا ما استنبطه أسلافهما من قواعد اللغة. ولما آل الأمر إلى أمثال الزمخشري وابن الشجري والأنباري، لم يبق من سبيل إلى هذا المصدر غير ما جمعه القدماء من مادّة لغويّة.

---

[1] - يُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص 43.

[2]- يُنظر: ابن مالك،"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، تحقيق: طه محسن، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، (د.ط)، 1405 هـ- 1985 م، ص 199.

[3] - سيبويه، "الكتاب"، 1/ 63، وابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 92.

[4] - يُنظر: المبرد، " الكامل في اللغة والأدب "، 1/77- 78، 381/2، وابن جني، "المحتسب"، 1/ 134، و"الخصائص"، 125/1- 178، 26/2- 130، 180/3.

4-2-1. منزلة النثر في الاستشهاد النحوي:

رغم احتفال النحاة القدامى بالشعر وإكثارهم من الاعتماد عليه؛ حيث مثّلت شواهده في الغالب معظم حديثهم، ولم نر" بينهم من اقتصر على الاستشهاد بالنثر"[1]، بل نراهم في أغلب الأحيان يعتمدون على الشواهد الشعرية، إلّا أنّ كتبهم النحوية لم تخل من النثر، لكن ما ورد منه إذا ما قيس بالشعر لا تلبث أن تجد التفاوت فيه بيّنا، حتى أنّ كلمة الشاهد إذا أُطلقت قد تنصرف في الغالب إلى الشاهد الشعري الذي حظي باهتمام المؤلفين؛ فلا تجد كتابا في الشواهد يحوي غير الشعر ويصدق هذا في أمر الفهرسة أيضا، فقلّ أن تجد من يولي الشواهد النثرية اهتمامه، وإذا حواها ملحق وجدته أدرج الأمثال وضرب صفحا عن ذكر النماذج والتعبيرات النحوية إلّا فيما ندر[2].

وهذا الرأي ذهب إليه بعض الباحثين المعاصرين، وألاحظ أنّ الباحث برأيه هذا قد جانب الصواب، إذ يكفي أن نعود إلى كتاب سيبويه لنتأكد من أنّ النحاة القدامى قد استشهدوا بكثير من كلام العرب و اعتمدوا في ذلك على النثر أكثر من اعتمادهم على الشعر، وهذا واضح في فهارس الكتاب التي وضعها المحققون، وما يؤكد لنا هذه الحقيقة هو العدد الهائل الذي يصادفه الباحث في الكتاب من عبارات مسموعة عن العرب استشهد بها سيبويه وأخرى مثّل بها تركيبا من التراكيب، وهو في ذلك لا يذكر كلّ ما سمعه وإنّما يكتفي غالبا بنموذج أو نموذجين يثبت أو يوضّح بهما قاعدة أو يفسّر هيئة تركيبيّة أو فرديّة:

- كقوله:« وسمعنا من يوثق به من العرب يقول: **اجتمعتْ أهلُ اليمامةِ**، لأنّه يقول في كلامه " اجتمعتِ اليمامةُ " يعني أهل اليمامة فأنّث الفعلَ في اللّفظ إذ جعله في اللّفظ لليمامة فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام... وتركُ التاء في جميع هذا الحدُّ والوجهُ وسترى ما إثباتُ التاء فيه حسنٌ إن شاء الله من هذا النحو لكثرته في كلامهم»[3].

[1] - يُنظر: إبراهيم أنيس، "من أسرار العربية "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م، ص342.

[2] - يُنظر: الغامدي صالح أحمد مسفر، "شواهد النحو النثرية تأصيل ودراسة "، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في النحو، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ص30

[3] - سيبويه، " الكتاب "، 1/95-97.

– ويقول أيضا إذا قلت:" إنّه: من يأتنا نأته "... فمن ذلك قول بعض العرب:" **ليس خَلَقَ اللهُ مثلهُ**": فلولا أنّ فيه إضمارا لم يجز أن تذكر الفعل و لم تُعمِله في اسمٍ ولكن فيه من الإضمار مثل ما في" إنّه "[1]، وقد زعموا أنّ بعضهم يجعل "ليس" كـ "ما" وذلك قليل لا يكاد يُعرف، فقد يجوز أن يكون منه: " ليس خَلَقَ مثله أشْعَرَ منه " و " ليس قالها زيد "...هذا كلّه سُمِع من العرب. والوجه والحدّ أن تحمله على أنّ في "ليس" إضمارا وهذا مبتدأ كقوله: "إنّه أَمَةُ الله ذاهبةٌ ".إلّا أنّهم زعموا أنّ بعضهم قال: " ليس الطيبُ إلّا المسكُ"، و"ما كان الطيبُ إلّا المسكُ ".[2]

– وقال: «هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله... فلا يكون إلّا مبتدأ... لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك[3]. وهو قولك:" قد علمتُ أعبدُ الله ثمّ أم زيدٌ»...كما أنّك إذا قلت: " عبدُ الله هل رأيتَه" فهذا الكلام في موضع المبنيّ على المبتدأ الذي يعمل فيه فيرفعه. ومثل ذلك: "ليت شعري أعبدُ الله ثمّ أم زيدٌ" "وليت شعري هل رأيته ". فهذا في موضع خبر "ليتَ"... ومن ذلك: " قد علمتُ لَعبدُ الله خيرٌ منك". فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام... وتقول:"قد عرفتُ زيدا أبو من هو" وعلمت عمرا أأبوك هو أم أبو غيرك "فأعملت الفعل في الاسم الأول لأنّه ليس بالمدخَل عليه حرف الاستفهام... ومما يقوي النصب قولك:..."[4]، قد دريتُ عبدَ الله أبو من هو "كما قلت ذلك في "علمتُ" و لم يؤخذ ذلك إلّا من العرب... وإن شئت قلت: "قد علمتُ زيدُ أبو من هو"، كما تقول "اذهب فانظر زيد أبو من هو"[5].

وبعض العرب يقول: " **لقد علمتُ أيَّ حين عُقبتي**" وبعضهم يقول: " لقد علمتُ أيُّ حين عُقبتي "[6].

---

[1] – سيبويه، " الكتاب "، 117/1.

[2] – سيبويه، "المصدر نفسه"، 200/1-201.

[3] – سيبويه، " الكتاب"، 293/1

[4]– عبد الرحمن الحاج صالح، "السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة"، موفم للنشر، الجزائر، 2007م، ص328.

[5] – سيبويه، "الكتاب"، 1 /294.

[6] – سيبويه، " المصدر نفسه"، 296/1.

– وقوله: ومن ذلك قولهم: " كلَّ شيء ولا هذا"، وكلَّ شيء ولا شتيمةَ حرّ"، أي إئتِ كلَّ شيء ولا ترتكبْ شتيمةَ حرٍّ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه "[1]،وقوله:" ومن ذلك قولهم:"ماز رأسكَ والسيفَ " كما تقول: رأسكَ والحائطَ، وهو يحذّره "[2]، وقوله: "ومن ذلك قول بعض العرب: **ليس خلق الله مثله**"[3]. إلى غير ذلك ممّا ذكره سيبويه في كتابه.

وما أكثر هذه العبارات التي سمعها سيبويه أو رواها عن شيوخه الذين سمعوها عن العرب وهي أكثر بكثير ممّا نقله عنهم من الشعر، وهي تمثّل نماذج فقط ممّا سمعوه وهو كثير جدّا إلّا أنّ الاحتجاج به كلّه أو بالكثير منه متعذّر في كلّ باب، وإنّما يكتفي بنماذج فقط تمثّل نظائرها.

وممّا تقدّم يتبيّن أنّ سيبويه وهو من جهابذة النحاة المتقدّمين اعتمد اعتمادا واسعا على ما سمعه هو من العرب من كلام منثور وما سمعه من سبقه من العلماء.

أمّا النحاة **الكوفيون** فلم يخالفوا نحاة البصرة في قضية الأخذ بالشاهد النثري؛ فإن تصفحنا أقدم كتاب وصلنا منهم وهو " معاني القرآن" للفراء؛ وجدناه يشتمل على عدد كبير من الشواهد النثرية فالفراء في كتابه ينسب إلى العرب الكثير من ضروب الكلام؛ وهو في هذا يشبه سيبويه حيث يستشهد بما سمعه هو بنفسه أو ما نقله عمن سبقه من النحاة – وخاصة شيخه الكسائي–[4] فهو يحكي مثلا:

– أنّ أعرابيا بُشّر بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك، **قال والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء، وبرّها سرقة.**[5] وبهذا الشاهد النثري أيّد الكوفيون رأيهم القائل باسمية" نعم" و"بئس" ،وقد ذهب البصريون إلى أنّهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان[6].

---

[1] – سيبويه، "المصدر السابق"، 338/1.
[2] – سيبويه، " المصدر نفسه"، 331/1.
[3] – سيبويه، "الكتاب"، 70/1.
[4] – عبد الرحمن الحاج صالح، " السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، ص331.
[5] – ابن يعيش، " شرح المفصل "، 127/7– 128. و ابن البركات الأنباري، "أسرار العربية "، ص70، وابن هشام، "قطر الندى"، ص27، و ابن عقيل، " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك "، ص122.
[6]– ابن الأنباري،" الإنصاف "، ص87.

– وفي مثل قول الفراء: ألا ترى أنّه لا يجوز إعادة "لا" في (تأتي مثله) فلذلك سُمي صرفا إذ كان معطوفا و لم يستقم أن يُعاد فيه الحادث الذي قبله. ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم: لو تُركَت والأسَد لأكلَك، ولو خُلِّيت ورأيَك لَضَلَلْتَ....ثمّ قال: فإنّ العرب تجيز الرفع؛ لو تُرك عبدُ الله والأسدُ لأكله، فهل يجوز في الأفاعيل التي نُصبت بالواو على الصَّرف أن تكون مردودة على ما قبلها وفيها معنى الصرف؟ قلت: نعم العرب تقول: **لستُ لأبي إنْ لم أقتُلْك أو تذهبْ نفسي**، ويقولون: **واللّه لأضربنّك أو تسبَقَنِّي في الأرض**، فهذا مردود على أول الكلام، ومعناه الصّرف...[1]

– فيقول القائل: ألا كان السلام رفعا كلّه أو نصبا كلّه ؟ قلت: السلام على مَعْنَيَين: إذا أردت به الكلام نصبتَه، وإذا أضمرت معه (عليكم) رفعتَه.... والعرب تقول إذا **التقوا فقالوا سلامٌ: سلامٌ**، على معنى قالوا السلام عليكم فردّ عليهم الآخرون، والنصب يجوز في إحدى القراءتين: ﴿ قالوا سلاماً قال سلاماً﴾[2].

– وفي مثل قول الفراء: والعرب تقول: **عجبت من ظلمك نفسَك** فينصبون النفسَ؛ لأنّ تأويل الكاف رفع. ويقولون: عجبت من غلبتك نفسُك، فيرفعون النفس؛ لأنّ تأويل الكاف نصب، فابْنِ على ذا ما ورد عليك[3].

ومن ذلك قول العرب: **عجبت من تساقط البيوت بعضُها على بعض**، وبعضها على بعض.فمن رفع ردّ البعض إلى تأويل البيوت؛ لأنّها رفع ألا ترى أنّ المعنى: عجبت من أن تساقطتْ

---

[1] – الفراء، "معاني القرآن "، 35/1.

[2] – الفراء، "معاني القرآن "، 39/1، ويُنظر تخريج القراءة في: ابن مجاهد، "السبعة في القراءات "، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص 337–338، أبو علي الفارسي، " الحجة للقراء السبعة – أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد– "، تحقيق: بدر الدين قهوجي، و بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1411هـ–1991م، 359/4.

[3] – الفراء، " معاني القرآن "، 72/1

بعضُها على بعض. و مَنْ خفض أجراه على لفظ البيوت، كأنّه قال: من تساقِط بعضِها على بعض.[1]

– وكان أكثر النحويين ينصبون الفعل بعد "حتى"... وزعم الكسائي أنّه سمع العرب تقول: **سرنا حتى تطلعُ لنا الشمس بزُبالة،** فرفع والفعل للشمس، وسَمِع: **إنّا لجلوس فما نَشْعُرُ حتى يسقطُ حَجَر بيننا**،رفعًا.[2] قال الكسائي: سمعت العرب تقول: **إنّ البعير ليهرَم حتى يجعلَ إذا شرِب الماء مجَّه.**[3] وقوله أيضا:...فذُهِب بحتى إلى معنى(إلى). والعرب تقول: **أضمنه حتى الأربعاءِ أو الخميسِ،** خفضا لا غير، وأضمن القوم حتى الأربعاءِ. والمعنى أن أضمن القوم في الأربعاءِ؛ لأنّ الأربعاء يوم من الأيام، وليس بمشاكلٍ للقوم فيعطفَ عليهم.[4]

– وقوله: والعرب توحّد نعم وبئس وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون: **أمّا قومُك فنعِمُوا قوماً**، وكذلك بئس...[5].

5– شروط قبول الرواية:

اشترط علماء اللغة والنحو في الراوي أن يكون ثقة يتصف بالعدالة والضبط[6] لما يرويه. قال ابن فارس: « وتؤخذ سماعاً عن الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة،ويتبقى المظنون »[7]، واشترط الأنباري[8] في ناقل اللغة أن يكون عدلا رجلا كان أم امرأة، حرّا كان أم عبدا.

[1] – الفراء، "المصدر السابق"، 1 /72.

[2] – الفراء، " المصدر نفسه "، 97/1.

[3] – الكسائي علي بن حمزة، "معاني القرآن"، أعاد بناءه وقدم له عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 1998م، ص88، ويُنظر: الفراء، "معاني القرآن"، 1/ 98.

[4] – الفراء، "معاني القرآن"، 99/1.

[5] – الفراء، " المصدر نفسه "، 65/2.

[6] – الشهري علي بن علوي بن عوض، "أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل"، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى السعودية، 1424 ه -1425ه، ص 39.

[7] – ابن فارس،"الصاحبي"، ص48.

[8] – أبو البركات الأنباري، "لمع الأدلة "، تحقيق: سعيد الأفغاني،، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، 1377ه- 1957م، ص85

وفي القرن الرابع الهجري ينصّ ابن جني على أنّ الأصل عدم فصاحة الأعرابي إلّا من ثبتت فصاحته إذ قال: ينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كلّ أحدٍ إلّا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته.[1]

ولهذا وجدنا أئمة هذا الشأن يضعّفون بعض الرواة لعدم توافر العدالة فيهم من هؤلاء حماد الراوية وخلف الأحمر.[2] أمّا رواية أهل الأهواء فالصحيح قبولها ما داموا لا يتهمون بالكذب، قال ابن الأنباري: « اعلم أنّ نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها، إلّا أن يكونوا ممّن يتديّن بالكذب كالخطابية من الرافضة وذلك أنّ المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه»[3].

6- موقف النحاة القدامى من الشواهد المجهولة القائل:

استشهد النحاة القدامى بشواهد مجهولة القائل وخير دليل على ذلك ما يوجد في كتاب سيبويه، فقد كان يستشهد بالبيت ولا يذكر قائله، أمّا الأبيات المنسوبة في كتابه فنسبتها حادثة بعده، فقد اعتنى بها أبو عمرو الجرمي(ت255هـ) ؛ لأنّ نسبة الشاهد في ذلك الوقت لم تكن شرطا في قبوله حجة في اللغة، وإنما وُجد ذلك في الدرس اللغوي بعد أن فشا الكذب في رواية الشعر واصطناعه للأغراض التعليمية، والخوف من أن يكون قائله ممن لا يُوثق بعربيته من الشعراء المحدثين[4].

يرى بعض علماء النحو ومنهم الأنباري (ت 577هـ)أنّه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله، وذلك خوفا من أن يكون هذا الكلام لمولّد أو لمن لا يوثق بفصاحته[5].

لذلك سارع جمع من النحاة بنسبة الشواهد إلى قائليها، كما فعل الجرمي بكتاب سيبويه، والعيني بشواهد شروح الألفية، والسيوطي بشواهد المغني، قال الجرمي:« نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا،فأمّا الألف فعرفت أسماء قائليها، وأمّا الخمسون فلم أعرف قائليها»[6].

---

[1] – ابن جني،" الخصائص"، 8/1.

[2] – يُنظر: محمد عمار بن درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، 216/2.

[3] – أبو البركات الأنباري، "لمع الأدلة "، 86-87.

[4] – يُنظر: محمد خير الحلواني، " أصول النحو العربي"، ص 42.

[5] – ابن الأنباري،"الإنصاف"، 583/2، ويُنظر: السيوطي،" الاقتراح في أصول النحو وجدله "،621/1.

[6] – البغدادي، "خزانة الأدب"، 17/1.

وقال صاحب الخزانة: اجتهدنا في تخريج أبيات الشرح وفحصنا عن قائليها حتى عزونا كلّ بيت إلى قائله إن أمكننا ذلك، ونسبناه إلى قبيلته أو فصيلته، وميزنا الإسلامي عن الجاهلي، والصحابي عن التابعي وهلمّ جرا.[1]

وقد اختلف العلماء حول شواهد كتاب سيبويه وإذا ما كان صاحب الكتاب قد نسبها هو فعلا إلى أصحابها، أم نِسبتها كانت من عمل غيره من العلماء الذين رَوَوا كتابه. وهذا ما أشارت إليه خديجة الحديثي في دراسة لها حيث ذكرت أنّ سيبويه لم يكن يُعنى بنسبة شواهد الشعر في كتابه وهذا راجع حسب رأيها إلى ثقة صاحب الكتاب مِن صدق مَن أخذَ عنهم، وكذلك وثوقه من دقّتهم وتثبّتهم. ولعلّه وثّق شواهده بنفسه، فتحرّى عنها وتتبع أصحابها ونقلتها. ووثق بصحّتها، وبالذين رووها، ثمّ استخدمها في كتابه فيما بعد مطمئنا إليها. ولذلك لم يُعطِ قضية نسبة الشواهد اهتماما كبيرا.[2]

فهو في كتابه مثلا ينشد شاهدين ويقول بعد إنشادهما: (كذلك سمعناهما من الشاعرين اللذين قالاهما)[3]؛ فعلى الرغم من سماعه للبيتين من الشاعرين اللذين قالاهما فإنّه لم يسمّ لنا هذين الشاعرين. وهو لاشكّ كان يعرفهما وإن لا فما أخذ عنهما شاهدين من الشعر أوردهما في كتابه.... كما أنّه قد ذكر في كتابه بضعة شواهد مشهورة لا يخفى قائلها على رجل مثل سيبويه، ولكنّه لم ينسبها، مثل بيت امرئ القيس:[4]

أَلَا عِمْ صَبَاحاً أيها الطَلَلُ البالِي ❁ وهَلْ يَنْعِمْنَ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخَالِي

---

[1]- البغدادي، " المصدر السابق"، 17/1.

[2]- يُنظر: خالد عبد الكريم جمعة، "شواهد الشعر في كتاب سيبويه"، الدار الشرقية، مصر، ط 2، 1409ه، 1989م، ص180.

[3]- سيبويه،"الكتاب"، 251/1

[4]- امرؤ القيس، " الديوان"، ص135، وهو بلا نسبة في: سيبويه، "الكتاب"، 149/4، وفي:"خزانة الأدب"، 105/7. و"مغني اللبيب"، 169/1، و"همع الهوامع،" 83/2.

وبيت جرير:[1]

فَغُضِّ الطَرْفَ إنّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ✿ ....

وبيت عبيد الله بن قيس الرقيات:[2]

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا ✿ ك وقد كَبِرْتَ فقلتُ: إنَّهْ

وهذا ممّا يدلّ على أنّ سيبويه لم يكن حريصا على نسبة كلّ بيت إلى قائله.[3] أمّا البغدادي فيؤكد في خزانته أنّ سيبويه لم ينسب شيئا من الشواهد في كتابه، قال: (... وهذا البيت وإن كان من شواهد **س** لا يعرف ما قبله ولا ما بعده. ولا قائله. فإنّ سيبويه إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه. وأمّا الأبيات المنسوبة في كتابه إلى قائليها فالنسبة حادثة بعده، اعتنى بنسبتها أبو عمر الجرمي)[4].

ولكنّنا لا نستطيع أن نقطع بأنّ سيبويه لم ينسب الشواهد في كتابه، بل نسبها العلماء من بعده إلى قائليها؛ إذ إنّ الوصول إلى رأي قاطع في مثل هذه القضية يحتاج إلى العثور على نسخة الكتاب كما تركه سيبويه وهذا أمر مستحيل طبعا.

أمّا النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه فقد اختلفت مواقفهم من الشاهد المجهول القائل فهناك من منع الاحتجاج به، كالمبرد[5] وابن النحاس[6]، وابن الأنباري[7]، وهناك من نصّ على أنّ عدم

---

[1]- جرير، " الديوان"، ص63، وعجز البيت هو: **فلَا كعبًا بلغتَ ولا كِلابَا** ✿

[2]- عبيد الله بن قيس الرقيات، " الديوان "، تحقيق محمد يوسف نجم،، دار صادر، بيروت،لبنان، (د.ط)، 2005 م، ص66. ويُنظر: سيبويه، " الكتاب "، 172/3. و"خزانة الأدب"، 213/11-216، و"لسان العرب "، 31/13، وبلا نسبة في: "سر صناعة الإعراب"، 492/2-516، و"شرح المفصل"، 122/8-125، و"لسان العرب"، 98/3 (بيد).

[3]- يُنظر: خالد عبد الكريم جمعة، " شواهد الشعر في كتاب سيبويه "، ص181.

[4]- البغدادي، " خزانة الأدب "، 369/1.

[5]- المبرد، " المقتضب "، 425/3.

[6]- يُنظر: السيوطي،"الاقتراح"، ص55، و البغدادي،" خزانة الأدب "، 16/1.

[7] - الأنباري، " الإنصاف في مسائل الخلاف"، 583/2.

الاستشهاد بالشاهد المجهول القائل غير لازم لأنّ الواجب كون الشاهد معروف القائل حال الاستشهاد به، وطروّ الجهالة بقائله بعد ذلك لا تضرّ[1].

أمّا ابن هشام فقد نقل عنه السيوطي اضطراب هذا الأصل في ذهنه إذ إنّه يمنع الاحتجاج بالشعر المجهول القائل تارة ويجيزه تارة أخرى [2].

وآخر ما يمكن قوله في هذا الفصل هو أنّ النحاة المتقدمين جعلوا الشعر معتمدهم الأول عند التقعيد لما وجدوا فيه من مزايا كنت قد أشرت إلى أهمّها سابقا، وهي التي أهلته لذلك بالدرجة الأولى. ولكن هذا لا يعني أبدا أنّ هؤلاء النحاة قد همّشوا النثر بل كان هو الآخر دليلهم في كثير من المسائل النحوية، وما نستنتجه أيضا من هذا الفصل هو شدّة اهتمام النحاة بعصر الاستشهاد الذي أولوْه أهمية كبرى حيث رأوا أنّ به لا بمادة اللغة من الكلام والأشعار كان التفضيل للكلام المستشهد به.

---

[1]- محمد بن الطيب الفاسي،"فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح"، 627/1.

[2]- السيوطي، "الاقتراح في أصول النحو وجدله"، ص56، 57.

الفصل الثاني:

الشاهد من القرآن الكريم وقراءاته لدى النحاة القدامى

- القرآن الكريم
- القراءات القرآنية
- الفرق بين القرآن الكريم وقراءاته
- أقسام وأركان القراءات
- خلاصة القول في أقسام القراءات
- فصاحة وبلاغة القرآن الكريم
- موقف النحاة القدامى من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته

إنّ موضوع الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية وجعلها مصدرا من مصادر التقعيد النحوي من الموضوعات التي عنى بها الدارسون، ودارت حولها كثير من الدراسات.

والذي يهمّ في هذا المقام هو موقف النحاة القدامى من القرآن والقراءات القرآنية؛ أي بيان مدى اعتمادهم على هذا المصدر في التقعيد النحوي، وقبل بيان موقفهم منه علينا أولا أن نوضح الفرق الكائن بين المصطلحين "قراءة وقرآن" واللذين نجدهما عند بعض الباحثين يستخدمان وكأنهما مترادفان، وأحيانا أخرى على أنهما متباينان.[1]

1- القرآن الكريم:

1-1- مفهوم القرآن الكريم:

1-1- 1- لغة:

المشهور بين علماء اللغة أنّ لفظ القرآن في الأصل مصدر مشتق من قرأ، يُقال قرأ قراءة وقرآنا، فهو مصدر مرادف للقراءة، ويسمى كلام الله الذي أنزله على نبيه صلى الله عليه وسلم، كتابا وقرآنا وفرقانا، ومعنى القرآن معنى الجمع، وسمي قرآنا لأنّه يجمع السّورَ، فيضمّها [2]، وقوله تعالى:﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾[3]، أي جمعه وقراءته، ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَـٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾[4].

وقيل إنّه مشتق من قرأ بمعنى تلا، وقيل إنّه مشتق من قرأ بمعنى جمع ومنه قرى الماء في الحوض إذا جمعه[5] ، وقد يُطلق لفظ القرآن على جميعه وعلى بعضه وقد تسمى الكتب القديمة قرآنا[6].

---

[1] – يُنظر: محمد سالم صالح، " أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط1، 2006 م، ص 166.

[2] – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، " لسان العرب"، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، (د.ط)، – مادة قرأ- 128/1.

[3] – القيامة: 17.

[4] – القيامة: 18.

[5] – عبد المحمود مطلوب، " مباحث في علوم القرآن والحديث"، مصر، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 1425هـ- 2004م، ص7.

[6] – أحمد بن عبد الحليم بن تيمية،" الإيمان الأوسط"، شرح حديث جبريل عليه السلام في الإسلام والإيمان والإحسان، الجزائر، الشركة الجزائرية اللبنانية، ط1،1427هـ- 2000م، ص60.

ورُوي عن الشافعي رضي الله عنه أنّه قرأ القرآن على إسماعيل بن قسطنطين، وكان يقول القران اسم، وليس بمهموز، ولم يؤخذ من قرأت، ولكنّه اسم لكتاب الله مثل التوراة والإنجيل، ويَهمز قرأت ولا يهمز القرانَ، كما تقول إذا قرأت القُرانَ.[1]

1-1-2 - اصطلاحا:

للقرآن الكريم تعريفات كثيرة، وذلك بسبب تعدّد الزوايا [2] التي ينظر العلماء منها إلى القرآن الكريم. إلّا أنّ التعريف الجامع و المانع له يكمن في قولهم:" القرآن الكريم كلام الله تعالى المعجز المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بواسطة جبريل عليه السلام بلسان عربي مبين، المنقول إلينا بالتواتر، المتعبد بتلاوته"[3]. وبعضهم يزيد على هذا التعريف قيودا أخرى مثل: المتحدي بأقصر سورة منه، أو المكتوب بين دفّتي المصحف، أو المبدوء بسورة الفاتحة. المختوم بسورة الناس[4].

2- القراءات القرآنية:

نشأت القراءات القرآنية على ألسنة القراء انطلاقا من مفهوم التيسير الذي يحمله قول النبي ﷺ: «**إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ**»[5]، وهو الحديث الذي رُوي

[1] – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، " لسان العرب"، – مادة قرأ– دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، (د.ط)،128/1.

[2] – واسيني بن عبد الله،" شواهد القراءات القرآنية في معجم تهذيب اللغة للأزهري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية اللغة والأدب العربي جامعة تلمسان، ص34.

[3] – يُنظر: عبد الرحمن السيوطي، "شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع "، تح: محمد إبراهيم الحفناوي،، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط1، 1426هـ- 2005م، 143/1، ومحمد علي الصابوني، "التبيان في علوم القرآن"، بيروت– لبنان، دار عالم الكتب، ط1، 1406هـ- 1985م، ص7- 8، وابن خلدون، " المقدمة"، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان،ط1، 1424هـ- 2004م، ص419.

[4] – يُنظر: عبد المحمود،" مباحث في علوم القرآن والحديث"،ص8،7.وينظر، واسيني بن عبد الله، "المرجع السابق"، ص35.

[5]– مسلم، أبو الحسن بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت 261 ه)، "الصحيح: المعروف بالجامع الصـــحيح"، اعتنى به: خليفة الطعيمي، صيدا، بيروت– لبنان، 1424 هـ- 2004 م، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها – باب: بيان أنّ القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه –رقم الحديث: 1899، ص286-287.

في أكثر من مناسبة تعقيبا على خلاف حدث بين الصحابة في قراءة آية من آيات القرآن الكريم مشيرا إلى جواز كلتا القراءتين[1].

والقراءات القرآنية تُعدّ مصدرا هاما من مصادر الاستشهاد؛ ليس فقط لدى النحويين بل أيضا عند اللغويين والبلاغيين وغيرهم لذلك اهتمّوا بها ورَوَوها وأوردوها في مؤلّفاتهم. وقبل أن أتحدّث عن موقف النحاة القدامى من القراءات القرآنية رأيت أنّه لا بدّ من أن أعرّج على مفهوم القراءات القرآنية وأقسامها.

2-1-مفهوم القراءات:

2-1-1- لغة:

القراءات جمع مفرده قراءة، وأصل مادّتها تعود إلى (ق ر ى) وهو أصل صحيح يدلّ على اجتماع، ومنه القرآن، كأنّه سُمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص وغير ذلك[2]. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ﴾[3]، وقرأت الشيء قرآنا: جمعته وضممته بعض على بعض ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة سلًى قطّ وما قرأت جنينا قط، أي لم يَضْطَمّ رحمها على ولد... ومعنى قرأت القرآن: لفظت به مجموعا أي ألقيته.[4] وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ: كان أبو عمرو لا يهمز القرآن، وكان يقرؤه كما روي عن ابن كثير. وأقرأ غيره يقرئه إقراء ومنه قيل: فلان المقرئ.[5]

---

[1] - يُنظر: روايات متعددة في صحيح مسلم، ويُنظر: "الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، " البرهان في علوم القرآن،1/-211-212-308.

[2] - يُنظر: أبو الحسين أحمد بن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت، 78/5- 79.

[3] - القيامة: 17.

[4] - ابن منظور، "لسان العرب"، 128/1-129.

[5] - ابن منظور، "لسان العرب"، 129/1.

2-1-2- اصطلاحا:

اختلف العلماء في تعريف القراءات القرآنية لذلك وُجدت عدة تعريفات، وبعد تصفّحي لما وقع بين يديّ من كتب لها علاقة بعلم القراءات رأيت أن أكتفي بأربعة تعريفات فقط حتى لا أطيل:

- تعريف ابن الجزري: قال عنها: "القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة "[1].

- تعريف القسطلاني: علم القراءات عنده:"علم يُعرف به اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والاتصال"[2].

- تعريف عبد الفتاح القاضي:عرفها بأنّها "علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقا واختلافا مع عزو كلّ وجه لناقله "[3].

- تعريف الزرقاني: قد عرّفها بقوله:" مذهب يذهب إليه إمام من الأئمة مخالفا غيره، في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف، أو في نطق هيئاتها ".[4]

[1] - ابن الجزري، " منجد المقرئين ومرشد الطالبين "، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص3.

[2]- شهاب الدين القسطلاني، " لطائف الإشارات لفنون القراءات "، تحقيق:عامر السيد، لجنة إحياء التراث، القاهرة، مصر، د.ط، 1392هـ- 1971م، 170/1.

[3]- عبد الفتاح القاضي، "البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدري"، الرياض، المملكة السعودية، ط1، 1423هـ- 2002م، ص5.

[4]- محمد عبد العظيم الزرقاني، "مناهل العرفان في علوم القرآن"، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان،،ط 1، 1415هـ- 1995م، 336/1.

والملاحظ من تعريفي ابن الجزري والقسطلاني اشتراط النقل والسماع، لأنّ القراءة سنّة،[1] كما قال الكثير من العلماء، وإذا أمعنّا النظر في هذه التعريفات فإنّ الأمر الذي لا شكّ فيه هو أنّها تصبّ في معنى واحد وهو أنّ القراءات:" هي مذاهب الناقلين لكتاب الله في كيفية أداء الكلمات القرآنية "[2].

ومن الباحثين المعاصرين الذين اهتموا بمفهوم القراءات القرآنية خير الدين سيب في كتابه: "القراءات القرآنية – نشأتها –أقسامها –حجّيتها "، حيث نقل لنا عشرة تعريفات للقراءات لعلماء ومفسّرين وقراء وقدماء ومحدثين.[3] وخرج بنتيجة بعد ذلك مفادها أنّ تعريف القراءات اصطلاحا له عناصر تحدّد المعرّف، وهذه العناصر هي:[4]

- مواضع الاختلاف في القراءات.
- النقل الصحيح – العزو للناقل- سواء أكان متواترا أم آحادا.
- حقيقة الاختلاف بين القراءات.

3- الفرق بين القرآن الكريم وقراءاته:

هناك فرق بين القرآن والقراءات وهذا ما ذهب إليه الزركشي الذي أشار إلى أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، بقوله: «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ؛ للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف وكيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما»[5]، وهي طريقة الأداء النطقي لألفاظ القرآن أو هي

---

[1]- يُنظر: عبد الرحمن السيوطي، " الإتقان في علوم القرآن "،159/1،وعبد الله عبد الناصر جبري، " لهجات العرب في القرآن الكريم "، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1427هـ-2007م، ص228.

[2]- يُنظر: عبد الله عبد الناصر جبري، " لهجات العرب في القرآن الكريم "، ص229.

[3]- يُنظر: واسيني بن عبد الله، "المرجع السابق "، ص45.

[4]- خير الدين سيب، "القراءات القرآنية – نشأتها – أقسامها – حجيتها "، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1425هـ-2005م، ص 5- 20.

[5] – الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله(ت 794هـ)، "البرهان في علوم القرآن "، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم،دار الحديث، القاهرة، 1427هـ-2006م، 222/1. و السيوطي، "الإتقان في علوم القرآن"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2003م، 1/ 222.

كما قال ابن الجزري:« علم بكيفية أداء كلمات القرآن و اختلافها بعزو الناقلة»[1]. فالقرآن يمثل الأصل، والقراءات تمثل الفرع أو طرق أداء ذلك الأصل.[2]

وقيل إنّ بين القرآن الكريم والقراءات القرآنية عموم، وخصوص مطلق؛ فكلّ ما هو قرآن يمكن عدّه قراءة قرآنية، بينما ليس كلّ ما يندرج تحت القراءات القرآنية هو قرآن[3].

وعليه، فليس المقصود من الاستشهاد بالقرآن ذلك النص الشمولي الكلي الموحد المتجانس للكتاب الحكيم؛ لأنّ النحاة لو فهموا باللفظ هذا المعنى لما كان لأحد منهم أن يجادل في الاستشهاد بآية واحدة من أفصح نص بالعربية، ولا أن يُخضع هذا النص لأقيسة اخترعها النحاة وجرَّدوها تجريدا، وإنما المقصود بالقرآن عدد من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلاف في صوت أو لفظ أو تركيب نحوي لآية من آيات القرآن[4].

4- أقسام وأركان القراءات:

وصلت إلينا تقسيمات عدّة للقراءات القرآنية، ورأيت أن أكتفي ببعض منها:

4- 1- تقسيم ابن جني: رأى ابن جني أنّ القراءات على ضربين:

الأول: ضرب أجمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن مجاهد كتابه الموسوم بالقراءات السبع وهو لشهرته غان عن تحديده.

الثاني: ضرب تعدّى ذلك، فسمّاه أهل زماننا شاذا، أي خارجا عن قراءة القراء السبعة[5]. وما يبدو واضحا من هذا التقسيم أنّ ابن جني قسّم القراءات إلى قسمين:

---

[1] - ابن الجزري، "منجد المقرئين و مرشد الطالبين "، ص17.ويُنظر: شهاب الدين القسطلاني، "لطائف الإشارات لفنون القراءات"، تحقيق: عامر السيد، لجنة إحياء التراث، القاهرة- مصر، (د.ط)، 1392 هـ-1971 م، 170/1، ويُنظر: محمد عبد العظيم الزرقاني، "مناهل العرفان في علوم القرآن"، دار إحياء الكتب العربية، (د.ط)، (د.ت)، 1/ 405.

[2] - يُنظر: محمد سالم صالح، "أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري"، ص 166.

[3] - أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحسيان " القول السديد في مقدّمات علم القراءات وفنّ التجويد"، دار البيان العربي، القاهرة- مصر، ط1، 1425هـ-2004م، ص31، ويُنظر: واسيني بن عبد الله، "المرجع السابق "، ص45.

[4] - يُنظر: تمام حسان، "الأصول: دراسة ابستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: النحو – فقه اللغة – البلاغة"، ص 103.

[5]- عثمان بن جني، " المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"،32/1.

الأول: القراءات المتواترة وهي التي أجمع عليها أكثر القراء.

الثاني: القراءات الشاذة: ما خلا القراءات السبع التي أتى على ذكرها ابن مجاهد في كتابه.[1]

4- 2- تقسيم ابن الجزري:

ذكر في كتابه النشر أن القراءات قسمان: صحيحة وضعيفة أو شاذة أو باطلة[2] لكنّه في منجد المقرئين ومرشد الطالبين يجعل القسمة ثلاثية: متواترة وصحيحة، وشاذة، وهو بتقسيمه هذا كان أكثر تفصيلا ودقة وتوضيحا ممّا ذكره في النشر، حيث أعطى مفهوما جديدا للصحيح والشاذ.[3]

4- 3- تقسيم السيوطي: قسّم السيوطي القراءات إلى ستّة أقسام:

الأول: المتواتر؛ هو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراء على ذلك.

الثاني: المشهور؛ هو ما صحّ سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية، والرسم، واشتهر عند القراء، فلم يعدّ من الغلط ولا من الشاذ.

الثالث: الآحاد؛ وهو ما صحّ سنده، وخالف الرسم أو العربية، ولم يشتهر الاشتهار المذكور، وهذا لا يقرأ به[4].

الرابع: الشاذ؛ وهو ما لم يصحّ سنده.

الخامس: الموضوع؛كقراءات الخزاعي[5].

---

[1]- خالد بوصافي، "شواهد القرآن وقراءاته في كتاب شرح التسهيل – دراسة نحوية-" مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة والأدب العربي،كلية الآداب واللغات، جامعة تلمسان، 1433هـ-2012م، ص 37.

[2]- ابن الجزري، "النشر في القراءات العشر"، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 2002 م،14/1.

[3]- ابن الجزري، "منجد المقرئين "، ص16، ويُنظر: خير الدين سيب، " القراءات القرآنية – نشأتها – أقسامها – حجيتها"، ص55.

[4]- يُنظر: السيوطي، "الإتقان في علوم القرآن"، 215/1.

[5]- يُنظر: السيوطي، "المصدر نفسه"، 216/1.

السادس: ما يشبه أنواع الحديث المدرج وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير.[1]
والظاهر أنّ السيوطي قد انفرد بهذا العدد في تقسيمه حيث أوصله إلى ستة أنواع ولكن إذا أمعنا النظر نجد أنّ مردّ هذا التقسيم إلى قسمين اثنين هما:

القسم الأول: القراءات الصحيحة؛ وتأتي ضمنها المتواترة والمشهورة.

القسم الثاني: القراءات الشاذة؛ وتأتي ضمنها الآحاد والشاذ والموضوع والمدرج[2].

5- خلاصة القول في أقسام القراءات:[3]

نستنتج ممّا سبق ذكره من تقسيمات للقراءات أنّ ما وُجد بين أيدينا في عصرنا هذا يمكن عدّه واحدا من أقسام ثلاثة:

القسم الأول: ما يقرأ به في الصلاة وخارجها فيُقبل على أنّه قرآن. فله ما للقرآن من أحكام وهي القراءات العشر المشهورة على الصحيح من أقوال أهل العلم لتواترها.

القسم الثاني: ما يُقبل لا على أنّه قرآن، أي يُقبل في الاحتجاج به في اللغة والنحو والفقه وغير ذلك، غير أنّه لا يُقرأ به في الصلاة لكونه ليس قرآنا، وهي القراءات التي صحّ سندها ونقلت بخبر الآحاد، سواء خالفت خطّ المصحف أم وافقته.[4]

القسم الثالث: ما لا يقبل ولا يقرأ به وهي التي لم يصحّ سندها كالتي حوتها بعض كتب التفسير واللغة وغيرها فهي مردودة ولا يصحّ الاعتماد عليها، بل لا يصحّ، أن تسمى قراءات لأنّها فقدت الأساس؛ الرواية والنقل كقراءة أبي السمّال وابن السميفع وغيرهما[5].

6- فصاحة وبلاغة القرآن الكريم:

بما أنّ القرآن الكريم هو كلام الخالق العظيم الذي لا يستوي معه أي كلام، ولا يقارَن بفصاحته وبلاغته أي بيان؛ فإنّه قد بلغ من الدقة ما لم يبلغه أي مصدر لغوي آخر؛ نظرا لما أحيط

---

[1]-يُنظر: السيوطي: " المصدر السابق"، 216/1.
[2]- يُنظر: خير الدين سيب، "القراءات القرآنية – نشأتها – أقسامها – حجيتها "، ص 61.
[3]- خالد بوصافي، "شواهد القرآن وقراءاته في كتاب شرح التسهيل"، ص38.
[4]- خالد بوصافي،" المرجع نفسه "، ص 39.
[5]- خالد بوصافي،" المرجع نفسه "، ص 39.

بجمعه من شروط وضوابط[1] جعلت الثقة كاملة لا يشوبها شك في أنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولذا فهو أجدر المصادر اللغوية بالاعتماد مستقى للقواعد، وموردا للشواهد[2].

فقد أتى القرآن في غاية من الفصاحة لا يوصل إليها، ونهاية من البلاغة لا يمكن أن يُحام عليها، رُوِيَ عن الوليد بن المغيرة أنه قال لبني مخزوم: " والله لقد سمعت من محمد آنفا كلاما، ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، إنّ له لحلاوة و إنّ عليه لطلاوة و إنّ أعلاه لمثمر، و إن أسفله لمغدق، وإنه يعلو وما يُعلى، ومع هذا الاعتراف غلب عليه الحسد"[3].

ويقول الباقلاني: « فهو على سمت شريف ومرقب منيف، يُبهر إذا أخذ في النوع الربي، والأمر الشرعي، والكلام الإلهي، الدال على أنه يصدر عن عزة الملكوت، وشرف الجبروت، وما لا يبلغ الوهم مواقعه من حكمة وأحكام، واحتجاج، وتقرير واستشهاد»[4] و"تجد فيه الحكمة وفصل الخطاب مجلوة عليك في منظر بهيج، ونظم أنيق، ومعرض رشيق، غير معتاص على الإسماع، ولا مغلق على الإفهام، ولا مستكره في اللفظ، ولا مستوحش في المنظر"[5]،فما إيمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين سمع سورة طه، وما فزع عتبة حين سمع سورة فصلت، وما تردّد بلغاء

---

[1]- مهمة تدوين القرآن الكريم كُلّف بها كتّاب اتبعوا كل الدقة والتثبت والإتقان، فما أهملوا حركة أو سكونا، ولا زادوا فيه حركة، وكانت حركة التوثيق هذه قد تمت على يد الرسول صلى الله عليه وسلم، والرسول لا ينطق عن الهوى، يُنظر: صالح بلعيد، "الاحتجاج اللغوي"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو مجلة دورية لغوية علمية يصدرها المجمع الجزائري للغة العربية، العدد 1، السنة 1 ربيع الأول 1426هـ- ماي 2005 م، ص 63.

[2] - يُنظر: شعبان صلاح، "مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجـــوي"، دار غريـــب، القـــاهرة، 2005م، ص 73.

[3] - أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف، "تفسير البحر المحيط"، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عـــوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1413هـ-1993م، 1/ 110.

[4] - الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب(ت403هـ)، "إعجاز القرآن"، ص 301.

[5]- الباقلاني، "إعجاز القرآن"، ص 302.

العرب على الأماكن التي يتعبّد فيها النبي الأمين ﷺ ليلا؛ ليسمعوا هذه البلاغة خفية، وما عجزهم بعد التحدي، إلاّ دليل الإعجاز، وعظمة البيان وجلال الأسلوب[1].

ولفصاحة وبلاغة القرآن الكريم تأثّر به الصحابة تأثرا غير عادي، فكان لكلماته وقع قويّ على أسماعهم، ثم قلوبهم، فدفع بهم هذا كله إلى الإيمان بالله تعالى ورسوله عليه أفضل الصلاة والسلام، وهذا الرأي يتجلّى في قول سيد قطب: " إذا تجاوزنا النظر عن النفر القليل؛ الذي كانت شخصية محمد صلى الله عليه وسلم وحدها هي داعيتهم إلى الإيمان في أول الأمر، كزوجه خديجة، وصديقه أبو بكر، وابن عمّه علي، ومولاه زيد، وأمثالهم، فإنّنا نجد القرآن الكريم أحد العوامل الحاسمة في إيمان من آمنوا أوائل أيّام الدعوة يوم لم يكن لمحمد ﷺ حول ولا طول، ويوم لم يكن للإسلام قوّة ولا منعة"[2].

7- موقف النحاة القدامى من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته:

هناك حقيقة لا يستطيع أحد من النحاة أن ينكرها، وهي أنّ النحو نشأ في رحاب القرآن، وتأصلت قواعده ونمت فروعه في ظلاله؛ مما جعل النحاة جميعا يُجمعون على صحّة الاستشهاد بالقرآن وقراءاته المختلفة: متواترة وشاذة[3]، وللعلماء أقوال في هذا، أذكر منها قول **ابن خالويه**: «قد أجمع الناس جميعا على أنّ اللغة إذا وردت في قراءة القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك»[4]. **يقول السيوطي**:« كل ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية؛ إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يُحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتجّ بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاس عليه، نحو: استحوذ

[1] – يُنظر:أبو سليمان الخطابي(ت388هـ)، "بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز للرماني و الخطابي و عبد القاهر الجرجاني"، تحقيق: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3، 1397هـ-1976م، ص70.

[2]– سيد قطب (ت1966هـ)، "التصوير الفني في القرآن الكريم"، دار الشروق، بيروت- لبنان، طبعة منقحة، 1403هـ-1983م، ص 11.

[3]– التواتي بن التواتي، "دراسات وأبحاث لغوية: محاضرات في أصول النحو"، دار رويغي للنشر، الأغواط، الجزائر، ط1، ص70.

[4]– السيوطي، "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، 1/ 174.

ويأبى، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه، ومن ثمّ احتجّ على جواز إدخال "لام الأمر" على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[1]، كما احتجّ على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة [2] ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾،[3] واحتج على صحة قول من قال" إنّ الله أصله:"لاه" بما قرئ شاذّا [4]﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾»[5].

والرأي نفسه نجده لدى **ابن الجزري** (ت 833هـ)؛ الذي يُدافع عن القراءات القرآنية، وبخاصة تلك القراءات التي توفّرت فيها الشروط الموضوعة، يقول: «كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة؛ التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أو عن العشرة، أو عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها: ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم»[6].

يتبيّن لنا من نص **ابن الجزري** أنّ الأساس الذي اعتمده العلماء في تحديد صحّة القراءة أو ضعفها أو شذوذها أو بطلانها هو الصفات التي وردت عليها من جهة الأمور الثلاثة التي ذكرها ابن الجزري،وهي:

---

[1]- يونس: 58. وهي قراءة: ابن عامر، وعثمان بن عفان، و أبي، وأنس والحسن، وأبو رجاء، وابن هرمز وابن سيرين، وأبو جعفر المدني، والسلمي، وقتادة وابن عباس ويعقوب و زيد بن ثابت... يُنظر: عبد العال سالم مكرم، و أحمد مختار عمر، " معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في القراءات وأشهر القرّاء "، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1408هـ-1988م، 80/3.

[2]- العنكبوت: 12.

[3]- يُنظر: " حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني "تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، (د.ط)، (د.ت)، 4/4، ويُنظر: " معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في القراءات وأشهر القرّاء"، 40/5.

[4]- الزخرف: 84.

[5]- يُنظر: السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 48.ويُنظر: "معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في القراءات وأشهر القرّاء"، 128/6.

[6]- ابن الجزري، "النشر في القراءات العشر"، 1/ 19.

- موافقة العربية ولو بوجه؛ أي وجها من وجوه النحو.
- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، والمقصود: الرسم العثماني.
- صحّة السند.

فمن حيث "موافقة العربية" يُنسب للقراءة "القوة والضعف"، لكنّها لا تتجرد في كلتيهما عن "الصحة" مادامت مستوفاة للشرطين الآخرين. ومن حيث "موافقة أحد المصاحف العثمانية" ينسب للقراءة "الاطراد أو الشذوذ"، لكنّها لا تتجرد أيضا في كليهما عن "الصحة" مادام الشرطان الآخران موجودين[1]. ومن حيث "صحة السند" ينسب لها "التواتر أو الآحاد أو البطلان.

يبدو من كل ما تقدّم أنّ القراءة سواء وصفت بالقوة أو الضعف، وبالاطراد أو الشذوذ وبالتواتر أو الآحاد لا تخرج بكلّ ذلك عن دائرة "الصحة"، وأنّ هذا الوصف الأخير المعتدّ به يرتبط أصلا بفكرة أخرى اعتدّ بها علماء القراءات واللغويون بصفة أساسية، وهي "صحة السند"، أو بعبارة أخرى "صحة النقل"، فإذا تحقّق ذلك بالنسبة للنص القرآني فليس شيء يخلّ به بعد ذلك، سواء أكان ذلك في المتن نفسه الذي عبّر عنه "بموافقة العربية ولو بوجه"، أم كان في "الخط العثماني"، وهو ما تؤدي مخالفته إلى "الشذوذ"[2].

فالقراءات جميعها منسوبة إلى النبي ﷺ تصديقا لقوله: « **نَزَلَ القرآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ، فَاقْرَؤُوا كَيْفَ شِئْتُمْ**»[3].

والسؤال المطروح الآن كيف كان موقف علماء اللغة والنحو من هذا النص الموثق من حيث الاستشهاد به في الدراسات اللغوية والنحوية؟.

---

[1] – يُنظر: محمد عيد، "الرواية والاستشهاد باللغة"، ص 119 ــ 120.

[2] – محمد عيد، "الرواية والاستشهاد باللغة"، ص 120.

[3] – حاول ابن قتيبة تفسير المقصود بالسبعة أوجه، يُنظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، "تأويل مشكل القرآن"، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، 2006 م، ص 90. ويُنظر: مسلم، "الصحيح"، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها- باب بيان أنّ القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه –رقم الحديث 1899، ص286-287، وهو بهذه الرواية: « **إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ**».

اتفق علماء اللغة عربا ومستشرقين على أنّ القرآن يمثّل اللغة العربية الفصيحة أصدق تمثيل، فهؤلاء العلماء عدُّوا القرآن معيارا للعربية الفصيحة؛ التي يقيس عليها أهل كلّ زمان لغتهم[1].

وقد أخذ النحويون بالشاهد القرآني بلا أدنى خلاف بينهم؛ لأنّه من لدن عزيز حكيم، وهو في أعلى درجات الفصاحة، ويمثل الأساليب العالية الرفيعة، وهو أبلغ كلام نزل، وأوثق نصّ وصل[2].

إلى هنا وهذا الكلام النظري السابق متّفق مع ما يجب أن يكون بعد هذا التوثيق الدقيق والرائع للقرآن الكريم، ولكن للأسف عندما نعود إلى الجانب التطبيقي للدراسة في مصنّفات النحو التي وُضِعت في الفترات الأولى من بداية هذا العلم، نجده لا يتوافق مع تلك الآراء التي جاءت متأخّرة في الزمن بعد أن قطع النحاة شوطا كبيرا للنمو بالنحو وإنضاجه، ويوضّح ذلك ما نبّه إليه كثير من الدارسين الأقدمين" لغويين ومفسرين؛ إذ صرّحوا بأن النحاة لم يستخدموا القرآن في دراسة مسائل النحو، و لم يولو ه ما هو حقيق به من الاستشهاد كما قال السيوطي والبغدادي[3].

لقد عدّ علماء العربية القرآن الكريم الأساس الأوّل للقياس؛ لأنه أفصح نصوص العربية مطلقا، وأبلغها وأقواها وأصحّها نقلا ورواية، بيد أنّ قوما من النحويين القدماء جانبهم الصواب عندما قاسوا النص القرآني على ما لديهم من شواهد لغوية مأثورة عن العرب الجاهليين وبعض الإسلاميين، فوضعوا قواعد النحو على ما وافق النصوص العربية، وأقاموا على كلام العرب قواعدهم وأخذوا من القرآن ما وافق آراءهم، وأوّلوا ما جاء في النص القرآني مخالفا قواعدهم وشواهدهم، وكان أولى لهم أن يقيسوا لغتهم على النص القرآني وأن يضعوا قواعدهم عليه غير مخالفة لوجوه القرآن، وأن يؤوّلوا كلام العرب أو يردّوه إن خالف النص القرآني، فالنص القرآني أولى بالترجيح من كلام العرب؛ لأنه الأفصح والأقوى حجة، والأصح رواية، وهو قبل كلّ هذا

[1] - يُنظر: محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية"، ص 111.

[2] - محمود سليمان ياقوت، "مصادر التراث النحوي"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، (د.ط)، (د.ت)، ص 74.

[3] - محمد عيد، "الرواية والاستشهاد باللغة"، ص 122.

كلام الله ربّ العالمين دون غيره، فلا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد تكفّل الله بحفظه إلى يوم الدين[1]. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾[2].

وقد أبدى فخر الدين الرازي (ت 604هـ) تعجّبه من النحاة الذين استحسنوا إثبات اللغة بشعر مجهول في حين لم يستحسنوا إثباتها بقراءة حمزة (ت156هـ) ومجاهد (ت324هـ) مع أنّهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن[3]، وهذا ما أشار إليه ابن حزم الأندلسي (ت 465هـ) من قبله بقوله: « من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيّا، ويتخذه مذهبا، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها»[4].

وقال في موضع آخر: «ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير،أو لجرير أو الحطيئة، أو الطرماح، أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرّفه عن موضعه، ويتحيّل في إحالته عما أوقعه الله عليه!»[5].

فحتى البصريين الذين عنوا بالنحو واللغة وتدوينها ووضع القواعد لها، كانوا معترفين بأنّ القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد، غير أنّه صعب عليهم أن يحطموا ما بنوه من مقاييس، وأن يهدموا ما شيّدوه من أصول، وفي الوقت نفسه عزّ عليهم ألا يغترفوا من معين القرآن الكريم في تقعيد القاعدة وبناء الحكم، فلجأوا إلى التأويل والتخريج، وبذلك تزاحمت مسائل النحو، ففي

---

1 - محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية"، ص 112.

2- الحجر: 09.

3- يُنظر: الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن علي التميمي البكري الشافعي(ت604هـ)، "التفسير الكبير"، قدّم له: هاني الحاج، تحقيق: عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، (د.ط)، 2003، 150/9.

4- سعيد الأفغاني، "أصول النحو"، ص 32.

5- سعيد الأفغاني، " أصول النحو"، ص 32، ويُنظر: محمد الخضير حسين، "القياس في اللغة العربية"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،ط1، 1406هـ-1986م، ص 37.

كل مسألة قولان، لا بل أقوال، وفي كل مشكلة رأيان، لا بل آراء.واهتزت القواعد من هذا الاضطراب؛ الذي تورّط فيه البصريون، وسار على دربهم في هذا المضمار النحاة المتأخرون[1].

7-1- موقف نحاة البصرة من الاستشهاد بالقرآن الكريم:

لا يخفى على أيّ باحث في اللغة العربية أنّنا عندما نقول نحاة البصرة فإنّنا نعني بالدرجة الأولى إمام هذه المدرسة سيبويه الذي كان أكثر النحاة تمسّكا بالشاهد القرآني، وإجلالا له حيث كان يضعه في المرتبة الأولى لأنّه اقتنع بكونه أبلغ كلام نزل وأوثق نص وصل، ولأنّه يمثّل العربية الأصيلة، والأساليب الرفيعة، ويخاطب العرب بلغتهم وعلى ما يعنون[2].

7-1-1- موقف سيبويه من الاستشهاد بالقرآن الكريم:

وسأحاول أن أذكر بعض الأمثلة لأبيّن من خلالها أنّ سيبويه قد استشهد بالقرآن الكريم في كتابه؛ قال في: (بابٌ من النكرة ما يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء) وذلك قولك، "سلام عليك ولبيك "و"خير بين يديك ":« فهذه الحروف كلّها مبتدأة مبني عليها ما بعدها والمعنى فيهنّ إنّك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها و تزجيتها وفيها ذلك المعنى كما أنّهم لم يجعلوا «سقيا ورعيا» بمنزلة هذه الحروف،فإنّما تجريها كما أجرت العرب وتضعها في المواضع التي وضعت فيها، ولا تدخلنّ فيها ما لم يُدخِلوا من الحروف[3].

ومَثَلُ الرفع:﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾[4]، يدلّك على رفعها رفع "حسنُ مآبٍ". وأمّا قوله سبحانه:﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[5]، و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[6]، فإنّه لا ينبغي أن تقول أنّه

---

[1] - يُنظر: عبد العال سالم مكرم، "القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية"، ص 112.

[2] - يُنظر: خديجة الحديثي، " الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"، ص31

[3] - سيبويه، " الكتاب "، 395/1.

[4] - الرعد: 29.

[5] - المرسلات: 15.

[6] - المطفّفين: 1.

دعاء ههنا، لأنّ الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيح، ولكنّ العباد إنّما كُلّموا بكلامهم،وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون فكأنّه – والله أعلم- قيل لهم: "ويل للمطففين "، و"ويل يومئذ للمكذّبين"، أي هؤلاء ممّن وجب هذا القول لهم، لأنّ هذا الكلام إنّما يُقال لصاحب الشر والهلكة، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشر و الهلكة و وجب لهم هذا[1].

– ومِثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾[2]، فالعلم قد أتى من وراء ما يكون و لكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما، ومثله: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾[3]، فإنّما أُجري هذا على كلام العباد و بِهِ أُنزل القرآن[4].

– وقال: « وبمنزلة " أم" ههنا قوله عزّ وجل: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ ۝٣﴾،[5] فجاء هذا الكلام على كلام العرب ليُعَرَّفُوا ضلالتَهم.[6]وقال: ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾[7]، فقد علم النبي ﷺ والمسلمون أنّ الله عزّ وجل لم يتخذ ولدا، ولكنّه جاء على حرف الاستفهام ليُبَصَّرُوا ضلالتهم»[8].

فسيبويه يعتبر القرآن الكريم الأساس الأول في الاستشهاد، والغالب أنّه يضع عنوان الباب الذي يتحدّث عنه ويمثّل له بأمثلة يقيسها على القرآن ويذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع،

---

[1] – سيبويه، " الكتاب "، 396/1

[2] – طه: 4.

[3] – التوبة: 30، والمنافقون: 4.

[4] – سيبويه، "الكتاب"، 396/1.

[5] – السجدة: 1-3.

[6] – سيبويه، "الكتاب"، 195/3.

[7] – الزخرف: 1.

[8] – سيبويه، "الكتاب "، 196/3.

ثمّ بما ورد عن العرب من عبارات سمعها أو رواها عمن سمعها من شيوخه ومن يثق به من الرواة، ثمّ بالشواهد الشعرية.[1]

مثال ذلك: – قوله في (باب ما لا يكون إلّا على معنى و"لكنَّ ")[2]:" فمن ذلك قوله عزّ وجل: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[3] أي: ولكنّ من رحم، وقوله عزّ وجل: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[4]، أي: ولكنّ قوم يونس، وقوله عزّ وجل: ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾[5] أي ولكنّ قليلا ممّن أنجينا منهم. وقوله عزّ وجل:﴿ أُخْرِجُواْ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾[6] أي: ولكنّهم يقولون: ربّنا الله؛وهذا الضرب في القرآن كثير.

ومن ذلك من الكلام: "لا تكوننّ من فلان في شيء إلّا سلاما بسلام". ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدّثنا أبو الخطاب:" ما زاد إلّا ما نَقَص، وما نفع إلّا ما ضرّ "، فـــ "ما" مع الفعل بمنزلة اسم نحو:"النقصانُ" و"الضررُ"[7]، كما أنّك إذا قلت: "ما أحسن ما كَلَّمَ زيدا " فهو":"ما أحسنَ كلامَ زيدٍ "؟، ولولا "ما" لم يجز الفعل بعد "إلّا" في ذا الموضع كما لا يجوز بعد (ما

[1] – يُنظر: خديجة الحديثي، " الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"، ص 32.

[2] – سيبويه، "الكتاب "، 339/2

[3] – هود: 43.

[4] – يونس: 98.

[5] – هود: 116.

[6]– الحج: 40.

[7]– قال السيرافي: كأنّه قال: "ما زاد إلّا النقصان"، و " لا نفع إلّا الضرر ". وفي " نفع" و"زاد" ضمير فاعل جرى ذكره، كأنّه قال: " ما زاد النهر إلّا النقصان "، و"ما نفع زيد إلّا الضرر " على معنى: ولكنّه، وتقديره: ولكن النقصان أمر، فـــ "النقصان" مبتدأ، والخبر محذوف، وهو أمره. سيبويه، " الكتاب"، الهامش، 2 /339.

أحسن) بغير "ما" كأنّه قال: ولكنّه ضرّ ولكنّه نقص هذا معناه. ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:[1]

ولاَ عَيْبَ فِيهِم غَيْرَ أنَّ سيُوفَهُمْ ❁ بِهِنَّ فُلُولٌ من قِراعِ الكَتائِبِ

أي: ولكنّ سيوفهم بهنّ فلولٌ. وقال النابغة الجعدي:[2]

فَتًى كَمُلَتْ خَيْراتُهُ غيرَ أنّه ❁ جَوَادٌ فلا يُبْقِي مِنَ المالِ باقِيَا

كأنه قال: ولكنّه مع ذلك جواد، ومثل ذلك قول الفرزدق:[3]

ومَا سَجَنُونِي غيرَ أنّي ابنُ غالبٍ ❁ وأنّي من الأثْرَيْنَ غيرِ الزَّعانِفِ

كأنّه قال: ولكنِّي ابنُ غالب. ومثل ذا في الشعر كثير. ومثل ذلك قوله: وهو قول بعض بني مازن يقال له عترُ بن دجاجة:[4]

مَنْ كَانَ أَشْرَكَ في تفرُّقِ فالجٍ ❁ فلَبُونه جَرِبَتْ معا و أَغَدَّتِ

إلّا كناشِرَةَ الذي ضَيَّعْتُــم ❁ كالغُصْنِ في غُلَوائه المُتَنَبَّتِ

[1] - النابغة الذبياني، "الديوان"، ص15،و يُنظر: البغدادي، "خزانة الأدب"،3/327-331-334، والسيوطي، "همع الهوامع"، 232/1، وسيبويه، " الكتاب"، 340/2، وبلا نسبة في: أحمد بن فارس،"الصاحبي في فقه اللغة "، ص267، وابن منظور،"لسان العرب"، 565/8 (قرع)، 530/11 (فلل).

[2] - النابغة الجعدي، " الديوان"،تحقيق: واضح الصمد، دار صادر، بيروت- لبنان، ط1، 1998م، ص188، ويُنظر: سيبويه، " الكتاب"، 340/2، والبغدادي، "خزانة الأدب"،3/334-336، و ابن قتيبة،"الشعر والشعراء "، 299/1، وابن منظور، "لسان العرب "،631/2 (وصح)، وبلا نسبة في: السيوطي، "الأشباه والنظائر "، 193/8، وابن فارس، "الصاحبي في فقه اللغة"، ص 267، والسيوطي، "همع الهوامع"، 234/1.

[3] - الفرزدق،"الديوان"، 10/2،وينظر،سيبويه، "الكتاب"، 341/2

[4] - البيتان لعتر بن دجاجة في: سيبويه، "الكتاب"، 342/2، ولكابية بن حَرقوص بن مازن في: " خزانة الأدب"، 362/6، وبلا نسبة في: "سر صناعة الإعراب"، ص302، و"لسان العرب"، 95/2، (نبت)، وفي (فلج) البيت الأول فقط، و"المقتضب"، 416/4، والثاني بلا نسبة في: " الحيوان "، للجاحظ 500/6.

كأنّه قال: ولكن هذا كناشرةَ. وقال:[1]

لولا ابنُ حارثَةَ الأميرُ لَقَدْ ❁ أغْضَيْتَ مِنْ شَتْمِي على رَغْمِ

إلّا كمُعْرِضٍ المحسِّرِ بَكْــرَه ❁ عَمْدًا يُسَبِّبُني على الظُّلْــــمِ

وقد يبدأ استشهاده بالآيات القرآنية ثمّ بالشعر ثمّ بما ورد عن العرب من عبارات إلّا أنّ القرآن هو الأول غالبا.

وربّما تكون شواهده في الموضوع جميعها من القرآن الكريم يشبّه بعضها ببعض ويحمل إحدى آياته على الأخرى كما في قوله في باب[2]: (الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام): وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في كتاب الله عز وجل قال: ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَـٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾[3]، أو ﴿ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾[4] فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾[5]، وقال عزّ وجل: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ١٦ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾[6]، وقال: ﴿ أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُواْ عَهْدًا﴾[7].

أو يأتي بعد الشواهد القرآنية بما سمعه من العرب مثل قوله في باب: (ما ينتصب خبره لأنّه معرفة، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا) [8]وهما "كل وجميع ": ولا يكونان وصفا كما لم

[1]- النابغة الجعدي، "الديوان"، ص168-169، وسيبويه، "الكتاب"، 343/2، وبلا نسبة في: "سر صناعة الإعراب"، 302/1، و"لسان العرب"، 455/1 (سبب)، 188/4، (حسر)184/7، (عرض)، و"المقتضب"، 417/4.

[2]- سيبويه، "الكتاب"، 212/3

[3] - الأعراف: 97.

[4] - الأعراف: 98.

[5] - الأعراف: 99.

[6] - الصافات: 16-17.

[7] - البقرة: 100، ويُنظر: سيبويه، " الكتاب"، 213/3.

[8] - سيبويه، " الكتاب "، 112/2.

يكونا موصوفين وإنّما يوضعان في الابتداء أو يبنيان على اسم أو غير اسم، فالابتداء نحو قوله عزّ وجل: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾[1]. فأمّا (جميع) فيجري مجرى (رجل) ونحوه في هذا الموضع،[2]قال الله عزّ وجل: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[3]. وقال: «أتيته والقوم جميع ». وسمعته من العرب: أي (مجتمعون)[4].

فإن ورد من الشعر ما يشبه الآيات القرآنية التي استشهد بها ذكره بعدها مكتفيا بهما يقول في باب (الأمر والنهي)[5]:"وأمّا قوله عزّ وجل:﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[7]، فإنّ هذا لم يُبن على الفعل ولكنّه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[8]. ثمّ قال بعد: فيها كذا وكذا، فإنّما وُضِعَ المثل للحديث الذي بعده وذكر بعد أخبار وأحاديث، فكأنّه قال: ومن القَصَصِ مَثَلُ الجنة، أو ممّا يُقصُّ عليكم مَثَلُ الجنّة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه. والله أعلم. وكذلك " الزانية والزاني " كأنّه لمّا قال: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَـٰهَا وَفَرَضْنَـٰهَا﴾[9] قال: في الفرائض الزانية

---

[1] - النمل:87.

[2] -خديجة الحديثي، " الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ-1974م، ص34.

[3] - يس: 32.

[4] - سيبويه، "الكتاب"، 112/2-113.

[5] - سيبويه،"الكتاب"، 192/1.

[6] - النور: 2.

[7] - المائدة: 38.

[8] - الرعد: 35.

[9] - النور: 1.

والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض. ثمّ قال:" فاجلدوا " فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع كما قال:[1]

وقائلةٍ:خَوْلانُ فانكِحْ فَتَاتَهم ✿ وأُكْرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر [2]، وكذلك " والسارقُ والسارقة "، كأنّه قال:وفيما فرض الله عليكم السارقُ والسارقةُ أو: السارق والسارقة فيما فرض عليكم، فإنّما جاءت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث. وحمل على نحوٍ من هذا.ومثل ذلك: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ﴾[3].

وإن كثرت الشواهد من القرآن الكريم استشهد ببعضها وعقّب عليها بمثل قوله: «وهذا النحو كثير في القرآن»[4].

و لم يقصر عنايته بالقرآن واهتمامه بآياته على تقديمه إياه على غيره من كلام العرب وعلى اعتبا ره إياه الأساس الأول في الاستشهاد إنّما نراه يعتبره الأصل الذي يقاس عليه[5]، كما قد يسوي في بعض الأحيان بين القرآن وبين ما سمع من كلام العرب الموثوق بهم، وما ورد من الشعر العربي مع بقاء القرآن مقدّما[6].

[1]- البيت بلا نسبة في: سيبويه، "الكتاب"، 193/1، البغدادي، "خزانة الأدب"، 315/1-455، 369/4، 19/8، 374/11، و ابن مضاء، "الرد على النحاة "، ص104،، و ابن منظور، "لسان العرب"، 239/14 (خلا)، وابن هشام، "مغني اللبيب"، 165/1 وبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 1، 1426هـ- 2005م، 529/2، والسيوطي، "همع الهوامع"، 110/1.

[2]- يعني عمل "هذه" المضمرة في "خولان ".

[3]- النساء: 16، ويُنظر: سيبويه،" الكتاب"،197/1.

[4] - يُنظر: سيبويه، " الكتاب"، على سبيل المثال، 34/2، 339/2.

[5] - خديجة الحديثي،" الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه "، ص35.

[6] - يُنظر: سيبويه، " الكتاب"، على سبيل المثال: 207/1-208.

وقد يقدّم عبارات ممّا يمثّل به من كلام العرب على ما يستشهد به من الآيات القرآنية مع تسويته بينهما، وربّما يبدأ بالشعر ثمّ يأتي بالآية وبعدها الشعر[1].

إذًا كانت هذه إطلالة وجيزة على موقف نحاة البصرة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقد اكتفيت بإمامهم سيبويه لأنّه خير من يمثّل البصريين ومنهجهم النحوي.

7-2- موقف نحاة البصرة من الاستشهاد بالقراءات:

استشهد نحاة البصرة بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس، أما بالنسبة للقراءات الشاذة فالاحتجاج بها والقياس عليها واعتبارها أصلا من أصول الاستشهاد فهو ليس من منهجهم، لأنّهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجة إلاّ ما كان موافقا لقواعدهم و أقيستهم وأصولهم المقررة فإن خالفتها ردّوها[2].

في حين كانت القراءات مصدرا من مصادر النحو الكوفي، يقول مهدي المخزومي:« والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية وأخضعوها لأصولهم و أقيستهم فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه وما أباها رفضوا الاحتجاج به و وصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدّوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها »[3].

ومن أمثلة ذلك:

- رفض البصريين الاحتجاج بقراءة ابن عامر مقرئ أهل الشام في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[4] بنصب

---

[1] - يُنظر: خديجة الحديثي، "الشاهد وأصول النحو"، ص37.

[2] - خديجة الحديثي، " المرجع نفسه"، ص47.

[3] - مهدي المخزومي،"مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو "، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، مصر، 1337هـ-1958م، ص 384.

[4] - الأنعام:137.

"أولادهم" وجرِّ "شركائهم"،[1] وعدّوها غلطا لأنّه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول. وقالوا: فيها: إنّ هذه القراءة لا يسوغ الاحتجاج بها، لأنّ الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، ولو كانت هذه القراءة صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْيِ القراءة.

– ومن الشواهد المعروفة في تخطئتهم للقراءة ما كان منهم في قراءة حمزة:﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[2]، بجرّ الأرحام، ووجه التخطئة أنّهم لا يجيزون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ما عدا ما ورد من ذلك ضرورة. وقد قرأ بقراءة حمزة ابن عباس، والحسن البصري.[3]

وإذا كان نحاة البصرة قد تجرأوا على تخطئة قراءات مشهورة [4]؛ لأنها تخالف قواعدهم فإنهم من غير شك لن يترددوا في ردّ الشواذ منها رغم اتصال سندها وجريها على العربية[5].

– ومن المسائل التي ضعّفها البصريون أو اعتبروها مردودة أو شاذّة في حين أجازها الكوفيون وقاسوا عليها. من ذلك وصف البصريين بالشذوذ قراءة عبد الله بن مسعود[6]: ﴿وإذْ

[1]- يُنظر: أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم، " معجم القراءات القرآنية"، ص322، و أبو البركات بن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين"، ص 348.

[2]- النساء: 1، وقرأ بها أيضا المطوعي، وإبراهيم النخعي، وقتادة الأعمش، يُنظر: أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية "، ص 104.

[3]- أبو البركات بن الأنباري،"الإنصاف في مسائل الخلاف"، ص371- 373، إبراهيم السامرائي، "المدارس النحوية: أسطورة وواقع"، ص 22 -23.ويُنظر: ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن العباس التميمي البغدادي " السبعة في القراءات"، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ص 226.

[4]- أبو البركات بن الأنباري، " الإنصاف في مسائل الخلاف "، ص448.

[5]- إبراهيم السامرائي، " المرجع السابق "، ص 23.

[6]- ابن مجاهد، " السبعة في القراءات"، ص163.

أخذْنا ميثاقَ بني إسرائيلَ لا تَعْبُدُوا إلاّ اللهَ ﴾[1]، في حين أخذ بها الكوفيون في تجويز إعمال (أن) في الفعل وهي محذوفة من غير بدل.

– ومنها ردُّ البصريين قراءة ابن عامر « ولا تتبعان » [2]واحتجاج الكوفيين بها في تجويز توكيد فعل الاثنين بالنون الخفيفة، بأنّها قراءة تفرّد بها ابن عامر وباقي القراء على خلافها.

– ومنها تضعيف البصريين قراءة نافع قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ﴾[3]، (معائش) فقد قال الزجاج[4]: «إنّ جميع نحاة البصرة تزعم أنّ همزها خطأ » ، ووصف المازني نافعا أنّه لم يكن يدري ما العربية [5]. ومن هذه الأمثلة التي ذكرناها يتأكّد لنا ما سبق أن ذكرناه من موقف نحاة البصرة من القراءات.

7-2-1- موقف سيبويه من الاستشهاد بالقراءات:

لم يعب **سيبويه** قارئا و لم يخطّئ قراءة بل كان يذكرها ليبيّن وجهًا من العربية وليقوي ما ورد عن العرب.[6]

وإن كانت من القراءات المفردة لا يخطئها ولا يخطئ القارئ بها إنّما يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب لأنّه يرى اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة وإن قلّ من يتكلّم بها، ولا يرى المتكلّم بها مخطئا، مثال ذلك قوله: إذا تكلّم عربي في الإمالة في المنصوب بغير ما تكلّم به

---

[1]- البقرة: 83، وهي قراءة أبيّ وابن مسعود، يُنظر: أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية"، 78/1.

[2]- يونس: 89، ويُنظر: أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم، " معجم القراءات القرآنية "، 91/3، ويُنظر: خديجة الحديثي،" الشاهد وأصول النحو"، ص26.

[3]- الأعراف: 10، قرأ بها نافع، وابن عامر، والأعرج، وزيد بن علي الأعمش، يُنظر: أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم، " معجم القراءات القرآنية "، ص 345.

[4]- الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السّري، " معاني القرآن وإعرابه "، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1408هـ-1988م، ص320.

[5]- أبو البركات بن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"،327/1، وما بعدها ومهدي المخزومي،"مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو "، ص 386-387-388.

[6]- خديجة الحديثي، " الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"، ص50.

عربي آخر فلا تظننّ أنّه مخطئ[1]، و**سيبويه** يرى أنّ القراءة لا تخالف لأنّها سنّة وهذا ما ذكره في كتابه حيث قال: "فأمّا قوله عزّ وجل: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[2] فإنّما هو على قوله: (زيدا ضربتُه)[3] وهو عربيّ كثير." وقد قرأ بعضهم: ﴿ وأمّا ثمودَ فهدَيناهم﴾[4] إلّا أنّ القراءة لا تخالف لأنّ القراءة سنة.[5]

وموقف سيبويه من القراءات يختلف باختلاف الموضع الذي يتحدّث فيه، ففي بعضها يقيس على القراءة ويعتبرها الأصل، فإذا خالفت القراءة القياس المشهور في لغة العرب لا يردّها ولا يخطئها أو يعيبها أو ينكرها إنّما كان يحملها على ما ورد من عبارات وشواهد عن العرب خالفت فيه القياس المشهور، أو يشبّه هذه الشواهد بالقراءة ويحملها عليها، ويرى أنّه ممّا يسمع ولا يقاس عليه، وقد يقيس القراءات على ما سمعه من العرب، أو على ما حدثه به من سمعه من العرب ممّن يثق به من الرواة.

وقد ترد في الآية الواحدة قراءتان مختلفتان يستشهد بهما سيبويه معا ولا يرجّح بينهما، وقد يرجّح في بعض الأحيان بين القراءتين ويصف إحداهما بأنّها أجود من الأخرى وإن كانت الأخرى عربية؛ ومن ذلك أن يصف إحدى القراءتين بأنّها أحسن أو أكثر. وقد يبيّن قوة إحدى القراءتين ولا يشير إلى حكم الأخرى.[6]

أو يبيّن وجه كلّ من القراءات وأنّ لكلّ منها وجها حسنا لأنّه عربيّ جاء على لغة من لغات العرب، وإن جاءت القراءة على غير المشهور من أوجه التعبير أو على الاستعمال القليل فيه نجده

---

[1]- سيبويه، " الكتاب"، 263/2.

[2]- القمر: 49.

[3]- سيبويه، " الكتاب"، 201/1.

[4]- فصلت: 17. وهذه قراءة عاصم، والمفضل، والمطوعي والحسن، وابن أبي إسحاق، يُنظر: أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم، " معجم القراءات القرآنية "، 6/ 68, ويُنظر: ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع "، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص134.

[5] – سيبويه، " الكتاب"، 201/1.

[6] – يُنظر: خديجة الحديثي، " الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"، ص57.

يفسّرها ويؤوّلها حتى يعيدها إلى ما هو القياس والأكثر عندهم أو يسأل عنها أحد الشيوخ الذي يخرّجها تخريجا يبعدها عن الضعف أو الشذوذ أو القلة[1].

إذا موقف سيبويه من الاستشهاد بالقراءات هو موقف معتدل حيث استشهد بها واستخلص منها القواعد وقاس عليها كلام العرب أو قاسها على كلام العرب، ونظر إليها نظرته إلى الآيات الواردة في المصحف العثماني فهو لم يخطئ قراءة و لم يلحّن قارئا و لم يرجّح قارئا من القراء على غيره بل كان يؤيد القراءة أو يؤولها أو يرجّحها من غير أن يعتمد شخصية القارئ في ذلك، وسواء لديه أورد اسمه في القراءة أم لم يرد، أكان من القراء السبعة أو العشرة أم لم يكن، تواترت قراءته أم كانت من الآحاد أم من الشاذ.فهو لا يشير إلى نوع القراءة ولا إلى منزلة القارئ أو مذهبه بصريا كان أم كوفيا أم مدنيا أم مكيا، لأنّ اهتمامه كان موجها إلى ما يرد في القراءة من ألفاظ وعبارات وإلى صحّتها أو مخالفتها المشهور، وافقت كلام العرب أم خالفته.

7-3- موقف نحاة الكوفة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته:

سبق ورأينا أنّ الكوفيين تساهلوا فيما يخص الاستشهاد بلغة عرب الأرياف ففتحوا هذا الباب على مصراعيه، وأخذوا عن كل العرب بدون استثناء على عكس البصريين، لذلك نجدهم في مجال القرآن الكريم أكثر استدلالا بالآيات القرآنيّة واحتجاجا بأساليبه من البصريين؛ ذلك أنهم يؤمنون أنّ القرآن جاء بلغات مختلفة فصيحة، فهو أحق بالقبول وأجدر بالأخذ عند بناء قاعدة أو تقرير حكم، أو تصحيح أسلوب[2]. لذلك جعلوا القراءات مصدرا مهما من مصادر علمهم، لا يرفضون قراءة صحّ سندها، و إن تعارضت مع الأصول التي يضعها أهل الصنعة[3]، فكلام الله عندهم" أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه"[4].

وسأحاول أن أبيّن موقف نحاة الكوفة بإيجاز من الاستشهاد بالقراءات القرآنية،وطبعا لن أتحدّث عن استشهادهم بالقرآن الكريم كنصّ شمولي لأنّ إجماع النحاة على صحّة الاستشهاد به أمر مفروغ منه، والكوفيون كغيرهم من النحاة استشهدوا بالقرآن، ومؤلّفاتهم تشهد على ذلك.

---

[1]- يُنظر: خديجة الحديثي، " الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"، ص58.

[2] - يُنظر: عبد العال سالم مكرم، "القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية"، ص 123.

[3] - يُنظر: محمد بن عمار درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، ص 32 ــ 33.

[4] - البغدادي، "خزانة الأدب"، 9/1.

لقد أثبتت العديد من المصادر والمراجع أنّ الكوفيين قد أخذوا بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات فاحتجوا بها فيما له نظير من العربية وأجازوا ما ورد فيها ممّا خالف الوارد عن العرب وقاسوا عليها فجعلوها أصلا من أصولهم التي ينون عليها القواعد والأحكام، وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء لا يرفضون غيرها ولا يغلطونها لأنّها صواب عندهم أيضا.[1]

وهناك أمثلة كثيرة تؤكّد لنا اعتداد الكوفيين بالقراءات وسأكتفي بذكر بعض النماذج منها:

– فقد اجتمع القراء مثلا على قراءة "يُخْرِبون"[2] بالتخفيف، من قوله تعالى من سورة الحشر: ﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[3]، إلّا أبا عبد الرحمن السُّلَمي، فإنّه قرأها بالتشديد.

وقد تناول الفراء هذه الآية، وخرّج القراءتين، وصوّبهما، فقال: "كأنّ يخرّبون: يهدّمون، ويُخْرِبون بالتخفيف: يخرجون منها: يتركونها، ألا ترى أنّهم كانوا ينقبون الدار فيعطلونها ؟، فهذا معنى "يُخربون"، والذين قالوا: " يُخرّبون "، ذهبوا إلى التهديم الذي كان المسلمون يفعلونه.وكلّ صواب، والاجتماع من قراءة القرّاء أحبّ إليّ "[4].

– وقد كان الكسائي يقرأ قوله تعالى:﴿ لم يطمثهنّ ﴾ برفع الميم وكسرها، لأنّ القراء على كسرها، وأنّ أصحاب علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود يقرؤون " لم يطمُثهنّ" برفع الميم [5]، وقد كان الكسائي يجمع بين القراءتين "لئلّا يخرج من هذين الأثرين"[6].

[1] – يُنظر: مهدي المخزومي، "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو"، ص341

[2] – وقرأ بها مثلا: أبو عمرو، وقتادة، الجحدري، و مجاهد، وأبو حيوة، والحسن، و اليزيدي، يُنظر: أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية "، 7/ 111-112، وابن مجاهد، " السبعة في القراءات،" ص632.

[3] – الحشر: 2.

[4] – الفراء،" معاني القرآن"، 47/3.

[5] – قرأ برفع الميم، الدوري وابن مجاهد، وطلحة، وعيسى، وعلي، وعبد الله وسلمة بن عاصم، يُنظر: "معجم القراءات القرآنية"، ص57،56، وقرأ بنصب الميم: الجحدري، يُنظر: "معجم القراءات القرآنية"، ص57.

[6] – الفراء،"معاني القرآن"، 26/3، ويُنظر: مهدي المخزومي، "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو"، ص342.

– وقد كان الفراء [1] يجيز إدخال الفاء وإلقاءها من خبر كان اسمه مما يوصل، كما في قوله تعالى من سورة الجمعة: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[2]، فهي في قراءة عبد الله بن مسعود:[3] (إنّ الموتَ الذي تفرّون منه مُلاقيكُم)،" فمن أدخل الفاء،ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء، ومن ألقى الفاء فهو على القياس، لأنّك تقول: إنّ أخاك قائم، ولا تقول: إنّ أخاك فقائم، ولو قلت: إنّ ضاربك فظالم كان جائزا؛ لأنّ تأويل إنّ ضاربك، كقولك: إنّ من يضربك فظالم.[4]

– وصوّب الفراء قراءة الكسائي قوله تعالى من سورة الطور: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾[5]، بفتح همزة "أنّ" الثانية، لأنّه أحد القراء، مع أنّ الفراء كان يكسرها.[6]

– وعرض الفراء لما حدّث به أبو معاوية الضرير، عن هاشم بن عروة بن الزبير، عن أبيه، عن عائشة: أنّها سُئلت عن قوله تعالى في سورة النساء: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[7]، وعن قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾[8]، وعن قوله تعالى: ﴿ إنّ هَذانِ لساحرانِ ﴾[9]، فقالت: يا ابن أخي.هذا كان خطأ من الكاتب. وبعد أن عرض الفراء لهذا قال: «ولست أشتهي على أن أخالف

---

[1]– يُنظر: الفراء،" معاني القرآن"، 57/3،

[2] – الجمعة: 8.

[3] – أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم، " معجم القراءات القرآنية"، ص147.

[4] – الفراء، " معاني القرآن"، 57/3.

[5] – الطور: 28.

[6]– الفراء، "معاني القرآن"، 5/3. وقرأ بفتح همزة "إنّ" الثانية، كلّ من نافع، وأبو جعفر، والحسن،ينظر، " معجم القراءات القرآنية"، ص260.

[7]– النساء: 162.

[8]– المائدة: 69.

[9]– طه: 63.

الكتاب»[1]؛ كأنّه كان يريد أن يقول: إنّ هذه قراءات مقبولة، وحملها على الغلط مخالفة للكتاب، وهذا ما لا يشتهيه على حدّ تعبيره.

– وجوّز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه[2] بغير الظرف والجار والمجرور كما سبق وذكرت استنادا إلى قراءة ابن عامر قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[3]. بنصب "أولادَهم" وجرّ "شركائِهم " ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله "أولادهم"، والتقدير فيه: قتلُ شركائِهم أولادَهم.

– ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على الضمير المخفوض[4]؛ واحتجوا على جواز ذلك بقراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[5] بجر "الأرحام".[6]

– أجاز الكوفيون أن يقع الفعل الماضي حالا [7] على عكس ما ذهب إليه البصريون باستثناء الأخفش، ومن بين ما احتج به الكوفيون على صحّة رأيهم قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ

---

[1]– الفراء، "معاني القرآن"، 100/2.

[2]– أبو البركات بن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين "، ص348، ومهدي المخزومي، "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو "،ص 384-389.

[3]– الأنعام: 137.

[4] – أبو البركات بن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين "، ص371.

[5]– النساء: 1.

[6] – يُنظر: الفراء،"معاني القرآن"،177/1، و الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ، "معاني القرآن وإعرابه"، 1988م، 6/2،ا لنحاس،" إعراب القرآن"، 391/1.

وذكر الزجاج في كتابه "معاني القرآن وإعرابه": أنّ القراءة الجيدة نصب الأرحام. المعنى: اتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأمّا الجرّ في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلّا في اضطرار شعر، وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم لأنّ النبي ﷺ قال: لا تحلفوا بآبائكم، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا؟. أي كيف يعطف الأرحام على لفظ الجلالة فيكون مقسما به، أي أنّكم يسأل بعضكم بعضا مستحلفا إيّاه بالله، فكيف يجوز أن يستحلفه بالرحم وهو أمر منهى عنه. يُنظر:"معاني القرآن وإعرابه"، 6/2.

[7] – ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ص212.

﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾[1]؛ فحصرت: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، وتقديره: "حَصِرَةً صدورُهم "، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: (أو جاؤوكم حَصِرَةً صدورهم)[2] وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي، والمفضل عن عاصم.[3]

– وإذا كان النحاة قد اختلفوا في مطابقة الوصف للظاهر المرفوع بعده؛ إفرادا وتثنية وجمعا، وذلك على قولين:

الأول يجب إفراد الوصف الواقع مبتدأ [4]

الثاني: جواز الإفراد والمطابقة وعلى ذلك الكوفيون [5] ووافقهم من الأندلسيين أبو محمد بن حوط الله [6] واستدلّوا على ذلك بما يأتي:

قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ ﴾[7]، حيث قرئت: خشّعا " بجمع التكسير، كما قرئت (خاشعا)[8] بالإفراد والتذكير، وقرئت أيضا (خاشعة) بالإفراد والتأنيث [9].

– وفي مسألة: الابتداء بالوصف دون اعتماد: أجاز الكوفيون والأخفش مجيء الوصف مبتدأ حتى إذا لم يعتمد على نفي أو استفهام واستدلّوا على ذلك بأدلّة سماعية وأخرى قياسية منها: قوله

---

[1] – النساء: 90.

[2] – الفراء، "معاني القرآن"، 195/1.

[3] – البغدادي،"خزانة الأدب"، 255/3، و قرأ بهذه القراءة أيضا: عاصم و قتادة والمهدوي وحفص، يُنظر: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، " معجم القراءات القرآنية "، 151/2

[4]: يُنظر: محمد بن عمار درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، 205/1

[5] – يُنظر: الفراء، "معاني القرآن"، 15/3.

[6] – هو فقيه وأصولي نحوي وأديب من الأندلس (ت 612هـ).

[7] – القمر: 7.

[8] – قرأها بتلك القراءة: أبو عمرو، حمزة، الكسائي، يعقوب، خلف، ابن عباس، ابن جبير، مجاهد، الجحدري، اليزيدي، الحسن، الأعمش، يُنظر: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم،، "معجم القراءات"، 7/ 31.

[9]– قرأها "خاشعة" ابن مسعود وأبي، يُنظر: أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم،، "معجم القراءات "، 31/7، يُنظر: الفراء، "معاني القرآن"،15/3، الزجاج، " معاني القرآن وإعرابه"، 86/5، أبو حيان، "البحر المحيط"،37/10،35.

تعالى: ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴾[1] حيث قرئت الآية برفع (دانية)[2] فتكون مبتدأ، وظلالها، فاعل سدّ مسدّ الخبر، وممّا يعضد هذا قراءة أبي للآية نفسها (دانٍ)[3].

– وفي قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[4] قرأ علي كرّم الله وجهه وابن مسعود وأنس بن مالك:(أن لا يطوّف بهما)[5]، وقرأها كذلك سعيد بن جبير، ومحمد بن سيرين وأبيّ بن كعب وميمون بن مهران.[6] قال الفراء: هذا يكون على وجهين أحدهما أن تجعل (لا) مع (أنْ) صلة على معنى الإلغاء، كما قال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[7]، والمعنى: ما منعك أن تسجد.والوجه الآخر أن تجعل الطواف بينهما يرخّص في تركه والأول المعمول به. [8]

ويبدو أنّ هذا الموقف للكوفيين من القراءات عائد إلى عدّة عوامل منها:أنّ الكوفة كانت مترلا للصحابة، ففيها نزل عدد كبير منهم، وهم- أو أكثرهم- عرب لا يُتّهمون في فصاحتهم، وأصبحت الكوفة بهم موطن القراءات، وظهر فيها ثلاثة من أربعة قراء كانوا أئمة القراء في العراق. وأنّ مؤسس المذهب الكوفي وأستاذه إمام من أئمة القراء، وهو علي بن حمزة

[1]– الإنسان: 14.

[2]– الزمخشري، "الكشاف"، 197/4، أبو حيان، "البحر المحيط"، 389/8.

[3]– الفراء،" معاني القرآن"، 107/3-108، أبو حيان،" البحر المحيط"،389/8، أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم،"معجم القراءات القرآنية "، ص22.

[4] – البقرة: 158.

[5]– ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع"، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص 18، و أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات"، 1/ 128، وأحمد محمد أبو عريش الغامدي، " أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية " ، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1409هـ- 1989م، 59/1.

[6]– ابن جني، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م، 115/1.

[7] – الأعراف: 12.

[8] – الفراء، "معاني القرآن"، 71/1.

الكسائي، وهو من الذين ينهجون المنهج الذي سلكه القراء. وأنّ طابع الكوفيين في دراستهم ديني، ومن مظاهر هذا: عنايتهم بالقرآن. وصلة الكسائي به واضحة كلّ الوضوح. وصلة الفراء به أيضا واضحة،فهو و إن لم يكن من القراء، إلّا أنّ له أعمالا تتصل بالقرآن، وكتابه " معاني القرآن" شاهد ناطق بذلك.[1]

وأمّا غير شيوخ هاتين المدرستين من النحويين المتأخرين فإنّنا نجد منهم من تطرّف ورفض الاستشهاد بالقراءات الشاذة ومنع القياس عليها. ومنهم من توسط بين المدرستين كابن جني[2] الذي لا يأخذ برأي إحدى المدرستين، فهو وإن كان يميل إلى البصريين إلاّ أنّه أكثر مجحاثنهم اعتدالا ومع اعتداله نجده يخطّئ بعض القراءات، ويرى بعضها معيبا من ذلك قوله:

– «ومن الأمر الطبيعي الذي لابدّ منه، ولا وغى عنه أن يلتقي الحرفان الصحيحان فيسكّن الأول منهما في الإدراج فلا يكون حينئذ بدّ من الإدغام...، فأمّا قراءة عاصم[3]: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾[4]– ببيان النون من (مَنْ)– فمعيب في الإعراب معيف في الأسماع، فإن كان ارتكب ذلك ووقف على (النون) صحيحة غير مدغمة لينبه على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضي أيضا».[5]

– ويقول في الكلام على (وَدَعَ) و(وَذَرَ): من ذلك امتناعك (وذر)، (ودع) لأنّهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: (وزن) و(وعد) لو لم تسمعهما فأمّا قول أبي الأسود:[6]

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الذي ❁ غَالَهُ في الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ؟

[1] – مهدي المخزومي، " مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو"، ص345 وما بعدها

[2] – خديجة الحديثي، "الشاهد وأصول النحو"، ص48.

[3] – ابن مجاهد،" السبعة في القراءات "، ص661.

[4] – القيامة:27.32

[5] – ابن جني "الخصائص"،1/93- 94.

[6] – أبو الأسود الدؤلي، " الديوان "، صنعة: أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط2، 1418هـ- 1998م، ص350، ويُنظر: ابن جني، " الخصائص "، 1/99.

فشاذ، وكذلك قراءة بعضهم[1]: «ما وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى»[2]، ويقول:فأمّا قراءة أهل الكوفة:«ثُمَّ لْيقْطَعْ »[3] فقبيح عندنا لأنّ «ثمّ» منفصلة يمكن الوقوف عليها فلا تخلطها بما بعدها فتصير معه كالجزء الواحد »[4].

وآخر ما يمكن قوله في هذا الفصل هو: لا شكّ أنّ موقف النحاة القدامى من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته يتطلّب منّا مناقشات عدّة تستوجب وقفات طويلة مع هذا الموضوع، ولكنّ المقام هنا لا يسعف بتحريرها، لذلك حاولت الإشارة إلى بعض المواقف فقط.

وما استنتجته من الآراء السابقة لبعض النحاة سواء البصريين أو الكوفيين أو غيرهم هو الإجماع على ضرورة الاعتماد على القراءات في تقرير القواعد والأحكام عند عامّة النحويين، والفرق بين هذا المذهب وذاك هو في مدى التوسّع في اعتماد القراءات من عدمه. وما يكاد الدارسون يتفقون عليه هو أنّ الكوفيين كانوا أكثر احتراما وتعويلا على القراءات القرآنية سبعيّها وشاذّها من البصريين في الغالب.[5]

---

[1] - ابن جني، "الخصائص"، 1 /99، و يُنظر: أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات "، 8/ 179.

[2] - الضحى: 3.

[3] - الحج:15، قرأ بها عاصم وحمزة و الكسائي، يُنظر: ابن مجاهد، " السبعة في القراءات "، ص435.

[4] - ابن جني،" الخصائص"، 320/2، ويُنظر: خديجة الحديثي، " الشاهد وأصول النحو "، ص 48، وما بعدها.

[5] - يُنظر: إبراهيم السامرائي، "المدارس النحوية"، ص158، أحمد مختار عمر، "البحث اللغوي عند العرب"، ص12، ويُنظر: محمد بن عمار درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، 906/2.

الفصل الثالث:

الشاهد من الحديث

لدى النحاة القدامى

- تعريف الحديث
- الفرق بين الحديث والسنة
- أقسام الحديث ودرجاته
- عملية تدوين الحديث
- مراحل تدوين الحديث
- الدقة المتبعة في رواية الحديث و تدوينه
- رواية الحديث بين اللفظ والمعنى
- عربية الرواة وعجميتهم
- منزلة الحديث النبوي الشريف في الاستشهاد اللغوي والنحوي
- السبب في قلة استشهاد النحاة القدامى بالحديث النبوي الشريف
- سبب سكوت النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث الشريف وتوضيح موقفهم منه.

يُعتبر الحديث النبوي الشريف مصدرا هاما من مصادر الاستشهاد لدى بعض النحاة، أمّا البعض الآخر منهم فقد أخرجه من دائرة الشواهد النحوية ولم يعتمد عليه كثيرا في مصنّفاته، وكما سنرى بالتفصيل كانت لهؤلاء النحاة أسبابهم الخاصة والتي سآتي على ذكرها لاحقا. وقبل أن أتحدّث عن موقف النحاة القدامى من الاستشهاد بالحديث النبوي رأيت أنّه من الواجب علي أولا أن أعرّف الحديث لغة واصطلاحا بإيجاز.

1- تعريف الحديث:

1-1- لغة: الحديث نقيض القديم، والحُدوث: نقيض القدمة، حَدَثَ الشيء والحدوثُ كون الشيء لم يكن، وأحدثه الله فحدث، وحدث أمر؛ أي وقع، واستحدثت خبرا؛ أي وجدتُ خبرا جديدا[1]. والحديث أيضا: الجديد من الأشياء، والحديث الخبر يأتي على القليل والكثير، والجمع أحاديث[2].

والحديث والخبر مترادفان، بل الحديث يأتي على قليل الخبر وكثيره؛ لأنه يأتي شيئا فشيئا[3]، وعلى هذا المعنى جاء قوله تعالى: ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴾[4] و﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَـٰشِيَةِ﴾[5] أي خبر موسى وخبر الغاشية.

وقد وردت آيات في القرآن الكريم استُعمل فيها لفظ (الحديث) مرادا به القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَـٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا ﴾[6]، كما

[1] - ابن منظور، "لسان العرب"، 2/ 131، ويُنظر: إبراهيم مصطفى وحامد عبد القادر وأحمد حسن الزيات ومحمد علي النجار، "المعجم الوسيط"، دار الدعوة، استانبول، تركيا، ص 158.

[2]- ابن منظور، "لسان العرب"، 133/2. ويُنظر: الفيروز آبادي، "القاموس المحيط"، ص 194.

[3]- محمود فجال، "الحديث النبوي في النحو العربي"، دار أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1997م، ص50.

[4]- النازعات: 5.

[5]- الغاشية: 01.

[6]- الكهف: 6.

وردت لفظة حديث بمعنى البلاغ في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[1]؛ أي بلّغ ما أُرسلت به. وقد استعمل سيبويه مصطلح الحديث في كتابه بمعنى الكلام[2]، وهذا ما يظهر مثلا في قوله: « ومن هذا الباب، ألزمت الناس بعضَهم بعضا وخوفت الناس ضعيفَهم قويَّهم»، فهذا معناه في الحديث المعنى الذي في قولك "خاف الناس ضعيفُهم قويَهم"[3].

1-2- اصطلاحا: من حيث الرواية، هو كما قال الشيخ ابن تيمية(ت 728هـ): الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حُدّث به عنه بعد النبوة، من قوله وفعله وإقراره[4]، فالقول نحو ما رُوي أنّه ﷺ، قال: « **إِنَّمَا الأعمالُ بالنياتِ، وَإِنَّمَا لكلِّ امرئٍ ما نَوَى**»[5]، والفعل نحو ما رُوي أنّه عليه الصلاة والسلام كان يتخوّل أصحابه بالموعظة، وأنّه كان يعلّمهم أعمال الصلاة ومناسك الحج، والتقرير أن يصدر من أصحابه عمل أو قول في حضرته، أو يبلغه، ثمّ لا ينكره عليهم، بل يسكت ويظهر عليه أمارات الرضا، كالذي رُوي عنه أنّه لم ينكر على من أكل ضبّا على مائدته.[6]

وقيل: يُضَمُّ إلى مشتملات الحديث أيضا ما كان من وصف خَلْقي له، ككونه كان عليه الصلاة و السلام ربعه غير طويل ولا قصير، أو خُلُقيّ، ككونه كان أجود من الريح المرسلة في

1 - الضحى: 11.

2 - نوار عبيدي، "التركيب في المثل العربي القديم: دراسة نحوية للجملة الاسمية"، مطبعة المعارف، ط1، 2005، ص 35.

3 - سيبويه، "الكتاب"، 1/ 206.

4 - ابن تيمية، "علم الحديث"، تحقيق وتعليق: موسى محمد علي، دار الفكر، الجزائر، دمشق، سوريا، ط3، 1993، ص 55، ويُنظر: محمد بيومي مهران، "دراسات تاريخية من القرآن الكريم في بلاد العرب"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1404هـ/ 1988م، ص 91، ويُنظر: محمد الزفزاف، "التعريف بالقرآن والحديث"، مكتبة الفلاح، الكويت، ط4، 1984، ص 233 – 234.

5 - البخاري، " الصحيح "، كتاب بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى الرسول ﷺ وقول الله جلّ ذكره: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾-النساء: 163، رقم الحديث: 1، ص 9، وفي كتاب "الإيمان و النذور"، باب النية في الأَيْمان، رقم الحديث: 6689، ص 779.

6- يُنظر: محمد الزفزاف، "التعريف بالقرآن والحديث"، ص 234، ويُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، دار الشروق، بيروت- لبنان، ط3، 1396هـ-1976م، ص 10.

رمضان، و لا يواجه أحدا بمكروه.[1] وعلى هذا يكون الحديث شاملا للحديث المرفوع[2] والحديث الموقوف[3] ؛لأنّ كلاّ منهما مضاف إليه عليه الصلاة والسلام.

وهناك من العلماء من عرّف الحديث بأنه: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل فقط، أما فيما يخص التقرير والأوصاف بنوعيها، فليست من مفهوم لفظ الحديث. وقيل أيضا هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول فقط[4].

2 – الفرق بين الحديث والسنة:

جعل بعض العلماء الحديث والسنّة مترادفين؛ فوضعوا لهما التعريف نفسه، في حين جعل علماء آخرون السنّة أعمّ من الحديث، فخصوا الحديث بأقواله ﷺ وأفعاله، وجعلوا السنة شاملة للأقوال والأفعال، وغيرها، مما سبق ذكره، أو خصوا الحديث بالأقوال فقط، وجعلوا السنة تشمل ما عداه[5].

وقال النووي بخصوص هذا الإشكال في قضية الحديث والسنة، وإذا ما كان هناك فرق بينهما أم لا: "وأصحُّ مصنّف في الحديث، بل في العلم مطلقا: الصحيحان"، يُريد صحيحي البخاري ومسلم، وإنّ كلاّ من البخاري ومسلم سمى كتابه: الصحيح من الحديث[6]، على أنّ كلاّ من الصحيحين لم يشمل على ما نُقل عن رسول الله ﷺ من القول فقط، بل شمل أيضا الفعل والتقرير، فابن تيمية مثلا في بعض فتاويه قال: الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما

---

[1] – محمد الزفزاف، "التعريف بالقرآن والحديث"، ص 234.

[2] - المرفوع: وهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولا أو فعلا عنه، أو تقريرا، سواء أضافه صحابي أو تـابعي، ولا يكون متصلا دائما فقد يسقط منه الصحابي، فيكون مرسلا، وقد يسقط منه رجل واحد، فيكون منقطعا، أو يسـقط منـه رجلان متتابعان فيكون معضلا، يُنظر: شرف الدين علي الراجحي، "مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب"، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، ط1، 1983، ص 91.

[3] – الموقوف: وهو الذي تقف سلسلة إسناده عند الصحابي، أو ما عرّفوه بقولهم: "هو ماروي عن الصحابة من قـول لـه، أو فعل، أو تقرير متصلا كان أو منقطعا"، يُنظر: شرف الدين علي الراجحي، "مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغـوي عند العرب"، ص 91. عن أحمد شاكر، "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث"، ص 50.

[4] – يُنظر: محمد الزفزاف، "التعريف بالقرآن والحديث"، ص 234.

[5] – محمد الزفزاف، " التعريف بالقرآن والحديث "، ص 234.

[6] – محمد الزفزاف، " المرجع نفسه "، ص 190.

حُدّث به عن النبي ﷺ بعد النبوة من قوله، وفعله، وإقراره، فإنّ سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة:[1]

والسنة في اللغة تُطلق على الطريقة، يُقال سنّة فلان في عمله كذا؛ إذا أريد طريقته التي يتّبعها في هذا العمل، وعلى ذلك إذا أضيفت السنة إلى الرسول ﷺ، فقيل: سنته صلى الله عليه وسلم كذا، كان المراد: كل ما أُثِر عنه من قول أو فعل أو تقرير، فإنّ ذلك كلّه يُبين طريقته التشريعية[2].

3- أقسام الحديث ودرجاته:

ليست الأحاديث المرويّة على لسان الرسول ﷺ بدرجة واحدة في الصحّة والضعف، وإنما فيها الصحيح والضعيف والمتناهي في الصحة، والمتناهي في الضعف، وما بين بين، ولتسهيل معرفة هذه الأقسام اتفق معظم العلماء على تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسة: صحيح وحسن وضعيف.[3] أما بالنسبة للحديث الموضوع، فليس حديثا في الواقع، لكنّ العلماء أطلقوا عليه في أوّل الأمر اسم الحديث، وبعد أن درسوه متنا وسندا تبيّن لهم وضعه، فأخرجوه من زمرة الحديث، وما تسميتهم له باسم "الحديث" إلا باعتبار ما كان قبل فحصه ودراسته أمّا بعد ذلك فهو خارج عن هذه التسمية، ويحرم نقله وروايته.[4]

---

[1] - محمد الزفزاف، "المرجع السابق "، ص 199.

[2] - يُنظر: محمد الزفزاف، "التعريف بالقرآن والحديث"، ص 198.

[3] - يُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص 83.

[4] - يُنظر: بكري شيخ أمين، " المرجع السابق"، ص 83.

3 –1– الحديث الصحيح:

هو الحديث المسند[1] الذي يتصل بنقل العدل[2] الضابط[3] عن العدل الضابط إلى منتهاه، و لم يكن شاذا[4] أو معلّلا[5]. وشرط الصحيح أن تصل سلسة الإسناد إلى الرسول ﷺ متصلة من راوي الحديث وهو أول مراتب الحديث عند المحدثين، وتتفاوت درجات الصحيح بحسب قوة شروطه[6]. وينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين: [7]

– صحيح لذاته: وهو ما اشتمل من صفات القبول على أعلاها.

– صحيح لغيره: وهو ما صحح لأمر أجنبي عنه، كأن يكون رواته مشهورين بالعدالة والضبط، إلاّ أّنهم أدنى رتبة من رجال الصحيح لذاته، فهذا الحديث في أصله يُسمى: "الحسن"؛ فإذا رُوِي الحديث من وجه آخر، ارتقى بهذه الرواية من درجة الحُسن إلى درجة الصحة؛ ولذلك سمي بالصحيح لغيره.

وقد قام علماء الحديث بتوزيع الحديث الصحيح بحسب روّاته إلى ثلاثة أنواع:[8]

– متواتر: وهو الذي يرويه عن النبي ﷺ عدد كثير عن عدد كثير إلى حين تدوينه، بحيث تمنع كثرتهم من تواطئهم على الكذب.

– مشهور: وهو الذي بدأت روايته عن الرسول ﷺ بآحاد، وانتهت بتواتر.

---

[1] – المسند: هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه.

[2] – العدل: هو الرجل المسلم الصالح الذي لا تُعرف عنه معصية.

[3] – الضابط: هو الرجل المسلم الحافظ الذي لا يخطئ في رواية الحديث إلا نادرا.

[4] – الشاذ: هو مخالفة روايات الثقات مع عدم إمكان الجمع بينه وبين من خالفه.

[5] – المعلل: هو الموجود فيه علة خفية تقدح في صحته، يُنظر: عز الدين بليق، "منهاج الصالحين من أحاديث وسنة خاتم الأنبياء والمرسلين"، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 1398هـ-1978م، ص47، ويُنظر: عبد الله محمود شحاتة، "مفتاح السنة"، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، 1984، ص 44.

[6] – شرف الدين علي الراجحي، "مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1983م، ص 81.

[7] – بكري شيخ أمين، " أدب الحديث النبوي"، ص 84.

[8] – بكري شيخ أمين، " أدب الحديث النبوي"، ص 85.

– آحاد: وهو الذي يرويه آحاد عن آحاد.

وقد قام العلماء بترتيب مراتب الأحاديث الصحيحة المدوّنة في كتب الحديث، وصنّفوها درجات، هي كما يلي مرتبة من الأعلى إلى الأدنى:

– ما اتفق عليه البخاري ومسلم.

– ما انفرد به البخاري.

– ما انفرد به مسلم.

– ما كان على شرطهما، وإن لم يُخرجاه.

– ما كان على شرط البخاري.

– ما كان على شرط مسلم.

– ما صححه غيرهما من الأئمة.

3-2- الحديث الحسن:

تعريفه هو تعريف ا لصحيح لذاته نفسه، إلاّ أنّ أحد روّاته خفّ حفظه عن حفظ العدل الضابط[1]، وهذا يسمى: الحسن لذاته. وثمة نوع آخر منه يسمى: الحسن لغيره، وهو الذي يأتي من طرق متعددة؛ في مفرداتها ضعف يسير فيرتقي الحديث بها لدرجة الحسن لغيره، بل إلى درجة الصحيح لغيره أحيانا، وذلك إذا كثرت أسانيده، وهو حجة عند أهل العلم، كالصحيح إلا أنّه يصبح مرجوحا عند التعارض مع الصحيح، ويُرجّح الصحيح عليه[2].

وهناك فرق بين الحديث الحسن والحديث الضعيف، وهذا الفرق يتجلىّ في ضبط الحديث، فإذا كان الراوي خفيف الضبط فحديثه حسن، وإذا كان تامّ الضبط فحديثه صحيح، مع توافر السلامة من الشذوذ والعلة في كلا النوعين.[3]

---

[1] – يُنظر: عزّ الدين بليق، "منهاج الصالحين من أحاديث وسنة خاتم الأنبياء والمرسلين"، ص 48 ويُنظر: عبد الله محمود شحاتة، "مفتاح السنة"، ص 44، و بكري شيخ أمين، "المرجع السابق"، ص 86.

[2] – عزّ الدين بليق، "منهاج الصالحين من أحاديث وسنة خاتم الأنبياء والمرسلين"، ص 48.

[3] – بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص 86.

3 –3– الحديث الضعيف:

هو الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن، فهو أدنى في سنده من رتبة الصحيح والحسن، أو وُجد فيه علّة قادحة[1].

وتندرج مراتب الضعف تبعا للثغرات التي حدثت في الحديث، وقد وضع العلماء لكلّ نوع من أنواع الضعيف اسما معيّنا، ومن تلك الأسماء: المرسَل والمنقَطِع، والمعضل، والمدلّس، والمضطرب، والمقلوب، والشاذ، والمنكر، والمتروك، والمعلّل[2].

وإذا ما عدنا إلى الكتب الخاصة بعلم الحديث نجد أن أصحاب الاختصاص قد قسموا الأحا ديث باعتبار أحوال الرواة وصفاتهم، وأحوال المتون وصفاتها إلى أنواع كثيرة أَوْصَلَها بعضهم إلى مائة، وعدّدها النووي في التقريب خمسة وستين نوعا[3]. وذكر ابن كثير خمسة وستين نوعا. أمّا الإمام السيوطي، فقد ذكر في ألفيته[4] التي نظمها في علم الحديث وأقسامه حوالي اثنين وثمانين نوعا[5].

4– عملية تدوين الحديث:

لاشك أنّه لا يختلف اثنان من علماء السنة وجماهير المسلمين وكتاب السيرة في أنّ القرآن الكريم قد لقي عناية لا مثيل لها من الرسول ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم، ممّا جعله محفوظا في الصدور، مكتوبا في الرقاع والسعف[6] والحجارة واللحاف[7]، والأكتاف،[8] والأقتاب،[9] وقطع

---

[1] – بكري شيخ أمين، " المرجع السابق "، ص 87.

[2] – بكري شيخ أمين، "المرجع نفسه"، ص 87.

[3] – يُنظر: ابن تيمية، "علم الحديث"، ص 81.

[4] – يُنظر: السيوطي،" الألفية في علم الحديث"، تصحيح وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الرجاء، الجزائــر، (د.ط)، (د.ت)، ص1 – 2، وما بعدها، ويُنظر: ابن تيمية، "علم الحديث"، ص 81.

[5] – يُنظر: ابن تيمية، "علم الحديث"، ص 81.

[6] – السعف: جريد النخل، أو ورقه، وأكثر ما يقال إذا ييس.

[7] – اللحاف: ككتاب: حجارة بيض رقاق.

[8] – الأكتاف: جمع كتِف.

[9] – الأقتاب: جمع قتب، وهو خشب الرحل.

الأديم[1] لذلك وُجِد القرآن بعد وفاة الرسول ﷺ محفوظا مرتّبا لا ينقصه إلا جمعه في مصحف واحد[2].

أما السنة، فلم يكن شأنها كذلك رغم أنّها مصدر هام من مصادر التشريع في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يختلف أحد أنّها لم تدوّن رسميّا كما دُوِّن القرآن[3]، وقد أرجع العلماء السرّ في عدم تدوين الحديث في عهد الرسول ﷺ إلى عدة أسباب، من بينها:

– أنّ الرسول ﷺ وجه الكتّاب في أول نزول الوحي إلى كتابة القرآن وحده، ومنعهم من تدوين أيّ شيء آخر حتى حديثه هو نفسه[4]. وكان يقول: « **لاَ تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّى غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلاَ حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ – قَالَ هَمَّامٌ أَحْسِبُهُ قَالَ – مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ** »[5]، فمن هذا الحديث النبوي يتضح أن الرسول ﷺ كان قد نهى عن تدوين أحاديثه الشريفة وإن أباح روايتها مشافهة[6]. فتشدّد الرسول ﷺ في القرآن كان كبيرا، وقد سمع الصحابة نصيحته وأطاعوا أمره، وتفرغوا لكتابة القرآن دون غيره.

– تذكر معظم المصادر المختصّة في علوم الحديث أنّ السبب الذي دفع الرسول صلى الله عليه وسلم إلى نهي الكتّاب عن تدوين أحاديثه النبوية، هو خوفه من أن يختلط الحديث بالقرآن الكريم، والدليل على ذلك أنّه لما زالت الخشية وزال هذا المحذور، وعُرف القرآن ونهجه وأسلوبه، وتمكن المسلمون من حفظه وتدبّره، وميّزوه من الحديث، سمح الرسول ﷺ بتدوين الحديث، وأذن في ذلك[7].

---

[1] – الأديم: الجلدُ المدبوغ.

[2] – يُنظر: عز الدين بليق، "منهاج الصالحين"، ص 25، ويُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص 31.

[3] – عز الدين بليق، "منهاج الصالحين"، ص 25.

[4] – يُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص 31.

[5] – مسلم، أبو الحسن بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، "الصحيح: المعروف بالجامع الصحيح"، كتاب الزهد والرقاق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، الحديث رقم: 7510، ص 1119.

[6] – يُنظر: محمد الزفزاف، "التعريف بالقرآن والحديث"، ص 212.

[7] – يُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص 31 – 32.

– كذلك خشي الرسول ﷺ من أن يجمع كاتب آية قرآنية بحديث نبوي في صحيفة واحدة؛ فيؤدي ذلك إلى الخلط بينهما، وإذا كان الكاتب يميّز بين الآية والحديث، فإنّ إنسانا آخر قد لا يملك هذه القدرة على التمييز؛ فيُخلط بين الآية والحديث سهوا[1]، خاصة تلك الأحاديث الموجزة الحكيمة[2].

– وقد يكون هناك سبب آخر دفع الرسول ﷺ إلى النهي عن تدوين الأحاديث في أوّل الأمر، وهذا السبب هو خوفه من أن ينشغل المسلمون بالحديث عن القرآن، لكنّه حين تمكّن الصحابة من حفظ القرآن ودراسته سمح الرسول ﷺ لمن يشاء أن يكتب من أحاديثه ما يشاء[3].

– أورد العلماء عاملا آخر ربما يكون سببا في منع الرسول صلى الله عليه وسلم لعملية تدوين الحديث، وهو أنّ عددا من الكتّاب كانوا لا يحسنون الكتابة إحسانا تاما، أمّا الذين يُحسنونها، فلم يكن النهي يشملهم، بدليل سماحه لعبد الله بن عمر بن العاص(ت65هـ)؛ الذي كان متمكّنا في ذلك من تدوين الحديث.[4]

كانت هذه بعض الأسباب التي لأجلها مُنع تدوين الحديث في بداية الدعوة، ولكن هذا لا يعني أبدا أنّ الكتاب المجيدين كانوا ممنوعين من تدوين الحديث[5]، فعن أبي هريرة رضي الله عنه(ت59هـ) أنه قال: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثرَ حديثا عنه منّي إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص، فإنّه كان يكتبُ و لا أكتبُ»[6].

وروى الإمام أحمد بن حنبل وغيره أنّ عبد الله بن عمرو بن العاص كان يكتب كل شيء يسمعه من رسول الله ﷺ في الرضا والغضب، فنهته قريش، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال:

---

[1] – بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص 31 ــ 32.

[2] – عز الدين بليق، "منهاج الصالحين"، ص 26.

[3] – يُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص 32.

[4] – بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص 32.

[5] – صبحي الصالح، "علوم الحديث ومصطلحاته"، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، 1999، ص 20.

[6] – البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت256هـ): "صحيح البخاري"، ترقيم وترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، تقديم: أحمد محمد شاكر مع فهارس لأطراف الحديث، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط1، 1425هـ- 2004م، كتاب العلم، باب كتابة العلم، الحديث، رقم: 113، ص 24.

«**اُكْتُبْ فَوَ الذِي نَفْسي بِيَدِهِ مَا خَرَجَ مِنِّي إلاَّ حقٌّ**»[1]، وصحيفة عبد الله التي كان يكتب بها، تسمى: "الصحيفة الصادقة" [2] فعبد الله أخذ الرخصة في هذا التدوين من الرسول ﷺ.

وعن أبي هريرة " أنّ رجلا من الأنصار كان يجلس إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فيستمع منه الحديث، فيعجبه ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: «**اِسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ، وَأَوْمَأَ إلى الخَطِّ**»"[3].

كما ثبت أنّ عليا رضي الله عنه(ت40هـ) كان يكتب عن رسول الله ﷺ، فعن أبي جُحَيْفَةَ قال: « قُلْتُ لِعَلِيٍ بن أبي طالبٍ: **هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قالَ: لَا، إلّا كتابُ اللهِ، أو فَهْمٌ أُعْطِيَه رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيَفِةِ، قالَ: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قال: العَقْلُ**[4] **وفَكَاكُ الأسيرِ، ولا يُقتلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ**»[5].

وعلى كلّ حال، فإنّ الرسول ﷺ أذن بالكتابة إذنا عاما حين نزل أكثر الوحي وحفظه الكثيرون، وأمن اختلاطه بسواه، فقال عليه السلام: «**قَيِّدُوا العِلْمَ بالكتَابَةِ**»[6]، ورُوي أن خزاعة

---

[1]- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني،" المسند "،تحقيق شعيب الأرنــؤوط، وعــادل مرشــد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ-2001م، مسند المكثرين من الصحابة،مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، 58/11.

[2]- يُنظر: عز الدين إسماعيل، "المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي"، دار النهضة العربيــة، بــيروت- لبنــان، (د.ط)، (د.ت)، ص 20.

[3]- مالك بن أنس، " الموطأ"، باب اكتتاب العلم، أخرجه الترميذي، 428/3، ويُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحــديث النبوي"، ص 33.

[4]- العقل: الدية، وإنما سميت بذلك؛ لأنهم كانوا يعطون فيها الإبل، ويربطونها بفناء دار المقتول بالعقال، وهو الحبل.

[5]- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برد زبة (ت 256هـ)، " الصحيح "، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1423هـ- 2002م، كتاب العلم، باب كتابة العلم، الحديث رقم: 111، ص 24.

[6]- أبو عمرو يوسف بن عبد الله النمري القرطبي،"جامع بيان العلم وفضله "، تحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، ط1، 1424هـ-2003م، باب: ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف، الحديث رقم: 269، 145/1، وهو برواية (بالكتابِ، بدلا من بالكتابة) وعبد الرحمن بن علي بن الجوزي، "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية"، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ، كتاب: العلم، باب الأمر بتقييد العلم بالكتابة، رقم الحديث رقم: 94، 86/1، و في كتاب العلم، باب ثواب من رفع قرطاسا من الأرض فيه بسم الله الرحمن الرحيم، رقم الحديث: 97، 87/1، برواية مختلفة (بالكتابِ، بدلا من بالكتابة)، ويُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص 33.

قتلوا رجلا من بني ليث – عام فتح مكة – بقتيل منهم قتلوه، فأُخبِر بذلك النبي ﷺ فركب راحلته فخطب، فقال: «**فَمَنْ قُتِلَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَظَرَيْنِ إمّا أَنْ يُعقلَ، وإمّا أَنْ يُقادَ أهلُ القتيلِ**»[1] مريدا بالعقل أن يُدفع لأهل القتيل الدية، وبالقود القصاص من القاتل، فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اُكتبْ لي يا رسولَ اللهِ فقال:« **اُكتُبوا لأبي فلانٍ**»[2] ؛أي الخطبة التي سمعها عن النبي ﷺ.

5- مراحل تدوين الحديث:

على ما يبدو فإنّ عملية تدوين الحديث قد مرّت بعدة مراحل حتى انتظم التصنيف فيه، وهذه المراحل تتلخّص فيما يأتي:

5- 1- عصر النبوة:

كما سبق وذكرت هناك أحاديث نبوية استنتج من خلالها العلماء أنّ الرسول ﷺ نهى عن تدوين الحديث النبوي في بداية الأمر غير أنّ ذلك النهي نُسِخ بعد ذلك بأحاديث أخرى دلّت على الإباحة بعد أن زالت الخشية من الأسباب التي دعت إلى النهي من قبل، فكان عدد من الصحابة يملكون صحائف قد جمعوا فيها طائفة من أحاديث المصطفى كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص التي سمّاها الصحيفة الصادقة [3].

5-2- التدوين في عصر الخلفاء الراشدين والصحابة:

تشدّد الخلفاء الراشدون كثيرا عند روايتهم للحديث فلا يروون الحديث إلّا بعد تثبّت وتمحيص شديدين، ومع هذا التشديد فقد استمرت رواية الحديث وفق الضوابط والشروط الموضوعة لذلك، إلّا أنّهم في جانب تدوين ذلك المروي امتنعوا أشدّ الامتناع، وكان ذلك حرصا منهم على سلامة القرآن الكريم.

---

[1]- البخاري، "الصحيح "،كتاب العلم، باب كتابة العلم، الحديث رقم: 112، ص 24، ويُنظر: العسقلاني، "فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري"، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر،(د.ط)، (د.ت)، 1/ 205.

[2]- يُنظر: البخاري، "الصحيح "، كتاب العلم، باب كتابة العلم، الحديث رقم: 112، ص 24، ويُنظر: العسقلاني، " فتح الباري"، 1/ 205.

[3]- إبراهيم فوزي، " تدوين السنة "، الرياض، ط1، 1994م، ص 42،

فهذا أبو بكر وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ينهون عن التدوين،فأبو بكر كان قد جمع بعض الأحاديث ثمّ أمر بإحراقها، وعمر بن الخطاب أراد أن يكتب الحديث (السّنن) فاستفتى الصحابة فأشاروا عليه بالكتابة، فجعل يستخير الله شهرا ثمّ أصبح يوما وقد عزم الله على قلبه فقال: « **إِنّي كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْتُبَ السُّنَنَ، وَإِنّي ذَكَرْتُ قَوْماً قَبْلَكُمْ كَتَبُوا كُتُباً فَأَكَبُّوا عَلَيْهَا وتَرَكُوا كِتَابَ اللهِ** »[1].

كما أنّ علي بن أبي طالب يقول في ما رواه عنه عبد الله بن يسار:« **أَعْزِمُ عَلى كُلِّ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ كتابٌ إلّا رَجَعَ فَمَحَاهُ فَإِنَّمَا هلَكَ النَّاسُ حَيْثُ تَتَبَّعُوا أَحَادِيثَ عُلَمَائِهِمْ وتَرَكُوا كِتَابَ رَبِّهِمْ**»[2].

ثمّ جاء وقت أصبح فيه الخلفاء الراشدون والصحابة يدونون الحديث أو يحضون على كتابته متراجعين عن رأيهم في المنع؛ لِتراجع ما أدّى إلى ذلك المنع من أسباب، ومطالبين بالكتابة لنشوء الأسباب التي دعت إليها كالوضع في الحديث لأهداف شخصية واجتماعية وعقدية وفكرية ظهرت مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية[3].

فهذا عمر بن الخطاب الذي استخار الله شهرا، بعد أن أشير إليه بالتدوين- فامتنع عنه- يقول: «**قَيِّدُوا العِلْمَ بالكِتَابِ**» وهو نص الحديث الذي رواه أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ في إباحة التدوين[4].

[1]- أبو عمرو يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، "جامع بيان العلم وفضله"، باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف، رقم الحديث: 236، 132/1، ويُنظر: إبراهيم فوزي،"تدوين السنة "، ص49-50.

[2]- أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، "جامع بيان العلم وفضله"، باب: ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف، رقم الحديث: 231، 130/1، ويُنظر: إبراهيم فوزي، " تدوين السنة "، ص53-54.

[3] - إسماعيل محمد بشير، "الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب "شواهد التوضيح" (إنّه خفي على أكثر النحويين) ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية اللغة العربية، جامعة أمّ القرى، السعودية، 1420ه/ 1421ه، ص 8.

[4] - القرطبي، "جامع بيان العلم وفضله "، 306/1، ويُنظر: إبراهيم فوزي،"تدوين السنة "، ص57.

5-3- التدوين في عصر التابعين:

كره بعض التابعين التدوين وفضّلوا أخذ الحديث حفظا كما أخذه بعض الصحابة الذين لم يجيزوا الكتابة، ومن هؤلاء التابعين الذين لم يجيزوا التدوين: الإمام الشعبي، والأوزاعي، وإبراهيم النخعي وإبراهيم بن يزيد التيمي.

كما وُجد من التابعين من يجيز الكتابة اقتداء بالصحابة، ومن هؤلاء سعيد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، إضافة إلى بعض التابعين ممن رجع عن رأيه الأول في الكتابة من أمثال الشعبي، وسعيد بن جبير رضوان الله عليهم أجمعين[1].

وفي عصر أواسط التابعين في أول المائة الثانية للهجرة بدأ التدوين بشكل منظم، بعد أن أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بجمع الأحاديث، وكتب إلى الآفاق أن: " انظروا إلى حديثِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم فاجْمَعُوهُ"، وما دفع عمر بن عبد العزيز إلى أن يفعل هذا هو خوفه من اندراس العلم وفناء العلماء، وهذا ما يتضح من خلال كتابه الذي أرسله إلى أهل المدينة حيث أمر عامله عليها أبا بكر بن حزم أن يكتب ما عنده من الأحاديث، وانطلاقا من هذا قام العلماء بتدوين ما بحوزتهم من الأحاديث النبوية الشريفة.[2]

ويفهم من هذا أنّ السنة النبوية الشريفة لم تدون في القرن الأول تدوينا شاملا وفي مصنفات، وإنّما كانت في صحائف، وأنّ التدوين بشكل منظم كان في عهد عمر بن عبد العزيز في القرن الثاني الهجري وأنّ تدوين الحديث بعد وفاة المصطفى بقي بجانب الحفظ حتى قضى الله ويسّر بمن يدوّنه في المدوّنات الكبرى.[3]

---

[1]- إسماعيل محمد بشير، "الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح (إنّه خَفي على أكثر النحويين)، ص8.

[2]- يُنظر: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، " المحدث الفاصل "، تحقيق: محمد العجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، 372/1.

[3]- إسماعيل محمد بشير، "الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح (إنّه خَفي على أكثر النحويين)، ص9.

وفي أواخر عصر التابعين كثر الوضع في الحديث وازداد للأسباب التي ذكرت سابقا، فصار واجبا أو قريبا من الواجب أن يكثر التدوين حماية لنصوص السنة من ذلك العبث الشائع.[1]

وعلى كل حال، فما يُتّفق عليه أو يكاد يُتّفق عليه، هو أنّ الحديث النبوي دوّن بصفة عامة ورسمية في نهاية القرن الأول الهجري، و لم يكد ينتهي القرن الثالث حتى كانت السنة كلّها مدوّنة في الكتب من صحاح وسنن ومسانيد[2]، وأنّ بعض الصحابة كانوا يُدوّنون في القرن الأول الهجري، لا سيما بعد وفاة الرسول ﷺ[3].

ويروي ابن حجر في شرح البخاري أنّ أوّل من جمع ذلك: الربيع بن صبيح (ت 160هـ)، وسعيد بن أبي عَروبَة (ت 156هـ) ، إلى أن انتهى الأمر إلى كبار الطبقة الثالثة، من أمثال الإمام مالك (ت 179هـ) بالمدينة، وعبد الملك بن جريح (ت 150هـ) بمكة، والأوزاعي (ت 157هـ) بالشام، وسفيان بن الثوري (ت 161هـ) بالكوفة، وحماد بن سلمة بن دينار(ت167 هـ) بالبصرة، والليث بن سعد(ت175هـ) بمصر، وهيثم (ت188هـ) بواسط، ومعمر بن اليمن (ت153هـ)، وابن المبارك (ت 181هـ) بخراسان، وجرير بن عبد الحميد بالري، وكلّ هؤلاء من رجال القرن الثاني. وكانت مجموعات الحديث مختلطة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ثم تلاهم كثير من

[1] - ينظر في أقوال أهل العلم حول جواز كتابة الحديث: الخطيب البغدادي، "تقييد العلم "، تحقيق: يوسف الحسن، دار إحياء السنة النبوية، ط2، 1974م، ص99، و ابن عبد الله النمري القرطبي، "جامع بيان العلم و فضله "،باب ذكر الرخصة في كتاب العلم "، رقم الحديث: 261، 141/1- 353، ورفعت فوزي عبد المطلب "توثيق السنة في القرن الثاني الهجري –أسسه واتجاهاته -"، ط1، 1400هـ- 1981م، مصر، ص 60 وما بعدها، وصبحي الصالح" علوم الحديث"،ص41وما بعدها، وإبراهيم فوزي،"تدوين السنة "، ص57 وما بعدها، و الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، " المحدث الفاصل "، تحقيق: محمد العجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، 372/1.

[2] - المسانيد هي كتب الحديث التي ألفت في القرن الثاني الهجري، وأشهرها: مسند معمر بن راشد (ت 152 هـ)، ومسند الطالسي (ت 204هـ)، ومسند الحميدي (ت 219هـ)، ومسند الإمام أحمد بن حنبل (ت 241 هـ)، ومسند الديلمي والشافعي، وغيرها، يُنظر: محمد بيومي مهران، "دراسات تاريخية من القرآن"، ص 96.

[3] - يُنظر: محمد بيومي مهران، "دراسات تاريخية من القرآن"، ص 96.

الأئمة في التصنيف كل على حسب ما سنح له وانتهى إليه علمه[1].

6- الدقة المتبعة في رواية الحديث و تدوينه:

اِتّبع العلماء المسلمون الدقّة- كل الدقة- في رواية الحديث وتدوينه؛ إذ كانت الأحاديث تُروى عن طريق سلسلة الحفاظ، أو ما يُعرف بالسند أو الإسناد، حتى تصل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، أو إلى السلف الأوّل من الصحابة أو التابعين أو تابعي التابعين[2]، فالصحابة كانوا يتلقون الأحاديث من رسول الله ﷺ لاتباعها والعمل بهديها في جميع أمور حياتهم، ومن هنا فقد نقل الرواة منهم تفاصيل حياة الرسول وأحواله في مأكله ومشربه وملبسه ومسكنه ويقظته ونومه وقيامه وقعوده، فلم يتركوا صادرا عنه عليه الصلاة والسلام يستطيعون نقله إلّا نقلوه.

وقد سرت العناية بالسنة النبوية من الصحابة إلى التابعين، فكانوا يرحلون إلى مدينة رسول الله ﷺ يسألون الصحابة رضي الله عنهم عن الحديث وما نقلوه عن الرسول الكريم ﷺ.[3]

[1] - يُنظر: النيسابوري، الإمام الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، "معرفة علوم الحديث"، اِعتناء: السيد معظم حسين أبو عبيد البكري، د.دار النشر، د.ط، د.ت، ص 241 - 142-245، ويُنظر: الأتابكي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى يُردي (ت 874هـ)، "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة"، تحقيق: إبراهيم علي طرحان، المؤسسة المصرية العامة،، (د.ط)، (د.ت)، 1/ 351، ويُنظر: أحمد أمين، "فجر الإسلام"، ص 214. و السيوطي، "تاريخ الخلفاء" تحقيق: قاسم السماعي الرفاعي،، محمد العثماني، دار الأرقم بن أبي الأرقم، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص 107، ويُنظر: محمد بيومي مهران، "دراسات تاريخية من القرآن"، ص 95.

[2]- ابن خلدون، "المقدمة"، ص 462، ويُنظر: النيسابوري، "كتاب معرفة علوم الحديث"، ص 17، ويُنظر: محمد بيومي مهران، "دراسات تاريخية من القرآن"، ص 96.

[3]- يُنظر: السيوطي، " تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي "، دار الكتب الحديثة، مصر، ط2، 1385هـ- 1966م، ص3 وما بعدها، ويُنظر: نور الدين عتر، " منهج النقد في علوم الحديث "، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط3، 1401هـ- 1981م، ص24 وما بعدها، والخطيب البغدادي، " الكفاية في علم الرواية "، تحقيق أبو عبد الله السورقي، و إبراهيم حمدي المدني،المكتبة العلمية، المدينة المنورة،(د.ط)، (د.ت)، ص15-16.

ويجب أن أشير هنا إلى أنّ النبي ﷺ قد دعا الصحابة إلى أن يبلّغوا عنه حديثه فقال: «**لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ؛ فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ** »[1]، وفي رواية: «**فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ**»[2]، وقال الرسول ﷺ: « **حَدِّثُوا عَنِّي كَمَا سَمِعْتُمْ وَلَا حَرَجَ** »[3]، كما أنذر ﷺ من يتعمّد ويكذب عليه فقال: « **مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النارِ** »[4]، لذلك شدّد الصحابة رضي الله عنهم في رواية الحديث الشريف فوضعوا الضوابط والقواعد والأسس لمعرفة من يروي الحديث، واشترطوا شروطا متى توفّرت صحّ بها السند والمتن.[5]

وكان الخلفاء الراشدون أول من تشدّد في رواية الحديث، فلا يروونه إلّا بعد تثبّت ويقين ينقطع معه الشك، وأشهر ما استشهد به على تشدّدهم في الرواية ما روِيَ من أنّ الجدة جاءت إلى أبي بكر الصديق تلتمس الميراث فقال لها: ما أجد لك في كتاب الله شيئا، وما علمت أنّ رسول الله ﷺ ذكر لك شيئا، ثمّ سأل الناس؛ فقام المغيرة فقال: حضرتُ رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهِد معه محمد بن مسلمة بمثل ذلك؛ فأنفذ أبو بكر رضي الله عنه لها السدس.[6]

---

[1] – البخاري، " الصحيح "، "كتاب العلم "، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: " رُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ"، الحديث رقم:67، ص19، وفي: كتاب: الحج، باب الخطبة أيام منى، الحديث رقم: 1739، ص196، والرواية فيه: « **فَلِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ** ».

[2] – البخاري، "الصحيح"، كتاب الحج، باب خطبة أيام منى، الحديث رقم: 1741، ص196، وابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (273هـ)، "السنن"، كتب حواشيه محمود جليل، مكتبة أبي المعاصي "، الحديث رقم: 232، 157/1،وفيه "أحفظ من سامع ".

[3] – القرطبي،"جامع بيان العلم وفضله"، 799/2.

[4] – سبق تخريجه.

[5] – إسماعيل محمد بشير،" الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب "شواهد التوضيح" (إنّه خَفي على أكثر النحويين)، ص12.

[6] – السيوطي،" تنوير الحوالك شرح موطأ مالك "، إشراف صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر، ط1، 1425هـ-2005م، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، الحديث رقم: 1098، 340/2، ويُنظر: إسماعيل محمد بشير، "المرجع السابق"، ص3.

وهكذا كان عمر وعثمان وعلي رضوان الله عليهم، في التثبت في النقل، و لم يكن فعلهم هذا إلّا للاحتياط في ضبط كلام الرسول ﷺ لا لشيء آخر ممّا عساه أن يكون مطعنا كالتّهمة وسوء الظنّ.[1]

هذا إلى جانب تقويم الرواة وتعديلهم أو تجريحهم، ووضعهم في درجات متفاوتة من الثقة فيما يروون[2] ، ويرى الإمام مسلم أنّهم لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة قالوا: "سمّوا لنا رجالكم"[3].

وقد أبدعت الثقافة الإسلامية في هذا المجال فنّا قائما بذاته، هو: "الجرح والتعديل"[4] فما المقصود يا ترى بالجرح والتعديل؟

– المقصود بالجرح: كشف أحوال روّاة حديث الرسول ﷺ مما يُشينهم ويطعن في روايتهم. والتعديل: إظهار الأسباب الموجبة لقبول رواية حديث رسول الله ﷺ من رجال السند، وقد عرّف العلماء هذا العلم؛ أي علم الجرح والتعديل بأنّه "علم يبحث في أحوال الرواة، جرْحا أو تعديلا، بألفاظ مخصوصة، واصطلاحات منضبطة"[5].

وعرّف عزّ الدين بليق علم الجرح والتعديل، أو علم ميزان الرجال كما يسميه بأنه: "علم يُبحث فيه عن أحوال الرواة وأمانتهم، وثقتهم، وعدالتهم وضبطهم، أو عكس ذلك من كذب أو غفلة أو نسيان، وهو علم جليل من أجلّ العلوم التي نشأت عن تلك الحركة المباركة، لا نعرِف له مثيلا أيضا في تاريخ الأمم الأخرى، وقد أدى إلى نشأة هذا العلم حرص العلماء على الوقوف على أحوال الروّاة، حتى يميّزوا بين الصحيح وغيره، فكانوا يختبرون بأنفسهم من يعاصرونهم من الرواة،

---

[1]– نور الدين عتر،"منهج النقد في علوم الحديث "، ص 51-54. يُنظر: "الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك إنه خفي على أكثر النحويين "، ص3.

[2]– يُنظر: ابن خلدون، "المقدمة"، ص 462، ويُنظر: النيسابوري، " كتاب معرفة علوم الحديث"، ص 52 – 53.

[3]– يُنظر: مسلم،" "الصحيح "، باب: بيان أنّ الإسناد من الدين، وأنّ الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب وأنه ليس من الغيبة المحرّمة بل من الذبّ عن الشريعة المكرّمة، ص 17 (المقدمة).

[4]– أحمد أمين، "فجر الإسلام"، ص 209 -210.

[5]– بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص 63.

ويسألون السابقين ممن لم يعاصروهم... ، ويُعلنون رأيهم فيهم دون تحرج ولا تأثر؛ إذ كان ذلك ذبّا عن دين الله وسنة رسوله ﷺ "[1].

لقد كان لعلماء الإسلام هدف نبيل دفعهم لمثل هذا العلم؛ إذ الغاية لم تكن الجرح للجرح نفسه، ولا كشف نقائص الرجال للتشفّي والإيذاء وإيقاع الضرر، والرغبة في الإذلال والدفع إلى الهوان، بل غايتهم كانت نبيلة تسمو إلى آفاق الشريعة فتحميها من كلّ عبث، وتصونها من كل دخل، وتنزّهها من كل شائبة، وفي سبيل مصلحة الإسلام والمسلمين يَهُون جرح من يستحق الجرح، وتعديل من يستحق التعديل[2].

قال الإمام النووي: " اعلم أنّ جرح الروّاة جائز، بل واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه، لصيانة الشريعة المكرّمة، وليس هو من الغيبة المحرّمة، بل من النصيحة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، وللمسلمين، و لم يزل فضلاء الأئمة و أخيارهم، وأهل الورع منهم يفعلون ذلك."[3] فبتأليف الكتب المختصة في هذا العلم أصبح سهلا اليوم على أي باحث أن يجد في مثل هذه المؤلفات تاريخ أيّ رجل يمرّ به اسمه في كتب الحديث.

7- رواية الحديث بين اللفظ والمعنى:

كان الرسول ﷺ حريصا جدّا على أن ينقل حديثه كما تلفّظ به، ومن شواهد ذلك فعله مع براء بن عازب رضي الله عنه فقد روى البراء أنّ النبي ﷺ قال: « **يا براءُ كيفَ تقولُ إذا أخذتَ مَضْجَعَكَ ؟... قال: قلتُ الله ورسوله أعلمُ قال: قال: إذا أويتَ إلى فِرَاشِكَ طَاهِراً فَتَوَسَّدْ يَمِينَكَ ثمّ قُلْ: اللّهم أسلمتُ وَجْهِي إليكَ، وفوّضتُ أَمْرِي إليكَ، وألجأتُ ظَهري إليكَ؛ رغبةً ورهبةً إليكَ، لاَ مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إلّا إِلَيْكَ، آمنتُ بِكِتَابِكَ الذي أنزلتَ وبِنَبِيِّكَ الذي**

---

[1] – عز الدين بليق، "منهاج الصالحين"، ص 41.

[2] – يُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص 64.

[3] – محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي، "قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث "، تحقيق: مصطفى شيخ مصـــطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط 1، 1425هـ- 2004م، ص 307.

أَرْسَلْتَ فقلتُ كما علّمني غيرَ أنّي قلتُ: ورَسُولِكَ، فقال بيده في صَدْرِي: "وبِنَبِيِّكَ"، فَمَنْ قَالَها مِنْ لَيْلَتِهِ ثمّ مات على الفِطرَةِ »[1].

وكثير من الرواة كان يتشدّد في الحفاظ على نصّ الحديث ليكون بلفظه؛ فيمنعون زيادة حرف أو حذفه وإن كان لا يترتّب عليه تغيير في المعنى، كما يمنعون إبدال كلمة بأخرى أو تقديمها عليها واستدلّوا على ذلك بما قاله الرسول ﷺ: « **نَضَّرَ اللهُ امْرُءاً سَمِعَ حَدِيثاً فَأَدَّاهُ كَمَا سَمِعَهُ**...» وبتعليمه ﷺ الصحابة الحرص على نقل حديثه النبوي كما يتلفظ به....[2].

وكلّ هذا وغيره دعا قوما إلى أن يمنعوا نقل الحديث و روايته بالمعنى، ويقرر هذا قول ابن الأثير: " لا خلاف بين العلماء أنّ الحفاظ على ألفاظ الحديث وحروفه ونقطه وإعرابه أمر من أمور الشريعة عزيز وحكم من أحكامها شريف وأنّه الأولى بكلّ ناقل، والأجدر بكلّ راو حتى أوجبه قوم ومنعوا من نقل الحديث بالمعنى"[3].

ولقد وردت في الصحيحين مئات من الأحاديث تدلّ على دقّة الرواة وحرصهم على رواية الحديث كما سمعوه؛ وقد صوّر سليمان بن مهران الأعمش هذا المبدأ وحِرص العلماء عليه بقوله: « كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخِرَّ من السماء أحبّ إليه من أن يزيد فيه واوا أو ألفا أو دالا »[4]، و ورد عن مالك بن أنس رضي الله عنه أنّه كان يتّقي في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ما بين التي والذي ونحوها.[5]

وحتى أولئك الذين أجازوا الرواية بالمعنى فإنّهم اشترطوا لرواية الحديث بمعناه شروطا شديدة تجعل من هذه الرواية أمرا محدودا. ومن تلك الشروط "أن يكون الراوي عالما بالنحو والصرف

[1]- يُنظر: الرامهرمزي، "المحدّث الفاصل "، ص532، و أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، "الكفاية في علم الرواية "، باب ذكر الرواية عمن لم يجز تقديم كلمة على كلمة، ص270.

[2]– الصالح صبحي "علوم الحديث ومصطلحاته"، دار العلم للملايين، بيروت، ط10، 1978. ص 79، ويُنظر: عودة خليل أبو عودة، "بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين"، دار البشير، عمان، 1990م، ص 113، والخطيب البغدادي،"الكفاية في علم الرواية"، باب ما جاء في رواية الحديث على اللفظ ومن رأى ذلك واجبا، ص265.

[3]- ابن الأثير، " جامع الأصول "،مطبعة السنة المحمدية، ط1، 1386هـ-1949م، 51/1.

[4]-الخطيب البغدادي، "الكفاية في علم الرواية"، ص177. ويُنظر: عودة خليل أبو عودة،"بناء الجملة في الحديث"، ص113.

[5]– الخطيب البغدادي، "الكفاية في علم الرواية "، ص178.

وعلوم اللغة، عارفا بمدلولات الألفاظ ومقاصدها،بصيرا بمدى التفاوت بينها، قادرا على أن يؤدي الحديث آداء خاليا من اللّحن، لأنّ الرسول ﷺ أفصح من نطق بالضاد".

فإذا أضفنا إلى هذه الشروط الشديدة المتينة شروطا أخرى التزم بها الرواة حرصا على عدم الكذب على الرسول ﷺ، وحرصا على سلامة الدين، وهربا من احتمال الردة عن الدين إذا أدخل المرء فيه ما ليس فيه التزاما وتنفيذا لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم: « **مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ** »[1] ، كلّ ذلك يجعل المرء حريصا أشدّ الحرص على رواية الحديث الشريف بلفظه ونصّه حتى يسلم بدينه، ويؤدي حقّ رسول الله ﷺ.[2]

جاء في كتاب الجامع: " قال أبو بكر: ورواية حديث رسول الله ﷺ وحديث غيره على المعنى جائزة عندنا إذا كان الراوي عالما بمعنى الكلام وموضوعه بصيرا بلغات العرب ووجوه خطابها عارفا بالفقه واختلاف الأحكام، مميزا لما يحيل المعنى وما لا يحيله، وكان المعنى ظاهرا معلوما، وأمّا إذا كان غامضا محتملا فإنّه لا يجوز رواية الحديث على المعنى ويلزم إيراد اللفظ بعينه، وسياقه على وجهه[3].

وعلى كلّ حال فإنّ رواية الحديث بالمعنى- وهي الحجّة التي اتكأ عليها مانعو الاستشهاد بالحديث- لم تثبت عند كلّ النحاة ورواة الحديث الشريف. بل إنّنا رأينا أنّ الأدلّة تتجه إلى أنّ رواية الحديث كانت باللفظ والمعنى، لا بالمعنى وحده، إذ لو كانت بالمعنى وحده لما وجدنا اتّفاقا في بعض الألفاظ والجمل في الأحاديث التي مثّل النحاة بها على الرواية بالمعنى، وقد اتّخذ بعض النحاة المعاصرين من هذه الحجّة التي ذكرها النحاة حجّة عليهم وذلك لأنّ رواية الكلام بالمعنى حسب رأيهم لا تجعل في الروايات المتعدّدة اتّفاقا في بعض الألفاظ والجمل والفقرات، فإنّه يمكن أن يقال أنّ الرواية بالمعنى تفضي إلى تفاوت يكاد يتعدّد بتعدّد الرواة، كما نشهد في تنوعات

[1]- مسلم،"الصحيح " ، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة وردّ محدثات الأمور، رقم الحديث: 4492، ص 663.

[2] - يُنظر: عودة خليل أبو عودة، "بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين "، ص115.

[3]- الخطيب البغدادي، " الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع "، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، باب: ذكر تسمية الصحابة الذين روي عنهم ما ذكرناه آنفا، الحديث رقم: 1103، 90/2، ويُنظر: عودة خليل أبو عودة، "بناء الجملة في الحديث "، ص115.

التعبير عن المعنى الواحد لدى أبناء اللغة، إذ لا يكاد اثنان يتواردان على عبارة بعينها في إفادة معنى واحد.[1]

8- عربية الرواة وعجميتهم:

رأى أغلب النحاة أنّ الحديث النبوي الشريف لا يُستشهد به في النحو لأنّ أغلب رواته كانوا أعاجم و وقع اللحن فيما نقلوه إلينا من أحاديث، وقد قال السيوطي في هذا الموضوع: «... فإنّ غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها فرَوَوْها بما أدّت إليه عباراتهم...»[2].

والصحابة كما نعلم هم أول من نقل الحديث ورواه عن الرسول ﷺ، وقد كان المحيطون منهم بالرسول ﷺ بادئ الأمر في الجزيرة عربا فصحاء لا يتطرّق إليهم الشكّ لا في روايتهم ولا في لغتهم؛ فالمنقول صحيح، ولغتهم لغة ذلك المنقول. ولّما امتدّ الإسلام وانتشر عن طريق الفتوحات الإسلامية، ودخل الناس في الدين الإسلامي جماعات وأفرادا امتزج العرب بالعجم واختلطوا، وكان بعض حملة العلم من الموالي الذين دخلوا في الإسلام وعاصروا الرسول ﷺ، ومن ثمّ فهم أصحابه الحريصون على رواية كلامه كما نطق به.[3]

ولقد نبغوا في العلم بحكم مخالطتهم لسادتهم في السر والعلن وملازمتهم لهم في الحضر والسفر والدليل على ذلك نبوغ نافع مولى ابن عمر؛ فقد أخذ نافع عن عبد الله بن عمر –رضي الله عنهما – أكثر علمه.

و رواية الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر يسمّيها المحدّثون بسلسلة الذهب[4]. وهناك علماء آخرون كثيرون غير نافع فمع امتداد الزمن أصبح أغلبية رواة الحديث من الموالي.

[1]- يُنظر: عودة خليل أبو عودة، " بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين "، ص 685.

[2] - السيوطي، " الاقتراح"، ص40، ويُنظر: السيوطي،" همع الهوامع"، 338/1.

[3] - يُنظر: إسماعيل محمد بشير، "الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح (إنّه خفي على أكثر النحويين)"، ص 4.

[4] - أحمد أمين، " فجر الإسلام"، ص152- 155.

وبعد دراسة إحصائية دقيقة لمن روى الحديث النبوي الشريف من العرب والأعاجم؛ تمكّن الباحثون من تقسيم الرواة إلى ثلاث طبقات: فالصحابة طبقة، والتابعون طبقة ثانية، وتابعوهم طبقة ثالثة.

وبعد النظر في أعداد ما رواه الصحابة رضي الله عنهم من أحاديث وُجد أنّ المكثرين من الصحابة هم تسعة، وهم:

- أبو هريرة (عدد أحاديثه 5374)
- عبد الله بن عمر (عدد أحاديثه 2630)
- أنس بن مالك (عدد أحاديثه 2286)
- عائشة أمّ المؤمنين (عدد أحاديثها2210)
- عبد الله بن عباس (عدد أحاديثه1660)
- جابر بن عبد الله (عدد أحاديثه 1540)
- أبو سعيد الخدري (عدد أحاديثه 1170)
- عبد الله بن مسعود (عدد أحاديثه 848)
- عبد الله بن عمرو بن العاص (عدد أحاديثه 700).

ولا شكّ أنّ مجموع هذه الأعداد تشكّل النسبة الغالبة فيما روي في كتب الصحاح من أحاديث نبوية شريفة.[1]

وبعد حساب نسبة الرواة العرب إلى الرواة الموالي في البصرة والمدينة المنورة ومكة المكرمة مستمدة من كتب الطبقات ككتاب الطبقات الكبرى لابن سعد، وجد ما يلي:

- مجموع التابعين في طبقات الرواة في البصرة 433 بينهم 71 من الموالي أي بنسبة 84٪ من العرب و16٪ من الموالي.

[1]- عودة خليل أبو عودة،"بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين "، ص687 نقلا عن: حسن الشاعر، "النحاة والحديث النبوي"، وهي رسالة دكتوراه نشرتها وزارة الثقافة والشباب في الأردن عام 1980، ص33-34.

– ومجموع التابعين في طبقات المدينة 504 بينهم 147 من الموالي أي بنسبة 70٪ من العرب و30٪ من الموالي.

– ومجموع التابعين في طبقات مكة المكرمة 131 بينهم 22 من الموالي أي بنسبة 83٪ من العرب و17٪ من الموالي.

وتكون النسبة العامة للعرب والموالي في البصرة والمدينة ومكة هي 79٪ من العرب، و21٪ من الموالي (تقريبا).[1]

ويدلّ هذا على أنّ غالبية رواة الحديث كانوا عربا، وأنّ ما رواه الموالي لا يجاوز الخمس.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما سبق ذكره من أنّ الرواة تشدّدوا في رواية الحديث ونقله، وحرصوا على عدم الكذب فيه، بالإضافة إلى قرب المسافة بينهم وبين العهد النبوي أدركنا أنّ حجّة من قال. أنّ الأحاديث تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا، وقدّموا وأخّروا،وأبدلوا ألفاظا بألفاظ ساقطةٌ،ولا يجوز أن نعتبرها سببا مقنعا يمنع الاحتجاج بالحديث النبوي.[2]

9– منزلة الحديث النبوي الشريف في الاستشهاد اللغوي والنحوي:

يحتلّ الحديث النبوي الشريف المرتبة الثانية بعد كلام الله العزيز من حيث فصاحته وبلاغته؛ لذلك من المفروض أن يأتي بعده في صحّة الاستشهاد به في مختلف علوم العربية؛لأنّه كلام أفضل خلق الله،ولكنّ الحقيقة التي نقف عليها عندما نعود إلى الكتب التي صُنّفت في علوم العربية هي حقيقة مغايرة لما نتوقّعه؛ حيث أنّنا نجد أصحاب هذه المؤلفات يكثرون من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف؛ عندما يتعلق الأمر بمواضيع أدبيّة أو بلاغية أو تفسيريّة، في حين يتردّدون في الاستشهاد به في علمي النحو والصرف؛ ذلك أنّ هذين العلمين يعتمدان في وضع القواعد والأصول على ضبط أحرف الكلمة قبل وضعها في الجملة وهذا هو الصرف، وبعد وضعها فيها وهذا هو النحو، وأنّ أيّ تغيير أو تبديل في أبنية الكلمة أو في ضبط أواخرها يؤدي إلى تغيير

[1] – عودة خليل أبو عودة،"بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين"، ص687 نقلا عن حسن الشاعر، " النحاة والحديث النبوي"، ص38-39.

[2] – يُنظر: عودة خليل أبو عودة، "بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين"، ص687.

اللفظة، فيحوّلها من مصدر- مثلا – إلى فعل ومن اسم فاعل إلى اسم مفعول...وهكذا، أو يغيّر حكمها الإعرابي فيتغيّر المعنى الذي جاءت له الكلمة في العبارة تبعا لذلك[1].

9-1- الاستشهاد بالحديث عند اللغويين:

نبّه أحد الباحثين المعاصرين وهو محمود فجال إلى أنّ الكثير ممن كتبَ في قضية الاستشهاد بالحديث لا يميّز بين اللغويين والنحويين فيستدلّ برأي اللغويين على النحويين وبالعكس، وبهذه المناسبة نقل لنا نصا للشيخ أحمد الإسكندري يقول فيه: «مضت ثمانية قرون والعلماء من أوّل أبي الأسود الدؤلي إلى ابن مالك لا يحتجون بلفظ الحديث في اللغة إلّا الأحاديث المتواترة، وقد اُختلف في عددها فقيل ثلاثة، وقيل: خمسة، إلى ستة عشر...»[2]. ثمّ اعترض محمود فجال على مضمون هذا النص و رأى أنّه من الواجب أن يلفت انتباه الباحثين المعاصرين إلى حقيقة مفادها أنّ اللغويين القدامى والمحدثين قد استشهدوا بالحديث النبوي؛ وخير دليل على ذلك الأحاديث النبوية المنثورة في مؤلفاتهم سواء المتواتر منها أو غير المتواتر[3].

فمن **اللغويين** الذين استشهدوا بالحديث في مسائل اللغة:« **أبو عمرو بن العلاء**[4]، **والخليل**[5]، **والكسائي، والفراء والأصمعي، وأبو عبيد، وابن الأعرابي، وابن السكيت، وأبو حاتم، وابن قتيبة والمبرد، وابن دريد، وأبو جعفر النحاس وابن خالويه، والأزهري،والفارابي،**

---

[1]- يُنظر: خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ص 5. ويُنظر: "الإيضاح والتبيين لما قاله عنه ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح أنّه خفي على أكثر النحويين"، ص12.

[2]- يُنظر: محمود فجال: " الحديث النبوي في النحو العربي "، ص100.

[3]- يُنظر: محمود فجال: "المرجع نفسه"، ص100.

[4]- لقد عدّت خديجة الحديثي أبا عمرو بن العلاء أول من وصل عنه احتجاج بالحديث في علم الصرف وذلك بعد عرضها لعدّة آراء جمعتها من مؤلّفات مختلفة نحو: (كتاب "اشتقاق أسماء الله الحسنى " للزجاجي، وكتاب "إعراب ثلاثين سورة من القرآن" لابن خالويه، و"مجاز القرآن "لابن عبيدة)، ويمكن أن يكون هناك من سبق أبا عمرو في الاحتجاج بالحديث منذ زمن أبي الأسود الدؤلي وحتى زمنه ولكن آراؤهم واحتجاجهم لم يصل إلينا: يُنظر: خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف "، ص43- 44- 45- 46.

[5]- الخليل بن أحمد تلميذ أبي عمرو بن العلاء وأستاذ سيبويه عدّته خديجة الحديثي ثاني نحوي يُروى عنه احتجاج بالحديث في مسائل النحو والصرف ووصلت إلى هذه النتيجة بناء على ما نقلته من نصوص استشهد فيها الخليل بالحديث، يُنظر:الزجاج (ت311هـ)، " ما ينصرف وما لا ينصرف "، ص55، ويُنظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي،"كتاب العين"،مادة (عدّ)، ومادّة (عقم) يُنظر: خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ص46-47-48-49-50.

والصاحب بن عباد، وابن فارس، والجوهري، وابن بري، وابن سيدة، وابن منظور، والفيروز أبادي وغيرهم » ، وهنا يمكن لأي باحث في هذا الموضوع أن يستنتج شيئا مهمّا وهو أنّ موقف النحاة لا يختلف عن موقف اللغويين إذ لا يُعقل أن يستشهد **الخليل** مثلا بالحديث في اللغة ولا يستشهد به في النحو، واللغة والنحو صنوان، يخرجان من أصل واحد، وإن كانت شواهد النحاة من الحديث ليست في غزارة شواهد اللغويين وكثرتها، فهي قليلة بالنسبة إليها، وبخاصة عند النحاة القدامى[1] .

9-2- الاستشهاد بالحديث عند النحويين:

لقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدّم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في الاستشهاد النحوي؛ إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثيرا، ولا أفعل في النفس، ولا أصحّ لفظا ولا أقوم معنى، ولكنّ ذلك لم يقع كما ينبغي؛ لانصراف النحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزوّدهم به رواة الأشعار خاصّة انصرافا استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقيّة، فتعلّلوا بعدم استشهادهم بعلل كلّها وارد بصورة أقوى على ما استشهدوا به هم أنفسهم من شعر ونثر[2]. فاستشهاد النحاة بالحديث النبوي كان قليلا جدا إذا ما قيس بغيره من المصادر السماعية الأخرى.

9-2-1- الشاهد من الحديث النبوي لدى نحاة البصرة:

فإذا أخذنا على سبيل المثال كتاب سيبويه[3] ، فإنّنا نجده استشهد بأحاديث قليلة جدا مقارنة بما استشهد به من آيات قرآنية وأشعار، وسيبويه مع استشهاده بهذه الأحاديث فهو لا يصرّح بأنّ هذه العبارات التي استشهد بها في كتابه هي أحاديث للرسول ﷺ، وهذا يعني أنّه كان يعدّ الحديث

---

[1] ـ يُنظر: محمود فجال، " الحديث النبوي في النحو العربي "، ص104.

[2] - يُنظر: سعيد الأفغاني، "أصول النحو"، ص 46.

[3] - عدّت خديجة الحديثي سيبويه ثالث نحوي يحتجّ بالحديث.

النبوي داخلا في كلام العرب[1] ، وليس قسما مستقلاّ بذاته فهو يقدّم للشاهد من الحديث بمثل ما يقدّم به للشاهد من كلام العرب من مثل قوله: (ومثل ذلك...)[2]، و(أمّا..)[3]، و(أمّا قولهم)[4] و(فتقول...)[5]، و(من ذلك..) و(كما قال...)[6]، و(من العرب من يدفع فيقول...)[7]، وربّما هذا التقديم للأحاديث الذي اتبعه سيبويه هو الذي جعل النحاة بعده لا يتفطنون إلى أنّها أحاديث، لذلك ذهب بعضهم إلى أنّ شواهد سيبويه تنقسم إلى قسمين: القرآن الكريم وأشعار العرب وأرجازها [8].

أمّا بالنسبة لهذه الأحاديث التي استشهد بها سيبويه فعددها حسب ما أحصاه عبد السلام هارون ثمانية أحاديث [9] وبعضها في كتب الحديث إمّا على الصورة التي ذكرها سيبويه أو مغيرة عنها، وقد يكون حديثا تاما أو جزءا من حديث.

وكانت طريقة احتجاجه بهذه الأحاديث أنّه يذكرها إمّا تقوية لأمثلة سابقة من القرآن الكريم كما في استشهاده بالحديث: « **ونَخْلَعُ ونترُكُ من يَفْجُرُك** »،[10] الذي استشهد به في باب

---

[1] _ يُنظر: خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف "، ص50، و يُنظر: خديجة الحديثي،"الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه "، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1394هـ-1974م، ص145، و يُنظر: عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري"، ص 159، ويُنظر: محمود سليمان يــاقوت، "مصادر التراث النحوي"، ص 83. ذهب بعض الباحثين إلى أنّ سيبويه كان يعتبر الكلام المسموع نوعين كلام الله سبحانه وتعالى،وكلام البشر،وما الرسول صلّى الله عليه وسلّم إلّا سيد البشر وهاديهم.

[2] - سيبويه، "الكتاب"، 123/1، 234/4.

[3] - سيبويه، "المصدر نفسه"، 391/1.

[4] - سيبويه، "المصدر نفسه"، 414/2.

[5] - سيبويه، " المصدر نفسه"، 77/2.

[6] - سيبويه، "المصدر نفسه"، 297/3.

[7] - خديجة الحديثي، "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه "، ص 69 وما بعدها، وص 145.

[8] - يُنظر: علي النجدي ناصف، " سيبويه إمام النحاة "، مصر، 1372هـ- 1953م، ص 141.

[9] - يُنظر: سيبويه، "فهارس الكتاب"، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، 29/5.

[10] - محمود بن عمر الزمخشري، "الفائق في غريب الحديث"، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، 90/3، ابن الجوزي، "غريب الحديث "، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1985م، كتاب الفاء، باب الفاء مع الحاء، 172/2، ابن الأثير، "النهاية"، 414/2.

" الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك"[1] حيث شبّه الحديث بالآية الكريمة: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[2]، وأيّد به ما جاء فيها واعتبر الآية والحديث وما جاء فيهما من الحذف من أحد العاملين لما أظهره مع العامل الثاني أجود وأحسن من أبيات الشعر التي أخبر فيها عن الجمع بالواحد أو عن الاثنين بالواحد.

– وإمّا أن يذكر الحديث ليبيّن نوعا من التعبير[3] يجوز فيه الحمل على أوجه متعدّدة من الإعراب تبعا للمعاني المختلفة التي يدلّ به عليها بعد أن يستدلّ على أحد الأوجه بقراءة؛ مثال ذلك استشهاده بالحديث: « **كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ،حَتَى يَكُونَا أَبَوَاهُ هما اللذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ** »[4]؛ فقد جاء في باب: " ما يكون فيه "هو" و"أنت" و"أنا" و"نحن" وأخواتهنّ فصلاً "، مستدلّا به على جواز أكثر من إعراب في الضمير (هما)، حيث استشهد بالحديث بعد أن استدلّ بقراءةٍ يقرأ بها كثير من العرب وهي:(وَمَا ظَلَمْنَاهُم وَلكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ)[5].

---

[1] – سيبويه، "الكتاب"، 123/1.

[2] – الأحزاب: 35.

[3]– سيبويه، "الكتاب"، 414/2.

[4]– البخاري، "الصحيح"، كتاب الجنائز، باب: ما قيل في أولاد المشركين ؟، الحديث رقم: 1385، ص 157، وفي كتاب القدر، باب: الله أعلم بما كانوا عاملين، الحديث رقم: 6599، ص 770، مسلم، "الصحيح"، كتاب القدر، باب معنى كلّ مولود يولد على الفطرة وحكم أولاد الكفار وأولاد المسلمين "، الحديث رقم: 6761، ص997، وأحمد، "المسند"، 275/2-393- 410، من حديث أبي هريرة، ومالك في" الموطأ"، في كتاب الجنائز، باب: جامع الجنائز، الحديث رقم: 571، ص 241، وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، "سننه "، دار الكتاب العربي، بيروت، كتاب السنة، باب في ذراري المشركين، الحديث رقم: 4716، 366/4.

[5] – الزخرف: 76، هكذا قرأها عبد الله بن مسعود، وأبو زيد، يُنظر: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات "، 126/6.

– وإمّا أن يذكر الحديث وحده غير معتمد على شبيه من آية كريمة ومن بيت من الشعر، إنّما يفسّره بأمثلة من عنده جارية على كلام العرب وذلك كما في الأحاديث الباقية مثل قوله ﷺ: « **إنِّي عَبْدُ اللَهِ آكِلاً كَمَا يَأْكُلُ العَبْدُ، وشَارِباً كَمَا يَشْرَبُ العَبْدُ**»[1].

ومثله قوله صلى الله عليه وسلم: «**سُبُّوحاً قُدُّوساً رَبُّ المَلَائِكَةِ والرُّوحِ** »، وذكره بصورة أخرى وهي: « **سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلاَئِكَةِ وَالرُّوحِ** »[2]، واستشهد به في باب:" هذا باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنّها مصادر وضعت موضعا واحدا لا تتصرّف في الكلام تصرّف ما ذكرنا من المصادر. وتصرّفها أنّها تقع في موضع الجرّ والرفع وتدخلها الألف واللّام ".[3] فسيبويه في هذا الباب يذكر الروايتين في الحديث النبوي الشريف على حسب ما سمع العرب تتكلّم به رفعا و نصبا، ويفسّر كلّ وجه من الوجهين ويستشهد له بأمثلة من كلام العرب[4].

– كما استشهد بحديث آخر هو قوله ﷺ: «**مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إلى اللهِ فيها الصومُ منْهُ في عَشْرِ ذِي الحِجَّة** »[5]، في باب: (ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة تشبَّه بالفاعل كـــ " الحسن" وأشباهه)[6].

---

[1]– الزمخشري محمود بن عمر، " الفائق في غريب الحديث "، 290/1، ورد الحديث هكذا: « **أَنَا عَبْدٌ آكُلُ كَمَا يَأْكُلُ العَبْدُ**»، والبيهقي، "السنن الكبرى"، كتاب الصداق، باب: الآكل متكئا، الحديث رقم: 15047، 83/7، ويُنظر: سيبويه، "الكتاب "، 77/2.

[2]– مسلم، " الصحيح"، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع و السجود، الحديث رقم: 1091، ص 179، وأبو داود، "السنن"، كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، 230/1، والنسائي، "السنن"، كتاب الافتتاح، باب الدعاء في السجود، 224/2، ويُنظر: سيبويه، " الكتاب "، 391/1.

[3] – سيبويه، " الكتااب" 386/1

[4] – سيبويه، "الكتاب"، 391/1

[5] – ابن ماجه، " السنن"، كتاب الصيام، باب صيام العشر، الباب رقم 39،، الحديث رقم:1727،550/1 ورد الحديث بهذه الرواية: « **مَا مِنْ أَيَّامٍ، الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللهِ، مِنْ هَذِهِ الأَيَّامِ** »، والترمذي " السنن "، كتاب الصوم، باب ما جاء في العمل في أيام العشر، الباب رقم:51، الحديث رقم: 757، 130/3، و ورد الحديث فيه هكذا: «**مَا مِنْ أيامٍ العَمَلُ الصالحُ فيهنّ أَحَبُّ إلى اللهِ مِنْ هذه الأيامِ العشرِ** ».

[6]– سيبويه، " الكتاب "، 26/2 -29.

وقد أشار بعض الباحثين المحدثين إلى أنّ سيبويه تسبّب في إثارة قضية الاحتجاج بالحديث وعدّو ه رأس الأمر في هذا لأنّه حسب رأيهم لم يستشهد في كتابه بأي حديث نبوي[1]. أمّا شوقي ضيف فكانت له وجهة نظر أخرى حيث قرّر أنّ سيبويه استنّ بمدرسته في عدم الاستشهاد بالحديث فهو على ذلك متابِع لا متَابَع[2]، وقد خالفه في ذلك محمد عيد فعدّ سيبويه متابَعا فقال: «فكتاب سيبويه مثلا لا يوجد فيه-كما يقول أحد الدارسين- غير حديث واحد فقط ورد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص لا الاحتجاج » ثمّ أضاف: « وبالمثل توجد هذه الظاهرة في مؤلفات النحو التي اتبعت سيبويه وطريقته فكأنّما كان المسلك الأول الذي سلكه شيخ النحاة قانونا مطردا نفذه النحاة من بعده من غير مناقشة ولا نظر ».[3]

وبعد هذا العرض الموجز لآراء الباحثين حول قضية استشهاد سيبويه بالحديث يمكن القول أنّ سيبويه وأستاذيه الخليل بن أحمد الفراهيدي و أبا عمرو بن العلاء قد احتجوا بالحديث في النحو والصرف، وإن كان ما وصل إلينا من احتجاجهم قليلا فلأنّ بعضهم كأبي عمرو بن العلاء لم تصل إلينا آراؤه النحوية أو الصرفية في كتاب مؤلف يضمّها إنّما وصلت إلينا متناثرة في كتب تلاميذه أو تلاميذهم، ولو أنّنا تتبعنا كتب النحو و الصرف واللغة لاستطعنا العثور على مواضع أخرى احتجّ فيها بالحديث بقيت خافية علينا.[4]

أمّا **المبرّد** وهو واحد من أئمة النحو البصريين، فقد تابع **سيبويه** في الأحاديث التي استشهد بها نقلا عنه، و لم ينسبها إلى الرسول ﷺ، ولا إلى قائلها، وإن كان من أهل البيت أو الصحابة رضوان الله عنهم، أمّا غيرها من الأحاديث،فقد نسبها إلى الرسول ﷺ، أو قدّم لها بما يدلّ على أنها من الحديث، أو من النثر، وكذا فعل من جاء بعدهم من النحاة [5].

[1] - يُنظر: خديجة الحديثي، " موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي"، ص51.

[2]- يُنظر: حسن عون،" تطور الدرس النحوي "، معهد البحوث والدراسات اللغوية، القاهرة، 1970، ص45، ويُنظر: خديجة الحديثي، " موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي"، ص51، ويُنظر: شوقي ضيف، " المدارس النحوية "، ص80.

[3]- محمد عيد، "الرواية والاستشهاد باللغة "، ص130.

[4]- ينظر: خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص77.

[5]- خديجة الحديثي، "المرجع نفسه"، ص 6.

9-2-2- الشاهد من الحديث النبوي لدى نحاة الكوفة:

وبما أن **سيبويه** هو إمام النحاة العرب، فإنّ العلماء الذين أتوا من بعده ساروا على نهجه في القرون الأولى، فلم يُكثروا من الا ستشهاد بالحديث النبوي في مصنّفاتهم النحوية[1]. إلاّ أنّ عناية بعضهم زادت عن عناية سيبويه، فهاهو **الفرّاء** مثلا قد استشهد في "معاني القرآن" بنحو ثلاثة عشر حديثا، إلاّ أنّه استشهد بأربعة منها فقط صراحة.

وها هي بعض النماذج التي تدلّ على استشهاد الفراء بالحديث النبوي في قضايا نحوية:

-حديث: «**أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى خِفْتُ لَأَدْرَدَنَّ**»[2] استشهد به على مسألة: استعمال "خاف" استعمال "ظنّ" و"علم"؛ قال وهو يتحدّث في قوله تعالى:﴿**وَٱلَّتِى تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ**﴾[3]: "تخافون" "تعلمون". وهي كالظنّ، لأنّ الظانّ كالشاك والخائف قد يرجو فلذلك ضارع " الخوفُ" "الظنَّ والعلمَ"...ونقلت في الحديث أنّ رسول الله ﷺ قال: « **أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى خِفْتُ لَأَدْرَدَنَّ** » كقولك، حتى ظننت لأدردنّ[4].

وسبق عنده الاحتجاج بالحديث نفسه في استعمال " خاف" بمعنى " ظنّ" قال في كلامه على قوله تعالى: ﴿ **إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ** ﴾[5]: وهي في قراءة أبي[6]، (إِلَّا أَنْ يُظَنَّا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ) والخوف والظنّ متقاربان في كلام العرب.... وقد روي عنه ﷺ: «أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى خِفْتُ لَأَدْرِدَنَّ»، كما تقول: " ظنّ ليذهبنّ"[7].

[1] - يُنظر: خديجة الحديثي، "المرجع السابق "، ص 5.

[2]- الزمخشري، "الفائق في غريب الحديث"،422/1، وروايته هكذا: « **لَزِمتُ الِّسوَاكَ حَتَى خِفْتُ أَنْ يَدْرِدَنِي**»، والبيهقي، "السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي"، كتاب النكاح، باب: ما روي عنه من قوله، رقم الحديث: 49/13710،7، بهذه الرواية:« **لَقَدْ لَزِمْتُ السِّوَاكَ حَتَّى تَخَوَّفْتُ أَنْ يُدْرِدَنِي**»، والفراء، "معاني القرآن"، 106/1، ويُنظر: خديجة الحديثي "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث"، ص 83.

[3] - النساء: 34.

[4] - الفراء، "معاني القرآن"، 106/1.

[5]- البقرة: 229.

[6]- أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم،" معجم القراءات القرآنية "، 175/1.

[7] - الفراء، " معاني القرآن "، 106/1.

– حديث «**لتأخذوا مصافّكم**»[1]؛ الذي استشهد به في مسألة: إدخال لام الأمر على فعل المخاطب؛وذلك أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ ﴾[2] والقراءة الواردة فيه (**فَبِذَلِك** فَلْتَفْرَحُوا)[3]: وكان الكسائي يعيب قولهم: " فلتفرحوا "، لأنّه وجده قليلا فجعله عيبا، وهو الأصل. ولقد سمعت عن النبي ﷺ أنّه قال في بعض المشاهد:« **لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُم**»[4] يريد خذوا مصافّكم[5].

– كما استشهد في مسألة "رفع الاسم على تقدير إضمار مبتدأ"[6] بقوله صلى الله عليه وسلم: « **تَائِبُون آئِبُون لرَبِّنا حَامِدُون** »[7] بالرفع على إضمار مبتدأ للمتكلّم أو المخاطب على حسب العبارة وقد احتجّ به في كلامه على قوله تعالى: ﴿ خَصۡمَانِ بَغَىٰ بَعۡضُنَا عَلَىٰ بَعۡضٍ ﴾[8] بأن رفعه بإضمار "نحن خصمان" ، ولكنّ الفراء هنا لم يصرّح بأنّ هذا الحديث هو من كلام النبي ﷺ وإنّما أشار إليه على أنّه من الآثار،واحتجّ بحديث آخر في الموضع نفسه فقال: وجاء في الآثار: « **مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ جاء يوم القيامة مَكْتُوباً بَيْنَ عَيْنَيْهِ: يائس مِنْ رَحْمَةِ**

---

[1] – ورد برواية مؤدّاها: « **لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ** »، مسلم، " الصحيح"، كتاب الحجّ، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا، رقم الحديث: 3705، ص 470.

[2] – يونس: 58.

[3]– وهي قراءة: ابن عامر، وعثمان بن عفان، وأبي، وأنس، الحسن، وأبو رجاء، ابن هرمز، ابن سيرين، أبو جعفر المدني، زيد بن ثابت،...يُنظر: أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية"، 80/3.

[4] – مسلم، "الصحيح "، كتاب الحج، باب: استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا وبيان قوله صلى الله عليه وسلم: «**لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ** »، الحديث رقم: 3137، ص 470 والحديث مروي هكذا: « **لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ** ».

[5]– "الفراء "معاني القرآن"، 1/ 316.

[6] – الفراء، " معاني القرآن"، 284/2.

[7] – البخاري، " الصحيح"، كتاب العمرة، باب: ما يقول إذا رجع من الحجّ أو العمرة أو الغزو، رقم الحديث: 1797، ص 202، ورد الحديث هكذا: «**آيِبُون تَائِبُون عابِدُون سَاجِدُون لرَبّنَا حامِدُون** »، وفي كتاب: الجهاد والسير،باب التكبير إذا علا شرفا، رقم الحديث: 2995، والمغازي باب 29، وكتاب الدعوات، باب 53، ومسلم في كتاب الحج، باب: ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره، الحديث رقم: 3275، ص488.

[8] – سورة ص: 22.

اللَّهِ.»[1]، ثمّ قال: وكلّ هذا بضمير ما أنبأتك به.[2] إذا الأمر نفسه تكرّر مع الشاهد الثاني من الحديث حيث لم يصرح الفراء أنّه من الحديث بل ذكر أنّه من الآثار.

– وأمّا في مسألة: استعمال أحد للواحد والجمع[3]؛ قال في قوله تعالى:﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ﴾[4]: "أحد" يكون للجمع وللواحد، وذكر الأعمش في حديث عن النبي ﷺ أنّه قال: « **لَمْ تَحِلَّ الغنائمُ لأَحَدٍ سودِ الرؤوسِ إلّا لنبيِّكُمْ صلى الله عليه وسلّم** »[5]، فجعل (أحدا) في موضع جمع. وقال الله عزّ وجل: ﴿**لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ** ﴾[6]. وهذا جمع؛ لأنّ "بين" لا يقع إلّا على اثنين فما زاد[7].

أمّا الأ حاديث الأخرى فقد كانت شواهد لظواهر لغوية عامة لا نحوية خاصة[8].

والذي نستخلصه مما سبق، هو أنّ نحاة القرنين الأول والثاني قد استشهدوا بالحديث النبوي في علمي النحو والصرف، ولكن بنسبة ضئيلة جدّا مقارنة بما استشهدوا به في علوم العربية الأخرى؛ التي أكثروا فيها من الاستشهاد بالحديث.

---

[1] –ابن ماجه، " السنن"، كتاب الديات، باب رقم 1، الحديث رقم: 2620، والحديث مروي هكذا:« **مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ وَلَوْ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ ، لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ: آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ**».

[2] – الفراء، " معاني القرآن "، 284/2.

[3] – يُنظر:الفراء، " معاني القرآن "، 80/3.

[4] – الحاقة:47.

[5] – مسلم، الصحيح"، كتاب: الجهاد والسير، باب: تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة، الحديث رقم: 4555، ص 672 وهو بهذه الرواية: « **لم تحلَّ الغنائمُ لأحدٍ من قبلنا، ذَلِكَ بِأَنّ اللَهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، رَأَى ضُعْفَنَا وعَجْزَنَا، فَطَيَّبها لَنَا**»، ويُنظر: البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، "السنن الكبرى"، وفي ذيله الجوهر النقي، مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1344هـ، كتاب قسم الفيء والغنى، باب: بيان مصرف الغنيمة في الأمم، الحديث رقم: 13083، 290/6 وهو بالرواية نفسها التي وجدتها في صحيح مسلم، ويُنظر: الترمذي، " السنن"، باب: تفسير سورة الأنفال، الحديث رقم: 3085، ورد الحديث هكذا:« **لم تحلَّ الغنائمُ لأحدٍ سودُ الرؤوسِ مِنْ قَبْلِكُم كانت تنزلُ نارٌ من السماء فتأكلها** »، 271/5.

[6] – البقرة: 136.

[7] – الفراء، " معاني القرآن"، 80/3.

[8] – يُنظر: محمد خيري الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص 52-53.

وعلى هذا يكون القرنان: الأول والثاني، قد أُهمل فيهما استقراء لغة الحديث النبوي، وما أورده **سيبويه** و**الفراء** لا يُذكر بجانب المنابع اللغوية الثلاثة الأخرى من قرآن وشعر، وعامّة كلام العرب.

وظل الأمر على هذا المنهاج حتى نهاية القرن الرابع للهجرة، فرغم محاولة المبرد والفارسي الزيادة من اعتماد لغة الحديث النبوي الشريف، إلاّ أنهما لم يجعلا منه موردا جديدا للاستقراء، كما سيظهر مع المتأخرين وبخاصة نحاة الأندلس، بل إنّ من خلفوهما في المشرق بعد هذا القرن لم يفعلوا شيئا جديدا، وهذا واضح في مؤلّفات **الزمخشري** و**ابن الشجري** و**الأنباري**، ومن عاصرهم حتى القرن السادس للهجرة[1].

10- السبب في قلة استشهاد النحاة القدامى بالحديث النبوي الشريف:

ثبت عن القدماء أنّهم قد استشهدوا بالحديث في اللغة والنحو، ولكنّهم لم يتعرّضوا للاستشهاد به منفردا عن غيره من كلام العرب؛ لأنهم عدّوه داخلا فيه كما فعل سيبويه والمبرّد[2]. وإن كان المبرّد قد نصّ على بعض الأحاديث التي لم ينصّ عليها سيبويه[3]. ومع ذلك إذا ما قيس استشهاد القدماء بالحديث مع ما استشهدوا به من كلام العرب، فإنّ استشهادهم بالحديث كان أقلّ؛ وذلك لعدة أسباب، منها:[4]

- أن البيئة العراقية التي نشأ فيها النحو لم تكن في الأصل بيئة الحديث؛ إذ أنّ الحديث نشأ في الحجاز،قال أحمد أمين:" كانت مدرستا الحجاز في مكة والمدينة من أكثر المصادر وخاصة فيما يتعلق بالحديث...؛ لأنّ مكة منشأ النبي صلى الله عليه وسلم، والمدينة مهجره، وكلاهما منبت

---

[1] - يُنظر: محمد خيري الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص 53.

[2] - عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلس النحوي"، ص 165.

[3] - يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 1/ 123، 29/2-391- 414، 297/3، 234/4، و المبرد، "المقتضب"،1/ 74-257-470-499 501.

[4] - عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلس النحوي"، ص 166.

الصحـابة من مهاجرين، وأنصار عاشروا النبي صلى الله عليه وسلم وحدّثوا عنه، وحكوا ما رأوا من أقوال وأفعال، وتناقل التابعون عنهم ما سمعوا"[1].

فأهل العراق إذًا لم يتعاطوا علم الحديث؛ لذلك انصرفوا عن الاستشهاد به في النحو، لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه[2].

– أن الثقافة الغالبة في البيئة العراقية، وبخاصّة في البصرة والكوفة، هي الثقافة اللغوية والأدبية، ومن الطبيعي أن تخضع تلك الدراسة لاتجاه العلماء؛ فلقد اجتمع في البصرة والكوفة كثير من شعراء العرب، وكان أكثر روّاته من هذين البلدين، وتنافس البلدان في ذلك، فكانت المربد في البصرة والكناسة في الكوفة – ملتقى الشعراء – والأعراب يزوّدون علماء اللغة بهذه الذخيرة اللغوية، فيتلقّفها النحاة منهم، فيلاحظون ويستنبطون[3].يقول أبو الطيب اللغوي: "وجملة الأمر أنّ العلم انتهى إلى من ذكرنا من أهل العراقين... ولا علم للعرب إلاّ في هتين المدينتين"[4].

و العلم الذي يقصده أبو الطيب هو علم العربية وما يتبعه من شعر ولغة؛ لذلك قال فيما بعد: " فأمّا مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا نعلم بها إماما في العربية، قال الأصمعي: أقمت بالمدينة زمانا ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة إلا مصحّفة أو مصنوعة"[5].

والذي ساعد على ذلك أنّ الأمويين كانوا ذوي نزعة عربيّة، فاهتموا بالشعر العربي، وقرَّبوا إليهم الشعراء، وكان منهم: السمار والمؤدبون، وجاء من بعدهم السياسيون، فساروا على الطريق نفسه. [6]

---

[1] – أحمد أمين، "ضحى الإسلام، يبحث عن نشأة العلوم في العصر العباسي الأول "،دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط10، (د.ت)، 2/ 75.

[2] – محمود فجال، "الحديث النبوي في النحو العربي"، ص 124-126.

[3] – عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلس النحوي"، ص 166.

[4] – أبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، ص 119 ــ 120.

[5]– أبو الطيب اللغوي، " مراتب النحويين "، ص 120، ويُنظر: عبد الجليل مرتاض، " في رحاب اللغة العربيـة "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ط)، 2004، ص 97.

[6] – عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلس النحوي"، ص 166.

– أن هذه البيئة، وقد انطبعت بالطابع اللغوي كانت ترى في الشعر الجاهلي مستودع لغة العر ب، وأنّ لغة البدو هي النموذج الرفيع الذي يجب أن يُحتذى، فتجمّع لديهم من تلك المادة الكثير، فكانت موضع الدراسة والاستنباط[1]. إضافة إلى كون دواوين الحديث لم تشتهر في الصدر الأول و لم تكن مستعملة استعمال الأشعار العربية والآي القرآنية، وإنما اشتهرت وكثُرت دواوينه بعدُ، فقلّة استشهادهم به كان لعدم انتشاره بينهم.

وبالجملة فكون القدماء لم يكثروا من الاستشهاد بالحديث، فهذا لا يعني أنهم كانوا يمنعون ذلك كما توهّم المتأخرون من المعارضين قضية الاستشهاد بالحديث[2].

فالنحاة الأوائل لم يثيروا قضية الاستشهاد بالحديث، و لم يناقشوها وبالتالي لم يصرّحوا برفض الاستشهاد به، وإنّما قول الباحثين أنّهم لم يستشهدوا به فهو مجرّد استنتاج من هؤلاء الباحثين المتأخرين الذين لاحظوا –خطأ– أنّ القدامى لم يستشهدوا بالحديث، فبنوا عليه أنّهم يرفضون الاستشهاد به، ثمّ حاولوا تعليل ذلك[3].

ويرى بعض الباحثين المعاصرين أنّ النحاة المتأخرين قد أخطأوا فيما ظنّوه من أنّ النحاة القدامى لم يستشهدوا بالحديث وحمّلوا ابن الضائع وأبا حيان مسئولية شيوع هذه القضية الخاطئة –عدم استشهاد القدامى بالحديث – لأنّهما أول من روّج لها و نادى بها، وعنهما أخذ العلماء، دون تمحيص أو تحقيق؛ ثقةً في حكمهما أو تخففا من البحث، وركونا إلى الراحة، والتماسا لأيسر السبل[4].

ولعلّ منشأ تلك الفكرة الخاطئة هو أنّ القدماء سكتوا عن الاستشهاد بالحديث، واكتفوا بدخوله تحت المعنى العام لكلمة (نصوص فصحاء العرب) ثمّ حين جاء من تلوهم ودوّنوا هذه الفكرة كانوا يفهمون ذلك فلم يخصّوا الحديث النبوي بنصّ مستقلّ، فلمّا جاء ابن الضائع وأبو حيان وغيرهما لم يجدوا نصّا مستقلّا، يعدّ الحديث من مصادر الاحتجاج ظنّوا أنّ القدماء لم يكونوا

---

[1] – عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلس النحوي"، ص 166 ــ167.

[2] – يُنظر: ابن الطيب الفاسي، "فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح"، 1/ 77.

[3] – محمود فجال، "الحديث النبوي في النحو العربي"، ص110.

[4] – يُنظر: محمود فجال، " المرجع نفسه"ص111.

يستشهدون به وسجّلوا هذا الظنّ على أنّه حقيقة واقعة،وجاء مَن بعدهم فنقلوا عنهم دون تمحيص وتابعوهم من غير بحث.[1]

11- سبب سكوت النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث الشريف وتوضيح موقفهم منه:

لقد تساءل النحاة كثيرا منذ زمن ابن الضائع وأبي حيان عن أسباب سكوت النحاة الأوائل عن الاحتجاج بالحديث الشريف[2]، وتوضيح موقفهم منه، وقد بدا لبعض الباحثين المعاصرين وهو -محمد حسني محمود- ثلاثة أمور يحتمل أن تكون سببا في صمت الأولين عن التصريح بموقفهم هذا، وهذه الأمور هي:

11-1- أنّ النبي ﷺ قال: «**أنا أَفْصَحُ العَرَبِ بَيْدَ أنّي مِنْ قُرَيْشٍ**»، فلم تترك هذه المقولة مجالا لأحد في المناقشة وكأنّها تجعل الاحتجاج بالحديث أمرا مسلّما به كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن بجميع القراءات.

11-2- أنّ الوضع في الحديث كثُر وتزايد بحيث يصعب على هؤلاء النحاة الأوائل الذين كانوا يتحرّون الدقة ويتشدّدون التشدد كله أن يميّزوا بين ما هو للرسول وما ليس له.

11-3- أنّ الحديث روي بعضه بالمعنى؛ فاشتمل على لفظ غير لفظ الرسول ﷺ وإعراب غير إعرابه وتصريف في اللفظ غير تصريفه، الأمر الذي جعل هؤلاء يتحرّجون من البتّ في هذه القضية[3].

[1]- محمود فجال، " الحديث النبوي في النحو العربي "، ص 111.

[2]- يُنظر: خديجة الحديثي، " موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث "، ص43

[3]- يُنظر: خديجة الحديثي،" المرجع نفسه"، ص15- 16، ويُنظر: محمود حسني، " احتجاج النحويين بالحديث"، مجلة مجمع اللغة الأردني، السنة 2، العدد3 - 4، ص43.

إذاً النحاة القدامى استشهدوا بالحديث النبوي إلا أنهم لم يكثروا منه كما لم يصرحوا في أغلب المواضع التي استشهدوا به فيها على أنه حديث نبوي، وهذا ما فعله سيبويه ومن جاء بعده، ويمكن أن أقول أن النحاة القدامى لم يعتمدوا كثيرا على الشاهد من الحديث لأن أسلوب الحديث النبوي لا يمكن أن يخرج في شيء من القواعد والأصول عما جاء في كلام الله عز وجل، فالحديث النبوي أصلا بعد القرآن الكريم في المترلة و في وجوب الاستشهاد به أو بما ثبت أنه قاله بلفظه إلا أن الآيات القرآنية أولى من غيرها في الاحتجاج بها ما دام الحديث جاريا عليها في كل شيء.

وما يمكن استخلاصه من هذا الباب هو أنّ النحاة الأوائل اعتمدوا مصادر السماع المختلفة حيث أفادوا منها في استنباط قواعدهم النحوية، ولكن الأولوية عندهم كانت للشعر العربي الفصيح؛ لأنّه كان هم العربي وسدمه، وجعلوا القرآن في المرتبة الثانية وبعده الحديث النبوي الذي عدّوه داخلا في كلام العرب.

الباب الثاني:

الشاهد النحوي لدى نحاة الأندلس

الفصل الأول: الشاهد من كلام العرب لدى نحاة الأندلس

الفصل الثاني: الشاهد من القرآن الكريم وقراءاته لدى نحاة الأندلس

الفصل الثالث: الشاهد من الحديث النبوي الشريف لدى نحاة الأندلس

الفصل الأول:

الشاهد من كلام العرب لدى نحاة الأندلس

- الشاهد من كلام العرب لدى السهيلي
- الشاهد من كلام العرب لدى ابن مالك
- الشاهد من كلام العرب لدى أبي حيان

من المعلوم أنّ الدرس اللغوي عند الأندلسيين قد تأخر ظهوره؛ حيث لم تظهر معالمه في الأندلس إلا في وقت متأخّر وهذا ما أدّى إلى حرمانهم من فرصة الرواية المباشرة عن العرب المعاصرين لهم[1]، و بخاصة وأنّ جمهورا من النحاة كان قد حدّد فترة معيّنة للاستشهاد بكلام العرب، وكان ذلك نهاية القرن الثاني بالنسبة للحضر، ونهاية القرن الرابع للبدو،بالإضافة إلى بعدهم عن مصادر اللغة الأصلية في المشرق، ونتيجة لذلك انقطع عنهم منبع معين متمثّل في كلام العرب؛ مما جعلهم يعكفون على العلة الشرعيّة عموما، و الاهتمام بالحديث في مجال الدرس اللغوي. [2]

ولكن، على الرغم من وجود هذه الأسباب التي أتيت على ذكرها، فإنّ الأندلسيين لم يقصّروا فيما يخصّ الاستشهاد في قواعدهم بكلام العرب، فقد ساروا في ذلك على درب سابقيهم من نحاة المشرق فيما يخصّ التنوّع في الشواهد، فلجأوا إلى كلام العرب لينهلوا منه،وخير دليل على ذلك مصنّفاتهم النحويّة التي لا تخلو من مثل هذه الشواهد.

وسأحاول أن أبين كيف تعامل بعض نحاة الأندلس مع الشاهد من كلام العرب وقد وقع اختياري على ثلاثة من أئمة النحو في هذا القطر وهم أبو القاسم السهيلي، وابن مالك، وأبو حيان محمد بن يوسف، وسأحاول من خلال دراسة بعض المسائل النحوية التي احتاجت منهم إلى شواهد أن أبيّن منهجهم في الأخذ بالشاهد النحوي.

1- الشاهد من كلام العرب لدى السهيلي:

استشهد السهيلي في كتبه النحوية كغيره من النحاة بشواهد متنوعة ومن بين ما اعتمده من هذه الشواهد كلام العرب بشقيه الشعر والنثر.

[1]- يُنظر: مصطفاوي عمار،" الجهود اللغويّة في المغرب الأوسط من القرن السادس إلى القرن السابع الهجريين، رسالة دكتوراه في اللغة، جامعة تلمسان، 2006- 2007، ص 52.

[2]- يُنظر: مصطفاوي عمار،" المرجع نفسه"، ص 53.

1-1- موقف السهيلي من الاستشهاد بالنثر:

صرّح السهيلي باعتماده النثر بقوله: ويشهد لجميع ما قلناه في هذا الباب، من دلالة الحروف المقطعة على المعاني والرمز بها إليها كثير من منظوم الكلام ومنثوره[1]، وكتابه النتائج يتردّد فيه كثير من أمثال العرب، وأقوال الصحابة والمتقدّمين. [2]، ولا

ننسى في هذا المقام أن نذكر أيضا كتابه "الأمالي" الذي لا يخلوا من الشواهد النثرية رغم صغر حجمه حيث وجدت به أربعة أمثال[3] للعرب بالإضافة إلى أقوال الصحابة .

1-2- موقفه من الشعر:

المتأمل لكتب و أمالي السهيلي يقف على شواهد كثيرة من النظم تدلّ على سعة محفوظه، وعلى مشاركته للمتقدمين من اللغويين بما أضافه من شواهد جديدة،وإنّ كتبه و أماليه لتفصح عن هذه الإضافات، وتكشف عن مبلغ ثقافته اللغوية والأدبية، وتضعه في موضعه بين الباحثين المجتهدين الذين كانوا يتابعون النظر في نصوص اللغة محاولين التعرف على ظواهرها، و لم يكن جهدهم كجهد غيرهم مقصورا على البحث في آثار المتقدّمين من أهل اللغة شارحين أو معقبين حتى أضحت كلّ إضافات هؤلاء لا تعدو مجرّد النظر العقلي، الذي لا يثري اللغة وإنّما يصيبها بالعقم والجمود.[4]

وممّا أفصح به السهيلي عن محاولاته هذه: قوله رادّا على سيبويه في بعض المسائل:" وهذا الذي ذكره لو استشهد عليه بشاهد من نظم أو نثر، أو وجدناه بعده في كلام فصيح شاهدا له لم نعدل به قولا، ولا رأينا لغيره عليه طولا "[5].

---

[1] - السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ)، "نتائج الفكر في النحو"، تحقيق: محمد إبراهيم البنا"، دار الرياض، (د.ت)، ص 224.

[2]- يُنظر: السهيلي، " نتائج الفكر في النحو"، ص 34- 47- 57- 168- 209- 296- 281- 340، (بالنسبة للمنظوم)، وبالنسبة للمنثور، يُنظر: ص 95- 124- 166- 172- 197- 199- 206- 242.

[3]- يُنظر: السهيلي، "الأمالي في النحو و اللغة والحديث والفقه "، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث، ط 2002م، ص84-91-114-120.

[4]- محمد إبراهيم البنا،"أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي "، ص271.

[5]- السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص198، محمد إبراهيم البنا، " أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي "، ص271.

1-2-1- موقف السهيلي من الاستشهاد بالشعر:

يذكر المتتبعون لتراث السهيلي أنّه قد ارتضى التقسيم الطبقي للشعراء، فأولاهم عنده بالاحتجاج بشعره هو الجاهلي، ثمّ من كان أقرب إلى عصره وأبعد من عصر المولدين [1]، يقول عند بيت **مطرود بن كعب** الخزاعي وهو جاهلي[2]:

يَا عَيْنُ فَابْكِي أبا الشُّعْثِ الشَّجِيَاتِ ✿ يَبْكِينَهُ حُسَّرًا مِثْلَ البَلِيَاتِ

"وفيه الشّعث الشّجيات، فشدّد ياء الشجي، وإن كان أهل اللغة قد قالوا: ياء الشجي مخففة، وياء الخليّ مشدّدة، وقد اعترض ابن قتيبة على أبي **تمام الطائي** في قوله:

أَيَا ويحَ الشَّجيِّ من الخَليِّ ✿ و وَيْحَ الدّمعِ من إحْدَى بليِّ[3]

واحتجّ ببيت يعقوب في ذلك، فقال له الطائي: ومن أفصح عندك **ابن الجرمُقانية يعقوب**، أم **أبو الأسود الدؤلي**، حيث يقول:[4]

ويلُ الخليِّ مِنَ الشَّجيِّ فَإِنَّهُ ✿ نَصِبُ الفؤادِ بشَجْوِهِ مَغْمُومُ

---

[1]- يُنظر: محمد إبراهيم البنا، " أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، ص 274- 275.

[2]- أبو القاسم السهيلي، "الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام"، ومعه السيرة النبوية للإمام أبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري (ت 213هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1429هـ- 2008م، 164/1، ومحمد إبراهيم البنا، " أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، ص275، لم أجد البيت في الكتب الأخرى التي بين يدي.

[3]- أبو تمام،" الديوان بشرح الخطيب التبريزي"، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، ط5، 2009، 351/3، وروايته هكذا في الديوان:

أيَا ويلَ الشَّجِي مِنَ الخَلِي ✿ وبَالي الرَّبْعِ مِنْ إِحْدَى بَلِيِّ

ويُنظر: أبو القاسم السهيلي، "الروض الأنف"، 1/ 164.

[4]- البيت من الكامل وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه، ص404، وفي: "لسان العرب"، 14/ 423 (شجا) وبلا نسبة في: "لسان العرب"، 424/14، ويُنظر: أبو القاسم السهيلي، "الروض الأنف"، 1/ 164.

يقول السهيلي: " وبيت مطرود أقوى في الحجّة من بيت أبي الأسود، لأنّه جاهليّ محنّك، وأبو الأسود أوّل من صنع النحو، فشعره قريب من التوليد"[1].

وقال في بيت كعب بن مالك:[2]

بنَصرِ اللهِ رُوحُ القُدُسِ فِيهَا ✿ وميكالٌ فَيَا طيبَ المَلاء

"أراد الملأ، وليس من باب مدّ المقصور، إذ لا يجوز في عصا:عصاء ولا في رحى: رحاء، في الشعر ولا في الكلام، وإن كانوا قد أشبعوا الحركات في الضرورة، فقالوا في الكلكل: الكلكال، وفي الصيارف: الصياريف، لأنّ زيادة الألف تغيير واحدٌ ومدّ المقصور تغييران: زيادة ألف وهمز ما ليس بمهموز. فإن قيل: فقد أنشد **أبو علي** في مدّ المقصور:[3]

يالَكَ مِنْ تَمْرٍ ومِنْ شِيشَاءِ ✿ يَنْشَبُ في المَسْعَلِ و اللَّهَاءِ

أراد جمع لهاة.

قلنا يحتمل أن يكون كلاما مولّدا، وإن كان عربيا فلعلّ الرواية فيه اللّهاء بكسر اللاّم، من باب أكمة و إكام، وقد ذكرها **أبو عبيد** في الغريب المصنّف بالكسر والفتح[4].

---

[1] – السهيلي، "الروض الأُنُف"، 165/1.

[2]– كعب بن مالك الأنصاري، "الديوان"، تحقيق: سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ص169، ويُنظر: السهيلي، "الروض الأنف"، 116/3، كعب بن مالك (ت 50ه) صحابي من أكابر الشعراء من أهل المدينة، كان من شعراء النبي صلى الله عليه وسلم شهد أكثر الوقائع، يُنظر: محمد بن سلام الجُمحي، "طبقات فحول الشعراء"، ص220، والأصفهاني، " الأغاني"، 240/16- 255. ويُنظر: سيبويه:" الكتاب". 497/5.

[3]– نسب أبو عبيد البكري في شرح الأمالي هذا البيت إلى أبي المقدام الراجز، وقال الفراء هو لأعرابي من أهل البادية و لم يسمّه، يُنظر:" شرح ابن عقيل"، 82/2. ورواية العجز فيه هكذا:

.... ✿ ينشَبُ في المَسْعَلِ و اللّهَاءِ

ويُنظر: أبو القاسم السهيلي، "الروض الأنف "،ص 131/3.

[4]– يُنظر: السهيلي، "الروض الأنف "، 253/5.

وفي مجال معاني الألفاظ نراه ينظر هذه النظرة، ولا يضع المولّدين في مرتبة من يحتجّ بهم، فقد ذكر عند بيت **حسّان**:[1]

فَنَحْنُ أولئك إنْ كَذَّبُوك ✿ فَنَادِ نداءً وَلَا تَحْتَشِمْ

" وفيها ردّ على من زعم أنّ الحشمة لا تكون إلّا بمعنى الغضب،إنّها ممّا يضعها الناس في غير موضعها.. وأنشد أبو الفرج لمحمد بن يسير، وإن كان ليس مثل حسان في الحجة:

فِيَّ انقباضٌ وحِشْمَةٌ فَإِذَا ✿ جالستُ أهلَ الوفاءِ والكَرَمِ

أرسلتُ نَفسي على سَجِيَّتها ✿ وقلتُ ما شئتُ غَيَر محتشمِ [2]

أمّا محمّد بن يسير فهو شاعر معاصر **لأبي نواس** (ت199هـ) وعُمّر بعده حينا[3].

1-2-1-1- استشهاده بشعر أبي تمام:

استشهد السهيلي بشعر **أبي تمام** في كتابيه "النتائج" و"الروض الأنف" في عدّة مسائل، منها استشهاده به على مجيء الحال من المضاف إليه، يقول:" وهو كثير، فعلى هذا جاء:

[1]- حسان بن ثابت الأنصاري، " الديوان"، ص58، ورواية صدر البيت هي:

فنحنُ وُلَاتُكَ، إذْ كَذَّبوكَ ✿

ويُنظر: أبو القاسم السهيلي، "الروض الأنف "، 194/4.

[2]- السهيلي، "الروض الأنف "، 202/4 . لم أجد البيتين في ديوان محمد بن يسير، يُنظر، "ديوان محمد بن يسير الرياشي"، جمع وتحقيق: مظهر الحجي، دار المجد للطباعة والنشر والخدمات الطباعية، دمشق، (د.ط)، 1994م. البيتين منسوبين في "الأغاني " لمحمد بن كناسة الأسدي من شعراء الدولة العباسية، 337/13- 342- 348. برواية صادفت عوض جالست.

[3]- ابن قتيبة، " الشعر والشعراء "، ص879، و الفيروز آبادي،"القاموس المحيط "، مادة: (يسر)، ص 524.

كأنَّ حَوَامِيَه مُدْبِرَا. [1]

ومنه قول حبيب: [2]

وَالعِلْمُ في شُهُبِ الأَرْمَاحِ لامعةً ✽ ....

واستشهد به أيضا وهو يذكر إنّ وأخواهّا، وما بينها وبين الأفعال من الشبه من حيث كانت حروفهنّ ثلاثة فصاعدا، ولذلك جاز الوقف عليهنّ، فقال:" وقال حبيب[3]:

عَسَى وَطَنٌ يَدْنو بِهِنَّ وَلَعَلّما ✽ ....

---

[1]- النابغة الجعدي، "الديوان"، تحقيق: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م، ص35، والبيت في الديوان مروي هكذا:

كَأَنَّ حَوَافِرَه مُدْبِراً ✽ خُضِبْنَ وإنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ

ويُنظر: محمد إبراهيم البنا، " أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي "، ص 274- 275، ويُنظر: السهيلي، "نتائج الفكر"، ص316، ويُنظر: البغدادي، "خزانة الأدب "، 161/3- 164، و إميل بديع يعقوب، "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، 429/1، و ابن قتيبة، "الشعر والشعراء"، ص135.

و رواية هذا البيت في،"خزانة الأدب ": و " المعجم المفصل " هكذا:

كأنّ حواميه مدبرًا ✽ خُضِبْنَ وإن لم تَكُن تُخْضَبِ

والحوامي جمع حامية، وهي ما فوق الحافر، وقيل: وهي ما عن يمين الحافر وشماله.

[2]- يُنظر: السهيلي، " نتائج الفكر في النحو "، ص 317، وعجز البيت:

✽ بين الخَمِيسَيْنِ لا في السبعة الشُهُبِ.

وأبو تمام، " الديوان بشرح الخطيب التبريزي"، 41/1.

[3]- يُنظر: السهيلي، " نتائج الفكر في النحو "، ص 342، وأبو تمام، " الديوان "، 145/3. وعجز البيت ورد هكذا:

✽ وَأَنْ تُعْتِبَ الأَيّامُ فيهِم فَرُبَّما.

أمّا في كتابه " الروض" فهو يستشهد بشعر أبي تمام في معاني الألفاظ قال: "والمرضحة كالإرْزبَّة، يُدقّ بها النوى لعلف، والرضح- بالحاء مهملة- كسر اليابس، ويدلّ على أنّه كُسِر لّما صلب واشتدّ قول الطائي:[1]

أَتُرْضِحُني رَضْحَ النَوَى،وهي مُصْمَتٌ ❁ ويَأْكُلُني أَكْلَ الدّبا وهُوَ جَائِعُ

ثمّ قال السهيلي: وإنّما نحتجّ بقول الطائي، وهو حبيب بن أوس لعلمه، لا لأنّه عربيّ يُحتج ّ بلغته"[2].

ويستدلّ في أنّ الميم في (مَلَكَ) زائدة فيقول:" ولكنّ الميم في ملك زائدة، فيما زعموا، وأصله مألك من الألوك، وهي الرسالة، قال لبيد:[3]

وغُلاَمٍ أَرْسَلَتْهُ أمُّهُ ❁ بِأَلُوكٍ فَبَذَلْنَا مَا سَأَلْ

وقال الطائي:[4]

مَنْ مُبلغُ الفِتْيَانَ عَنِّي مألُكا ❁ أنّي متى يَتَثَلَّمُوا أَتَهَدَّمِ

والطائي وإن كان مولّدا فإنّما يُحتجّ به لتلقي أهل العربية له بالقبول، وإجماعهم على أنّه لم يلحن.[5]

---

[1]- أبو تمام، " الديوان"، ص735. وهو بهذه الرواية:

أَيُرْضِخُنَا رَضْخَ النَوَى وهُوَ مُصْمَتٌ ❁

ويُنظر: أبو القاسم السهيلي، "الروض الأنف "، ص 49/3.

[2]- السهيلي، " الروض"، 49/3.

[3]- لبيد بن ربيعة، " الديوان "، دار المعرفة، بيروت- لبنان، اعتنى به: حمد وطماش، ط1425،1هـ- 2004م، ص91، ويُنظر: أبو القاسم السهيلي، "الروض الأنف "، ص 144/3.

[4]- أبو تمام الطائي حبيب بن أوس (ت231هـ)، " الديوان "، ص269. وروايته في الديوان هكذا:

فليُبلِغِ الفتيانَ عنّي مَالِكا،

ويُنظر: أبو القاسم السهيلي، "الروض الأنف "، ص 3/ 144.

[5]- يُنظر: السهيلي، "الروض الأنف "، 144/3.

والدارس لمنهج السهيلي في عملية أخذه بالشاهد من كلام العرب (الشعر) يستغرب ما يقوله السهيلي في بعض شعر أبي تمام فهو يخالف أحيانا ما عهدناه له، فمثلا عند تحدّثه عن " شآم" بالهمزة بعدها ألف، فقد قال:إنّها منسوبة إلى شأم، وإنّ الألف عوضا عن الياء، ثمّ قال: "فإن شددت الياء من شأم قلت: شأميّ، بسكون الألف، وتذهب الألف التي كانت عوضا من الياء، لرجوع الياء المحذوفة، ولا تقل في غير النسب: شآم، بالفتح والهمز، ولا في النسب إذا شددت الياء ".[1]

ويقول: " وسألت الأستاذ أبا القاسم بن الرماك – وكان إماما في صنعة العربية – عن البيت الذي أملاه أبو علي في النوادر:

فما اعْتَاضَ المَفَارِقُ من حبيبٍ　　✿　　ولو يُعطى الشآم مَعَ العِرَاقِ[2]

فقال: محدث، و لم يره حجةً.

وكذلك وجدت في شعر حبيب[3]: الشآم بالفتح، كما في هذا البيت، وليس بحجة أيضا[4]، ويمكن التوفيق بين نصوصه التي اعتمد فيها شعر أبي تمام، وقوله هنا إنّه ليس بحجة، أنّ ما في البيت ضرورة، والضرورات لا يقاس عليها في الكلام.

1-2-1-2- موقف السهيلي من الشواهد المجهولة:

تُرى هل استشهد أبو القاسم السهيلي بأبيات مجهولة القائل أم اعتمد فقط على تلك الأبيات التي يعرف قائلوها ؟ هذا ما سأحاول الإجابة عنه في هذه الأسطر ؛فبعد إطلالة على كتابي السهيلي "نتائج الفكر في النحو"، و"الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقه" تبيّن لي أنّ السهيلي كغيره من النحاة قد استشهد ببعض الأبيات دون أن يذكر قائلها، وبعد أن عدت إلى

[1]- أبو القاسم السهيلي،"الروض الأنف"، 116/1.

[2] - ويُنظر: أبو القاسم السهيلي، "المصدر نفسه"، 1/ 201 ، لم أجد البيت في الكتب الأخرى التي بين يدي .

[3] - هو أبو تمام حبيب بن أوس.

[4] - يُنظر: أبو القاسم السهيلي، "الروض الأنف"، 1/ 201.

بعض المصادر والمراجع [1] للبحث عن هذه الأبيات وجدت بعضها منسوبا إلى قائله والبعض الآخر صُنّف ضمن الشواهد التي لا يُعرف قائلها، والبعض الآخر منسوب إلى قائله في بعض المصادر، ومصنف ضمن الشواهد المجهولة القائل في مصادر أخرى.

ومن الأبيات المجهولة التي استشهد بها السهيلي : قول الشاعر:[2]

ثَلَاثَةُ أَحبابٍ فحُبٌّ عَلاَقَةٍ ❁ وحُبُّ تِمِلَّاقٍ وحبٌّ هو القَتْلُ

وقوله:[3]

كَيْفَ أصبحتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمّا ❁ تُثْبِتُ الوُدَّ في فُؤَادِ الكريمِ

وقوله:[4]

كأَنَّ صلاَ جَهِيزَةَ حِينَ تمشي ❁ حَبابُ الماءِ يَتَّبِعُ الحَبابا

---

[1] – فمن المصادر والمراجع التي عدت إليها أذكر على سبيل المثال لا الحصر:" الكتاب" لسيبويه، و"المقتضب" للمبرد، والخصائص "، و" المحتسب "، لابن جني، و"خزانة الأدب" للبغدادي، و"المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية" لإميل بديع يعقوب، و"العقد الفريد" لابن عبد ربه ...

[2] – السهيلي،" نتائج الفكر "، ص364، والبيت بلا نسبة في "نتائج الفكر"، وأيضا في: "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، 194/6، وفي: الزمخشري، "المفصل"، ص276، وفي: ابن يعيش، "شرح المفصل"، 47/6، 157/9، وفي: ابن منظور، "لسان العرب "، 347/10، و"تاج العروس"، مادة: (ع ل ق)، 190/26.

[3] – السهيلي،"نتائج الفكر "، ص263، ويُنظر:" أمالي السهيلي"، ص102"، وهو بلا نسبة في "الأشباه والنظائر"، 134/8، "والخصائص"، 270/2، وفي: "شرح الأشموني"، 431/2، و"همع الهوامع"، 140/2، و"المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، وفيه " يَغْرِسُ"، بدل " تثبت"، 439/7، وفي" العقد الفريد" لأحمد محمد بن عبد ربّه الأندلسي"، 215/2.

[4] – البيت بلا نسبة في: السهيلي،" نتائج الفكر"، ص57، وهو بلا نسبة أيضا في: الخليل بن أحمد الفراهيدي، "كتاب العين"، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ- 2003م، 278/1، وابن سيده، "المخصص"، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 9/ 149، و في: "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، وروايته: "قامت "بدل" تمشي"، 90/1، و في: " لسان العرب"، مادة (حَبَبَ)، 295/1، و أيضا في الأزهري، "تهذيب اللغة "، 10/4 والزبيدي، "تاج العروس"، 224/2 (حبب).

وقوله:[1]

ثَلَاثٌ كُلُهنّ قتَلْتُ عَمْدًا ❀ فأَخْزَى اللهُ رابعةً تعودُ

وقوله:[2]

وكنتُ أُرى زيدًا كَمَا قِيلَ سيدًا ❀ إِذَا إِنَّهُ عبدُ القَفَا و اللَّهَازِمِ

وقوله:[3]

فِرَاراً وأَسْلَمْت ابنَ أمِّكَ عَامرًا ❀ يلُاعبُ أَطْرَافَ الرشيحِ المزعزعِ

---

[1]- يُنظر: السهيلي: "نتائج الفكر"، ص436، وهو بلا نسبة في: "الكتاب"، 140/1، وفي: "تذكرة النحاة"، ص641، وفي:"خزانة الأدب"، 366/1، 170/5، 273/6، وفي:" المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية "،286/2.

[2]- استشهد السهيلي في: "الأمالي"، ص126، بعجز البيت فقط ولم يذكر قائله بل اكتفى بالإشارة إلى أنّ سيبويه قد استشهد به، وقال سيبويه قبل أن ينشده "وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به"، يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 165/3، وهو أيضا بلا نسبة في " المقتضب "، 614/2، و"الخصائص"،/379/2، وفي: "أوضح المسالك"، 328/1، و"شرح ابن عقيل"، 289/1، وفي "المفصل في صنعة الإعراب "، ص207، و"شرح المفصل "، 97/4. و"خزانة الأدب"، 265/10، و"شرح الأشموني "، 138/1، و"همع الهوامع"، 441/1، و"المقاصد النحوية "، 224/2، و"شرح شذور الذهب "، ص269.

[3] – يُنظر: السهيلي، " أمالي السهيلي "، ص122، والبيت بلا نسبة في "خزانة الأدب"، 555/9، ورد هكذا: "فررت بدلَ فرارا "، و"الوشيج" بدل الرشيح"، وقد ذكر صاحب الخزانة هذا البيت قائلا: وقال شاعر:...، وبحثت عن هذا البيت في عدّة كتب فلم أجده ومن هذه المؤلفات التي بحثت فيها أذكر: " الكتاب " لسيبويه، و"المقتضب" للمبرد، و"البيان والتبيين "للجاحظ، و"العقد الفريد"، لابن عبد ربّه، والخصائص لابن جني، وشرح المفصل لابن يعيش، وتذكرة النحاة لأبي حيان، و"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك "، و"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام الأنصاري، و "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، لمحمد محي الدين عبد الحميد، و"شرح التسهيل" لابن مالك، "والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية " لإميل بديع يعقوب، فالبيت وجدته فقط في: "خزانة الأدب" حيث نقله البغدادي عن السهيلي وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ على سعة علم السهيلي وانفراده ببعض الشواهد التي لم يستشهد بها غيره.

1-3- نماذج لبعض الشواهد الشعرية لدى السهيلي: سأذكر بعض المسائل النحوية التي استشهد فيها السهيلي بالشعر، وقد أخذت هذه المسائل من كتابيه "نتائج الفكر في النحو" و"الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقه ". و اخترت هذين الكتابين كنموذجين لآخذ منهما بعض المسائل النحوية التي استشهد فيها السهيلي بالشواهد المختلفة (القرآن، الحديث، كلام العرب).

1-3-1- في مواطن جواز حذف الخبر مع (إنّ وكأنّ وأخواتها):[1]

عند دراسة السهيلي لحديث: «**أَعْوَرٌ عَيْنُهُ اليُمْنَى كَأَنّ عِنَبَةً طافِيَةً** »[2]، قال عن " كأنّ عنبةً طافية " على حذف خبر كأنّ، كلام فصيح وإنّما يجوز في إنّ وكأنّ وأخواتها أن تحذف الخبر إذا أوقعها على النكرات فإن أوقعتها على المعارف لم يجز حذف الخبر، أنشد سيبويه:[3]

إنَّ مَحَلّا وإنّ مُرْتَحَلَا ❁

وأنشد:

ولكنَّ زنجيًا طويلاً مشافره[4] ❁

---

[1] - السهيلي،" الأمالي "، ص 115.

[2]- أخرجه البخاري في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها – مريم: 16-، رقم الحديث 3439، ص 407-408، (وهو بهذه الرواية: كأنّ عينهُ عنبةٌ طافيةٌ). وفي صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: في ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال رقم الحديث: 444، 107/1. مروي هكذا: « **أَعْوَرُ عَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ**».

[3]- سيبويه "الكتاب"، 141/2. و يُنظر: لمبرد، "المقتضب"، 406/2، البيت للأعشى في ديوانه، ص233- 235 وعجزه:

وإنّ في السَّفرِ ما مَضى مَهَلَا ❁

[4]- الأعشى، " الديوان "، ص48، و "سيبويه: "الكتاب"، 135/2، ورواية البيت في الديوان هكذا:

ولو كُنْتَ ضَبياً عَرَفْتَ قَرابَتِي ❁ ولَكِن زِنْجيٌ عَظِيمُ المَشَافِرِ

برفع زنجي، ومثله في" الكتاب"، 135/2. يقول سيبويه: "والنصب أكثر في كلام العرب، كأنّه قال: ولكنَّ زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، ولكنّه أضمر هذا كما يُضمر ما يُبنى على الابتداء نحو قوله عزّ وجل: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ محمد:21؛ أي: طاعة وقول معروف أمثل.

فقد ذكر السهيلي هذين الشاهدين من الشعر ليبين جواز حذف الخبر مع (إنّ وكأنّ وأخواهما) إذا وقع اسمها نكرة.وعندما أراد السهيلي أن يبين أنّ حذف الخبر لا يكون مع المعرفة إلّا نادرا بقرينة حال أوجبت ذلك[1]، استشهد بحديث للرسول ﷺ وهو قوله للمهاجرين: «**أَتَعْرِفُونَ ذَلِكَ لَهُمْ، يَعْنِي الأنصارَ،قالوا:نعم، قالَ: فإنَّ ذاكَ** »[2] **أي:** فإنّ ذاك شكر لهم.

كما أجاز السهيلي الرفع في قوله ﷺ (عنبةٌ طافية) بشرط أن تخفّف النون من كأنْ، واستشهد على ذلك بشطر من الشعر كان قد استشهد به قبله سيبويه وهو:[3]

.... ✿ **كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ** [4]

1-3-2- في الجزم ونون التوكيد: [5]

استشهد السهيلي في هذه المسألة **بحديث نبوي** أتبعه بشاهد من **القرآن** ليبين لنا أنّ الوجه الأصحّ في قول الرسول ﷺ: « **دَعْنِي فَلْأَضرِبْ** » [6] هو الجزم بلام الأمر، لأنّ لام الأمر قد تدخل على فعل المتكلّم، وإن كان المتكلّم لا يأمر نفسه...ثمّ بيّن أنّ النصب لا يستقيم مع

---

[1] - يُنظر: سيبويه،"الكتاب "، 134/2، و المبرد، "المقتضب"، 130/4، و"الخصائص"، 373/2-374.

[2] - الزمخشري، "الفائق في غريب الحديث"، 62/1.

[3] - اختلف في قائل هذا البيت، فهو معزو لعلباء بن أرقم بن عوف في "الأصمعيات"، اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قريب، تحقيق وشرح: محمد نبيل طريفي، ط2، 1425هـ-2005م، دار صادر، بيروت، ص175، و"المقاصد النحوية"، 384/4، ولزيد بن أرقم في "الإنصاف"، ص168، ولعلباء بن أرقم اليشكري في "مغني اللبيب"، 209/1، وهو منسوب في كتاب سيبويه لـــ ابن صريم اليشكري، يُنظر: " الكتاب"، 2 /134، وصدره:

وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مَقَسَّمٍ ✿

[4]- ا لسهيلي، "الأمالي "، ص116.

[5]- السهيلي، "المصدر نفسه"، ص119.

[6]- البخاري، كتاب: استتابة المرتدين، باب: ماجاء في المتأولين، رقم الحديث: 6939، ص806. بهذه الرواية " دَعْنِي فَأَضْرِبَ".

كسر اللام [1]، لأنّها ليست بلام كي في هذا الموضع، ولكن إن فتحت اللام وأردت النون الخفيفة، فلعلّه أن يجوز، ثمّ استشهد ببيت من الشعر:[2]

اضْرِبَ عَنْكَ الهمومَ طَارِقَهَا ✿ ضَرْبَكَ بالسَّوط قَوْنَسَ الفرَسِ

أراد: اضربًا ، ثمّ أضاف شاهدا آخر وهو بيت للأعشى:[3]

فإِيَّاكَ والأَنْصَابَ لا تَقْرَبَنَّهَا ✿ ولا تَعبُدَ الشيطانَ واللهَ فاعْبُدا

إذا اكتفى السهيلي بشاهدين شعريين على ما ذهب إليه من قاعدة نحوية.

1-3-3- وقوع الأفعال المستقبلة بلفظ الماضي:[4]

وأمّا وقوع الأفعال المستقبلة بلفظ الماضي بعد حروف المجازاة فلحكمة لطيفة في هذه المسألة وهي: أنّ الفعل بعد حروف المجازاة فإنّه ماض بالإضافة إلى جوابه؛ لأنّ الجواب لا يقع إلّا بعده مترتّبا عليه، نحو قولك: «إن قام زيد غدا قام عمرو بعده» فصار«قيام زيد غدا» بالإضافة إلى «قيام عمرو» ماضيا؛ فأَتوا بلفظ الماضي تأكيدا للجزاء وتحقيقا لأنّ الثاني لا يقع إلّا بعد الأول مع ما أمنوا من اللبس، حيث حصنت حروف المجازاة المعنى، وقطعت الإشكال.

[1] – وردت هذه الرواية، " دعني فأضربَ"، يُنظر: البخاري، "الصحيح"، الحديث رقم: 6939، ص806.

[2] – البيت لطرفة في لسان العرب: (قنس)، ويقول ابن منظور: قال ابن بري البيت لطرفة: ويُقال إنّه مصنوع عليه، وأراد اضربن بنون التوكيد الخفيفة، فحذفها للضرورة، وهذا من الشاذ، لأنّ نون التأكيد الخفيفة لا تُحذف إلّا إذا لقيها ساكن، يُنظر: "لسان العرب"، 183/6. و في: "خزانة الأدب"، 11/ 450، برواية (السيف) بدل (السوط)، و"نوادر أبي زيد"، ص13، و"شرح شواهد المغني"، 933/2، و"شرح المفصل"، 107/6، و"المقاصد النحوية "، 337/4، وبلا نسبة في "الإنصاف"، 565/2، و"الخصائص"، 126/1، و"سر صناعة الإعراب"، 82/1، و"المحتسب"، 367/2، و"مغني اللبيب"، 643/2، و"الممتع في التصريف"، 323/1.

[3] – الأعشى، "الديوان"، ص137، والرواية فيه:

فإِيَاكَ والمَيْتَات لَا تقربنَّها ✿ ولاَ تَأْخُذَنْ سَهْماً حَدِيداً لتَفْصِدَا

والنُّصُب المَنْصُوبَ لا تنسُكَنَّهُ ✿ وَلاَ تَعْبُدِ الشيطانَ، وَاللهَ فَاعْبُدَا

وهو من شواهد: سيبويه، "الكتاب"، 569/3، و المبرد، "المقتضب"، 10/2، ويُنظر: السهيلي، "الأمالي "، ص 120.

[4] – السهيلي،" نتائج الفكر"، ص148.

فإن قيل فما بال الثاني جاء بلفظ الماضي إذا قلت:« إن قمتَ قمتُ» و«إن خرج زيد ذهب عمرو»؟، فالجواب أنّهم قصدوا ازدواج الكلام، آثروا اعتدال اللفظين، حيث كانا معا كالأخوين، ثمّ استشهد بشاهد نثري وهو قول من أقوال العرب ثمّ بشطر من الشعر وبعد ذلك أضاف شواهد من القرآن الكريم فقال: ألا تراهم يقولون:« **آتيك بالغدايا والعشايا**»[1]، وقالوا:[2]

حَوْراءُ عَيْنَاءُ مِنَ العينِ الحِيرْ

وقال تعالى:﴿ نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾[3]، و﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ﴾[4]، ولولا لفظ الأول ما جاز الثاني في هذا الكلام كلّه.

1-3-4- السرّ في إعمال النواسخ:[5]

قال السهيلي: ونظير إعمالهم" علمت" وأخواتها في المبتدأ والخبر اللذين هما بمعنى الحديث، إعمالهم "كان" وأخواتها في الجملة، وإنّما كان أصلها أن ترفع فاعلا واحدا نحو:" كان الأمر"، أي حدث، فلمّا خلعوا منها معنى الحدث لم يبق فيها إلّا معنى الزمان [6]، ثمّ أرادوا أن يخبروا بها عن الحديث الذي هو (زيدٌ قائمٌ) أي:إنّ زمان هذا الحديث ماض أو مستقبل –أعملوها في الجملة ليظهر تشبثها بها ولا يتوهم انقطاعها عنها –لأنّ الجملة قائمة بنفسها، و"كان" كلمة قد يُوقف عليها أو تكون خبرا عما قبلها، فكان عملها في الجملة دليلا على تشبّثها بها، وأنّها خبر

[1] – يُنظر: السيوطي، "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، 271/1، و الزَّبيدي، "تاج العروس"، 146/39.

[2]– البيت بلا نسبة في " نتائج الفكر"، ص 145، وهو لمنظور بن مرثد الأسدي في: "شرح المفصل"، لابن يعيش، 114/4، وروايته:

عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ مِنَ العينِ الحِيرْ

لم أجد البيت في الكتب الأخرى التي بين يدي ماعدا " شرح المفصل".

[3] – التوبة: 67.

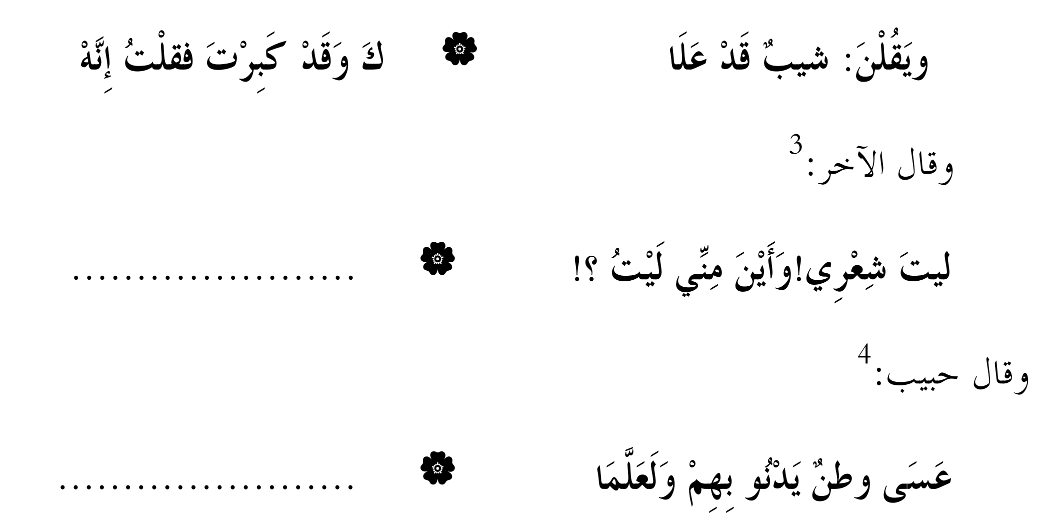
[4] – البقرة: 194.

[5] – السهيلي،"نتائج الفكر في النحو"، ص338

[6] – السيوطي،" الأشباه والنظائر"، 205/1

عن هذا الحديث، ولم تكن لتنصب الاسمين لأنّ أصلها أن ترفع ما بعدها، ولم تكن لترفعهما معا فلا يظهر عملها، فلذلك رفعت أحدهما ونصبت الآخر.[1]

ومن هذا الباب إعمالهم (إنّ) وأخواتها، وإنّما دخلت لمعان في الجملة والحديث إلّا أنّها كلمات يصحّ الوقوف عليهنّ لأنّ حروفهنّ ثلاثة فصاعدا تقول إنّه، وليته، ولعلّه، ألا ترى إلى قوله[2]:



وَيَقُلْنَ: شيبٌ قَدْ عَلَا ✽ كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فقلْتُ إِنَّهْ

وقال الآخر:[3]

ليتَ شِعْرِي!وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ ؟! ✽ ....

وقال حبيب:[4]

عَسَى وطنٌ يَدْنُو بِهِمْ وَلَعَلَّمَا ✽ ....

وما نلاحظه في هذه المسألة هو استشهاد السهيلي بثلاثة أبيات شعرية منها ما هو لشاعر إسلامي ومنها ما هو لشاعر مولّد (أبو تمام) الذي ينتمي إلى الطبقة الرابعة والتي لم يُستشهد بشعرها عند النحاة القدامى..

---

[1] - السهيلي،"نتائج الفكر"، ص 341.

[2] - عبيد الله بن قيس الرقيات، " الديوان"، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص66، و يُنظر: سيبويه، "الكتاب"،172/3:« وأمّا قول العرب في الجواب: "إنّه "، فهو بمنزلة أجل، وإذا وصلت قلت:إن يا فتى، وهي بمنزلة أجل »

[3] - هو أبو زيد الطائي، وعجزه:

إنّ لَيْتًا وإنَّ لوًا عَنَاءُ

والبيت من شواهد "الكتاب" 290/3، و"المقتضب"، 1"/2،346/260، 354، ويُنظر:"خزانة الأدب "، 3 /229

[4] - هو أبو تمام والبيت في ديوانه،232/3، وعجزه:

وأَنْ تُعْتِبَ الأَيَّامُ فِيهِمْ فَرُبَّمَا ✽

1-4- نماذج لبعض الشواهد النــثريــة لدى السهيلي:

1- 4-1- في أم العاطفة:[1]

وافق السهيلي الزجاج في ما ذهب إليه من أنّ(أم)لا يعطف بها إلّا بعد استفهام[2]، إذا أردت المعادلة بين أمرين متساويين، إمّا على جهة الاستفهام وإمّا على جهة التقرير أو التوبيخ ؛ ثمّ قد تكون (أم) إضرابا[3] ولكن ليس بمنزلة (بل) كما زعم بعضهم[4]، ولكن إذا مضى كلامك على اليقين ثمّ أدركك الشك مثل قولهم:" **إِنَّهَا لَإبلٌ أم شاءٌ** ؟"[5] أي أهي شاءٌ؟ [6]، أضرب عن اليقين ورجع إلى الاستفهام حين أدركه الشك ونظيره قول الزباء حين تكلّمت بـــ (عسى) ثمّ أدركها اليقين فقالت: "**عَسَى الغُوَيْرُ** "[7]، وهي متوقعة شرا ثمّ غلب عل ظنها الشر فختمت الكلام بحكم ما غلب على ظنها لا بحكم " عسى "، لأنّ " عسى " لا يكون خبرها اسما غير حدث، فكأنّها قالت:" صار الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا "[8].

---

[1]- السهيلي، " نتائج الفكر "، ص 260، ويُنظر: السهيلي، " الأمالي"، ص126.

[2]- تقول:أقام زيد أم عمرو؟ معناه أيّهما قام؟ فإن قلت قام زيد أم أخوك لم يجز؛ لأن أم لا يعطف بها إلّا بعد الاستفهام. يُنظر الزجاجي، "الجمل"، كلنسليك بباريس، 1367هـ-1957م، ص32، ويُنظر: السهيلي، "نتائج الفكر"، ص260.

[3]- الإضراب هنا معناه إبطال الحكم السابق ونفي مضمونه والانصراف عنه إلى ما بعدها، ويسمى هذا الإضراب الإبطالي، وقد يُراد الانتقال من غرض إلى آخر يخالفه، وحينئذ يسمى الإضراب الانتقالي. يُنظر: ابن هشام، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 337/3.

[4]- المبرد، "المقتضب"، 289/3.

[5]- هذه العبارة من الأساليب التي استشهد بها سيبويه في كتابه، يُنظر، "الكتاب"، 195/3.

[6]- يُنظر: ابن هشام، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 337/3.

[7] - هذا مثل، يُنظر: الميداني،" مجمع الأمثال"، 17/2، ويُنظر: أبو هلال العسكري، "جمهرة الأمثال"، 144/1، ويُنظر: سيبويه،" الكتاب "،92/1، والمبرد،"المقتضب"، 59/2. وابن دريد: " جمهرة اللغة "،432/1، ويُنظر:" خزانة الأدب"، 364/5- 365، 386/8، 316/9- 320-321، و"العقد الفريد "، 117/3، ويُنظر: "الإنصاف في مسائل الخلاف "، ص141. والغُوَيْر تصغير غار. والأَبْؤُسُ جمع بؤس .

[8] - قال ابن الطراوة: في الإفصاح، ورقة: 10: "قالت: عسى الغوير أبؤسا.... ثمّ ثبت عندها ذلك المتوقع، فأعلمت في بقية كلامها صار، فكأنّها قالت: صار الغوير أبؤسا، وهذا التحول في المقام الواحد من حال إلى حال في كلام العرب واستعمال العامة أكثر من أن يُحصى، وأعمّ وأشهر من يشهر أو ينمى "، وكلام سيبويه ليس فيه إشارة إلى هذا التحول الذي قال به ابن الطراوة، بل قال سيبويه: " جعلوا عسى بمنزلة كان "، "الكتاب "، 92/1، وقال المبرد في "المقتضب"، التقدير: "عسى الغوير أن يكون بؤسا " 59/2.

اكتفى السهيلي في هذه المسألة بشاهدين نثريين من كلام العرب و لم يضف شاهدا آخر لا من قرآن ولا حديث ولا حتى شعر.

1-4- 2- في تعدية الفعل:[1]

كلّ فعل يقتضي مفعولا ويطلبه، فلا يصل إلى بعده إلّا بحرف الجر، ثمّ قد يُحذف المفعول لعلم السامع به ويبقى المجرور، وربّما تضمّن الفعل معنى فعل آخر متعدٍّ بغير حرف فسقط حرف الجر من أجله، وربّما كان الفعل يتعدّى بغير حرف وفي ضمن الكلام ما يطلب الحرف، فيدخل الحرف من أجله، فالأول نحو:" نصحت لزيد" و" شكرت له "، " كلت له ": المفعول في هذا كلّه محذوف والفعل واصل إلى ما بعده بحرف ؛لأنّ "نصحت " مأخوذ من قولك:" نصح الخائط الثوب": إذا أصلحه وضمّ بعضه إلى بعض، ثمّ استعير في الرأي فقالوا: "**نصحت له رأيه** "[2].

وفي نفس المسألة عندما تحدّث السهيلي عن الباء الموجودة في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[3]، قال: فالباء متعلّقة بما تضمّنه الخبر من معنى الأمر بالاكتفاء لأنّك إذا قلت: "كفى الله "، أو" كفاك زيد"، فإنّما تريد: أن يكتفي هو به فصار اللفظ لفظ الخبر والمعنى معنى الأمر، فدخلت "الباء "لهذا، فليست زائدة في الحقيقة[4]، وإنّما هي كقولك: "حسبك بزيد"، ألا ترى أنّ "حسبك "مبتدأ وله خبر، ومع هذا فقد يجزم الفعل في جوابه، ثمّ استشهد السهيلي بكلام

[1] - السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص 352.

[2]- يُنظر: " تاج العروس"، مادة نصح، باب: الحاء ففيها رأي منسوب إلى ابن درستويه في تعدّي هذا الفعل قريب ممّا ساقه السهيلي. يُنظر: محمد مرتضى الحُسَيْني الزَّبيدي، " تاج العروس من جواهر القاموس"، 174/7، ويُنظر: السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص352.

[3]- النساء: 79.

[4]- يُنظر: ابن هشام، "مغني اللبيب"، ص 112- 113؛ وقال الزجاج: « دخلت لتضمن "كفى "، معنى " اكتفّ". وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم: اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه، أي ليتق وليفعل، بدليل جزم " يثب "، ويوجبه قولهم: كفى بهند، بترك التاء....».

العرب وهو قولهم **"حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ"**[1] فينم جُزم على جواب الأمر الذي في ضِمْنِ الكلام. حكى هذا سيبويه عن العرب.[2]

إذا ما نلاحظه في هذه المسألة هو اكتفاء السهيلي بشاهدين من كلام العرب و لم يضف شواهد أخرى .

وقال في الفعل المتعدي إلى مفعولين[3]: «أعطى زيد عمرا درهما» وهذا وأشباهه من المنقول الذي صُير فاعله مفعولا، وقد اختلفوا: أهو قياس مستتب في جميع الأفعال أم لا؟

ثمّ يواصل حديثه حتى يصل عند قوله: وأمّا «أعطيته» فمنقول عن «عطا يعطو» إذ أشار للتناول[4] وليس معناه الأخذ ألا تراهم يقولون: «**عَاطٍ بَغْيْرِ أَنْوَاطٍ**»[5]، فنفَوا أن يكون وقع هذا الفعل بشيء، فلذلك نقل كما نُقل غير المتعدي لقربه منه، فقالوا: أعطيت زيدا درهما، أي جعلته عاطيا له[6]. اكتفى السهيلي بشاهد نثري من كلام العرب، و لم يعضده بأيّ نوع آخر من الشواهد.

1-4-3- في النعت وحذف العائد:[7]

ذكر السهيلي أنّ حكم الجملة التي هي في باب النعت أن يعود منها ذكر على المنعوت، ولكنّه قد يُحذف العائد من الصفة كما يُحذف من الصلة ؛ تقول:"الذي ضربت"، وحذفه من الصلة أحسن من حذفه في الصفة، لأنّ الموصول لا يستغنى عن صلة، فطال الكلام واحتاج إلى الحذف، ومع قبح الحذف في الصفة فهو أحسن من حذفه في الخبر إذا قلت:"زيد ضربت"، لأنّك في الخبر تقدر أن تعمل الفعل في زيد، فتقول: "زيدا ضربت"، ولا يمكن في الصفة أن

---

[1] - والشاهد موجود في كتاب سيبويه أيضا، 3/117- 148.

[2] - السهيلي، "نتائج الفكر"، ص 355.

[3]- السهيلي، " المصدر نفسه"، ص 328.

[4]- في التاج أيضا العَطْوُ: التَنَاولُ، يُقال عطا الشيء وإليه عُطوا:تناوله، وعطا بيده إلى الإناء: تناوله قبل أن يوضع على الأرض، يُنظر: محمد مرتضى الحُسَيْني الزَّبيدي، "تاج العروس من جواهر القاموس"، 39 /61.

[5]- هذا مثل يُضرب لمن يدعي ما ليس يملكه، أو لمنتحل علما لا يقوم به، يُنظر: الميداني، "مجمع الأمثال"، 2/240.

[6]- السهيلي، "نتائج الفكر "، ص328.

[7]- أبو القاسم السهيلي ،" الأمالي"، ص90- 91.

تعملها في الموصوف، فلا مندوحة عن الحذف للضمير أو ذكره،ثمّ استشهد على ذلك بالشطر الموالي:[1]

.... ❁ **فثوبٌ نَسيتُ وثَوْبٌ أجرُّ.**

والسهيلي يرى في هذه المسألة أنّ: نسيت في موضع نعت لثوب، لا في موضع خبر، كما توهم سيبويه [2]، لأنّ الثوب نكرة فلا يخبر عنها إلّا مع الشروط المذكورة.

كما ذكر السهيلي شاهدا نثريا آخر وبرهن من خلاله أنّ سيبويه قد وهم فيما ذهب إليه من رأي في قول العرب " **شَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ تَرَى** "[3]؛ أي ترى فيه النبات، فليس ترى في موضع خبر، وإنّما هو وصف.[4] كأنّه قال: الشهور ثلاثة: **شَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ تَرَى وَشَهْرٌ مَرْعَى**.

1-4-4- في الحال من المضاف إليه،وعطف الفعل على الاسم:[5]

بين السهيلي في هذه المسألة أنّ الحال من المضاف إليه لا يجوز على الإطلاق، لأنّها مفعول فيها، فهي كالظرف والمفعول، فلابدّ لها من عامل يعمل فيها معنى الإضافة، لأنّه أضعف من لام الإضافة، ولام الإضافة لا يعمل معناها في ظرف ولا حال [6]، فمعناها – إذا لم يلفظ بها – أضعف وأجدر ألّا يعمل[7].

[1] – من شواهد الكتاب وهو لامرئ القيس وصدره:

فَأَقْبَلْتُ زحفًا على الرُكْبَتَينِ ❁

سيبويه، "الكتاب"، 139/1، ويُنظر: امرؤ القيس، "الديوان"، ص 159، والبغدادي،"خزانة الأدب"، 180/1.ورواية الكتاب: **فثوبٌ لَبِسْتُ**.

[2]- سيبويه " الكتاب"، 139/1.

[3] – هذا مثل، يُنظر: الميداني،"مجمع الأمثال"، 370/1.

[4] – السهيلي،" الأمالي"، ص 91.

[5] – السهيلي،"نتائج الفكر"، ص315.

[6] – المبرد، "المقتضب "، 171/4، في التفرقة بين الحال والظرف.

[7]- حقق ابن هشام العامل في الحال، يُنظر: " مغني اللبيب"، ص735.

لو قلت: «**هذا غلامُ هندٍ ضاحكةً** » لم يجز لما ذكرناه .فإن قلت: يعمل فيها ما يعمل في" الغلام "المضاف، فهو محال: لأنّ "ضاحكة" من صفة هند، لا من صفة الغلام، فبطل من كلّ وجه، ولكنّه يجوز الحال من المضاف إليه إذا كان في المضاف معنى الفعل نحو: «**هذا ضاربُ هندٍ قائمةً** » أو «أعجبني خروجها راكبةً»، ونحو: قوله تعالى:﴿ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ﴾[1] لأنّ ما في المضاف من معنى الفعل واقع على المضاف إليه وعامل فيما هو حال منه، بخلاف الغلام ونحوه مما ليس فيه معنى الفعل.

نلاحظ أنّ السهيلي أعطى مثالين من إنشائه ثمّ دعّمهما بآية من القرآن الكريم ثمّ أضاف مثالا من صنعه عضده بثلاثة شواهد من كلام العرب وبعده أتى بشاهدين شعريين لشاعرين مختلفين من بينهما: أبو تمام وهو كما نعلم ينتمي للطبقة الرابعة أي:طبقة الشعراء المولدين أو المحدثين.

وأضاف السهيلي أنّه قد يجوز أيضا الحال من المضاف إليه نحو: «رأيت وجه هندٍ قائمةً»؛ لأنّ البعض يجري عليه حكم الكلّ، فيعمل في الحال ما يعمل في البعض من حيث أجروا البعض مجرى الكلّ ثمّ استشهد بما يأتي: «ذهبت بعض أصابعه»[2]، «وشَرَقَتْ صدرُ القناةِ»[3]، «وتواضعت سُورُ المدينة »[4]، وهو كثير، فعلى هذا جاء:

---

[1]- الأنعام : 128.

[2] – من الأساليب التي استشهد بها سيبويه، "الكتاب"،72/1 ، 92/1، ، قال سيبويه: « وربّما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنّما أنّث "البعضَ" لأنّه أضافه إلى مؤنث هو منه،ولو لم يكن منه لم يؤنثه، وممّا جاء مثله في الشعر قول الأعشى:

وتَشْرَقَ بالقَوْلِ الذي قَدْ أَذَعْتَه ❁ كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ مِنَ الدَّمِ

يُنظر: الأعشى، "الديوان "، ص173.

ومثله قول جرير:

لّما أتى خَبَرُ الزُبَير تَواضَعَتْ ❁ سُورُ المدينة والجبالُ الخُشَعُ

يُنظر: جرير، "الديوان"، ص270.

[3]- إذا كما سبق وأشرت هذا الكلام هو جزء من بيت شعري استشهد به سيبويه، في كتابه، 93/1.

[4]- إذا كما سبق وأشرت هذا الكلام هو جزء من بيت شعري استشهد به سيبويه، في كتابه، 92/1.

كَأَنَّ حَوَامِيه مُدْبِرَا [1]

ومنه قول حبيب:[2]

والعِلْمُ فِي شُهُبِ الأرمَاحِ لاَمِعَةً ❁ ....

إذا استشهد السهيلي بثلاثة شواهد نثرية ؛وهي من كلام العرب وما يجب أن أشير إليه هنا هو أنّ الشاهدين الأخيرين اللذين ذكرهما السهيلي وكأنّهما من النثر ما هما إلّا جزآن من بيتين شعريين ثمّ عضد السهيلي شواهده النثرية بشاهدين من الشعر اكتفى بذكر الصدر من كلّ بيت، كما ذكر اسم صاحب البيت الأول أما البيت الثاني فلم يسمّ قائله.

وعند حديثه عن إضمار "أن" ؛ قال: لا نجيز إضمار (أن) إلّا بتوفّر إحدى الشرائط، إمّا مع" الواو" العاطفة على مصدر [3] ثمّ استشهد بقول الشاعر: [4]

لَلَبْسُ عباءةٍ وتقَرَّ عَيْني ❁ ....

(أي وأن تقرَّ عيني)، و الشاهد في قوله وتقرّ؛ حيث نُصب الفعل المضارع بـــ"أن" مضمرة بعد الواو التي بمعنى " مع ".

---

[1]- السهيلي،"نتائج الفكر"، ص316، سبق تخريج البيت.

[2] - هو أبو تمام حبيب بن أوس، والبيت في ديوانه 46/1، وعجزه:

بَيْنَ الخَمِيسَيْنِ لاَ فِي السَّبْعَةِ الشُهُبِ ❁

[3] - المبرد،"المقتضب"،326/1، وسيبويه، " الكتاب "، 48/3.

[4] - البيت من شواهد "الكتاب"، و"المقتضب"، 326/1. وعجزه:

أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ ❁

ويُنظر: "مغني اللبيب"، ص473-518-673-868-952. ويقول البغدادي في: "الخزانة"، 592/3، والبيت من أبيات ميسون بنت بحدل الكلبية، وميسون قال اللخمي:هي زوج معاوية بن أبي سفيان، وأمّ ابنه يزيد.

و:

.... ✿ **تَقَضِّي لُبَانَاتِ ويسأَمَ سَائِمُ**[1].

(أي وأن يسأمَ)

وما يمكننا استنتاجه في آخر هذا المبحث هو أنّ شواهد السهيلي في النحو واللغة لا تعدو عصر الاحتجاج، وإنّه في اعتماده أشعار أبي تمام كان متبعا لا مبتدعا، فقد سبقه إلى ذلك المبرد وابن جني، كما سبقه الزمخشري إلى الاحتجاج بأشعاره، ولا يجد الباحث في شواهد السهيلي من الكلام ما يقع بعد الطبقات الثلاث التي حدّد العلماء الاستشهاد بكلامها باستثناء شعر أبي تمام.

2- الشاهد من كلام العرب لدى ابن مالك:

استمدّ ابن مالك شواهده من القرآن الكريم، فإن لم يجد فيه شاهدا عدل إلى الحديث النبوي، فإن لم يجد فمن أشعار العرب وكلامهم.[2]

وهذا ما طبّقه في مصنّفاته التي لا تخلو من كلام العرب، مثل: "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" و"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" و"شرح التسهيل"....

---

[1]- هو ميمون بن قيس، والبيت في ديوانه، ص77، وهو من شواهد سيبويه،"الكتاب" 38/3، وابن هشام،"مغني اللبيب"، 618/5، ويقول المبرد في" المقتضب": « والنحويون ينشدون هذا البيت على ضربين، وهو قول الشاعر:

لَقَدْ كان في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَه ✿ تَقَضِّي لُبَانَاتٍ ويَسْأَمَ سَائِمُ

فيرفع" يسأم "لأنّه عطفه على فعل، وهي تقضي، فلا يكون إلّا رفعا:" تقضّى لبانات " قال ويسأمَ سائم ؛ لأنّ "تقضِّي "اسم، فلم يجز أن تعطف عليه فعلا، فأضمر "أن " ليجري المصدر على المصدر، فصار: تقضي لبانات وأن يسأم سائم، أي: وسآمة سائم »،1/ 67.

[2]- يُنظر: ابن مالك، " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة، 1378هـ-1967م، ص 45. (مقدمة المحقّق)

2-1- موقف ابن مالك من الاستشهاد بالنثر:

استشهد ابن مالك في كتبه بلغات القبائل جميعا لأنّه وثق بأصحابها ورأى لغاتهم تمثّل فصيحا من اللغات لا يصحّ إغفاله،وخاصة بعد أن رآها ترد في قراءات القرآن المختلفة،ومع ذلك فإنّك تجد ابن مالك أحيانا يفضّل إحدى اللغتين على الأخرى، لأنّها في نظره أفصح منها.[1]

ففي تسهيل الفوائد مثلا يقول:" وإبدال (الياء) (جيما)"مشدّدة موقوفا عليها، أو مسبوقة بعين عجعجة قضاعة.[2] "

كما توسّع ابن مالك في قبول كلّ ما صحّ سماعه من كلام العرب، يؤيد ذلك قوله:

أ) إذا صحّ السماع تعيّن الإتباع: جاء في كتاب " النظم الأوجز فيما يهمز ولا يهمز": «مصيبة ومصاوب، فهو الأصل، ويقال أيضا مصايب بإبدال الهمزة من حرف اللين وهو مخالف للقياس لأنّ هذا الإبدال لا يستحقه من حروف المدّ إلّا الزائد، كصحيفة وصحائف، ولكن إذا صحّ السماع تعيّن الإتباع »[3].

ب) الثقة بالعلماء مقبولة: قال: لم يذكر البصريون من حروف النداء (آ)، ولكن ذكرها الكوفيون، والثقة بالعلماء مقبولة.[4]

ج) لا يقاس على ما لم يسمع: قال يردّ على ابن الأنباري قبوله دخول (حتى) على الضمير:" وأمّا ما أجازه ابن الأنباري من أن يقال: (حتّاك) فلا مسموع له إلّا إن جعلت (حتى) جارّة، وذلك أيضا مفتقر إلى نقل عن العرب، لأنّ العرب استغنت في المضمر بـــ (إلى) عن

---

[1]- ابن مالك، "شرح تسهيل الفوائد"، 169/1، ويُنظر: غنيم غانم عبد الكريم الينيعاوي، "الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة"، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، 1418هـ، ص209.

[2]- ابن مالك، "تسهيل الفوائد"، ص317.

[3] – غنيم غانم عبد الكريم الينيعاوي، "الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة"، ص210.

[4] – غنيم غانم عبد الكريم الينيعاوي، "المرجع نفسه"، ص 220، نقلا عن: ابن مالك، "شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ"، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، 1397هـ- 1977م، ص277.

(حتى) كما استغنت ب (مثل) عن (كاف التشبيه) وقد يرد دخول الكاف على ضمير الغائب، و لم يرد دخول (حتى) على ضمير أصلا ".[1]

د) الرواية أولى من الرأي: جاء في "شرح تسهيل الفوائد": حكى الفراء أنّ المدّ في (أولاء وأولائك) لغة الحارثيين، وأنّ القصر فيهما لغة التميميين وهذا هو المأخوذ به لأنّ مستنده رواية، ومستند غيره رأي والرواية أولى من الرأي[2].

وجاء في (باب النداء): وكون الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد، هو الصحيح، لأنّ سيبويه أخبر بذلك، ورواه عن العرب، ومن زعم أنّ الهمزة في الاختصاص بالقرب، لم يعتمد في ذلك إلّا على رأيه، والرواية لا تعارض بالرأي.[3]

2-2- موقف ابن مالك من الاستشهاد بالشعر:

استشهد ابن مالك بعدد غير يسير من أبيات شعريّة تعود لشعراء من مختلف الطبقات التي صنّفها المشارقة، فمن الطائفة الأولى؛ التي تمثّل شعراء الجاهليّة: امرؤ القيس؛حيث استشهد بشعره[4]. للتدليل على أنّ ما يصدّر بـــ:"ربَّ" لا يلزم كونه ماضي المعنى، بل يجوز مضيّه وحضوره واستقباله، ثمّ قال: ومع ذلك فالمضيّ أكثر من الحضور والاستقبال[5]. ومن شواهده، قول امرئ القيس: [6]

أَلا رُبَّ يَوْمٍ صالِحٍ لَكَ مِنْهُما ✿ وَلاسِيَما يَوْمٍ بِدارَةِ جُلْجُلِ.

[1] – ابن مالك، "شرح تسهيل الفوائد"، 169/1.

[2] – ابن مالك، "المصدر نفسه "، 271/1

[3] – ابن مالك، "المصدر نفسه"، 200/2.

[4] – استشهد ابن مالك بشعر امرئ القيس في عدّة مواضع، يُنظر:"شواهد التوضيح"، ص 156- 166- 225.

[5] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 134.

[6] – امرؤ القيس، " الديوان "، دار صادر، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص 32.

ومثال استشهاده بشعر الطبقة الثانية(طبقة المخضرمين) ما استشهد به أثناء حديثه عن حذف الموصول المستغنى عنه بصلته؛ حيث استشهد ببيت حسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو قوله: [1]

أَمَنْ يَهْجو رَسولَ اللهِ مِنْكُمْ ✿ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُه سَواءُ.

والشاهد في البيت قوله: يمدحه، فقال: يريد: سواء؟ حيث حذف الموصول، وهو:مَنْ، وذلك لدلالة صلته عليه. [2].

ومثال استشهاده بشعر الطبقة الثالثة (طبقة الإسلاميين)، استشهاده بشعر جرير؛ حيث أورد ابن مالك الكثير من شعره ليستدلّ به على القواعد النحويّة، ومثال ذلك ما استشهد به في مسائل"نِعْمَ" ؛ حيث استشهد فيها ببيتين لجرير، منه قوله:[3]

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبيكَ فِينَا ✿ فَنِعْمَ الزادُ زادُ أَبيكَ زَادَا.

و الشاهد في قوله: "فنعم الزاد زادا"؛ حيث جمع بين الفاعل(الزاد) والتمييز(زادا)، وهذا غير جائز عند البصريين[4]. وقد بلغ عدد الشواهد الشعريّة في كتاب شواهد التوضيح حوالي: مائتين وعشرين شاهدا.

وابن مالك نحا نحو الكوفيين في الرواية عن قبائل لم يستشهد البصريّون بكلامها، كما كان يقيس على ما ورد في أبيات قليلة.[5] فقد أجاز أن يجمع بين الضميرين: المتصل والمنفصل؛ إذا اختلفا إفرادا وتأنيثا، مستشهدا بما نقله الكسائي عن بعض العرب، وهو قولهم: هم أحسن الناس وجوها وأنضر هموها[6]. وأيضا في مسألة مطابقة المعنى وحده، قال فيها: "ومن هذا

---

[1] – ورد البيت في الديوان بلفظ" فمن "بدل "أمن"، يُنظر: حسان بن ثابت الأنصاري، "الديوان"دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص 09.

[2] – ابن مالك، "شواهد التوضيح "، ص 134.

[3] – جرير، "الديوان"، ص 107.

[4] – يُنظر: المبرّد، " المقتضب"، 442/2.

[5] ــ يُنظر: خديجة الحديثي، "أبو حيان النحوي"، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1385هـ-1966م، ص334.

[6] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 81، ويُنظر: ص 60-106-215.

النوع- أي مطابقة المعنى وحده- قول القائل: "بلى وِجاذاً" حين قيل له: "أما في مكان كذا وَجْذٌ"[1]. وفي مسألة توحيد الاسم المضاف إلى المثنى وتثنيته استشهد بقول بعض العرب: "**أكلتُ رأس شاتين**"[2].

وقد أكثر ابن مالك اعتماده روايات القدماء؛ حيث أشار إلى رواية يونس بن حبيب والخليل وسيبويه وقطرب[3]، وكان في مواضع كثيرة لا يسمي الراوي، كأن يقول: "كقول بعض العرب: **عليه رجلا ليسني**"، أو: "ومنها ما روى بعض الثقات من قول العرب "**سلامُ عليكم**" بضم الميم دون تنوين.[4]

2-3- موقف ابن مالك من الشواهد المجهولة :

ابن مالك كمن سبقه من النحاة تجده تارة يقبل الشاهد المجهول القائل فيستشهد به، وتارة يردّه، ومن ذلك أنّ الكوفيين[5] أجازوا دخول اللام بعد (لكن) اعتبارا ببقاء معنى الابتداء معها كما بقي مع (إن) واحتجوا بقول الشاعر:[6]

.... ❁ ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

وأمّا هو فقد ردّ هذا الدليل بقوله: "ولا حجّة فيه لشذوذه إذ لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راوٍ عدل يقول سمعت من يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا غاية في الضعف، ولو

[1] - ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص 91، ويُنظر: سيبويه، " الكتاب"، 255/1- 256.

[2] - ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص115- 255، و يُنظر: الفراء، " معاني القرآن"، 308/1.

[3] - ابن مالك، "" شواهد التوضيح "، ص 55-94-141-148-211.

[4] - ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص 80-93- 91.

[5]- علي بن علوي بن عوض الشهري،"أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل"، السعودية، 1424هـ/1425هـ، ص37.

[6]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في "خزانة الأدب "، 361/10-363، ذكر البغدادي أنّه لا يُعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير، وبلا نسبة في: "معاني القرآن للفراء "، 313/1، و"الإنصاف"، ص171 برواية: لكميدُ، وفي: " همع الهوامع"، 140/1، وفي: "سرّ صناعة الإعراب"، 380/1، "ومغني اللبيب"، 233/1-292 و في "شرح ابن عقيل"، 294/1، (ذكر ابن عقيل صدر البيت وهو:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ❁

صحّ إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه فجعل أصله: (ولكن إنّني) ثمّ حذفت همزة (إنّ) ونون (لكن)، وجيء باللام في الخبر ؛ لأنّه خبر (إنّ) "[1].

وهذا الموقف من ابن مالك يُعدّ منهجا واضحا من الشواهد المجهولة لو أنّه داوم عليه وظلّ متمسكا به في كلّ ما هو من هذا القبيل، ولكنّه في مواضع أخرى يحتجّ بأبيات مجهولة القائلين دون أن يردّها، وهذا ما يجده المتصفح لكتبه مثلما وجدته في كتابيه "شرح التسهيل"، و"شواهد التوضيح"[2]. وهذه بعض الأمثلة:

فقد احتجّ بقول الراجز:[3]

أَكْثرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائمًا ❁ لا تَلْحَني إنّي عَسَيْتُ صائمَا

على مجيء خبر "عسى" مفردا منصوبا[4].

---

[1] - يُنظر: ابن مالك،"شرح التسهيل "، 29/2

[2] - ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 21-62- 66- 69- 108-109-110- 121- 126-137-167-168- 169- 190- 198- 211.

[3]- البيت من الرجز وهو بلا نسبة في: ابن مالك، " شرح التسهيل"، 393/1، و في: "حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني"، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، 406/1، و"الخصائص"، 148/1. و"الأشباه والنظائر"، 175/2، و"خزانة الأدب"، 374/8-376، و"شرح ابن عقيل"، 263/1، و "مغني اللبيب"، 152/1، و"همع الهوامع"، 130/1، وفي: الحسن بن قاسم المرادي، "الجَنى الداني في حروف المعاني"، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل،دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1413هـ-1992م، ص 463، ولرؤبة في ملحقات ديوانه، ص185 وهو بلفظ: لا تُكْثِرن بدل "لا تلحني "،و في "خزانة الأدب"، 316/9-317-322، ويُنظر: "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية "، 36/12.

[4]- يُنظر: ابن مالك،"شرح تسهيل الفوائد "،393/1، وقد نقل السيوطي في " الاقتراح " ص53، عن ابن هشام أنّه نقل عن عبد الواحد الطواح طعنه في هذا الرجز بأنّه مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به. ويُنظر: علي بن علوي بن عوض الشهري،"أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل "، ص37.

وأورد ابن مالك قول الشاعر:[1]

أَرَدْتَ لِكَيْمَا تَطِير بِقِرْبَتِي ❁ فَتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

ثمّ علّق عليه بقوله:" فهذا لا محيص فيه من أحد أمرين مستغربين، إمّا أن تكون (كي) مصدرية فيلزم اجتماعها " مع (أن) وهما حرفان مصدريان، وإمّا أن تكون حرف جرّ[2].

كما أنّ ابن مالك قد احتجّ بشواهد رميت بالوضع، حيث استدلّ [3] على جواز حذف نون الوقاية من (مِنْ)، و(عَنْ) بقول الشاعر:[4]

أيّها السائلُ عَنْهُمْ وعَنِي ❁ لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلا قيسُ مِنِي

2-4- نماذج لبعض الشواهد ا الشعــرية لدى ابن مالك: وقد عدت إلى كتابين مشهورين لابن مالك وهما "شواهد التوضيح" و"شرح التسهيل"، ووقفت فيهما على بعض المسائل النحوية التي استشهد فيها ابن مالك بشواهد متنوعة ومن هذه الشواهد طبعا كلام العرب من شعر ونثر. و اخترت هذين الكتابين كنموذجين لآخذ منهما بعض المسائل النحوية التي استشهد فيها ابن مالك بالشواهد المختلفة (القرآن، الحديث، كلام العرب).

2-4-1- في النفي بــ "ليس"و"ما" و"إنْ" قرينة مخلصة للحال:[5]

والأكثرون أيضا على أنّ النفي بــ" ليس"و"ما"و"إن" قرينة مخلصة للحال مانعة من إرادة الاستقبال وليس ذلك بلازم، بل الأكثر كَوْنَ المنفي بها (حالا) ولا يمتنع كونه مستقبلا، ثمّ

[1]- البيت من الطويل، قال عنه البغدادي:" قلّما خلا منه كتاب نحوي، ولم يُعرف قائله"، يُنظر: البغدادي، "خزانة الأدب"، 488/8. وأبو البركات بن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين"، ص466.

[2] – يُنظر: ابن مالك، " شرح تسهيل الفوائد"، 224/1-225.

[3] – يُنظر: ابن مالك،" المصدر نفسه"،134/1.

[4] – البيت من الرمل، وقد نقل صاحب " خزانة الأدب" عن ابن هشام شكّه في هذا البيت وأنّه من وضع بعض النحويين. يُنظر: البغدادي، "خزانة الأدب "،5/ 380-381، وهو بلا نسبة في "الأشباه والنظائر "، 90/1، و"أوضح المسالك"، 118/1، و"شرح ابن عقيل"، 97/1، و"همع الهوامع"، 64/1.

[5]– ابن مالك،"شرح التسهيل"، 28/1.

استشهد ببيت من الشعر: وبيّن أنّه لحسان بن ثابت وقد قاله في وصف الزبير رضي الله عنهما. و هذا هو البيت:[1]

وما مِثْلُهُ فيهمْ ولاَ كانَ قَبْلَهُ ❁ وليسَ يكونُ الدَّهْرَ مَادَامَ يَذْبُلُ

أي ما في هذا العصر مثله ولا كان فيما مضى، ولا يكون فيما يستقبل وهذا جلي غير خفي؛ ومثله قول الآخر:[2]

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ ليس يُدْرِكُهُ ❁ والعيشُ شُحٌّ وإشفاقٌ وتأميلُ

وقال تعالى في استقبال المنفي بـــ (ما) و(إنْ): ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ﴾[3]. وقال أبو ذؤيب:[4]

أَوْدَى بَنِيَّ و أَعْقَبُونِي حَسْرَةً ❁ عِنْدَ الرُّقَادِ وعَبْرَةً ما تُقْلِعُ

وقال النابغة الجعدي يمدح النبي ﷺ :[5]

لَهُ نَائلاتٌ ما يُغِبُّ نَوَالُها ❁ وليس عَطاءُ اليوم مانِعَهُ غدًا

---

[1]- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه، ص26، وفي: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 22/1- 381، وهو من شواهد: الحسن بن قاسم المرادي، (749هـ) "الجنى الداني في حروف المعاني"، ص 499، والعيني: "المقاصد النحوية "، 2/2.

[2]- البيت لعَبْدَة بن الطبِيبِ،" الديوان"، ص 75، ويُنظر: الجاحظ،"البيان والتبيين"، 166/1، و المفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت 164هـ) " المفضليات"، 23/1.

[3]- يونس: 15.

[4]- البيت لأبي ذؤيب في: "خزانة الأدب"،420/1، و"المقاصد النحوية "،498/3، و"لسان العرب"، 613/1، (عقب)، وبلا نسبة في: " أوضح المسالك"، 166/3، و"شرح الأشموني"، 331/2.

[5]- لم أجد البيت في ديوان النابغة الجعدي، البيت للأعشى في ديوانه،ص187 وروايته:

له صدقاتٌ ما تُغِبُّ ونائلٌ ❁ ....

ويُنظر: ابن هشام،"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، 554/3، وروايته في المغني: له نافلاتٌ، وفي: "المقاصد النحوية"، 60/3، وللأعشى أو للنابغة الجعدي في: "شرح شواهد المغني"، ص577-704.

وقال رجل من بني طيء:[1]

فَإِنَّكَ إِنْ يَعْرُوكَ مَنْ أَنْتَ مُحْسِبٌ لِيَزْ ❁ دادَ إِلّا كان أَظْفَرَ بالنُّجْحِ

أي ما يترل بك من أحسبته بالعطاء، أي أعطيته عطاء كان كافيا ليزداد على الكفاية إلّا كان أظفر بالنجح، فالمنفي بـــ (إِنْ) هنا مستقبل لا شك في استقباله.[2]

والملاحظ في هذه المسألة هو استشهاد ابن مالك ببيتين من الشعر،فذكر اسم الشاعر الذي أنشد البيت الأول، ولكنه لم يسم صاحب البيت الثاني بل اكتفى بقوله:(ومثله الآخر)،ثمّ أضاف شاهدا من القرآن الكريم وأتبعه بثلاثة شواهد من الشعر ذكر قائلَي اثنين منها وأغفل اسم قائل البيت الثالث. إذا ما يجب أن أشير إليه هنا هو أنّ ابن مالك تارة يذكر اسم قائل البيت وتارة يغفل عن ذلك، كما نجده في بعض الأحيان يبيّن المناسبة التي قيل فيها هذا البيت ا لشعري كما حدث مع بيت حسان الذي ذكرته سالفا ؛ أمّا بالنسبة لشرح الشواهد فلا يستقرّ على منهج فهو يشرح شاهده في بعض المواضع وفي مواضع أخرى يكتفي بذكر الشاهد دون شرح.

2-4-2- في الفرق بين أفعال المقاربة و"كان" وأخواتها:[3]

حق أفعال المقاربة أن تُذكر في باب "كان "، لمساواتها لها في الدخول على مبتدأ و خبر، ورفع الاسم ونصب الخبر، إلّا أنّ هذه الأفعال رفض فيها غالبا ترك الإخبار بجملة فعلية، فلذلك أفردت بباب، وجملتها ستة عشر فعلا: ثمانية منها للشروع، وهي:"طفق" و"هبّ"وما بينهما، نحو طفق زيد يقرأ، وهبّ عمرو يصلّي. والأصل: طفق زيد قارئا، وهب عمرو مصليا، إلّا أنّه من الأصول المرفوضة.وأغرب الثمانية علق وهبّ.وخمسة منها للدنو من الفعل حقيقة، وأشهرها كاد، وأغربها أولى،ومن شواهدها قول الشاعر[4]:

---

[1]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 1 /23، لم أجد البيت في الكتب التي بين يدي.

[2] – ابن مالك، "شرح التسهيل"،29/1.

[3] – ابن مالك، "المصدر نفسه"، 375/1.

[4]- البيت بلا نسبة في: "خزانة الأدب"، 345/9، و"لسان العرب"، 183/2، (لبث)، 412/15، (ولى)، و"همع الهوامع"، 410/1.

فَعَادَى بين هَادِيَتَيْن مِنْهَا ✿ وأَوْلَى أن يَزِيدَ على الثَّلاثِ

والثلاثة البواقي للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء، وأغربها حرى، يُقال:حرى زيد أن يجيء، بمعنى: عسى زيد أن يجيء.[1]

والتزم في غير ندور كون خبر جميعها مضارعا مجردا من أن مع القسم الأول؛ لأن "أنْ" تقتضي الاستقبال، والشروع ينافيه.

ولا بدّ من مقارنة أن للمضارع المخبر به بعد أولى وحرى واخلولق. وترك ذلك بعد كاد وكرب أولى من فعله، وفعله بعد عسى أولى من تركه، والأمر بعد أوشك سواء

وورود "عسى"في الرجاء كثير،ووُرودها في الإشفاق قليل، وقد اجتمعا في قول الله تعالى:﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ ﴾[2]، ومن وُرودها إشفاقا قول الشاعر:[3]

عَسِيتُمْ لَدَى الهَيْجَاءِ تَلْقَوْنَ دُونَنَا ✿ تَضَافُرَ أَعْدَاء وضُعْفَ نَصِير

وقال الشاعر في طفق:[4]

طَفِقَ الخَلِيُّ بقسوةٍ يُلْحِي الشَّجِي ✿ ونصيحةُ اللاَّحِي الخَلِي عَنَاءُ

---

[1]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 375/1.

[2] - البقرة: 216.

[3] - البيت بلا نسبة في: ابن مالك، "شرح التسهيل "، 376/1، لم أجد البيت في المصادر الأخرى التي بين يدي .

[4] - البيت بلا نسبة في: ابن مالك، "شرح التسهيل "، 376/1، لم أجد البيت في المصادر الأخرى التي بين يدي .

وقال آخر في "جعل":[1]

وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمتُ يُثْقِلُني ✿ ثَوْبي فأنهضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

وقال آخر في " علق":[2]

أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا ✿ وظُلمُ الجارِ إذلالُ المُجيرِ

وقال آخر في أنشأ[3]:

لَمّا تَبيَّنَ مَيْلُ الكاشحين لَكُمْ ✿ أنشأت أُعْرِبُ عَمَّا كان مَكْتُومًا

وقال آخر في "هب":[4]

هَببتُ ألومُ القلبَ في طاعةِ الهَوَى ✿ فَلَجَّ كَأَنِّي كنتُ باللَّوْمِ مُغْرِيَا

---

[1] – البيت لعمرو بن أحمر الباهلي في ملحق ديوانه،ص182، وهذا البيت من الأبيات المشكوك في صحة نسبتها إلى عمرو بن أحمر ويروى: "السَّكِرِ "، بمكان "الثمل "وفي: "خزانة الأدب"، (359/9-362)، ولأبي حية النميري في ملحق ديوانه، ص186. وهو مروي هكذا:

وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمتُ يُوجعُني ✿ ظهري فقمت قيامَ الشاربِ السّكِرِ

ويُنظر: الجاحظ: "الحيوان"،483/6، و العيني، "المقاصد النحوية"، 10/2، ولأبي حية أو للحكم بن عدل في: "شرح شواهد المغني"، 911/2، وبلا نسبة في: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 376/1،و في " أوضح المسالك"،294/1، وفي "شرح شذور الذهب"، ص251-359، و"شرح الأشموني"، 130/1، و"مغني اللبيب"، 579/2، و"المقرب"،101/1.

[2] – لم ينسب لقائل معين: يُنظر: ابن هشام الأنصاري،"شرح شذور الذهب"، ص360، والسيوطي، "همع الهوامع"، 128/1، و" شرح الأشموني "، 130/1.

[3] – البيت بلا نسبة في:"شرح شذور الذهب"، ص361، وهو بهذه الرواية:

لَمّا تَبيَّنَ مَيْنُ الكاشحين لَكُمْ ✿ أنشأت أُعْرِبُ عَمَّا كان مَكْنُونًا

ويُنظر أيضا:، السيوطي، " همع الهوامع "،201/1-411.

[4]– البيت بلا نسبة في "شرح شذور الذهب"،ص252-362، وفي: "همع الهوامع "،128/1.

وقال آخر في هلهل:[1]

وَطِئْنَا بِلاَدَ الُمعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ ❁ نُفُوسُهُم قبْلَ الإماتة تَزْهَقُ

أي كادت.

والشائع في خبر "كاد" وروده مضارعا غير مقترن بـــ"أن"، كقوله تعالى:﴿ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾[2]، و وُروده مقرونا بــ"أن "قليل، ومنه ما جاء في حديث عمر، رضي الله عنه: « **مَا كِدْتُ أنْ أُصَلِيَ العصرَ حتى كادتْ الشمسُ أن تَغْرُبَ** »[3].ومثله قول الآخر [4]:

أَبَيْتُمْ قُبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فكِدْتمُ ❁ لَدَى الحَرْبِ أن تُغْنُوا السّيُوفَ عنِ السّلِ

وما نلاحظه هنا هو استشهاد ابن مالك بحديث لعمر رضي الله عنه ليبرهن على جواز مجيء خبر " كاد "، مقترنا ب " أن"، ثم عضد الحديث بشاهد من الشعر .

وقال الشاعر في خبر "كرب" غير مقرون بـــ"أن"[5]:

وَمَا أَنْتَ أَمْ مَا رُسُومُ الدِّيَارِ ❁ و سِتُّوكَ قَدْ كَرَبَتْ تَكْمُلُ

---

[1] - البيت بلا نسبة في:"شرح شذور الذهب"،ص362،249، و في: "همع الهوامع"،128/1،و"المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، 5/ 175، و لم أجده في المصادر الأخرى التي بين يدي.

[2]- الجن: 19.

[3]- البخاري، " الصحيح "،كتاب مواقيت الصلاة، باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت، برواية: ماكدتُ أصلِي العصرَ، حتى كادت الشمسُ تَغْرُبُ دون "أن" مطلقا وبزيادة العصر، الحديث رقم: 596، ص73، وفي كتاب الآذان، باب، قول الرجل: ما صلينا، برواية الشاهد دون لفظة العصر و "أن"في خبر كاد الثانية، الحديث رقم: 641، ص 78، ومسلم، " الصحيح" ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، الحديث رقم: 1430، ص 224.

[4]- البيت بلا نسبة في:" ابن مالك، "شرح التسهيل"، 377/1، وفي:" المقاصد النحوية"، 31/2، و"شرح الأشموني"،129/1-224.

[5]- البيت للكميت في ديوانه، 29/2، يُنظر: "خزانة الأدب"، 267/3، و"همع الهوامع"، 254/1، وفي: "الهمع"، "قاربت" بدلا من "كربت ".

وقال آخر:[1]

كَرِبَ القَلْبُ مِنْ جَواهُ يذوبُ ❁ حِينَ قَالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

وقال في اقترانه بأن [2]:

.... ❁ وَقَدْ كَرَبَتْ أعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

وقال آخر:[3]

قد بُرتَ أو كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا ❁ لَّمَا رأيتَ بَيْهَسًا مَتْبُورَا

إذا استشهد ابن مالك بأربعة أبيات اثنين منهما على مجيء خبر (كربَ) غير مقرون بـــ (أن) أمّا الآخرين فاستشهد بهما على جواز مجيء خبر (كرب) مقترنا بـــ (أن)

وقال في خبر "أوشك غير مقرون بـــ"أن":[4]

يُوشِكُ مَن فرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ❁ في بعض غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

---

[1]- البيت لكَلْحَبَة اليَرْبُوعِي أو لرجل من بني طَيٍّ ء في: "المقاصد النحوية"،19/2، وبلا نسبة في: "أوضح المسالك"، 314/1، و"شرح شذور الذهب"، ص 353، و"همع الهوامع"، 130/1.

[2] – عجز بيت وصدره:

سقاها ذَوُو الأحلام سَجْلًا على الظَّماَ ❁

وهو لأبي زيد الأسلمي في: "المقاصد النحوية"، 22/2، وبلا نسبة في: "أوضح المسالك"، 303/1، و"شرح شذور الذهب"، ص355، و"المقرب"، 99/1، و"همع الهوامع"، 130/1.

[3]- الرجز للعجاج بن رؤبة التميمي السعدي في ملحق ديوانه، 286/2، و في: "المقاصد النحوية"، 32/2، وبلا نسبة في: "شرح الاشموني"، 129/1.

[4]- أمية بن أبي الصلت، "الديوان"، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت- لبنان، ط1، 1998م، والبيت منسوب لأمية بن أبي الصلت الثقفي أيضا في، "العقد الفريد"،187/3، وفي "الكتاب"، 161/3، و"لسان العرب"، 32/6، (بيس 188- كأس)، و"المقاصد النحوية"، 18/2، وبلا نسبة في: "أوضح المسالك"، 313/1، و"شرح شذور الذهب"، ص352 ، و"المقرب"، 98/1، و"همع الهوامع"، 129/1-130.

وقال آخر في الاقتران بـــ"أن":[1]

وَلَوْ سُئِلَ الناسُ التّرابَ لأَوْشَكُوا ❁ إذا قيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا

وربّما جاء خبر كاد،وعسى مفردا منصوبا، فمن عادة العرب في بعض ما له أصل متروك، وقد استمرّ الاستعمال بخلافه،أن ينبهوا على ذلك الأصل ؛لئلا يُجهل، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر "كاد"و"عسى"مفردا منصوبا [2]، كقول الشاعر [3]:

فأُبتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئباً ❁ وكَمْ مِثْلِهَا فارقتُها وهْيَ تَصْفِرُ

فالشاهد هنا هو مجيء خبر (كاد) كلمة مفردة.

فبقوله: ما كدت آئبا، علم أنّ أصل:كادوا يكونون، كادوا كائنين، كما علم بالقَوَدِ واستحوذ،أنّ أصل:قال، واستعاد،قوَلَ واستعوَد.

ومثال جعل خبر عسى مفردا منصوبا قول العرب: "عسى الغويرُ أبْؤُسا "، وقال الراجز:[4]

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دَائِماً ❁ لا تَلْحني إنّي عَسَيْتُ صَائِمَا

استشهد ابن مالك على مجيء خبر "عسى" كلمة مفردة منصوبة بشاهد نثري دعّمه بشاهد شعريّ.

[1] – البيت بلا نسبة في" أوضح المسالك"، 311/1، و "شرح الأشموني "،129/1، و"شرح شذور الذهب "ص350، و"شرح ابن عقيل"،167/1-171، و"لسان العرب"، 513/10 -وشك-، و"المقاصد النحوية"، 15/2، و"همع الهوامع"، 130/1.

[2] – يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 379/1.

[3] – تأبّط شرّا، "الديوان"، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ-2003م، ص31، و"الأغاني"، 159/21، و"خزانة الأدب"، 374/8-376، و"الخصائص"، 466/1، و"لسان العرب"، 383/3-كيد- و"المقاصد النحوية "، 165/2، وبلا نسبة في: "الإنصاف"، 544/2، و" أوضح المسالك"، 302/1، و"خزانة الأدب"، 349/9، و"شرح ابن عقيل"، 1/ 164، و"شرح المفصل"، 13/7، و"همع الهوامع"، 130/1.

[4]- سبق تخريج البيت، ص 221.

وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية، كقول الشاعر[1]:

وقد جَعَلَتْ قَلُوصُ بني سُهَيلٍ ❁ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

وقد يجيء جملة فعلية ماضوية، كقول ابن عباس رضي الله عنه[2]: « **فَجَعَلَ الرجلُ إذَا لَمْ يستطعْ أنْ يخرجَ أَرْسَلَ رَسولاً**».

كما استشهد ابن مالك بأبيات شعرية أخرى للتدليل على جواز حذف الخبر إن عُلِم فيقول: كقوله: « من تَأَنَى أصَابَ أَوْ كَادَ، ومَنْ عَجَّلَ أخطأ أو كَادَ »[3] ومنه قول المرقش:[4]

وإِذَا ما سَمِعْتِ مِنْ نَحْوِ أرضٍ ❁ بِمُحِبٍّ قَدْ مَاتَ أو قِيلَ كَادَا

وقال آخر:[5]

قَدْ هَاجَ سَارٍ لسارٍ ليلةً طَرباً ❁ وقد تَصَرَّمَ أَوْ قَدْ كَادَ أو ذَهَبَا

الساري الأول البرق.

ومن حذف الخبر لدليل قوله تعالى: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾[6] فحذف الخبر وهو يمسح، وترك مصدره دليلا عليه.

---

[1]- البيت بلا نسبة في،"خزانة الأدب"، 120/5، 352/9، وفي "مغني اللبيب"، ص272/2، و"المقاصد النحوية"، 170/2، و "همع الهوامع "، 130/1، و" الدرر اللوامع"، 273/1، و في: "شرح التسهيل"، 380/1.

[2]- البخاري، "الصحيح"، كتاب تفسير القرآن، باب: ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ واخفضْ جَنَاحَكَ ﴾ الشعراء: 214-215، الحديث رقم: 4770، ص 572.

[3]- الطبراني، " المعجم الكبير"، رقم الحديث: 14274، 276/12.

[4] - البيت للمرقش الأكبر وهو شاعر جاهلي، شعره من الطبقة الأولى، ديوان المُرقِشَيْنِ، المرقش الأكبر عمرو بن سعد، والمرقش الأصغر عمرو بن حرملة، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت- لبنان، ط1، 1998م، ص47، و يُنظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، تحقيق: علي محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1420هـ-2000م، 206/2. لم أجد البيت في المصادر الأخرى التي بين يدي.

[5]- البيت بلا نسبة في: ابن مالك، " شرح التسهيل"، 381/1، لم أجد البيت في الكتب الأخرى التي بين يدي.

[6]- سورة ص: 33.

2-4 -3- في الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر:[1]

قال ابن مالك: قد تقدّم في باب "كان" الإعلام بالمبتدءات التي تدخل عليها "كان "وأخواتها، وبيان أنّ "دام" تشارك في ذلك وتزيد بأنّها لا تدخل على مبتدأ خبره مفرد طلبي، فلذلك خصصتها بالإحالة عليها هنا، فقلت: "وما لا تدخل عليه (دام) لا تدخل عليه هذه الأحرف" ، فعُلم بهذا أنّ هذه الأحرف لا تدخل على ما خبره جملة طلبية، نحو: زيد هل قام؟ وعمرو أكرمه، وخالد لا تُهِنهُ، ثمّ نبهت على ما شذّ من دخول "إنّ" على ما خبره نهيٌ كقول الشاعر:[2]

إِنَّ الذينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ ❁ لا تحسَبوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

والشاهد في قوله: لا تحسبوا حيث جاء خبر "إنّ" جملة طلبية.

ثمّ أشار ابن مالك إلى أنّ للجزأين من الأحوال والأقسام بعد دخول هذه الأحرف ما كان لهما قبل دخولهن،فكما انقسم المبتدأ إلى اسم عين وإلى اسم معنى، كذلك ينقسم مع إنّ وأخواتها نحو:إنّ العالِمَ فاضلٌ، وإنّ العلمَ فضلٌ، وكما انقسم الخبر في باب الابتداء إلى الأقسام المتقدّم ذكرها ثَمّ،كذلك ينقسم إليها في هذا الباب،وكما استصحبت الأقسام تستصحب الأحوال والشروط، ومن الشروط عود ضمير من الجملة المخبر بها،ومن الأحوال جواز حذف الضمير لدليل، كقول الشاعر:[3]

وإنَّ الذي بَيْنِي وَبَيْنَكَ لاَ يَفِي ❁ بِأَرْضٍ أَبَا عَمْرُو لَكَ الدهرُ شاكرُ

أراد لا يفي به، أو من أجله.

❖ كما بين ابن مالك وجوب تقديم منصوب هذا الباب وتأخير مرفوعه، فلا يجوز الإخلال بمقتضاه، فإن كان الخبر ظرفا أو مجرورا جاز تقديمه؛ لأنّه في الحقيقة معمول الخبر

---

[1] - ابن مالك،" شرح التسهيل"، 392/1.

[2]- البيت لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في "خزانة الأدب"، 247/10، وبلا نسبة في:" مغني اللبيب"،585/2، و "همع الهوامع "، 135/1.

[3] - ابن مالك، "شرح التسهيل"، 393/1، ولم ينسبه ابن مالك لقائل معين، لم أجد البيت في الكتب التي بين يدي.

وكان حقّه ألّا يتقدّم على الاسم كما لا يتقدّم الخبر، إلّا أن الظرف والجار والمجرور يُتوسّع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما، فلذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه وبين كان واسمها وخبرها، وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن، نحو: أغدا تقول زيدا قائما. ولم يُبطل عمل "ما" تقديمهما على اسمها، نحو: ما غدا زيد راحلا. واُغتُفر تقديمهما على العامل المعنوي، نحو: أكل يوم لك درهم، وعلى المنفي بـــ"ما"، نحو قول الصحابة –رضي الله عنهم –: [1]

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اِسْتَغْنَيْنَا ❁ ....

ولو عومل غيرهما معاملتهما في ذلك لم يجز.

❖ والأصل في الظرف الذي يلي "إنّ" أو إحدى أخواتها أن يكون ملغى أي غير قائم مقام الخبر نحو: إنّ عندك زيدا مقيم، وكقول الشاعر: [2]

فَلاَ تَلْحَنِي فيها فإنَّ بِحُبِّهَا ❁ أخاك مُصابُ القَلْبِ جمٌّ بَلَابِلُهْ

فأمّا القائم مقام الخبر فجدير بألّا يليها لقيامه مقام ما لا يليها، ولكن اغتفر إيلاؤه إياها التفاتا إلى الأصل.

❖ وقد عاملوا الحال معاملة الظرف، فأولوها "كأنّ" ومنه قول الشاعر: [3]

---

[1] - الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه، يُنظر: وليد قصاب، "ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره"، دار العلوم للطباعة والنشر، ط1، 1401هـ-1982م، ص94، وعجزه:

وَأَنْزِلَنْ سَكِيْنَةً عَلَيْنَا ❁

سيبويه، "الكتاب"، 571/3، وبلا نسبة في: "الأشباه والنظائر"، 234/2، "خزانة الأدب"، 139/7، "المقتضب"، 13/3، و"همع الهوامع"، 78/2، "مغني اللبيب"، 98/1-269-317، 339/2-539-694.

[2] - هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لم ينسبوها إلى قائل معين، يُنظر: "الكتاب"، 132/2، و يُنظر: "شرح ابن عقيل"، 283/2، "الأشباه والنظائر"، 231/2، "خزانة الأدب"، 453/8-455، "مغني اللبيب"، 693/2، "المقاصد النحوية"، 309/2، "المقرب"، 108/1، "همع الهوامع"، 135/1.

[3] - البيت لأبي الغول الطهوي في: "نوادر أبي زيد"، ص151، وبلا نسبة في: "الخصائص"، 409/1، و"لسان العرب"، 113/14- ثفا-، "مغني اللبيب"، 79/5، "المنصف"، 185/2، 82/3، "همع الهوامع"، 248/1.

كَأَنَّ وقد أَتَى حَوْلٌ كَمِيلُ ❁ أَثَافِيَهَا[1] حَمَامَاتٌ مُثولُ

❖ كما تحدّث ابن مالك في المسألة نفسها عن جواز حذف الاسم إذا فُهم معناه ثمّ انتقل للحديث عن حذف الخبر فقال: وحذف الخبر للعلم به أكثر من حذف الاسم، ونبهت بقولي: "جاز حذفه مطلقا" ، على أنّ ذاك لا يتقيّد بكون الاسم نكرة أو معرفة، ولا بكون الخبر ظرفا أو غير ظرف، ومثال حذفه وهو ظرف قول الشاعر:[2]

ولَوْ أنَّ مِنْ حَتْفِهِ نَاجِيًا ❁ لكانَ هُوَ الصَّدَعَ الأَعْصَمَا

أراد لو أنّ على الأرض، أو في الدنيا، فحذف ذلك للعلم به، وأنشد سيبويه[3]:

ومَا كُنْتُ ضَفَّاطاً وَلَكِنَّ طالباً ❁ أناخ قليلاً فوقَ ظَهْرِ سبيلِ

أي ولكنّ طالبا منيخا أنا، هذا تقدير سيبويه، وزعم قوم أنّ شرط حذفه كون الاسم نكرة، كقول الشاعر[4]:

إنَّ مَحَلاًّ وَإِنَّ مُرْتَحَلَا ❁ وإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوا مَهَلاَ

❖ واشتراط ذلك غير صحيح ؛ لأنّ الحذف مع تعريف الاسم كثير، ثمّ استشهد ابن مالك على صحة ما ذهب إليه بآيتين من القرآن الكريم ثمّ أضاف شاهدا من كلام العرب المنثور ثمّ دعّم شواهده ببيت من الشعر للأخطل، فتجده يقول:فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ

---

[1]- الأُثفية: ما يوضع عليه القدر من حجارة، والجمع أثافيٌّ، يُنظر: " لسان العرب"، 113/14.

[2]- البيت للنمر بن تولب في: شرح التسهيل، 396/1، و في: عبد القادر بن عمر البغدادي، "شرح أبيات مغني اللبيب"، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار مأمون للتراث دمشق، ط2، 1407هـ-1988م، 379/1- 385.

[3]- البيت للأخضر بن هبير الضبي في: "لسان العرب"، 428/2، جنح، 344/7- ضفط"، وبلا نسبة في: "الكتاب"، 136/2.

[4]- الأعشى الكبير ميمون بن قيس، " الديوان"، ص233، و سيبويه، "الكتاب"، 141/2، أحمد بن الأمين الشنقيطي (1331هـ)، "الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع"، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1999م، ص287.

ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ ﴾[1]، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾[2].

ومنه قول عمر بن عبد العزيز لرجل ذكره بقرابته منه:« **إنّ ذلك**. ثمّ ذكر له حاجة، فقال **لعلّ ذلك**، أراد: **إنّ ذلك حق،ولعلّ حاجتك مقضية** »[3]، ومن ذلك قول الشاعر:[4]

سِوَى أَنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا ✿ عَلَى النَّاسِ أَوْ إِنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلاَ

والشاهد في هذا البيت قوله: إنّ الأكارم نهشلا، حيث حذف خبر (إنّ) علما أنّ اسمها معرفة وذلك لدلالة خبر (أنّ)الأولى على خبر (أنّ) الثانية.

2-4-4- في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر أو (جواز حذف مفعولي "ظنّ" وأخواتها)[5]

ذكر ابن مالك في هذه المسألة أنّ ما لا تدخل عليه "كان" هو ما اشتمل من المبتدآت على استفهام نحو: أيّهم أفضل؟ وغلام مَنْ عنده؟ فهذا النوع لا يمتنع دخول أفعال هذا الباب عليه كما امتنع دخول "كان" عليه، فلذلك قلت بعد الداخل عليهما "كان" والممتنع دخولها عليهما: لاشتمال المبتدأ على استفهام. فيقال في: أيّهم أفضل؟ وغلام من عنده أيهم ظننت أفضل؟ وغلام من ظننت عنده؟.

1- الحج: 25.

2- فصلت: 41.

3 - ابن مالك، "شرح التسهيل"، 397/1.

4 - البيت للأخطل في: "خزانة الأدب"،453/10-454- 461-462، و"شرح المفصل"، 104/1، و"لسان العرب"، (11/ 682، نهشل)، و"المقتضب"، 407/4، وهي برواية: "خَلَا أَنَّ " بَدَلَ "سِوَى أنَّ"، و"تاج العروس"، (نهشل) وبلا نسبة في: "الخصائص"، 374/2، و" المقرب"،/109/1، لم أجد البيت في ديوان الأخطل.

5- ابن مالك، "شرح التسهيل "، 3/2.

ولا يحذف أحدهما إلّا بدليل، لا يجوز لك في: ظننت زيدا منطلقا، أن تقتصر على منطلق، ولا على زيد، لئلا تذكر خبرا دون مخبر عنه، أو مخبرا عنه دون خبر، فإن دلّ دليل على المحذوف جاز الحذف، كقولك: قائما لمن قال: ما ظننت زيدا؟ وزيدا، لمن قال: من ظننت قائما؟ قال عنترة [1]:

ولَقد نَزَلْتِ فلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ ❁ مِنِّي بمنزِلَةِ المُحَبِّ المكرَمِ

أي: فلا تظني غيره كائنا، أو واقعا فحذف المفعول الثاني[2]. وقال آخر:[3]

كَأَنْ لَمْ يكنْ بَيْنٌ إذَا كانَ بَعْدَهُ ❁ تَلاَقٍ ولكنْ لا إخالُ تَلاَقِيَا

أي لا إخال الكائن تلاقيا، أولا إخال بعد البين تلاقيا.

إذا استشهد ابن مالك بشاهدين شعريين على جواز حذف أحد مفعولي ظنّ إن دلّ دليل على المحذوف، ثمّ شرح الشاهدين حيث بيّن موضع حذف أحد مفعولي (ظنّ و خال).

ومن المحذوف لدليل قول الشاعر:[4]

وأنتِ غريمٌ لا أظنُّ قَضَاءَهُ ❁ ولا العنزيُّ القارظُ الدَّهرَ جائياَ

---

[1]- البيت لعنترة في ديوانه، ص191، ويُنظر: "أدب الكاتب"، ص613، و"الأشباه والنظائر"، 405/2، و"الأغاني"، 212/9، و"الخصائص"، 216/2، و"شرح شذور الذهب"، ص498، و"لسان العرب"، 289/1، (حبب)، و"المقاصد النحوية"، 414/2، وبلا نسبة في "أوضح المسالك "، 70/2، و"شرح ابن عقيل "، ص 44/1، و"المقرب"، 117/1، و"همع الهوامع"، 152/1.

[2]- ابن هشام الأنصاري،"شرح شذور الذهب"، ص4.

[3]- البيت بلا نسبة في: ابن مالك، " شرح التسهيل "، 26/1، وفي: المرزوقي أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (ت 421هـ)، "شرح الحماسة"، نشره: أحمد أمين، و عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ-1991م، 1346/2.

[4]- البيت لذي الرمة، في ديوانه، ص84، وبلا نسبة في: "الأشباه والنظائر"، 347/2، و "شرح الأشموني"، 432/2.

وقد يُحذفان معا إن وُجِدت فائدة كقوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[1]
وكقوله تعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾[2]، وكقولهم: من يسمع يخل، وكقوله:[3]

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ❁ تَرَى حُبَّهم عارًا عَلَيَّ وتَحْسَبُ

والشاهد في قوله (وتحسب)، حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما.

فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز الحذف، كاقتصارك على (أظنّ)من قولك:أظنّ زيدا منطلقا، فإنّه غير جائز، فإن غرضك الإعلام بأن إدراكك لمضمون الجملة بظنٍّ لا بيقينٍ فتترل من جملة الحديث مترلة: في ظني، فكما لا يجوز لمن قال:زيد منطلق في ظني، أن يقتصر على:في ظنّي، كذا لا يجوز لمن قال:أظنّ زيدا منطلقا، أن يقتصر على أظنّ. ولأنّ قائل: أظنّ أو أعلم دون قرينة تدلّ على تحدد ظنّ أو علمٍ بمترلة قائل: النار حارة، في عدم الفائدة، إذ لا يخلو إنسان من ظن ما، ولا علمٍ ما،ومنع الاقتصار على أظنّ ونحوه على الوجه المذكور هو مذهب سيبويه والمحققين ممن تدبّر كلامه، كأبي الحسن بن خروف، وابن طاهر، وأبي علي الشلوبين.

إذا ما يراه ابن مالك هو جواز حذف أحد مفعولي ظنّ وأخواهّا وذلك بشرط أن يدلّ على المفعول دليل، ثمّ استشهد على ذلك بثلاثة أبيات متتالية من الشعر، كما استعان بآيتين من القرآن الكريم أتبعهما بشاهد شعري ليبرهن على جواز حذف المفعولين معا في هذا الباب— باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر-، ونجد أنّ ابن مالك اكتفى بالأمثلة التركيبية عندما تحدّث عن عدم جواز الحذف لو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة.[4]

---

[1]- البقرة: 216.

[2]- النجم: 35.

[3]- البيت للكميت في: "خزانة الأدب"،137/9، "المحتسب"، 183/1، "المقاصد النحوية"، 413/2، 112/3، وبلا نسبة في" أوضح المسالك" 69/2،" شرح ابن عقيل "،43/1، "همع الهوامع "،715/1. لم أجد البيت في ديوان الكميت.

[4] – ابن مالك، "شرح التسهيل"، 4/2-5.

2-5- نماذج لبعض الشواهد ا النثرية لدى ابن مالك:

2-5-1- في عودة ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل:[1] و عود ضمير مؤنث على مذكر[2]:

ومنها قول أبي جحيفة رضي الله عنه [3]:«**خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ بالهاجرةِ فَأُتِيَ بِوَضُوءٍ فتَوَضَّأَ، فَصَلَّى بِنَا الظُّهرَ والعَصْرَ، وبيَن يَدَيْهِ عَنْزَةٌ، والمرأةُ والحمارُ يَمُرُّونَ مِنْ وَرَائِهَا** ».

رأى ابن مالك أن المشكل في هذا الحديث هو قوله: (والمرأة والحمار يمرون)، فأعاد ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل.

والوجه فيه أنّه أراد: والمرأة والحمار وراكبه. فحذف "الراكب " لدلالة " الحمار" عليه، مع نسبة مرور مستقيم إليه، ثمّ غلّب تذكير الراكب المفهوم على تأنيث المرأة، وعقلهما على بهيميةِ الحمار فقال:يمرون.

ومثل "يمرون" المخبر به عن مذكور ومعطوفٍ محذوفٍ وقوع "طليحان" في قول بعض العرب "**راكبُ البعيرِ طليحان**"[4]، يريد: راكب البعير والبعيرُ طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى.[5]

والملاحظ في هذه المسألة هو اكتفاء ابن مالك بشاهد واحد من كلام العرب ليستدلّ به على جواز مجيء المخبر به عن مذكور ومعطوف محذوف.

---

[1] - ابن مالك،"شواهد التوضيح"، ص152.

[2] - ابن مالك، "المصدر نفسه"، ص176.

[3]- صحيح البخاري، كتاب: الوضوء، باب: استعمال فضل وضوء الناس، رقم الحديث: 187، ص33.

[4]- ابن سيدة، "المحكم"، 172/3، (راكب الناقة طليحان). وطلح البعير، إذا أعيا وكلّ.

[5]- يُنظر: ابن مالك،" شرح التسهيل،" 289/1.

و عند دراسة ابن مالك للإشكال الموجود في الحديث النبوي « مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ منها فِي هَذِهِ الأيام »[1] قَالُوا: « وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيْلِ اللهِ؟ » قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ» رأى أنّ هناك إشكال من جهتين:

– إحداهما: عود ضمير مؤنث في " منها" إلى "العمل" وهو مذكر.

– والثانية: استثناء "رجل" من "الجهاد" وإبداله منه، مع تباين جنسيهما.

فأمّا الأول فوجهه أنّ الألف واللام في "العمل" لاستغراق الجنس، فصار بهما فيه عموم مصحح لتأوله بجمع، كغيره من أسماء الأجناس المقرونة بالألف واللام الجنسية. ولذلك يستثنى منه ثمّ استشهد على صحّة ما ذهب إليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[2]، ويوصف بما يوصف به الجمع.

كقوله تعالى:﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾[3]، وكقول بعض العرب: «أَهْلَكَ الناسَ الدرهمُ البيضُ والدينارُ الحمرُ »[4]، فكما جاز أن يوصف بما يوصف به الجمع لما حدث فيه من العموم كذلك يجوز أن يعاد إليه ضمير كضمير الجمع، فيقال: الدينار بها هلك كثير من الناس، لأنّه في تأويل الدنانير.« وما العمل في أيام أفضلَ منها في هذه الأيام» لأنّه في تأويل الأعمال.[5]ويجوز أن يكون أنّث ضمير " العمل " لتأويله بـــ"حسنة" كما أوّل "الكتاب" بصحيفة من قال: (أتتهُ كتابي)[6].

وأمّا الثاني: فالوجه فيه أنّه على تقدير: ولا الجهاد إلا جهاد رجل، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

---

[1] – البخاري، " الصحيح"، كتاب العيدين، باب: فضل العمل في أيام التشريق، الحديث رقم: 969، ص 110- 111، وفي نسخة منه « ما العَمَلُ في أَيَّامِ العشرِ أفضلَ مِنَ العَمَلِ فِي هَذِهِ ».

[2] – العصر: 2-3.

[3] – النور: 31.

[4] – ابن مالك،"شواهد التوضيح"، ص 176.

[5] – ابن مالك، "المصدر نفسه"، ص179.

[6] – ابن مالك، "المصدر نفسه"، ص 177.

2-5 -2- فيما حذف فيه بعد "إن" والفاء فعلان وحرفا جر باق عملاهما[1]:

ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ، وإِنْ أربعةٍ فخامسٌ أو سادسٌ »[2]. قلت: هذا الحديث قد تضمّن حذف فعلين وعاملي جرّ باق عملاهما بعد "إن" وبعد الفاء.

وهو مثل ما حكى يونس من قول العرب:"**مررت بصالح، إن لا صالحٍ فطالحٍ**"[3] على تقدير: إن لا أمرّ بصالح فقد مررت بطالحٍ فحذف بعد "إن " (أمرّ) والباء وأبقى عملهما. وهكذا الحديث المذكور، حُذف فيه بعد "إن" والفاء فعلان وحرفا جرّ باق عملاهما. والتقدير: من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، وإن قام بأربعة فليذهب بخامس أو سادس[4].

2-5 – 3- في معنى ربّ واستعمالها:[5]

يرى البصريّون أنّ "ربّ "حرف جر، وأنّها للتكثير لا للتقليل، أمّا الكوفيون، فيرون عكس ذلك؛ حيث عدّوا "ربّ" اسما، وهي للعدد والتقليل.[6]

وذهب ابن مالك مذهب البصريين، وهذا ما يُفهم من حديثه عن "ربّ": والصحيح أنّ معناها في الغالب: التكثير، نصّ على ذلك سيبويه، ودلّت شواهد النثر والنظم عليه، وأمّا سيبويه، فقد جعل معنى "ربّ" ومعنى "كم" الخبرية واحد، إلاّ أنّ "كم" اسم و"رب" غير

---

[1] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص153.

[2] – صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الضيف والأهل، رقم الحديث: 602، ص74، رُوي بالرفع في " أربعٌ فخامسٌ أو سادسٌ "، وفي نسخة بالجر في "فخامس أو سادس" دون "أربعة". وفي نسخة منه جاء بلفظ "أربع" بالرفعِ والجر. وفي نسخة ورد هكذا: «**مَنْ كانَ عنده طَعَامُ أربعةٍ فلْيَذْهَبْ بخامسٍ أو سادسٍ**». يُنظر البخاري الصحيح، كتاب: المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم الحديث: 3581، ص422.

[3]– سيبويه، "الكتاب"، 262/1، (ومن ذلك أيضا قولك: مررت برجل صالح وإن لا صالحا فطالحٌ. ومن العرب من يقول: إن لا صالحا فطالحا، كأنّه يقول إن لا يكن صالحا فقد مررت به أو لقيته طالحا. وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ ، على: إن لا أكن مررت بصالح فبطالحٍ. وهذا قبيح ضعيف).

[4]– ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص153.

[5]– يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص164.

[6]– يُنظر: الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، 328/2.

اسم[1] ، وليثبت ابن مالك صحّة القاعدة التي أيّد فيها سيبويه أورد شواهد من النثر والنظم، فمن النثر أورد حديث الرسول صلى الله عليه وسلّم: « يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ القيامةِ»[2].

ثم علّق على معنى "ربّ" في هذا الحديث قائلا: " فليس المراد أنّ ذلك قليل، بل المراد أنّ الصنف المتصل بهذا من النساء كثير"[3]، ولذلك جُعلت "كم" موضع "ربّ" لحسن.ونظائره كثيرة. ثم أورد شواهدَ من الشعر ليعضد بها الحديث النبوي، ومن هذه الشواهد قول حسان بن ثابت: [4]

رُبَّ حِلْمٍ أَضاعَهُ عَدَمُ الـــ ✿ مالِ وَجَهْلٍ غَطَّى عَلَيْهِ النَّعيمُ

والشاهد في قوله: إنّ هناك أحلامًا كثيرة أضاعها انعدامُ المالِ.

وقول ضابِىء البرجمي:[5]

ورُبَّ أُمُورٍ لاَ تُضِيُركَ ضَيْرَةً ✿ ولِلْقَلْب مِنْ مَخْشَاتِهِنَّ وَجِيبُ

وقول عدي بن زيد:[6]

رُبَّ مَأْمُولٍ وَرَاجٍ أَمَلاً ✿ قدْ ثَنَاهُ الدَّهْرُ عَنْ ذَاكَ الأَمَلِ

---

[1]- يُنظر: سيبويه "الكتاب" 159/2، ويُنظر الأنباري " الإنصاف في مسائل الخلاف "، 328/2 ويُنظر محمد بن عمار درين، " تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس "، 586/2.

[2]- البخاري، "لصحيح"، كتاب: العلم، باب: العلم والعظة بالليل، الحديث رقم: 115، ص 25، ورد بهذا اللفظ: «**عَارِيَةٍ فِي الآخرة** »، وفي كتاب التهجد، باب تحريض النبي على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، الحديث رقم: 1126، ص 130، وفي كتاب: الأدب، باب: التكبير والتسبيح عند التعجب، الحديث رقم: 6218، ص731.

[3]- يُنظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح"، ص 164.

[4]- حسان بن ثابت الأنصاري، "الديوان"، ص 22.

[5]- لم أقف على الشاهد في كتاب ما عدا "شواهد التوضيح والتصحيح"، ص 165.

[6]- عدي بن زيد،" الديوان"، ص 99.

والصحيح أيضا أنّ ما يُصدّر بـــ "ربّ" لا يلزمه كونه ماضي المعنى، بل يجوز مضيه وحضوره واستقباله وقد اجتمع الحضور والاستقبال في:« يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة » ، كما اجتمع المضي والاستقبال فيما حكى الكسائي من قول بعض العرب بعد الفطر لاستكمال رمضان: (**ربّ صائمه لن يصومه وربّ قائمه لن يقومه**)[1].

وقد انفرد الاستقبال في قول أمّ معاوية رحمهما الله:[2]

يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَدًا ❁ يَا وَيْحَ أُمِّ مُعَاوِيَه

وفي قول جحدر:[3]

فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِي ❁ عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ

وفي قول الراجز :[4]

يا رُبَّ يومٍ لي لا أُظَلَّلُهْ ❁ أَرْمَضُ مِنْ تحتُ وأَضْحَى مِنْ عَلُهْ

ومع ذلك فالمضي أكثر من الحضور والاستقبال، ومن شواهده قول امرئ القيس:[5]

ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لَكَ مِنْهُمَا ❁ ولا سِيَمَا يومٌ بدارة جُلْجُلِ

---

[1]- الفراء، "معاني القرآن "، 15/2.

[2]- يُنظر: المرادي، " الجنى الداني في حروف المعاني "، ص451، و ابن هشام، "مغني اللبيب "، 336/2، برواية: "يا لهف عوض يا ويح "، ويُنظر: "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية "، 363/8.

[3]- جحدر بن مالك، يُنظر: أبو علي القالي، "الأمالي"، 282/1، و:"البحر المحيط"، 444/5، و"المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية "، 192/8، و" الجنى الداني "،ص452،و"خزانة الأدب "،209/11.

[4]- هو أبو ثروان، يُنظر: ابن الناظم،" شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1420هـ-2000م، ص577، و"المقاصد النحوية "، 454/4، و"المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، 380/11، و بلا نسبة في: "شواهد التوضيح"، ص166، و"أوضح المسالك"، 358/4، و"خزانة الأدب"، 397/2، و"مغني اللبيب"، 433/2، و"همع الهوامع"، 123/2.

[5]- امرؤ القيس، "الديوان"، ص26، برواية "أَلَا رُبَّ يومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صالحٍ". ويُنظر: "شرح المفصل"، 86/2، والرواية فيه: كان منهنّ صالح.

ما نلاحظه في هذه المسألة هو استشهاد ابن مالك بحديث نبوي شريف على صحة دلالة "ربّ" على التكثير ثمّ أضاف ثلاثة شواهد شعرية ليعضد بها الحديث النبوي.

وقد اكتفى بشاهد من النثر كدليل على صحة ما ذهب إليه من جواز دلالة ما يُصدّر بـــ"ربّ" على الحاضر والمستقبل وليس فقط الماضي وهذا الشاهد هو الحديث النبوي الذي سبق له أن استشهد به في المسألة نفسها ولكن على فكرة أخرى حيث أثبت ابن مالك من خلاله إمكانية اجتماع الحضور والاستقبال في الجملة التي تتصدّرها (ربّ). كما اكتفى بشاهد من كلام العرب كان قد استشهد به الكسائي فأورده ليبرهن من خلاله على جواز اجتماع المضي والاستقبال فيما يُصدر بـــ (ربّ). أمّا استشهاده على جواز انفراد الاستقبال فيما صُدّر بـــ (ربّ) فكان بثلاثة أبيات شعرية متتابعة، وفي نهاية هذه المسألة استشهد ببيت واحد لامرئ القيس على أنّ المضي أكثر من الحضور والاستقبال[1].

2-5- 4- في حذف كان مع اسمها بعد (إن) أو (لو) بشروط:[2]

ويختص " كان" أيضا بعد "إن" أو "لو" بجواز حذفها مع اسمها، إن كان ضمير ما عُلم من حاضر أو غائب، فإن حَسُن مع المحذوفة بعد "إنْ" تقدير: فيه أو معه أو نحو ذلك، جاز رفع ما وَليها، وإلّا تعيّن نصبه، وربّما جُرّ مقرونا بـــإن لا،أو بإن وحدها، إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف....

- ❖ ومثال حذف "كان" بعد "إن" مع اسمها، وهو ضمير غائب معلوم قول الشاعر:[3]

انطِقْ بِحَقٍ وإنْ مُسْتَخْرِجا إِحَناً ❁ فإنّ ذَا الحَقِّ غَلَّابٌ وَ إِنْ غُلِبا

- ❖ ومثال الحذف مع كون الاسم ضمير حاضر قول الآخر:[4]

---

[1] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص166.

[2] – ابن مالك، " شرح التسهيل"، 344/1.

[3] – البيت بلا نسبة في: "شرح التسهيل"، 345/1، و"همع الهوامع "،121/1.

[4] – البيت للنابغة الذبياني في ديوانه، ص107، برواية: ضِنَّة بدل ضبة، ويُنظر: "شرح التسهيل"، 345/1، و سيبويه، "الكتاب"، 262/1، و"المقاصد النحوية"، 87/2، وبلا نسبة في: "أوضح المسالك"، 260/1، و"همع الهوامع"، 121/1، و"شرح الأشموني"، 119/1.

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضَبّةَ كُلُّهَا ❁ إنْ ظالماً فِيهِمُ وإنْ مَظْلُومَا

❖ ومثال الحذف بعد "لو" والاسم ضمير غائب قول الشاعر:[1]

لاَ يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكًا ❁ جُنُودُه ضَاقَ عنها السَّهْلُ والجَبَلُ

❖ ومثاله والاسم ضمير حاضر:[2]

عَلِمْتُكَ منّانًا فلستُ بآملٍ ❁ نَدَاكَ وَلَوْ غَرْثَانَ ظَمْآنَ عَارِيا

فالنصب في مثل هذا متعين ؛ لعدم صلاحية تقدير ما يجعل خبرا من" فيه " أو "معه" أو نحوهما. فلو صلح تقدير شيء من ذلك لجاز الرفع نحو: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير، وإن شرا فشر. ومثله المرء مقتول بما قتل به، إن سيفا فسيف، وإن خنجرا فخنجر، ومما مثّل به سيبويه: مررت برجل صالح، إن لا صالحا فطالحٌ، وإلّا صالحاً فطالحاً، أي إن لم يكن صالحا فقد لقيته طالحا، هذا تقدير سيبويه، فنصب طالحا على الحال. وحكى يونس: إن لا صالحٍ فطالحٍ، والتقدير: إن لا أمر بصالحٍ فقد مررت بطالحٍ وأجاز: امرر بأيهم أفضُل، إن زيدٍ و إن عمرٍو، على تقدير: إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو. وجعل سيبويه إضمار الباء بعد "إن" هذه أسهل من إضمار "ربّ" بعد " الواو ".

وإلى هذا ونحوه أشار ابن مالك بقوله في بداية هذه المسألة:" وربما جُرّ مقرونا بـــ"إن لا، أوبـــ"إن" وحدها إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف"[3]........

❖ ومثال إضمار "كان الناقصة " بعد "لدن" قول الشاعر:[4]

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلَائِهَا

---

[1]- "شرح التسهيل"، 345/1، البيت للعين المنقري في: "خزانة الأدب"، 257/1، وبلا نسبة في: "أوضح المسالك"، 262/1، و"شرح قطر الندى"، ص142.

[2]- البيت بلا نسبة في" الدرر اللوامع"، 86/2، و"همع الهوامع"، 121/1، و"شرح التسهيل"، 345/1.

[3]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 345/1.

[4]- "شرح التسهيل"، 346/1، الرجز بلا نسبة في: "شرح المفصل"، 101/4، 35/8، وفي: "الكتاب"، 322/1، و"لسان العرب"، (384/13 لدن)، و"مغني اللبيب"، 422/2، و"همع الهوامع"، 222/1، و"المقاصد النحوية"، 51/2.

يصف إبلا، والتقدير: من لد أن كانت شولا، كذا يقدره الجمهور، وعندي أن تقدير "أنْ" مستغنى عنه، كما يُستغنى عنها بعد "مُذْ".

❖ ومثال إضمار "كان " بعد شبه "لدن " قول الشاعر:[1]

أَزْمَانَ قَوْمِي والجَمَاعَةَ كالذي ✿ لَزِمَ الرِّحالة أنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ

أراد: أزمان كان قومي مع الجماعة كالذي لزم الرحالة، كذا قال سيبويه.

❖ ومثال التزام إضمار "كان" بعد "أنْ" معوضا منها قول الشاعر:[2]

أبا خُراشةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ ✿ فإنَّ قَوْمِي لم تأكلْهُمُ الضَّبُعُ

أراد لِأن كنت، فحذف اللام، فبقى "أنْ كنت" ثمّ حذف "كان " وجاء بالمنفصل خلفا عن المتصل،وبـــ"ما" قبله عِوضا من "كان"، فالتزم حذفها ؛ لئلا يجتمع العوض والمعوض منه.ومثال: أما أنت ذا نفر، أمّا أنت مرتحلا، من قول الشاعر:[3]

إمّا أَقَمْتَ وأَمّا أَنْتَ مُرتَحِلاً ✿ فاللّهُ يَكْلأُ ما تَأتِي وما تذَرُ

---

[1] - الراعي النميري، "الديوان"، تحقيق: راينْهَرت قَاْيبِرَت، دار النشر فرانتس شتاينر بقيستادن، بيروت- لبنان، 1401هـ-1980م، ص232، والبيت للراعي النميري في: "شرح التسهيل"، 347/1، و"خزانة الأدب"، 145/3-148، و"الكتاب"، 364/1، و"المقاصد النحوية"، 99/2، وبلا نسبة في: "أوضح المسالك"،26/1،و "همع الهوامع"، 122/1، 156/2.

[2]- العباس بن مرداس السلمي، " الديوان"، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 1412هـ-1991م، ص 106، ومنسوب أيضا لعباس بن مرداس في: "شرح قطر الندى"، ص139- 140، وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، "الاشتقاق"، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، در الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ-1991م، ص313، و"شرح شذور الذهب"، ص246-247، و"الشعر والشعراء"، 341/1، و"الكتاب"، 351/1، و"لسان العرب"، 294/6- خرش، ضبع- وبلا نسبة في: "الخصائص"، 363/2، و"شرح التسهيل"، 347/1، و"الإنصاف"، ص66، و"أوضح المسالك"، 257/1، و"شرح ابن عقيل"، 242/1، و"المنصف"، 116/3، و"همع الهوامع"، 120/3.

[3] - البيت بلا نسبة في: "شرح التسهيل"، 347/1، وفي: "خزانة الأدب"، 19/4-20-21، و"مغني اللبيب"، 221/1، و" لسان العرب"، 47/14 (أما).

❖ ومثال إضمار "كان" معوضا منها "ما" بعد"إنْ" قول العرب: "افعل هذا إما لا"، أي: إن كنت لا تفعل غيره. ومثاله قول الراجز:[1]

أَمْرَعَتِ الأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَا لاَ ✿ لَوْ أَنَّ نُوقًا لَكَ أَوْ جِمَالَا

أو ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إمّا لاَ

أراد إن كان لا يكون لك غيرها.

وأمثال: أمّا أنت ذا نفر، كثيرة بخلاف "إمّا لا"، فإنّ استعماله قليل؛ لأنّ الحذف فيه أكثر.[2]

إذا كما لا حظنا من خلال الشواهد التي نقلناها في هذه المسألة فإنّ ابن مالك قد استشهد بأبيات شعرية على كلّ فكرة طرحها.

وعند حديثه عن إضمار "كان " معوضا منها "ما" بعد "إنْ" استشهد بشاهد من النثر وهو من أقوال العرب، ثمّ دعّمه ببيت من الشعر لم يذكر قائله.

ومما سبق ذكره يتضح لنا أنّ ابن مالك قد يورد أقوال العرب دون أن ينسبها إلى راو معين، وأحيانا يصرح بأسماء القبائل التي ينقل عنها وينسب إليها لغاتها، كما أنّه احتجّ بالشعراء المجمع على الاحتجاج بشعرهم وأكثر من الشواهد الشعرية إكثارا يدلّ على علوّ منزلته وسعة اطّلاعه وجودة استقرائه لكلام العرب .

3- الشاهد من كلام العرب لدى أبي حيان النحوي الأندلسي:

وبالنسبة لأبي حيان الأندلسي،فقد استشهد بما استشهد به نحاة البصرة فلم يحتج بلغات القبائل التي خالطت الأعاجم ، و لم يستشهد بشعر المولّدين[3].

---

[1] - الرجز بلا نسبة في: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 348/1، وابن منظور، "لسان العرب "، 335/8، -مرع-، والسيوطي، "همع الهوامع"، 386/1، و"شرح الأشموني"، 385/1.

[2] - ابن مالك، "شرح التسهيل"، 348/1.

[3] - يُنظر: خديجة الحديثي،" موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، دار الرشيد، الجمهورية العراقيّة، (د.ط)، 1981م، ص442.

فأخذ بما رُوي عن القبائل التي أخذ عنها البصريون واستشهدوا بها، كما رفض القياس على ما قلّ وروده أو جاء في أبيات الشعر القليلة التي لا تُبنى على مثلها القواعد.[1]

3-1- موقف أبي حيان من الاستشهاد بالنثر:

لم يَبْنِ أبو حيان قواعده على اللغات الضعيفة وكان يعتبر أفصح اللغات لغة الحجاز، ويراها الفصحى التي ليس بعدها فصيح وبها كُتب المصحف الإمام، لذلك نجده يفضّل دائما لغة الحجاز فيما وردت فيه لغات مختلفة[2]، أمّا اللغات الأخرى فلم يجد العلماء له تصريحا بأفضلية واحدة منها، إنّما كان يأخذ بلغات كلّ القبائل ويعتبرها من المسموع غير أنّه لا يمكن أن يقاس عليه.[3]

وقد اختلف أبو حيان مع ابن مالك حتى تجاوز إلى اللغات واللهجات التي أخذ عنها، فقد أخذ أبو حيان بما روي عن القبائل التي أخذ عنها البصريون واحتجوا بها، في حين تساهل ابن مالك كالكوفيين فأخذ بما روي عن قبائل لم يكونوا يحتجون بها، وقد ردّ أبو حيان على ابن مالك لأنّه أخذ بما روي عن لخم، وجذام وغسان [4] وتعقبه باللوم فقال:«وليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن»[5]. وقال: « وأمّا كلام العرب فيحتجّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم». كما كان أبو حيان لا يقيس على ما قلّ وروده أو جاء في أبيات الشعر القليلة التي لا تبنى على مثلها القواعد[6].

وأبو حيان صاحب نزعة بصرية فهو يذهب مذهب سيبويه ويغترف من معينه الذي لا ينضب، وينهج منهج البصريين ويقتفي أثرهم ويرى آراءهم وأصولهم هي الراجحة في كثير من المواضع في (التذييل)، ويكفي دلالة على تقديسه مذهب أهل البصرة قوله: «وذلك لا يجوز

---

[1]- يُنظر: خديجة الحديثي، " أبو حيان النحوي"، ص 334.

[2] - أبو حيان،" البحر المحيط "،23/1-25، 289/8-332، و"النهر الماد"، 150/2.

[3] - خديجة الحديثي، "أبو حيان النحوي"، ص441.

[4]- أحمد عبد الله القاضي،"التذييل والتكميل في شرح التسهيل- دراسة وتحليل اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه-"، دروب للنشر والتوزيع عمان- الأردن، 2010 م، ص180.

[5]- أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 128/3.

[6]- خديجة الحديثي،" أبو حيان النحوي "، ص 334.

عند البصريين » أو «وهذا هو الراجح » ، وإن أراد أن يطعن فيمن يخالف البصريين يكفي أن يقول: «وهذه نزعة كوفية» وهذا الموقف الذي وافق فيه البصريين يوحي بأنّه كان متابعا لهم في كلّ ما ذهبوا إليه، ولكنّه مع ذلك لم يقلّدهم، فقد خالفهم في بعض المسائل ورجّح آراء الكوفيين في بعض الأحيان مستشهدا لهم بالشعر الصحيح والكلام الموثوق به.

3-2- موقف أبي حيان من الاستشهاد بالشعر:

احتجّ أبو حيان بشعر الشعراء الذين اعتمد عليهم البصريون و لم يحتج بشعر المولّدين وقد صرّح بذلك عند كلامه على استشهاد الزمخشري ببيت الحمداني: [1]

أيا جَارتَا، ما أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا ✿ تَعَالَيْ أُقَاسِمْكِ الهمومَ تَعَالِي

فقال أبو حيان: « وأمّا قوله في شعر الحمداني فقد صرّح بعضهم أنّه أبو فراس وطالعت ديوانه جمع الحسين بن خالويه، فلم أجد ذلك فيه وبنو حمدان كثيرون ومنهم عدد من الشعراء، وعلى تقدير ثبوت ذلك في شعرهم لا حجّة فيه لأنّه لا يستشهد بكلام المولّدين»[2].

والمطلع على كتب أبي حيان يجدها تحتوي على أبيات لا يُعرف إن كان قائلوها ممن يستشهد بشعرهم أم لا، وقد استشهد بها لمجرّد الاستشهاد والتمثيل و لم يثبت بها قاعدة أو يبن عليها حكما لكنّه كان يستدرك بعد ذكر كلّ بيت بأنّه لا يعلم إن كان ممّن كان يستشهد بشعره أم لا، أو إن كان عربيا أم لا، مثال ذلك ما جاء في كلامه في " باب الإخبار" على حكم الإخبار عن المبتدأ إن كان أحد الضمائر وكان الموصول "مَنْ" أو "ما"، يقول: «فلو كان الموصول غير "الذي" وفروعه كـــ "من" و"ما" وجبت الغيبة نحو: "أنا من قام" و" أنت من قام"، ومن أطلق جواز الوجهين في الموصولات كلّها فهو واهم.

[1]- هذا البيت من كلمة لأبي فراس الحمداني قالها وهو أسير في بلاد الروم. يُنظر: أبو فراس الحمداني، "الديوان"، شرح خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1414هـ-1994م، ص282، ولأبي فراس في: ابن هشام الأنصاري،"شرح شذور الذهب"، ص41.

[2]- أبو حيان، " البحر المحيط"، 280/3، خديجة الحديثي، "أبو حيان النحوي"، ص 442.

فأمّا قول بعضهم:[1]

تُعِيُر أمورًا لَسْتُ ممن أشاؤُهَا ✿ ولو جُعِلْتُ في ساعِدَيّ المجامِعُ

فقال: « ممّن أشاؤها» وهو المنصوص، وإنّه لا يجوز ذلك في "من" و"ما" والظاهر أنّه لا يستشهد بقوله. فإن صحّ أنّه لعربي، فتأويله على أنّه لّما كان ذلك في معنى لستُ أفْعَل جاز»[2].

ويقول عند كلامه على نصب المضارع بعد: " واو المعية " في جواب الاستفهام بعد أن ذكر قول الشاعر:[3]

أَتبِيتَ رَيَّانَ الجُفُونِ من الكَرَى ✿ وأَبِيتُ مِنْكَ بلَيْلَة المَلْسُوعِ.

" ولا أدري أهو مصنوع أم لا"[4] وعند الكلام على زيادة "من" في الكلام، وذهاب لكدة الأصبهاني إلى أنّ " من" زائدة في قول الهذلي: [5]

فَمَا العَمْرَانُ مِنْ رَجْلَى عَدِيٍّ ✿ وما العَمْرَانُ مِنْ رَجْلَى فِئَامِ

---

[1]- يُنظر: أبو حيان، "الارتشاف "، ص1222، ذكر أبو حيان أنّ صاحب البيت هو: البحتري بن أبي صفرة،و البيت في ديوان النابغة، بهذه الرواية:

أَتَاكَ بِقول لمْ أَكُنْ لِأَقُولَهُ ✿ ولو كُبِلتْ في سَاعِدَيَّ الجَوَامِعُ

النابغة، "الديوان"، شرح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط2، 1426هـ-2005م، ص 77. والبيت بلا نسبة في: ابن دريد، "الاشتقاق"، ص315، وورد فيه عجزه فقط ولفظه هو:

ولو كُبِّلت في ساعديَّ الجوامعُ

[2]- أبو حيان، "الارتشاف"، ص1022.

[3]- الشريف الرضي، "الديوان"، المطبعة الأدبية، بيروت، لبنان، 1307هـ، 497/1 (برواية أخرى)، والبيت بلا نسبة في: أبو حيان، "الارتشاف"، ص1678، وفي: "همع الهوامع"، 312/2، (بنصب أبيتَ)، و"البحر المحيط"، 142/1، و"المساعد"، 91/3، والبيت منسوب للشريف المرتضي في" المغني"، 604/6. (بنصب أبيتَ).

[4]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1679.

[5]- أبو حيان، "المصدر نفسه"، ص 1724.

يقول أبو حيان بعد هذا البيت قولا يدلّ على أنّه لا يعرف إن كان هذا البيت صحيح النسبة إلى الهذلي أم إنّه منحول، وليس من شعره.[1]

و لم يقتصر أبو حيان على الاستشهاد بهذه الأبيات، إنّما استشهد بشعر الشريف الموسوي في باب التعجب على إسقاط "الباء" من "أن" و" إن" في التعجب بل تقول: "أَحْبِبْ إليّ بِأَنْ تزورني "، و" أهون عليّ بأنّ زيدا يغضب " ، وفي شعر الشريف الموسوي إسقاطها قال: [2]

أَهْوِنْ عَلَيَّ إِذا امتَلَأْتُ من الكَرَى ❁ أنّي أبيتُ بليلةِ المَلْسُوعِ

ومثّل أبو حيان بشعر أبي تمّام في مواضع منها استشهاده عند كلامه على حذف الفعل في جملة "ربّما " بعد اتصال "ربّ" بـــ "ما" يقول: و لم يحضرني في ذلك شعر للعرب، ولكنّي وجدت في شعر أبي تمّام:[3]

عَسَى وَطنٌ يَدْنُو بِهِمْ ولَعَلَّمَا ❁ وإنْ تَعْتَبِ الأيامُ فَبِهِمْ فرُبَّمَا

أي: فربّما بشرت أو إعادهم[4].

وما نفهمه عند قول أبي حيان: (ولم يحضرني في ذلك شعر للعرب ولكنّي وجدت في شعر أبي تمام...) أنّه لا يعتبر أبا تمام من العرب الأقحاح الفصحاء المستشهد بكلامهم.

أمّا عند حديثه عن اللغات في "هلمّ"،فيقول: وتنقل أيضا حركة الميم إلى اللام ولا يحضرني شاهد في شيء من ذلك إلّا أنّي رأيت في شعر أبي تمّام بيتا والظاهر الوثوق بقوله، وإن كنّا لا نستشهد به، قال:[5]

هَلُمَّنْ أعْجَبُوا من ابنة الناسِ كلِّهِمْ ❁ ذَريعتُه فيما يُحَاوِلُ خامِلُ

---

[1]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص 1724.

[2]- البيت في ديوان "الشريف الرضي"، 497/1، وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص2066.

[3]- أبو تمام، "الديوان"، بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزّام، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط4، 145/3.

[4]- أبو حيان،"ارتشاف الضرب "، ص1750

[5]- أبو تمام، "الديوان"، 839/1، أبو حيان، "الارتشاف"، ص2306.

ويقول عند ردّه على الزمخشري في استشهاده ببيت أبي تمّام:[1]

هُمَا أَظْلَمَا حَالِيَّ ثَمَّتَ أجلَيا ❁ ظَلَامَيْهِما عَنْ وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ

على مجيء" أظلم" متعديا: " وأمّا ما وقع في كلام حبيب فلا يستشهد به، وقد نقد على أبي علي الفارسي الاستشهاد ببيت حبيب:[2]

مَنْ كَانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وهُمُومِهِ ❁ رَوْضُ الأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولَا.

وكيف يستشهد بكلام من هو مولّد، وقد صنّف الناس فيما وقع له من اللّحن في شعره"[3].

فأبو حيان يرى أنّ شعر أبي تمام لا يستشهد به ولا يحتج به في النحو مع أنّه محدث راوية يؤخذ عنه ويوثق به، ولم تغفر له شدّة محبّته إياه وتفضيله على بقية الشعراء وقوله فيه بعد أن لامه الصفدي وابن نباته على تقديمه إياه على البحتري: " أنا لا أسمع لوما في حبيب "[4].

ولكن رغم محبّة أبي حيان لأبي تمام فإنّ هذه المحبّة لم تغفر له كونه مولّدا لا يحتجّ بشعره عند أبي حيان كما لا يحتجّ بشعره غيره من النحاة[5].

---

[1]- أبو تمام، "الديوان"، 150/1. ويُنظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، 228/1، وبدر بن ناصر البدر، "اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعا ودراسة"، مكتبة الرشد، الرياض، ص 228 .

[2] – أبو تمام، " الديوان"، 67/3، ويُنظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، 229/1 .

[3] – أبو حيان، "البحر المحيط"، 229/1

[4] – يُنظر: تقي الدين أبي بكر على بن عبد الله الحموي الأزراري، "خزانة الأدب وغاية الأرب"، تحقيق: عصام شعيتو، دار الهلال، بيروت، ط 1، 1987م، 208/2.

[5] – يُنظر: خديجة الحديثي، " أبو حيان النحوي"، ص444.

كما نجده يمثل ببيت من شعر المتنبي على جواز اتصال "هلمّ" بضمير جماعة الإناث وزيادة ياء قبلها، يقول: وعن أبي عمرو أنّه سمع العرب تقول: "هلمّين يا نسوة" بكسر الميم المشدّدة وزيادة ياء ساكنة بعدها نون الإناث، وعليه جاء قول أبي الطيب:[1]

قَصَدْنا لهُ قصْدَ الحَبيبِ لِقَاؤُهُ ❁ إلَيْنَا وقُلْنَا للسُّيُوفِ هَلُمِّينَا

وقد يمثّل بشعر بعض المولّدين ليبيّن مجيء الشعر على رأي من آراء النحاة التي انفردوا بها، من ذلك تمثيله ببيت لابن المعتز:[2]

مَرَّتْ بِنَا سَحَرًا طَيْرٌ فَقُلْتُ لها ❁ طُوباكِ يا لَيْتَنِي إياكِ طُوباكِ.

مستدلّا به على كثرة مذهب ابن سلّام وجماعة من المتأخرين في جواز نصب خبر "ليت" حتى عمل عليه هذا المولّد.[3]

وقد يستشهد ببيت من الشعر متابعا في ذلك بعض النحاة الذين استشهدوا به، وحين يخاف الطعن عليه يشير إلى أنّه لا يدري إن كان ممّن يستشهد بقوله أم لا، مثال ذلك قوله بعد استشهاده بشعر عمار الكلبي:[4]

.... ❁ فَكَأَنْ لّما يَكُونُوا قبلُ ثَمَّا

---

[1]- البيت منسوب لأبي الطيب في: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص2305، و في: "سر صناعة الإعراب"، 722/2، برواية، "هَلُمُّنَا"، يُنظر: عبد الرحمن البرقوقي، "شرح ديوان المتنبي"، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1407هـ-1986م، 300/4 وهو من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة.

[2]- البيت منسوب لابن المعتز في: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1242، و"خزانة الأدب"، 235/10-236، و"مغني اللبيب"، 285/1. لم أجد البيت في ديوان ابن المعتز.

[3]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص 1242، وخديجة الحديثي، "أبو حيان النحوي "، ص445.

[4]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص 1280. هذا عجز بيت وصدره:

بَدَّدَتْ مِنْها الليالي شَمْلَهُمْ ❁

والبيت منسوب لعمار الكلبي في:" البحر المحيط"، 292/3.

وقد رأيت في كلام بعض النحاة الاستشهاد بشعره"[1].

ومثله ما استشهد به عند ردّه على ابن مالك في مجيء الجملة الحالية فعلها مضارع مسبوق بـــ(لّما) مع اقترانه بـــ(واو) الحال، يقول:«قال ابن مالك:هو كالنفي بـــ"لم" في القياس. إلّا أنّي لم أجده مستعملا إلّا بالواو كقوله تعالى:﴿وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُم﴾[2] وكقول الشاعر:[3]

بَانَتْ قَطَامِ ولَّما يَحْظَ ذُو مِقَةٍ ✿ ....

ونسي ابن مالك أنّه أنشد لـــ"لّما" ما فيه دليل على مجيء النفي بـــ" لّما" حالا دون الواو، وذلك في أوّل شرحه لكتاب "التسهيل "وهو:[4]

فقالتْ لَهُ العَيْنَانِ: سَمْعاً وَطَاعَةً ✿ وحَدَّرَتَا كَالدُرِّ لّما يُثَقَّبِ [5]

ووجدت أنا ذلك بغير (واو) في شعر من احتج بشعره بعض النحاة، ولا أدري هل هو يحتج بشعره أو لا يحتج به، وهو عبد الله بن محمد بن أبي عينية[6] قال:

أبَعْدَ بَلاَئِي إذ وَجَدْتُهُ ✿ طَرِيحًا كَنَصْلِ السَّيْفِ لّما يُرَكَّبِ[7]

---

[1]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص 1280.

[2]- البقرة : 214.

[3]- البيت بلا نسبة في: أبو حيان،" ارتشاف الضرب"، 1607، وعجزه هو:

مِنها بِوصلٍ ولا إنْجَازِ مِيعَادِ ✿

وهو أيضا بلا نسبة في: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 370/2، لم أجده في الكتب الأخرى التي بين يدي.

[4]- البيت بلا نسبة في: " الخصائص"، 22/1، و"لسان العرب". (ق و ل)، 572/11-577، و"تاج العروس" (قول) 293/30، و"شرح التسهيل"، 6/1، و"ارتشاف الضرب"، ص1608، و"المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، 445/1.

[5]- وجدت هذا البيت في شرح التسهيل لابن مالك بهذه الرواية: (**مَا لَمْ يُثَقَّبِ**).

[6]- توجد له أخبار في طبقات الشعراء لابن المعتز ص288.

[7]- أبو حيان، الارتشاف"، ص1608، و"التذييل والتكميل"، 19/1 ، لم أجد البيت في الكتب الأخرى التي بين يدي.

وقوله:

وفَلَلْتُ مِنْهُ حَدَّهُ وتَرَكْتُهُ ✿ كَهَدْبةِ ثَوْبِ الخَزِّ لَمّا يُهَدَّبِ[1]

إذا كانت هذه بعض الأمثلة عن الشواهد الشعرية التي توجد في بعض كتب أبي حيان، وما نستنتجه هو أنّ أبا حيان أخذ بشعر الطبقات الثلاث الأول وهي طبقة الجاهليين وطبقة المخضرمين وطبقة الإسلاميين وردّ ما جاء من شعر شعراء الطبقة الرابعة كأبي تمام والبحتري ومن بعدهما من الشعراء حتى عصره. وبالنسبة للأبيات الموجودة في مؤلفاته النحوية والتي تعود لشعراء مولّدين فهو قد استأنس بها فقط و لم يحتجّ بها كما فعل مع غيرها من الأبيات التي تعود لشعراء ينتمون إلى الطبقات المستشهد بشعرها .

3-3- أبو حيان استشهد بأبيات لم يعرف قائلها:[2]

وكان مصدر ذلك كتاب سيبويه وهي من أبياته الخمسين التي لم يُعرف قائلها، ولعلّ الذي جعل أبا حيان يأخذ من هذه الأبيات. كغيره ممن سبقه من النحاة، هو ثقته بسيبويه، وأنّها من الشعر الذي يُحتجّ به، ولو كانت غير ذلك لما ذكرها سيبويه.ومن هذه الأبيات:

---

[1]- البيت بلا نسبة في: أبو حيان، "الارتشاف"، ص 1608، وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، 19/1، لم أجد البيت في الكتب الأخرى التي بين يدي.

[2]- مزيد إسماعيل نعيم " منهج أبي حيان النحوي الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب مع تحقيق فصل منه" ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية دار العلوم، القاهرة، 1398هـ-1978م، ص97.

1. دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيه ✿ ولَكِنْ بالمَغِيب نَبِّئِينِي[1]
2. هذا سُراقةُ للقُرْآنِ يَدْرُسُهُ ✿ والمرءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذِيبُ[2]
3. ووَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ ✿ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقّانِ[3]
4. وكُنْتُ أَرَى زَيْدًا، كما قِيلَ، سيدًا ✿ إِذَا أَنَّهُ عبدُ القَفَا واللَّهَازِمِ[4]
5. يا لَقَوْمِ مَنْ لِلْعُلَى و المَسَاعِي ✿ يا لَقومِ مَنْ لِلنَّدَى والسّماحِ[5]
6. وَ هَيَّجَ الحيَّ مَنْ دارٍ فَظَلَّ لَهُمْ ✿ يومٌ كثيرٌ تَنادِيه حَيَّهَلُهْ[6]

---

[1]- البيت بلا نسبة في: أبو حيان "ارتشاف الضرب"، ص 1009، وسيبويه، "الكتاب"، 418/2، وابن هشام، "مغني اللبيب"، 301/1-302، وأبو حيان، "البحر المحيط"، 119/1. والحسن بن قاسم المرادي، "الجنى الداني"، ص 241، وللمثقب العبدي في: "شرح شواهد المغني" للسيوطي، ص 69-243، و"خزانة الأدب"، 142/6-145، والمثقب العبدي، "الديوان"، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، (د.ط)، 1391هـ-1971م، ص213.

[2]- أبو حيان، "الارتشاف"، ص 1356، البيت بلا نسبة في: "الكتاب"،76/3، و"مغني اللبيب"، 218/1، وعجزه فيه:

يقطّع الليلَ تسبيحًا وقرآنًا

وورد في الخزانة ما يتفق مع هذا العجز ورواية البيت فيها:

ضَحَوْا بأَشْمَط عنوانُ السُّجُودِ به ✿ يُقَطِّعُ الليلَ تَسبيحًا وقُرآنًا

يُنظر: "خزانة الأدب"، 418/9، و"البيان والتبيين"، 123/1، و"البحر المحيط"، 438/1، 26/8.

[3]- أبو حيان، "الارتشاف"، ص1278، هذا عجز بيت وصدره في الارتشاف:

وصدرٍ مُشْرِقُ النَّحْرِ ✿

والبيت بلا نسبة في: " الكتاب"، 135/2- 140، و"الإنصاف"، 197/1، و"شرح شذور الذهب"، ص372، و ابن مالك، "شرح التسهيل"، 45/2، و"شرح ابن عقيل"، 315/1، و"خزانة الأدب"، 392/10-394-398-399-400، و"أوضح المسالك"، 378/1، و"المنصف"، 128/3، و"المساعد"، 332/1.

[4]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1414، البيت بلا نسبة في: "شرح شذور الذهب"، ص275، و ابن مالك، "شرح التسهيل"، 22/2، وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، 485/1، و"المقتضب"، 350/2، و"الخصائص"، 399/2، و"شرح ابن عقيل"، 356/1، و"الكتاب"، 144/3، و"الخزانة"، 265/10، و"أوضح المسالك"، ص338، و"جواهر الأدب "، ص435، و"أمالي"، السهيلي، ص 126، و "المساعد "، 510/1.

[5]- أبو حيان، "الارتشاف"، ص 2212. البيت بلا نسبة في: "الكتاب"، 2/ 221، و"المقتضب"، 257/4، و"الخزانة"، 155/2.

[6]- أبو حيان، "الارتشاف"، ص2308، البيت بلا نسبة في: "الكتاب"، 271/3، "المقتضب"، 206/3، "الخزانة"، 261/6-266، و"المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية "، 129/8.

7 .... ✿ دارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِن هَوَاكَا [1]

8.على أَنَّني بعدَ مَا قدْ مضَى ✿ ثلاثون لِلهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاَ [2]

3-4- نماذج لبعض الشواهد الشعرية لدى أبي حيان:

حاولت أن آخذ بعض النماذج التي تدل على استشهاد أبي حيان بكلام العرب فوقع اختياري على كتابين من أهمّ كتبه وهما "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"، و"ارتشاف الضرب من لسان العرب"؛ وما دفعني إلى اختيار هذين الكتابين هو مكانتهما العلمية العظيمة بين كتب النحو، حيث قال فيهما السيوطي: "و لم يؤلّف في العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال، وعليهما اعتمدتُ في جمع الجوامع"[3].

لذلك جعلت هذين الكتابين نموذجين لآخذ منهما بعض المسائل النحوية التي استشهد فيها أبو حيان بالشواهد المختلفة (القرآن، الحديث، كلام العرب).

3-4-1- في الضمير المنفصل:[4]

وإذا كان الضمير منصوبا بمصدر مضاف إلى مضمر قبله هو فاعل، أو مفعول أوّلُ أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أولُ نحو: زيدٌ عجبت من ضربيهِ، أو من ضربكه، والدرهم عجبت من إعطائكه زيدٌ، والدرهم مُعطيكَهُ زيدٌ، فالاتصال عربي، والانفصال هو

---

[1]- أبو حيان،"الارتشاف"، ص 2411، البيت من الرجز وهو بلا نسبة في: "الكتاب"، 54/1 وصدره:

هل تعرفُ الدارَ على تبراكا ✿

و"الإنصاف"، ص 543، و"الخصائص"، 89/1، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، 161/2، و"الخزانة"، 5/2، 138/8.

[2]- أبو حيان، "الارتشاف"، ص2430، البيت بلا نسبة في: "الكتاب"، 58/2، و"الإنصاف"، 308/1، و"همع الهوامع"، 254/1، و"مغني اللبيب"، 572/2، و ابن مالك، "شرح التسهيل"، 419/2، و"شرح الكافية الشافية"، لابن مالك، 1706/4، و"المقتضب"، 55/3، و"الخزانة"، 229/3، 467/6-470، 255/8، و"البحر المحيط"، 199/1، ولعباس بن مرداس السلمي في ديوانه، يُنظر: عباس بن مرداس، "الديوان"، تحقيق: يحيى الجبودي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1412هـ-1991م، ص127.

[3]- السيوطي، "بغية الوعاة "، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، 182/1.

[4]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص935.

الكثير، وإن تساويا في القرب أو البعدِ، فالانفصال نحو: هندٌ زيدٌ عجبت من ضربهِ إياها، ولا يجوز، من ضَرْبِهِيها إلّا ضرورة نحو: [1]

... . ✿ لِضَغمِهِماها ....

وما نلاحظه في هذه المسألة هو اكتفاء أبي حيان بذكر محلّ الشاهد، فلم يذكر البيت الشعري كله ولا حتى العجز كاملا.

كما بين أبو حيان أنّ بعض شيوخ النحو قد عقدوا عقدا في المضمرات بحسب اتصالها وانفصالها، فقال: المضمر المرفوع إن عمل فيه معنى انفصل، وذلك المبتدأ نحو:أنا زيد أو لفظ هو المبتدأ انفصل نحو: الفاضل أنت[2]، أو غيرهما فعلا اتصل نحو:ضربتُ، أو فصل بإلّا انفصل: ما قام إلّا أنت أو كان في معناها انفصل في الشعر نحو:[3]

... . وإنّما ✿ يُدافعُ عَنْ أحْسَابِهِم أنا أَوْ مِثْلِي[4]

---

[1]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص936، هذا جزء من بيت وتمامه:

وقد جَعَلتْ نفسي تَطِيبُ لضَغْمَةٍ ✿ لِضَغْمِهِمَاها يَقْرَعُ العَظْمُ نابُها

وهو منسوب للقيط بن مرّة أو مغلس بن لقيط في: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 151/1، و"الخزانة"، 305/5، وابن يعيش، "شرح المفصل"، 105/3-106، وبلا نسبة في: "الكتاب"، 365/2،، و"اللسان" (ضغم)، 2592/4، وقال ابن يعيش: والشاهد فيه أنه جمع بين ضميرين بلفظ الغيبة الأول مجرور بإضافة المصدر إليه والثاني في محلّ نصب بالمصدر والجيد الكثير لضغمهما إياها فيأتي به منفصلا واتصال الضميرين في البيت أقبح لأنّهما اتصلا بالمصدر، يُنظر ابن يعيش، "شرح المفصل"، 106/3.

[2]- ابن عصفور،"شرح الجمل"، 17/2.

[3]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص937.

[4]- هذا عجز بيت وصدره:

أنا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإنَّمَا ✿

والبيت منسوب للفرزدق في ديوانه، ص712، ويُنظر: ابن هشام، "المغني"، 82/4، من قصيدة هجا فيها الفرزدق جريرا، و"الخزانة"، 465/4، و"تذكرة النحاة"، ص 85، وبلا نسبة في: "المحتسب"، 195/2، و"شرح التسهيل"، 148/1، و"الأشباه والنظائر"، 233/1، و"أوضح المسالك"، 108/1، و"الهمع"، 62/1، والفارسي، "الحجة"، 121/1، و"شرح المفصل"، 95/2، 56/8.

3-4-2- في تقديم الحال على عامله:[1]

ليبرهن أبو حيان على جواز تقديم الحال على عامله بشرط أن يكون العامل فعلا متصرّفا[2] أو صفة تشبهه، ولا يتعلّق به مانع تقديم مثّل بشاهد من إنشائه وهو: مسرعا جاء زيدٌ.وعند حديثه عن جواز تقديم الحال على عامله حتى لو كان الحال اسما استشهد بقوله تعالى:﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[3]، أو مصدرا كقول الشاعر: [4]

فلأْيًا بِلَأْيٍ ما حَمَلْنا وَلِيدنَا ❁ ....

فالشاهد في قول الشاعر هو: نصب المصدر (لَأْيًا) على الحال، والتقدير: حملنا وليدنا مبطئين ملتئين.[5]

كما بيّن أنّ الحال يجب أن تتأخّر عن العامل[6] إذا كانت في صلة (أل) نحو: الجائيُ مسرعا زيدٌ، أو في صلة حرف مصدري عامل نحو: يعجبني أن يقوم زيدٌ مسرعا، أو كان مقرونا بلام ابتداء متصلا بها نحو: لأصبر محتسبا، أو بلام قسم متصلا بها نحو: لأقومنّ طائعا، أو كان مصدرا ينسبك بحرف مصدري، والفعل نحو:يعجبني ركوب الفرس[7] منسرجا. وما نلاحظه أنّ

---

[1]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1581.

[2]- يُنظر: محمد بن علي الصبان الشافعي، "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني"، 180/2، ابن عقيل، "المساعد"، 25/2-26، و"شرح ابن عقيل"، 647/1، والمبرد، "المقتضب "، 168/4.

[3]- القمر : 7.

[4]- هذا صدر بيت وعجزه:

على ظهرِ محبوكٍ ظماءٍ مَفَاصِلُهْ

زهير بن أبي سلمى، "الديوان"، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط2، 1426هـ- 2005م، ص53، وهو لزهير أيضا في: سيبويه، "الكتاب"، 438/1. و"الشعر والشعراء"، 131/1، وبلا نسبة في: "إعراب القرآن"، للنحاس، 63/2.

[5]- سيبويه، "الكتاب"، 439/1.

[6]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1581.

[7]- ابن عقيل، " المساعد"، 27/2.

أبا حيّان اكتفى بأمثلة تركيبية جاء بها كشواهد على ما ذهب إليه من آراء حول المواضع التي يجب أن تتأخر الحال فيها عن عاملها .

ويجب للحال إذا وقعت بعد "إمّا" أن تُرْدَفَ[1] إمّا أخرى كقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[2]، أو بــ "أو" كقوله:

أَوَدُّكَ إِمَّا صَدِيقًا أو عَدُوًّا ✿ ....[3]

وكذلك تكرّر "لا" نحو: جئتك لا راغبا ولا راهبا. وقد أفردت "لا" في الشعر نحو:

قَهَرْتُ العِدَا لا مُستعينًا بعُصْبَةٍ ✿ ....[4]

3-4-3-: في المبتدأ والخبر:[5]

... وإذا قام الجار والمجرور مقام المفعول الذي لم يسمّ فاعله، أغنى عن الخبر فنقول: أمغضوب على زيد، وما مغضوب على زيد و:

غيرُ مأسُوف على زَمَنٍ ✿ ....[6]

---

[1]- ابن عقيل، "المساعد"، 36/2، ويُنظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص 1596.

[2]- الإنسان: 3.

[3]- هذا جزء من بيت شعري لم أعثر عليه في الكتب التي بين يدي.

[4]- هذا صدر بيت وعجزه:

ولَكِنْ بأَنْواعِ الخَدَائِعِ والمَكْرِ

والبيت بلا نسبة في: "همع الهوامع"، 244/1، و"المساعد"، 37/2، و"المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، 174/1.

[5]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1084.

[6]- هذا صدر بيت وعجزه:

يَنْقَضِي بالهَمِّ وَالحَزَنِ

والبيت منسوب لأبي نواس في: "خزانة الأدب"، 34/1-345، و"مغني اللبيب "، 159/1، 676/2، وبلا نسبة في: "شرح التسهيل"، لابن مالك، 33/4، 27/1، و"شرح ابن عقيل"، ص159/1، و"الأشباه والنظائر"، 59/2-206/3-268، و"تذكرة النحاة "، ص171- 366-405.

الشاهد في قوله: على زمن حيث أجرى قوله "على زمن" النائب عن الفاعل مجرى الزيدين في قولك:" ما مضروب الزيدان "في أنّ كلّ واحد منهما سدّ مسدّ الخبر؛لأن المتضايفين بمترلة الاسم الواحد ، فحيث كان نائب الفاعل يسدّ مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسدّ مع الآخر أيضا، وكأنّه قال: (ما مأسوف على زمن)[1].

ويجوز حذف المبتدأ لقرينة [2] نحو قولك:صحيح لمن قال: كيف زيد،ومِسكٌ عند شمّ طيب،أي هو صحيح،وهذا مسكٌ فلو قلت:المسكُ: جاز أن يكون المبتدأ محذوف الخبر (أي المسك هذا)،ويحسِّنُ حذفَه دخولُ فاء الجزاء، على ما لا يصح للابتداء كقوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾[3] أي فصلاحه لنفسه.

ويجب حذفه[4] إذا كان مخبَرا عنه بنعت مقطوع لمجرّد مدح نحو:الحمدُ لله أهلُ الحمدِ، أو ذمّ نحو:مررت بزيد الفاسقُ،أو ترحُّمٍ نحو:مررت بزيد المسكينُ، أي هو أهل الحمد، وهو الفاسقُ، وهو المسكينُ، فإن كان النعت بغير ذلك نحو: مررت بزيدٍ الخياطُ،جاز إظهاره، وإضماره، أو بمصدرٍ بدلٍ من اللفظ [5]بفعله نحو:سَمْعٌ وطاعَةٌ و:

---

[1]- ابن عقيل ،" شرح ابن عقيل "، 159/1.

[2]- ابن عقيل،" المساعد"، 214/1، وابن يعيش، "شرح المفصل"، 94/1، وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1086.

[3]- فصلت: 46.

[4]- ابن عقيل، "المساعد"، 215/1، ويُنظر: "الهمع"، 104/1، و"شرح الأشموني"، 220/1-221، وخالد بن عبد الله الأزهري (905هـ)، "شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ-2000م، 177/1، ويُنظر: أبو حيان، "الارتشاف"، ص1086.

[5]- قال سيبويه: وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له:كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناء عليه، كأنّه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنّه يقول: أمري وشأني حمدُ الله وثناء عليه، يُنظر: "الكتاب"،319/1-320، ويُنظر: "المساعد"، 215/1، و"الهمع"، 104/1.

... حنانٌ ما أتى بكَ هَهُنَا ❁ ....[1]

أي أمري سَمعي وطاعةٌ، وأمري حنانٌ، وقد جاء إظهار هذا المبتدأ في الشعر في قوله:

فَقَالَتْ عَلَى اسمِ اللهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ ❁ ....[2]

3-4-4- في: ما زال وأخواتها [3]:

وعندما ردّ أبو حيان على ما ذهب إليه ابن مالك من أنّ (رام) ناقصة بمعنى (زال) واستدلاله على ذلك بقول الشاعر:[4]

إِذَا رُمْتَ مِمَّنْ لاَ يَرِيمُ مُتَيَّماً ❁ ....

---

[1]- هذا جزء من بيت وتمامه:

فقالت :حنانٌ ما أتى بكَ هَهُنَا ❁ أذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحَيِّ عَارِفُ

والبيت منسوب للمنذر بن درهم الكلبي في: "الخزانة"، 112/2-113، وبلا نسبة في: "الكتاب"، 383/1، و"شرح المفصل"، 118/1، و"الأشموني"، 221/1، و"المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، 237/1، و"همع الهوامع"، 189/1، و"شرح التسهيل"، لابن مالك، 287/1، و"المقتضب"، 184/3، و"أوضح المسالك"، 214/1 و"الكامل" للمبرد، 199/2، و"الكشاف"، 8/3.

[2]- هذا صدر بيت وعجزه:

وإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ مَا لَمْ أُعَوَّدِ ❁

والبيت منسوب لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص117، و في "الخزانة"، 181/4وبلا نسبة في: "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، ص11، و"اللمع"، لابن جني، ص115، و"مغني اللبيب"، 631/2، و"تذكرة النحاة"،ص601، و"الخصائص"، 363/2، و: "الارتشاف"، ص1087.

[3]- أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 126/4.

[4]- البيت من الطويل وعجزه:

سُلُواً فقد أَبْعَدْتَ في رَوْمِك المَرْمَى ❁

وهو بلا نسبة في: "شرح التسهيل"، 334/1، وفي: "التذييل والتكميل"، 126/4، لم أجد البيت في الكتب الأخرى التي بين يدي.

بيّن أبو حيان أنّ هذا البيت لا حجّة فيه لتنكير (متيّما) واحتماله أن يكون حالا، وهو أظهَر ؛ إذ (رام) لم تستقرّ فيها أن تكون ناقصة في غير هذا البيت المتنازع فيه فيحمل هذا البيت عليه، بل الثابت من لسان العرب أنّها تامّة كما قال:[1]

لِمَنْ طَلَلُ بِرامَةَ لا يَريمُ ✿ عَفا، وخَلا لَهُ حُقُبٌ قَديمُ

وهذه الأفعال التي النفي أو ما يشبهه شرط في كونها من هذا الباب بَطَل حكم النفي فيها، يدلّ على صحة ذلك أنّهم لا يجيزون النصب بعد الفاء في الفعل في الجواب، لا يقولون ما زال زيد زائرَك فيكرمَك كما لا يقولون ذلك في الإيجاب المحقق إلّا في الشعر.[2]

كما استشهد أبو حيان بآية قرآنية أتبعها بشاهدين من الشعر ليُبين صحّة جواز تلقي القسم بها – أي الأفعال التي النفي أو ما يشبهه شرط في كونها من باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر – وهذه الشواهد هي: قوله تعالى:﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[3] أي: لا تفتأ، وقول الشاعر:[4]

فآليتُ لا أنفكُ أَحْدُو قَصِيدَةً ✿ ....

وقول الآخر:[5]

---

[1]- زهير بن أبي سلمى، " الديوان"، ص206.

[2] – أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 127/4.

[3] – يوسف: 85.

[4]– البيت لأبي ذؤيب الهذلي في: ابن مالك ،"شرح التسهيل"، 150/1، و أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 127/4، وعجز البيت:

تكونُ و إياهَا بها مثلًا بَعْدِي ✿

[5]– عجز البيت:

على قومها ما فَتَّلَ الزَّنْدَ قادحُ ✿

وهو في: الفراء، "معاني القرآن"، 364/1، وابن قتيبة، "تأويل مشكل القرآن"، ص143، وابن عصفور، "المقرب"، 94/1، و"خزانة الأدب"، 237/9، و"المغني"، 81/5، وفي ملحقات ديوان تميم بن أبي ابن مقبل، ص250.

فلا– وَأَبِي دَهْمَاءَ– زالتْ عزيزةً ❁ ....

أي ما زالت عزيزة، رُوعِيَ لفظ الحرف النافي صورة، فَتُلِقيَ به القسم.[1]

3–5– نماذج لبعض الشواهد النثرية لدى أبي حيان:

3–5–1– في إضمار الفعل المتروك إظهاره:

ذكر أبو حيان في هذه المسألة أنّه يجوز أن يُقتصَر على منصوب الفعل[2] من مفعول به وغيره مستثنى عنه بحضور **معناه** نحو: **زيدا** [3] لمن رأيته قد شرع في إعطاءٍ مثلا: "أي أعط زيدا "أو في ذكر رؤيا (**خيرا**)، ولمن قَطَعَ حديثا:**حديثك** "أي ذكرتَ خيرا"، "وتّمم حديثك"[4] أو سببه ثمّ استشهد بقول الشاعر:[5]

إِذَا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرْقُ هيّجَني ❁ **ولو تَسَلّيْتُ عنها أُمَّ عَمّارِ**

---

[1]– أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 127/4. استشهد ابن مالك بهذين البيتين في كتابه شرح التسهيل، في مسألة: جواز حذف نافيهما يقصد (ما زال وأخواتها)

[2]– أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1072.

[3]– قال سيبويه هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أنّ الرجل مستغن عن لفظك بالفعل وذلك قولك: زيدا، وعمرا، ورأسه وذلك أنّك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيدا؛ أي أوقع عملك بزيد. يُنظر: "الكتاب"، 253/1، ويُنظر: "المساعد"، 439/1.

[4]– ابن عقيل، "المساعد"، 439/1.

[5]– أبو حيان، "الارتشاف"، ص1473 ، البيت للنابغة الذبياني في الديوان، ص21، وفيه: "وإن تغربتُ"، ويُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 343/1. وفيها: "لو تغرّبت"، وبلا نسبة في: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 155/2–156. و"الخصائص"، 425/2–428، و"شرح كتاب سيبويه" للسيرافي، 140/2، و"جواهر الأدب"، 479، و"البحر المحيط"، 356/4، و"المساعد"، 439/1.

أي ذكرتُ أمَّ عمّار [1] لأنّ التهييج سبب للذكر، أو مقارنة نحو قوله:لمن تأهّب للحجّ[2](**مكةَ**). أي: أراد مكة، أو سدّد سهمًا: **القرطاسَ**[3] (أي يصيبُ) أو كبّرَ مرتقبُ الهلال [4] (**الهلالَ**) أي رأى، أو الوعد به: **زيدا** لمن قال سأطعمُ، أو السؤال عنه بلفظه (بلى زيدًا) لمن قال: هل رأيت أحدا، أو بمعناه **بلى وِجاذا**[5] لمن قيل له أفي مكان كذا أحد أو عن متعلّقه:﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾[6] أي أنزل خيرا. أو بطلبه[7]: ألا رجلٌ إمّا زيدًا، وإمّا عمرا ؛ أي اجعله إمّا زيدا، وإمّا عمرا، أو **اللّهم ضبُعا وذئبا** [8] أي اجمع فيها، أو بالردّ على نافيه **بلى زيدا** لمن قال: ما لقيت أحدا، أو الناهي عنه " بل من أساء " لمن قال:لا تضربْ أحدا أو على مثبّته لا بل **زيدا**، لمن قال:ضرب زيدٌ عمرًا.

أو الأمر به "لا بل زيدا" لمن قال: اضرِبْ عمرًا، بإضمار لقيت، وأَضْرِبُ، وضَرَبَ، واضْرِبْ، فهذا وفق اللفظ والمعنى، ومن المعنى دون اللفظ: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَـٰرَىٰ

---

[1]- قال الخليل:« لمّا قال هيّجني عُرِف أنّه قد كان ثمّ تَذّكُرٌ لتذكّره الحمام وتهييجه، فألقى ذلك الذي قد عُرِف منه على أمّ عمّار، كأنّه قال: هيّجني فذكّرني أمّ عمّار». يُنظر سيبويه، "الكتاب"، 344/1.

[2]- قال سيبويه: هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي وذلك قولك، إذا رأيت رجلا متوجّها وجهة الحاج، قاصدا في هيئة الحاج، فقلتَ: مكّة وربِّ الكعبة حيث زَكِنْتَ أنّه يريد مكّة. يُنظر: سيبويه،"الكتاب"، 314/1.

[3]- سيبويه، "الكتاب"، 314/1.

[4]- قال سيبويه: ولو رأيت ناسا يُنظرون الهلال وأنت منهم بعيدٌ فكبّروا، لقلت: الهلالَ وربُّ الكعبة؛ أي أبصروا الهلالَ أو رأيت ضربا قلت على وجه التفاؤل عبدَ الله أي يقع بعبد الله أو بعبد الله يكون، يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 314/1، ويُنظر أيضا: ابن عقيل،"المساعد"، 440/1.

[5]- قال سيبويه: وحدّثنا من يوثق به أنّ **بعض العرب** قيل له: أما بمكان كذا وكذا وجذ؟ وهو موضع يمسك الماء، فقال **بلى وِجاذا**، أي فأعرف بها وِجاذا، يُنظر: سيبويه، "الكتاب"،312/1.

[6]- النحل: 30.

[7]- ابن عقيل، " المساعد"، 440/1.

[8]- هذا القول من أمثال العرب، يُنظر: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، " مجمع الأمثال"، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، 84/2. وقد ورد في: سيبويه، "الكتاب"، 311/1، وفي: "خزانة الأدب"، 18/4، و"لسان العرب"، (ضبع)، 218/8.

تَهۡتَدُواْۗ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾[1] أي بل نتبع ملّة ؛ لأنّ معنى ما قبله: "اتّبعوا ملّة اليهود والنصارى".

فإن كان الاقتصار في مثلٍ أو شبهه في كثرة الاستعمال فهو لازم، ومثال الاقتصار في مثل قولهم: «كلّ شيءٍ ولا شتيمة حرّ»[2]، أي ائت كلّ شيء ولا ترتكب شتيمة حرّ فحُذف الفعل لكثرة استعمالهم إياه.

«**وهذا ولا زَعَماتِك** »[3] يقال لمخاطب كان يزعم زعمات، فلمّا ظهر خلافُ قوله قيل له ذلك أي هذا الحق، ولا أزعم زَعمَاتِك، أو ولا أتوهّم زعماتِك، و« **كِلَيْهِمَا وتَمْرًا** »[4] أصله أنّ إنسانا خُيِّر بين شيئين فطلبهما، وطلب معهما تمرا، ثمّ اُستُعمل لمن خُيِّرَ بين شيئين فطلبهما جميعا.والتقدير أعطني كليهما، وزدني تمرا، ومثال شبه المثل في كثرة الاستعمال حَسْبُك خيرًا لك [5].أي وائت خيرا لك، ووراءك أوسع لك[6]: أي وائت مكانا أوسع لك مِن ورائك و﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾[7] و﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ ﴾[8]، أي وائتوا خيرا لكم [9].

إذا استشهد أبو حيان بعدّة شواهد نثرية وهي عبارة عن أمثال عربية مشهورة ؛ حتى يبيّن أنّ الاقتصار في مَثَلٍ أو ما يشبهه في كثرة الاستعمال لازم، كما قام أبو حيان بشرح هذه الأمثال، وبعد ذلك أضاف مثالين عزّزهما بشاهدين من القرآن الكريم.

---

[1] – البقرة : 135.

[2]– هذا القول من أمثلة سيبويه، يُنظر "الكتاب"، 338/1.، ورد هذا القول في " لسان العرب "، 31/12، (شَتَمَ).

[3]– استشهد بهذا المثل سيبويه في كتابه، 337/1، ويُنظر: "المساعد"، 440/1-441.

[4]– يُنظر المثل في: أبو هلال العسكري ، "جمهرة الأمثال"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، ط2، 1988م، 124/2، والميداني، "مجمع الأمثال"، 151/2، وسيبويه، "الكتاب"، 338/1، وابن عقيل، "المساعد"، 440/1.

[5]– أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1474، ويُنظر:سيبويه،"الكتاب"، 340/1.

[6]– أبو حيان، "الارتشاف"، ص1474، ويُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 340/1.

[7] – النساء: 170.

[8] – النساء: 171.

[9] – أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1475.

وعند حديثه عن إضمار الناصب للمفعول به[1]: ذكر أنّ هناك مواضع يُلتزم فيها إضمار الناصب ثمّ استشهد بعدّة شواهد نثرية وهي: امرأً ونفسَهُ[2] **والكلابَ على البقر**[3]، **وأَحَشَفًا وسُوءَ كَيْلَة**[4]، ومَنْ أنتَ وزيدا، **وإن تأتني فأهلَ الليل**[5] وأهلَ النهار، ومرحبًا وأهلاً وسهلاً، وعَذِيرَكَ بإضمار: دَعْ، وأرسلْ، وأتبيعُ، وتذكُرُ[6]، وتَجِدُ وأَصَبْتَ، وأتيت، ووَطِئْتَ، وأَحْضِر.

3-5-2- في جواز الجرّ بالمضاف محذوفا[7]:

... ويجوز الجر بالمضاف محذوفا إثر عاطف متصل مسبوق بمضاف[8] مثل المحذوف لفظا ومعنى نحو:«**ما كلّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة** »[9]، وما مثل أبيك وأخيك،أي: ولا كلّ بيضاء شحمة،ومثل أخيك، أو منفصل بلا نحو قوله: [10]

لم أَرَ مثلَ الخيرِ يتْركُهُ الفتى ❀ ولا الشرِّ يأتيه الفَتَى وهُو طَائِعُ

---

[1]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1477.

[2]- سيبويه، "الكتاب"، 331/1.

[3]- المثل في" مجمع الأمثال"، للميداني، 142/2، رقم: 3036، ويُنظر: أبو هلال العسكري، "جمهرة الأمثال"، 169/2. رقم: 1462.

[4] - المثل في:" مجمع الأمثال"، للميداني، 207/1، الحَشَف: أردؤ التمر

[5]- سيبويه،" الكتاب"، 353/1.

[6]- زعم يونس أنّه على قوله:" مَنْ أنتَ تذْكُر زيدًا "، ولكنّه كثر في كلامهم واستُعمِلَ واستغنوا عن إظهاره،فإنّه قد عُلم أنّ "زيدا" ليس خبرا ولا مبتدأ، ولا مبنيا على المبتدأ، فلا بدّ من أن يكون على الفعل، كأنّه قال:"من أنت" معرِّفا ذا الاسم، ولم يحمل زيدا على "مَنْ" ولا "أنتَ". "ولا يكون من أنت زيدا" إلّا جوابا، كأنّه لّما قال:" أنا زيدٌ"، قال:"فَمَنْ أنتَ ذاكِرا زَيْدًا ". يُنظر سيبويه، "الكتاب"، 350/1.

[7]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1839.

[8]- ابن عقيل، "المساعد"، 265/2، ويُنظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1839.

[9]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1839، ما كلّ سوداء تمرة، مثل موجود بكتاب جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، 287/2.

[10]- البيت بلا نسبة في: "همع الهمع"، 52/2، وابن مالك، "شرح التسهيل"، 135/3، وفي "شرح الأشموني"، 325/2، وهو لبشر القشيري في: "شرح عمدة الحافظ"، ص501، يُنظر: "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، 253/4.

أي ولا مثل الشرّ قاله ابن مالك[1]، وقال ابن عصفور [2]:وقد لا يعرب المضاف إليه بعد الحذف بإعراب المضاف، وذلك إذا تقدّم في اللفظ ذكر المحذوف نحو قولهم: **"ما كلّ سوداء تمرةً ولا بيضاء شحمة ً"**[3] ، فلم يشترط ابن عصفور العطف لا متصلا، لا منفصلا بلا...

ثمّ قال أبو حيان: وليس هذا الحذف في هذا النوع مشروط بتقدّم نفي، أو استفهام، خلافا لمن شرط ذلك، ومما جاء غير مشروط فيه ذلك قوله:[4]

كُلُّ مُثْرٍ في أهلِهِ ظاهرُ العزِّ ❁ وذِي غُرْبَة وفقيرٍ مَهِينُ

أي: وكلّ ذي غربة قالوا:والجرّ في هذا مقيس، وربّما جُرّ المضاف المحذوف دون عطف، حكى الكسائي عن العرب: «**أطعمونا لحما سمينا شاةٍ ذبحوها** » بجرّ شاة على تأويل لحمِ شاةٍ.

وحكى الفراء عن العرب[5]: «**والله لو تعلمون العلمَ الكبيرةِ سِنُّهُ الدقيق عظمه** »يريد لحم شاة وعلم الكبيرة سنّه، وجاء في الشعر مثل هذا النثر قال:

الآكلُ المالَ اليتيمِ بَطَرَا ❁

يأكلُ نارا وسيصلى سَقَرَا [6] ❁

---

[1]- يُنظر: ابن مالك "شرح التسهيل"، 270/3- 271.

[2]- ابن عصفور، "المقرب"، ص235-236.

[3]- المثل موجود في: أبو هلال العسكري، "جمهرة الأمثال"، 226/2، 281/2، والميداني، "مجمع الأمثال"، 281/2، رقم: 3868. روي هكذا، ما كلّ بيضاء شحمة ولا كلّ سوداء تمرة...

[4]- البيت بلا نسبة في: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 271/3، وفيه: رهطه، بدل أهله، وفي: "الهمع"، 430/2. وفي: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، 143/8.

[5]- الفراء، "معاني القرآن"، 322/2.

[6]- من الرجز، وهو بلا نسبة في : "الهمع"، 430/2، و"شواهد التوضيح والتصحيح"، ص58، و"شرح التسهيل"، لابن مالك، 271/3، وفي "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية "، 85/10، ويُنظر، "ارتشاف الضرب"، ص1840.

على تقدير: الآكلُ المالَ مالَ اليتيمِ.[1]

3-5- 3- في: زيادة لام الابتداء بعد "إنّ" قبل الخبر المؤكد بها[2]

قال ابن مالك: وربّما زيدت بعد" إنّ" قبل الخبر المؤكد بها هذه مسألة خلاف: ذهب المبرد إلى أنّه يجوز دخول هذه اللام على معمول الخبر المقدّم وعلى الخبر،فتقول إنّ زيدا لطعامك لآكل، تعاد اللام توكيدا، وذهب الزجاج إلى منع ذلك.

أمّا أبو حيان فرأى أنّ الصحيح جواز ذلك لوجوده في لسان العرب نثرا ونظما. أمّا النثر فما رواه الكسائي والفراء أنّ من كلام **العرب: إنّي لَبِحَمْدِ اللهِ لصالحٌ،**[3] و حكى قطرب عن يونس: إنّ زيدا لَبك لواثق[4]. وأمّا النظم فقوله:[5]

إنّي لَعِنْدَ أَذَى المولى لَذُو حَنَقٍ ❁ يُخشى، وحِلمي إذا أُوذيتُ مُعتادُ

وما نلاحظه في هذه المسألة هو أنّ أبا حيان رأى أنّ الصحيح هو الجواز واستشهد بما رواه الكسائي والفراء وحكاه قطرب عن يونس من كلام العرب، حيث استشهد بشاهدين نثريين أردفهما بشاهد شعري.[6]

---

[1] - ابن مالك،" شرح التسهيل"، 271/3.

[2]- أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 122/5.

[3]- الفراء، "معاني القرآن"، 30/2.

[4]- ابن جني، "سر صناعة الإعراب"، ص175.

[5]- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 122/5. وابن مالك، "شرح التسهيل"، 31/2، وفي: "الدرر"، 116/1، وفي: "همع الهوامع"، 139/1، و "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، 223/2، (ج-ذ).

[6]- وإذا عدنا إلى كتاب شرح التسهيل لابن مالك نجده هو أيضا استشهد بهذه الشواهد نفسها على صحة الجواز.

3-5-4 في: معاملة غير المضاف- معاملته في الإعراب ونزع التنوين والنون-

وقد يُعامل غير المضاف معاملته في الإعراب ونزع التنوين والنون إن وليه مجرور بلام معلّقة بمحذوف غير خبر، فإن فصلها جارّ آخر أو ظرف امتنعت المسألة في الاختيار، خلافا ليونس وقد يُقال في الشعر:"**لا أَباك**".[1] وقد يُحمل على المضاف مشابهه بالعمل. فيترع تنوينه.[2]

وقوله غير المضاف يشمل أبا وأخا، والمثنى، وكلّ ما وليه لام جرّ في: لا غلامَ لك، ولا بَنِيْ لك، ولا بنات لك، ولا عِشْرِيْ لك، كذا قال ابن مالك وهذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب:[3]

أحدها: ما ذهب إليه هشام [4] وابن كيسان[5] واختاره ابن مالك من أنّ هذه أسماء مفردة ليست بمضافة، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، فيتعلّق بمحذوف، وشُبّه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد والنون من المثنى والمجموع على حدّه. [6]

والمذهب الثاني:ما ذهب إليه الجمهور[7] من أنّها أسماء مضافة إلى المجرور باللام، وأنّ اللام مقحمة لا اعتداد بها، وليست اللام متعلّقة بشيء، لا بمحذوف ولا بغير محذوف بل هي كاللام في قوله:[8]

يا بؤسَ للحَرْبِ التي ❁ وضَعَتْ أراهِطَ، فَاسْتَرَاحُوا

والخبر على هذين المذهبين محذوف.

---

[1]- ذكر سيبويه أنّ هذا الشاهد من كلام العرب، يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 288/2.

[2]- ابن مالك "شرح التسهيل"، 59/2-60، وأبو حيان، "التذييل والتكميل"،253/5.

[3]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 441/1.

[4]- ابن مالك، "المصدر نفسه"، 441/1.

[5]- ابن مالك، "المصدر نفسه"، 441/1.

[6]- أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 254/5.

[7]- سيبويه، "الكتاب"، 276/2، المبرد، "المقتضب"، 373/4-376، ويُنظر، ابن مالك،"شرح التسهيل"، 442/1.

[8]- البيت لسعد بن مالك القيسي، في: "خزانة الأدب"،468/1-473، وبلا نسبة في: سيبويه، "الكتاب"، 210/2، وفي: "شرح التسهيل"، لابن مالك، 442/1، و"الخصائص"، 106/3، و" المحتسب"، 93/2، و"شرح المفصل"، 10/2-105، 36/4، 72/5.

والمذهب الثالث: ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، وأبو الحجاج بن يسعون، وأبو الحسين بن الطراوة. ومن أخذ بمذهبهما في «لا أبا لك» و «لا أخا لك» وشبههما من أنّها أسماء مفردة، والمجرور باللام هو في موضع خبر، وأنّ قولهم: لا أبا لك، ولا أخا لك، جاء على لغة من قصر الأب والأخ في الأحوال كلّها، فقال: جاء أباك وأخاك، ورأيت أباك وأخاك، ومررت بأباك وأخاك. واستدلّ ابن يسعون على امتناع الإضافة بما وقع في الكتاب من قولهم: «لا أخا – فاعلم– لك» ، من جهة أنّه لا يسوغ عنده الفصل بين المضاف والمضاف إليه.[1]

ثمّ ردّ أبو حيان[2] على ما ذهب إليه ابن يسعون الذي. استدلّ على امتناع الإضافة بقولهم " لا أخا –فاعلم– لك" من جهة الفصل بالجملة فلا دليل في ذلك؛ لأنّ الفصل بين المتضايفين بجملة الاعتراض سائغ، ومن ذلك ما حكاه أبو عبيدة [3] من أنّه سمع أبا سعيد – وهو أعرابي لقيه أبو الدُقَيْش– يقول: « **إنّ الشاةَ لَتَسْمَعُ صوتَ –عَلِمَ اللهُ – صاحبِها، فتُقْبِلُ إليه، وتَثْغُو**»

بل الفصل في "لا أخا –فاعلم– لك" أسهل منه في قول أبي الدقيش لفصل اللام فيه بين الضمير وما أضيف إليه، فصار لذلك كأنّه غير مضاف في اللفظ.....

وأضاف أبو حيان أنّ ما زعمه ابن يسعون من أنّ " لا يَدَيْ لك " قاله النحويون بالقياس وليس من كلام العرب فباطل، بل نقلوه عن العرب، وحكى ذلك سماعا الدينوري والسيرافي، ومن ذلك قول الكميت:[4]

وظاهر الكاشحِ الأقصى لَيَجْعَلُني ✽ رِدْءاً له، لا يَدَيْ للصَّقْرِ بالخَرَبِ

وقول الفرزدق:[5]

فلو كُنْتَ مَوْلَى العزِّ أو في ظِلاَلِه ✽ ظَلَمْتَ ولكنْ لا يَدَيْ لَكَ بالظُّلْمِ

---

[1]- أبو حيان، " التذييل والتكميل"، 253/5.

[2]- أبو حيان، "المصدر نفسه"، 258/5.

[3]- الحكاية في: "الإنصاف"، ص431 بلفظ إنّ الشاة لتجترُّ فتسمعُ صوتَ – واللهِ– ربِّها .

[4]- أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 259/5، البيت غير موجود في ديوان الكميت، و لم أجده في غيره.

[5]- الفرزدق، "الديوان"، ص 825، و"جمهرة اللغة"، ص153، و"المحتسب"، 279/2.

وما أنشد ابن مالك من البيت الذي عجزه:[1]

.... ❁ فَلَا يَدَيْ لِامْرِئٍ إلّا بِمَا قُدِرا

كما استشهد أبو حيان في هذه المسألة بقراءة الأعمش[2]: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾؛ أي وما هم بضاري أحد به على مجيء المضاف عاملا في موضع المجرور. كما اكتفى أبو حيان بشاهد من الشعر أتى به ليبين أنّ حرف الجرّ لا ينقطع عن المجرور إلّا في الضرورة. [3]

وما يمكن استنتاجه في آخر هذا الفصل هو أنّ مصنّفات أبي حيان كغيرها من المصنفات النحوية لم تخل من الشواهد المتنوعة، كالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب، وهذا ما يتجلى في كتابيه: "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل" و"ارتشاف الضرب من لسان العرب "، وعليه أستطيع القول أنّ، السهيلي وابن مالك وأبا حيّان، وغيرهم من نحاة الأندلس قد استدلّوا بكلام العرب من شعر ونثر في مصنّفاتهم على الرغم من اختلافهم في المنهج.

---

[1]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 441/1، لم أجد البيت في المصادر الأخرى التي بين يدي.

[2]- البقرة: 102. ويُنظر: أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية"، 96/1.

[3]- أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 261/5.

الفصل الثاني:

الشاهد من القرآن الكريم وقراءاته لدى نحاة الأندلس

- الشاهد من القرآن الكريم وقراءاته لدى أبي القاسم السهيلي
- الشاهد من القرآن الكريم وقراءاته لدى ابن مالك
- الشاهد من القرآن الكريم وقراءاته لدى أبي حيان

على ما يبدو فإنّ موقف المتأخرين من النحاة من الشاهد النحوي لم يكن كموقف من سبقهم، فهناك تباين بين الموقفين، فعلى حين صرف المتقدّمون همّهم إلى الاستشهاد بالشعر وقدّموا الاستشهاد به على الاستشهاد بالقرآن الكريم،على الرغم من أنّ النصّ القرآني هو أوثق نص وصل إلينا في العربية على الإطلاق.أكثرَ المتأخرون من الاستشهاد بالقرآن الكريم والاعتماد على القراءات بصورة واضحة.[1]

وتظهر بواكير هذا التحول عند نحاة القرن الخامس، بحيث ازداد اعتماد النص القرآني مع تأخر الزمن إلى غاية القرن الثامن؛ حيث أصبح اعتماد القرآن الكريم وقراءاته الاتجاه السائد بين النحاة[2] إلى حدّ كبير، فقد رفض بعض المتأخرين الموقف السلبي للنحاة من القراءات، كابن يعيش(ت643هـ) وأبي حيان والسيوطي؛ الذي قال:" أمّا القرآن، فكلّ ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذّا"[3].

ونحاة الأندلس من بين النحاة المتأخرين الذين عنوا بالقرآن الكريم وقراءاته عناية كبيرة، وهذا ما يتّضح لنا جليّا في مؤلّفاتهم ، ولقد نشأ من هذه العناية أن كانت القراءات أصلا مقدّما من أصولهم، يبنون عليها آراءهم، كما كانت عندهم بمكان التقديس والاحترام.[4]

بل إنّ الأندلسيين كانوا من أكثر من ذبّ عن القراء ونافح عنهم، وردّ عنهم ما وُجّه لهم من قيل، واُتّهموا به من اللحن.

---

[1] – يُنظر: محمد سالم صالح، "أصول النحو دراسة في فكر الأنباري"، ص170.

[2]– يُنظر: محمد سالم صالح، " المرجع نفسه"، ص 170.

[3] – السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو العربي"، ص 48.

[4] – يُنظر: محمد إبراهيم البنا " أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي "، ص 249-250.

1- موقف نحاة الأندلس من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته:

دافع نحاة الأندلس وبخاصة نحاة القرن السابع عن القراءات دفاعا مريرا ضدّ كلّ من حاول الطعن فيها[1]، ومن هؤلاء: ابن مالك ؛ الذي كان يستشهد في مؤلفاته بالقرآن أوّلا، فإن لم يجد فبالحديث النبوي الشريف، وكان يردّ على من وصف قراءة ما باللحن[2].

قال السيوطي: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربيّة، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك،....، وقد ردّ المتأخرون،و منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية و إن منعه الأكثرون مستدلاّ به"[3].

ومن ذلك استشهاده على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ بقراءة حمزة: ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾[4]، وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر:[5] ﴿ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾[6]، وعلى جواز سكون لام الأمر بعد(ثم) بقراءة حمزة:[7] ﴿ ثُمَّ لِيَقْطَعْ ﴾[8]، وهي قراءات مردودة من البصريين وابن جني.

---

[1] - السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو العربي"، ص 49.

[2]- عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص المذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع الهجري"، ص 153.

[3]- السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو العربي"، ص 49.

[4]- النساء: 01. قرأ بجر الأرحام: حمزة، المطوعي، إبراهيم النخعي، و قتادة والأعمش، أحمد مختار عمر ، عبد العال سالم مكرم ، "معجم القراءات القرآنية"، 104/2.

[5]- الأنعام: 127.

[6]- يُنظر: أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، " معجم القراءات القرآنية "، 322/2، ويُنظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، المسألة رقم: 60، 2/ 06.

[7]- الحج: 15.

[8]- يُنظر: الداني، أبو عمرو، "الأحرف السبعة للقرآن"، تحقيق: عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة، مكة المكرّمة، 1408هـ، ص47، ويُنظر: الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني، "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر"، ويسمى: منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات"، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1419هـ-1998م، ص 397، و السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو العربي"، ص 49.

و لم يكن يتحرّج من الاعتماد على القراءات الشاذة في بناء القواعد والأقيسة[1]، من ذلك اعتماده على قراءة أعرابي[2] شاذة لقوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾- بتخفيف اللام– فجعلها قاعدة قاس عليها تخفيف (اللام) في الأسماء الموصولة الأخرى[3]، فبنى عليها قاعدة وقاس من غير أن يعرف صحة هذه القراءة أو خطأها، تواتر روايتها أو كونها من الآحاد التي انفرد بقراءتها هذا القارئ دون اعتماد على سماع أو تأكد من ثقة راويها.[4]

ومن النحاة الأندلسيين الذين دافعوا عن القراءات القرآنية واستشهدوا بها: أبو حيان؛ الذي ردّ على كل من حاول وصف أيّ قراءة قرآنية بالضعف أو اللحن، أو ما إلى ذلك من صفات يحاول الطعن فيها، ومن ردّه على ذلك:

– ما جاء في ردّه على ابن عطية و الزمخشري في تخطئتهما قراءة ابن عامر لقول الله تعالى: ﴿قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾[5] برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء، وذلك بإضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، يقول: "وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها، متقدّموهم ومتأخروهم، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي المحض ابن عامر الآخذ بالقرآن من عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضا في لسان العرب...، ولا التفات إلى قول ابن عطية:" هذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب"، ولا التفات إلى قول الزمخشري: "إن الفصل بينهما- يعني بين المضاف والمضاف إليه- فشا لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر ألكان سمجا مردودا؟ فكيف به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض

---

[1]- خديجة الحديثي، "الشاهد وأصول النحو"، ص50.

[2]- ابن خالويه، " مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع"، ص9.

[3]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، ص117.

[4]- خديجة الحديثي، "الشاهد وأصول النحو"، ص50.

[5]- الأنعام: 127.

المصاحف "شركائهم" مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء؛ لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"[1].

وبعد أن ردّ أبو حيّان على ما ذهب إليه ابن عطية و الزمخشري، حمل على الزمخشري وجرّحه بقوله: " وأعجب لعجميّ ضعيف في النحو يردّ على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود ا نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقرّاء الأئمة؛ الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا."[2]

وقال أبو حيان في إعرابه لقول الله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾[3] وقرأ الجمهور: يؤدِّه، بكسر الهاء ووصلها بياء. وقرأ قالون باختلاس الحركة، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وحمزة والأعمش بالسكون. قال أبو إسحاق: وهذا الإسكان الذي رُوي عن هؤلاء غلط بيّن؛ لأنّ الهاء لا ينبغي أن تُجزم، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل. وأمّا أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسرة، فغلط عليه كما غلط عليه في (بارئكم)، وقد حكى عنه سيبويه، وهو ضابط لمثل هذا، أنّه كان يكسر كسرا خفيفا. انتهى كلام أبي إسحاق. وما ذهب إليه أبو إسحاق من أنّ الإسكان غلط ليس بشيء، إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنّها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء. فإنّه عربي صريح، وسامع لغة، وإمام في النحو، و لم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا.

وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة. حكى ذلك لغة لبعض العرب تجزم في الوصل والقطع. وقد روى الكسائي أنّ لغة عقيل وكلاب: أنّهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك، وأنّهم يسكنون أيضا. قال الكسائي: سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون: ﴿ **لِربهْ لكنود** ﴾[4] بالجزم، و(**لِرَبِّهِ لكنود**)، بغير تمام،. وغير عقيل وكلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس ولا سكون في: له وشبهه، إلّا في ضرورة، وأبو إسحاق الزجاج، يُقال

---

[1]- أبو حيان الأندلسي، " تفسير البحر المحيط"، 231/4- 232- 233.

[2] - أبو حيان، " تفسير البحر المحيط"، 4/ 232.

[3]- آل عمران: 75.

[4]- العاديات: 6، يُنظر : أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية"، ص216.

عنه: إنّه لم يكن إماما في اللغة، ولذلك أنكر على ثعلب في كتابه: (الفصيح) مواضع زعم أنّ العرب لا تقولها، ورد الناس على أبي إسحاق في إنكاره، ونقلوها من لغة العرب. وممّن ردّ عليه: أبو منصور الجواليقي. وكان ثعلب إماما في اللغة وإماما في النحو على مذهب الكوفيين"[1].

ووقف أبو حيان وغيره من الأندلسيين مواقف أخرى مماثلة دافع فيها عن القراء، مرتضيا توجيهات النحويين الكوفيين وغيرهم الموافقة للقراءة والمدعمة لها بالأدلة المسموعة عن العرب[2].

وقد أثبتت لنا الدراسات السابقة لمنهج نحاة الأندلس في أخذهم بالقراءات القرآنية أنّهم تأثّروا بمنهج نحاة الكوفة[3].

وسأحاول أن أبيّن كيف تعامل كلّ من السهيلي، وابن مالك وأبي حيان مع الشاهد من القرآن و قراءاته وسأبدأ الحديث بالسهيلي:

1-1- الشاهد من القرآن الكريم وقراءاته لدى أبي القاسم السهيلي:

استشهد السهيلي بالقرآن والحديث ونظم العرب ونثرهم، بيد أنّ هذه الشواهد، مع اعتداده بها جميعا، قد اختلَفَ موقفه منها، فلم تكن جميعا على قدر سواء.

1-1- 1- موقف السهيلي من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته:

1-1-1-1- موقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم:

لقد أكثر السهيلي من الاستشهاد بالنظم القرآني، وفاقت الآيات التي استدلّ بها في كتابه النتائج غيرها من الشواهد و لم يخضع السهيلي النصّ القرآني في تراكيبه لما توصّل إليه النحاة من قواعدهم، بل جعله الأصل الذي يُقاس عليه، و لم نجده في معالجته لِأسلوب القرآن يذهب

---

[1]- أبو حيان، "البحر المحيط"، 3/221-222.

[2] - يُنظر: خديجة الحديثي، "أبو حيان النحوي"، ص423 وما بعدها، محمد بن عمار درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، ص910.

[3]- محمد بن عمار درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، ص913.

مذهب غيره من النحاة في تأويل النص القرآني على غير ظاهرة، أو الحكم عليه بشذوذ أو نحوه، لأنّه كان قد فرغ من تقرير أصول مهمّة في الحكم على أسلوب القرآن الكريم، وهي:

- لا تخلو كلمة في القرآن من الحكمة.
- براعة النظم القرآني.
- ما قدم في القرآن فلحكمة، ومن ثمّ كان النص القرآني هو المثل الذي يُحكَم به لا عليه[1].

1-1-1-2- موقفه من الاستشهاد بالقراءات القرآنية:

كان السهيلي من أعلام القراء وأشهرهم بالأندلس، والأندلسيون كما سبق وذكرت قد عنوا بالقراءات عناية كبيرة، وقد نشأ عن هذه العناية أن كانت أصلا من أصول نحاتهم، يبنون عليها بعض آرائهم، وكانت بمكان من التقديس والاحترام [2].

وكُتُب السهيلي و أماليه تحكي هذا الاتجاه، فلا تجد في نصوصه ما نُسب إلى المبرد[3] والمازني [4] من رمي القراء بالوهم أو الخطأ، يقول عند بيت حسان:[5]

ما البحرُ حين تَهُبّ ُالريحُ شاميةً ❁ فَيَغْطِلُ ويَرْمِي العِبْرَ بالزَّبَدِ

وأصل هذه الكلمة من الغيطلة، وهي الظلمة وأصلها يغطالّ، مثل: يسوادّ، لكنّه همز الألف لئلّا يجتمع ساكنان، وإن كان اجتماعهما في مثل هذا الموضوع حسنا، كقوله تبارك وتعالى ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[6] ولكنّهما في الشعر لا يجتمعان إلاّ في عروض واحدة من المتقارب،

---

[1]- محمد إبراهيم البنا، "أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، ص249.

[2]- محمد إبراهيم البنا، " المرجع نفسه"، ص250.

[3]- ابن يعيش النحوي، "شرح المفصل"، 83/7.

[4]- ابن يعيش، "شرح المفصل"، 136/9، ويُنظر الرضي، "شرح الشافية"، تح: محمد نور الحسن وآخرين، ط1، القاهرة، 294/2.

[5]- حسان بن ثابت، "الديوان"، 54/1، و السهيلي، "الروض الأنف"، 13/4.

[6]- الفاتحة: 7.

ومع هذا فقد قرأ أيوب بن أبي نميمة السُّختياني (**ولا الضأَلين**)[1]، بهمزة مفتوحة، وقرأ عمرو بن عبيد، (**إنسٌ قبلَهُمْ ولا جَأَنٌ**)[2].

و لم يعقب بمثل ما نُسب إلى المازني عندما سأله المبرد عن قراءة عمرو بن عبيد:«أتقيس ذلك ؟قال: لا ولا أقبله [3]»، بل إنّ عبارة السهيلي قد توحي أنّه يوجّه بيت حسّان بهاتين القراءتين. وقد سبق أنّه أجاز في الكلام أن يُسكّن المضارع المتصل بضمير الجمع [4]،اعتمادا على قراءة أبي عمرو.

كما استشهد بالقراءة الشاذة وهي: ﴿ نعبدُ إلهكَ وإلهَ أَبيكَ إبراهيمَ وإسماعيلَ ﴾[5] على تخريج ما ورد في سند مسلم: «**العَلَاء وسهيل عنْ أبيهِمَا**»[6]، وإذا كان السهيلي قد احتجّ بالقراءات فهو يحتج لها؛ يقول عند بيت حِماسِ بن قيس:[7]

إ ذ فَرَّ صَفوانُ وفرّ عكرِمَة ✿ وأبو يزيد قائم ٌكالمُوتَمَهْ

وقوله: وأبو يزيد، بقلب الهمزة من (أبو) ألفا ساكنة، فيه حجّة لورش حيث أبدل الهمزة ألفا ساكنة،وهي متحركة، وإنّما قياسها عند النحويين أن تكون بين بين[8]. ذلك مثل يعبّر عن موقفه من القراءات، فهو يتقبّلها، ويعتمد عليها في توجيهه، ويحتجّ لها، و لم يخرج في هذا عن مذهب أهل الأندلس.

---

[1] - أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية"،1 /14.

[2]- الرحمن: 56، يُنظر: أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية"،7/ 54، والسهيلي، "الروض الأنف"، 223/2.

[3]- ابن يعيش، "شرح المفصل"، 130/9.

[4]- محمد إبراهيم البنا، "أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، ص250.

[5]- البقرة: 133، ويُنظر:، ابن جني، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، 112/1.

[6]- مسلم، "الصحيح" ، كتاب النكاح، باب، تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، الحديث رقم: 3462، ص512، السهيلي، "أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه"، ص61.

[7]- السهيلي، "الروض الأنف"، 92/4.

[8]- محمد إبراهيم البنا، "أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، ص251.

1-1- 1-3- نماذج لبعض شواهد القرآن الكريم وقراءاته لدى السهيلي:

وهذه بعض المسائل النحوية التي استشهد فيها بالقرآن الكريم و قراءاته:

1-1- 1-3-1- وصف المذكّر بمؤنثه:[1]

يقول السهيلي في هذه المسألة: وأمّا قوله: «**على حِمارٍ أتانٍ** »[2] فيستقيم على البدل أو على النعت أمّا البدل فبدل الشيء من الشيء، وهما شيء واحد، وهو بدل نكرة من نكرة أعمّ منها، كما تقول مررت بشجرة زيتونة وذلك أنّ الحمار يجمع للذكر والأتان ولولا ذلك لعذر من يقول من العجم: لم يحرّم اللّه إلّا الخنزير الذكر، إذ لم يسمع للخنزيرة ذكر، ويضيف السهيلي قائلا: وأمّا النعت فأنا إليه أميل[3] ؛لأنّ الأتان هي الأنثى، والعرب تقول: **حية ذكر**[4]، وغراب أنثى، فكذلك تقول على هذا:حمار أتان، لأنّ الأنوثة وصف كجملة الأوصاف في الأعراض... ، وأمّا من رواه بغير تنوين فهو في مذهب السهيلي لا يجوز، وفي مذهب قوم من النحويين يجوز، لأنّهم يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان نحو مسجد الجامع و جانب الغربي،وهذا لا يجوز عند السهيلي إلاّ بشرطين: أحدهما أن يكون الثاني معرفة مثل: طهرني بالماء البارد، ومثل: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾[5]، والشرط الثاني أن يُؤمن فيه اللّبس وهذان الشرطان معدومان في حمارٍ أتانٍ ولو عرّفت أيضا فقلت: حمار الأتان، لم يجز، لأنّه يلتبس أن يكون عِيرًا لها، فالرواية منكرة عند السهيلي[6]. وممّا تقدّم نلاحظ أن السهيلي: يجيز إضافة

---

[1]- السهيلي، "الأمالي"، ص 62.

[2]- "البخاري"، " الصحيح"، كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير عن عبد الله بن عبّاس قال: « أقبلتُ راكباً على حمارٍ أتانٍ...».، رقم الحديث: 76، ص 20.

[3]- السهيلي، "الأمالي"، ص63.

[4]- ذكر البخاري في كتاب "بدء الخلق"، باب قوله تعالى: ﴿وبثّ فيها من كلّ دابّة ﴾، وقال ابن عبّاس:«الثعبانُ الحيّةُ الذكرُ مِنْها »، رقم الحديث: 14، ص387.

[5] – البقرة: 185.

[6]- السهيلي، "الأمالي"، ص63.

الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللّفظان ولكن بشرطين: أحدهما أن يكون الثاني معرفة ثمّ ذكر مثالا من إنشائه دعّمه بشاهد من القرآن الكريم ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾[1].

1-1- 1-3-2- في لام الأمر الداخلة على فعل المتكلّم:[2]

وأمّا قوله: « **قُومُوا فَلِأُصَلِّ لَكُمْ** »[3] بلفظ الأمر فمستحيل في الحقيقة ولكن له وجهان: أحدهما أن يكون من باب قوله ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَدًّا ﴾[4] قال الزجاج لما أوجب ذلك على نفسه وحتم به حتما، جاء به على لفظ الأمر، لأنّ الأمر حتم وإيجاب على المأمور[5].

والوجه الثاني أن يكون قوله «لأصل لكم» أمرا لهم بالاهتمام به،لكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله، كما قال الشاعر:[6]

وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يثقلُني ❁ ثوبي فأَنهضُ نَهْضَ الشاربِ الثملِ

وما نلاحظه في هذه المسألة أنّ السهيلي استشهد للوجه الأول منها بآية من القرآن الكريم أما الوجه الثاني فاستشهد له ببيت من الشعر.

---

[1]- السهيلي، " الأمالي"، ص63.

[2]- السهيلي، "المصدر نفسه"، ص94.

[3]- البخاري، "الصحيح"، كتاب "الصلاة"، باب الصلاة على الحصير، رقم الحديث: 380، ص53. عن أنس بن مالك أنّ جدّته مليكة. دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته له فأكل منه،ثمّ قال: قُومُوا فَلأُصَلِّ لكم... ويروى: فلأصليَ باللام المفتوحة والياء منصوبة........، ويُنظر: السهيلي، "الأمالي"، ص94.

[4]- مريم : 75.

[5]- الزمخشري، "الكشاف"، 28/3، ويُنظر: السهيلي، "الأمالي"، ص 94.

[6]- يُنظر: ابن هشام الأ نصاري، "مغني اللبيب"، 217/6، يقول البغدادي في: "الخزانة"، 94/4: "والبيت من أبيات خمسة لعمرو بن أحمر الباهلي، إلا أنّ قافيته رائية لا لامية، كما وقع في إنشاد النحويين"، وقافية البيت:

.... **نَهضَ الشاربِ السَّكِرِ**

والبيت منسوب لأبي حيّة النميري في: "شرح شذور الذهب"، ص251.

وأمّا قول الرسول ﷺ:[1]«**دَعْني فَلْأَضرِبْ**»،[2] فالوجه فيه الجزم بلام الأمر، وقد تدخل لام الأمر على فعل المتكلّم وإن كان المتكلّم لا يأمر نفسه، ولكنّه إذا ألزم الفعلَ نفسه صار كالآمر لها، كقوله: «**قوموا فلأصلّ لكم**»[3]، وكقوله تعالى: ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَدًّا ﴾[4]، إذا استشهد السهيلي بحديث نبوي ثمّ أتبعه بشاهد من القرآن الكريم[5].

3-3-1-1-1 من الجزم في جواب الأمر:[6]

وقوله: «**صَلِّ في بَيْتِي مَكَاناً أَتَخِذْهُ**»[7]، الجزم على جواب الأمر، كأنّه قال: « إن تفعل أتخذْه»[8]، والرفع على أحد وجهين ؛أحدهما: أن يكون في موضع النعت لمكان، كما تقول أعطني طعاما آكلُه، أي مأكولا، وهذه صفة على المآل، كما قال سبحانه:﴿وَبَشَّرْنَـٰهُ بِإِسْحَـٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾[9]، وصفه بما يؤول إليه الحال، والوجه الثاني من الرفع: القطع مما قبله وجعله خبرا مستأنفا، كأنّه قال:فأنا أتخذه.[10]

وما نلاحظه في هذه المسألة هو أنّ السهيلي أعطى مثالا من عنده ثمّ اكتفى بشاهد من القرآن ليثبت به صحة ما ذهب إليه من قاعدة نحوية.

---

[1]- السهيلي، "الأمالي"، ص119.

[2] - البخاري، "الصحيح"، كتاب: استتابة المرتدين، باب ما جاء في المتأولين، رقم الحديث: 2939، ص806.

[3]- البخاري ، "الصحيح"، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير، رقم الحديث: 380، ص53.

[4]- مريم : 75.

[5]- السهيلي،"الأمالي"،ص 119.

[6]- السهيلي، "المصدر نفسه"، ص111.

[7]- البخاري،" الصحيح"، كتاب الأذان، باب الرخصة في المطر والعلة أن يصلي في رحله، الحديث رقم: 667، ص 80.

[8]- يُنظر: المبرد،"المقتضب"، 2/82-83.

[9]- الصافات: 112.

[10]- السهيلي، "الأمالي"، ص111.

1-1-1-3- 4- في الإضافة والبدل:[1]

يقول: وأمّا قوله: «**ذو بطنٍ بنتُ خارجة** »[2]، فإن صحّت رواية التنوين فرفع ما بعده من وجهين ؛أحدهما: على البدل، مع حذف المضاف، كأنه قال:هو ذو بطن جنين بنت خارجة، كما روى في قول الأعشى [3]:

رَضيعَيْ لبانٍ ثَدي أُمٍ ❁ ....

أي لبن ثدي أم، فحذف المضاف، ويضيف السهيلي قائلا: ومن هذا الباب عندي قوله: ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝ ٱلنَّارِ﴾[4] أي الأخدود أخدود النار، وليس هو من بدل الاشتمال كما زعم الفارسي[5].

وفي هذه المسألة استشهد السهيلي بشطر من الشعر ثمّ أردفه بشاهد من القرآن،وأما الوجه الثاني: فأن يكون "بنت خارجة " خبر مبتدأ مضمر، كأنّه قال: ذو بطنٍ أمُّهُ بنت خارجة، أو صاحبته بنت خارجة، أي هو حَبَلٌ لم يولد بعد، وتلده أمّ خارجة.[6]

---

[1]- السهيلي، "الأمالي"، ص113.

[2]- مالك بن أنس، "الموطأ "، كتاب الأقضية، باب: ما لا يجوز من النحل ، ص752: (فقال أبو بكر: ذو بطن بنت خارجة، أراها جارية).

[3]- هو الأعشى ميمون بن قيس، والبيت في ديوانه، ص225 وهو بتمامه:

رَضيعَيْ لبانٍ ثَديَ أُمٍّ تَحَالَفَا ❁ **بأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفرَّقُ**

يقول الأعشى هما أخوان – يعني المحلّق والكرم- قد رضعا ثدي أم واحدة، وتحالفا بحرمة الثدي الذي رضعاه أن لا يتفرّقا.

[4]- البروج: 4-5.

[5]- قال الفارسي في الإيضاح ورقة 52: وبدل الاشتمال كقولك:سلب زيد ثوبه، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ، النارِ ذَاتِ الوقودِ﴾ فالأخدود مشتمل على النار، السهيلي، "الأمالي"، ص 113.

[6]- السهيلي، "الأمالي"، ص 113.

5-3-1-1-1 - في بعض الحروف[1]: ("لا" و"لم" و"لن") أو:(مجيء الحرف "لا"نافية في أكثر الكلام لما قبلها، لم تنفي الماضي، لن تنفي المستقبل):

الحرف ما دلّ على معنى في غيره وذلك الغير إمّا اسم وإمّا فعل، وليس للفعل معنى في نفسه، وإنما الذي له معنى في الحقيقة هو الاسم ؛ ومن ثمّ وجب أن لا يكون عاملا في غيره على الحقيقة، ووجب أن يكون الحرف عاملا في كلّ ما دلّ على معنى فيه لأنّ الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبّث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبّث به لفظا ذلك هو العمل.

فأصل كلّ حرف أن يكون عاملا، فإذا وجدت حرفا غير عامل فسبيلك أن تسأل.....، ثمّ واصل السهيلي الحديث عن بعض الأحرف وعملها حتى وصل إلى الحرف (**لا**) فذكر أنّه إن كان عاطفا فحكمه حكم حروف العطف[2]، وليس من حروف العطف شيء عامل، وإن لم تكن (**لا**) حرف عطف نحو: لا زيد قائم ولا عمرو، فلا حاجة إلى إعمالها في الجملة لأنّه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله:(ولا عمرو ولأنّ الواو مع لا (الثانية) تشعر بالأولى لا محالة وتربط الكلام بها؛ فلم يحتج إلى إعمالها، وبقيت الجملة عاملا فيها الابتداء كما كانت قبل دخول (**لا**).

فإن قلت: فإن لم تعطف على الجملة بحرف عطف وقلت: «لا زيد قائم» فما حكم الكلام؟، قلنا هذا لا يجوز؛ لأنّ «**لا**» يُنفى بها في أكثر الكلام ما قبلها، تقول هل قام زيد؟ فيُقال لا، وقال سبحانه:﴿لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾[3] وليست «لا» ههنا نفيا لما بعدها، كما لو قلت: «ما أقسم»، ألا ترى أنّ «ما » لا تكون أبدا إلّا نفيا لما بعدها[4].

---

[1]- السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص74- 75- 76.

[2]- السهيلي، "المصدر نفسه "، ص 76.

[3]- البلد: 1، وقال الطبري في تفسيره: «وقال بعض نحويي الكوفة: (لا) ردّ لكلام قد مضى من كلام المشركين الذين كانوا ينكرون الجنة والنار، ثمّ ابتدىء القسم فقيل: أقسم بيوم القيامة. وكان يقول: كلّ يمين قبلها ردّ لكلام فلابدّ من تقديم (لا) قبلها، ليفرّق بذلك بين اليمين التي تكون جحدا، واليمين التي تستأنف». السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص76.

[4]- السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص76.

إذاً استشهد السهيلي على مجيء "لا" نافية في أكثر الكلام لما قبلها بآية من القرآن الكريم بعد ما ذكر مثالا من إنشائه واكتفى بهذه الآية كشاهد على صحة ما ذهب إليه.

ثمّ انتقل للحديث عن الحرفين "لم" و"لن" و بيّن السهيلي أنّ "لم" نفي للماضي، أمّا «لن» فنفي للمستقبل، وكان الأصل في نفي الماضي حرف "لا" إذ هي أعمّ بالنفي وبه أولى، وقد استعملوها نافية للماضي في قوله تعالى:﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾[1] وفي قول الراجز:[2]

وأَيُّ عبدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

ذكر السهيلي في هذه المسألة أنّ الأصل في نفي الماضي هو حرف " لا" ثمّ استشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ﴾، ثمّ أضاف شاهدا من الشعر .

[1]- البلد : 11.

[2]- أمية بن أبي الصلت، "الديوان"، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م، ص114، والبيت في الديوان هكذا:

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَ تَغْفِرُ جَمّاً ✿ وأَيُّ عبدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

وقد نسب ابن هشام البيت في المغني إلى أبي فراس الهذلي عند الحديث عن "لا "، 3 /269، ويُنظر: البغدادي "خزانة الأدب"، 258/1 -259. وألمّ الرجل أصاب صغار الذنوب، وهو بلا نسبة في "نتائج الفكر"، ص141.

1-1-1-3-6- في "السين" و"سوف":[1]

ذكر السهيلي في هذه المسألة أنّ حروف المضارعة -وإن كانت زوائد – فقد صارت كأنّها من أنفس الكلم وليست كذلك« السين »[2] و «سوف»[3]وإن كانوا قد شبهوها بحروف المضارعة والحروف الملحقة بالأصول...[4] كما بيّن لنا من خلال هذه المسألة رأي أستاذه ابن الطراوة الذي ذهب إلى أنّه إذا دخلت ""إنّ" على الاسم المبتدأ جاز دخول "السين " في الخبر، لاعتماد الاسم على "إنّ" ومضارعتها للفعل، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة فصلح دخول "السين" فيما بعد، فأمّا مع عدم دخول "إنّ" فيقبح ذلك فردّ السهيلي على ما ذهب إليه أبو الحسين محتجا بقوله تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾[5] عندما أراد أن يبين أنّ "السين" قد تأتي في خبر المبتدأ حتى إذا لم يُسبق الاسم المبتدأ بـــ"إنّ"، فنبّهه أستاذه ابن الطراوة إلى أن يقرأ ما قبل الآية، فقرأ السهيلي:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[6].

---

[1]- السهيلي، "نتائج الفكر"، ص121

[2]- يختصّ هذا الحرف بالفعل المضارع، ولا يعمل فيه (أي لا ينصبه ولا يجزمه)، وينقله من الحال (زمن التكلّم) إلى الاستقبال (الزمن المستقبل)، و(لهذا يسمّى حرف تنفيس) أي (توسيع الزمن) كما في قوله تعالى: في سورة الشعراء: ﴿وسَيَعْلَمُ الذين ظَلمُوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾-227-، المهدي محمد الجلّي، "المنجم في الألفاظ النحوية "، الناشر: مجلس الثقافة العام، ليبيا، 2006م.

[3]- حرف يختص بالفعل المضارع ولا يعمل فيه فهو كالسين المنفردة، إلّا أنّ زمنه أطول (وبعض النحاة لا يرى فرقا بين زمن السين المنفردة وسوف)، يُنظر: ابن هشام، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، وتنفرد (سوف بدخول اللام عليها)، كما في قوله تعالى في سورة الضحى: ﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ﴾- 5.

[4]- السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص121 .

[5]- النساء: 57.

[6]- النساء: 5.

فاقتنع برأي أستاذه فسلّم له وسكت.[1] إذا اكتفى السهيلي بشاهد من القرآن حتى يبيّن أنّ رأيه هو الصواب.

1-1-1-3-7- في بدل النكرة من المعرفة[2]:

استشهد في هذه المسألة بقوله عزّوجل﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[3]، فإذا قيل ما فائدة البدل من المعرفة وتبيينها بالنكرة، فإن كانت الفائدة في النكرة المنعوتة فلم ذكرت المعرفة؟، وإن كانت الفائدة في المعرفة فما بال ذكر النكرة والتبيين بها؟، فالجواب أن تقول: الآية نزلت في رجل بعينه وهو أبوجهل، ثمّ تعلّق حكمها بكلّ من اتصف بصفته، فلو اقتصر على الاسم المعرفة لاختص الحكم به دون غيره، ولو اقتصر على الاسم النكرة لخرج عن هذا الوعيد الشديد من نزلت الآية بسببه. وكذلك حكم المعرفة إذا أُبدل منها النكرة أن تكون النكرة منعوتة [4]، وإلا لم يقع بها فائدة ولا كانت بيانا لما قبلها.[5]

1-1-1- 3-8 - في: إلحاق علامة التأنيث بالفعل:[6]

والأصل في هذا الباب أنّ الفعل متى اتصل بفاعله و لم يحجز بينهما حاجز، لحقت التاء علامة للتأنيث، ولا يبالي إذا كان تأنيث الفاعل حقيقة أم مجازا ؛تقول:طالت النخلة،كما تقول:

---

[1]- لقد تعقّب الأستاذ عضيمة في كتابه "دراسات لأساليب القرآن الكريم" هذا الذي قرّره ابن الطراوة وسلّم به السهيلي، وعدّ ذلك منهما جرأة عجيبة، وقال: إنّ السهيلي سلّم دون أن يكلّف نفسه استقراء أسلوب القرآن الكريم والاحتكام إليه، ثمّ قال: «إنّ في القرآن الكريم آيات كثيرة اقترنت فيها جملة الخبر بعلامة الاستقبال وليس قبلها (إن). وضرب المثل لذلك بآيات من سورة النساء نفسها، وهي الآيات 122- 162- 175. وبآيات من سور أخر، وقد أحصاها في الجزء الثاني من الدراسات، 191-193. السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص122.

[2]- السهيلي"نتائج الفكر في النحو"، ص298.

[3]- العلق : 15-16.

[4]- ذكر أبو حيان في الارتشاف أنّ الكوفيين والبغداديين يشترطون وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة قال: وتبعهم السهيلي على ذلك. ويُنظر كذلك: المبرد، "المقتضب"، 67/2.

[5]- السهيلي، "نتائج الفكر"، ص298.

[6]- السهيلي، " المصدر نفسه"، ص 168.

جاءت المرأة؛ اللهم أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر، كالحوادث والحدثان، والأرض مع المكان، فقد جاء:[1]

.... ❁ فإنّ الحوادثَ أودَى بِهَا.

والشاهد في قوله:(أودى بها)حيث لم تلحق تاء التأنيث الفعل الذي هو (أودى) مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو: (الحوادث) وذلك للضرورة الشعرية.[2]

.... ❁ ولَا أرضَ أَبْقَلَ إبقالَها[3]

والشاهد في قوله: « أبقل إبقالها، لأنّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهو مؤنث مجازيّ، فحذفت التاء للضرورة، والقياس "أبقلت إبقالها..».[4]

فحمل الحوادث على الحدثان وحمل الأرض على الموضع والمكان مع أنّه شعر والشعر موضع ضرورة. ويرى السهيلي أنّك إذا فصلت الفعل عن فاعله، فكلّ ما بعد عنه قَوِي حذف العلامة منه، قالوا حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ. وفي القرآن:﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾[5]. كما أنّه إذا تأخر الفعل عن الفاعل وجب ثبوت التاء فيهما جميعا؛ تقول: المرأة حضرت، كما تقول الصيحة أخذتهم، والنخلة طالت. وما أشبه ذلك؛ لأنّ الفعل إذا تأخر كان فاعله مضمرا فيه متصلا به اتصال الجزء بالكلّ، فلم يكن بدّ من ثبوت التاء لفرط الاتصال.[6]

---

[1]- الأعشى ورواية الديوان: ص175:

وَإِنْ تَعْهَدِيني وَلِي لَمَّةٌ ❁ فإِنَّ الحوادثَ أَلْوَى بِها

ويُنظر: " الكتاب"، 41/2، و ابن يعيش، "شرح المفصل"، 94/5.

[2]- سيبويه " الكتاب"، 42/2

[3]- البيت لعامر بن جوين الطائي كما نسب في كتاب سيبويه، يُنظر سيبويه، "الكتاب"، 42/2، وفي: "خزانة الأدب"، 45/1-49-50، 437/7، وبلا نسبة في: "شرح ابن عقيل"، 70/1، و"شرح المفصل"، 94/5، وهذا صدر البيت:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ❁

[4]- سيبويه، "الكتاب"، 43/2.

[5]- هود: 67.

[6]- السهيلي،" نتائج الفكر في النحو"، ص169.

إذاً مثّل السهيلي بمثال من إنشائه ثمّ دعّمه بشاهد من القرآن حتى يبيّن أنه كلما بعد الفعل عن فاعله قوي حذف علامة التأنيث منه.

وما نستنتجه من هذا المبحث هو: أنّ السهيلي كان يأتي بالشاهد القرآني دون ذكر القراءة أو نوعها أو من قرأها إلّا في القليل جدا كما ذكرت في بداية هذا المبحث، فهو يتقبّل القراءات ويعتمد عليها في توجيهه، ويحتجّ لها و لم يخرج في هذا عن مذهب أهل الأندلس.

1-2- الشاهد من القرآن الكريم و قراءاته لدى ابن مالك:

1- 2-1- موقف ابن مالك من الاستشهاد بالقرآن وقراءاته:

أجمع الذين ترجموا لابن مالك على انّه كان حريصا على العلم وحفظه، كثير المطالعة لا يكتب شيئا من محفوظه حتى يراجعه في محله، وكان يُضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض الصرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب، مع الحفظ والذكاء، والورع والديانة، والتحري لما ينقله، والتحرير فيه.[1] وكانت له مشاركة في القراءات والتصنيف فيها[2]، وهو من الذين عنوا بالحديث الشريف في وقته[3]- فإذا أردنا أن نتحدث عن الشواهد الحديثية لدى ابن مالك فخير كتاب يستشهد به هو كتابه "شواهد التوضيح "-.قال عنه السيوطي (ت911هـ): "وكان أمة في الاطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب"[4].

وعلى ما يبدو فإنّ هذه الصلة الوثيقة التي كانت تجمع بين ابن مالك والتراث الأدبي الذي انكب على تدبّره وحفظه، والتراث النحوي الذي خلّفه السابقون مكنته من توسيع دائرة

---

[1]- المقري أحمد بن محمد التلمساني، "نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب"، 228/2.

[2]- السبكي تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، "طبقات الشافعية الكبرى"، تحقيق: محمود محمد الطناجي، و عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة ،ط2، 1413هـ، 8 /67، وابن الجزري، "غاية النهاية في طبقات القراء"، تحقيق: براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1427هـ، 2006م، 159/2.

[3]- السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، 68/8.

[4]- السيوطي: "بغية الوعاة"، 134/1.

الاستشهاد، لأنّه لم يقف عند ما تركه النحاة الذين تقدّموا عليه، بل أضاف شواهد كثيرة إلى ما عرف قبله.

فإذا عدنا مثلا إلى كتابه " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" نجد في كلّ صفحة من صفحات الكتاب نصوصا من القرآن الكريم والحديث الشريف،ومن أشعار العرب وأقوالها، فهو يستند إلى الذكر الحكيم في الاحتجاج للمسائل التي عرض لها وتوجيه مشكل النصوص التي اختارها، وكان يهرع إليه ما وجد إلى ذلك سبيلا، حتى بلغت شواهده وأمثلته مئة واثنتين وعشرين آية، منها خمس عشرة آية مكررة،وهو يأخذ بظاهرها، ولا يلجأ إلى الـــتأويل والتقدير[1]. ومن أمثلة ذلك: تجويزه استعمال "مِنْ" في ابتداء غاية الزمان، قال: " وهو ما خُفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليدا لسيبويه في قوله: وأمّا "مِنْ" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن"[2].

فاستشهد بقوله تعالى: ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[3]،[4] وهو مذهب الكوفيين. وتأوّل البصريون "من أوّل يوم" على تقدير: من تأسيس أوّل يوم[5].

ولاشتغال ابن مالك بالقراءات واهتمامه بهذا العلم اعتمدها اعتمادا جعله يكثر من الاستشهاد بها في مؤلّفاته، وبخاصّة في شواهد التوضيح؛ بحيث استشهد بها في خمسة وأربعين موضعا صرح بأسماء أصحابها في أربعين موضعا[6].

1- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 22.

2- ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص 22. ويُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 2/ 224.

3- التوبة : 108.

4- ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 22.

5- يُنظر: ابن الأنباري، " الإنصاف في مسائل الخلاف"، المسألة: 54، 317/1.

6- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 22.

ومن أمثلة استشهاده بالقراءات القرآنيّة ما استدلّ به من قراءة حمزة: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[1] بجر لفظ "الأرحام"، جواز العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار[2]، وهو ممّا منعه البصريّون ورفضوا شواهده[3].

كما استشهد بقراءة عاصم: ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[4] عند تجويزه نصب المضارع [5]بعد الفاء في جواب "لعلّ"، وهو مما لم يجوّزه البصريون[6]، وكذلك قراءة حفص[7]: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾.[8]

ولم يكتف ابن مالك بالقرّاء السبعة فقط، بل استشهد بقراءة غيرهم، أمثال طلحة بن مصرّف(ت112هـ)، وأبي العالية(ت90هـ)، وابن محيصن (ت123هـ)، وأبي رجاء العطاردي (ت107هـ)، وربّما أورد القراءة وهي شاذة محتجا لما ذهب إليه ومدّعيا القياس عليها، ومن ذلك تأييده لقراءة الأعمش (ت148هـ):[9] ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرَ﴾[10] بالنصب، جواز النصب على إضمار "أن"[11] ، وتجويزه حذف همزة الاستفهام في غير الشعر؛ إذا كان معنى ما حذفت

---

[1]- النساء :01. سبق تخريج القراءة.

[2]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 109.

[3] - يُنظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، المسألة: 65، 2/ 34.

[4]- عبس: 3- 4.

[5]- أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، "الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد "، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجالي، دار المأمون للتراث، (د.ط)، (د.ت)، 376/6.

[6]- يُنظر: أبو حيّان، "تفسير البحر المحيط"، 419/8.

[7]- غافر: 36 -37. قرأ عاصم في رواية حفص (فأطّلعَ) نصبا، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (فأطلعُ) رفعا، أبو علي الفارسي، "الحجة للقراء السبعة"، 111/6.

[8]- ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 22- 23.

[9]- ابن جني، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها "، 337/2.

[10]- المدثّر: 06 .

[11]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 23.

منه لا يستقيم إلا بتقديرها، خلافا لسيبويه[1]، واستدلّ على ذلك بنصوص، منها: قراءة ابن محيصن: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[2] بهمزة واحدة[3].

أيضا كتاب شرح التسهيل خير دليل على أنّ ابن مالك يجعل في أغلب الأحيان القرآن الكريم بقراءاته على رأس المصادر المعتمد عليها،حيث تجد آيات القرآن منبثقة في كلّ صفحاته يؤيد بها موقفا أو يثبت بها قاعدة أو يفند بها قوله أو رأيا. ولّما كان الكتاب جامعا لأبواب النحو والصرف، ومسائلهما والاختلاف فيهما استدعى ذلك كثرة الاستشهاد بالقراءات القرآنية، جاعلا بذلك آي الذكر الحكيم حجة دامغة في بعض المسائل المختلف فيها، إذ أنّ الآية القرآنية كشاهد للقاعدة النحوية قوة لها وفصاحة. والجدير بالذكر أنّه متى عرضت القاعدة النحوية شرع بالتمثيل لها بالآيات القرآنية أولا إلّا ما ندر وهو باستشهاده بالآيات قد يشفعها بحديث نبوي، أو بيت شعري... [4]

وابن مالك يعوّل في الغالب على ما ورد في القرآن في إثبات القاعدة حتى إن كان هذا الوارد موسوما بالقلة. قال الشاطبي: « من عادة ابن مالك التعويل على اللفظة الواحدة ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة، فيعول عليها في الجواز، ومخالفة الأئمة وربّما رجّح ذلك بأبيات مشهورة»[5]، ثم استدرك قائلا: « ومثل هذا ليس بإنصاف فإنّ القرآن قد يأتي بما لا يُقاس عليه، وإن كان فصيحا وموجها في القياس لقلته »[6].

---

[1]- سيبويه، "الكتاب"، 3/ 174.

[2]- البقرة : 6.

[3]- يُنظر: ابن جني، "المحتسب"، 50/1، ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 23.

[4]- خالد بوصافي،"شواهد القرآن وقراءاته "، ص77.

[5]- خالد سعد محمد شعبان، "أصول النحو عند ابن مالك"، تقديم أحمد محمد كشك، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009، ص40.

[6]- خالد سعد محمد شعبان، "المرجع نفسه "، ص40.

وقد مثّل لذلك باستشهاد ابن مالك على جواز تقديم الحال على صاحبها الجار والمجرور. وأمّا ابن مالك فقد جوّز المسألة بقوله:[1]

وسَبْقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قدْ ❁ أَبَوْا ولا أَمْنَعُهُ، فَقَدْ وَرَدْ

قال ابن عقيل: «مذهب جمهور النحويين أنّه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فلا تقول في (مررت بهند جالسة): مررت جالسة بهند، وذهب الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان، إلى جواز ذلك وتابعهم المصنف »[2]. واستدلّ ابن مالك على الجواز بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾[3] ثمّ أورد حجج المانعين وأتبعها بقوله:« وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلّا نفس من لا تثبّت له »، وجعل يفنّدها حجّة حجّة.[4]

1-2-1-1- اعتماد ابن مالك على القراءات الشاذة في التقعيد:

المعروف عن ابن مالك هو اتسام قواعده بالمرونة والاتساع، فهي تتسع لتضمّ إليها كثيرا من القراءات الشاذة وحدها، فالقراءة صحيحة في نظر ابن مالك، مادام القراء يلتزمون بما نزل على النبي ﷺ، ومادام أنّها قد وردت بسند صحيح، ولعلّ ابن مالك أكثر النحاة في هذه المرحلة استشهادا بالشاذ من القراءات. « وإنّ نظرة عجلى إلى كتابه شرح التسهيل لتكشف عن اعتماد كبير على شواذ القراءات في معظم ما ذُكر من قواعد »[5].

1-2-1- 1-1- بعض المواضع التي اعتمد فيها ابن مالك على القراءات الشاذة:[6]

اعتمد ابن مالك على القراءات الشاذة في مواضع كثيرة من كتبه من ذلك:

---

[1]- ابن مالك، "متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف"، مؤسسة الرسالة، ط1، 1423هـ-2002م، بيروت- لبنان، ص46.

[2]- ابن عقيل، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، 263/2- 264.

[3]- سبأ: 28.

[4]- ابن مالك،"شرح التسهيل"، 336/2-337.

[5]- خالد سعد محمد شعبان، "أصول النحو عند ابن مالك"، ص70.

[6] - خالد سعد محمد شعبان، " المرجع نفسه"، ص70-71.

أ) المضاف قد يحذف منه تاء التأنيث إذا لم يوقِع ذلك في التباس: حيث يقول ابن مالك[1]: « وقد يُحذف من المضاف تاء التأنيث إذا لم يوقِع حذفها في التباس مذكر بمؤنث كحذف تاء ابنة، أو مفرد بجمع كحذف تاء تمرة، ومن شواهد ذلك قراءة بعض القراء:[2] ﴿ وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً ﴾.

ب) سقوط نون جمع المذكر السالم لتقصير الصلة: قال:[3]« وسقوطها لتقصير الصلة؛ كقوله:[4]

قَتَلْنَا ناجيًا بقتيلِ عمرٍو ✿ وخَيْرُ الطَالبِي التِّرَةَ الغَشومُ

كذا رواه ابن جني بنصب الترة، ومثله قراءة الحسن وبعض رواة أبي عمرو:[5] ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ بالنصب.

---

[1]- ابن مالك،" شرح التسهيل"، 224/3.

[2]- التوبة : 46، ويُنظر: الزمخشري، "الكشاف"، 193/2، و ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع "، ص58.

[3]- ابن مالك،" شرح التسهيل"،72/1-73.

[4]- البيت للوليد بن عقبة في "لسان العرب"، 147/12، (حلم)، 438/12 (غشم) و صدر البيت في اللسان برواية أخرى، و بلا نسبة عند:ابن جني،"المحتسب"، 80/2، وفي: "الأمالي"، لأبي علي القالي،، طبعة السعادة، 1953م، 266/1. بهذه الرواية:

غشومٌ حين يُبصَرُ مستفادٌ ✿ وخيرُ الطالبي الترةَ الغشومُ،

مع أبيات منسوبة لعبد الرحمن بن زيد.

[5]- الحج: 35، ويُنظر: ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع"، ص97.

ج) استدلّ [1]على أنّ (على) تستعمل موافقة للباء بقراءة ابن مسعود:[2] ﴿**حقيقٌ بألّا أقولَ عَلَى اللهِ إلّا الحقَ**﴾.

د) استدلّ[3] على حذف الياء من الآخر، وجعل الإعراب في متلوها بقراءة أبي رجاء: ﴿وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٍ﴾[4] بضم الشين، وقراءة ابن مسعود[5]:﴿وَلَهُ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡمُنشَـَٔاتُ﴾ بضم الراء.

هـ) قلة ذكر الفاعل مرفوعا بعد إضافة المصدر إلى المفعول به: قال[6]: ذكر الفاعل مرفوعا بعد إضافة المصدر إلى المفعول به أقلّ من الاستغناء عنه؛ ولذا لم يجئ في القرآن الكريم رفعه بعد الإضافة إلّا في رواية يحيى بن الحارث عن ابن عامر أنّه قرأ[7]: ﴿ذكرُ رحمةِ رَبِّكَ عَبْدُه زكرياءُ﴾ بضم الدال والهمزة.

و) جعل ضمير الفصل مبتدأ، وما بعده خبرا: قال ابن مالك:[8] ومن العرب من يجعل الضمير المشار إليه- ضمير الفصل- مبتدأ، ويرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقا. قال سيبويه

---

[1]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 165/3.

[2]- الأعراف: 105، ويُنظر: ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع"، ص50،و ابن مالك،"شرح التسهيل"، 165/3.

[3]- ابن مالك، "شرح تسهيل الفوائد"، 403/3.

[4]- الأعراف: 41، أبو حيان، "البحر المحيط"، 298/4، ابن خالويه، " مختصر في شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع"، ص 49.

[5]- الرحمن: 24، ويُنظر: ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع"، ص149.

[6]- ابن مالك، " شرح التسهيل"، 363/3.

[7]- مريم:2، ابن جني، "المحتسب"، 37/2، الزمخشري، "الكشاف"، 502/2.

[8]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 169/1.

بلغنا أنّ رؤبة كان يقول: أظنّ زيدا هو خير منك، وحدّثنا عيسى أنّ ناسا كثيرا من العرب يقولون:[1] ﴿وما ظَلَمْنَاهُمْ ولَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَالِمُونَ﴾.

ز) استدلّ ابن مالك[2] على زيادة الياء في اسم الإشارة المثنى بقراءة شاذة فقال: وقرأ ابن كثير في شاذ ﴿ فَذَانِيكَ ﴾[3] بتخفيف النون وزيادة ياء.

ح) استدلّ[4] على بقاء المضاف إليه مجرورا بعد حذف المضاف لدلالة مثله عليه بقراءة سليمان بن جماز المدني:[5]﴿ **واللهُ يُريدُ الآخرةِ** ﴾ بجر الآخرة، أي: يريد عرض الآخرة.

1-2- 1-2- الوجه الآخر لابن مالك في ما يخص القراءات القرآنية:[6]

ومع أنّ ابن مالك قد دافع عن القراءات وأنزلها مترلتها اللائقة بها، إلّا أنّ هذا لا يمنع أنّه كان في بعض الأحيان يقارن بينها، وقد يرمي بعضها بالشذوذ أو يضعفه.

فمن المقارنة بين قراءتين قوله[7] عن حذف التنوين:« ومما جاء في نثر قراءة غير عاصم والكسائي»[8] ﴿وقَالَتِ اليهُودُ عزيرُ بنُ اللهِ﴾، فإنه مبتدأ وخبر و(عزيرُ) منصرف فحذف تنوينه؛

[1] – الزخرف: 76، ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع"، ص136.

[2] – ابن مالك، "شرح التسهيل"، 242/1.

[3] – القصص: 32، أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في القراءات وأشهر القرّاء"، 21/5، ويُنظر: ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع"، ص114.

[4] – ابن مالك، "شرح التسهيل"، 395/1.

[5] – الأنفال: 67، الزمخشري، "الكشاف"، 168/2، ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع"، ص149.

[6] – خالد سعد محمد شعبان، " أصول النحو عند ابن مالك"، ص74.

[7] – ابن مالك، "شرح الشافية الكافية"، 1300/2.

[8] – التوبة: 30، هم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة. يُنظر: "معجم القراءات القرآنية"، 14/3.

لالتقاء الساكنين؛ ولشبهه بتنوين العلم المنعوت بـــ(ابن) وحذف التنوين هنا أحسن من حذف التنوين في قراءة عبد الوارث[1]:" ﴿ **قل هو اللهُ أحدُ الله الصمدُ**﴾. من ثلاثة أوجه...".

وقد تعلو لهجة النقد فينص على كون القراءة في غاية من الشذوذ كما في قوله عن سقوط نون الجمع قبل لام ساكنة[2]، وحكى ابن جني عن الأعمش[3]: ﴿ **وما هم بضارِّي به من أحد** ﴾. وهذا في غاية من الشذوذ بخلاف الذي قبله فلهذا قلت: (قبل لام ساكنة غالبا). ومثل: (بضاري به من أحد) لا يليق بالاختيار بل بالاضطرار، نحو: بمذعني لكم.

وهنا لم يكتف بالقول بشذوذ القراءة، وإنما نص على أنّها في غاية من الشذوذ وأنها لا تليق بلغة الاختيار بل بلغة الاضطرار.

ومن القراءات التي ضعفها قراءة:[4] ﴿**لا تُرى إلّا مَسَاكِنُهُمْ**﴾ جاء عنه أنّه قال:[5] تاء المضارعة الدالة على التأنيث حكمها حكم تاء فعلتْ في جميع ما ذُكِرَ، فكما قيل (قامت هند، والنار اضطرمتْ)، بلزوم التأنيث في اللغة المشهورة، كذلك يُقال: (تقوم هند، والنار تضطرم)،

---

[1]- الإخلاص:1-2، ويُنظر: ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن الكريم"، ص183، ويُنظر: "معجم القراءات القرآنية"، 271/8.

[2]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 73/1.

[3]- البقرة: 102، ويُنظر: ابن جني، "المحتسب"، 103/1.

[4]- الأحقاف: 25، ويُنظر: الدمياطي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني، "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ويسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات"، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م، ص392، ابن جني، "المحتسب"، 252/2.

[5]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 47/2.

وكما جاز (اضطرام النار، واضطرمت النار)، يجوز (يضطرم النار وتضطرم النار). وكما جاز للفصل (حضر القاضيَ امرأةٌ) يجوز للفصل (يحضر القاضي امرأةٌ)، وكما ضعف[1]:

ما بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وذَمٍّ ❁ في حَرْبِنَا إلّا بناتُ العَمِّ

ضعف نحو: (ما تُرى إلّا مساكنُهُم).

وابن مالك لا يتعجل في تخطئة القراءة، وإنّما يعلّق نقده للقراءة على مدى معرفة صحة نسبتها إلى من عزيت إليه، قال:[2] واستمرّ الإهمال في (فِعُلَ)؛ لأنّ الخروج من كسر إلى ضمّ أثقل من العكس. وذكر ابن جني أنّ بعض قراء الشواذ قرأ:[3] ﴿ **والسَّماءُ ذات الحِبُكِ**﴾ ووجهها بأن قال: (أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة)، وعلّق ابن مالك على كلام ابن جني بقوله: « وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لدلّ على عدم الضبط ورداءة التلاوة. ومن هذا شأنه لم يعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض أمثال ذلك منه ».[4]

إذًا كانت هذه بعض الأمثلة التي حاولت من خلالها أن أبين أنّ ابن مالك كان يحتج فعلا في كتبه بالقرآن الكريم وقراءاته التي كثيرا ما يستدلّ بها على ما يذهب إليه من قواعد نحوية، حتى لو خالفت هذه القراءات المشهور من آراء العلماء من غير تأويل في الغالب، فهو لا يردّ ولا يضعّف شيئا منها كما هو مذهب أهل البصرة، بل يأخذها دون استثناء، سواء كانت صادرة من القرّاء السبعة أم العشرة، أم كانت عن الشواذ[5]، فهي مصدر من مصادر الشواهد النحوية يستشهد بها في تأييد مذهبه ويقيس عليها.

---

[1]- الرجز بلا نسبة في: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 47/2، وفي: "الدرر اللوامع"، 272/6، و"شرح الأشموني"، 174/1، و"شرح شذور الذهب"، ص231، و"همع الهوامع"، 294/3.

[2]- يُنظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، 2021/4-2022 و: خالد سعد محمد شعبان، "أصول النحو عند ابن مالك"، ص 75.

[3]- الذاريات: 7، ويُنظر: ابن جني، "المحتسب"، 286/2.

[4]- خالد سعد محمد شعبان، " أصول النحو عند ابن مالك "، ص 7.

[5] – ابن مالك، "شواهد التوضيح "، ص 23.

فالقرآن الكريم بقراءاته المختلفة، شغل حيزا واسعا من شواهد ابن مالك، وقد وضعه على رأس المصادر الأخرى وأنزله المترلة الأولى من الكلام العربي، وكثيرا ما ينصّ ابن مالك على أنّ القرآن أفصح أنواع النثر.ففي توجيهه قول جبريل عليه السلام:[1] « **الحمدُ لله الذي هداكَ للفطرةِ، لو أخذتَ الخمرَ غوَتْ أُمَّتُكَ**»[2]، قال: قلت:يظنّ بعض النحويين أنّ لام جواب (لو) في نحو: (لو فعلت لفعلت) لازمة. والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور، كقوله تعالى:﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ﴾[3]، وكقوله تعالى:﴿ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾[4]، ومنه قول رجل لرسول الله ﷺ:[5] « **وأظنُّ لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ فَهَلْ لها مِنْ أَجْرٍ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: (نَعَمْ)** ». فابن مالك يقول بجواز حذف اللام من جواب (لو)، وعليه قول جبريل:« لو أخذت الخمر غوت أمتك »، ويستشهد على ذلك بآيتين وحديث، ولا يفوته عند تناوله للقرآن أن ينبّه على أنّه أفصح كلام منثور.[6]

وقد نصّ في موطن آخر على أنّ حذف هذه اللام قليل في الإثبات جاء عنه في شرح الكافية قوله:[7] وخُلوه أي الجواب من اللام قليل كقوله تعالى:[8]﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ

[1]- البخاري، "الصحيح"، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وهل أتاكَ حديثُ مُوسَى﴾ طه: 9، ﴿وكَلَّمَ اللهُ موسَى تكليماً﴾ النساء: 164، الحديث رقم: 3394، 104/6، 135/7.

[2] - ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 234.

[3]- الأعراف: 155.

[4]- يس: 47.

[5]- البخاري، "الصحيح"، كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغتةِ، رقم الحديث: 1388، ص158. ومسلم، "الصحيح"، كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم الحديث: 2326، ص353، وفي:كتاب الوصية، باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت، رقم الحديث: 4220- 4221.

[6]- ابن مالك، " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح "، ص234-235.

[7] - خالد سعد محمد شعبان، "أصول النحو عند ابن مالك "، ص35.

[8]- الأعراف: 155.

وَإِيَّٰىَ﴾، وكقوله تعالى:[1] ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾.

وابن مالك وإن كان قد أقرّ- في النص السابق- بأنّ **القرآن أفصح النثر** فهو في نص آخر يصرّح بأنّ القرآن **أقوى الحجج** على الإطلاق، من ذلك قوله في جواز حذف الموصول الاسمي[2]: وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفيون حذفه إذا عُلم، وبقولهم أقول وإن كان خلاف قول البصريين إلّا الأخفش ؛لأنّ ذلك ثابت بالقياس والسماع[3]......، وأمّا السماع فمنه قول حسان:[4]

فَوَ اللهِ ما نِلْتُمْ ولا نِيلَ مِنْكُمْ ✿ بِمُعْتَدَلٍ وَفْقٍ ولا مُتَقارِبِ

أراد ما الذي نلتم، وما نيل منكم.

ومنه قول بعض الطائيين:[5]

مَا الذي دَأْبُهُ احتياطٌ وحزمٌ ✿ وهَوَاهُ أطاعَ يَسْتَوِيَانِ

---

[1]- النساء : 9.

[2]- ابن مالك،"شرح تسهيل الفوائد"، 229/1.

[3]- خالد سعد محمد شعبان، "أصول النحو عند ابن مالك"، ص35.

[4]- نسبه ابن مالك لحسان بن ثابت؛ البيت ليس في ديوان حسان، الصواب أنه لعبد الله بن رواحة، في: "خزانة الأدب"، 94/10. ويُنظر: "الدرر"، 172/1، وبلا نسبة في: "مغني اللبيب"، 479/6، و"همع الهوامع "، 289/1.

[5]- البيت لم يعرف قائله، يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 230/1، وابن هشام، "مغني اللبيب"، 420/6.

أراد: والذي هواه أطاع. وأقوى الحجج قوله تعالى:[1]﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾؛ أي وبالذي أُنزل إليكم؛ ليكون مثل[2]: **﴿آمِنوا باللهِ وَرَسُولِه والكِتَابِ الذي نَزَّلَ عَلَى رسولِهِ والكِتَابِ الذي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾.[3]**

وقوله: "وأقوى الحجج" فيه دلالة على أنّ القرآن أقوى وأعرب في الحجة من الشعر، وأنّه يحتلّ مكان الصدارة بلا منازع، فهو الأساس الأول عنده في الاستشهاد.

وابن مالك لا يتردّد في إثبات القاعدة المعتمدة على القرآن وحده ؛ فقواعد ابن مالك لا يكاد يوجد تعارض بينها وبين الشواهد القرآنية فبينهما قدر كبير من التوافق وعدم المخالفة.

1-2-2- نـــماذج لبعض شواهد القرآن الكريم وقراءاته لدى ابن مالك:

وها هي بعض المسائل النحوية التي استشهد لها ابن مالك بالقرآن الكريم وقراءاته

1-2- 2-1- في الاستثناء:[4]

« واشترط بعض البصريين نقصان المُخْرَجِ بالاستثناء عن الباقي». واشترط أكثرهم عدم الزيادة على الباقي، فلا يجوز على القولين (عندي عشرة إلّا ستة). ولا على الأول (عندي عشرة إلّا خمسة)، وهو على القول الثاني جائز، وكلاهما جائز عند الكوفيين، وهو الصحيح. وممن وافقهم ابن خروف واستدلّ بقوله تعالى:﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلاً ۝ نِّصۡفَهُۥٓ﴾[5]، قال: فالقليل هو المستثنى وليس معلوم القدر، فأبدل منه النصف على جهة البيان لقدر قليل.....

---

[1]- ا لعنكبوت: 46.

[2] - النساء : 136.

[3]- ابن مالك، "شرح تسهيل الفوائد"، 235/1.

[4]- ابن مالك، " المصدر نفسه "، 293/2.

[5]- المزمل: 2-3.

قلت: ومن استثناء الأكثر قوله تعالى[1]: ﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ ﴾، ومن سفه نفسه أكثر ممن لم يسفه نفسه، فإنّ المراد بمن سفه نفسه المخالفون لملّة إبراهيم، وهم أكثر من الذين يتبعوها. ومن استثناء الأكثر قوله تعالى:[2]﴿ فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴾، لأنّ (القوم الخاسرون) هم غير المؤمنين لقوله تعالى[3]: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِى خُسۡرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

فابن مالك يرى جواز استثناء الأكثر أو النصف، وهو في هذا موافق لما ذهب إليه الكوفيون، ودليله على ذلك سماع قرآني عرض فيه لآيات من القرآن وضحها على طريقة المفسرين[4] ، ومن الملاحظ أنّه قد اختار الأيسر الذي يتفق مع روح العربية، ولم يلتفت إلى التأويل، ورأيه هذا يتناسب مع سهولة اللغة، وفيه إتاحة الفرصة للمتكلّم حتى يستثنى ما غفل عنه، وإن كان أكثر من النصف.

كما استدلّ ابن مالك بآيات من القرآن الكريم عند حديثه عن حق المستثنى بـــ **"إلاّ"** من كلام تامٍ موجب أن يُنصب مفردا كان أو مكمِّلا معناه بما بعده: [5]

فاستشهد على المستثنى المفرد بآية من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿ ٱلۡأَخِلَّآءُ يَوۡمَئِذِۭ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾[6]، والشاهد في هذه الآية هو قوله: ﴿إِلَّا ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾؛ حيث جاء المستثنى منصوبا، وهو من كلام تام موجب.

---

[1]- البقرة: 130.

[2]- الأعراف: 99.

[3]- العصر: 2-3.

[4]- خالد سعد محمد شعبان، "أصول النحو عند ابن مالك"، ص38.

[5] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص 94.

[6] – الزخرف: 67.

واستدلّ على المستثنى المكمِّل معناه بما بعده[1] بقوله تعالى: ﴿ لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٥٩ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ ۙ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴾[2].

والشاهد في قوله: ﴿ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾؛ حيث أنّ المستثنى جاء منصوبا وكمّل معناه بما بعده، وذلك لكون الاستثناء هنا جاء متصلا مثبتا موجبا فوجب نصبُ المستثنى ويضيف ابن مالك قائلا: ولا يعرف المتأخرون من البصريين في هذا النوع إلاّ النصب، وقد أغفلوا وُروده مرفوعا بالابتداء، ثابت الخبر ومحذوفه، فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة: «**أَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إلاّ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمْ**»[3]، فـ"إلا" بمعنى "لكن"، و"أبو قتادة" مبتدأ و"لم يحرم" خبره[4].

فالشاهدان في قوله: "إلا أبو قتادة"؛ حيث جاء المستثنى مرفوعا رغم كونه من كلام تامّ موجب، وبعد أن استشهد ابن مالك بحديث ابن أبي قتادة حاول تدعيمه بشاهد من القرآن، فقال: "ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة [5]ابن كثير وأبي عمرو: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ ۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ ﴾[6]، والشاهد في قوله: ﴿ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾ بالرفع، فابن مالك يرى أنّ "**امْرَأَتُكَ**" مبتدأ، والجملة بعده خبر، وأضاف قائلا: ولا يصح أن تجعل "امرأتك"

---

[1] - ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 94.

[2] - الحجر: 59 – 60.

[3] - البخاري، " الصحيح "، كتاب: جزاء الصيد، باب لا يشير المحرم إلى الصيد؛ لكي يصطاده الحلال، رقم الحديث: 1824، ص 206، وفي "صحيح مسلم"، رقم الحديث: 2855، ص 427. روي هكذا: « **أَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إلاّ أَبا قَتَادَةَ فَإِنَّهُ لَمْ يُحْرِمْ** ».

[4] - ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 94.

[5]- وقرأ بها أيضا: ابن محيصن، و اليزيدي و الحسن وابن جماز، "معجم القراءات القرآنية"، 128/3.

[6]- هود: 81، وذكر المبرد في "المقتضب"هذه الآية الكريمة، وأجاز في "امرأتك" الرفع، كما أجاز النصب بقوله: "فالوجهان جائزان جيدان، فمن قال: "إلا امرأتك"، فهو مستثنى من "يلتفت"، وكأنه قال: "ولا يلتفتُ إلا امرأتُك" ويجوز النصب على غير هذا الوجه وليس بالجيد، يُنظر: المبرد، "المقتضب"، 597/2- 598.

بدلا من "أحد" ؛ لأنها لم تسرِ معه فيتضمنها ضمير المخاطبين، ودلّ على أنها لم تسر معه قراءة النصب، فإنها أخرجتها من أهله؛ الذين أمر أن يسري بهم، وإذا لم تكن في الذين سُري بهم لم يصحّ أن تبدل من فاعل "يلتفت" ؛ لأنه بعض ما دلّ عليه الضمير المجرور بـــ "من"[1].

ومن الابتداء بعد "إلاّ" المحذوف الخبر[2]: قول النبي ﷺ: « **ولاَ تَدْرِي نفسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تموتُ إِلَّا اللَّهُ**»[3]، والشاهد في قوله: «**إلا الله**» ، والله مبتدأ، أمّا الخبر فمحذوف؛ أي: لكن الله يعلم بأيّ أرض تموت كلّ نفس، ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: « **كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إلاَّ المجاهرون** »[4].

والشاهد في قوله: « **إلاَّ المجاهرون** » ، فالمجاهرون مبتدأ، أمّا الخبر فمحذوف، والتقدير: لكن المجاهرين بالمعاصي لا يُعافون[5].

إذًا، استشهد ابن مالك بحديثين نبويّين على ما ذهب إليه من الابتداء بعد "إلاّ" المحذوف الخبر، ثم أورد شاهدا من القرآن أتبعه بثلاثة شواهد من الشعر[6]. فقال: وبمثل هذا تأويل الفراء

---

[1]- ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 95.

[2]- ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص 95.

[3]- البخاري، " الصحيح " ، كتاب التوحيد،باب قوله تعالى:﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً﴾ –الجن: 26، و﴿ إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾- لقمان: 34، و﴿ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾- النساء: 166، و﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ – فاطر: 11، و﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ – فصلت: 47، قال يحي:" الظاهر على كل شيء علما، والباطن على كل شيء علما، الحديث رقم: 7379، ص 856، روي الحديث برفع لفظ الجلالة "الله" وفي كتاب تفسير القرآن باب قوله تعالى: ﴿ اللّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَى وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ ﴾ – الرعد: 8، الحديث رقم: 4697، ص 556.

[4]- البخاري، "الصحيح"، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، رقم الحديث: 6069، ص 716، بلفظ "المجاهرينَ"، ويُنظر: مسلم، "الصحيح"، كتاب الزهد والرقاق، باب النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه، الحديث رقم: 7485، ص 1116، روي بلفظ " المجاهرين".

[5]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 96، ويُنظر: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيّة "، 339/2.

[6]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 96 -97.

قراءة بعضهم[1] ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[2]؛ أي: إلاّ قليلٌ منهم لم يشربوا[3]، والشاهد في قوله: "إلاّ قليلٌ"، فـــ"قليلٌ" مبتدأ، والخبر محذوف. ومثله قول الشاعر[4]:

لَدَمٍ ضائعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ ❁ أَقْربوهُ إلاَّ الصَّبا والدَّبُورُ.

وموضع الاستشهاد في قوله: "إلاَّ الصَّبا والدَّبُورُ" بإعراب الصبا مبتدأ مع حذف الخبر، ويرى ابن مالك أن "إلاّ" هاهنا بمعنى "لكن"، والتقدير: لكن الصبا والدبور لم يتغيبا عنه[5]. ثم أضاف ابن مالك شاهدا آخر من الشعر استدلّ به على المسألة نفسها؛ أي مسألة الابتداء بعد "إلاّ" المحذوف الخبر.[6]

1-2-2-2- تثنية المختلفين في المعنى مع عدم الاختلاف في اللفظ:

رأى ابن مالك أنّ التخالف في اللفظ لا بدّ معه من تخالف المعنى و لم يمنع من التثنية، فأن لا يمنع منها التخالف في المعنى مع عدم التخالف في اللفظ أحق وأولى، وقد أكّد ذلك فقال[7]: ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ﴾[8]، ومما يؤيد ذلك قول أبي علي القالي[9]: من كلام العرب: **خِفَّةُ الظهر أَحَدُ اليَسَارَيْنِ، والعُزْبَةُ أحد**

---

[1]- هي قراءة عبد الله بن مسعود وأبي والأعمش، يُنظر: ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع"، ص22، و أبو حيان، "البحر المحيط"، 2/ 266، وأحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية"، 193/1.

[2] - البقرة: 249.

[3]- ذكر الفراء في "معاني القرآن"، 1/ 120 القراءة، ويُنظر: العيني، "المقاصد النحوية"، 2/ 339.

[4]- استشهد ابن مالك بهذا البيت ولكنه لم يعزُه إلى قائله، يُنظر: "شواهد التوضيح"، ص 96، وكذلك فعل العيني في "المقاصد النحوية "، 338/2، و إميل بديع يعقوب، " المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية "، 172/1.

[5] - يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 96، ويُنظر: العيني " المقاصد النحوية "، 2/ 339.

[6] - يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 97.

[7] - ابن مالك "شرح تسهيل الفوائد"، 60،61/1

[8]- البقرة: 133.

[9]- أبو علي القالي،" الأمالي "،256/2

السِّبَاءَيْنِ، واللَّبَنُ أَحَدُ اللَّحْمَيْنِ، والحِمْيَةُ إِحْدَى المَوْتَتَيْنِ، وقولهم والخال أحد الأبوين... ويؤيد ذلك قوله تعالى:[1] ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ ﴾[2]، فإنّ الواو إمّا عائدة على المعطوف، وهذا ممتنع ؛ لأ نّه من الاستدلال بالثاني على الأول؛ كقول الشاعر:[3]

نَحنُ بما عِنْدَنا وأنتَ بما ❁ عندكَ راضٍ والرأيُ مُخْتَلِفُ

وهو ضعيف، وإنما الجيد الاستدلال بالأول على الثاني ؛كقوله تعالى:[4] ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾ وصون القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب.[5]

1- 2-2-3-في: اتصال نون الوقاية بنون الرفع:[6]

ومن القواعد التي تفرّدت القراءات بالاستشهاد لها عنده، ما جاء في اتصال نون الوقاية بنون الرفع من جواز حذف نون الوقاية، أو إدغامها في نون الرفع أو الفك، قال ابن مالك:[7] «وأمّا اجتماع نون الوقاية مع نون الرفع فعلى ثلاثة أوجه: **أحدهما:** الفك؛ نحو:[8] ﴿ أَتَعِدَانِنِيَ أن أُخْرَجَ ﴾ وهي قراءة نافع وابن كثير و أبو جعفر.

---

[1]- الأحزاب: 56.

[2]- ،خالد سعد محمد شعبان، "أصول النحو عند ابن مالك "، ص49.

[3]- البيت منسوب لقيس بن الخطيم، في: سيبويه، " الكتاب "، 123/1، وقيل لدرهم بن زيد الأنصاري، يُنظر الأنباري،" الإنصاف "، ص،،85، وهو بلا نسبة في " المقتضب "، 95/2، و في " مغني اللبيب "، 403/6.

[4]- الأحزاب -35-

[5]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 61/1.

[6] - ابن مالك، " المصدر نفسه "، 51/1-52.

[7]- ابن مالك، "شرح التسهيل "، 51/1-52، و"شرح الكافية الشافية "، 208/1.

[8]- الأحقاف: 17، ويُنظر: : ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن"، ص 140 وأحمد مختار عمر، و عبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية"، 169/6.

الثاني: الإدغام؛ نحو:[1] (أتعِدَانِّي) وهي قراءة هشام وابن عامر، ونافع وعاصم وأبي عمرو...

الثالث: الحذف؛ نحو[2]: ﴿أين شُرَكائِي الذين كُنْتُمْ تُشَاقُونِ فِيهِمْ﴾، قرأ بها نافع. وقرأغيره:[3] ﴿تُشَاقُّونَ ﴾، وقرأ ابن عامر[4]: ﴿أفغيرَ اللهِ تأمرونَنِي﴾. وقرأ ابن كثير[5] وأبو عمرو والكوفيون بالإدغام».

1-2-2-4-في: رفض التعبير بباء الاستعانة عن باء السببية:[6]

فرّق النحاة بين باء السببية وباء الاستعانة، و لم يفرّق ابن مالك بينهما، فقد جاء عنه في معاني (الباء)[7]: «ومنها للإلصاق، وللتعدية وللسببية وللتعليل وللمصاحبة وللظرفية، وللبدل وللمقابلة، ولموافقة عن، ومن التبعيضية. وتزاد مع فاعل ومفعول وغيرها». وقال في الشرح:[8] وأمّا السببية فهي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل مُعدّاها مجازا، نحو:﴿ فَأَخْرَجَ بِهِۦ

---

[1]- الأحقاف:17، ويُنظر: ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن"، ص140، وأحمد مختار عمر، و عبد العال سالم مكرم، " معجم القراءات القرآنية"، 168/6.

[2]- النحل :27، " إتحاف فضلاء البشر"، ص278، و أحمد مختار عمر، عبد العالي سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء"، 276/3. ويُنظر: أبو علي الفارسي، "الحجة للقراء السبعة"، 59/5. و ابن مجاهد، "السبعة في القراءات"، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ص371.

[3]- النحل:27، وهي قراءة حفص، يُنظر: "معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء"، 3/ 276. ويُنظر: ابن مجاهد، "السبعة في القراءات"، ص 372، وأبو علي الفارسي، "الحجة للقراء السبعة "، 59/5.

[4]- الزمر: 64، وينظر: أحمد مختار عمر، عبد العالي سالم مكرم،"معجم القراءات القرآنية"، 28/6، وقرأ بها أيضا: ابن ذكوان، وهشام، ويُنظر: ابن مجاهد، "السبعة في القراءات"، ص563.

[5]- أحمد مختار عمر، عبد العالي سالم مكرم، "المصدر السابق"، 28/6، و يُنظر: ابن مجاهد، "السبعة في القراءات"، ص563.

[6]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 149/3.

[7]- ابن مالك، "المصدر نفسه "، 149/3.

[8] - ابن مالك، " المصدر نفسه "، 149/3- 150.

مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا ﴾[1]، و﴿ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ ﴾[2]، فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء من قوله تعالى: ﴿فأخرج به﴾ وإسناد الإرهاب إلى الهاء من قوله تعالى: ﴿ترهبون به﴾ فقيل: أنزل ما أخرج من الثمرات رزقا، وما استطعتم يرهب عدو الله؛ لصحّ وحسُن؛ لكنّه مجاز والآخر حقيقة ومنه كب القلم وقطع السكين. وإذا كان النحاة يعبّرون عن هذه الباء بباء الاستعانة فإنّ ابن مالك يؤثر أن يعبّر عنها بباء السببية، قال:[3] « والنحويون يعبّرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإنّ استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز »، فهو يرى أنّه من الأفضل عدم تسمية باء السببية بباء الاستعانة لئلا يؤدي ذلك إلى استعانة الله بشيء غيره ؛ لأنّ ذلك محال، ولا يجوز على الله، وهذا الرأي قد انفرد به ابن مالك.

1-2- 2-5-في: لام الابتداء تلحق بالمضارع المراد به الاستقبال:[4]

يرى جمهور النحاة أنّ المضارع المقرون بـــ(لام الابتداء) يفيد الحال، وأمّا ابن مالك فقد ذهب إلى جواز أن يُراد به الاستقبال، حيث قال:«وأمّا لام الابتداء فمخلصة للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنوا، بل جائز أن يُراد الاستقبال بالمقرون بها، كقوله تعالى:[5] ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾، و﴿ إِنِّي لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ ﴾[6]، فيحزن مقرون بلام الابتداء؛ وهو مستقبل؛ لأنّ فاعله الذهاب وهو عند نطق يعقوب- عليه السلام- بيحزن غير موجود، فلو أُريد بيحزن الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود، وهو محال».

---

[1]- البقرة: 22.
[2]- الأنفال: 60.
[3]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 150/3.
[4]- ابن مالك " المصدر نفسه"، 22/1.
[5]- النحل: 124.
[6]- يوسف: 13.

ويلاحظ أنّه يستدلّ بقاعدة عقلية؛ فهو يرى أنّ الذهاب سيقع في المستقبل، فلو كان الحزن واقعا أثناء نطق يعقوب عليه السلام للزم من ذلك تقدّم الفعل في الوجود على فاعله مع أنّه أثره. وأمّا الجمهور فقد قالوا بأنّ هذه اللام تخلص المضارع للحال، قال ابن هشام[1]: لام الابتداء وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة ؛ ولهذا زحلقوها في باب(إنّ)عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين، وتخليصُ المضارع للحال،كذا قال الأكثرون. واعترض ابن مالك على الثاني بقوله تعالى:[2] ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾، ﴿ إِنِّى لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ ﴾[3] ،فإنّ الذهاب كان مستقبلا، فلو كان الحزن حالا لزم تقدُّمُ الفعل في الوجود على فاعله مع أنّه أَثَرُه. والجواب أنّ الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فترل مترلة الحاضر المُشاهَد؛ وأنّ التقدير: قَصْدُ أن تذهبوا.[4] والقصد حال، واختيار ابن مالك في المسألة هو نفسه ما ذهب إليه ابن أبي الربيع، قال السيوطي:[5]«وزعم ابن أبي الربيع، وابن مالك أنّ لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلا؛ نحو﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾، و﴿ إِنِّى لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ ﴾، فيحزن مستقبل لإسناده إلى متوقَّع ». إذا اكتفى ابن مالك في هذه المسألة بشاهدين من القرآن و لم يدعمهما بشواهد أخرى.

[1]- ابن هشام الأنصاري، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، 239/3.

[2]- النحل: 124.

[3]- يوسف: 13.

[4]- ابن هشام الأنصاري، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، 240/3.

[5]- السيوطي، " همع الهوامع "، 1 /33.

1-2-2- 6- في: جواز العطف على ضمير الجر:[1]

ذهب ابن مالك إلى أنه يجوز العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين، إلا يونس و قطربا والأخفش، وجائز عند الكوفيين[2]، والجواز أصح من المنع؛ لضعف احتجاج المانعين، وصحّة استعماله نثرا ونظما[3]،فاستشهد ابن مالك هنا على صحّة ما ذهب إليه بقوله صلى الله عليه وسلم:« إِنَّمَا مَثَلُكُمْ واليَهُودِ والنصارَى كَرَجُلٍ اِسْتَعْمَلَ عُمَّالاً»[4] بجرّ اليهود، وقد تضمّن هذا الحديث العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجار.

وبيّن ابن مالك في هذه المسألة ضعف احتجاج المانعين، فقال: أمّا ضعف احتجاجهم فبيّن، وذلك أنّ لهم حجتين: [5]

- **إحداهما**: أنّ ضمير الجرّ شبيه بالتنوين ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه. كما لا يعطف على التنوين.

- **والثانية**: أنّ حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصحّ حلول كل واحد منهما محلّ الآخر، وضمير الجرّ لا يصحّ حلوله محلّ ما يعطف عليه، فمنع العطف عليه إلاّ بإعادة حرف الجرّ[6]، نحو قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا ﴾[7].

والحجتان ضعيفتان، أمّا الأولى، فيدلّ على ضعفها أن شبه الضمير بالتنوين ضعيف، فلا يترتّب عليه إيجاب ولا منع، ولو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ومن الإبدال منه؛ لأنّ التنوين لا يؤكّد ولا يبدل منه، وضمير الجرّ يؤكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف عليه أسوة بهما.

[1] – ابن مالك، "شواهد التوضيح "، ص107.

[2]– يُنظر: الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، المسألة رقم: 65، 34/2، ويُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص107.

[3]– يُنظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح"، ص 107.

[4]– البخاري، " الصحيح "، كتاب الإجازة، باب الإجازة إلى صلاة العصر، رقم الحديث: 2269، ص 255. (وروي لفظ" اليهود "بالرفع).

[5]– يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 107.

[6]– ابن مالك، " المصدر نفسه"، ص 107.

[7]– فصلت: 11.

وأمّا الثانية، فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه محلّ الآخر شرطا في صحة العطف لم يجز "ربّ رجل وأخيه"، ولا:

أَيُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وجارِهَا.[1]

ولا: "كم ناقة لك وفصيلها"، ولا: "الواهب الأمة وولدها"، ولا: "ولا زيد وأخوه منطلقان".[2]

وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقدّمها وتأخّر ما عطفت عليه كثيرة. فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في "مررت بك وزيد"، ونحوه، ولا في" إنما مثلكم واليهود والنصارى"[3].

وبعد هذا أورد ابن مالك شواهد من القرآن الكريم، ومنها قول الله تعالى: ﴿ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[4] فجر "المسجد" بالعطف على الهاء المجرورة بالباء، لا بالعطف على "سبيل"؛ لاستلزامه العطف على الموصول، وهو "الصدّ" قبل تمام صلته؛ لأنّ "عن سبيل" صلة له؛ إذ هو متعلّق به، و"كفر" معطوف على الصد،فإن جعل المسجد معطوفا على "سبيل" كان من تمام الصلة للصد، و"كفر" معطوف عليه، فيلزم العطف على الموصول قبل تمام الصلة، وهو ممنوع بإجماع، فإن عطف على الهاء خلص من ذلك، فحكم برجحانه لتبيّن برهانه[5].

---

[1]- تمام البيت:

" إِذَا مَا رِجالٌ بالرجالِ استقَلَّتِ "

والبيت مجهول القائل، يُنظر: سيبويه، " الكتاب "، 50/2. ويُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص108.

[2]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 107-108.

[3]- ابن مالك، " المصدر نفسه"، ص 108.

[4]- البقرة : 217.

[5]- يُنظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص 109.

كما استشهد ابن مالك بقراءة حمزة[1]: ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[2].

بالخفض، وبعد ذلك أورد شواهد نثرية من كلام العرب؛ ليردفها بشواهد من الشعر[3].

إذا ابن مالك نبّه في هذه المسألة على أنّ عَوْدَ حرف الجرّ على المعطوف مفضّل على عدم عوده[4]، فهو لم يمنع العطف على ضمير الجر فكانت له شواهد كثيرة ومتنوعة على ما ذهب إليه من رأي.

1-2-2-7- في: جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

استشهد في هذه المسألة بقراءة ابن عامر:[5] ﴿ قَتْلُ أَوْلَـٰدَهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾، برفع قتل

ونصب أولاد وجرّ شركاء حيث جوز ابن مالك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف في لغة الاختيار، بناء على ما جاء في القراءة فقال[6]: وتقدّم أيضا أنّ الفصل بمعمول المضا ف إذا لم يكن مرفوعا جدير بأن يكون جائزا في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، واستدللت على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: [7]«هل أنتُمْ تَارِكُو لِي صاحِبِي»، وبقول بعض العرب: "ترك يوما نفسِك وهواها، سعى لها في رداها". وأقوى الأدلة على ذلك قراءة

---

[1]- وهي أيضا قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحي بن وثاب وأبي رزين، يُنظر: أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الداني، "التيسير في القراءات السبع"، دار الكتاب العربي، بيروت،1404 هـ-1984م، ص93، و ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، 463/2، و ابن يعيش، "شرح المفصل"، 78/3، وأبو حيان، "البحر المحيط"، 157/3.

[2]- النساء : 01.

[3]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 109-110.

[4]- ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، 1253/3، ويُنظر: "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، ص107- 109.

[5]- الأنعام: 137، يُنظر: عبد العال سالم مكرم و أحمد مختار عمر، "معجم القراءات القرآنية"، 322/2.

[6]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 141/3.

[7]- البخاري، "صحيح البخاري"، كتاب: فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذا خليلا قاله أبو سعيد، رقم الحديث: 3661، ص431.

ابن عامر رضي الله عنه:[1] ﴿ وكذلك زُيِّنَ لكَثِيرٍ مِنَ المشركين قَتْلُ أولادَهُمْ شُرَكائِهِمْ ﴾، لأنّها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته، قبل العلم بأنّه من كبار التابعين، ومن الذين يُقتدى بهم في الفصاحة، كما يُقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهدا على ما وصفته به، أنّ أحد شيوخه الذين عوّل عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي.

1-2-2-8- في حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه:[2]

عند دراسة ابن مالك للإشكال النحوي الموجود في قول الرسول ﷺ:« **فَلَمَّا قَدِمَ جاءه بالألفِ دينارٍ**»[3] رأى أنّ في وقوع (دينارٍ) بعد (الألف) ثلاثة أوجه: أحدها وهو أجودها: وهو أن يكون أراد، بالألف ألف دينار، على إبدال "ألف المضاف" من المعرف بالألف واللام، ثمّ حذف المضاف وهو البدل، لدلالة المبدل منه عليه، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجر،[4] وذلك قياسا على ما ذهب إليه سيبويه في جواز حذف المعطوف المضاف، وترك المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف نحو: "ما كلّ سوداء تمرةً، ولا بيضاء شحمةً"[5].

---

[1] - الأنعام: 137.

[2]- ابن مالك، "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، ص112.

[3]- هكذا ورد الحديث في: "شواهد التوضيح"، ص 112، و في البخاري، "الصحيح"، كتاب الكفالة، باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها، الحديث رقم: 2290، ص 259، جاء الحديث بهذه الرواية: « عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنّه ذكر رجلا من بني إسرائيل... ثم قَدِمَ الذي كان أَسْلَفَهُ فأتى بالأَلْفِ دِينَارٍ... » .

[4]- ابن مالك، " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، ص 112.

[5] - سيبويه، "الكتاب"، 1/ 110، وردت لفظة "شحمةٌ " بالرفع، يقول سيبويه: "إن شئت نصبت شحمةً، وبيضاءُ في موضع جرّ كأنك لفظت بـــ"كل" فقلت: "ولا كل بيضاء". قال السيرافي: "احتج بعض الناس أنّ هذا عطف على عاملين، وذلك أن "بيضاء" جرّ عطفا على سوداء، والعامل فيها "كل" و"شحمة"، نصب عطفا على "تمرة"، خبر "ما"، فقال سيبويه: ليس ذلك عطفا على عاملين، وتـــأوّله على أن بيضاء مجرور بـــ "كل" أخرى مقدرة بعد "لا"، وليست معطوفة على سوداء"،يُنظر: سيبويه، "الكتاب "، هامش الصفحة: 110/1.

أمّا الوجه الثاني:أن يكون الأصل: جاءه بالألف الدينار، والمراد بالألف الدنانير، فأوقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى:﴿ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ ﴾ [1].

ثمّ حذفت اللام من الخط لصيرورتها بالإدغام دالا، فكتب على اللفظ كما كتب ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ ﴾[2] في "الأنعام" على صورة "ولدّار الآخرة". إذًا استشهد ابن مالك على جواز وقوع المفرد موقع الجمع بقوله تعالى: ﴿أو الطفلِ الذين لم يَظْهَرُوا﴾ ثمّ أضاف شاهدا آخر من القرآن وهو قوله تعالى: ﴿وللّدارُ الآخرةُ ﴾.

والملاحظ في هذا المبحث أنّ ابن مالك يكتفي في بعض المرات بشاهد واحد من القرآن وفي مرات أخرى يذكر شاهدين من القرآن دون الاهتمام بالقراءات، وتارة أخرى تجده يدعّم الشواهد القرآنية ببيت من الشعر أو بيتين، وربما أكثر وكلّ هذه الشواهد ممكن أن يستشهد بها في نفس المسألة أو الفكرة التي يشرحها أو يناقشها.

1-3- الشاهد من القرآن الكريم وقراءاته لدى أبي حيان النحوي:

لا يجهل أحد مكانة أبي حيان الأندلسي في الدراسات العربية، وهو في النحو إمام لا يشق له غبار، فقد جمع خبراته النحوية في كتاب كبير سماه "التذييل والتكميل في شرح التسهيل"، كما نثر كثيرا من مسائله في تفسيره الكبير المسمى بـــ"البحر المحيط"، واختصره في كتابه "ارتشاف الضرب"[3].

[1]- النور: 31.

[2]- الأنعام: 32.

[3] – أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، مقدمة الكتاب، ص3 .

1-3-1- موقفه من الاستشهاد بـــالقرآن وقراءاته:

اتّسمت كتب أبي حيان بغزارة الأدلّة من القرآن الكريم، وهي ذات دلالة واضحة على علوّ كعبه ورسوخ قدمه في هذا الجانب، كيف لا وهو الذي ألّف لنا كتابا ضخما في التفسير، ولذا كانت الآيات والشواهد شديدة المثول في ذهنه عظيم التمكن منها، استحضرها وقت الحاجة، فإن أراد تفسير القاعدة أو شرحها برز الشاهد القرآني بيسر متناه، إضافة إلى ذلك لديه إلمام واسع بالقراءات القرآنية، كيف لا وهو الذي تتلمذ على يد عدد كبير من القراء حتى تمكّن من هذا الفنّ، فحسب ما تذكره المصادر هو محيط بقراءة ورش وقراءة أبي الحسن وقراءة أبي عمرو...[1]

فعلى سبيل المثال ناقش في اللغات فاء (مَرْءٍ) فقد قال في فاء مرء لغات ثلاث: إحداها الفتح على كلّ حال، وبها جاء القرآن، قال تعالى: ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ ﴾[2] وقرأ الحسن بكسر الميم يعني في قوله: (بين المِرء وقَلْبِه)، وقرأ ابن أبي إسحاق: (بين المُرء) بضمّ الميم.[3]

ومثّل لندرة حذف نون الوقاية في الرفع نظما بجملة من أبيات الشعر، وأردف ذلك بمثال من القرآن فقال: « ومثال ذلك نثرا قراءة أبي عمرو في رواية من روى ذلك عنه: (قَالُوا سَاحِرَان تَظَاهَرَا)[4]».

وتظهر مقدرة أبي حيان في هذا المجال بنقده لابن مالك في بعض استشهاداته بقراءات قرآنية، حيث رفض أبو حيان توجيه ابن مالك لها، فمن ذلك أنّ ابن مالك قد ذكر في تقدير

---

[1]- أحمد عبد الله القاضي، "التذييل والتكميل في شرح التسهيل– دراسة وتحليل اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه-"، ص115.

[2]- الأنفال: 24.

[3]- أبو حيان،" التذييل والتكميل "، 52/2، 38/1، أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم. "معجم القراءات القرآنية"، 446/2.

[4]- القصص: 48، ويُنظر: ابن مجاهد، "السبعة في القراءات"، ص 495. و أبو علي الفارسي، "الحجة في القراءات السبع"، 423/5.

جزم الياء في السعة، ومثّل لذلك بقراءة "قنبل": ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾[1]. بإثبات الياء في (يتقي)[2]. وقد ردّ أبو حيان ذلك الاستشهاد بقوله: ولا دليل في هذه القراءات على إثبات هذا الحكم بتقدير الجزم في الياء، لأنّه لا يتعيّن (يتقي) هنا أن يكون مجزوما لعطف (ويصبرْ) المجزوم عليه، لأنّه يحتمل أن تكون (مَنْ) اسما موصولا على التوهم لا على المجزوم في اللفظ........ وممّا جاء من جزم خبر الموصول على توهّم أنّه اسم شرط قول الشاعر:[3]

كَذَاكَ الذي يَبْغِي على الناسِ ظَالِماً ❁ تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ ما صَنَعَ

– كما كان يستشهد بالقرآن الكريم عند محاجّته النحاة في مسألة نحوية، من ذلك ردّه على ابن أبي الربيع، قال ابن أبي الربيع: لا يجوز الفصل بين "نعم" و"بئس" والتمييز، لا تقول: (نعم في الدار رجلا زيد). قال أبو حيان: والصحيح جوازه، قال تعالى:[4] ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلاً ﴾[5].

– كان يكثر من الاستشهاد بالآ يات القرآنية في تقرير بعض المسائل النحوية وتوضيحها، من ذلك قوله: وقد ترد "عسى" للإشفاق وذلك قليل، وقد اجتمع مجيئها للرجاء وللإشفاق في

---

[1] – يوسف: 90، و يُنظر: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم. "معجم القراءات القرآنية"، 191/3.

[2] – ابن مالك،"شرح التسهيل "، 58/1.

[3] – يُنظر: أبو حيان،"التذييل والتكميل"، 65/5، البيت لسابق البربري في: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي "أمالي الزجاجي"، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت– لبنان، ط2، 1407هـ-1987م، ص185، و أبو حيان، "البحر المحيط"، 77/1، 16/8، وهو بلا نسبة في: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 401/3.

[4] – أبو حيان، "الارتشاف"، ص2050.

[5] – الكهف: 50.

قوله تعالى[1]: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْۚ ﴾[2].

ومن ذلك أيضا ما جاء في باب المفعول فيه عند كلامه على " إذا" يقول: "وتجيء بعد إذا جملة فعلية مصدّرة بمضارع كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ﴾[3]، أو مصحوب بــ"لم" نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُواْ ﴾[4]، أو بماض نحو: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ ﴾[5]، أو مقدّر قبل اسم يليها موافق للملفوظ كقوله تعالى:﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[6] ومن يتتبع هذه المواطنَ يجدها كثيرة وكلّها تدلّل على سعة معرفته وتمثله آيات القرآن الكريم حفظا واستحضارا وتوجيها للقراءات.[7]

1-3-1-1- اعتداده بالقراءات القرآنية:

إذا كان أبو حيان قد اعتمد على القرآن الكريم في القواعد النحوية وتثبيتها، فهذا لا يعني أبدا أنه استشهد بكلّ قراءة وصلت إليه، بل كان يعتمد على صحّة الرواية وتواترها، فهو يرى

---

[1]- البقرة: 216.

[2]- أبو حيان، "الارتشاف"، ص1223، ويُنظر: مزيد إسماعيل نعيم، "منهج أبي حيان النحوي الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب مع تحقيق فصل منه"، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1398هـ-1978م، ص 66.

[3]- سبأ: 43.

[4]- الأعراف: 203، ويُنظر: أبو حيان، " الارتشاف"، ص 1410.

[5]- المنافقون: 01.

[6]- الانشقاق: 01، أبو حيان، "الارتشاف"، ص 1410.

[7]- أحمد عبد الله القاضي، "التذييل والتكميل في شرح التسهيل- دراسة وتحليل اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه-"، ص117.

أنّ القراءات قد جاءت على لغة العرب متواترها وشاذها، ولكن لا يجوز أن يؤخذ بجميعها إنّما يجب الأخذ بما صحّت روايته منها، لذلك نجده يأخذ بقراءة القراء السبعة ويعتمد عليها.[1]

فأعلى القراءات وأصحّها عنده ما أجمعت عليه السبعة، ولكن هذا لا يعني أنّه لم يكن يأخذ عن غيرهم من القراء الذين صحّت عنده روايتهم كأبي جعفر الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء في المدينة وهو ثامن القراء العشر ة، ويعقوب وهو تاسع القراء العشرة. كما دافع عن قراءات آخرين منهم ورش برواية نافع وأخذ بقراءته، واحتجّ بقراءة ابن عباس وطلحة والحسن البصري وابن أبي إسحاق[2].

ويرى أبو حيان أنّ القراءة أحقّ بالاتّباع من أقيسة البصريين وأصولهم وقواعدهم، لأنّ القراءة سنّة متّبعة، ويعتمد على المسموع المروي منها وليس السماع والنقل محصورا على البصريين وإنّما الكوفيون قد نقلوا وحفظوا ورووا قراءات متواترة يصحّ الاعتماد عليها والخروج بها عن أقيسة البصريين ونحوهم.[3]

1-3-1-1-1- موقفه من القراءات المتواترة:

دافع أبو حيان عن القراءات المتواترة وردّ على من يلحّن قرّاءها وتتمثّل عنايته بالقراءة المتواترة فيما يلي:

- كان يرجع بالقراءة إلى اللغة يلتمس لها شاهدا فيرويه، أو نظيرا فيقيسها عليه، فتجده يستشهد على جواز حذف ا لحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال اعتمادا على لغة تميم،يقول في باب الإعراب: "وإذا كان حرف الإعراب صحيحا فلا يجوز إلّا ظهور الإعراب فيه، وحذف الحركة منه خصّه أصحابنا بالشعر، وذهب المبرّد إلى أنّه لا يجوز ذلك لا في الشعر

---

[1]- أحمد عبد الله القاضي، " المرجع السابق"، ص147.

[2]- يُنظر: خديجة الحديثي، "أبو حيان النحوي"، ص418-430، ويُنظر: "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"، ص49، ويُنظر: "المدارس النحوية "، ص328.

[3]- خديجة الحديثي، " أبو حيان النحوي"، ص428.

ولا في غيره، وذهب بعضهم إلى جواز ذلك وإن كان قليلا، ومنه قراءة من قرأ: ﴿وبُعُولَتْهُنَّ﴾[1] بسكون التاء، وحكى أبو عمرو[2] أنّ لغة تميم تسكين المرفوع من نحو:

﴿ يُعَلِّمْهُمْ ﴾[3]، وقراءة (بارئْكم)[4]،﴿ ومَكْرُ السَّيِّءْ ﴾[5] في الوصل بسكون الميم والهمزة...."[6]

– وجاء في البحر المحيط:" قرأ مسلمة بن محارب ﴿بعولَتْهن﴾ بسكون التاء فرارا من ثقل توالي الحركات، وهو مثل ما حكى أبو زيد ﴿ورُسُلْنا﴾ بسكون اللام... وقد منع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أنّ قراءة أبي عمرو لحن... ثمّ قال أبو حيان: وما ذهب إليه ليس بشيء، لأنّ أبا عمرو لم يقرأ إلّا بأثر عن رسول الله ﷺ، ولغة العرب توافقه، فإنكار المبرد لذلك منكر، وممّا يدلّ على صحة قراءة أبي عمرو ما حكاه أبو زيد من قوله تعالى: ﴿ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾[7] بسكون السين[8].

---

[1]– البقرة: 228، قرأ بهذه القراءة مسلمة بن محارب، يُنظر: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية "، 174/1.

[2]– يُنظر رأي أبي عمرو في "الهمع"، 184/1– 185.

[3]– البقرة: 129، وهي قراءة أبي عمرو والسوسي وابن محيصن، يُنظر: أحمد مختار عمر وعبد العالي سالم مكرم، "معجم القراءات "، 116/1.

[4]– البقرة: 54، القراءة بسكون الهمزة هي قراءة أبي عمرو، يُنظر: "الإتحاف"، 76/1، وابن مجاهد، "السبعة في القراءات"، ص155.

[5]– فاطر: 43، وقرأ بها أبو عمرو و الكسائي وحمزة والأعمش. يُنظر: أحمد مختار عمر وعبد العالي سالم مكرم، "معجم القراءات"، 188/5.

[6]– أبو حيان، "الارتشاف"، ص850– 851، و السيوطي، "الهمع"، 54/1.

[7]– الزخرف: 80. يُنظر: أبو حيان، "البحر المحيط" ،206/1، 188/1.

[8]– أحمد مختار عمر وعبد العالي سالم مكرم، "معجم القراءات"، 127/6.

– عندما كان يحتجّ للقراءة كان يبيّن أنّ لها أصلا في لغات القبائل، يقول:" وإبدال الحاء عينا لغة هُذَيْلِية [1]، قرأ عبد الله بن مسعود[2]: (لَيَسْجُنُنَّهُ عتى حين)[3].

1-3-1-1-2- موقفه من القراءات الشاذة:

ذهب أبو حيان إلى أنّ القراءة سواء كانت متواترة أو شاذة أو غير ذلك إذا صحّ السند في روايتها عن القراء، فإنّه يؤخذ بها ولو خالفت أقيسة البصريين والكوفيين فالقراءة سنة متبعة وهذا الرأي الذي قال به أبو حيان في الارتشاف واختاره يقول:والذي نذهب إليه أنّ ما صحّت الرواية به من إثبات القراء وجب المصير إليه وإن خالف أقوال البصريين ورواياتهم، وقد استقرى هذا اللسان البصريون والكوفيون فوجب المصير إلى ما استقروه ومن حفظ حجة على مَنْ لم يحفظ.[4]

فأبو حيان اهتمّ بالقراءات الشاذّة واجتهد في تخريجها، وهذا ما كان قد فعله قبله ابن جني في كتابه " المحتسب"... وقد تناول أبو حيان القراءات الشاذة على النحو الآتي:

أ) كان يعمل على توجيه هذه القراءات وتخريجها، فيرجعها إلى اللغة، أو إلى لهجة من اللهجات العربية، باحثا لها عن شاهد، أو توجيه.

من ذلك حكى اللّحياني عن بعض العرب أنّه يُنصب بـــ "لم"، وخرّج أبو حيان على ذلك قراءة من قرأ: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[5] بنصب الحاء[6]، وفي البحر المحيط قال أبو حيان: قرأ الجمهور بجزم الحاء لدخول الجازم، وقرأ أبو جعفر بفتحها، وخرّجه ابن عطية في

---

[1] – يُنظر: ابن عقيل،" المساعد على تسهيل الفوائد"، 275/2.

[2]– يُنظر: قراءة ابن مسعود في: ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع"، ص68، والزمخشري، "الكشاف"، 478/2، و أبو حيان، "البحر المحيط"، 307/5.

[3]– يوسف: 35، يُنظر: أبو حيان، "الارتشاف"، ص1756، وأبو حيان، "البحر المحيط"، 204/1، 307/5.

[4]– يُنظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص714.

[5]– الشرح:01 .

[6]– أبو حيان، "الارتشاف"، ص1861، هي قراءة أبي جعفر، يُنظر: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية"، 187/8، ويُنظر: ابن جني، "المحتسب"، 366/2، وأبو حيان، "البحر المحيط"، 483/8، والزمخشري، "الكشاف"، 770/4.

كتابه على أنّه (ألم نشرحن)، فأبدل من النون الفاء ثمّ حذفها تخفيفا... ثمّ قال أبو حيان: ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كلّه، وهو أنّه لغة لبعض العرب، حكاها اللحياني في نوادره، وهي الجزم بـــ" لن" والنصب بـــ" لم" عكس المعروف عند الناس.[1]

ب) كان أحيانا يعرض القراءة الشاذة دون أن يذكر لها توجيها، أو يحتجّ لها، من ذلك قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[2] بفتح الهمزة وتشديد الياء[3]. وبها قرأ الرقاشي، وبكسر "الهمزة" وتخفيف "الياء" وبها قرأ عمرو بن فائد عن أبيّ[4]، وبإبدال الهمزة المكسورة هاء، وبإبدال الهمزة المفتوحة هاء، وبذلك قرأ أبو السوار الغنوي[5]،وفي قوله تعالى:﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾[6]، يقول قرأ يزيد الشامي[7] (بِسَاطاً) وطلحة[8](مِهَاداً)، والفراش والمهاد والبساط والقرار والوطاء نظائر[9].

ج- كان يحتجّ أحيانا برأي الكوفيين في توجيه قراءة شاذة لأنّه يرى أنّ هذا الرأي له دليل ووجه من القياس، يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴾[10]، قرأ زيد بن علي[11] يَعْشُو بالواو. وقال الزمخشري: على أنّ

---

[1]- أبو حيان،" البحر المحيط"، 483/8، ويُنظر: ابن جني، "المحتسب"، 366/2.

[2]- الفاتحة: 5.

[3]- يُنظر: ابن جني، "المحتسب"، 39/1، أحمد مختار عمر، و عبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية"، 9/1.

[4]- ابن جني، " المحتسب"، 40/1، و أبو حيان، "البحر المحيط"، 140/1.

[5]- أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية"، 10/1.

[6]- البقرة: 22.

[7]- أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية "، 37/1.

[8]- أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، "المصدر نفسه"، 37/1.

[9]- أبو حيان، "البحر المحيط"، 237/1، ويُنظر: مزيد إسماعيل نعيم، "منهج أبي حيان النحوي الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب مع تحقيق فصل منه"،ص 75.

[10]- الزخرف: 36.

[11]- أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، "المصدر السابق"، 114/6.

من موصولة غير مضمّنة معنى الشرط، وحقّ هذا القارئ أن يرفع "نقيض". قال أبو حيان: ولا يتعيّن ما قاله، إذ تتخرّج هذه القراءة على وجهين: **أحدهما:** أن تكون مَنْ شرطية. و"يعشو" مجزوم بحذف الحركة تقديرا، وقد ذكر الأخفش أنّ ذلك لغة بعض العرب، ويحذفون حروف العلة للجازم. والمشهور عند النحاة أنّ ذلك يكون في الشعر لا في الكلام.

والوجه الثاني: أن تكون من موصولة، والجزم بسببها للموصول باسم الشرط، وإذا كان ذلك مسموعا في الذي، وهو لم يكن اسم شرط قط فالأولى أن يكون فيها استعمل موصولا وشرطا، ثم استشهد أبو حيان ببيتين شعريين...[1].

فأبو حيان؛ كما سبق وذكرت من النحاة الأندلسيين الذين دافعوا عن القراءات القرآنية واستشهدوا بها لذلك تجده لا يدّخر جهدا للدفاع عنها حيث ردّ على كل من حاول وصف أيّ قراءة قرآنية بالضعف أو اللحن، أو ما إلى ذلك من صفات يحاول الطعن فيها. وهذا ما يتضح في كتابه تفسير البحر المحيط حيث ردّ على أبي علي الفارسي فقال: ولا التفات أيضا لقول أبي علي الفارسي: "هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها- يعني ابن عامر- كان أولى لأنّهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف إنّما أجازوه في الشعر".[2]

ولم يسكت أبو حيان عن أبي علي الفارسي كما لم يسكت عن الزمخشري من قبل فيردّ عليه بعد ذلك قائلا: وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: "هو غلام إن شاء الله أخيك "فالفصل بالمفرد أسهل، وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار، قرأ بعض السلف: (مخلف وَعْدَهُ رُسُلِه)[3] بنصب "وعده" وخفض "رسله"...[4]

وخلاصة القول في هذا الموضوع أنّ أبا حيان اعتمد على الشاهد القرآني واعتبره الأساس الأول والمصدر الموثوق به في التقعيد واستخلاص قواعد النحو وتثبيتها، فقد بلغ عدد الآيات

---

[1]- يُنظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، 16/8، وإسماعيل نعيم، "منهج أبي حيان النحوي الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب"، ص 76.

[2] - أبو حيان، "تفسير البحر المحيط"، 4/ 232.

[3]- إبراهيم: 47، يُنظر: أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية"، 244/3.

[4]- أبو حيان، "تفسير البحر المحيط"، 229/4- 232 ويُنظر: خديجة الحديثي، "أبو حيان النحوي"، ص425.

التي استشهد بها في كتابه "الارتشاف" لوحده ما يزيد عن ألف آية [1]، كما أنّ تفسيره البحر المحيط يعدّ أكبر دليل على عنايته واهتمامه بالقرآن الكريم وتراكيبه.

أمّا القراءات فهو يرى أنّها سنّة متّبعة لذلك تجده يقول: "والذي نذهب إليه أنّ ما صحّت الرواية به من إثبات القراء وجب المصير إليه وإن خالف أقوال البصريين ورواياتهم".[2]

فأبو حيان استشهد في كتبه[3] بالقراءات المتواترة وهي قراءة السبعة وكذلك الشاذة وقراءات الصحابة والتابعين مثل علي بن أبي طالب وزيد بن علي وغيرهم وهو في ذلك يستشهد بالقراءات ويبني عليها القواعد و الأحكام النحوية، وهي عنده الأساس الذي يجب الأخذ به، وأنّ صحّة السند والرواية هما الأساس في قبول القراءة وإن خالفت أقيسة البصريين وغيرهم، أمّا القراءات الشاذة فلا يغلّط قارئيها، بل يتطلّب لها وجها في العربية ولا يعتدّ بها أو يبني عليها قاعدة.[4]

1-3-2- نماذج لبعض شواهد القرآن الكريم وقراءاته لدى أبي حيان:

1-3-2-1- في: اسم الإشارة:[5]

قال الفراء: إذا وصلت المُكنَى بالمبهم، وجعلت الخبر عنه بالفعل، فالعرب في ذلك تُدخِلُ حرف التنبيه على المكنى دون المبهم نحو: ها أنا ذا أقومُ، ولا يكادون يقولون «أنا»، وقد يقولون «ها أنا هذا» فإذا كان الكلام على غير ترتيب، وهو أن تبني أحدهما على الآخر لم تُدخلْ هاءً فتقول: أنا هذا، وهذا هو. وأبو حيان يرى أنّ ما قصده الفراء هو: إذا كان الكلام على غير ترتيب أنّه يجعل الفعل خبرا، وكان اسم الإشارة توكيدا للمضمر، ولذلك أتى بالفعل فيه ضمير يعود على المكنى لا على اسم الإشارة ثمّ استشهد بقوله تعالى: ﴿هَـٰأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾[6]،

---

[1]- أبو حيان، "الارتشاف"، ص 46، مقدمة المحقق.

[2]- أبو حيان، " المصدر نفسه"، ص 714.

[3]- أبو حيان، " المصدر نفسه"، ص46، مقدّمة المحقق.

[4]- خديجة الحديثي،"الشاهد وأصول النحو"، ص61، ويُنظر: خديجة الحديثي، " أبو حيان النحوي"، ص422.

[5]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص978.

[6]- آل عمران: 119.

وفي الحديث: «هَا أَنَا ذَا يا رَسُولَ اللهِ »[1].

1-3-2-2- في: الضمير العائد على الموصول:[2]

الموصول هو حرفي واسمي، وكلاهما محصور بالعدّ فلا يحتاج إلى رسم ولا حدٍّ فالحرفي هو ما ينسبك منه، ومن صلته مصدر والمتفق على حرفيته ومصدريته[3] (أنْ وكي وأنَّ) والمختلف في مصدريته على ما تعيّن: (لو، وما، والذي).... ثمّ واصل أبو حيان الحديث عن الموصولات حتى وصل إلى (أل) فقال: ومن المختلف فيه فيما يخصّ الموصول (أل) في نحو: الضاربُ والمضروبُ، فمذهب الأخفش[4] أنّها حرف تعريف وليست موصولة، وعنده أنّ اسم الفاعل، واسم المفعول إذا دخل (أل) لا يعملان، فإن وُجد منصوب بعدهما، فعلى التشبيه بالمفعول به، ومذهب الجمهور أنّها معرفة موصولة، فقال المازني[5]موصول حرفي، وقال ابن السراج[6] والفارسي[7]، والأكثرون موصول.

---

[1]- البخاري، " الصحيح "، كتاب: العلم، باب: من سئل علما وهو مشتغل في حديثه فأتمّ الحديث ثمّ أجاب السائل، الحديث رقم: 59، ص18، (جاء أعرابي فقال:مَتَى الساعةُ...قال أيْنَ أُراه السائلُ عن الساعةِ ؟، قال: هَا أَنَا يا رَسُولَ اللهِ) من غير ذا، وفي: كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب من أصاب ذنبا دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستفتيا، الحديث رقم: 6436، ص2501، وهو مروي هكذا: (أتى رجلٌ النبيَ ﷺ في المسجد: احترقت...فقال: أَيْنَ المحْتَرِقُ ؟ فقال: هَا أَنَا ذَا، قال: خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ به)،

[2]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1015.

[3]- يُنظر: السيوطي،"الهمع"، 81/1، وابن هشام، "أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك"، 137/1، ويُنظر: أبو حيان "ارتشاف الضرب"، ص991.

[4]- يُنظر رأى الأخفش في: ابن قاسم المرادي، "الجنى الداني في حروف المعاني"، ص202، و ابن مالك، "شرح التسهيل"، 200/1، و أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1015.

[5]- يُنظر رأي المازني في: ابن هشام الأنصاري، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" 1 /159.

[6]- ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (316ه)، "الأصول في النحو"، تحقيق: عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، 265/2.

[7]- يُنظر رأي الفارسي في: ابن عقيل، لمساعد على تسهيل الفوائد"، 149/1.

ويرى أبو حيان أنّ (أل) تكون بمعنى (الذي) وفروعه، وصلتها عند القائلين بوصلها اسم الفاعل واسم المفعول، وفي وصلها بالصفة المشبهة[1] خلاف، ففي البسيط المنع، وفي كلام ابن مالك[2] الجواز... وعند حديث أبي حيان عن الضمير العائد على الموصول بيّن أنّ مذهب الجمهور هو عدم جواز حذف الضمير [3]الذي في صلة (أل) نحو: الضاربها زيدٌ هندٌ وأجاز بعضهم حذفه نحو: الضارب زيدٌ هندٌ أي الضاربها. وإن كان الضمير منصوبا، فيجوز حذفه كثيرا فصيحا، إن كان متصلا منصوبا بفعل تام متعيناً للربط، نحو قوله تعالى: ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً ﴾[4] أي بعثه.

وإن كان الضمير مجرورا، فإمّا أن يكون مجرورا بالإضافة، أو بحرف جرّ، إن كان مجرورا بالإضافة فيجوز حذفه إن كان منصوبا في المعنى كقوله تعالى:﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[5] أي قاضيهِ وحذفه كثير فصيح. [6] إذا استشهد أبو حيان بآية قرآنية حتى يبيّن جواز حذف الضمير

---

[1]- "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 164/1، و ابن عقيل "المساعد"، 149/1، للعلماء خلاف طويل في جواز وصل(أل) بالصفة المشبهة؛ فجمهورهم على أنّ الصفة المشبهة لا تكون صلة لـــ (أل)؛ فأل الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لا موصولة، والسرّ في ذلك أنّ الأصل في الصلات للأفعال، والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى، وذلك أنّ الفعل يدلّ على الحدوث والصفة المشبهة لا تدلّ عليه، وإنّما تدلّ على اللزوم، ويؤيد هذا أنّهم اشترطوا في اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة التي تقع صلة لـــ (أل) أن يكون كلّ واحد منها دالا على الحدوث، ولو دلّ أحدها على اللزوم لم يصحّ أن يكون صلة لـــ (أل)، بل تكون (أل) الداخلة عليه معرفة، وذلك كالمؤمن والفاسق والكافر والمنافق. وذهب قوم: إلى أنّه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة لـــ (أل)؛ لأنّها أشبهت الفعل من حيث العمل– وإن خالفته في المعنى– أفلست ترى أنّها ترفع الضمير المستتر، والضمير البارز، والاسم الظاهر، كما يرفعها الفعل جميعا ؟. يُنظر محمد محي الدين عبد الحميد، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل"، مكتبة: دار التراث، 132/1.

[2]- يُنظر: ابن عقيل، "المساعد"، 149/1.

[3]- يُنظر: السيوطي، "همع الهوامع"، 89/1.

[4]- الفرقان: 41، ويُنظر: "شرح ابن عقيل"،142/1.

[5]- طه: 72، يُنظر: "المساعد"، 151/1، و"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 173/1، و"شرح ابن عقيل"، 145/1، و"شرح الأشموني"، 172/1.

[6]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1019.

العائد على الموصول الذي في صلة (أل)، إن كان هذا الضمير متصلا منصوبا بفعل تام متعيّن للربط، ثمّ استشهد بآية أخرى ليدلّل بها على جواز حذف الضمير إن كان مجرورا بالإضافة ومنصوبا في المعنى.

1-3-2-3- في : "مَنْ" و "ما" و"أيّ":[1]

تقع (مَنْ) و(ما) شرطيتين[2]، قال تعالى:﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[3] و﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾[4] واستفهاميتين:﴿مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[5]، ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[6]، وزعم الفراء[7]: أنّه لا يجوز مَنْ قائمٌ إلّا في الشعر، وأنّهم إذا لم يقولوه معرفة نحو:مَنْ القائم،أو فِعْل أو يَفْعِل نحو: مَنْ قام مَنْ يقوم أدخلوا (هو) كقوله تعالى:﴿وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾[8] ومثال مجيئه في الشعر بغير (هو) قوله:[9]

وشاربٍ مُرْبِحٍ بالكَأْسِ نادَمَني ❁ ....

---

[1]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1019، ويُنظر: "التذييل والتكميل"، 136/1- 140.

[2]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1029، ويُنظر: "شرح لأشموني"، 154/1، و ابن عقيل، "المساعد"، 162/1.

[3]- النساء: 123.

[4]- البقرة: 106.

[5]- القصص: 72.

[6]- الشعراء : 23.

[7]- يُنظر: رأى الفراء في: " إعراب القرآن للنحاس"، 300/2.

[8]- هود: 93.

[9]- هذا صدر بيت وعجزه:

لَا بِالحَصُورِ وَ لاَ فِيها بِسَوَّارِ ❁

والبيت للأخطل في: "الديوان"، شرح وتصنيف: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1414هـ-1994م، ص141، ومنسوب أيضا للأخطل في: الزمخشري، "الكشاف"، 360/1، وابن سيده، "المخصص"، 25/14، وابن سلام الجمحي، "طبقات فحول الشعراء"، 501/2، و"البحر المحيط"، 448/2، وهو بلا نسبة في: "ارتشاف الضرب"، ص 1030.

ويرى أبو حيان أنّ ما ذهب إليه الفراء غير صحيح بل جاء بغير (هو) في كتاب الله تعالى، قال تعالى:﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾[1]، فلم يأت بـــ (هو) بين (مَنْ)، وراقٍ، إذاً استشهد أبو حيان بآية على مجيء من قائم بغير "هو". وفي الترشيح: وثبوت ألف (ما) الاستفهامية هو الكثير المستعمل وقد حذفها قوم في الوصل يقولون (مَ) صنعتَ، و(مَ) قلتَ فإن لم يصلها شيء بعدها وقفت بالهاء قال الشاعر: [2]

إِلَامَ تقولُ الناعِياتُ إلامَهْ ✿ ....

❖ كما استشهد أبو حيان بعدة آيات قرآنية أخرى فعند حديثه عن (مَنْ) وبيانه أنّها تقع على المترّل مترلة العاقل[3] استشهد بقوله تعالى: ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[4]، أطلق (مَنْ) على الأصنام، وعلى ما جاء منه شمول استشهد بقوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ ﴾[5]، ومنهم شمل الإنسان، والطائر، أو اقتران نحو:﴿ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[6] وقعت على ما لا يعقل لاختلاطه بمن يَعقلُ، فيما فُصِلَ بـــ(مِنْ)، وهو قوله تعالى:﴿كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾[7] إذ الدابة تقع على ما يدبّ من عاقل وغيره.

---

[1]- القيامة :27.

[2]- هذا صدر بيت وعجزه:

أَلَا فانْدُبَا أَهْلَ النَّدَى والكَرَامَهْ

وهو بلا نسبة في: "ارتشاف الضرب"، ص1030، و"الهمع"، 421/3، و"شرح الأشموني"، 216/4، وقال الشنقيطي: استشهد به على أنّ حذف (ألف) (ما) المرفوعة ضرورة. يُنظر: " الدرر اللوامع"، 239/2.

[3]- أبو حيان، "الارتشاف"، ص 1034.

[4]- الأحقاف: 5.

[5]- النور: 45، يُنظر: ابن عقيل، "المساعد"، 164/1.

[6]- النور: 45.

[7]- النور: 45.

أمّا "أيٌّ"[1]: فتقع شرطية نحو: أيّا تضرب أضرب، واستفهامية: أيُّهم أخوك؟، وتقول أيّ رجل أخوك على وجهين أحدهما خبر. مخرجه المدح والتعجب وذلك لا يحتاج إلى جواب، كأنّك قلت: نهاية في الرجولية أخوك والآخر أن يكون سؤالا عن صفته، أضعيف أم قوي، أغني أم فقير، وصفة لنكرة مذكورة نحو: مررت برجل أيِّ رجل فلا تكون إلّا نكرة، وقد جاء حذف موصوفها في قول الشاعر:[2]

إذا حارَبَ الحجّاجُ أيَّ منافقٍ ✿ ....

يريد منافقا أيّ منافق، وظاهر كلام ابن مالك [3] جواز حذف موصوفها كهذا.

ويرى أبو حيان[4] أنّ الأصل أن لا يوصف بـــ (أيّ) فلا يتوسع فيها بالقياس.

وإذا كانت شرطا أو استفهاما، فقد يُستغنى بمعنى الإضافة، إن عُلِمَ ما تُضافُ إليه[5] نحو قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[6] أي: أيُّ الاسمين تدعو، وفي الحديث: «**مَنْ أَبَرُّ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: أمُّكَ قَالَ: ثُمَّ أيْ قَالَ: أُمُّكَ** »، أي ثمّ من أَبَرُّ.[7] وهي في

---

[1]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص 1036- 1038.

[2]- هذا صدر بيتٍ وعجزه :

عَلَاهُ بسيفٍ كلّما هُزَّ يَقْطَعُ

الفرزدق، "الديوان"، شرحه وضبطه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1407هـ-1984م، ص360، وابن مالك، "شرح التسهيل"، 221/1، 324/3، وابن عقيل، "المساعد"، 168/1، وبلا نسبة في "الهمع"، 93/1، و"البحر المحيط"، 321/2، و"ارتشاف الضرب"، ص 1036.

[3]- يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 216/1، و ابن عقيل، "المساعد"، 167/1-168.

[4]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1038.

[5]- يُنظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص 1038، و ابن مالك، "شرح التسهيل"، 215/1.

[6]- الإسراء : 110.

[7]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص 1038، البخاري، "الصحيح"، كتاب الأدب، باب من أحق الناس بحسن الصحبة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: أمُّكَ قَالَ ثُمَّ مَنْ ؟ قال: ثمّ أمّك، قال ثُمَّ مَنْ ؟ قال ثمّ أُمُّكَ، قال: ثمّ مَنْ؟ قال: ثُمَّ أبوكَ، رقم الحديث: 5971، ص 707،و مسلم، "الصحيح"، كتاب البر والصلة والآداب، باب برّ الوالدين، وأنّهما أحق به، رقم الحديث: 6500، ص962.

الاستفهام والشرط بمنزلة كلّ مع النكرة، وبمنزلة بعض مع المعرفة. إذًا استشهد أبو حيان بآية من القرآن على جواز حذف المضاف إليه في الشرط، كما اكتفى بشاهد من الحديث على جواز حذف المضاف إليه في الاستفهام.

1-3-2-4- في: التمييز[1]:

يطلق على التمييز: التبيين والتفسير[2] والمميز والمُبَيِّنُ والمفسّر، والتمييز ينقسم إلى قسمين: الأول منتصب على تمام الكلام، وهو ما كان الإبهام فيه حاصلا في الإسناد، ومنتصب عن تمام الاسم، وهو ما كان الإبهام حاصلا في الاسم الذي هو جزء كلام.

فالأول ينتصب بعد فعل، أو مصدر ذلك الفعل أو ما اُشتُق منه من وصف ثمّ استشهد بقوله تعالى:﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[3]، وزيد طَيِّبٌ نفساً، ومسرورٌ قلباً، وكثيرٌ مالاً، وأفرهُ عبداً، ونصبه بالفعل أو ما جرى مجراه من المصدر والوصف[4]، واسم الفعل نحو: "**سَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً**"[5]، وهذا مذهب سيبويه[6] والمازني[7] والمبرد[8]، وابن السراج[9] والفارسي[10].

---

[1]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1621.

[2]- يُنظر: في هذه المسميات: "المقتضب"، 32/3، و"المساعد"، 54/2، والسيوطي، "همع الهوامع"، 250/1، و"شرح الأشموني"، 194/2.

[3]- مريم: 4.

[4] - أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1621.

[5]- يُنظر: المثل في: الميداني، "مجمع الأمثال"، 111/2، و ابن عقيل، "المساعد"، 57/2.

[6]- يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 404/1، و44/1.

[7]- يُنظر: رأي المازني في: "شرح الأشموني"، 195/2، والسيوطي، "الهمع"، 251/1.

[8]- المبرد، "المقتضب"، 32/3-33.

[9]- ابن السراج، "الأصول"، 222/1- 223.

[10]- المبرد، "المقتضب"، 691/2، ويُنظر: السيوطي، "همع الهوامع"، 251/1.

والتمييز الذي انتصب عن تمام الكلام يكون بعد كلّ كلام منطو على شيء مبهم إلّا في موضعين: **أحدهما:** أن يؤدي إلى إخراج اللفظ عن وضعه نحو: ادّهنت زيتا، لا يكون تمييزا لأنّ أصله: بزيت فيلزم حذف الحرف، ونصبه، والتزام التنكير فيه فخرج اللفظ بذلك عن وضعه.

والمسموع من هذا: **تفقّأ زيدٌ شحما**[1]، وامتلأ الكوز ماء، كان الأصل (مِنَ الشحم، ومِنَ الماء) حذفت (مِنْ) وأُسقطت (أل)، وانتصب تمييزا. **والموضع الآخر:** أن يؤدّي إلى تدافع الكلام نحو: ضرب زيد رجلا، تجعل رجلا تفسيرا لما انطوى عليه الكلام من إبهام الفاعل، وقد ذهب بعض النحاة إلى إجازة ذلك وخرج عليه قوله تعالى:﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً ﴾[2]، أَبهم الوارث فكلالة عنده تمييز يفسّر الوارث لا الموروث.

كما بيّن أبو حيان أنّ التمييز إمّا أن يتحد بما قبله معنى أو لاَ....[3] فإن لزم بإفراد التمييز إفراد معناه، أو كان مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه أُفرد مثال ذلك كرم الزيدون أصلا، إذا كان أصلهم واحدا... فإن قُصد اختلاف أنواع المصدر لاختلاف محالّه جاء جمعا ثمّ استشهد بقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾[4]، وكقولك: تخالف الناس آراءً و تفاوتوا أذهانًا، وحتى يبين أبو حيان أنّ إفراد المباين أَوْلى من الجمع استشهد بقوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[5]، والزيدون قروا عينا، ويجوز أنفسا وأعينا.[6]

---

[1]- قال سيبويه: وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعول، ولم يقو قوّة غيره مما قد تعدّى إلى مفعول، وذلك قولك: "امتلأت ماء"، و"تفقأت شحما"، ولا تقول: "امتلأته" ولا "تفقأته".... وإنّما أصله امتلأت من الماء، وتفقأت من الشحم. فحذف هذا استخفافا. يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 266/1.

[2]- النساء: 12.

[3]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1625.

[4]- الكهف: 103.

[5]- النساء : 4.

[6]- يُنظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص 1626، قال سيبويه: ومثل ذلك في الكلام قوله تعالى: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾ وقررنا به عينا، وإن شئت قلت: أعينا وأنفسا، يُنظر: سيبويه،"الكتاب"، 210/1-211.

1-3-2-5- في: النواصب للفعل المضارع المعرب:[1]

عند حديثه عن "أَنْ" قال:لَمّا كانت مع ما بعدها تتقدّر بالاسم، وقعت مبتدأة[2]، ثمّ استشهد بقوله تعالى:﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[3]، وخَبرا نحو: الأمر أن تفعل كذا. ثمّ أشار أبو حيان إلى أنّ المبرد قد ذهب إلى أنّ (أَنْ) التي تنصب المضارع لا تقع بعد لفظ العِلْمِ أصلا[4]، ثمّ أضاف أبو حيان قائلا: وامتنع عَلِمْتُ أن تقومَ، وجاز علمتُ زيدا سيقومُ، وعلمت زيدا يقوم غدا، وإذا استعملت "ظن" لليقين وَلِيتها "أنّ" المشدّدة و"أنْ" المخففة منها، وللترجيح فيجوز أن يليها "أَنْ" الناصبة للمضارع[5] نحو: ظننت أن يخرج زيدٌ، ثمّ أضاف قائلا: والغالب على حَسِبَ أن تكون للشك، فالأكثر أن يليها أن الناصبة ثمّ استشهد بقوله تعالى: ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾[6]، ﴿ أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ ﴾[7].

أمّا "كي" فيقول عنها أبو حيان أنّها حرف باتفاق، ومذهب سيبويه[8] والأكثرين أنّها تكون جارّة بمعنى اللام، وناصبة للمضارع، فإذا نصبت، فسيبويه يقول تنصب هي بنفسها، والخليل و الأخفش[9] يقولان: أن مضمرة بعدها، وذهب الكوفيون[10] إلى أنّها مختصة بالفعل فلا

[1]- أبو حيان "ارتشاف الضرب "، ص1637

[2]- قال سيبويه:هذا باب من أبواب "أن"التي تكون والفعل بمنزلة مصدر ؛ تقول: أن تأتيني خير لك، كأنّك قلت: الإتيان خير لك، ومثل ذلك قوله تعالى:﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ يعني الصوم خير لكم. يُنظر: "الكتاب"، 153/3.

[3]- البقرة: 184.

[4]- المبرد، "المقتضب"، 187/1، ويُنظر ابن مالك: "شرح التسهيل"، 13/4.

[5]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1637، ويُنظر: ابن عقيل،"المساعد"، 59/3-60. و"شرح الأشموني"، 283/3.

[6]- العنكبوت: 2 .

[7]- الكهف: 102.

[8]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1645، سيبويه، "الكتاب"، 6/3.

[9]- الأخفش، "معاني القرآن"، 127/1، ويُنظر: البغدادي، "خزانة الأدب"، 482/8، و ابن هشام، "مغني اللبيب"، 183/1، والسيوطي، "همع الهوامع"، 5/2.

[10]- يُنظر رأي الكوفيين في: "شرح الأشموني"، 280/3، و"الجنى الداني"، ص262.

تكون جارّة، وقيل مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة للمضارع،وسُمِع من لسان العرب: جئت كي أتعلّمَ، ولكي أتعلّمَ، ولكيما أن أتعلّمَ بالنصب، وكيما أن أتعلّمَ، وكي لأتعلّمَ و:[1]

.... ❁ ...... كيمَا يَضُرَّ وينفعُ

بالرفع، وقالوا (ما) في هذه مصدرية ويُحتمل عند أبي حيان أن تكون هنا (ما) كافة.

كما استشهد أبو حيان بقوله تعالى: ﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ ﴾[2] على جواز الفصل بين "كي" ومعمولها بـــ (لا النافية)، وعلى جواز الفصل بين كي ومعمولها بـــ (ما) الزائدة بشطر من الشعر:[3]

تُرِيدِين كَيْمَا تَجْمَعِيني وخالِداً ❁ ....

---

[1]- تمام البيت:

إِذَا أَنْتَ لَم تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ❁ يُرَجَّى الفَتى كَيْمَا يَضُرَّ ويَنْفَعُ

وقد اختلف في نسبته، فقد نسبه بعضهم للنابغة الذبياني، ونسبه البعض إلى النابغة الجعدي، وآخرون إلى قيس بن الخطيم، والبيت موجود في ديوان النابغة الجعدي، ص 106، وهو من شواهد: "شرح الأشموني"، 279/3، و"الجنى الداني"، ص262، و"مغني اللبيب"، 32/3، و"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 8/3، و"المقاصد النحوية"، 429/2، 342/3، و"شرح التسهيل"، 19/3- 338.

[2]- الحشر: 59.

[3]- هذا صدر بيت وعجزه:

وهَلْ يُجْمَعُ السَّيْفَانِ، وَيْحَكِ، في غِمْدِ

و هو بلا نسبة في: "ارتشاف الضرب"، ص1648، البيت منسوب لأبي ذؤيب الهذلي في: "جمهرة الأمثال"، 392/2، و"مقاييس اللغة"، 370/3، و"الشعر الشعراء"، 654/2، و"الخزانة"، 84/5، 514/8، وقال الشنقيطي استشهد به على جواز فصل (كي) من معمولها بما النافية، يُنظر: "الدرر اللوامع"، 5/2.

كما أجاز الفصل بين (كي) ومعمولها بـــ (ما) و(لا) معا مستشهدا بشطر من الشعر:[1]

أَرَدْتُ لِكَيْما لا تَرَى لِي عثرةً ❁ ....

و لم ينس أبو حيان أن ينبه على إمكانية مجيء (ما) اللاحقة لـــ (كي) كافة نحو:

.... ❁ ... ... كيما يضرُّ وينفعُ[2]

برفع الفعلين.[3]

أمّا (**إذن**) فلها أحوال مع المضارع: التقديم والتوسيط والتأخير، فإن تأخرت عن المضارع فلا عمل لها[4]، وإن تقدّمت والمضارع حال[5] فلا عمل لها فيه، وإن توسطت و لم يفتقر ما قبلها إلى ما بعدها[6] افتقارا لا بدّ منه، وذلك بأن يتقدّمها حرف عطف، وكان ما بعدها معطوفا على ما له محلّ من الإعراب فلا عمل لها نحو: زيدٌ يقومُ، وإذن يُكْرِمُكَ إذا جعلتَه معطوفا على الخبر، وإن تَزُرْنِي أَزُرْكَ، وإذن أُحْسِنُ إليكَ إذا جعلته معطوفا على الجزاء، أو على ما ليس له محلّ من

1- هذا صدر بيت وعجزه:

ومَنْ ذا يُعطَى الكمالَ فَيَكْمُلُ

والبيت بلا نسبة في: "همع الهوامع"، 282/2-292، و"معاني القرآن للزجاج"، 42/2، ومنسوب لأبي ثروان في: "الخزانة "، 486/8، 514/8، و صدره مروي هكذا:

أرادتْ لِكَيْمَا لا تَرانِي عَشِيرَتِي ❁

2- من قول الشاعر:

إذا أنتَ لم تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ❁ يُرَجَّى الفَتى كَيْمَا يَضُرَّ ويَنْفَعُ

وقد سبق تخريجه.

3- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1648.

4- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص 1651.

5- قال سيبويه: وتقول إذا حُدّثت بالحديث: إذن أظنّه فاعلا وإذن أخالك كاذبا، وذلك لأنّك تخبر أنّك تلك الساعة في حال ظنٍّ وخيلةٍ، فخرجت من باب "أنْ " و"كي" لأنّ الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثه فعل ثابت، ولّما لم يَجُزْ "ذا" في أحوالها التي تُشَبَّهُ بها جُعِلت بمترلة إنّما، يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 16/3، ويُنظر: المرادي "الجنى الداني في حروف المعاني"، ص361، و ابن عقيل، "المساعد"، 73/3.

6- يُنظر: المرادي، "الجنى الداني"، ص361، و ابن عقيل، "المساعد"، 73/3.

الإعراب، كعطفك من المسألتين على المبتدأ والخبر وعلى الشرط وجوابه جاز أن تعمل، وألّا تعملَ، والأكثر ألّا تعمل [1]،ثمّ استشهد بآيتين وهما: قال تعالى: ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[2]. ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلاً ﴾[3] وفي حديثه عن عدم جواز الفصل بين (إذن) ومنصوبها في جملة القسم إلّا إذا كان القَسَمُ محذوف الجواب، وبـــ (لا) النافية استشهد على الأول بشطر من الشعر دون أن يذكر اسم الشاعر:[4]

إِذَنْ واللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ ✿ ....

ثمّ استشهد على الثاني بآية سبق له وأن استشهد بها في المسألة نفسها وهي قوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ﴾[5] في قراءة من نصب[6].

---

[1]- قال سيبويه: واعلم أنّ "إذن" إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنّك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك أرى وحسبتُ إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين، يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 12/3، ويُنظر: ابن عقيل، "المساعد"، 75/3.

[2]- النساء: 53، قرأ أبي: ﴿فإذاً لا يُأْتُوا﴾ وقرأ السبعة: لا يأتون، يُنظر: "معجم القراءات القرآنية"، 139/2 ويُنظر: ابن هشام، "أوضح المسالك"، 156/4.

[3]- الإسراء: 76. وقد قرئ: ﴿وإذن لا يلبثوا ﴾، قرأ ابن مسعود: («لا يلبثوا »)، وقرأ يعقوب: (لا يلبِّثون)، وقرأ عطاء وروح: (يُلَبَّثون)، وقرأ السبعة: (إذًا لا يَلْبَثُون) بالرفع من دون تشديد، يُنظر: أحمد الدمياطي، "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة"، ص 285، و أبو حيان، "البحر المحيط"، 66/6، والزمخشري، "الكشّاف"، 462/2، والقرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، 302/10.

[4]- هذا صدر بيت وهذا عجزه:

تُشِيبُ الطِّفْلَ قبلَ المشيبِ

يُنظر: حسان بن ثابت، "الديوان"، ص446، والبيت منسوب لحسان بن ثابت في: "الدرر اللوامع"، 5/2، وبلا نسبة في: ابن هشام، "شرح شذور الذهب"، ص381، و في: " أوضح المسالك"، 157/4.

[5]- النساء : 53.

[6]- قرأ بذلك ابن مسعود (فإذاً لا يُأْتُوا)، يُنظر: ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن"، ص35.

1-3-2-6- في: مميزات المضارع:[1]

قال ابن مالك: فيُمَيِّزُ الماضيَ التاء المذكورة، والأمرَ معناه ونون التوكيد، والمضارعَ افتتاحه بهمزة للمتكلّم مفردا، أو بنون له عظيما أو مشارَكا أو بتاء للمخاطب مطلقا، وللغائبة والغائبتين، أو بياء للمذكر الغائب مطلقا والغائبات. فعقّب أبو حيان على ما ذهب إليه ابن مالك قائلا[2]: وكان ينبغي للمصنف أن يزيد:« وللغائب إن حُمِل على مؤنث» نحو: تجيء كتابي على معنى الصحيفة، « أو أُضيف إلى مؤنث يجوز أن تلفظ بذلك المؤنث وأنت تريد المذكر» نحو: تجتمع أهل اليمامة، وتذهب بعض أصابعه، وقُرئ: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[3]، وتنكسر صدر القناة، «أو كان فيه علامة تأنيث »، نحو:تقوم طلحةُ، وتعدل الخليفةُ وهذا قليل.

إذًا أبو حيان استشهد بقراءة (مجاهد وأبي رجاء والحسن وقتادة) بعد أن ذكر مثالين من إنشائه ليثبت صحة ما ذهب إليه من أنّ المذكر الغائب إذا أُضيف إلى مؤنث يجوز أن تلفظ بذلك المؤنث وأنت تريد المذكر، ثمّ أضاف مثالا آخر دعّم به الشاهد القرآني الذي ذكره في هذه المسألة.[4]

1-3-2-7- في: حدّ المبتدأ والابتداء:[5]

وأكثر ما جاء "سواءٌ" بعده الجملة المصدرة بالهمزة المعادلة بـــ "أم"، وقد تُحذف تلك الجملة للدلالة عليها، نحو: قوله تعالى:﴿ فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ ﴾[6]، أي: سواء عليكم أصبرتم أم لم تصبروا.

[1]- أبو حيان،" التذييل والتكميل"، 68/1.

[2]- أبو حيان، " المصدر نفسه"، ص76.

[3]- يوسف: 10، وهذه قراءة مجاهد وأبي رجاء والحسن وقتادة، أحمد مختار عمرو عبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات"، 151/3، و ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن"، ص 67، و النحاس، "إعراب القرآن"، 316/2.

[4]- أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 76/1.

[5]- أبو حيان،"المصدر نفسه"، 252/3.

[6]- الطور: 16.

إذًا ا اكتفى أبو حيان بشاهد من القرآن ليبيّن من خلاله أنّ الجملة المصدرة بالهمزة المعادلة بـــ "أم" تأتي كثيرا بعد (سواء) وقد تُحذف تلك الجملة للدلالة عليها.

1-3-2-8-في: الفاعل الذي سدّ مسدّ الخبر:[1]

قال ابن مالك في شرحه للتسهيل في باب المبتدأ:[2] وهو ما عدم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مخبر عنه، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى، والابتداء كون ذلك كذلك، وهو يرفع المبتدأ، والمبتدأ الخبر، خلافا لمن رفعهما به أو بتجرّدهما للإسناد، أو رفع بالابتداء المبتدأ وبهما الخبر أو قال: ترافعا.ولا خبر للوصف المذكور لشدّة شبهه بالفعل، ولذلك لا يصغر ولا يوصف لا يعرّف ولا يثنى ولا يجمع إلّا على لغة « **يتعاقبون فيكم ملائكة** » ولا يجري ذلك المجرى باستحسان إلّا بعد استفهام أو نفي، خلافا للأخفش وأُجريَ في ذلك "غيرُ قائم " مُجرى "ما قائمٌ".

ثمّ شرح أبو حيان قول ابن مالك[3] (ولا يجري ذلك المجرى باستحسان إلّا بعد استفهام أو نفي، خلافا للأخفش). أشار بـــ (ذلك المجرى) إلى جعل الوصف مبتدأ رافعا للفاعل منتظما منهما كلام. وقوله باستحسان يدلّ على أنّ ذلك فيه– يعني الحكم المذكور فيه– يستحسن بعد الاستفهام والنفي، وأنّ تقدّم النفي أو الاستفهام عليه ليس بشرط فيه، وكون إعمال الوصف يتقدّمه استفهام أو نفي فرع من فروع الاعتماد وهي مسألة خلاف بين جمهور البصريين و الأخفش[4].

ذهب جمهور البصريين إلى أنّ شرطه الاعتماد على أن يتقدّمه نفي أو استفهام، أو يقع صلة أو صفة أو حالا أو خبرا أو ثانيا لظننتُ أو ثالثا لأعلمتُ.

---

[1]- أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 270/3.

[2]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 259/1.

[3]- أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 272/3.

[4]- أبو حيان، " المصدر نفسه"، 272/3.

وذهب الأخفش[1] ومن تبعه إلى أنّه لا يُشترط الاعتماد في إعماله. فعلى مذهبه يجوز: قائم زيدٌ، فيكون "قائم" مبتدأ و"زيد" فاعل به أغنى عن الخبر. وقد استدلّ ابن مالك على صحة مذهب الأخفش ببيتين شعريين هما:

خَبيرٌ بَنُو لِهبٍ، فلا تَكُ مُلْغِيًا ❁ مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ[2]

و:

فخيرٌ نحنُ عِنْدَ الناسِ مِنْكُمْ ❁ إِذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ: يَا لَا[3]

ثمّ قال: فخير مبتدأ، ونحن فاعل، ولا يكون "خير" خبرا مقدّما و"نحن" مبتدأ ؛ لأنّه يلزم من ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل و(مِنْ)، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه. وإذا جعل نحن مرتفعا بـــ (خيرٌ) على الفاعلية لم يلزم ذلك؛ لأنّ فاعل الشيء كجزء منه.[4]

فعقّب أبو حيان على كلام ابن مالك وبيّن أنّ ما استدلّ به من شواهد لا حجة فيه. أمّا (خبير بنو لِهب) فـــ (خبير) خبر مقدّم، و(بنو لهب) مبتدأ ولا يحتاج إلى المطابقة في الجمع لأنّ خبيرا فَعِيلٌ يصحّ أن يُخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع، ولاسيما ورود ذلك في الشعر، كما أخبروا بـــ (فَعُول)، قال تعالى: ﴿ هُمُ ٱلْعَدُوُّ ﴾[5]، وقال بعض العرب[6]:

---

[1]- أبو حيان، "المصدر السابق"، 272/3.

[2]- البيت بلا نسبة في: "التذييل والتكميل"، 274/3، وفي: "شرح التسهيل"، 264/1-399. وفي: "أوضح المسالك"، 191/1، و"شرح ابن عقيل"، 162/1، و"شرح قطر الندى وبل الصدى"، ص272.

[3]- البيت بلا نسبة في: " التذييل والتكميل"، 274/3، وفي: "شرح ابن عقيل"، 161/1، والبيت لزهير بن مسعود الضبي في: أبو زيد الأنصاري، "النوادر في اللغة"، ص21.

[4]- أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 3/ 274، ويُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 264/1-265.

[5]- المنافقون: 4.

[6]- هذه الجملة من بيت لجرير، وهو:

دَعَوْنَ الهَوَى، ثمّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا ❁ بأسْهُمِ أعْداءٍ، وهُنَّ صَدِيقُ

وهو في ديوانه: ص315.

.... ❁ .... هُنَّ صَدِيقُ

فأخبر عن ضمير جمع النساء بـــ (صديق)[1].

وما نلاحظه في هذه المسألة هو استشهاد أبي حيان بآية قرآنية دعّمها بشاهد من كلام العرب.

1-3-2-9- في المجزوم:[2]

ذكر أبو حيان أنّ أدوات الجزم حروف وأسماء فمن الحروف لام الطلب، وتشمل الأمر والدعاء ثمّ استشهد بقوله تعالى:﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾[3] حيث اللام للأمر[4]، ومِنَ الدعاء[5] قوله تعالى:﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[6]، وأكثر النحاة يعبّر عنها بلام الأمر، وحركتها الكسرُ.

وإذا أُسند الفعل إلى غير الفاعل المخاطب[7] لزمت اللام نحو:لِيَقُمْ زيدٌ ولِيُضْرَبْ خالدٌ، ولِتُفْنَ بحاجتي، ولِأُغْنَ بها، وقال تعالى: ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾[8]وفي الحديث:«**قُومُوا فَلْأُصلِّ لَكُمْ** »[9]، وقال الشاعر:

---

[1]- أبو حيان،"التذييل والتكميل"، 274/3.

[2]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1855.

[3]- الطلاق: 7.

[4]- ابن هشام، " أوضح المسالك"، 182/4.

[5]- ابن هشام، " المصدر نفسه "، 183/4.

[6]- الزخرف: 77.

[7]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص 1855.

[8]- العنكبوت: 12.

[9]- مسلم، "الصحيح"، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وخمرة وثوب وغيرها من الطاهرات، الحديث رقم: 1499، ص 234، والحديث مروي هكذا: «**فَأُصَلِّيَ**».

وَجَدْتُ أَمَنَّ النَّاسِ قَيْسَ بن عَثْعَثٍ ❁ فإيّاهُ فيما نَالَني فلْأَحْمَدِ[1]

ثمّ في حديثه عن "لا" قال: في الطلب يشْمَل النهي والدعاء[2] ثمّ مثّل بقوله لاتضربْ زيدا، وبعد ذلك استشهد بآية من القرآن وهي: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾[3]، وهي أصل بنفسها خلافا لمن زعم أنّ أصلها لام الأمر زِيد عليها ألفا فانفتحت اللام لأجلها. وخلافا للسهيلي[4] إذ زعم أنّها (لا) التي للنفي، وأنّ الجزم في الفعل بلام الأمر مضمرة قبلها، حذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ[5].

أمّا (لم ولّما): فهي مركّبة من (لم) و(ما) عند الأكثرين، وبسيطة عند بعض النحاة... وتنفرد (لم) بمصاحبة أدوات (الشرط) نحو: إنْ لم تقم أقمْ، وهي موضوعة لمطلق الانتفاء فلا تدلّ على أنّ ذلك منقطع عن زمان الحال، ولا متصل به، بل قد تجيء في المنقطع نحو: قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾[6]، وفي المتصل نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾[7].

---

[1]- البيت بلا نسبة يُنظر: أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ص1856، و"تذكرة النحاة"، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ-1986م، ص288، وإميل بديع يعقوب، "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، 436/2.

[2]- قال سيبويه في حديثه عن (لا): واعلَمْ أنّ هذه اللام و(لا) في الدعاء بمترلتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطع الله يمينك وليجزك الله خيرا، يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 8/3، و ابن عقيل، "المساعد"، 126/3.

[3]- البقرة: 286.

[4]- يُنظر: رأي السهيلي في: "مغني اللبيب"، 248/1، و"الجنى الداني"، ص300.

[5] - أبوحيان، "ارتشاف الضرب"، ص1860.

[6]- الإنسان: 01.

[7]- مريم: 04.

وتنفرد "لّما "أيضا بجواز حذف مجزومها إذا دلّ على حذفه دليل نحو:قاربت المدينة ولّما،تريد: ولّما أدخُلْها، وهذا أحسن ما يُخرّج عليه قراءة من قَرَأَ [1]:﴿وَإِن كُلاًّ لَّمَّا﴾[2]، خرّجتَه على حذف الفعل المجزوم لدلالة قوله تعالى:﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾[3]؛ أي لّما يَنْقُصُ من عمله.[4]

وما نستنتجه بعد هذه الإطلالة على موقف أبي حيان من القرآن الكريم وقراءاته هو أنّ أبا حيان كان يقف موقفا وسطا بين مدرستي البصرة والكوفة فلم يتشدّد فيهما تشدّد البصريين فيرفض كلّ ما خالف القواعد والأقيسة التي بنوها، و لم يتساهل تساهل الكوفيين وابن مالك فيعتمد على الشاذ منها أو على ما تفرّد بقراءته شخص لا يعرف من القراءة شيئا.

وكان يعتمد على صحة القراءة وتواترها فهو يرى أنّ القراءات قد جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها، ولكن لا يجوز أن يأخذ بجميعها إنّما يجب الأخذ بما صحّت روايته منها لذلك نجده يأخذ بقراءة السبعة ويعتمد عليها ويبني القاعدة على ما وردت به هذه القراءة حتى ولو كانت مخالفة لنصوص النحاة البصريين وأقيستهم لأنّ القرّاء السبعة عرب أقحاح عُدول تلقّى أكثرهم القراءة عن الصحابة.

كما لا يرجح بين القراءات المتواترة إنّما يأخذ بكلّ منها مقتديا في ذلك بثعلب أحد أئمة الكوفيين الذي لم يكن يجيز الترجيح بين القراءات المتواترة[5].

إذاً نحاة الأندلس اهتموا كثيرا بالقرآن الكريم وقراءاته و جعلوه الأصل الأول في عملية الاستشهاد فإن لم يجدوا فيه دليلهم اتجهوا نحو الحديث النبوي الشريف ثم كلام العرب.

---

[1]- أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات"، 136/3.

[2]- هود: 111.

[3]- هود: 111.

[4]- "الارتشاف"، ص 1860.

[5]- يُنظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، 87/4، و"خديجة الحديثي، "أبو حيان النحوي"، ص419، و

الفصل الثالث:

الشاهد من الحديث النبوي الشريف لدى نحاة الأندلس

- الشاهد من الحديث النبوي الشريف لدى السهيلي

- الشاهد من الحديث النبوي الشريف لدى ابن مالك

- الشاهد من الحديث النبوي الشريف لدى أبي حيـــان

لم يبق الحال على ما هو عليه بالنسبة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو، وذلك بمجيء القرن السادس، ففي الأندلس كانت قد انطلقت صرخة مدويّة قبل هذه المرحلة، وهذه الصرخة أطلقها ابن حزم، فأثرت تأثيرا بالغا في علماء هذا الصقع؛ حيث أن ابن حزم (ت456هـ) قام بمهاجمة النحاة الذين عنوا بالأعراب من شعراء ومتكلّمين وأهملوا حديث رسول الله ﷺ، فلم يجعلوه حجة لهم لاستنباط القواعد[1].

و لاشكّ أنّ ابن حزم لم يكتف بصرخة واحدة حتى يُنبّه على ضرورة العودة للأحاديث النبوية واستقراء القواعد منها، بل كان يُكرّر ذلك في مجالسه العلميّة التي لم تكن تخلو من لغويّي الأ ندلس، وغيرهم، ومن أجل ذلك سَرَتْ في علماء تلك البلاد عادة جديدة هي أن يجعلوا من لغة الحديث موردا جديدا للاستقراء[2].

وهذا ما أشرت إليه في المدخل حيث ذكرت أنّ نحاة الأندلس قد أكثروا من الاستشهاد بالحديث في قواعدهم وهذا ما اعتبره الدارسون ميزة في منهج نحاة الأندلس.

1- علماء الأندلس أوّل من تنبّه لظاهرة انصراف علماء النحو المتقدّمين عن الاستشهاد بالحديث:

استمر الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في علمي النحو والصرف في ازدياد حتى جاء السهيلي وابن مالك؛ فأكثرا منه هذه الكثرة التي نبّهت الباحثين المتأخرين كابن الضائع وأبي حيان إلى البحث عن سبب عدم اعتماده في التقعيد النحوي الاعتماد اللائق به في بناء قواعد اللغة، لاسيما أولئك الذين وضعوا قواعد النحو والصرف، وأصولهما من شيوخ المدرستين: البصرة والكوفة[3].

[1]- يُنظر: ابن حزم علي بن أحمد بن سعيد الظاهري أبو محمد، "الفصل في الملل والأهواء والنحل"، مكتبة الخانجي، القاهرة، 32/4.

[2]- يُنظر: محمد خيري الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص 53.

[3] - خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ص 6.

لقد اهتم الباحثون بموضوع الاستشهاد بالحديث منذ زمن ابن الضائع (ت680هـ)[1] وتلميذه أبي حيان؛ حيث نسبا إلى الأوائل ترك الاستشهاد بالحديث- حسب ما تنبها إليه أثناء شرحهما كتب ابن خروف وكتب ابن مالك- حيث وجداهما يكثران من الحديث في الاستشهاد، فابن مالك استشهد استشهادا مطلقا في بناء قواعد جديدة يستدرك بها على السابقين قواعدهم وأصولهم وأحكامهم[2].

فبالرغم من كون النحاة الأوائل قد دأبوا على الاستشهاد بالحديث النبوي في مختلف العصور التي عاشوا فيها، والمدارس التي انتهوا إليها[3]. فإنّ ابن الضائع وتلميذه أبا حيان أحسًّا بأنّ كتب النحو المتقدّمة على ابن خلدون وابن مالك لم تكن تستشهد بالحديث بهذه الكثرة، وبما أنّ سيبويه لم يكن يصرّح بالحديث نسبا إليه وإلى شيوخه وتلاميذهم ترك الاستشهاد به، وحاولا أن يوجدا تعليلا لما اعتقداه من موقف الأوائل منه[4]. فلو أن النحاة الأوائل أمثال سيبويه، وشيوخه، ومن عاصرهم، أو جاء بعدهم من بصريين وكوفيين حاولوا أن يبيّنوا لنا أ يصحّ الاستشهاد بالحديث أم لا؟ لكفّوا النحاة من بعدهم عناء هذا التخبّط، ولما بقي النحاة منذ زمن أبي حيان يأتون بآراء متناقضة، يتجادلون ويختلفون، ويتحامل بعضهم على بعض.

بقي النحاة صامتين عن الخوض في هذا الأمر، حتّى جاء ابن الضائع، الذي كان أوّل من نُقل عنه أنّه أشار إلى استشهاد النحويين بالحديث، فقد نَقَلَ عنه السيوطي أنّه علّل عدم استشهاد النحاة بالحديث بكونه مرويّا بالمعنى[5]، وهذا ما ذُكر في كتابه "شرح الجمل": «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث»[6].

---

[1] - يُنظر: السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص 14 (مقدّمة المحقق)

[2] - خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ص 6.

[3] - يُنظر: عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري"، ص 158.

[4] - خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ص 6.

[5] - يُنظر: خديجة الحديثي، "المرجع نفسه"، ص 16.

[6] - السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 54.

وكان ابن الضائع أوّل من نسب لابن خروف (ت609هـ) الإكثار من الاستشهاد بالحديث، وهذا ما يظهره قوله: «وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا »[1].

إذا كانت كثرة الاستشهاد بالحديث في النحو إحدى سمات النحو في الأندلس، و لم يكن نحاة الأندلس قد ابتدعوا الاستشهاد بالحديث، لكنّهم أكثروا منه، وهو الأمر الجديد في نحوهم الذي لم يسبق ورأيناه مع غيرهم من النحاة المشارقة.

2- أسباب كثرة استشهاد نحاة الأندلس بالحديث:

هناك أسباب كثيرة دفعت نحاة الأندلس إلى الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، نستطيع تلخيصها فيما يلي:

2-1- التحديد الزمني للاستشهاد بكلام العرب: فبعد أن تطوّرت الدراسات النحوية في الأندلس وبدأ نحاة هذا المصر يحاولون تكوين مدرسة خاصة بهم، كان لا بد أن يضعوا منهجا لهذه المدرسة، وبالتالي كان لا بدّ لهم أن يحدّدوا المادة اللغوية التي ينهلون منها، فأرادوا أن ينهلوا من العرب الأقحاح، فلم تتح لهم الفرصة؛ وذلك لكون فترة الاستشهاد بكلام العرب (شعرا ونثرا) قد حدّدت بنهاية القرن الثاني للهجرة بالنسبة للحضر، وبنهاية القرن الرابع بالنسبة للبدو[2]، وبذلك انقطع عن نحاة الأندلس منهج لا عوض لهم عنه في الاستشهاد، وهو كلام العرب[3].

2-2- عدم تمكنهم من مشافهة الأعراب:

وذلك نتيجة لتوقف الاستشهاد بكلام العرب وتحديده في فترة زمنية معينة، ولبُعد نحاة الأندلس عن مناطق الأعراب؛ الذين كان نحاة المشرق القدماء يأخذون عنهم اللغة.[4]

---

[1]- السيوطي، "المصدر نفسه"، ص 54.

[2] - عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص المذهب الأندلسي النحوي"، ص 176.

[3] - عبد القادر رحيم الهيتي، "المرجع نفسه"، ص 176.

[4] - عبد القادر رحيم الهيتي، "المرجع نفسه"، ص 177.

2-3- انتشار الحديث في الأندلس:

وذلك لكونه منبعا من منابع الثقافة للعالم الإسلامي، وبخاصة لأهل المغرب والأندلس، فقد كان أهل الأندلس يرتحلون إلى المدينة المنورة لزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم،وفي الوقت نفسه كانوا يأخذون العلم عن أهلها فمدرستا الحجاز في مكّة والمدينة من أكثر المصادر، وبخاصّة فيما يتعلق بالحديث، وما ينبني عليه من فقه، وما يتّصل بذلك من أخبار وسير، وذلك طبيعي؛ لأن مكّة منشأ النبي صلى الله عليه وسلم، والمدينة مُهاجَرُه[1]، واقتصر أهل الأندلس على الأخذ عن أهل المدينة منذ أن كان شيخها الإمام مالك بن أنس (ت179هـ)؛ الذي قلّدوه في مذهبه الفقهي، وبذلك كان الحديث واسع الانتشار في بلاد الأندلس[2].

2-4- اهتمام نحاة الأندلس بالحديث الشريف:

اهتمّ أهل العلم في الأندلس بالاستشهاد بالحديث الشريف لأنّ نحاة المشرق لم يولوه المكانة المناسبة من جهة، ومن جهة أخرى ليخالفوا مناهجهم، فقد اعتبروه « منبعا من منابع الثقافة للعالم الإسلامي وخاصة لأهل المغرب والأندلس»[3] واعتمدوا عليه اعتمادا كبيرا محاولين بذلك الإتيان بالجديد، غير الذي تعوّدوا عليه من خلال ما وصلهم أو ما تعلّموه من المشارقة.

2-5- انتشار المذهب المالكي في الأندلس:

حاول الموحّدون فرض مذهب أهل الظاهر في الأندلس، لكنّ كثيرين من الأندلسيين تمسّكوا بمذهب الإمام مالك، وكان هذا المذهب يعتمد اعتمادا كبيرا الحديث النبوي الشريف، حتّى لقّب بمذهب أهل الحديث.[4] وجاء في مقدمة ابن خلدون أنّ مالكا رحمه الله اُختُصَ بمذهبه أهل المغرب والأندلس، وإن كان يوجد في غيرهم، إلّا أنّهم لم يتقلّدوا غيره إلّا في القليل[5]. ويقول عبد الكريم بكري: « ظلّ المذهب المالكي سيدا في المغرب والأندلس على الرغم من

---

[1]- يُنظر: أحمد أمين، "ضحى الإسلام"، 2/ 75.

[2]- يُنظر: عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص المذهب الأندلسي النحوي"، ص 177.

[3]- عبد القادر رحيم الهيتي، "المرجع نفسه"، ص 171.

[4]- يُنظر: المراكشي، عبد الواحد، "المعجب في تلخيص أخبار المغرب"، ص 231 – 232.

[5]- ابن خلدون، " المقدمة"، 470.

مزاحمة بقية المذاهب له، إذ ظلّ المغاربة مالكيين لا تؤثر فيهم المذاهب المستجدة الوافدة، إلّا في القليل الذي لا يعتدّ به»[1] كما ذكر محمد عيد أنّ المذهب المالكي ظلّ منفردا في الأندلس والمغرب دون منازع حتى جاء القرن الخامس الهجري، وفيه كان ابن حزم الظاهري الذي أرسى دعائم مذهب الظاهر ووطّد أركانه وتعرّض في سبيله للأذى والنفي"[2].

ومن خلال أقوال هؤلاء العلماء يتبيّن لنا أنّ الأندلسيين لم يستغنوا عن مذهب الإمام مالك على الرغم ممّا جدّ عندهم من مذاهب سواء كانت المذاهب الثلاث المتبقية: مذهب الإمام بن حنبل، مذهب الإمام الشافعي، ومذهب الإمام أبو حنيفة، أو المذهب الظاهري الذي جاء به ابن حزم الأندلسي. ورغم الدفاع الشديد لابن حزم عن المذهب الظاهري، وظهور ابن مضاء من بعده ليدعوَ أيضا للأخذ بظاهر النصوص في النحو العربي وليس في الفقه؛ بقي الأندلسيون متمسكين بمذهب الإمام مالك، إلّا القليل النادر الذين تأثروا بالمذهب الظاهري.[3]

3- مواقف نحاة الأندلس من الاستشهاد بالحديث:

الكلام عن الحديث النبوي الشريف هو كلام عن منبع آخر فياض من المنابع التي أُهملت عند النحاة و لم يولوها أهمّية تليق بمقامها.[4]

---

[1]- بكري عبد الكريم، "أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي"، دار الكتاب الحديث، ط1، الجزائر، 1999م، ص 38.

[2]- محمد عيد، "أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث"، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989م، ص27.

[3]- حفيظة يحياوي، "إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين"، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2011م، ص156.

[4]- عبد المجيد عيساني، "النحو العربي بين الأصالة والتجديد: دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية"، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط1، 2008م، ص 54.

وقد أثبتت أغلب المصادر كما سبق وذكرت في الباب الأول ؛ أنّ الحديث النبوي الشريف لم يُدوّن في حياة الرسول ﷺ كما دُوّن القرآن، وذلك لأن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى الناس عن تدوينه خلال حياته خشية اختلاط الحديث النبوي بآيات القرآن الكريم[1].

واستمر أمر منع تدوين الحديث فترة طويلة بعد وفاة الرسول ﷺ، غير أنه قد تهيأت بعد ذلك بواعث تدوينه، فقد استشهد عدد كبير من الصحابة حفظة الحديث النبوي في الغزوات، وخُشي من ضياع المصدر الثاني من مصادر تشكيل العقيدة الإسلامية[2]، فبدأت عملية تدوين الحديث النبوي. وهذا ما أشرت إليه سابقا.

وكان من نتائج عدم تدوين الحديث وجواز روايته بالمعنى دون لفظ النبي ﷺ، أن وقف جمهور النحاة من الاستشهاد بالحديث والقياس عليه مواقف متباينة، فعلماء النحو المتقدمين مثلا وقفوا موقفا مغاليا من الاستشهاد بالحديث خشية النقد، فهم يعلمون في قرارة أنفسهم ما هو عليه من صحة الاستشهاد، ولكنهم يستحون من المعارضين في الاستشهاد والأخذ به في اللغة والقواعد النحوية[3].

أما نحاة الأندلس، فقد أكثروا وبالغوا في استشهادهم بالحديث،حتى أصبح ذلك ميزة في منهجهم النحوي وقد ظهرت هذه السمة بصورة واضحة عند كل من ابن خروف وابن مالك، كما أشار إلى ذلك كثير من القدماء والمعاصرين، ومنهم ابن الضائع؛ الذي يقول في حديثه عن ابن خروف، " وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى"[4].

---

[1]- سعيد حسن بحيري، "المدخل إلى مصادر اللغة العربية"، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2008م، ص 09.

[2]- سعيد حسن بحيري، "المرجع نفسه"، ص 09.

[3]- يُنظر: محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية"، ص 130.

[4]- يُنظر: السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 54.

كما أنكر هؤلاء المغالون على ابن مالك استشهاده في القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث، وإثباته القواعد الكلّية في لسان العرب[1]، فأغلبية المصادر تذكر بأنّ ابن مالك هو أوّل نحويّ قام على يديه الاستشهاد بالحديث الشريف على وجه الاستدلال؛حيث كان يرى أنّ الحديث النبوي أقوى في الاستشهاد وأعظم في الاحتجاج من غيره بعد القرآن وقراءاته طبعا؛ التي تأتي في المرتبة الأولى في الاستشهاد[2]، وقد ظهر الاستشهاد بالحديث وانتشر بين النحاة الأندلسيين في عصر الموحّدين؛ الذين كان منهم السهيلي وابن خروف[3].

وما يجب أن أشير إليه في هذا المبحث هو أنّ عدم استشهاد النحاة القدماء بالحديث الشريف لا يعني أبدا أنّهم كانوا يحطّون من قدره أو من قدر صاحبه عليه أفضل صلوات الله، فكيف سيفكّرون في ذلك وهذه الأحاديث لمحمد رسول الله ﷺ، وهو أفصح الخلق على الإطلاق، وهو سيدنا ومولانا وحبيب رب العالمين جلّ وعلا، قال رسول الله ﷺ: «**أَنَا أَفْصَحُ العربِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْش، وأَنِّي نَشَأْتُ في بَنِي سعد بن بكر**»[4]، وكان مسترضعا فيهم، وهم الذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم"[5].

ولفصاحته عليه الصلاة والسلام، فإنّ كلامه يُستدلّ منه مما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضا، فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فرَوَوْها بما أدّت إليه عباراتهم،

---

[1]- محمود عكاشة، "علم اللغة"، ص 131.

[2]- يُنظر: إبراهيم السامرائي، "المفيد في المدارس النحوية"، ص 239.

[3]- محمد إبراهيم البنا، " أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، ص 41.

[4]- معناه صحيح ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير، يُنظر: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، (ت 902هـ)،" المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة"، تحقيق: محمد عثمان الخشب، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ-1985م، رقم الحديث: 185، ص167، ويُنظر: السيوطي، "المزهر في علوم اللغة و أنواعها"، 1/ 172.

[5]- يُنظر: السيوطي، "المرجع نفسه"، 1/ 172.

فزادوا ونقصوا، وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا يظهر الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويّا على أوجه شتى وبعبارات مختلفة[1].

فإذًا، ربما يعود هذا الاختلاف حول الاستشهاد بالحديث إلى عدم تدوينه في عهد الرسول ﷺ، وهذا ما ذكرته سابقا، فقد كان الحديث النبوي يُروى شفويّا؛ فتعرّض الكثير منه للضياع والتحريف، والزيادة والنقص، ولتعدد الروايات، ثم لما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية وظهرت النزعات العصبية قام بعض أهل الأهواء بوضع أحاديث مكذوبة على الرسول ﷺ؛ بهدف الدفاع عن آرائهم الكلامية المتطرّفة، وبعضهم الآخر للاحتجاج بها في مجادلاتهم الفقهية[2].

كما سمح قوم آخرون لأنفسهم أن يضعوا أحاديث في الحثّ على الأخلاق الفاضلة والأعمال الخيرية، والحث على العبادة وقراءة القرآن؛ بنيّة مقاومة الضلالات والترهيب من عذاب الله والترغيب في ثوابه، فأدّت هذه الأسباب إلى ظهور عدّة أحاديث موضوعة وضعيفة، ومما يشهد على كثرة هذه الأحاديث ما جاء في شرح مسلم، قال: « قال ابن عدي لما أخذ عبد الكريم بن العوجاء الوضّاع ليُضرب عنقه، قال: لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها وأحلل»[3]. ويشهد على ذلك أيضا ما رُوي عن البخاري؛ الذي يحوي كتابه نحو سبعة آلاف حديث، منها ثلاثة آلاف مكرّرة، قال: « خرّجت كتاب الصحيح من زهاء ستمائة ألف حديث في ستّ عشرة سنة»[4].

وبالإضافة إلى كون الحديث يشتمل على قدر كبير رُوي بالمعنى ولم يُضبط بلفظه، وأنّ طائفة كبيرة من المحدّثين لم يكونوا عربا ينتمون إلى أصول عربية هي موضع ثقة في عربيتها.[5]

فكلّ هذه الأسباب كوّنت دافعا قويا لدى الرافضين لقضية الاستشهاد بالحديث، وجعلتهم يمنعون الاستشهاد به وينتقدون كلّ من يفعل ذلك، ولكن بالمقابل، فإنّ المجيزين

---

[1]- يُنظر: السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 52.

[2] - بغدادي بلقاسم، "المعجزة القرآنية"، ص 195 – 196.

[3] - أحمد أمين، "فجر الإسلام"، ص 205.

[4] - البخاري، " الصحيح " ص 8. (مقدمة الكتاب).

[5] - إبراهيم السامرائي، "المدارس النحوية: أسطورة وواقع"، ص 26.

للاستشهاد به لم يسكتوا عن اعتراضات ونقد أقرانهم من النحاة، فقدّموا بدورهم دلائل دعّموا بها صحّة موقفهم إزاء الاستشهاد بالحديث النبوي، وسأعرض لهذا بالتفصيل في موضع لاحق.

إنّ المطلع على المصادر التي تناولت هذه القضية بالدراسة يجد نحاة الأندلس أنفسهم وقفوا مواقف متباينة اتجاه قضية الاستشهاد بالحديث والقياس عليه؛ لذلك قسّمهم الدارسون إلى ثلاث طوائف:

1) طائفة منعت الاستشهاد بالحديث مطلقا، وعلى رأسها: أبو حيان النحوي وشيخه أبو الحسن بن الضائع؛ متّبعين في ذلك من تقدمهم من النحاة ومن شيوخ المدرستين.

2) طائفة اتخذت الوسط سبيلا، وعلى رأسها: أبو الحسن الشاطبي الأندلسي[1]، وتبعه في ذلك السيوطي في الاقتراح ؛ حيث أجازا الاستشهاد بالأحاديث القصار التي يمكن حفظها؛ والتي تجري مجرى الأمثال، وكذلك فعل كثير من المحدثين.

3) طائفة أجازت الاستشهاد بالحديث كلّه، وعلى رأسها: ابن مالك الأندلسي وابن هشام الأنصاري المصري.[2]

وكما نلاحظ من هذا التقسيم فإنّ أبا حيان وابن الضائع وهما أندلسيان كانا دائما على رأس المانعين فيما يخص الاستشهاد بالحديث، أما المجيزون لذلك فقد ترأسهم ابن مالك، وسأبدأ الحديث بالمجيزين للاستشهاد بالحديث.

3-1- المجيزون للاستشهاد بالحديث:

قال ابن الطيب(ت1170هـ): «ذهب إلى الاحتجاج به ـــ أي الحديث الشريف ـــ والاستدلال بألفاظه وتراكيبه جمع من الأئمة، منهم: شيخا هذه الصناعة، وإماماها الجليلان:

---

[1] – وهو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي أبو إسحاق، المتوفى سنة (790هـ) الحافظ الأصولي اللغوي كان بارعا في العلوم، وهو من العلماء المحققين الأثبات، و له الإمامة العظمى في الفنون، من كتبه: "الموافقات في أصول الفقه"، "الاتفاق في علم الاشتقاق"، و "أصول النحو"، و"الاعتصام"، "المجالس"، وشرحٌ على الألفية المسماة "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، وهو مخطوط في خمسة مجلّدات ضخام إذا قرأت شرحه هذا تشعر أنّك بين يدي رجل هو من أغزر النحاة علما، وأوسعهم نظرا . يُنظر: الزركلي، "الأعلام"، دار العلم للملايين، ط15، 75/1.

[2]– يُنظر: بكري عبد الكريم، "ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي"، ص 91.

"ابن مالك" و"ابن هشام" و"الجوهري" وصاحب البديع "الحريري" و"ابن سيده" و"ابن خروف" و"ابن فارس" و"ابن جني" و"أبو محمد عبد الله بن بري" و"السهيلي" وغيرهم ممن يطول ذكره»[1].

ومن بين نحاة الأندلس الذين استشهدوا بالحديث: السهيلي، فكتابه "نتائج الفكر في النحو" يمثّل أحسن دليل على استشهاد صاحبه بهذا المصدر اللغوي، فالسهيلي كان من أهل الرواية والدراية، والمتتبع لمؤلّفاته يجد نصوص الحديث أقرب إليه من غيرها، حتى إنّه استعان بها في تصوّر معالم البيئة، كما استعان بها في التوجيه اللغوي.[2]حيث استشهد بالحديث في اللغة والنحو أيضا.

ولا يفوتني هنا أن أذكر نحويّا آخر من نحاة الأندلس اشتُهِر بأوّليته في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، و هو ابن خروف، ولكنّ هذا النحوي على ما يبدو لم يُعطَ حقّه من الدراسة؛ لأنه في جميع المصادر اللغوية التي تمكنت من الاطلاع عليها لم أجد سوى مجردّ إشارات بسيطة أشار فيها أصحابها لهذا الأندلسي، ففي خزانة الأدب مثلا، نقل البغدادي نصّا عن الحسن بن الضائع أشار فيه إلى ابن خروف، يقول فيه: «وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا...»[3].

3-2- المعترضون على الاستشهاد بالحديث:

فكما كان ببلاد الأندلس نحاة استشهدوا بالحديث النبوي الشريف في مؤلفاتهم النحوية، فإنه يوجد نحاة آخرون من هذه البلاد قد ثاروا ضد كلّ نحوي استشهد أو أجاز الاستشهاد بالحديث، ومن بين هؤلاء: أبو حيان النحوي وشيخه أبو الحسن ابن الضائع.

فأبو حيّان كان على رأس المانعين للاستشهاد بالحديث؛ حيث تبع في ذلك شيخه الحسن بن الضائع؛ الذي يقول في كتابه "شرح الجمل": « تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة، كسيبويه وغيره، الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على

---

[1]- ابن الطيب الفاسي، "فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح"، 1/ 64.

[2]- يُنظر: محمد إبراهيم البنا، " أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، ص 260.

[3]- عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب"، 10/1، والسيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 54.سبق وذكرت هذا النص .

القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ؛ لأنّه كان أفصح العرب» [1].

إذا، فابن الضائع يصرّح بأنّ السبب الذي دفعه هو ومن سبقه من نحاة المشرق إلى منع الاستشهاد بالحديث، هو كون الأحاديث النبوية قد رويت بالمعنى وليس باللفظ نفسه الذي نطق به الرسول ﷺ ، ولو أنّه ثبت أنّ الأحاديث النبويّة لم تنقل بالمعنى، لأجاز النحاة القدماء وعلى رأسهم البصريون الاستشهاد بها.

فإذَا كان هذا رأي ابن الضائع فيما يخصّ الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فإنّ تلميذه أبا حيان لم يخالفه، بل سار على دربه؛ حيث انتقد ابن مالك انتقادا شديدا لإكثاره من الاستشهاد بالحديث في مؤلّفاته وهذا ما سنراه في موضعه.

فأبو حيان عبّر عن مذهبه الذي كان ينصّ على منع الاستشهاد بالحديث الشريف خير تعبير، وحجّته في ذلك هو ومن تقدّم عنه، هي عدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرسول ﷺ؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية.[2]

3- 2-1- الردّ على المعترضين:

وبالنسبة لمن يجيزون الاستشهاد بالحديث الشريف مثل: ابن مالك و ابن هشام، وابن خروف، وابن الطيب ، وغيرهم من النحاة، فهم يردون اعتراضات المانعين في سهولة ويسر.

فأمّا المانع الأول: وهو تجويز الرواية بالمعنى، فيجيبون عليه بأنّ الأصل: الرواية باللفظ، ومعنى تجويز الرواية بالمعنى أنّ ذلك احتمال عقليّ فحسب لا يقين، وعلى فرض وقوعه فالمغيّر لفظا بلفظ في معناه عربي مطبوع، يستشهد بكلامه في اللغة، ونحن نعرف مقدار تحري علماء الحديث وضبطهم لألفاظه، حتى إذا شك راو عربي بين « **على وجوههم**» و« **على**

[1] – عبد القادر البغدادي،"خزانة الأدب"، 1/ 10، و يُنظر: السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 54.

[2] – السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص53.

مناخرهم»[1] أثبتوا شكّه، ودوّنوه مبالغة في التحري والدقة[2]. والطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتّى إنّه ليمكن الجزم بأنّهم أوّل من وضع أصول البحث العلمي الدقيق للأخبار والمرويات لأمم الأرض أجمعين.[3]

وهناك خطوات اتبعوها حتى أنقذوا السنة من الكيد ونظّفوها مما أريد إلحاقه بها من أوحال، منها: إسناد الأحاديث وتوثيقها، بالإضافة إلى نقد الرواة وبيان حالهم من صدق أو كذب، وكذا وضع قواعد عامة لتقسيم الحديث وتمييزه.[4]

وأمّا المانع الثاني، وهو وقوع اللحن في بعض الأحاديث المروية، فهو شيء إن وقع قليل جدا، لا يبنى عليه حكم، وقد تنبّه إليه الناس، ولم يستشهد به أحد، ولا يصحّ أن يُمنع من أجله الاستشهاد بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح إلا إن جاز إسقاط الاستشهاد بالقرآن الكريم؛ لأنّ بعض الناس يلحن فيه[5].

فقولُ المعارضين أنّ بعض الرواة كانوا أعاجم، وبالتالي كانوا يلحنون دون أن ينتبهوا لذلك، فقد كان على هؤلاء النحاة أن لا ينسَوا بأنّ ذلك اللحن كان موجودا أيضا في غير نصوص السنة من مادة اللغة التي اعتمدها النحاة، ومع ذلك قُبلت في الدراسة من غير معارضة أوردّ؛ لأنّ العبرة كانت بغلبة العصر لا بلحن الأفراد[6]. فأكثر رواة الشعر العربي مثلا من الموالي وقد حفلت كتب الدراسات اللغوية والأدبية بالحديث عن الرواية والرواة، وعن صفاقم وكثرة نحلهم للشعر العربي، واختلاقهم الروايات والأخبار والأشعار لدواع كثيرة لا مجال لذكرها هنا، كما تحدّثت طويلا عن أخلاق الرواة وعن تنقلاتهم وصلاتهم بالآراء والرؤساء، وعلماء النحو والبلاغة يسألونهم ويحتكمون إليهم، فيشعر الرواة بأهميتهم وحاجة الناس إليهم، فيغيّرون كثيرا

[1]- النووي، محي الدين أبو زكريا ابن شرف الدمشقي الشافعي، "شرح الأربعين النوويّة في الأحاديث الصحيحة النبويّة"، شرح: ابن دقيق العيد، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (د.ط)، 2002م، ص 122.

[2]- يُنظر: سعيد الأفغاني، " في أصول النحو "، ص 50-51.

[3]- عز الدين بليق، "منهاج الصالحين"، ص 33.

[4]- عز الدين بليق، "المرجع نفسه"، ص 35.

[5]- سعيد الأفغاني، " في أصول النحو"، ص 52.

[6]- يُنظر: محمد عيد، "الرواية والاستشهاد"، ص 137.

ممّا يعرفون، أو يحوّروا له إجاباتهم حسب ما يرضي أهواء السائلين، وعلى الرّغم من ذلك لم نجد أحدا شكّ في الاحتجاج بالشعر الذي رواه هؤلاء، أو منع الاحتجاج به.[1]

ومعلوم أنّهم قد تشدّدوا في أخذ الناس بضبط ألفاظ الحديث، حتى إذا لحن فيه أحدهم أقاموا عليه النكير، وكان هذا التشديد تقليدا متوارثا في حَمَلة الحديث حتى يومنا هذا[2].

وحتى بالنسبة للذين يرْوونه بالمعنى، فإنّهم يعظّمون أمر اللحن في الحديث، فهذا الإمام الأوزاعي، وهو إمام أهل الشام، يقول: " أعربوا الحديث، فإنّ القوم كانوا عربا" ويقول: "لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث"، وهذا حماد بن سلمة يقول: «من لحن في حديثي فليس يحدّث عني»[3].

وأغلب الظن أن من استشهد بالحديث من المتقدمين، لو تأخّر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية، لقصروا استشهادهم عليه بعد القرآن الكريم، ولما التفتوا قطّ إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوّقها الشك؛ إذا وُزنت بموازين فنّ الحديث العلمية الدقيقة[4].

وينبغي الإشارة هنا إلى أنّ اللحن إذا كان قد وقع في بعض رواية الحديث وقع مثله في نطق بعض علماء العربية المشهورين في قراءة القرآن الكريم، وفي كلام العرب، حتّى أننا نجد في كتب النحو واللغة شواهد لمن أخطأ وهو يقرأ القرآن، أو يخطب، وقد خالف بعض الشعراء قواعد العربية، وردّ عليهم كثير من علماء العربية، وأشهرهم في ذلك" الفرزدق؛ الذي يستشهد بشعره في النحو واللغة، فلم تكن آفة اللحن في رواية بعض الحديث فقط، ولكن وقع في لسان العرب، مع أنّ علماء العربية اختصّوا علماء الحديث فقط باللحن دون بقية علماء العرب. فكثير من روّاة الحديث كانوا رواة للشعر والمأثور من كلام العرب الفصحاء، وكان الموالي قد

---

[1]- عودة خليل أبو عودة، "بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف"، دار البشير، عمان، ط1، 1411هـ-1991م، ص687- 688.

[2]- سعيد الأفغاني، "في أصول النحو"، ص 52.

[3]- سعيد الأفغاني، " المرجع نفسه"، ص 53.

[4]- سعيد الأفغاني، "المرجع نفسه"، ص 53- 54.

انفردوا برواية الحديث، وكثير منهم كان راوية للغة والشعر، والغريب في ذلك أنّ الموالي من علماء اللغة رفضوا رواية أضرابهم من الموالي رواة الحديث، فكان سيبويه، وهو من الموالي لا يستشهد بالحديث، وكذلك الكسائي[1].

وفي مقابل ذلك استشهد علماء المعاجم بكلام النبي ﷺ، وأكثرهم "ابن منظور"، وممّا يلفت الانتباه، هو أنّ علماء العربية بحثوا غريب الحديث في ضوء لغات العرب معترفين بلفظه العربي الفصيح، ثم نقضوا هذا الصنيع بتركه في الاستشهاد النحوي، ونقد من يأخذ به، وتسخيف رأيه وحجته[2].

3-3- مذهب المتوسطين:

إذا كانت هناك طائفة من النحويين قد أجازت الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وطائفة أخرى منعت ذلك منعا باتا، فإنّ هناك طائفة ثالثة اتخذت مذهبا وسطا، تزّعمها أبو الحسن الشاطبي؛ الذي أنكر على النحاة استشهادهم بكلام أجلاف العرب، وتركهم الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة[3]، يقول: " لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم؛ الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم؛ التي فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنّها تُنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها.[4]

ويرى الشاطبي أنّ الحديث ينقسم إلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاصّ كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته ﷺ ، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حُجْر، والأمثال النبوية، فهذا يصحّ الاستشهاد به في العربية[5]، وقال ردّا على ابن مالك وما ذهب إليه: "وابن مالك لم يفصّل

---

[1]- يُنظر: محمود عكاشة، "علم اللغة- مدخل نظري في اللغة العربية"، ص 134.

[2]- يُنظر: محمود عكاشة، "المصدر نفسه "، ص 135.

[3]- يُنظر: محمد سالم صالح، "أصول النحو- دراسة في الفكر الأنباري"، ص 241.

[4]- يُنظر: عبد القادر البغدادي، " خزانة الأدب"، 12/1.

[5]- عبد القادر البغدادي، "المرجع نفسه "، 12/1- 13.

هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبين الكلام على الحديث مطلقا، ولا أعرف له سلفا إلا ابن خروف، فإنّه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع: "لا أعرف هل يأتي بها مستدلاّ بها، أم هي لمجرّد التمثيل؟، والحقّ أنّ ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنّه بناه على امتناع نقل الأحاديث بالمعنى، وهو قول ضعيف"[1]، وهكذا فالشاطبي يفرّق بين ما اعتنى الرواة بألفاظه وما روي بالمعنى، فهو لا يطرح الأحاديث جملة، كما لا يقبلها جملة، بل يفرّق بينها[2]؛ لذلك نجده قد طعن فيما ذهب إليه ابن مالك من عدم التمييز بين الأحاديث في عملية الاستشهاد؛ حيث أجاز ابن مالك الاستشهاد بجميع الأحاديث النبوية بدون استثناء، وكأنّ الأحاديث كلّها مما يصح اعتماده في بناء القواعد، مع أنّ المتأخّرين جميعا ميّزوا بين أنواع الحديث، فلم يأخذوا بها كلّها.[3]

وقد تبع السيوطي ابن الضائع وأبا حيّان في إنكارهما على ابن مالك الاستشهاد المطلق بالحديث، مثبتا أنّ الرواة كانوا ينقلون بالمعنى، يقول: " ومما يدلّ على صحّة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أنّ ابن مالك استشهد على لغة "أكلوني البراغيث" بحديث الصحيحين: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**»[4]، وأكثر من ذلك، حتّى صار يسميها: "لغة يتعاقبون"[5].

ولكنّ السيوطي يقرّر ومنذ البداية موقفا متوسّطا في هذه المسألة بين المنع والإجازة، مشابها لما ذهب إليه الشاطبي، يقول: "وأمّا كلامه صلى الله عليه وسلّم، فيُستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروري، وذلك نادر جدا، والنص يوجد في الأحاديث القصار على قلّة

---

[1]- عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب"، 13/1.

[2]- يُنظر: عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب"، 12/1، ويُنظر: بدر الدين الدماميني (ت227هـ) وسراج الدين البلقيني (ت805هـ)، "الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية"، ص 10.

[3]- يُنظر:"خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف"، ص 426- 427.

[4]- البخاري، "الصحيح"، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، الحديث رقم: 555، ص 69، وفي صحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتيْ الصبح والعصر والمحافظة عليهما، الحديث رقم: 1432، ص 224، ويُنظر: الإمام مالك بن أنس، "الموطأ"، كتاب الصلاة، باب جامع الصلاة، ص 143.

[5]- يُنظر: السيوطي، " الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 55.

أيضا"[1]، وقد وقف هذا الموقف المعتدل من الباحثين المحدثين: محمد الخضر حسين، وهو من أفضل من كَتب في هذا الموضوع.[2]

4- الشاهد من الحديث النبوي الشريف لدى السهيلي:

4-1- موقف السهيلي من الاستشهاد بالحديث النبوي:

إذا كان السهيلي قد اعتنى بالقراءات القرآنية فلقيت لديه اهتماما كبيرا، فإنّ الحديث قد ظفر أيضا عنده بقدر كبير من العناية، فاعتد به في كتبه النحوية كما اعتدّ بالقراءات فكان مصدرا من مصادره السماعية في مؤلّفاته، فالأندلسيون كما سبق وذكرت تميزوا عن المشارقة بكثرة اعتمادهم على الحديث النبوي الشريف فيما يخصّ الاستشهاد وهذا أمر طبيعي[3]. فالبيئة الأندلسية أقبلت على كتب السنة جميعها دراسة وحفظا، فكيف لا يتأثّر نهج علمائها في اللغة والنحو بمحفوظهم من الحديث، فيحتجوا به وله ويدعّموا نصوصه بما أتاحته لهم دراساتهم اللغوية، فتمّ على أيديهم التبادل الكامل بين نصوص اللغة والحديث. وقد بدأ استشهادهم بالحديث مع قيام مدرستهم النحوية، فهذا أبو بكر الزبيدي يستشهد في كتابه لحن العامة بالحديث في ستة وثلاثين موضعا[4]، كما استشهد به ابن سيده[5]، و لم يثر ذلك أي دعوة للردّ بل تلقى الناس ذلك بالقبول لأنّهم قد رأوا المشارقة يصنعون في كتبهم هذا الصنيع.

والسهيلي استشهد بالحديث النبوي الشريف في اللغة والنحو أيضا، ففي كتابه "نتائج الفكر" ، اعتمد أكثر من عشرين حديثا في بيان دلالات الألفاظ والتراكيب، كما أنّ كتابه "الروض الأنف" يُعد مصدرا أصلا في الاستشهاد بالحديث، أمّا أماليه فهي حافلة بالأحاديث

---

[1]- يُنظر: السيوطي، " المصدر السابق"، ص 52.

[2]- يُنظر: محمد سالم صالح، " أصول النحو- دراسة في فكر الأنباري"، ص 242.

[3]- يُنظر: محمد إبراهيم البنا، "أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي "،ص252،251.

[4]- يُنظر: ألبير مطلق، "الحركة الغوية في الأندلس"، ص157، ويُنظر: محمد إبراهيم البنا، "أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، ص252.

[5]- يُنظر: الخضر حسين، "دراسات في العربية وتاريخها"، دار الفتح، دمشق، ط2، 1380هـ-1960م، ويُنظر: محمد إبراهيم البنا، "أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، ص252.

التي يُستشهد بها ولها.[1] ولم يكن ليغيب عن أبي القاسم- مع علمه- موضوع نقل الحديث بالمعنى، فقد أشار إلى هذا الأمر وهو يتعرّض للحديث عن الروح وهل هي النفس أو لا، فقال:« وسبيلك أن تنظر في كتاب الله أولا، لا إلى الأحاديث التي تُنقل مرة على اللفظ ومرة على المعنى، وتختلف فيها ألفاظ المحدّثين »[2]، وهذا النص يعني ما يأتي:

أ) أنّه يرى كتاب الله في المرتبة الأولى من حيث الاستشهاد به، ثمّ يأتي الحديث بعد ذلك، نظرا لأنّه قد ينقل مرة بلفظه ومرة بمعناه.

ب) أنّه لم يطلق القول في الأحاديث كلّها بل عني الأحاديث التي يقع فيها النقل بالمعنى وتختلف فيها ألفاظ المحدثين.

ج) أنّه لم يمنع الاستشهاد بالحديث بل قال: تنظر في كتاب الله أولا وهذا يسلم إلى أنّه إذا استشهد بالحديث في اللغة والنحو، فلابدّ أن يكون قد اطمأنّ إلى أنّ نصوصه قد تهيأت لها أسباب الاحتجاج.

وعلى ما يبدو فإنّ السهيلي كان يصدر في الاستشهاد بالحديث عن موارد متعدّدة، منها علمه بالحديث سندا ومتنا،وخبرته بكتب السنة، ومنها- وهذا في المقام الأول- بصره ببيان الرسول ﷺ وبلاغته، ويُضاف إلى ذلك، وهذا احتراس عن الرواية بالمعنى، وجود النظائر العربية، بحيث لا يكون الحديث فردا في بابه.[3]

---

[1]- محمد إبراهيم البنا، " أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، ص259-260.

[2]- أبو القاسم السهيلي، "الروض الأنُفُ في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، ومعه "السيرة النبوية" لأبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري"، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1429هـ-2008م، 198/1.

[3]- محمد إبراهيم البنا، "أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، ص260.

4- 1-1- هل السهيلي هو أول من استشهد بالحديث؟

أشار السيوطي إلى أنّ السهيلي كان يحتج بالحديث ويصحح ما كان يرد فيه من روايات اُختصرت فيها الأحاديث فأدّى ذلك إلى تغير موضع الاحتجاج بها وإلى أنّه سابق لابن مالك وابن خروف أيضا، ويدلّ على صحّة ذلك أنّ ابن مالك استشهد على لغة «أكلوني البراغيث» بحديث الصحيحين: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وأكثر من ذلك حتى صار يسميها «لغة يتعاقبون». وقد استدلّ به السهيلي ثمّ قال: لكنّي أقول إنّ الواو علامة إضمار؛ لأنّه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا، قال فيه: «إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[1].

وما نعرفه عن السهيلي أنّه ألّف "الروض الأنف والمشرع الرّوي في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى" في الحديث النبوي، وهذا يدلّ على سعة معرفة السهيلي بالأحاديث النبوية وبما تدلّ عليه من معان وما تحتويه من أمور لغوية أو نحوية مكّنته من تأليف كتاب "الأمالي" وهو أمال في أربع وسبعين مسألة هي أجوبة السهيلي على ابن قرقول وتتناول مشكلات وقعت في الحديث وأغلبها مشكلات نحوية أو لغوية[2]، والسهيلي أثناء شرحه لهذه المسائل وتخريجها يستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث والأشعار والأمثال ليثبت وجها أو يردّ قولا[3].

[1]- يُنظر: السيوطي، "الاقتراح"، ص 55.

[2]- يُنظر: السهيلي، "الأمالي"- مقدمة الكتاب، ص 13.

[3]- يُنظر: خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ص194.

4-1-2- كيف تعامل السهيلي مع الشاهد الحديثي؟

احتجّ السهيلي في بعض المواضع بحديث واحد وهو الغالب، واحتجّ في مواضع أخرى بأكثر من حديث، فمثلا احتجّ بحديثين في مسألة: «السؤال بـــ"أيّ" إذا أضيفت إلى النكرة»[1]، وفي مسألة «حذف جواب "لو"...»[2]، وفي مسألة «إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها»[3].

واحتجّ بثلاثة أحاديث في مسألة: «المعهود في كلام النبوة حذف المنعوت لا ذكره»[4]، وبأربعة أحاديث في مسألة:« مجيء الحال من النكرة »[5].

وذكرت خديجة الحديثي أنّ أغلبية الأحاديث التي استشهد بها السهيلي في "أماليه" لم يسبق أن استشهد بها غيره من النحاة الذين سبقوه في الاحتجاج بالحديث، ولعلّ الجديد الذي يتميّز به السهيلي عن باقي النحاة في الاحتجاج هو:

- أنّ أكثر الأحاديث الواردة عنده لم يُسبق إليها.

- أنّ اطّلاعه على هذه الأحاديث كان نتيجة استقراء للحديث النبوي يدلّ على ذلك قوله: «وجدت في الحديث المسند...»[6]، أو قوله: فإن قال: فهل من شاهد آخر على الوجه الآخر الذي زعمتم أنّه ليس بجيّد؟ قلنا: نعم، حديث رواه أبو عبيد في "شرح الغريب"[7]، وقوله: وقد يجوز عندي ما منعوه من قولك:... لأنّي وجدت في حديث أحد قول أبي طلحة...[8]، وقوله: "كما حسنت في حديث الموطأ في قوله...."[9]، وقوله: واعترف سيبويه

---

[1]- السهيلي، "الأمالي"، المسألة رقم: 24، وخديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث"، ص204.

[2]- السهيلي، " الأمالي"، المسألة رقم: 43، ص97.

[3]- السهيلي، "االمصدر نفسه"، مسألة رقم: 63، ص115- 116- 117.

[4]- السهيلي، "المصدر نفسه"، مسألة رقم: 33، ص87.

[5]- السهيلي، "المصدر نفسه، مسألة رقم: 38، ص93.

[6] – يُنظر: السهيلي، "الأمالي"، ص31-32. وخديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث"، ص205.

[7]- السهيلي، "الأمالي"، ص46 .

[8]- السهيلي، " المصدر نفسه"، ص 85.

[9]- السهيلي، " المصدر نفسه"، ص 92-93.

برداءة هذا الوجه، وقد وجدناه في غير الشعر، ذكر أبو علي القالي:وهو ثقة في صفة النبي ﷺ:... وقال: «هكذا روايته بالخفض»[1]، وقوله: وذكر الهروي وغيره في حديث أُمِّ زَرْع...[2]

– تبيينه ظواهر معينة وردت في كلام النبوة، وقد كرّر هذا في أكثر من موضع فقال: « ويضعف عندي هذا الوجه؛ لأنّ المعهود في كلام النبوءة حذف المنعوت في هذا النحو،نحو قوله:...»[3].

وقال: في موضع آخر:« وأيضا فإنّ الشرط إذا كان بعده فعل منفي فأكثر ما وجدناه في القرآن وكلام النبوءة منفيا بحرف "لم" لا بحرف "لا"»[4]. وفي هذا دليل كاف على أنّه كان يستقرئ الحديث لاستخراج ما جاء منه مطابقا للموضوع الذي يتحدّث فيه، ويعتمد عليه في وضع قواعد جديدة تخالف ما ذهب إليه النحاة أو يجوّز معتمدا عليها ما منعوه من هذه القواعد.[5]

والمتصفّح لكتاب الأمالي يستنتج أمرا هاما وهو أنّ ما دفع الأوائل إلى اعتبار السهيلي أوّل من احتجّ بالحديث أو من أوائل المحتجين به، أنّه لم يكن مثل النحاة الذين سبقوه يستدلّ بالحديث مجرّد استدلال قد تُبنى عليه قاعدة أو قول جديد وقد يكون مصاحبا لعبارات أخرى من منثور كلام العرب، وإنّما كان يستقرئ الحديث ويستدلّ به فيما له شبيه أو يبني عليه قاعدة جديدة لم يتعرّض لها سابقوه[6] أو تعرّضوا لها ومنعوا وقوعها فيثبت وجود ما منعوه، أو يستدلّ بها ليخرج وجها رآه ابن قرقول- أو من وجّه إليه هذه المسائل- مخالفا لقواعد السابقين، أو ممّا وقع في الحديث من أمور مشكلة يصعب حملها على القواعد المطردة المعروفة التي وضعها النحاة.

---

[1] – السهيلي، "الأمالي"، ص117 .

[2] – السهيلي، "المصدر نفسه"، ص 118.

[3]– السهيلي،" المصدر نفسه "، ص 87.

[4]– يُنظر: السهيلي، " الأمالي"، ص88-89.

[5]– يُنظر: خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث"، ص 205.

[6]– خديجة الحديثي، "المرجع نفسه"، ص 206.

ويؤكد لنا اختلاف طريقة السهيلي في الاحتجاج بالحديث وبحثه عن السابقين أنّه يبيّن صحة الرواية أو خطأها، تحريف الراوي إياها أو نقله إياها صحيحة كما قيلت، وقد يشكّك فيها إن وجد تخريجها على الوجه المروي غير ممكن أو بعيد الاحتمال يؤدّي إلى التحيّل في التخريج هذا التحيّل الذي قد ينفع في توجيه رواية الحديث وقد لا ينفع[1].

ومن أمثلة ما شكّك فيه بصحة الرواية:[2]

– ما جاء في المسألة الثامنة من قوله: « و أمّا رواية من روى: "بِأَبا " فإن صحت فهو تغيير للكلمة من كسر الباء إلى فتحها»[3].

– وقوله في المسألة الأربعين: « وأمّا من فتح اللام فإنّما أراد: "لأُصلِّينَّ" وقلّما يوجد في الكلام انفراد هذه اللام في التأكيد والقسم دون "النون". فإن صحّت الرواية فليس ببعيد في القياس كلّ البعد..»[4].

– وقوله في المسألة التاسعة والخمسين: وأمّا قوله:« ذو بطن بنتُ خارجة» فإن صحّت رواية التنوين فرفع ما بعده من وجهين.[5]

– وقوله في المسألة الحادية والستيين: « وأمّا: "إذن يحلف" فالنصب لا غير، لأنّه قد صدر بـــ "إذن" ولا تلغى إذا صدّر بها. فإن صحّت الرواية ففي الكلام حذف تقديره: "إذا هو يحلف"...»[6].

– وقوله في المسألة السادسة والسبعين: "وأمّا قوله: "ما رأيته أكثر صيامٍ" بالخفض "لصيام" فلا أحسبه إلا وهما وأنّ الراوي ربّما بنى اللفظ على الخط... مثل أن رآه مكتوبا بميم

[1]- السهيلي، "الأمالي"، ص 56، وخديجة الحديثي ، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث"، ص 206.
[2]- يُنظر: "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث"، ص206 وما بعدها.
[3]- السهيلي، "الأمالي"، ص56.
[4]- السهيلي، "المصدر نفسه"، ص95.
[5]- السهيلي، "الأمالي"، ص 112.
[6]- السهيلي، " المصدر نفسه"، ص 114.

مطلقة على مذهب من رأى الوقف على المنون المنصوب بغير ألف فتوهمه مخفوضا، لاسيما وصيغة " أفعل" تضاف كثيرا، فتوهمها مضافة، وإضافتها ههنا لا تجوز قطعا[1].

وقد يعدّ الرواية مشكلة من جهة العربية فيقول: وهذا اللفظ مشكل من جهة العربية "أو بعيد في قياس العربية إلّا على تكلّف تقدير إضماره"[2].

وقد ينكر الرواية ولا يجيزها فيقول:[3] "وأما من رواه بغير تنوين فهو في مذهبنا لا يجوز، وفي مذهب قوم من النحويين يجوز لأنّهم يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان"...[4]

4-2- نماذج لبعض شواهد الحديث النبوي الشريف لدى السهيلي:

4-2-1- في اللامين: لام كي، ولام الجحود:[5]

استشهد السهيلي بالحديث الذي رواه مالك في الموطأ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «**إنّي لَأُنَسَّى لأسُنَّ** »[6] على لام العاقبة، فقال عنها: وأما (لام العاقبة)[7]، ويسمونها أيضا (لام الصيرورة)، وهي نحو اللام في قوله تعالى:﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾[8]، ونحو قوله: «**أَعْتَقَ**

---

[1]- السهيلي، "الأمالي"، ص132.

[2]- السهيلي، "المصدر نفسه"، ص59، ص100.

[3]- السهيلي، " الأمالي"، ص 63.

[4]- يُنظر: خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث"، ص209 وما بعدها 612.

[5]- أبو القاسم االسهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص138.

[6]- أخرجه الإمام مالك في: "الموطأ، كتاب: السهو، حديث: 2، ص100"، وروايته: إنّي لأُنسى، أو:أنسّى لأسن. وقال ابن عبد البر: لا أعلم هذا الحديث روي عن النبي ﷺ مسندا ولا مقطوعا من غير هذا الوجه، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي في الموطأ، التي لا توجد في غيره مسندة ولا مرسلة، ومعناه صحيح في الأصول .

[7]- ينكر البصريون هذه اللام، ويبدو أنّ توجيه السهيلي الآتي يعد انتصارا لهم، يُنظر: ابن هشام الأنصاري، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، 236/3.

[8]- القصص: 7.

لِيَمُوتَ»[1]، فهي في الحقيقة« لام كي » ولكنّها لم تتعلّق بقصد المخبر عنه وإرادته، ولكنّها تعلّقت بإرادة فاعل الفعل على الحقيقة، وهو الله سبحانه وتعالى، أي فعل الله ذلك ليكون كذا وكذا، وقدر أن يُعْنِقَ الرجلُ ليموتَ، فهي متعلّقة بقضاء وقدر الفعل، وكذلك إنّي لأنسى لأَسُنَّ،ومن رواه (إِنِّي لَأُنَسَّى)[2] ، فقد كشف قناع المعنى فلا غبار عليه.[3]

4-2-2 - في: وقوع ما على المصدر:[4]

استشهد بحديث البخاري وهو قوله عليه الصلاة والسلام لأبي بكر: «أَنْ **كَمَا أَنْتَ** »[5]، على أنّ "ما "في نحو: اجلس كما جلس زيد، وفي:« صَلُّوا **كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي** » [6]،كافة لا مصدرية، قال: «والشاهد بما قلناه، قوله ﷺ: لأبي بكر رضي الله عنه: **أن كما أنت**، فأنت مبتدأ، والخبر محذوف، فلا مصدر ههنا، لأنّه لا فعل ثَمَّ، فكذلك هي مع الكاف إذا كان ثمّ الفعل[7].

---

[1]- في اللسان: وفي الحديث أنّه بعث سرية، فبعثوا حرام بن مِلْحان بكتاب رسول الله ﷺ إلى بني سليم، فانتحى له عامر بن ا لطفيل فقتله، فلمّا بلغ النبي ﷺ قتله قال: «أَعْنَقَ لِيَمُوتَ. أي إنّ المنية أسرعت به وساقته إلى مصرعه » ابن منظور، "لسان العرب"، 274/10، هذا ويُنظر: البيهقي، "دلائل النبوة"، كتاب، دلائل النبوة، باب، قدوم ضمام بن ثعلبة على رسول الله ﷺ، تعليق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ودار الريان للتراث، ط1، 1408هـ-1988م، 463/5، و ابن حزم، "جمهرة أنساب العرب"، 366/2.

[2]- أخرجه الإمام مالك في "الموطأ"، كتاب: السهو، الحديث رقم: 2، ص100.

[3]- السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص 140.

[4]- السهيلي، " المصدر نفسه"، ص185.

[5]- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، "الجامع الصحيح المختصر"، باب من قام إلى جنب الإمام لعلّة، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الحديث رقم: 651، 241/1.

[6]- أخرجه البخاري في كتاب الآذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة وجمعٍ وقول المؤذن: الصلاة في الرحال، في الليلة الباردة أو المَطِيرَةِ، الحديث رقم: 631، ص77.

[7]- السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص 187.

4-2-3- في: مواقع "كلّ "في الكلام:[1]

استشهد السهيلي، على أنّ "كلّ " إذا كانت مضافة إلى ما بعدها في اللفظ، لم تجد خبرها إلا مفردا[2] بحديثين نبويين أردفهما بقول مأثور لعمر رضي الله عنه ثمّ دعّم شواهده بثلاث آيات قرآنية، فقال: فإن كانت "كلّ" مضافة إلى ما بعدها في اللفظ، لم تجد خبرها إلا مفردا[3] لحكمة وهي أنّ الأصل إضافتها إلى النكرة المفردة، فتقول: «كلّ إخوتك ذاهب»، أي كلّ واحد منهم ذاهب، ولم يلزم ذلك حين قطعتها عن الإضافة فقلت: كلّهم ذاهبون ؛ لأنّ اعتمادها إذا أفردتَ على المذكورين قبلها، وعلى ما في معناها من معنى الجمع، واعتمادها إذا أضفتها على الاسم المفرد، إمّا لفظا وإمّا تقديرا ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام: : «**كُلُّكُمْ رَاعٍ وكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ** »[4]، ولم يقل:" راعون "ولا" مسئولون "، وكقوله: «**أَحْسِنُوا المَلَأَ كُلُّكُمْ سَيَرْوَى**»[5]؛ وكقول عمر رضي الله عنه: «**أوَ كُلُّ الناسِ يجدُ ثياباً**»[6]، ولم يقل: "يجدون"، ومثله قوله سبحانه وتعالى: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾[7]، ولم يقل فانون، كما قال عزّ

---

[1]- السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص276.

[2]- السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص 279، ويُنظر: محمد إبراهيم البنا، "أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، ص263.

[3]- السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص 279، ويُنظر: محمد إبراهيم البنا، "المرجع السابق"، ص263.

[4]- البخاري ، "الصحيح"، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، الحديث رقم: 893، ص102.

[5]- مسلم، " الصحيح"، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، الحديث رقم: 1562، ص243، والملأ الخُلُق.

[6]- مالك ، "الموطأ"، كتاب الطهارة، باب إعادة الجنب الصلاة وغسله إذا صلى ولم يذكر وغسله ثوبه، الحديث رقم: 114، ص50، ونصه: " أَفَكُلُّ".

[7]- الرحمن: 26.

وجلّ: ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾[2].

إذًا مثّل السهيلي لعدم لزوم مجيء خبر (كلّ) مفردا إذا قطعت (كلّ) عن الإضافة بقوله: "كلّهم ذاهبون"؛ لأنّ اعتمادها إذا أفردت على المذكورين قبلها، وعلى ما في معناها من معنى الجمع، واعتمادها إذا أضفتها على الاسم المفرد، إمّا لفظا وإمّا تقديرا.[3]

4-2-4- في: الظروف الأعلام:

استشهد بحديثي البخاري وهما: «**مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إيماناً واحتساباً غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ** »[4] و« **إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ**»[5] على أنّ: " ما كان من الظروف له اسم علم فإنّ الفعل إذا وقع فيه تناول جميعه، وكان الظرف مفعولا على سعة الكلام"[6].

4- 2-5- في: علاقة الفعل بالحال:

ومن شواهده على أنّ الحال قد تكون جامدة، حديث البخاري: «**وأَحْيَاناً يَتَمَثَّلُ لي المَلَكُ رجلاً**»[7] قال: وقد تجيء غير مشتقة، ولكنّها في المعنى كالمشتق، نحو قوله صلّى الله عليه وسلّم: وأحيانا يتمثّل لي الملك رجلا أي: يتحوّل من حال إلى حال[8].

---

[1]- البقرة: 116.

[2]- مريم: 93.

[3]- السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص279.

[4]- أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: من صام رمضانَ إيماناً واحتساباً ونيةً، رقم الحديث: 1901، ص 215.

[5]- البخاري، "الصحيح"، في كتاب: الصوم، باب: هل يقال رمضانُ أو شهر رمضانَ؟ ومَنْ رَأَى كُلَّهُ واسعا، رقم الحديث: 1899، ص214، ونصه: "إذا جاء رمضانُ فُتِحَتْ أبواب الجنة"، وفي رواية ثانية، "إذا دخل شهرُ رمضانَ".

[6]- السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص384- 386.

[7]- البخاري، "لصحيح"، كتاب بدء الوحي، باب رقم: 2، ص9، ويُنظر: النسائي، "السنن"، كتاب الافتتاح، باب: جامع ما جاء في القرآن، 148/2، و مالك، "الموطأ"، كتاب القرآن، باب: ما جاء في القرآن، 203/1.

[8]- السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص396.

4-2-6- في: تقديم الخبر:[1]

واستشهد على تقدّم الخبر على المبتدأ، بما أخرجه البيهقي، وهو قوله عليه الصلاة والسلام:« **مِسْكِينٌ رَجُلٌ لا زَوْجَ لَه،مِسْكِينَةٌ امرأةٌ لا زوجَ لَهَا**»[2].بعد أن استشهد بآية قرآنية وهي قوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ ﴾[3] ونحو ما استشهد به سيبويه من قولهم: "مسيء أنت" و (مسكين فلان) ثمّ أضاف شاهده من الحديث النبوي بعد أن قال لاسيما و في الحديث[4]. وما نلاحظه في هذه المسألة هو تأكيد السهيلي على جواز مجيء الخبر متقدما على المبتدأ لأنه جاء كذلك في الحديث النبوي الشريف.

4-2-7- في: جواب الأمر والنهي:[5]

ذكر السهيلي حديث اليهودي (**لاَ تَسْأَلُوهُ لَا يَجِيءُ بِأَمْرٍ تَكْرَهُونَهُ**)[6]، وقال عنه: فالنصب فيه بعيد، وله وُجيه وهو أن يُنتصب، بمعنى "أن " ثمّ استشهد بهذا البيت من الشعر:[7]

---

[1]- السهيلي، "نتائج الفكر في النحو" ، ص407.

[2]- الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (807هـ)، "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، تحقيق بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت)، 252/4، وهو مروي هكذا: عن أبي نجيح قال قال رسول الله ﷺ: « مسكينٌ مسكينٌ مسكينٌ رجلٌ ليس له امرأةٌ، وإن كان كثير المالِ، مسكينةٌ مسكينةٌ مسكينةٌ امرأةٌ ليسَ لها زوجٌ وإن كانت كثيرةَ المالِ»، وأخرجه البيهقي عن أبي نجيح مرسلا، يُنظر: "منتخب كنز العمال"، 390/6.

[3]- يس: 37.

[4]- يُنظر: نتائج السهيلي، "نتائج الفكر في النحو"، ص 407.

[5]- السهيلي، "الأمالي"، ص83.

[6]- البخاري، "الصحيح"، كتاب العلم، باب قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ العِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ الإسراء: 85، رقم الحديث: 125، ص 26. عن عبد الله بن مسعود قال: بَيْنَا أنا أمشي مع النبي ﷺ في خَرِبِ المدينة، وهو يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ معه، فمرّ بِنَفَرٍ مِنَ اليهودِ، فقال بَعْضُهُمْ لبعض: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، وقال بَعْضُهُمْ: لا تسألوه لا يجيء فيه بشيءٍ تَكْرَهُونَهُ.

[7]- طرفة بن العبد، "الديوان"، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ-2003م. ص33، برواية: "اللائمي" بدلا من "الزاجري"، وهو من شواهد "الكتاب" 115/3، و"المقتضب"، 385/1، و"الإنصاف"، 560/2، و"خزانة الأدب"، 119/1، و"سر صناعة الإعراب"، 285/1، و" أمالي السهيلي"، ص 83.

أَلَا أيُّهَذا الزاجرِي أَحْضُرَ الوَغَى ✿ وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ:هل أنتَ مُخْلِدِي؟

روى أحضرُ وأحضرَ، على معنى: أن أحضرَ، ومن رفع فذلك المعنى يريد؛ حكى سيبويه: «مُرْهُ يحْفِرْها»[1] وقدّر فيه الرفع من وجهين، أحدهما الحال: أي مره حافرا لها، فيكون الأمر متوجها إليه في هذه الحال والثاني: مره أن يحفرها، ثمّ حُذفت «أن» وبقي معناها دون عملها، لأن يقبح أن تعمل مضمرة، وإن كان قد جاء ذلك، أنشد سيبويه:

✿ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ[2]

ومن هذا الباب قوله سبحانه: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾[3] المعنى: (أَنْ)، ولا عمل لها...

وأما الجزم في قوله: «لا يجيء» فهو عندي على النهي، كما تقول: لا يجدْ عليك ولا يَشْتِمْك عمرو، أوقعت النهي على المسبب، وأنت تريد السبب أي لا تتعرض لموجدته وشتمه، وعلى نحو هذا قرىء: ﴿ لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم ﴾[4] بالعطف أي لا تفتروا ولا يسحتكم، عطف النهي، والنهي الثاني نهى عن التعرض للسحت.

وفي جزم قوله: «لا يجيء بأمر» وجه آخر عندي، وهو أن تكون "لا" نفيا، فيكون الجزم على جواب النهي، من قوله لا تسألوه، كما ينجزم على جواب الأمر في الحديث:«**خَلِّلُوا بَيْنَ أَصَابِعِكُمْ لا يُخلِّلْها اللهُ بالنارِ**»[5] تقديره إن تخلّلوا لا يخلّلها الله فهذا جزم في جواب الأمر، وأمّا جزم على جواب النهي فقولك: لا تدنُ من الأسد تسلمْ، تقدير: إن لا تدن تسلم[6]. كما أجاز السهيلي ما منعه النحاة من قولك: "لا تدن من الأسد يأكلك"، لأنّه وجد في حديث أحد،

---

[1]- سيبويه، "الكتاب"، 114/3.

[2]- السهيلي، "الأمالي"، ص84. والبيت لعامر بن جوين الطائي في كتاب سيبويه،366/1. وصدره:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ ✿

[3]- الزمر: 64.

[4]- طه: 61.

[5]- سبق تخريجه.

[6]- السهيلي، "الأمالي"، ص85.

قول أبي طلحة:« **يا رسولَ الله، لا تطاولْ يُصِبْكَ سِهَامهمْ**»[1]، فلو قدّرت هذا: إن لا تطاول يصبْك، كان محالا، وهو الذي منعه النحويون إلاّ على استقباح[2].

4-2-8-في: وقوع "إيا" موقع المرفوع:[3]

كما استشهد على وقوع " إيا " موقع المرفوع، فعنده أنّ الضمائر المنفصلة لم توضع لتدلّ على مرفوع أو منصوب، وإنّما وُضعت للدلالة على الغيبة والخطاب والمذكّر والمؤنث ونحو ذلك، ألا ترى أنّك تؤكد بها المخفوض فتقول: مررت به هو، وبك أنت، فقد وقعت ههنا موقع الخفض و لم يبالوا بذلك، وقال لبيد:[4]

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ ✽ ....

فأوقعها موقع المنصوب و لم يبال بذلك،وفي الحديث: «**مَنْ خَرَجَ إلى المسجدِ لِيُصَلِيَ الضُّحَى لا يُخرِجُهُ إلّا إِيَاهُ** »[5]، فأوقع إياه موقع المرفوع و لم يبال بذلك.فقد استشهد بشطر من الشعر ثمّ ذكر شاهدا من الحديث النبوي.

إذا كانت هذه بعض شواهد السهيلي من الحديث في النحو، و يتضح لنا بعد هذه الإطلالة على كتابيه "نتائج الفكر في النحو"، و"الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقه" أنّه لم

---

[1]- البخاري، "الصحيح"، كتاب مناقب الأنصار، باب: مناقب أبي طلحة رضي الله عنه، رقم الحديث: 3811، ص447، "فيقول أبو طلحة: بأبي أنتَ وأمّي، لا تُشْرِفْ يُصِيبُكَ سَهْمٌ مِنْ سِهام القومِ"، ويصيبك: بروايتين، الرفع والسكون.

[2]- السهيلي، "الأمالي"، ص85-86. ويُنظر: محمد إبراهيم البنا، "أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، ص264-265.

[3]- السهيلي،" الأمالي"، ص42.

[4]- لبيد بن ربيعة، "الديوان"، دار المعرفة، بيروت- لبنان، اعتنى به: حمدو طماش، ط1، 1425هـ-2004م، ص85، والبيت في الديوان هكذا:

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَصْدُقْكَ نَفْسُكَ فانتَسِب ✽ لعلَّكَ تَهْدِيكَ القُرونُ الأوائِلُ

ويُنظر: السهيلي، "الأمالي"، ص43.

[5]- أخرجه أبو داود في باب ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة ونصه: "**ومن خَرَجَ إلى تَسْبِيحِ الضُّحَى، لا يَنْصِبُهُ إلّا إياه فأجرُه كأجرِ المُعْتَمِرِ**"، يُنظر: "المنهل العذب المورود في شرح سنن الإمام أبي داود"، 250/4.

يقصد بشواهده من الحديث الاستظهار أو التمثيل، وإنّما قصد بها الاحتجاج والاستدلال، ومن الملاحظ أنّ هذه الشواهد ليست فريدة في بابها، بل إنّ لها نظائر في القرآن والشعر.

والسهيلي لم يرتض كلّ رواية، بل قبل ما وافق اللغة ورفض ما خالفها، فالأحاديث كانت أصلا من أصول السهيلي السماعية يستشهد بها في اللغة والنحو، على شريطة أن يكون لها نظائر في اللغة، وأن لا تكون منفردة في بابها.[1]

5- الشـــاهد من الحديث النبوي الشريف لدى ابن مالك:

5-1- موقف ابن مالك من الاستشهاد بالحديث النبوي:

يعدّ ابن مالك من أوائل النحاة الذين استكثروا من رواية الحديث في النحو، مع أنّه استشهد به من قبله ابن خروف والسهيلي، بل استشهد به أحيانا أبو علي الفارسي وابن جني وابن بري المصري، ولكنّ ابن مالك هو الذي توسّع في الاستشهاد به[2]؛ بحيث لم يوفّر جهدا في انتقاء الأحاديث التي يستشهد بها لما يضعه من قواعد نحوية، وهذا ما يظهر في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، فهذا المصنّف من أبرز الأصول في موضوع الاستشهاد بالحديث في الدراسات النحوية، لا يستغني في الرجوع إليه باحث في هذا الجانب[3]. فكلّ صفحة من صفحاته تحوي نصوصا من الحديث الشريف[4]، فابن مالك انفرد عمن سبقه من النحاة حين استشهد لمجموعة مسائل بأكثر من مائتين وستين حديثا، متوسّعا في هذا الشأن توسّعا نفّس فيه بعض الشيء عن العربية[5]. حيث انتصف ابن مالك لقضايا نحوية ضعّفها النحاة وجعلوها من الضرورات، فجوزها هو في لغة الاختيار[6]، وتوسّع في الاستشهاد لها والتدليل

---

[1]- محمد إبراهيم البنا، " أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، ص270.

[2]- شوقي ضيف، "المدارس النحوية"، ص 309-310.

[3]- ابن مالك، "شواهد التوضيح والتصحيح"، ص 14.

[4]- ابن مالك، "المصدر نفسه"، ص 22.

[5]- ابن مالك، "المصدر نفسه "، ص 26.

[6]- خالد سعد محمد شعبان، "أصول النحو عند ابن مالك"، ص87.

على صحتها، يقول أحد الباحثين[1]: « وهكذا يظلّ كتاب شواهد التوضيح والتصحيح خير دليل، على أنّ ابن مالك هو أوّل من صرّح بوجوب الاعتماد على لغة الحديث النبوي في التقعيد النحوي، ووجوب احترام هذا النص اللغوي الصحيح ».

لا تثريب إذا كرّرت ما سبق ذكره من أنّ ابن مالك قد خالف نحاة البصرة والكوفة، فأكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ولذلك حمل عليه أبو حيان حملة عنيفة[2]، بل هو أوّل من توسع في الاستشهاد به، حتى صار من مميّزات مذهبه النحوي، ومن ثمَّ أقيم عليه النكير ورُمي بالخروج عن سنن النحويين المتقدمين[3].

وعنوان كتاب ابن مالك: "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، يُشير قبل كلّ شيء إلى أنّه شواهد لنصوص في "صحيح البخاري"؛ أراد مؤلّفه أن يوجّه إعرابها، ويُنظِّر لها بكلام العرب الفصحاء، فكان من هذه النظائر: الحديث الشريف[4].

وبلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها ابن مالك اثنين وثمانين حديثا[5]، عزا المؤلّف اثني عشر منها إلى مواضعه من كتب الحديث؛ التي يأتي في مقدمتها: "جامع المسانيد" لابن الجوزي، وروى ابن مالك واحدا منها بسنده، ويذكر طه محسن أنّه أثناء تحقيقه لكتاب شواهد التوضيح استطاع أن يُرجع ستين نصّا إلى البخاري، واثني عشر نصّا وجدها في كتب الحديث الأخرى، مثل: المسند لأحمد بن حنبل، و"الموطّأ" لمالك، وصحيح مسلم والترمذي، وسنن ابن ماجة وأبي داود، وغيرها، وهناك حديثان لم يتمكن من الوقوف عليهما في كتب الحديث المتيسّرة[6]،

1- محمد أحمد محمد العمروسي، "دور الحديث النبوي في التقعيد النحوي"، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، إشراف: أمين علي السيد، 1402هـ-1982م، ص281.

2- يُنظر: خديجة الحديثي، "أبو حيان النحوي"، منشورات مكتبة النهضة، مطابع دار التضامن، بغداد، ط1، 1385هـ-1966م، ص 334.

3- كان أوّل المنكرين عليه أبو حيان النحوي، يُنظر: السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 52.

4- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 24.

5- يُضاف إليها ثلاثة أحاديث مكررة.

6- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 24، (مقدمة المحقق).

أولهما: **«فَإِنّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إِيَاهُمْ ولو شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ»**[1]، والثاني: **«المَرْءُ مَجْزِيٌّ بِعَمَلِهِ، إنْ خَيْراً فخيرٌ، وإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ»**[2].

وفي كتاب سيبويه نصّ شبيه بهذا منقول عن العرب، وهو الوارد في قوله: "وذلك قولك: الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيرا فخير، وإن شرّا فشرّ"[3]، ولعلّ ابن مالك كان يقصد هذه العبارة، فنسبها إلى النبي ﷺ سهوا[4].

وقد عدّ ابن مالك تلك الأحاديث المشكلة في الوقت ذاته نصوصا فصيحة يمكن اعتمادها في الاستشهاد؛ لذلك استند إليها في عدّة مواطن لتقرير قواعدَ نحويّة خالف بها بعض المتقدّمين من النحاة[5].

وكتاب "شواهد التوضيح" ليس المؤلَّف الوحيد الذي أكثر فيه ابن مالك من الاستشهاد بالحديث النبوي، بل فعل ذلك أيضا في شرح التسهيل حيث بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها حوالي مئتين وأحد عشر حديثا.

إذاً، فموقف ابن مالك كان فريدا بالقياس إلى من سبقه، وكان يكرّر التصريح بأهمية اتخاذ الأحاديث شواهد لدعم الآراء النحوية.

---

[1]- ابن مالك، "المصدر نفسه"، ص 82. الحديث مذكور في سنن أبي داوود، كتاب الجهاد، باب ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم، الحديث رقم: 2551، 328/2، بهذه الرواية: «...أفلا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملّكَكَ الله إياها ».

[2]- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مأسرّ عبد سريرة إلا ألبسه الله رداءها إن خيرا فخير وإن شرا فشر »، الطبراني ، "المعجم الأوسط "،الحديث رقم 7906، ، 43/8. وفي رواية أخرى : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنّ الله تعالى يقول : أنا عند ظنّ عبدي بي إن كان خيرا فخير وإن كان شرا فشر »،**الحديث رقم 7951، 56/8.**
وينظر: **ابن مالك،** " شواهد التوضيح"، "**، ص 128. و هو من أمثلة النحويين.**
ابن مالك، "المصدر نفسه"، ص 128. و هو من أمثلة النحويين.

[3]- سيبويه، "الكتاب"، 1/ 316.

[4]- ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 25.

[5]- ابن مالك، " المصدر نفسه"، ص 117-118.

وهذه النظرة في الاستشهاد بالحديث مكّنته من أن يعرض آراءه بدقّة، يرجّح ويتخيّر ويتّخذ لنفسه موقفا خاصّا على وفق ما يمليه عليه اجتهاده، ويهديه إليه تفكيره؛ مستهديا بما ارتضاه من شواهد، بلا تعصّب لمذهب معيّن، فهو مع الشاهد أينما يوجد[1].

ومن الأمثلة التي كان فيها الحديث حكمه الفيصل:

– جواز ثبوت الخبر بعد "لولا" "وهو ما خفي على النحويين إلاّ الرماني وابن الشجري"[2].

– و جواز حذف الموصول لدلالة صلته أو بعضها عليه، وهو مما انفرد به الكوفيون، ووافقهم الأخفش، وهم في ذلك مصيبون، وأحسن ما يُستدلّ به على هذا الحكم قوله ﷺ: **« مَثَلُ المُهَجِّرِ كالذي يُهدِي بَدَنَةً، ثمّ كالذي يُهْدي بَقَرَةً، ثم كَبْشاً، ثم دَجَاجَةً، ثم بَيْضَةً. »**[3].

– و صحّة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره، وهو مما لا يجيزه النحويون في النثر إلاّ على ضعف، ويزعمون أنّ بابه الشعر، والصحيح جوازه نظما ونثرا، فمن النثر ما تقدم من قول علي وعمر رضي الله عنهما[4].

هذه– إذاً– أمثلة من فيض الآراء التي بثها في الكتاب، واستشهد لكلّ منها بحديث أو أكثر، مرتضيا القياس عليها. وقد سأل قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة ابن مالك عن سبب استشهاده بالحديث مطلقا فقال: "يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم فوقع فيه من روايتهم ما يُعلم أنّه ليس من لفظ الرسول ﷺ "، فلم يُجب ابن مالك عن هذا السؤال فجاء كتابه شواهد التوضيح خير إجابة عن التساؤل الذي طرحه ابن جماعة، فكأن ابن مالك سكت و لم

---

[1] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"،ص 25.

[2] – ابن مالك، " المصدر نفسه"، ص 26.

[3]– البخاري، " الصحيح "، كتاب الجمعة، باب الاستماع إلى الخطبة، الحديث رقم: 929، ص 106، ومسلم، "الصحيح"، كتاب الجمعة، باب فضل التهجّر يوم الجمعة، الحديث رقم: 1984، ص 299–300. روي الحديث بهذا اللفظ: « **ومَثَلُ المهَجّر كَمَثَلِ الذي يُهْدِي البدنةَ، ثم كالذي يُهْدي بقرةً، ثمّ كالذي يُهدي الكبشَ، ثمّ كالذي يُهدي الدجاجةَ** ». **و ينظر:** ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 134.

[4]– ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 173.

يجب لأنّه فضل أن يكون ردّه بطريقة عملية وذلك حينما أكثر من شواهد الحديث في مُصنفه الذي استطاع من خلاله أن يُبين أن الأحاديث النبوية غنية بالظواهر اللغوية التي يجب الوقوف عليها (استقراؤها) ، حيث استطاع ابن مالك من خلال هذه الأحاديث أن يُثبت صحة مجموعة من القواعد التي أغفلها المتقدمون، وهذا ما نفهمه من خلال العبارة التي تتكرر كثيرا في مُصنفه وهي عبارة (**وهذا ما خفي عن النحاة** أو **هذا ما أغفله النحاة)**، و لا شك أن ابن مالك يقصد بهذه العبارة أنّ النحاة لم يستشهدوا بالأحاديث النبوية في التقعيد النّحوي رغم غناها بالظواهر اللغوية فحرموا بذلك النحو العربي من زاد لغوي هائل غني ؛ كان من الممكن توظيفه لاستخراج ظواهر لغوية جديدة.

5-2- أسباب كثرة استشهاد ابن مالك بالحديث النبوي:

لم يكن ابن مالك من علماء اللغة والنحو والقراءات فقط، بل كانت له دراية بعلم الحديث وما يتعلّق به من الرواية باللفظ أو المعنى والصحيح والضعيف[1]، وهذا ما نصت عليه كتب التراجم فصاحب نفح الطيب مثلا يصف ابن مالك بأنّه كان آية في الاطّلاع على الحديث[2]. ويقول طاش كبرى في مفتاح السعادة ومصباح السادة: «وكان آية في الاطّلاع على الحديث فإذا لم يجد شاهدا في القرآن عدل إلى الحديث ثمّ إلى أشعار العرب»[3].

ونصَّ السيوطي على أنّ ابن مالك كان أُمّة في الاطّلاع على الحديث ولعلّ علوّ مترلته وسعة علمه بالحديث تفسّر لنا كونه حامل عَلَمَ المعتمدين على لغة الحديث في تأييد قواعدهم النحوية. فقد صار الاستدلال بالحديث من سمات مذهبه في النحو، فهو أوّل من وضع الحديث النبوي في موضعه اللائق به إذ أكثر من الاستدلال به في إثبات القواعد، التي حكم عليها النحاة بالاضطرار، فلم يستشهد بالحديث على قاعدة ليس لها شاهد، أو مثال في كتب النحاة

[1]- يُنظر: خديجة الحديثي،"موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ص 240-242.

[2]- المقري، "نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب"، 422/2.

[3]- المقري، " المصدر نفسه"، 133/1.

المتقدّمين، وإنّما وجد في الحديث مادّة لغوية تخالف ما استقرّ عند النحاة من قواعد وأحكام، فاجتهد في توجيهه، أو تأويله وردّه إلى المعروف من كلام العرب ومن شواهد النحو.[1]

فهو يعمل على ترجيح بعض لغات العرب أو كلام بعض النحاة بما هو في الحديث مضافا إلى القرآن، أو إلى بعض الشواهد العربية، وأمّا خرم قاعدة، أو إثباتها بمجرّد ما ثبت في الحديث فلا يوجد في كلامه، كما يعلم بالاستقراء التام.[2]

وقد وقف العلماء من ابن مالك مواقف متعارضة فمنهم من أيّده وحمد فعله، ومنهم من عارضه وحمل عليه، واستمرّ الأمر موضع دراسة وبحث إلى عصرنا الحاضر، فاتخذ مجمع اللغة العربية قرارا في الموضوع يذهب في مجموعه إلى ما ذهب إليه ابن مالك.[3]

5-3- أنواع الأحاديث التي استشهد بها ابن مالك في كتبه النحوية:

لم يقتصر ابن مالك على أحاديث معينة كالأحاديث التي وردت في كتب الصحاح مثلا، أو إنّه اقتصر على أحاديث ذات شروط معينة في روايتها أو في سندها أو لفظها أو في راويها وإنّما نجد عنده الأحاديث على اختلاف رواياتها ورُواتها، وإن كان في أحيان قليلة جدا يذكر مرجع الحديث فيقول وفي "جامع المسانيد" أو في "مباني الإسلام" أو يذكر سنده فيقول: «فقد رويت بالسند المتصل» وقد ورد هذا الثاني في موضع واحد من كتبه ومعنى هذا انّه يجوز الاحتجاج بالحديث مطلقا لا يفرّق بين سند وآخر، ولا بين رواية وأخرى، وقد تراه يبني القواعد الجديدة عليه ويستدرك على النحويين مواضع كثيرة في النحو والصرف فكأنّه بنى رأيه في الاحتجاج بالحديث على منع الرواية بالمعنى أو على الوثوق بجميع الروايات والرواة كما رأى الشاطبي في ردّه على ابن مالك.

---

[1]- يُنظر: محمد الخضر حسين، "القياس في اللغة العربية"، ص99.

[2]- يُنظر: ابن الطيب الفاسي أبو عبد الله محمد، "فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح"، 75/1.

[3]- يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، مقدّمة التحقيق، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي مختون، دار القلم، دمشق ، 48/1.

ويظهر هذا في كتبه جميعها، وهو في هذا يختلف عن السهيلي[1]؛ لأنّ السهيلي كما مرّ بنا- يبيّن صحة الرواية أو خطأها وإن لم يثق بصحتها فلا أقلّ من أن يشكّك فيها أو يشير إلى أنّها جاءت على هذا الوجه في هذه الرواية وتخريجها كذا، والرواية الصحيحة فيه كذا-

وإذا كان السهيلي يجرّح بعض الرواة بأنّ رواياتهم، إمّا ملحونة أو ضعيفة، كما يشير إلى عثوره على الحديث الذي يبني عليه القاعدة بناء على ثبوت صحة روايته، وما إلى ذلك من العبارات التي ذكرها في كتبه مبينا بها موقفه الحقيقي اتجاه أنواع الحديث، فابن مالك لا يوجد في كتبه التي استشهد فيها بالحديث في بناء قواعد جديدة، أو استدرك بها وجوها جديدة على السابقين ما يدلّ على تمييزه بين حديث وآخر.[2]

كما احتجّ ابن مالك بكلام الصحابة وأهل البيت في مواضع كثيرة من كتبه قد تصل إلى نصف ما احتجّ به من مجموع الأحاديث وقد تربو على النصف بأقوال منسوبة إلى الصحابة وإلى التابعين أيضا، وبنى على بعضها القواعد النحوية واستدرك على النحويين وردّ عليهم أصولهم كما كان يعتمد على الحديث النبوي الشريف في ذلك كلّه ولا يتبيّن أنّه يفرّق بين النوعين في الاحتجاج، وخاصة في كتابه "شواهد التوضيح".[3]

5-4- طريقة ابن مالك في الاستشهاد بالحديث الشريف:[4]

كما سبق وذكرت فإنّ ابن مالك استشهد بكلام الرسول ﷺ وكلام الصحابة رضوان الله عليهم، وفي بعض الأحيان كان ابن مالك ينبه لاختلاف الروايات إن كان فيها ما يتعلّق بالمسائل التي يتحدّث عنها [5]، مثل قوله: في مسألة ثبوت الخبر بعد لولا: ومنها قول النبي ﷺ:

---

[1]- يُنظر: خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث"، ص313.

[2]- خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث"، ص 314.

[3]- خديجة الحديثي، " المرجع نفسه "، ص 315.

[4]- يُنظر: إسماعيل محمد بشر، "لإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح إنّه خَفي على أكثر النحويين"، ص32.

[5]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص6، ويُنظر: إسماعيل محمد بشر، "الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح إنّه خَفي على أكثر النحويين"، ص38.

«يا عائشةُ لولا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الكعبةَ فَجَعَلْتُ لها بَابَيْنِ»، ويُروى: **«حديثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ»**[1].

– يحاول في الأغلب أن ينبّه إلى المصادر التي يعتمد عليها في أخذ تلك الأحاديث الشريفة التي يستدلّ بها؛ قطعا للشكّ فيها[2] مثل قوله: ما جاء في جامع المسانيد، وحديث عائشة من جامع المسانيد، وحديث عامر من غريب الحديث...

– يستدلّ ابن مالك مباشرة بالحديث فلا يناقش قضية الاحتجاج به وإنّما يطبق رأيه، وهذا ما جعل أبا حيان ينتقده لأنّه يستشهد بالحديث مطلقا وكذا أبو إسحاق الشاطبي حيث ذكر أنّه كان على ابن مالك أن يفصّل في طريقته في الاستشهاد بالحديث الشريف فيضع قيودا للأحاديث التي يمكن الاستدلال بها والتي لا يمكن الاستدلال بها[3].

– يؤكّد ابن مالك أنّه رَوى بسند متصل في بعض المواضع بعض الأحاديث التي يستدلّ بها في المسائل[4].

– يوجّه بعض الأحاديث التي يتحدّث عنها إلى الآراء النحوية التي تحتملها، ثمّ يتكلّم عن تلك الآراء إن لزم ذلك.[5]

– معظم الأحاديث التي اعتمد عليها ابن مالك في تقرير المسائل في كتبه النحوية ثبتت صحتها ومعظمها من صحيح البخاري. كما فعل في "شواهد التوضيح"، ولا يخفى علينا أنّ

---

[1]- أخرجه البخاري بروايات متعدّدة في كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشدّ منه، الحديث رقم: 126، ص 26، وفي كتاب الحج، باب: فضل مكة وبنيانها، رقم الحديث: 1586، ص 181.

[2]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص42-51- 150-217-229.

[3]- إسماعيل محمد بشر، "الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح إنّه خَفي على أكثر النحويين"، ص32.

[4]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص101.

[5]- يُنظر: إسماعيل محمد بشر، "الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح إنّه خَفي على أكثر النحويين"، ص32.

البخاري اشترط على نفسه أن لا يروي إلّا ما كان صحيحا[1].

وخلاصة القول في قضية استشهاد ابن مالك بالحديث الشريف أنّه إنّما كان يستشهد بالحديث الشريف ليعضّد ما يجده في كلام العرب من استعمالات ؛ فالحديث الشريف إذن ليس شاهده الوحيد على ما يقرّره من قواعد وإن كان في بعض المسائل لا يذكر شاهدا غيره وذلك نزر يسير. ومظاهر الاعتضاد واضحة في كتابه شواهد التوضيح إذ أنّ ابن مالك حريص فيه على الإتيان بالشواهد المتنوعة لتعضيد ما وجده في الأحاديث النبوية الشريفة[2]، وقد قال الإمام البلقيني حين سئل عن طريقة ابن مالك في الاستدلال بالأحاديث الشريفة: « فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث، فيأتي به كالاعتضاد لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك، وشيخنا أبو حيان يتوقف في ذلك من جهة ما دخله من تغيير الرواة، وأمّا ما نقل عن العرب من منظوم ومنثور مع الاستقراء، فذلك هو الذي تثبت به قواعد أبواب النحو، والذي ذهب إليه الشيخ ابن مالك من الاعتضاد حسنٌ راجح،والله سبحانه أعلم بالصواب»[3].

5-5- نماذج لبعض شواهد الحديث النبوي الشريف لدى ابن مالك :

5-5-1- في: تثنية ما دلّ على جمعٍ:[4]

مقتضى الدليل ألّا يثنى ما دلّ على جمع،لأنّ الجمع يتضمّن التثنية إلّا أنّ الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد، فإذا اتفق لفظا جمعين مقصود عطف أحدهما على الآخر استغنى فيهما بالتثنية عن العطف، كما استغنى بها عن عطف الواحد على الواحد، ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع في نحو:مساجد ومصابيح. وفي المثنى والمجموع على حدة مانع آخر وهو استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين في كلمة واحدة،

[1]- يُنظر: العسقلاني أحمد بن علي بن حجر، "فتح الباري بشرح الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري"، ص7.

[2]- بدر الدين الدماميني، وسراج الدين البُلقيني،"الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية"، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م ص15-16.

[3]- بدر الدين الدماميني، وسراج الدين البُلقيني،"المصدر نفسه"، ص29.

[4]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 104/1.

ولأجل سلامة نحو: مساجد ومصابيح من هذا المانع الآخر جاز أن يُجمع جمع تصحيح كقولهم في أيامن: أيامنون، وفي صواحب، صواحبون. وامتنع ذلك في المثنى والمجموع على حده.

والمسوغ لتثنية الجمع مسوغ لتكسيره، والمانع من تثنيته مانع من تكسيره، ولمّا كان شبه الواحد شرطا في صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى به، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع، كقوله تعالى:﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ﴾[1] وكذا قوله تعالى:﴿يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾[2]. وكقول النبي ﷺ: « **مَثَلُ المُنَافقِ كَمَثَلِ الشاةِ العَائِرَةِ بينَ الغَنَمَيْنِ**»[3]. إذا استشهد ابن مالك بآيتين عضدهما بحديث نبوي حتى يبيّن أنّ تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع.

ويُختار في المضافين لفظا أو معنى إلى متضمِّنَيْهِمَا لفظ الإفراد على لفظ التثنية، ولفظ الجمع على لفظ الإفراد، فإن فُرِّقَ متضمّناهما اختير الإفراد[4] وربّما جُمع المنفصلان إن أُمن اللَّبْسُ، ويُقاس عليه وفاقا للفراء، ومطابقةُ ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة.

.... فإذا وُجدت الشروط في المضافين المذكورين فلفظ الجمع أولى به من لفظ الإفراد، ولفظ الإفراد أولى به من لفظ التثنية، وذلك أنّهم استثقلوا تثنيتين في شيئين هما شيء واحد لفظا ومعنى، وعدلوا إلى غير لفظ التثنية، فكان الجمع أولى لأنّه شريكهما في الضمّ، وفي مجاوزة الإفراد، وكان الإفراد أولى من التثنية لأنّه أخف منها والمراد به حاصل، إذ لا يذهب وهم في نحو: أكلت رأس شاتين، إلى أنّ معنى الإفراد مقصود، ولكون الجمع به أولى جاء به الكتــاب

---

[1]- آل عمران: 13.

[2]- آل عمران: 155.

[3]- يُنظر: محمود بن عمر الزمخشري، "الفائق في غريب الحديث"، تحقيق: علي محمد اليحاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، 24/2، والحديث مروي فيه بعدة روايات، وهو في صحيح مسلم، كتاب: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: حدثنا أبو بكر بن شيبة، الحديث رقم: 7220، ص124.

[4]- ابن مالك، "شرح التسهيل"،105/1-106.

العزيز نحو:﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا﴾[1]و﴿ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾[2] وفي قراءة ابن مسعود[3]: "فاقطعوا أيمانهما"، وفي الحديث: « **إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إلى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ**»[4]، وجاء لفظ الإفراد أيضا في الكلام الفصيح دون ضرورة، ومنه الحديث في وصف وضوء النبي ﷺ:[5] « **ومَسَحَ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا** »، والشاهد في قوله: "ظاهر وباطن"؛ حيث ورد المضاف مفردا، والمضاف إليه مثنى.

و لم يجيء لفظ التثنية إلّا في شعر كقوله: ....

وإن لم يكن المضاف جزأي المضاف إليه ولا كجزأيه لم يعدل عن لفظ التثنية غالبا نحو: قضيت درهميكما؛ لأنّ العدول في مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع مُوقع في اللبس غالبا، فإن أمن اللّبس جاز العدول إلى الجمع سماعا عند غير الفراء، وقياسا عنده، ورأيه في هذا أصح، لكونه مأمون اللّبس، مع كثرة وروده في الكلام الفصيح، كقول النبي ﷺ لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما: «**مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بَيُوتِكُمَا**»[6] وقوله لعلي وفاطمة رضي الله عنهمـــا:

---

[1]- التحريم: 4.

[2]- المائدة: 138.

[3]- أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية"، 208/2.

[4]- مالك بن أنس، "الموطأ "و"إسعاف المبطأ برجال الموطأ "، تقديم: فاروق سعد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط3، 1405هـ-1985م، كتاب: الجامع، باب: ما جاء في إسبال الرجل ثوبه، ص 794. ويُنظر: النسائي، أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب، "السنن الكبرى"، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1411هـ-1991م، 490/5.

[5]- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، "مسند الشَامِيِّيْن"، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، (د.ط)، 1405هـ-1984م. مسند حريز عن عبد الرحمان بن ميسرة، 14/2. ويُنظر: ابن ماجة، "السنن" كتاب: الطهارة وسننها، باب: ما جاء في مسح الأذنين، الحديث رقم: 439-442، ص281- 282.

[6]- مسلم، "الصحيح"، كتاب، الأشربة، باب: جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك، ويتحققه تحققا تاما، واستحباب الاجتماع على الطعام، الحديث رقم: 5313، ص 786.

«**إِذَا أَوَيْتُمَا إلى مَضَاجعِكُمَا فَسَبِّحَا اللهَ تَعَالَى ثَلَاثاً وثَلَاثِينَ**»[1]، وفي حديث آخر:« هَذِهِ **فُلَانَةُ وفُلَانَةُ تَسْأَلَانِكَ عَنْ إِنْفَاقِهِما على أَزْوَاجِهِما أَلَهُمَا فيهِ أَجْرٌ** »[2]، وفي حديث علي وحمزة رضي الله عنهما:« **فَضَرَبَاهُ بِأَسْيَافِهِمَا** »[3] وأمثال ذلك كثيرة.

الملاحظ في هذه المسألة هو إشارة ابن مالك إلى أنّ ما ذهب إليه من ظاهرة نحوية كثير وروده في الكلام الفصيح كقول النبي ﷺ؛ فهو يؤكّد على فصاحة الأحاديث التي يستشهد بها في المسائل النحوية التي يدرسها.

5-5-2-في: الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر:[4]

وإن أريد بـــ "كان" "ثبت"، أو كَفَل، أو غزل، وبتواليها الثلاثِ دخل في الضحى والصباح والمساء، وبـــ "ظلّ" دام أو طال، وبـــ "بات" نزل ليلا وبـــ "صار" رجع أو ضمّ أو قطع، وبـــ "دام" بقي أو سكن وببرح ذهب أو فارق، وبـــ "انفك" خلص أو انفصل، وبـــ "فتأ" سكّن أو أطفأ، سُميت تامة وعملت عمل ما رادفت...وتتم "دام" بأن يُراد بها

---

[1]- أبو زكريا بن شرف بن مرّي النووي، (ت 676هـ)، "رياض الصالحين"، كتاب الأذكار، باب ما يقوله عند النوم، الحديث رقم: 1466، ص512، البخاري، "الصحيح"، كتاب فضائل الصحابة، باب: مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه، الحديث رقم: 3705، ص 438. وفي النسخة نفسها في كتاب فرض الخُمس، باب: الدليل على أنّ الخمس لنوائب رسول الله ﷺ والمساكين وإيثار النبي ﷺ أهل الصُّفة والأرامل حين سألته فاطمة وشكت إليه الطحن والرحى أن يخدمها من السبي فوكلها إلى الله، «... **فَكَبِّرَا... واحْمَدَا... وسَبِّحَا**...»، الحديث رقم: 3113، ص 365. وفي صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التسبيح أول النهار وعند النوم بلفظ: « **أَنْ تُكَبِّرَا اللهَ... وتُسَبِّحَاهُ... وَتَحْمَدَاهُ**»، الحديث رقم: 6915، ص 1019.

[2]- مسلم، "الصحيح"، كتاب الزكاة، باب: فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين، الحديث رقم: 2318، ص352، بهذه الرواية:«...**أَتَجْزِي الصدقةُ عَنْهُمَا، على أَزْوَاجِهِمَا، وعلى أيتامٍ في حُجُورِهِمَا**...».

[3]- مسلم، "الصحيح"، كتاب الجهاد والسير، باب: استحقاق القاتل سلب القتيل، الحديث رقم: 4569، ص674، ص675، والرواية فيه: بسيفيهما، ابن مالك، "شرح التسهيل"، 107/1.

[4]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 341/1.

معنى"بقى"، كقوله تعالى:﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[1] أو "سكن"، ومنه الحديث[2]: « **نَهَى أَنْ يُبالَ في الماءِ الدَّائِمِ**»؛ أي الساكن.[3]

ولا تدخل (ليس) وتوابعها (دام، زال، انفكّ، برح وفتأ و ونى ورام) على ما خبره مفرد استفهامي أو مضاف إليه ويوافقهنّ في عدم الدخول على ما خبره فعل ماض صار باتفاق، والبواقي على رأى، وقد تخالفهن "ليس". و"صار" مساوية لـــ "ليس" وتوابعها السبعة في عدم الدخول على مبتدأ خبره فعل ماض وربّما خالفتهنّ "ليس" فوليها فعل ماض، كما جاء في الحديث من قول النبيّ ﷺ:[4] « **أَلَيْسَ قد صَلَّيْتَ مَعَنَا ؟**»، وحكى سيبويه عن بعض العرب[5]: «**ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد** » وإلى هذا وأمثاله أشار بقوله: « وقد تخالفهنّ ليس»؛ أي قد تخالف ليس صار ودام وما ذكر بعدها بالدخول على فعل ماض.

وما يُلاحظ في هذه المسألة هو استشهاد ابن مالك بآية قرآنية على مجيء (دام) تامّة إذا دلّت على معنى (البقاء)، ثم اكتفى بشاهد من الحديث النبوي ليبرهن به على مجيء (دام) تامة إذا أريد بها السكون، كما أورد شاهدا آخر من الحديث حتى يبيّن أنّ (ليس) قد يليها فعل (ماض) أردفه بشاهد من كلام العرب.

---

[1]- هود: 108.

[2]- ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 219، أخرجه البخاري، في كتاب: الوضوء، باب: البول في الماء الدائم، الحديث رقم: 239. وهو بهذه الرواية: « **لاَ يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ في المَاءِ الدَّائِمِ الذي لَا يَجْرِي ثُمَّ يغْتَسِلُ فِيهِ** »، ص 37.

[3]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 343/1.

[4]- البخاري، "الصحيح"، كتاب: الحدود، باب: إذا اقرّ بالحدّ ولم يبيّن هل للإمام أن يستر عليه، الحديث رقم: 6823، ص793، ويُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 344/1.

[5]- سيبويه، "الكتاب"، 117/1-200.

5-5-3-في: العطف:[1]

ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم يفصل بتوكيد أو غيره، أو يفصل العاطف بلا، وضمير النصب المتصل في العطف عليه كالظاهر، ومثله في الحالين الضميران المنفصلان.

إن كان المعطوف عليه ضميرا متصلا مرفوعا فالجيد الكثير أن يؤكّد قبل العاطف بضمير منفصل، كقوله تعالى:﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[2]، أو بتوكيد إحاطي كقول الشاعر:[3]

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ ومَنْ يَلِيكُمْ ❁ برُؤْيَتِنا و كُنَّا الظَّافِرِينَا

أو يفصل بينه وبين العاطف بمفعول أو غيره، كقوله تعالى:﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾[4]، ويتناول غير المفعول التمييز. كقول الشاعر:[5]

مُلِئتَ رُعْباً وقومٌ كنتَ رَاجِيَهُمْ ❁ لما دَهَمْتُكَ مِنْ قَوْمِي بِآسَادِ

والنداء كقوله:[6]

لقد نِلْتَ عبدَ الله وابنُكَ غايةً ❁ مِنَ المجدِ مَنْ يَظْفرْ بِهَا فَاقَ سُؤْدَدَا

---

[1]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 230/3.

[2]- الأنبياء : 54.

[3]- لم أجد البيت في المصادر التي بين يدي ما عدا شرح التسهيل لابن مالك، 230/3.

[4]- الرعد: 23.

[5]- البيت بلا نسبة في: الشنقيطي،"الدرر اللوامع"، 149/6، والسيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، 188/3.

[6]- البيت بلا نسبة في: "الدرر اللوامع"، 149/6، وفي: "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، 188/3.

ويقوم مقام فصل الضمير من العاطف الفصل بـــ "لا" بين العاطف والمعطوف، كقوله تعالى:﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[1]. ولا يمتنع العطف دون فصل كقول بعض العرب: مررت برجل سواءٍ والعَدَمُ[2]. فعطف العدم دون فصل ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء، ومنه قول جرير:[3]

ورَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ❁ مَا لَمْ يَكُنْ وأبٌ لَهُ لِيَنَالَا

وهذا فعل مختار غير مضطر؟ لتمكّن قائله من نصب أب على أن يكون مفعولا معه، ومثله قول ابن أبي ربيعة:[4]

قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهرٌ تَهادَى ❁ كنِعاجِ الفَلَا تَعسَّفْنَ رَمْلا

فرفع زهرا عطفا على الضمير المستكن في أقبلت، مع تمكّنه من جعله بعد نصبه مفعولا معه. وأحسن ما استشهد به ؛ على هذا قول عمر رضي الله عنه: «**وكُنْتُ وجَارٌ لي مِنَ الأَنْصَارِ**»[5]، وقول علي رضي الله عنه:« **كُنْتُ أسمع رسول الله ﷺ يقول: كُنْتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وفعلت وأبو بكر وعمر،وانطلقتُ وأَبو بَكْرٍ وعُمَرُ** »[6].

---

[1]- الأنعام: 148.

[2]- "ابن مالك، "شرح التسهيل"، 373/3.

[3]- البيت من الكامل، جرير، "الديوان"، دار صادر، بيروت، ط3، 2011م، ص362.

[4]- البيت لعمر بن أبي ربيعة، "الديوان"، (د.ط)، (د.ت)، ص 433، وفي: ابن يعيش "شرح المفصل"، 76/3، والعيني، "المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية"، 161/4، وبلا نسبة في: ابن الأنباري، "الإنصاف"، 79/2، وابن جني، "الخصائص"، 386/2، وأبو الحسن نور الدين الأشموني علي بن محمد بن عيسى، "شرح الأشموني على ألفية بن مالك"، 76/1، وابن عقيل، "شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك"، ص501، وسيبويه، "الكتاب"، 401/2.

[5]- البخاري، "الصحيح"، كتاب: المظالم والغصب، باب: الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها، الحديث رقم: 2468، ص 282. ويُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص112.

[6]- البخاري، "الصحيح"، كتاب: فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: لو كنتُ متخذاً خليلاً قاله أبو سَعِيدٍ، رقم الحديث: 3677، ص433. و يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص112.

وعند حديثه عن جواز حذف الواو وبقاء ما عطفت [1] استشهد بقول النبي ﷺ[2]:« **تَصَدَّقَ امرؤٌ مِنْ دِينارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ،مِنْ صَاعِ بُرِّه، مِنْ صَاع تَمْرِه** »، أي من ديناره إن كان ذا دينار، ومن درهمه إن كان ذا درهم، ومن صاع بره إن كان ذا برّ، ومن صاع تمره إن كان ذا تمر، ومنه سماع أبي زيد: أكلت خبزا لحما تمرا، أراد خبزا ولحما وتمرا. ومنه قول الشاعر:[3]

كَيْفَ أَصبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا ❁ يَغْرِسُ الوُدَّ في فؤادِ الكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أمست فحذف الواو.

ومن حذف (أو) وبقاء ما عطفت قول عمر رضي الله عنه:«... **صلى رجلٌ في إزارٍ ورِدَاءٍ، في إزارٍ وقَمِيصٍ، في إزارٍ وقَبَاءٍ** »[4]؛ أي ليصلّ رجل في إزار ورداء، أو إزار وقميص، أو إزار وقباء، فحذف حرف العطف مرتين لصحة المعنى بحذفه[5] وحكى أبو الحسن في المعاني:[6] أنّ العرب تقول: أعطه درهما، درهمين، ثلاثة، بمعنى أو درهمين أو ثلاثة.

5-5-4- في:النداء:[7]

ذكر ابن مالك في هذه المسألة أنّه لا يجوز حذف حرف النداء إن كان المنادى: "الله" أو ضميرا، أو مستغاثا، أو متعجبا منه، أو مندوبا، نحو: يا الله، ويا إياك، ويا لزيد، ويا للماء، ويا

---

[1]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 380/3.

[2]- مسلم، "الصحيح"، كتاب: الزكاة، باب: الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة، وأنها حجاب من النار، الحديث رقم: 2351، ص 356-357، وورد الحديث بهذا اللفظ: « **تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ** ».

[3]- البيت بلا نسبة في: السيوطي، "الأشباه والنظائر في النحو"، 134/8، وابن جني، "الخصائص"، 2/ 270، و"همع الهوامع"، 193/3.

[4] – " الصحيح " ، البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في القميص والسراويل والتُّبان والقَبَاء، الحديث رقم: 365، ص 51. وروي الحديث بهذا اللفظ: « **إِذَا وَسَّعَ اللهُ فَأَوْسِعُوا...صَلَّى رجلٌ في إِزَارٍ ورِدَاءٍ.**»

[5] – يُنظر: ابن مالك،"شرح التسهيل"، 381/3.

[6] – الأخفش،"معاني القرآن"، 717/2.

[7] – ابن مالك، "شرح التسهيل"، 242/3.

زيداه. فإن كان غير هذه الخمسة جاز الحذف، إلّا أنّ جوازه يقلّ مع اسم الإشارة واسم الجنس المبني للنداء. ومن شواهد الحذف مع اسم الإشارة قول ذي الرمة:[1]

إذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لها قال صَاحِبِي ❁ بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

أراد بمثلك يا هذا، ومثله قول رجل من طيء:[2]

إنّ الأُلَى وُصِفُوا قَوْمِي لَهُم فِبِهِمْ ❁ هذا اِعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولَا

ومن قوله: [3]

ذِي دَعِي اللَّوْمَ فِي العَطَاءِ فَإِنَّ الــ ❁ لَّومَ يُغْرِي الكرامَ بالإجْزَالِ

ومنه قوله:[4]

ذاَ،ارْعواءً ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشتعالِ الرَّأْ ❁ سِ شَيْبًا إلى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

أي: يا ذا.

ومنه قوله:[5]

لا يَغُرنّكمْ أولاءِ من القَوْ ❁ مِ جُنُوحُ للسّلمِ فَهُوَ خِدَاعُ

---

[1] – ذو الرمة، "الديوان"، ص563، ويُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 243/3، والعيني، "المقاصد النحوية"، 235/4، و السيوطي، "همع الهوامع"، 1/، 174، و الأشموني ، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "، 201/3، وبلا نسبة في: ابن هشام الأنصاري، "أوضح المسالك"، 10/4.

[2] – البيت بلا نسبة في: "شرح التسهيل"، 409/1، 243/3، وفي: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 202/3، و لم أجده في: الكتب الأخرى التي بين يدي.

[3]– البيت بلا نسبة في، "شرح التسهيل"، 3/ 243. وهو لرجل من طيّئ في "شرح عمدة الحافظ"، ص298، وهذا ما ذُكر في: "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، 397/6، لم أجده في الكتب الأخرى التي بين يدي.

[4]– البيت بلا نسبة في: "شرح التسهيل"، 244/3، وفي: "شرح الأشموني"، 443/2، وفي: "شرح ابن عقيل"، 198/2، وفي: "المقاصد النحوية"، 198/2.

[5]– البيت بلا نسبة في: "شرح التسهيل"، 244/3. لم أجده في الكتب الأخرى التي بين يدي.

إذاً استشهد على جواز الحذف مع اسم الإشارة بخمسة أبيات شعرية.

ومن شواهد الحذف مع اسم الجنس المبني للنداء قول النبي ﷺ:[1] «**اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي**»، وقوله صلى الله عليه وسلم مترحّما على موسى عليه السلام:[2]« **ثَوْبِى حَجَرُ ثَوْبِى حَجَرُ** »، أراد يا أزمة، ويا حجر، وكلامه أفصح الكلام.[3]

ثمّ نقل قول الفراء: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها يقولون: يا رجلاً كريما أقبل فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون، ثمّ استشهد ابن مالك بحديث للرسول ﷺ كان يقوله في سجوده وهو: «**يَا عَظِيماً يُرْجَى لكلِّ عَظِيمِ** »[4] حتى يؤيّد به مذهب الفراء.

---

[1]- يُنظر: ابن الديبع الشيباني، "تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث"، مطبعة صبيح، القاهرة، 1382هـ- 1963م، ص23، ويُنظر: السخاوي،"المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة"، تصحيح: عبد الله محمد الصديق، الخانجي، مصر، 1375هـ-1956م، ص59، ويُنظر: عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي، "فيض القدير شرح الجامع الصغير"، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1415هـ-1994م، 659/1 .

[2]- البخاري، كتاب: الغسل، باب: من اغتسل عُريانا وحده، رقم الحديث: 278، ص41، من حديث أبي هريرة: بإثبات "يا"، قال السيوطي في: "همع الهوامع": أمّا الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول عليه الصلاة والسلام، كما تقرّر غير مرّة، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ: "يا حجرُ"، 34/2. والحديث رواه أبو هريرة أيضا في صحيح مسلم قال: قال رسول الله ﷺ: كانت بَنُو إسرائيلَ يَغْتَسِلُون عُرَاةً ينظر بَعْضُهُم إلى سَوْأَةِ بَعْضٍ وكان موسى عليه السلام يَغْتَسِلُ وحده فقالوا واللهِ ما يمنعُ موسى أن يغتسلَ معنا إلّا أنّه آدَرُ قال فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ على حجَرٍ ففرّ الحَجَرُ بثوبه قال: فَجَمَعَ موسى بِإِثْرِهِ يقول: **ثَوْبِي حَجَرُ ثَوْبِي حجرُ**حتى نظرت بنو إسرائيلَ إلى سوأة موسى قالوا: واللهِ مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ فقام الحجرُ حتى نُظِرَ إليه... يُنظر مسلم، "الصحيح"، كتاب: الحيض، باب: جواز الاغتسال عريانا في الخلوة، الحديث رقم: 770، ص 135.

[3]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 387/3.

[4]- علاء الدين المتقي الهندي البرهان فوري، "كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال"، كتاب: الصلاة، باب: في أحكام الصلاة ومفسداتها ومكمّلاتها، رقم الحديث: 19812، ص466.

5-5-5- في: مجيء الشرط مضارعا والجواب ماضيا:

يرى ابن مالك أنّه لا حرج في وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا لفظا لا معنى؛ لأن ذلك من الاستعمالات السليمة بالرغم من أنّ النحويين يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة[1].

وذهب ابن مالك إلى صحة الحكم بجوازه مطلقا؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء، ولاشكّ أنّه يقصد بقوله "أفصح الفصحاء" النبي صلى الله عليه وسلم[2]؛ حيث استشهد بقوله ﷺ: « **مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القدرِ إيمَاناً واحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ** »[3]، والشاهد في قوله: "من يقم... غفر له"؛ حيث وقع فعل الشرط مضارعا وجواب الشرط فعلا ماضيا لفظا لا معنى[4].

كما استشهد بقول عائشة رضي الله عنها[5]:«**إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ** »[6]، والشاهد في قوله:" متى يقم...رقّ " ؛ حيث وقع فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا.

ثمّ أورد ابن مالك مجموعة من الأبيات الشعرية[7]؛ ليعضد بها الحديث، وفي الأخير أَغلق باب الاستشهاد بقول الله تعالى: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّن السَّمَاء آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾[8] فعطف"ظلّت"، وهو ماضي اللفظ على الجواب؛ الذي هو"نترّل"، ولا يُعطف

---

[1]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 67.

[2]- يُنظر: ابن مالك، "المصدر السابق"، ص 67.

[3]- البخاري، "الصحيح"، كتاب: الإيمان، باب: قيام ليلة القدر من الإيمان، الحديث رقم: 35، ص 15.

[4]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 67، و يُنظر: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك"، 4/ 188.

[5]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 67.

[6]- البخاري، "الصحيح"، كتاب أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿ **لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ**﴾- يوسف: 7، الحديث رقم: 3384، ص 399، روي هكذا: « **إِنَّهُ رَجُلٌ أَسِيفٌ، مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ** ».

[7]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 67 - 68 - 69.

[8]- الشعراء: 04.

على الشيء غالبا إلاّ ما يجوز أن يحلّ محلّه، وتقدير حلول "ظلت" محلّ "نترل": إن نشأ ظلّت أعناقهم لما نترّل خاضعين.[1]

5-5-6- في: إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح:

ومن الشواهد الحديثية في "إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح" الفعل "يغشانا" في قوله عليه الصلاة والسلام: « **مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَغْشَانَا**»[2]؛ لأنّه جعل الكلام بمترلة الخبر؛ لأنّ الأصل في النهي "فلا يغشنا" بحذف حرف العلّة "الألف"، كما ذكر ابن مالك قبل هذا الحديث بيتين من الشعر كشاهدين على ما ذهب إليه، ثم أراد على ما يبدو أن يدعّمهما بحديث نبوي فقال: ونظيره قول الشاعر[3]:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ✿ كأنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسيرًا يمانيَا.

والشاهد في قوله: "لم ترى" بإثبات ألف ترى، والتي حقّها أن تُحذف، وذلك حسب قواعد العربية؛ لأنّ الفعل "ترى" مجزوم بـــ "لم" وعلامة جزمه حذف "الألف"، ومثله قول الراجز: [4]

إِذا العَجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ✿ وَلا تَرَضّاها وَلا تَمَلَّقِ.

---

[1]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 69، ويُنظر: ابن هشام الأنصاري، "أوضح المسالك"، 188/4، ويُنظر محمود فجال، "الحديث النبوي في النحو العربي"، ص 285.

[2]- البخاري، "الصحيح"، كتاب الآذان، باب ما جاء في الثوم النيّ والبصل والكرّاث، الحديث رقم: 854، ص 99، وفي: صحيح مسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: نهي من أكل ثوما أو بصلا أو كراثا، أو نحوها، الحديث رقم: 1215، ص 201، جاء الحديث بهذا اللفظ: « فلا يغشنا ».

[3]- البيت بلا نسبة في: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 73، و البيت لـــ: وقاص الحارثي، يُنظر: ابن جني، "سر صناعة الإعراب"، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 2007م، 90/1، ويُنظر الأصفهاني، "الأغاني"، 228/16، وردت فيه "ترا" بدل "ترى".

[4]- رؤبة بن العجاج، "الديوان"، اعتنى به: وليد بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ط)، (د.ت)، ص 179، ويُنظر: ابن جني، "سر صناعة الإعراب"، 93/1، ويُنظر: الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، 41/1، ويُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 73.

وأمّا الشاهد في هذا البيت، فهو قوله: " لا تَرَضَّاها " ، فقد كان من حق العربية عليه أن يقول: "ولا ترضّها" ، فيكون الفعل المضارع مجزوما بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف؛ لأنّ الفعل المضارع المعتل اللام يُجزم بحذف لامه، وللعلماء في تخريج مثل ذلك رأيان:

– أحدهما: أنّ هذه الألف هي: لام الكلمة التي كان يجب عليه حذفها للجازم، لكنه اكتفى بحذف الحركة كما يكتفي بحذف الحركة في الفعل الصحيح الآخر.

– و الآخر: أنّ (لام) الفعل قد حُذفت كما هو مقتضى الجزم، وهذه الألف ناشئة عن إشباع فتحة الضاد، فالفعل مجزوم بحذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها.[1]

وأضاف ا بن مالك أنّ أكثر ما يُجرى المعتل مجرى الصحيح فيما آخره ياءٌ أو واوٌ، فأورد شاهدا من القراءات على ما ذهب إليه، وبعد ذلك بيتا من الشعر، ثمّ قولا لعائشة رضي الله عنها؛ ليُعضد بعد ذلك شواهده بحديث نبوي، قال:" ومن ذلك قراءة لقنبل[2]:

﴿**إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِــي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ**﴾[3]،[4] وكذا قول الشاعر[5]:

أَلَمْ يَأْتيكَ وَالأَنْباءُ تنْمي ❁ بِما لاقَتْ لَبونُ بَني زِيادِ.

---

[1]- يُنظر: الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، 1/ 41.

[2]- يُنظر: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات"، 191/3.

[3]- يوسف: 90 .

[4]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 73.

[5]- هو قيس بن زُهير، ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 73، واستشهد بالبيت سيبويه في "الكتاب"، 3/ 350، ورُوي: "ألم يبلُغك" بدل: "ألم يأتيك"، الأصفهاني، "الأغاني"، 17/ 143، ويُنظر: ابن هشام الأنصاري، "أوضح المسالك"، 1/ 94، ويُنظر: ابن جني، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها"، 67/1.

ومنه قول عائشة رضي الله عنها: « **إن يقُم مَقَامَكَ يَبْكِي**»[1]. وكذا قول رسول الله ﷺ: « **مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فلْيُصَلِّي بِالنَّاسِ** »[2].

فالشاهد في الآية، هو إثبات ياء "يتقي"، وحقّها أن تُحذف؛ لأنّه فعل مجزوم ومعتل الآخر، وذلك لأنّ "مَن" بمعنى "الذي" و"يتقي" مرفوع، ويمكن أن تكون "مَن" للشرط، والضمة المقدّرة على الياء في "يتقي" حُذفت للجزم وبقيت "الياء"، وهذا وجه ضعيفٌ[3].

وموطن الشاهد في البيت الشعري، هو: "يأتيك" بإثبات ياء الفعل؛ التي حقّها أن تُحذف، وذلك لوجود حرف الجزم "لم" قبل الفعل "يأتي" واكتفى بحذف الحركة المقدرة؛ التي كان عليها الفعل قبل دخول الجازم، وقيل إن الياء المذكورة ليست لام الفعل؛ التي تُحذف للمجازم، فتلك حُذفت لدخول الجازم على الفعل. وأمّا الياء المذكورة فأتت من إشباع كسرة التاء؛ لضرورة الشعر، وهذا الوجه هو الصواب[4].

أما الشاهد في قول عائشة رضي الله عنها، فهو في قوله: "يبكي" بإثبات ياء "يبكي"؛ التي حقّها أن تُحذف كون الفعل مجزوما؛ لأنه وقع في جملة جواب الشرط، وكذلك حديث رسول الله ﷺ، فالاستشهاد فيه يكمن في قوله: " فليُصَلِيْ " بإثبات ياء الفعل المعتل الآخر المجزوم.[5]

---

[1]- البخاري، "الصحيح"، كتاب الآذان، باب من أسمع الناس تكبير الإمام، الحديث رقم: 712، ص 85، وفي النسخة نفسها لصحيح البخاري ورد الحديث بروايتين: « **إذَا قَامَ مَقَامَكَ لَمْ يَسْتَطِعْ** »، ص 81، وفي رواية أخرى: « **مَتَى ما يَقُمْ مَقَامَكَ لا يُسْمِعُ** »، ص 85. ويُنظر: "شواهد التوضيح"، ص73.

[2]- البخاري، "الصحيح"، كتاب: الآذان، باب: أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، الحديث رقم: 678، ص 81، ورد الحديث بهذا اللفظ: « **مُرُوا أبا بكرٍ فليُصلِّ** »، بإسكان اللام الأولى وحذف الياء، وفي النسخة نفسها رُوِيَ الحديث بهذا اللفظ: يُصلّي بإثبات الياء، الحديث رقم: 679، ص 81، وفي رواية أخرى: «**فيُصلّي**». ويُنظر: "شواهد التوضيح"، ص74.

[3]- يُنظر: ابن هشام الأنصاري، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 1/ 94.

[4]- يُنظر: ابن هشام الأنصاري، "المرجع نفسه "، 1/ 95، ويُنظر: الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، 1/ 44، يقول المازني: «ويجوز في الشعر أن تقول: زيدٌ يرميك برفع الياء، ويغزوك برفع الواو، وهذا قاضيٌ بالتنوين، فتجري الحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه في الأسماء والأفعال جميعا؛ لأنه الأصل»، يُنظر: الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، 1/ 45.

[5]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 74.

الملاحظ أنّ ابن مالك تارة يجعل الشاهد من الحديث في الأوّل، ثم يردف الشاهد الشعري، وتارة يجعل الشعر في الأوّل، ويقوم بتعضيده بحديث نبوي شريف، أو يجعل القرآن أوّلا ويضيف بعده شواهد من الحديث أو الشعر.[1]

5-5-7- استعمال "في" دالة على التعليل:[2]

لقد سبقت الإشارة إلى أنَّ ابن مالك لم يكن يكتفي في كثير من الأحيان بتعضيد الظواهر الواردة في الأحاديث النبوية بالآيات القرآنية والقراءات التي فيها؛ بل كان يضيف إليها أيضا الأحاديث النبويّة والشعر القديم، وهذا ما فعله خلال حديثه عن مجيء "في" للتعليل[3] في قوله ﷺ: « **عُذِّبَتْ اِمْرَأَةٌ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَى مَاتَتْ جوعاً فَدَخَلَتْ فيها النّارَ** »[4]، فابن مالك ههنا يرى أنّ الحديث يتضمن استعمال "في" دالة على التعليل، وهو ما خفي في نظره على أكثر النحويين مع وُروده في القرآن الكريم، والحديث، وفي الشعر القديم[5].

ومما لا يخفى على أي أحد منا أنّ حروف الجرّ وُجدت في التركيب؛ لتؤدي دلالات تحدّد علاقة واحدة من علاقات متعددة يمكن أن تكون فيما يسبقه، وتحديدها فيما بعدها من المجرور.

والمعاني تتعدّد وتتنوّع إلى ما لا حصر له، والحروف تنحصر إلى حدّ كبير؛ لذلك فإنّ دلالة الحرف تتعدّد، وتحديد هذه الدلالة متروك لثلاثة جوانب متلازمة يحكُمها طاقة محرِّكة، أمّا هذه الجوانب، فهي: الفعل وما يشبهه، أو الاسم، ثم حرف الجر، فما بعد حرف الجرّ من معمول. أما الطاقة المحركة المستخلصة المتفاعلة والفاعلة فإنما هي المتحدّث بممارسته اللغوية[6].

---

[1]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 71- 72- 73.

[2]- ابن مالك، " المصدر نفسه"، ص 123.

[3]- يُنظر: بدر الدين الدماميني (ت827هـ) وسراج الدين البُاقيني (ت 805هـ)، "الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية"، ص 18.

[4]- البخاري، "الصحيح"، كتاب: المساقاة، باب: فضل سقي الماء، الحديث رقم: 2365، ص 269.

[5]- ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 123.

[6]- يُنظر: إبراهيم إبراهيم بركات، "النحو العربي"، 240/4.

إذً ا، ما قد يُدرِكه القارئ بعد هذه الملاحظة السابقة، هو مجيء حروف الجر بدلالات كثيرة ومتنوّعة في السياق[1]، فمثلا حرف الجر "في" وكذلك "الباء" يشتركان في إفادة الظرفية والسببية، فمثال "في" للظرفية قولك: "زيدٌ في المسجد"، وهو الكثير فيها، ومثالها للسببية[2] قوله ﷺ: «**دَخَلَتْ اِمْرَأَةٌ النارَ فِي هِرَّةٍ حبَسَتْها**»[3]. وكذلك تفيد "في" معنى المصاحبة ومعنى الاستعلاء والمقايسة، وأيضا قد تأتي بمعنى الباء[4].

ومما استشهد به ابن مالك على مجيء "في" مفيدة للسببية؛ أي: دالة على التعليل، هو قول الله تعالى: ﴿**لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[5]، والشاهد في قوله "فيما أخذتم"؛ لأن المعنى: (لمسّكم بسبب لأجل ما أخذتم عذابٌ)[6] وأيضا قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[7]، وموطن الشاهد" (لمسّكم فيما أفضتم)، حيث جاءت "في" دالة على التعليل، والمعنى: لمسكم عذابٌ عظيمٌ بسبب ما أفضتم[8].

ومما احتج به من حديث قول الرسول ﷺ: «**عُذِّبَت اِمْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حبَسَتْها**»[9] وقوله: «**إنهما لَيُعَذَّبَانِ ومَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ**»[10]، والشاهد في الحديث الأول هو قوله: "في هرة"؛ أي:

---

[1]- يُنظر: إبراهيم إبراهيم بركات، "النحو العربي"، 240/4.

[2]- ابن عقيل، " شرح ألفية ابن مالك "، 2/ 17.

[3]- البخاري، "الصحيح"، كتاب: بدء الخلق، باب: خمس من الدواب فواسقُ يُقتلن في الحرم، الحديث رقم: 3318، ص 389، وهو بلفظ (ربطَتها) بدل حبستها.

[4]- يُنظر: ابن عقيل، "شرح ألفية ابن مالك"، 17/2.

[5]- ا لأنفال: 68.

[6]- ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 123.

[7]- النور: 14.

[8]- يُنظر: ابن هشام الأنصاري، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 35/3.

[9]- البخاري، "الصحيح"، كتاب: المساقاة، باب: فضل سقي الماء، الحديث رقم: 2365، ص 269.

[10]- البخاري، "الصحيح"، كتاب: الجنائز، باب: الجريد على القبر، الحديث رقم: 1361، ص 155.

بسبب، أو "لأجل هرّة حبستها"[1]، أمّا الشاهد في الحديث الثاني، فهو "فيعذّبان في كبير"؛ أي: بسبب أو لأجل ذنب كبير[2].

ثم دلف ابن مالك إلى الشعر القديم ليستشهد بثلاثة أبيات منه على الظاهرة التي هو بصدد شرحها.[3]

والذي يُلفت الانتباه في هذه المسألة، هو: استشهاد ابن مالك بالحديث نفسه الذي قام بتخريجه في بداية هذه المسألة، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: " عذبت امرأة في هرّة حبستها".

5-5-8- في: استعمال "مِن" في ابتداء غاية الزمان:[4]

وعند تخريج ابن مالك لحديث الرسول ﷺ:[5] **«مَثَلُكُمْ ومَثَلُ اليَهودِ والنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالاً، فقَالَ: مَنْ يَعْمَلْ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيراطٍ قيراطٍ؟ فعَمِلَتْ اليهودُ إلى نصفِ النهَارِ على قيراطٍ قيراطٍ، ثُمَّ قال: مَنْ يَعْمَلْ لِي مِن نصفِ النَّهَارِ إلى صَلاةِ العَصْرِ على قيراطٍ قيراطٍ؟ فعَمِلَتْ النَّصَارَى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إلى صَلَاةِ العَصْرِ على قيراطٍ قيراطٍ. ثُمَّ قال: مَنْ يَعْمَلُ لي مِن صلاة العصرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ؟ ألا فَأَنْتُمْ الذين يَعْمَلُونَ مِن صلاة العصرِ إلى مغربِ الشمسِ على قِيراطين قِيراطين»**[6] قال: تضمن هذا الحديث استعمال "مِن" في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو مما خفي على أكثر النحويين؛ فمنعوه تقليدا لسيبويه في قوله: وأما "مِن" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وأمّا "مذ"[7] فتكون

[1]- يُنظر: ابن هشام الأنصاري، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 3/ 35.

[2]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 123-124.

[3]- يُنظر: ابن مالك، "المصدر نفسه"، ص 123- 124.

[4]- يُنظر: ابن مالك، " المصدر نفسه"، ص 189.

[5]- البخاري، "الصحيح"، كتاب: الإجارة، باب: الإجارة إلى صلاة العصر، الحديث رقم: 2269، ص 255. وروي الحديث بهذا اللفظ: « **إنما مَثَلُكُمْ واليَهُودُ والنَّصَارَى** »

[6]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 189.

[7]- الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت538هـ)، "المفصل في صنعة الإعراب"، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1-1420هـ-1999م، ص 360-372.

لابتداء غاية الأيام والأحيان، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها.[1] هذا يعني أنّ "مُذْ" لا تدخل على الأمكنة، ولا من على الأزمنة.

فرأى ابن مالك أنّ الأوّل مسلّم بإجماع؛ أي: "مذ" لا تدخل على الأمكنة، أمّا الثاني؛:أي "من" ، فلا تدخل على الأزمنة، فهو ممنوع لمخالفته النقل الصحيح والاستعمال الفصيح.[2]

ومن شواهد صحّة هذا الاستعمال قول الله تعالى: ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[3] وبهذا استشهد الأخفش على أنّ "من" تستعمل لابتداء غاية الزمان، وقد قال سيبويه في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: ومن ذلك قول العرب:

من لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلائِهَا[4]

نصب لأنّه أراد زمانا. و"الشول" لا يكون زمانا ولا مكانا، فيجوز فيه الجرّ، كقولك من لدُ صلاة العصر إلى وقت كذا وكذا، فلّما أراد الزمان حمل "الشول" على شيء يحسن أن يكون زمانا إذا عمل في الشول، كأنك قلت: "من لدُ أَن كانت شَوْلا إلى إتلائها".[5]

ومن شواهد هذا الاستعمال أيضا قول النبي ﷺ:« **أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هذه؛ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْها**»[6] ، فابن مالك أورد هذا الحديث النبوي كخير شاهد على استعمال "من"

---

[1]- سيبويه، "الكتاب"، 347/4، ويُنظر: الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، 317/1.

[2]- يُنظر: ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 189.

3- التوبة: 108.

[4]- الرجز بلا نسبة، يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 323/1، ويُنظر: ابن منظور، "لسان العرب"، مادة (ل د ن)، 384/13

[5]- سيبويه، "الكتاب"، 323/1.

[6]- البخاري، "الصحيح"، كتاب: العلم، باب: السمر في العلم، الحديث رقم: 116، ص 25، وفي كتاب مواقيت الصلاة، باب ذكر العشاء والعتَمة ومن رآه واسعا، الحديث رقم: 564، ص 70، وروي الحديث بلفظ آخر: « **أَرَأَيْتُم لَيْلَتَكُم هذه، فإنّ رَأْسَ مائة سنة مِنْها**».

في ابتداء غاية الزمان، وبعد ذلك أورد شواهد من كلام أهل البيت والصحابة، ثم أضاف شواهد من الشعر.[1]

5-5-9-في: استعمال "رجع" بمعنى "صار" معنى وعملا:[2]

ألحق قوم، منهم ابن مالك بـــ"صار" في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، من ذلك: (آضَ، وعادَ، وآلَ، ورجعَ، وحار، واستحالَ، وتحوّل، وارتدّ)[3].

فنبّه ابن مالك على أنّه مما خُفي على أكثر النحويين استعمال "رجع" كـــ"صار" معنى وعملا[4]، ومنه قوله ﷺ:« **لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا** »[5] فلا ترجعوا بمعنى: لا تصيروا، وكفارا. منصوب على الخبر؛ أي: كالكفار.[6]

إذًا، فابن مالك استشهد على صحّة ما ذهب إليه في هذه المسألة النحوية بحديث نبوي، ثمّ أردفه بشواهدَ أخرى من الشعر.[7]

وما يمكن استخلاصه من هذا المبحث هو أنّ هناك مسائل حكم عليها النحاة بالاضطرار وجوزها ابن مالك في الاختيار معتمدا على الحديث النبوي.[8]

ومهما يكن من شيء، فإنّ ابن مالك انفرد عمّن سبقه من النحاة حين استشهد في كتابه "شواهد التوضيح" لمجموعة مسائل بأكثر من مائتين وستّين حديثا،وفي "شرح التسهيل "بـــ

---

[1]- ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص 190-191.

[2]- ابن مالك، "المصدر السابق"، ص 197.

[3]- محمود فجال، "الحديث النبوي في النحو العربي"، ص 180.

[4]- يُنظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص 197.

[5]- البخاري " الصحيح "، كتاب العلم، باب الإنصاف للعلماء، الحديث رقم: 121، ص 25، وفي كتاب الفتن – باب قول النبي صلى الله عليه وسلّم: « **لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ.** »، الحديث رقم: 7076، ص 823، ومسلم، " الصحيح "، كتاب الإيمان، باب« **لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا** » الحديث رقم: 225، ص 49، قال في حجة الوداع: « **ويحكم** » أو قال « **ويلكم، لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي.** ».

[6]- يُنظر: محمود فجال، " الحديث النبوي "، ص 180.

7- ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص 197.

[8] – علي بن علوي بن عوض الشهري، "أسباب ترجيحات ابن مالك في شرحه للتسهيل"، ص25

مائتين وأحد عشر حديثا متوسّعا في هذا الشأن توسعا نفّس فيه عن العربية بعض الشيء[1]. كما أنّ ابن مالك وهو يستشهد بالحديث تجده دائما يكرّر عبارة: وكلامه أفصح الكلام مشيرا إلى فصاحة الرسول ﷺ، وكأنّه يبرّر كثرة استشهاده بالحديث النبوي على خلاف سابقيه وحتى معاصريه من النحاة.

6- الشاهد من الحديث النبوي لدى أبي حيان:

6-1- موقف أبي حيان من الاستشهاد بالحديث النبوي:

كما سبق وذكرت فإنّ موقف أبي حيان مشهور ومعروف بين النحاة القدامى والمحدثين حيث منع الاحتجاج بالحديث وردّ على ابن مالك احتجاجه المطلق به فانتقده انتقادا شديدا لإكثاره من الاستشهاد بالحديث في مؤلفاته. قال في شرحه كتاب ابن مالك "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد": " وقد أكثر المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلّية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخّرين سلك هذه الطريقة غيره، على أنّ الواضعين الأوّلين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس"[2].

فأبو حيان وشيخه ابن الضائع هما أول من تنبه إلى أنّ النحاة الأوائل لم يعدّوا الحديث من أصول الاحتجاج لاستنباط القواعد النحوية والصرفية، كما عدّوا القرآن الكريم وكلام العرب أساسا لذلك.

إذًا، نستنتج ممّا سبق ذكره أنّ أبا حيان منع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف منعا باتا، وهو بفعله هذا خالف غيره من نحاة الأندلس باستثناء شيخه ابن الضائع؛ لذلك نجد موقفه

[1] - ينظر: ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص 26.

[2] - عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب "، 10/1. ويُنظر: السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 52.

شديدا قاسيا اتجاه ابن مالك، حتى أنّه تجاوز في نقده إلى حدّ رميه بعدم التلقي عن الشيوخ، وعدم القدرة على المنافسة والمباحثة والمراجعة[1].

6-2- أسباب منع أبي حيان الاستشهاد بالحديث النبوي:

عبّر أبو حيان عن مذهبه الذي كان ينصّ على منع الاستشهاد بالحديث الشريف خير تعبير، وحجّته في ذلك هو ومن تقدّم عنه، هي عدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرسول ﷺ؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنّما كان ذلك لأمرين:[2]

- أحدهما: أنّ الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصّة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ فتُنقل بألفاظ مختلفة، كحديث[3]:«**زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ**»، وفي رواية أخرى: «**مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ**»، وفي الثالثة: « **خُذْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ**» وفي الرابعة: «**أَمْكَنَّاكَهَا بما مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ**»، فنعلم يقينا أنّه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يُجزم بأنه قال بعضها؛ إذ يُحتمل أنّه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ، فأتت الرواة بالمرادف، ولم تأت بلفظه؛ إذ المعنى هو المطلوب، ولاسيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأمّا من ضبط اللغة فبعيد جدّا، لاسيما في الأحاديث الطوال[4].

ولم يجد بعض علماء الحديث حرجا في تصريحهم برواياتهم للحديث بالمعنى؛ لصعوبة ضبط اللفظ الذي وُضع عليه، فال أبو سفيان الثوري: "إن قلت لكم: إنّي أحدّثكم كما سمعت

---

[1] - يُنظر: عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب"، 1/ 4، 7، والمقرّي، " نفح الطيب "، 2/ 427 وما بعدها.

[2]- خديجة الحديثي، "المدارس النحوية"، ص32.

[3]- الحديث عن سهل بن سعد، أنّ امرأة عرضت نفسها على النبيّ ﷺ، فقال له رجل: "يا رسول الله زَوِّجْنِيها "، فقال: "مَا عِنْدَكَ؟" قال: "ما عندي شيءٌ"، قال: « **اِذْهَبْ والتمسْ ولَوْ خاتما مِنْ حَدِيدٍ** ». فذهب ثمّ رجع فقال: "لا والله ما وَجَدْتُ شَيْئًا ولاَ خَاتَماً مِنْ حديدٍ، فقال له: "مَاذَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ؟" قال: "معي سورة كذا، وسورة كذا، وسورة كذا" سوَرٌ بعددها، فقال النبيّ ﷺ: « **زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ**». وفي رواية: «**اِذْهَبْ، فَقَدْ مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ**». وفي رواية أخرى: «**أَمْلَكْنَاكَهَا**»، يُنظر: البخاري، "الصحيح"، كتاب: النكاح، باب: تزويج المُعسر، الحديث رقم: 5087، ص 617. وباب: عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح، الحديث رقم: 5141، ص 622- 623.

[4]- السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 53.

فلا تصدّقوني، إنّما هو المعنى، ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم عِلْمَ اليقين أنّهم إنّما يروون بالمعنى"[1]. وهذا سبب تعدّد لفظ الحديث في كتب الحديث، ولا شكّ أنّ اختلاف الرواية سبب في اختلاف طول الحديث في بعض الروايات، وقصره في أخرى[2].

– والأمر الآخر: أنّه وقع اللحن فيما روي من الحديث؛ لأنّ كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك[3]. وقد عبّر أبو حيّان عن رأيه في قضيّة الاستشهاد بالحديث في شرحه للتسهيل بقوله: "و المصنّف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر، متعقّبا بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز، وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة– وكان ممن أخذ عن ابن مالك– قلت له: " يا سيّدي هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يُعلم أنّه ليس من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلّم " فلم يُجب بشيء"[4].

بالإضافة لكون أبي حيان من أشد المعجبين بسيبويه، حتّى أنّه ليكاد يصل إلى مرتبة العصبيّة له، ولا يكاد يذكره إلا بما يوحي بالإجلال والإعظام، وهو في الجملة شديد التروع إلى مذاهب أهل البصرة، و إن كان لم يلتزم أقوالهم التزاما تامّا[5] و لربّما هذا الإعجاب الشديد لأبي حيان بشيخ نحاة البصرة سيبويه، هو الذي جعله ينتقد من يستشهد بالحديث الشريف انتقادا لاذعا– وهذا ما سبق وأشرت إليه مع ابن مالك– وهذا الانتقاد من طرف أبي حيان ربّما يعود أيضا إلى كونه كان يتّبع سيبويه في مذهبه، فكتاب سيبويه على أهميته في الدرس النحوي، وعلى الرغم من تعدّد موضوعاته وكثرة صفحاته ليس فيه اعتماد للحديث إلا في سبعة مواضع، حسب إحصاء عبد السلام هارون[6].

---

[1]– السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 53.

[2]– محمود عكاشة، "علم اللغة– مدخل نظري في اللغة العربية"، ص 131.

[3]– يُنظر: سعيد الأفغاني، "في أصول النحو"، ص 48.

[4]– السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص 53– 54. ويُنظر: عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب"،1/ 12.

[5]– يُنظر: منى إلياس، "القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1405هـ–1985، ص 157–158.

[6] – فهارس كتاب سيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، 29/5.

ونظرة واحدة إلى معاجم العربية مثل "تهذيب اللغة" للأزهري (ت370هـ)، و"الصحاح" للجوهري (ت339هـ) و"المخصص" لابن سيده (ت458هـ)، و"مقاييس اللغة" لابن فارس (ت395هـ)، كافية لدحض ما ادّعاه أبو حيّان. وهذا ما أكّده ابن الطيب الفاسي بقوله: «لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف العلماء في الاحتجاج بالحديث الشريف إلاّ ما أبداه الشيخ أبو حيّان وأبو الحسن بن الضائع، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي»[1]، فلو كان النحويون القدماء كأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وسيبويه يمتلكون ثروة نحويّة أو لغويّة أو حديثيّة وافرة كما توفّرت للمتأخّرين منهم لعضّوا عليها بالنواجذ، ولغيّروا كثيرا من قواعدهم؛ التي صاحبها شحّ المورد حين وضعها، ولكانوا أشدّ المنكرين على أبي حيان جمودَه وضيق نظرته وا نتجاعه الجدب، والخصب محيط به من كل جانب[2].

وقد بيّن أبو حيان السبب الذي دعاه إلى توضيح هذا الرأي أو هذا المذهب فقال: «وإنّما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلّون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلّون بما رُوي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟ فإذا طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدلّ النحاة بالحديث»[3].

هذا ما اُشتُهِر عن أبي حيان بين النحاة منذ زمانه حتى الآن.

6-3- هل استشهد أبو حيان بالحديث في كتبه النحوية أم لم يستشهد؟

والسؤال الذي يجب أن يُطرح هنا هل حقا لم يستشهد أبو حيان بالحديث النبوي، وهل كتبه النحوية كانت خالية منه، سواء للاستدلال أم لبناء قواعد جديدة- كما كان يفهم من تعصبه على الحديث والمحتجين به- أم امتلأت كغيرها من المؤلفات النحوية بالأحاديث فاستفاد منها أبو حيان في ما ذكره من قواعد و أصول وأحكام فخالف بذلك رأيه وناقض نفسه؟.

---

[1] – ابن الطيب الفاسي، "فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح"، 53/1.

[2]– يُنظر: سعيد الأفغاني، " في أصول النحو"، ص 49 - 50.

[3]– أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 604/1-169/5، والسيوطي،"الاقتراح"، ص16-18، ويُنظر: البغدادي، "خزانة الأدب"، 9/1- 10

المعروف عن أبي حيان الأندلسي أنّه ألّف كتبا كثيرة في النحو والصرف[1]، كما ألّف في غيرهما من العلوم الدينية كالقراءات والحديث والتفسير، وغير الدينية كاللغة والتأريخ والأدب واللغات، وكانت مؤلفاته تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: وهو عبارة عن شروح لكتب السابقين كابن مالك وابن عصفور وغيرهما.

القسم الثاني: كتب ألّفها لتعليم طلّابه وتلاميذه كما يبدو من إيجازها وصغر حجمها...[2]، أمّا الحديث فقد ألّف فيه جزءا ذكره في إجازته للصفدي... لذلك نجد أبا حيان يقف من الحديث موقف المطلع عليه العارف بأسانيده ورواياته ورُواته وأنواعه من متواتر وضعيف وثابت ومطعون فيه. وحاولت أن أتعرف على موقفه منه ومن الاحتجاج به في كتبه من خلال دراسة بسيطة وموجزة لكتابيه "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"، و"ارتشاف الضرب من لسان العرب".

وعندما رجعت إلى هذين الكتابين واستخلصت منهما بعض الأحاديث التي وردت فيهما وجدت أنّ أبا حيان لم يكن هو المحتج بها في جميع المواضع وإنّما جاء الاحتجاج بها على ثلاث صور:[3]

أولا: ما احتج به نحاة متفرقون غير ابن مالك وأبي حيان سواء في ذلك ما ردّ عليهم احتجاجهم بالحديث، أو ما سكت عنه ولم يعلّق عليه، أو ما أيدهم فيه وصرّح بذلك التأييد.

ومن ذلك قوله ﷺ: «**أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ** ؟! »[4]، احتجّ به القاضي أبو محمد بن حوط الله على جواز تثنية الوصف المسند إلى مرفوعه المثنى أو جمعه إن كان مسندا إلى مرفوع مجموع.

وردّ عليه أبو حيان وخرّجه على التقديم والتأخير، وهي لغة عامة العرب فقال متحدّثا عن هذا المبتدأ- الوصف المستغني بمرفوعه- ولا يجمع في الأكثر فلا يُقال: أقائمان أخواك؟

---

[1]- خديجة الحديثي،"موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ص317-318

[2]- خديجة الحديثي، "المرجع نفسه"، ص 317، ويُنظر: خديجة الحديثي، "أبو حيان النحوي"، ص101- 161.

[3]- خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ص319.

[4]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1082، البخاري، "الصحيح"، كتاب: بدءِ الوحي، الباب: رقم 4، الحديث رقم: 3، ص9.

على أن يكون أخواك فاعلا بقوله أقائمان. وكذلك في الجمع، فأمّا على "لغة أكلوني البراغيث "فيجوز ذلك، وقد كان القاضي أبو محمد بن حوط الله يقول: من زعم أنّ هذا لا يُثنى ولا يجمع فقد غلط الدليل على صحة تثنيته وجمعه ما جاء في الحديث من قوله: «**أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟!**»[1].

ثانيا: ما احتجّ به ابن مالك على اختلاف موقف أبي حيان منه.

نحو قول الرسول ﷺ: « **غَيْرُ الدَّجَالِ أَخْوَفِني عَلَيْكُمْ** »[2] احتجّ به ابن مالك على جواز اتصال "نون الوقاية" باسم التفضيل المضاف إلى ياء المتكلّم. وردّ عليه أبو حيان فقال:" وقال ابن مالك: وقد تلحق أفعل التفضيل "نون الوقاية"، واستدلّ بما رُوي في الحديث: «**غَيْرُ الدَّجَالِ أَخْوَفِني عَلَيْكُمْ** »[3] على عادته في إثبات القواعد الكلية بما رُوي في الحديث.[4] فأبو حيان لا يجيز بناء القواعد الكلية على ما رُوي في الحديث مطلقا مما خالف أصول النحويين التي بنوها على كلام العرب، أمّا ابن مالك فيحبّذ ذلك، وقد أجاز هنا دخول نون الوقاية على اسم التفضيل المضاف على ياء المتكلم محتجا بالحديث[5].

ومن ذلك أيضا الحديث الذي استشهد به ابن مالك[6] على اتصال الضمير بالفعل الناقص وهو قوله ﷺ: «**إِنْ يَكُنْهُ فَلَن تُسَلَّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ**»[7] فأبو حيان يرى

[1]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1082، ويُنظر: خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث"، ص319-320-321- 322.

[2]- مسلم، "الصحيح"، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر الدجال، وصفته وما معه، رقم الحديث: 7373، ص1097.

[3]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 139/1.

[4]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص925.

[5]- يُنظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص925، ويُنظر: خديجة الحديثي، "مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث"، ص 334-335.

[6]- ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص79.

[7]- يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 240/2، والحديث في: البخاري، "الصحيح"، كتاب: الجهاد والسير، باب: كيف يعرض الإسلام على الصبي؟ الحديث رقم: 3055، ص358، وفي صحيح مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر ابن صياد، الحديث رقم: 7344، ص1091، وروي الحديث هكذا «**وإِنْ لم يَكُنْهُ** ».

تعيّن انفصال الضمير في سعة الكلام، لأنّ سيبويه يصرّح بأنّ (كانه) قليلة[1]. وردّ على ابن مالك ادّعاءه بأنّ الاتصال ثابت في النظم والنثر، وأنّ الانفصال لم يثبت في غير استثناء إلّا في نظم، وهذه مكابرة عظيمة لسيبويه.[2]

ثالثا: ما احتجّ به أبو حيان نفسه سواء أكان لمجرّد التمثيل أم بنى عليه قاعدة أو حكما جديدا.

فمن ذلك: استشهاده بقوله ﷺ:[3]«**أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيشٍ، واسْتَرْضَعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ**»[4]، حيث قال أبو حيان: وتساوي "بيد": "غير"، وتُضاف إلى "أنّ" وصلتها، وتقع في الاستثناء المنقطع، وفي الحديث:[5]« أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرِيشٍ، واسْتَرْضَعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ»، وتقول: ذهب الناس بيد أنّي لم أذهب، ومعناها معنى "غير" هذا هو المشهور. وقال الأموي معناها معنى "غير" وذكر الحديث... فقد فسّر أبو حيان "بيد" في الحديث بمعنى "غير" وإن حاول غيره من النحويين تفسيره بمعنى "على". إلّا أنّه يتبع المشهور وهو مجيء "بيد" بمعنى "غير" ويثبت ذلك بالحديث[6].

ومن ذلك أيضا: استشهاده بقول الرسول ﷺ:[7] «**ثَوْبِي حَجَرُ**»[8]، أورده أبو حيان ضمن عبارات أخرى احتجّ بها على أنّه سمع حذف حرف النداء قبل النكرة المقصودة، فقال في "باب

---

[1]- سيبويه، "الكتاب"، 2/358-365.

[2]- أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 2/240-242.

[3]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1545.

[4]- سبق تخريج الحديث، ص336.

[5]- أبو حيان، " ارتشاف الضرب"، ص1545.

[6]- يُنظر: أبو حيان، " المصدر نفسه"، ص1545.

[7]- سبق تخريج الحديث .

[8]- يُنظر: أبو حيان، " ارتشاف الضرب"، ص2180.

الضرائر"، وهو يتحدّث عن "ضرائر الحذف": وحرف النداء من النكرة المقصودة، نحو قول الشاعر:[1]

كُلِيهِ وَجُرِّيهِ ضِبَاعُ... ✿ ....

خلافا للكوفيين.

وجاء منه شيء في الكلام يحفظ كقولهم "**افتدِ مخنوق**"[2] و"**أصبح ليل**"[3] و"**اطرق كرا**"[4] و"**ثوبي حجر**"[5]. فقد ورد الحديث ضمن العبارات الأخرى التي عدّها ممّا سمع عن العرب ممّا يحفظ ولا يقاس عليه.

وبالنسبة لهذه الأحاديث التي استشهد بها أبو حيان ولم ينسب الاحتجاج فيها إلى أحد من السابقين، فقد احتجّ بها على ثلاث صور:

الأولى: ما جاء فيها بالحديث وأخذ يخرجه على الأوجه الجائزة فيه ذاكرا أقوال من تقدّمه فيها، وهي أحاديث معدودة.

---

[1]- هذا جزء بيت للنابغة الجعدي وتمامه:

كُلِيهِ وجُرِّيهِ ضِبَاعُ وأَبْشِرِي ✿ بِلَحْمِ امْرِئٍ لم يَشْهَدِ اليومَ ناصرُه

والبيت منسوب للنابغة الجعدي في: سيبويه، "الكتاب"، 303/3، وابن سيده، "المخصص"، 64/17، وبلا نسبة في: المبرد، "المقتضب"، 313/2، والمبرد، "الكامل"، 5/3، واللسان (جرر)، 591/1، وصدره في المصادر السابقة:

فَقُلْتُ لها عِيثي جَعَارِ و جَرِّري ✿

[2]- يُنظر: أبو حيان، " ارتشاف الضرب"، ص2180، قال الميداني: أي يا مخنوق يُضرب لكلّ مشفوق عليه مضطر ويُروى: (افتد مخنوق)، يُنظر: "مجمع الأمثال"، 451/2، ويُنظر: "الكتاب"، 231/2، و"المساعد"، 485/2.

[3]- يُنظر: الميداني، "مجمع الأمثال"، 403/1، وأبو هلال العسكري، "جمهرة الأمثال"، 157/1.

[4]- يُنظر: الميداني، "مجمع الأمثال"، 431/1، وأبو هلال العسكري، "جمهرة الأمثال"، 158/1، ويُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 231/2.

[5]- أبو حيان، "الارتشاف"، ص 2180.

الصورة الثانية: ما جاء به من الأحاديث مسبوقا بشواهد من الشعر وآيات من القرآن الكريم، أو بالآيات القرآنية وبعبارات مسموعة عن العرب الموثوق بهم، وهذا لا يعدّ احتجاجا لبناء قاعدة أو إثبات حكم جديد، وهي أكثر من الأولى.

والصورة الثالثة: ما جاء به من الأحاديث منفردا في الاحتجاج به وقد بنى عليه حكما جديدا أو معنى جديدا أو استعمالا جديدا وهو غالب الأحاديث[1].

إذًا أبو حيان يحتجّ بالحديث على قلّة في مواضع من كتبه فيأتي به في بعضها تقوية لشواهد أخرى ولا يبني عليها القواعد وذلك كثير، وقد يأتي بأقوال منسوبة إلى نحاة آخرين محتجين بالحديث في بناء قواعد عليه، و يتابعهم في مواضع ويردّهم في مواضع أخرى[2].

6-4- نماذج لبعض شواهد الحديث النبوي الشريف لدى أبي حيان:

6-4-1- في: مسوغات الابتداء بالنكرة:[3]

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة[4]، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، وقد يكونان معرفتين، فقيل الخيار في جعل أيهما شئت المبتدأ أو الخبر وهو قول أبي علي، وظاهر قول سيبويه[5] في باب "كان"، وقيل بحسب المخاطب ؛فإن عُلِم منه أنّه في علمه أحد الأمرين، أو يُسألَ عن أحدهما بقوله: من القائم فقلتَ في جوابه: القائم زيدٌ فلا اختيار، فلو أُحضِرَ الأمرين فقال: هل أخوك زيد، فالخيار، وقيل المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ وغير المعلوم هو الخبر... ثمّ تحدّث أبو حيان عن مسوغات الابتداء بالنكرة فقال: وتتبع النحاة مسوغات الابتداء بالنكـــرة

---

[1]- خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث"، ص339.
[2] - أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص250.
[3] - أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1100.
[4]- ابن عقيل، "المساعد"، 216/1، والأشموني، "شرح الأشموني"، 209/1.
[5]- سيبويه، "الكتاب"، 49/1-50.

فمنها: الوصف:[1] ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾[2] وخُلْف موصوف كقول العرب:

«**ضعيفٌ عاذ بقرملة**»[3]؛ أي إنسان ضعيف، وقد يكون الوصف محذوفا، ومنه: السَّمنُ منوانُ[4] بدرهم (أي منوانٌ منه)، وكونه عاملا نحو:«**أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ**»[5]، ويدخل فيه المضاف نحو: «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى العِبَادِ**»[6]، أو معطوفا على معرفة: "زيدٌ ورجل قائمان "[7]، أو معطوفا عليه ما فيه مسوّغ:﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[8]، (أي أمثَلُ)، أو مفصّلاً: شهر ثَرَى، وشهرين تَرَى، وشَهْرٌ مَرْعى[9]، أو عاما (تمرة خير من جرادة)، أو تعجبا: عَجَبٌ لزيد، أو وليا استفهاما، نحو: أرجل في الدار[10]، أو نفيا: ما رجل عندنا[11]، أو لولا:

---

[1]- يُنظر: ابن هشام، " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 202/1.

[2]- البقرة: 221.

[3]- ابن عقيل، "المساعد"، 217/1.

[4]- ابن عقيل، "المساعد"، 217/1.

[5]- حديث نبوي، مسلم، "الصحيح"، كتاب: الزكاة، باب: أنّ اسم الصدقة يقع على كلّ نوع من المعروف، الحديث رقم: 2328، ص353، وأحمد، "المسند "، 5/167-168-178.

[6]- الحديث في: مالك، "الموطأ"، كتاب: صلاة الليل، باب: الأمر بالوتر، 123/1، وابن ماجة، "السنن"، كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الصلوات الخمس، 449/1، ومحمد بن علي بن محمد الشوكاني، "نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار"، إدارة الطباعة المنيرية، (د.ط)، (د.ت)، 373/1، وسليمان بن الأشعث أبو داوود السجستاني الأزدي، "سنن أبي داوود"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،باب في المحافظة على وقت الصلوات، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت)، 169/1، وأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، "سنن النسائي"، كتاب: الصلاة، باب: المحافظة على الصلوات الخمس، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط2، 1406هـ-1986م، 230/1.

[7]- يُنظر: ابن عقيل، "المساعد"، 217/1، و" شرح الأشموني"، 305/1.

[8]- محمد: 21، ويُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 141/1.

[9]- سيبويه، " الكتاب"، 86/1.

[10]- "شرح الأشموني"، 204/1، وبهاء الدين بن عقيل، "المساعد على تسهيل الفوائد"، 218/1.

[11]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1101.

لولا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذي مِقَةٍ ✿ ....[1]

أو (واو) الحال:

سَرَيْنا ونجمٌ قَدْ أَضَاءَ ✿ ....[2]

أو فاء الجزاء: « إن ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرباطِ »[3]، أو ظرفا مختصا نحو: أمامك رجلٌ، أو جارا مختصا: في الدار رجلٌ، أو كان دعاء: ويل لزيد وسلام على عمرو[4]، أو جوابا نحو:... أو مثبتا ومعناه الحصر: « شَرٌّ أهَرّ ذا نابٍ»[5]، «ومَأْرَبٌ دعاكَ إلينا لا حفاوةٌ»[6].

---

[1]- هذا صدر بيت وعجزه:

حِينَ استقلّستْ مَطَايَاهُنَّ للظَّعَنِ

واليت بلا نسبة في: ابن مالك، "شواهد التوضيح والتصحيح"، ص46، وابن مالك، "شرح التسهيل"، 293/1، 294، و"شرح ابن عقيل"، 194/1، والسيوطي، "الأشباه والنظائر"، 69/2، وابن هشام الأنصاري، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 204/1، وابن عقيل، "المساعد"، 219/1.

[2]- هذا جزء من بيت وتمامه:

سَرَيْنا ونجمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا ✿ مُحَيَاكِ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شارقِ

والبيت بلا نسبة في "مغني اللبيب"، 455/5، و"شرح الأشموني"، 206/1، و"شواهد التوضيح"، ص99، و"شرح التسهيل"، 294/1، و"شرح ابن عقيل"، 183/1، و"المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، 218/5.

[3]- هذا مثل يُضرب في الرضا بالحاضر وترك الغائب، يُنظر: الميداني، "مجمع الأمثال"، 40/1 وروايته في: أبو هلال العسكري، "جمهرة الأمثال"، 92/1، « إنْ هَلَكَ».

[4]- يُنظر: "شرح الأشموني"، 206/1.

[5]- هو مثل يضرب في ظهور أمارات الشرّ و مخايله، يُنظر: الميداني، "مجمع الأمثال"، 172/2، ويُنظر أيضا: ابن عقيل، "المساعد"، 220/1، وابن منظور، "لسان العرب"، (هرر)، 4650/6، وسيبويه، "الكتاب"، 329/1.

[6]- ورد المثل في كتب الأمثال : مَأْرُبةٌ لا حفاوةٌ، قال الأموي:يُضرب مثلا للرجل إذا كان يتملّقك أي إنّما بك حَاجَتُكَ إليّ لا حفاوة لك بي، يُنظر: أبو هلال العسكري، "جمهرة الأمثال"، 189/2، والميداني، "مجمع الأمثال"، 334/3.

و:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المجازِ ✿ ....[1]

إذًا ما يتضح جليا في هذه المسألة هو استشهاد أبي حيان بشواهد متنوعة ومن بين هذه الشواهد شاهدين من الحديث النبوي الشريف.

6-4-2-في: جواز حذف خبر (لا) العاملة عمل "إنّ":[2]

نقل أبو حيان عن صاحب البديع وابن مالك[3] أنّهما قالا عن أهل الحجاز أنّهم يظهرون خبر (لاَ) فيقولون: لا رجلَ أفضلُ منك، ويحذفونه كثيرا فيقولون: لا أهلَ ولا مالَ، ولا بأسَ أي: لكَ وعليك، وبنو تميم لا يثبتونه، وقال ابن عصفور: بنو تميم يلتزمون حذفه إذا كان اسمه يظهر فيه الرفع، وقال أيضا: إن كان ظرفا، أو مجرورا فالحذف، والإثبات، أو غير ذلك: فبنو تميم يلتزمون الحذفَ، وأهل الحجاز يجيزون الحذف والإثبات[4].

ثمّ استشهد أبو حيان ببعض الشواهد التي بيّن من خلالها أنّ خبر "لا" العاملة عمل "إنّ" يجوز حذفه فبدأ بشاهدين من القرآن أتبعهما بشاهدين من الحديث؛ فقال: ومن حذف الخبر

---

[1]- هذا جزء من بيت وتمامه:

قَدَرٌ أحلّكَ ذا المجَازِ وقَدْ تَرَى ✿ لَوْلَاهُ مَالَكَ ذُو النَّخيلِ بِدَارِ

البيت منسوب للمؤرّج السلمي في: "خزانة الأدب"، 273/2، وبلا نسبة في: "مجالس ثعلب"، 93/1، وفي: "ارتشاف الضرب"، ص 1101.

[2]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1300.

[3]- ابن مالك، "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، ص67، و"شرح التسهيل"، 56/2.

[4]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1299، ص1300، ويُنظر: محمود فجال، "الحديث النبوي في النحو العربي"، ص202.

قوله تعالى:﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾[1] و﴿فَلَا فَوْتَ﴾[2] و«**لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ**»[3] و«**لا طِيَرَةَ ولا عَدْوَى**»[4] وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع "إلّا" نحو: لا إلهَ إلّا اللهُ، ويضمرون: في الدنيا، أو لنا، أو في الوجود، ورَفْعُ ما بعد إلّا على البدل على الموضع، أو الصفة على الموضع، ويجوز النصب على الاستثناء.[5]

6-4-3- في المستثنى: أو في "بَيْدَ":

وفي باب المستثنى تحدّث عن (غير) وذكر أنّ (بيد) [6] تساويها وتُضاف إلى أنّ وصلتها وتقع في الاستثناء المنقطع ثمّ استشهد على ذلك بقوله ﷺ: «**أنا أفصحُ من نطقَ بالضادِ بَيْدَ أنّي مِنْ قُرَيْشٍ، واستُرْضِعْتُ في بني سَعْدٍ**»[7].

وتقول ذهب الناس بيدَ أنّي لم أذهب، ومعناها معنى (غير) هذا هو المشهور.... والغالب أنّه يجيء بعد "بيد"؛ "أنّ" وقد جاء بعدها الفعل: قال الشاعر:[8]

---

[1]- الشعراء : 50.

[2]- سبأ: 51.

[3]- هذا الحديث ورد في سنن ابن ماجه، كتاب: الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضرّ بجاره، 784/2، رقم الحديث: 2340 و2341. ويُنظر: مالك، "الموطأ"، كتاب: الأقضية، باب: القضاء في المرفق، 745/2، وأحمد، "المسند"، 313/1، عن عبد الله بن عباس، وعبادة بن الصامت.

[4]- هذا جزء من حديث وتمامه: «**لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ وَلاَ هَامَةَ وَلاَ صَفَرَ**». يُنظر: البخاري، "الصحيح"، كتاب: الطب، باب: الجذام، رقم الحديث: 5707، ص683. وباب: (لا هامة)، رقم الحديث: 5757، ص688، ويُنظر: مسلم، "الصحيح"، كتاب: السلام، باب: لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ وَلاَ هَامَةَ وَلاَ صَفَرَ وَلاَ نَوْءَ وَلاَ غُولَ وَلاَ يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ، رقم الحديث: 5788، ص 851، والحديث في سنن ابن ماجه، كتاب: الطب، باب: من كان يعجبه الفأل، ويكره الطيرة، رقم الحديث: 3539، 1171/2، عن أبي هريرة وابن عباس، ويُنظر: النووي، "شرح صحيح مسلم"، 213/14، وأبو داوود، "السنن"، كتاب: الطب، باب: في الطيرة، 17/4.

[5]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص 1300.

[6]- يُنظر: ابن عقيل، "المساعد"، 593/1، وابن هشام، "مغني اللبيب"، 14/1، وابن منظور، "لسان العرب"، (بيد)، 39/1.

[7]- سبق تخريج هذا الحديث.

[8]- البيت بلا نسبة في: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1546، و في: "تذكرة النحاة"، ص 499.

بَيْدَ لا يَعْثُرُ بالرِّدْفِ وَلاَ ❁ يُسْلِمُ الحيَّ إذا الحيُّ طُرِدْ

يريد (بيد) أنّه لا يعثر، وهي لازمة النصب ولا تتصرّف بوجوه الإعراب تصرّف (غير).

يقول الصبان:"بيد" تخالف "غير" في أربعة أوجه: أنّها لا تقع صفة، ولا يُستثنى بها إلّا في انقطاع، وتضاف إلى "أنّ" وصلتها فقط، ولا تقطع عن الإضافة.[1]

إذًا استشهد أبو حيان بحديث نبوي على مجيء (بيد) مساوية لــ (غير) ومضافة إلى أنّ وصلتها، ثمّ ذكر أنّ الغالب في بيد أن تأتي بعدها أنّ، إلّا أنّه قد يأتي بعدها فعل ثمّ استشهد على ذلك ببيت شعري دون أن يذكر قائله.

6-4-4-في: نعم وبئس:[2]

أورد كلّ من نحاة البصرة والكوفة الخلاف في "نعم" و"بئس" على طريقتين: إحداهما أنّ مذهب البصريين والكسائي[3] أنّهما فعلان، وذهب الفراء[4] وكثير من الكوفيين إلى أنّهما اسمان، وعلى هذه الطريقة ذكر أكثر أصحابنا الخلاف فيهما، والطريقة الثانية: أنّ الخلاف إنّما هو بين الفريقين بعد إسناد "نعم" و"بئس" إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أنّ(نِعْمَ الرجلُ) جملة،

---

[1]- محمود فجال، "الحديث النبوي في النحو العربي"، ص212.

[2]- اعلم أنّهما يستعملان تارة للإخبار بالنعمة والبؤس فيتصرّفان كسائر الأفعال، تقول: نَعِمَ محمّد بكذا تَنْعَمُ به فهو ناعم، وبئس كذلك. وتارة لإنشاء المدح والذمّ فلا يتصرّفان. يُنظر: ابن هشام، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 239/3، وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص2041.

[3]- يُنظر: رأي البصريين والكسائي في: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت 542هـ)، "أمالي ابن الشجري"، تحقيق: محمود محمد الطناحى، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، 388/3-391، وابن الأنباري، "الإنصاف"، 66/1-80.

[4]- يُنظر: الفراء، "معاني القرآن"، 268/1، والاشموني، "شرح الأشموني"، 41/1، وابن مالك، "التسهيل"، 126، وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، 1102/2.

وكذلك (بِئْسَ الرجلُ)، وذهب الكسائي[1] إلى أنّهما اسمان محكيان بمنزلة (تأبّط شرّا) و(بَرَقَ نَحْرُه)....[2]

وأجاز المبرد[3] وابن السراج[4] الجمع[5] بين الفاعل الظاهر، والتمييز مع "نعم" و"بئس" نحو: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ، وظاهر كلام سيبويه[6] أنّه لا يجوز، وبه قال السيرافي، وجماعة واختاره ابن عصفور[7] وممّا ورد من ذلك في النثر قول الحارث بن عبّاد[8]: "نعم القتيلُ قتيلاً أصلحَ بين بكرٍ وتغلب" هكذا جاء قتيلا بالنصب، ومما نورد في النظم قول الشاعر:[9]

نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لَوْ بَذَلَتْ ✿ رَدَّ التَّحِيَةِ نُطْقًا أو بإِيمَاءِ

استشهد أبو حيان على الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز مع "نعم وبئس" بشاهد من النثر أتبعه بشاهد من الشعر.

---

[1]- يُنظر: رأي الكسائي في: "المساعد"، 120/2.

[2]- أبو حيان، "الارتشاف"، ص2041، هذان المثالان اللذان ذكرهما أبو حيان هما من الألفاظ والأساليب التي استشهد بها سيبويه في كتابه، يُنظر: "الكتاب"، 279/2، 360/3-364-365،

[3]- يُنظر: المبرد،" المقتضب"، 148/2. ويُنظر ابن مالك، "شرح التسهيل"، 14/3، "وشرح الكافية الشافية"، 1106/2، والأشموني، "شرح الأشموني"، 34/3.

[4]- يُنظر: ابن السراج، "الأصول في النحو"، 117/1، و الأشموني ،"شرح الأشموني"، 34/3.

[5]- المبرد و ابن السراج ومن نحا نحوهما يذهبون إلى الجمع بينهما لإفادة التوكيد، فليس وجود التمييز لفاعل (نعم أو بئس) الظاهر لزوال الإبهام، وإنّما لثبات التوكيد. يُنظر: إبراهيم إبراهيم بركات، "النحو العربي"، ص147.

[6]- سيبويه، "الكتاب"، 176/2-177.

[7]- يُنظر: ابن عصفور، "المقرب"، ص72، ويُنظر: أبو حيان، "تقريب المقرب"، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط1، 1402هـ-1982م، ص47.

[8]- ابن الأثير، "الكامل"، 322/1.

[9]- البيت بلا نسبة في: "الهمع"، 86/2، و"شواهد التوضيح والتصحيح"، ص110، و"الأشموني"، 203/2، 34/3، و"خزانة الأدب"، 398/9، و"المغني"، 464/2، و"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 244/3، و"الدرر اللوامع"، 112/2.

... والضمير المرفوع بـــ (نعم) المفسر بالنكرة عند سيبويه[1] والبصريين، مفرد دائما سواء أكان مفسّرا بمفرد أو مثنى أو مجموع، وأجاز قوم من الكوفيين تثنيته وجمعه مطابقا للتمييز تقول: أخواك نعما رجلين....

ورُوي: نِعْمَ بهم قومًا أي: نعم هُمُ، زاد الباء في الفاعل، وقالوا: «**نِعْمَ عبدُ الله خالدٌ**[2]، **وبِئْسَ عبدُ اللهِ**[3] **أَنَا إِنْ كَانَ كَذَا، وشَهِدْتُ صِفِّينَ وبِئْسَتْ صِفُّونَ**»[4] وخُرّج على حذف التمييز، ونعم وبئس مسندان إلى ضمير وعبد الله و(صفّون) هما المخصوص، وعلى هذا خرّجه ابن مالك[5] لاعتقاده جواز حذف التمييز. إذا استشهد أبو حيان بشاهد من الحديث على جواز حذف التمييز، ثمّ دعّمه بشاهد آخر من النثر وهو قول لأحد الصحابة، وما يجب ذكره في هذه المسألة هو استشهاد أبي حيان بالحديث نفسه الذي استشهد به ابن مالك في شرحه للتسهيل.[6]

6- 4-5-في: مذاهب النحويين في اللام الفارقة بعد (إن) المخففة[7]:

تُرادف (إنّ) (نعم)، فلا إعمال، وتُخفّف فيبطل الاختصاص، ويغلب الإهمال، وتلزم اللام بعدها فارقة إن خيف لبس بـــ (إن) النافية و لم يكن بعدها نفي. وليست غيرَ الابتدائية

---

[1]- سيبويه، "الكتاب"، 175/2- 176.

[2]- هذا من قول النبي ﷺ، عن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: « **نِعْمَ عبدُ اللهِ خالدٌ سيفٌ من سيوفِ اللهِ**»، يُنظر: علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان لفوري (975هـ)، "كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال"، تحقيق: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط5، 1401هـ-1981م، رقم الحديث: 37023، 370/13، ويُنظر: ابن عقيل، "المساعد"، 132/2، و أبو حيان، "الارتشاف"، ص 2052.

[3]- "كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال"، هذا قول للنبي ﷺ رواه أبو هريرة، رقم الحديث: 37023، 370/13، ويُنظر: ابن عقيل "المساعد"، 132/2، و ابن مالك، "شرح التسهيل"، 14/3.

[4]- هذا قول سهيل بن حنيف رضي الله عنه، البخاري، "الصحيح"، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما يذكر من ذمّ الرأي وتكلّف القياس، رقم الحديث: 7308، ص849. يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 14/3، والسيوطي، "همع الهوامع"، 86/2، و ابن عقيل، "المساعد"، 132/2.

[5]- يُنظر: ابن مالك، "تسهيل الفوائد"، ص127، وابن مالك، "شرح التسهيل"، 14/3، وابن عقيل، "المساعد"، 132/2، وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص2052-2053.

[6]- يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، 14/3.

[7]- أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 128/5.

خلافا لأبي علي، ولا يليها غالبا من الأفعال إلّا ماض ناسخ للابتداء...[1] وعند شرح أبي حيان لقول ابن مالك (وليست غير الابتدائية خلافا لأبي علي) بيّن أنّ النحويين قد اختلفوا في هذه اللام، فذهب سيبويه والأخفش[2] سعيد بن مسعدة والأخفش علي بن سليمان وأكثر نحاة بغداد وأبو الحسن بن الأخضر إلى أنّها لام الابتداء التي كانت مع المشدّدة، لزمت للفرق، وهو اختيار ابن عصفور[3] وابن مالك، وذهب الفارسي وأبو عبد الله بن أبي العافية والأستاذ أبو علي وأبو الحسن بن أبي الربيع إلى أنّها ليست لام إنّ المشدّدة التي للابتداء، بل هي لام أخرى اجتُلِبت للفرق[4]. واستدلّ أبو علي على أنّها ليست لام (إنّ) بأنّ لام (إنَّ) حكمها أن تدخل على (إنّ) حتى تكون متقدّمة على اسم "إنّ" الذي هو مبتدأ في الأصل فأُخرت للخبر لئلا يجتمع تأكيدان إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى أو ما هو واقع موقعه، أو راجع إليه....

ولام (إنّ) لا تدخل على شيء من ذلك. فإذا لم تكن لام الابتداء ولا هي لام القسم، لأنّها لا تدخل على الاسم إلّا إن كان مبتدأ نحو: لزيد قائم، ولم تكن اللام التي توجب التعليق، لم يمنع مانع من فتح (إنْ) إذا وقعت بعد (**علمت**)[5] قال: وإذا فتحت لم تحتج إلى اللام لأنّها إذ ذاك لا تلتبس بـــ (إن) النافية فتحتاج إلى الفرق، قال: وإن شئت أثبت اللام على طريق التأكيد[6].

وعند حديث أبي حيان عن جواز دخول (علمت) على (إنِ) المخففة من الثقيلة استشهد بقول الرسول ﷺ:[7] «**وَقَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا**» فقال: ومن دخول (علمت) على (إن)

---

[1]- أبو حيان، "المصدر نفسه"، 128/5.

[2]- الأخفش، "معاني القرآن"، ص 112- 113، وابن مالك، "شرح التسهيل"، 36/2.

[3]- ابن عصفور، "تقريب المقرب"، 111/1.

[4]- يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 135/5.

[5] - مَثَّلَ ذلك بقولكَ: علمتُ أَنْ وجَدَكَ زيدٌ لَكاذبا يُنظر: أبو حيان، " التذييل والتكميل"، 136/5

[6] - أبو حيان،"التذييل والتكميل "، 136/5.

[7] - البخاري،" الصحيح"،كتاب العلم- باب- من أجاب االفَتْيا بإشارة اليد والرأس، رقم الحديث 86، ص21، وفي:كتاب: الكسوف، باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف، رقم الحديث 1053، ص 121،.برواية: «**قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا** » من حديث "أسماء ".

المخففة من الثقيلة ما جاء في الحديث المشهور من قوله: وقد علمنا إن كنت لمؤمنا بكسر (إِنْ) على مذهب أبي الحسن، وبفتحها على مذهب أبي علي، والصحيح الكسر لما ذكرناه.

6-4-6- في: ما يلحق بـــ "صار" ممّا رادفها:[1]

ذكر أبو حيان في هذه المسألة أنّ ابن مالك أنشد على أنّ "آل" بمعنى "صار" قول الشاعر:[2]

وعَرُوبِ غير فاحِشَةٍ ❁ مَلَّكَتْنِي وُدَّها حِقَبَـــا

ثمّ آلت لا تُكَلِّمُنَـــا ❁ كلُّ حيٍّ مُعْقَبٌ عُقَبَا

ثمّ عقب أبو حيان على هذا الشاهد قائلا: ولا حجّة في هذا لأنّه يحتمل أن يكون (آلت) بمعنى (حلفت)، و(لا تكلّمنا)جواب القسم كقوله:[3]

.... ❁ ...وآَلَتْ حَلْفَةً لم تَحَلَّل

«لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رقابَ بَعْضٍ »[4].

---

[1] – أبو حيان،"التذييل والتكميل "، 162/4.

[2] – البيتان ليسا في شرح التسهيل لابن مالك، وهما بلا نسبة في: أبو حيان،"التذييل والتكميل "، 162/4، وفي: إميل بديع يعقوب،" المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، 128/1، وفي: "لسان العرب"، 618/1، (عقب)، و"تاج العروس"، 420/3(عقب)، والبيت الثاني بلا نسبة في: السيوطي، "همع الهوامع"، 357/1.

[3] – هو امرؤ القيس والبيت بتمامه:

وَيَوْماً على ظهرِ الكَثِيبِ تَعَذّرتْ ❁ عَلَيَّ وآلتْ حَلْفَةً لم تَحَلَّلِ

امرؤ القيس، "الديوان"، ص32.

[4]– هذا حديث أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: الإنصات للعلماء، ص25، رقم: 121. وكتاب: الأضاحي، باب: من قال: الأضحى يوم النحر، الحديث رقم: 5550، ص668، وفي: كتاب: الفتن، باب: قول النبي: «**لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رقابَ بَعْضٍ**»، الحديث رقم: 7076، ص823، ومسلم، "الصحيح"، كتاب: الإيمان، باب: لا ترجعوا بعدي كفارا، الحديث رقم: 225، ص49. قال في حجة الوداع « **وَيْحَكُمْ**» أو قال: «**وَيْلَكُمْ لاتَرْجِعُوا بعْدِي**».

وقال:[1]

قَدْ يَرْجِعُ المرْءُ بَعْدَ المقتِ ذا مِقَةٍ ✿ بالحلمِ فادْرَأْ به بغضَاءَ ذِي إِحَنِ

ومَا المَرْءُ إلّا كالشِّهَابِ وضَوْئِهِ ✿ يَحُورُ رَمَادًا بعدَ إذْ هُوَ ساطِعُ[2]

« فاسْتَحَالَتْ غَرْباً »[3]. وقال: [4]

إنّ العَدَاوةَ تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةً ✿ بِتَدَارُكِ الهنواتِ بالحَسَنَاتِ

إذا أبو حيان اعترض على ما استشهد به ابن مالك عندما ذهب إلى أنّ (آل) قد تجيء بمعنى (صار) ورأى أنّ ذلك الشاهد لا حجة فيه، ثمّ استشهد هو بدوره بشطر من الشعر على أنّ (آلت) قد تأتي بمعنى (حلفت).

ثمّ استشهد بحديث نبوي شريف على مجيء (رجع) بمعنى (صار) عضده بشاهد من الشعر، كما استشهد أبو حيان على مجيء (استحال) بمعنى (صار) بحديث نبوي (فاستحالت غربا) أردفه بشاهد من الشعر.

---

[1]- البيت بلا نسبة في: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 162/4.

[2]- هذا البيت للبيد وهو في ديوانه، ص56.

[3]- هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رقم الحديث: 3682، ص 434، وغيره "عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنّ النبي ﷺ قال: « **أُريتُ في المَنَامِ أنّي أَنْزِعُ بدَلْوِ بَكْرَةٍ على قَلِيبٍ، فجاء أبو بكْرٍ، فنَزَعَ ذَنُوبًا أو ذَنُوبَيْنِ نَزْعاً ضَعِيفاً، واللهُ يغفرُ لَهُ، ثمّ جاء عمرُ بن الخطاب، فاستحالت غَرْباً فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا يَفْرِي فَرِيَّهُ، حتى رَوِيَ الناسُ وضَرَبُوا بعَطَنٍ** ».. البَكْرَة الشابة من الإبل، والبَكَرَةَ: الخشبة المستديرة التي تعلّق فيها الدلو.والغَرْبُ: الدلو العظيمة تتخذ من جلد ثور.."، ويُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 163/4.

[4]- البيت بلا نسبة في: يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 163/4، وابن مالك، "شرح التسهيل"، 329/1، والشنقيطي، "الدرر اللوامع"، 53/2، السيوطي، "همع الهوامع"، 112/1.

وما يلفت الانتباه في هذه المسألة هو استشهاد أبي حيان بشاهدين كان قد استشهد بهما ابن مالك في شرحه للتسهيل في المسألة نفسها التي نحن بصدد دراستها وهما حديث الرسول ﷺ: « **فاسْتَحَالَتْ غَرْباً**» والبيت الشعري:

إنَّ العداوةَ تستحيلُ.... ✿ ....

6-4-7- في: أفعال المقاربة:[1] أو (الفعل "أَلَمَّ" وحال خبره):

نقل أبو حيان عن ابن مالك أنّه ذكر في شرحه أنّ أفعال المقاربة- هي أربعة عشر فعلا، لأنّ طَفَقَ بفتح الفاء وطَبِقَ بالباء المكسورة لغتان في طَفِقَ وعدّها ابن مالك[2] ستة عشر فعلا، وزاد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري[3] في كتابه المسمى "الإملاء المنتخل"[4] في أفعال هذا الباب: قارب وكارب وقرّب وأحال وأقبل و أظلّ وأشفى وشارف وقرُبَ ودَنا وأَثَر وقام وقَعَدَ وذَهَبَ وازدلف ودلِف وأَزلفَ وأشرف وهَمّأ وأَسَفَّ،وزاد غيرهما: طار وانبرى وأَلَمَّ ونَشبَ.

وعند حديث أبي حيان عن خبر (أَلَمَّ) وكونه مقرونا أو مجردا من "أنّ" استشهد بحديثين شريفين فقال: وأمّا (أَلَمَّ) فجاء في الحديث:[5]« **لَوْلَا أنّه شَيْءٌ قَضَاهُ اللهُ لَأَلَمَّ أنْ يَذْهَبَ بَصَرُهُ**»،

---

[1]- أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 328/4.

[2]- ابن مالك، "شرح التسهيل"، 389/1.

[3]- السيوطي، "بغية الوعاة"، 335/1، وقد ذكر أبو حيان في: "الارتشاف"، ص 2373، أنّه من أصحابه وهذا يعني أنّه أندلسي، وذكر في تذكرة النحاة، ص42، أنّه سبتيّ.

[4]- في: البغية "المنخّل"، يُنظر: السيوطي، "بغية الوعاة"، 335/1، وفي: أبو حيان، "الارتشاف"، ص2373، "إملاء المنتحل في شرح كتاب الجمل"، وفي: "تذكرة النحاة"، ص 42، "الإملاء المنتحل في شرح كتاب الجمل"، وفي البغية أنّ ابن مكتوم قال في هذا الكتاب: « نقل عنه أبو حيان في أفعال المقاربة من شرح التسهيل ولا نعرفه إلّا من جهته»، "بغية الوعاة"، 335/1.

[5]- أبو عبيد بن سلام، "غريب الحديث"، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ،حيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1384هـ-1964م، 90/1.

وفي الحديث أيضا:[1] «**إِنَّ ممّا يُنْبِتُ الربيعُ ما يَقْتُلُ حَبَطًا أو يُلِمُّ**» يريد أو يُلِمُّ أن يقتلَ.[2]

6-4-8- في: جواز الحضور أو الغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوف عن حاضر مقدَّم[3]:

يجوز الحضور أو الغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوف عن حاضر مقدّم ما لم يُقصد تشبيهه بالمخبر به، فتتعيّن الغيبة، ودون التشبيه يجوز الأمران إن وُجد ضميران. وعندما شرح أبو حيان كلام ابن مالك سرد الشواهد التي استعان بها ابن مالك في شرحه، كما بيّن أنّ بعض المسائل التي ذكرها ابن مالك في هذا الموضع تحتاج إلى تحرير وتقييد[4]، فمن ذلك أنّه بيّن أنّ من شرط مراعاة ضمير المتكلّم أو المخاطب أن يتأخر الخبر، فلو تقدّم لم يجز إلّا مراعاة الموصول فيعود غائبا، مثاله أن تقدّم الخبر في: أنا الذي قمتُ، وأنت الذي قمتَ، فإذا قدّمته وجب أن يكون الضمير غائبا،فتقول الذي قام أنا، وأضاف أبو حيان في المسألة نفسها أنّ ابن مالك احترز بقوله:« عن حاضر مقدّم » عن أن يتأخّر، فإنّه لا يجوز مراعاة المعنى، خلافا للكسائي...

والنواسخ حكم الموصول والنكرة الواقعين خبرا للناسخ حكمهما إذا وقعا خبرا، فيجوز أن يكون غائبا وأن يطابق الضمير نحو قوله:[5]

---

[1]- هذا جزء من حديث أخرجه البخاري، "الصحيح"، كتاب: الجهاد والسير، باب: فضل النفقة في سبيل الله، الحديث رقم: 2842، ص 336، بهذه الرواية: «**وإِنَّهُ كُلَّمَا يُنْبِتُ الربيعُ**»، وكتاب: الرقاق، باب: ما يُحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، الحديث رقم: 6427، ص753، مروي هكذا: «**إِنَّ كلّ ما يُنْبِتُ الربيعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أو يُلِمُّ** »، ومسلم، "الصحيح"، كتاب: الزكاة، باب: تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا، الحديث رقم: 2421، ص366، الحبط أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها.

[2]- أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 341/4.

[3]- أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 100/3.

[4]- أبو حيان، "المصدر نفسه"، 3/ 99.

[5] – صدر البيت:

أَحَارِ بن بدرٍ قد وَليتَ وِلايةً ❁ فَكُنْ جُرَذًا مِمَّنْ يخونُ و يَسْرِقُ

وهو من أبيات تنسب لأنس بن أبي أناس، وقيل ابن أبي إياس، وقيل ابن أبي أُنَيْسٍ، ولأبي الأسود الدؤلي. يُنظر: المبرد، "الكامل،ص 411. وابن قتيبة، "الشعر الشعراء"، ص737-738، و"عيون الأخبار"، 58/1، والجاحظ، "الحيوان"، 116/3، 255/5، و أبو الأسود الدؤلي،"الديوان" ،ص177.

.... ❁ فَكُنْ جُرَذًا فيها يخونُ ويسرقُ

يُروى بالتاء وبالياء. وقال الشاعر:[1]

وكُنَّا أُناساً قبلَ غَزْوَةِ قرملٍ ❁ وَرِثْنَا الغِنَى والمَجْدَ أكبرَ أكْبَرا

وفي الحديث[2]: « **إنّكَ امرؤٌ فيكَ جَاهِلِيَّةٌ** ».

إذا استشهد أبو حيان في هذه المسألة بشاهدين شعريين دعّمهما بشاهد من الحديث النبوي الشريف.

وبعد هذه الإطالة على بعض المسائل النحوية التي استشهد فيها أبو حيان بالحديث النبوي أستطيع القول أنّ أبا حيان استشهد بالحديث النبوي في كتبه مثل:"البحر المحيط"، و"ارتشاف الضرب"، و"التذييل والتكميل"، و"منهج السالك"، في أمور نحوية ولغوية في بعض المرات لمجرّد الاستدلال وذلك بعد أن يستشهد بقراءات القرآن وآياته، أو بأبيات من الشعر، في حين يستشهد ببعضها على إثبات حكم نحوي ولم يذكر شاهدا إلّا الحديث[3].

وقد يثبت القاعدة بحديث ويقيس عليه كما في قوله عند الكلام على الجمل الحالية المبدوءة بمضارع مسبوق بأداة نفي، إذ أجاز أن يُقال: «جاء زيد إن يدري كيف الطريق» قياسا على وقوعه خبرا لـــ "ظلّ" في قوله ﷺ:[4] «**حتى يَظَلُّ إِنْ يَدْرِي كَيْفَ صَلَّى**»[5]، وأجاز

---

[1]- هو امرؤ القيس، يُنظر: "الديوان"، ص97.

[2]- البخاري، "الصحيح"، كتاب: الإيمان، باب: المعاصي من أمر الجاهلية ولا يُكَفَّرُ صاحبها بارتكابها إلّا بالشرك، ص14، الحديث رقم: 22، وكتاب: الأدب، باب: 44 ما يُنهى من السباب واللّعن، الحديث رقم: 6050، ص714،و يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، 100/3.

[3]- خديجة الحديثي، " أبو حيان النحوي"، ص440.

[4]- مسلم، "الصحيح"، كتاب: الصلاة، باب: فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه، رقم الحديث: 860 ص 148، و أبو داود، "السنن"، كتاب: الصلاة، باب: رفع الصوت في الأذان رقم الحديث: 516، ص197.

[5] - أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص1607.

الفتح والكسر في همزة "إنّ" إن وقعت خبرا للمبتدأ محتجا بحديث[1] احتجّ به سيبويه[2] وهو:«**أَوَلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ**» [3] بكسر همزة «أنّ» وفتحها . وأجاز مجيء (مِنَ) لابتداء الغاية في غير المكان أي في الزمان والأشخاص، واحتجّ على ذلك بما جاء في الحديث: «**مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ إلى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ**»[4]، كما قد يأتي بأقوال منسوبة إلى نحاة آخرين محتجين بالحديث في بناء قواعد عليه، ويتابعهم في مواضع ويردّهم في مواضع أخرى[5].

وأغلبية الأحاديث التي اعتمد عليها أبو حيان في استشهاده هي تلك التي اتفق الرواة على نقلها بلفظ واحد، أو ما تواتر فيه النقل، أو تظافر النقل فيه،وما إلى ذلك من عبارات، والأحاديث التي من هذا النوع لم يختلف معظم الباحثين في الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف في الاحتجاج بها وبناء القواعد والأحكام عليها[6].

أمّا ردوده على ابن مالك احتجاجه بالحديث فلأنّ ابن مالك لم يكن يحتجّ فقط بالأحاديث التي صحّ نقل لفظها، أو تظافرت نقول الرواة لها بلفظ واحد وإنّما كان يحتجّ بأيّ حديث يجد فيه شيئا جديدا مخالفا لما وضعه المتقدّمون من القواعد والأحكام ويبني عليه قواعد جديدة وأحكاما يستدرك بها على السابقين سواء أكان الحديث مما نقل بلفظه أم بمعناه، وسواء أكان راويه ثقة عربيا فصيحا أم ليس كذلك، وسواء أتعدّدت فيه الروايات أم اتّحدت[7].

---

[1]- خديجة الحديثي، "المدارس النحوية"، ص329.

[2]- سيبويه، "الكتاب"، 164/3.

[3]- البرهان فوري، "كتر العمال في سنن الأقوال والأفعال"، كتاب: المواعظ والرقائق والخطب والحكم من قسم الأفعال، خطب علي ومواعظه رضي الله عنه، 171/16، والحديث فيه بهذه الرواية: « **و إنَّ أَوَلَ ما أبدأكَ بِهِ فِي ذَلِكَ وآخره أَنّي أَحْمَدُ اللهَ** ».

[4]- البخاري، "الصحيح"، كتاب: التفسير، باب: ﴿ قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾، الحديث رقم: 4553، ص534.

يُنظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص156، وخديجة الحديثي، "المدارس النحوية"، ص328.

[5]- أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ص 250.

[6]- يُنظر: خديجة الحديثي،"موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث"، ص364.

[7]- خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ص364.

وممّا سبق أستنتج أنّ أبا حيان لم يكن يرفض الاحتجاج بالحديث مطلقا، وأنّ معظم ردوده على ابن مالك في اعتداده الحديث مطلقا، إذ إنّ فيه ما لم يقتنع بصحته أبو حيان.

إذا أئمة النحو في الأندلس استشهدوا بالحديث النبوي، وهذا ما وقفت عليه من خلال تلك المسائل النحوية التي اطلعت عليها في بعض مؤلفاهم، إلا أن هؤلاء النحاة قد اختلفوا في منهجهم في قضية الأخذ بالشاهد من الحديث؛ فابن مالك مثلا استشهد بالأحاديث النبوية دون استثناء، أما أبو حيان والذي اشتهر برفضه للاستشهاد بالحديث، فقد ثبت أنه استشهد به ولكن بعد أن وضع قيودا لتلك الأحاديث التي يصح الاستدلال بها.

وما يمكن استخلاصه من هذا الباب هو أنّ نحاة الأندلس قد كانت لهم وجهة نظر خاصّة اتجاه الشاهد النحوي؛ حيث أعطوا الأولويّة للنثر، فجعلوا القرآن الكريم وقراءاته في المرتبة الأولى، ثمّ الحديث النبوي في المرتبة الثانية، وبعده كلام العرب من شعر ونثر، وكان تصنيفهم للحديث النبوي الشريف كمصدر أساس من مصادر الاستشهاد، هو الميزة التي انفرد بها الدرس النحوي عندهم.

خـــــاتمـــــة

بعد هذه الدراسة الممتعة في رياض شواهد اللغة العربية المتنوعة خلصت إلى بعض النتائج منها:

– إنّ للنحو البصري الأثر الكبير على نحاة الأندلس على مر العصور، ومثله النحو الكوفي؛ الذي اشتهر هناك قبل النحو البصري، واختفى نسبيا بعد ظهور واشتهار النحو البصري، إذ لم يندثر كل الاندثار هناك، بل بقي له أثر على مر العصور حتى في القرن السابع هجري. ومن هنا فإنّ النحو في الأندلس كان خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة نحوا بصريا كوفيا، ولم يخلُص لأحدهما دون الآخر.

– إنّ النحاة الأوائل اعتمدوا مصادر السماع المختلفة حيث أفادوا منها في استنباط قواعدهم النحوية، ولكن الأولوية عندهم كانت للشعر العربي الفصيح؛ لأنّه كان همّ العربي وسدمه، وجعلوا القرآن في المرتبة الثانية وبعده الحديث النبوي الذي عدّوه داخلا في كلام العرب، أمّا نحاة الأندلس فقد كانت لهم وجهة نظر خاصّة بهم فيما يخصّ تعاملهم مع الشواهد النحوية؛ حيث أعطوا الأولويّة للنثر، فجعلوا القرآن الكريم وقراءاته في المرتبة الأولى، ثمّ الحديث النبوي في المرتبة الثانية، وبعده كلام العرب من شعر ونثر، وكان تصنيفهم للحديث النبوي الشريف كمصدر أساس من مصادر الاستشهاد، هو الميزة التي انفرد بها الدرس النحوي عندهم.

– اهتمام نحاة الأندلس بالشاهد النحوي وأنواعه المختلفة دون تفضيل نوع على آخر فهم مع الشاهد النحوي الذي يخدم القاعدة.

– نحا نحاة الأندلس نحو المشارقة في قضية نسبة الشاهد الشعري فتجدهم في أغلب الأحيان ينسبون البيت الشعري لصاحبه وفي أحايين أخرى لا يهتمون لذلك، فلا يكلّفون أنفسهم عناء البحث عن قائله فهمّهم الأول كان البحث عن الشاهد الذي يثبتون به صحة القاعدة النحوية.

– انفرد كل من السهيلي وابن مالك وأبي حيان ببعض الشواهد الشعرية التي لم أجدها في المصادرالأخرى التي بين يدي.

– إنّ نحاة الأندلس من بين النحاة المتأخرين الذين عنوا بالقرآن الكريم وقراءاته عناية كبيرة، وهذا ما يتّضح لنا جليّا في مؤلّفاتهم، ولقد نشأ من هذه العناية أن كانت القراءات أصلا مقدّما

من أصولهم، يبنون عليها آراءهم، كما كانت عندهم بمكان التقديس والاحترام، بل إنّ الأندلسيين كانوا من أكثر من ذبّ عن القراء ونافح عنهم، وردّ عنهم ما وُجّه لهم من قيل، واُتّهموا به من اللحن .

– إنّ النحاة الأوائل وقفوا موقفا غير واضح الملامح من الاستشهاد بالحديث فلم يتركوا الاستدلال به، وهم في الوقت نفسه لم يستدلّوا به بكثرة كما استدلّوا بالقرآن الكريم والشعر وكلام العرب و لم يفصحوا عن سبب ذلك المنهج الذي اتبعوه.

– إنّ بعض نحاة الأندلس المتأخرين كالسهيلي وابن خروف وابن مالك وغيرهم قد خالفوا النحاة الأوائل حين استشهدوا بالحديث الشريف في كتبهم على إثبات القواعد النحوية، وبقي عدد منهم متمسّكين بطريقة الجمهور في عدم الإكثار من الاستدلال بالحديث الشريف، في حين توسّط آخرون في هذا الاحتجاج كالشاطبي .

– حاول بعض نحاة الأندلس أن ينبّهوا على الأسباب التي أدّت إلى عدم إكثار النحاة القدامى من الاحتجاج بالحديث الشريف في مسائل النحو.

– الجديد عند نحاة الأندلس هو إكثارهم من الاستشهاد بالحديث النبوي في المسائل النحوية، وهذا ما لم نجده عند النحاة المشارقة، فالسهيلي وابن مالك ومن نهج نهجهما استطاعوا أن يثبتوا أنّ كثيرا من المسائل خفي جوازها على أكثر النحويين؛ لأنّهم لم يجدوا لها من الشواهد ما يؤيّدها مع أ نّها وردت في الحديث الشريف الذي لم يعوّلوا عليه في الاستشهاد.

– بعض نحاة الأندلس الذين استطعت الاطلاع على ما تيسّر لي من مؤلّفاتهم أعطوا الظواهر اللغوية الموجودة في الأحاديث حقها في الدراسة، كما فعلوا مع غيرها من المصادر اللغوية على عكس النحاة المشارقة الذين قلّلوا من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فحرموا أنفسهم من مورد غني بالظواهر اللغوية .

وآخر ما يمكن قوله هو أنّ موضوع الشاهد النحوي يبقى موضوعا شيقا، ويحتاج من الصبر والدراسة ما يحتاج.

والله من وراء القصد وهو المستعان

الفهـــــارس

فهرس الآيات القرآنية

آل عمران	﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾	75	250
آل عمران	﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾	119	297
آل عمران	﴿يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾	155	353
النساء	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	1	248
النساء	﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾	4	304
النساء	﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾	9	274
النساء	﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾	12	304
النساء	﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾	53	308
النساء	﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾	57	260
النساء	﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾	79	186
النساء	﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾	123	300
النساء	﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾	136	275
النساء	﴿فَـَٔامِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾	170	239
النساء	﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾	171	239
النساء	﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ s﴾	176	81
المائدة	﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾	35	62

المائدة	﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾	38	116
المائدة	﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾	138	354
الأنعام	﴿وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ﴾	32	288
الأنعام	﴿ٱلنَّارُ مَثۡوَىٰكُمۡ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾	128	189
الأنعام	﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾	127	248
الأنعام	﴿قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾	127	249
الأنعام	﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾	148	357
الأعراف	﴿أَفَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا بَيَٰتٗا وَهُمۡ نَآئِمُونَ﴾	97	115
الأعراف	﴿أَوَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا ضُحٗى وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ﴾	98	115
الأعراف	﴿أَفَأَمِنُواْ مَكۡرَ ٱللَّهِ﴾	99	115
الأعراف	﴿فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾	99	276
الأعراف	﴿لَوۡ شِئۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم مِّن قَبۡلُ﴾	155	273
الأعراف	﴿وَإِذَا لَمۡ تَأۡتِهِم بِـَٔايَةٖ قَالُواْ﴾	203	291
الأنفال	﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ﴾	24	289
الأنفال	﴿تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ﴾	60	282
التوبة	﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾	6	81
التوبة	﴿كَيۡفَ وَإِن يَظۡهَرُواْ عَلَيۡكُمۡ﴾	8	80
التوبة	﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾	30	270–112
التوبة	﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡ﴾	67	183

التوبة	﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾	108	369
يونس	﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ ﴾	58	161–107
يونس	﴿فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ ﴾	98	113
هود	﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾	43	113
هود	﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ ﴾	67	262
هود	﴿وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡ ﴾	81	277
هود	﴿وَمَنۡ هُوَ كَٰذِبٌ ﴾	93	300
هود	﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ ﴾	108	355
هود	﴿فَلَوۡلَا كَانَ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مِن قَبۡلِكُمۡ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡفَسَادِ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنۡ أَنجَيۡنَا مِنۡهُمۡ ﴾	116	113
يوسف	﴿إِنِّي لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ ﴾	13	282
يوسف	﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ ﴾	90	364
الرعد	﴿يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ ﴾	23	357
الرعد	﴿طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ ﴾	29	111
الرعد	﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَ ﴾	35	116
الحجر	﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا الذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون ﴾	9	110
النحل	﴿ أَوۡ يَأۡخُذَهُمۡ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمۡ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾	47	61
الإسراء	﴿وَإِذٗا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾	76	308
الإسراء	﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾	110	302

الكهف	﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا ﴾	6	130
الكهف	﴿بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا ﴾	50	290
الكهف	﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ ﴾	102	305
الكهف	﴿قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴾	103	304
مريم	﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾	4	313
مريم	﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا﴾	93	340
طه	﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾	4	112
طه	﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾	72	299
الأنبياء	﴿لَقَدۡ كُنتُمۡ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾	54	356
الحج	﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِ ﴾	25	209
الحج	﴿أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ ﴾	40	113
النور	﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا وَفَرَضۡنَٰهَا ﴾	1	116
النور	﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾	2	116
النور	﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾	14	367
النور	﴿أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾	31	213
النور	﴿وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ ﴾	45	301

النور	﴿مِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖ﴾	45	301
النور	﴿كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖ﴾	45	301
الفرقان	﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾	41	299
الشعراء	﴿فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾	4	362-57
الشعراء	﴿وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾	23	300
الشعراء	﴿قَالُواْ لَا ضَيۡرَ﴾	50	383
النمل	﴿وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ﴾	87	116
القصص	﴿لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا﴾	7	337
القصص	﴿مَنۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾	72	300
العنكبوت	﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾	2	305
العنكبوت	﴿وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾	12	312-107
السجدة	﴿الٓمٓ ١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾	3-1	112
الأحزاب	﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾	35	280
الأحزاب	﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ﴾	56	280
سبأ	﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾	28	267
سبأ	﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ﴾	43	291
سبأ	﴿فَلَا فَوۡتَ﴾	51	383

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
يس	﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ﴾	32	116
يس	﴿ وآية لهم الليل﴾	37	341
يس	﴿أَنُطۡعِمُ مَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطۡعَمَهُۥٓ﴾	47	273
الصافات	﴿أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ ١٦ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلۡأَوَّلُونَ﴾	17-16	115
ص	﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾	33	205
الزمر	﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾	64	342
فصلت	﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا﴾	11	284
فصلت	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾	41	209
فصلت	﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفۡسِهِۦ﴾	46	234
الزخرف	﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾	1	112
الزخرف	﴿وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ﴾	36	295
الزخرف	﴿ٱلۡأَخِلَّآءُ يَوۡمَئِذِۭ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلۡمُتَّقِينَ﴾	67	276
الزخرف	﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ﴾	77	312
الزخرف	﴿وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ﴾	80	293
الأحقاف	﴿مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾	5	301
محمد	﴿طَاعَةٞ وَقَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ﴾	21	180
الطور	﴿فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ﴾	16	309
الطور	﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلُ نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾	28	124
النجم	﴿أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾	35	211

القمر	﴿خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ﴾	7	125
الرحمن	﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ﴾	26	339
الحشر	﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ﴾	59	306
المنافقون	﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ﴾	1	291
المرسلات	﴿وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ﴾	15	111
النازعات	﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾	5	131
النحل	﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗا﴾	30	238
النحل	﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾	124	283
الصافات	﴿وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ نَبِيّٗا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾	112	256
البروج	﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ﴿٤﴾ ٱلنَّارِ﴾	5-4	257
الحجر	﴿لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾	60-59	277
الجمعة	﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡ﴾	8	124
الطلاق	﴿ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ﴾	7	312
التحريم	﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا﴾	4	353
الحاقة	﴿فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ﴾	47	162
الجن	﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا﴾	19	202
المزمل	﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٢﴾ نِّصۡفَهُۥٓ﴾	3-2	275
المدثر	﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ﴾	4	63

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
القيامة	﴿إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ﴾	17	99-97
القيامة	﴿ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ﴾	18	97
القيامة	﴿وَقِيلَ مَنۡۜ رَاقٖ﴾	27	128
الإنسان	﴿ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ﴾	1	313
الإنسان	﴿إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾	3	233
المطففين	﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ﴾	1	111
الانشقاق	﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾	1	291
الغاشية	﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ ﴾	1	131
البلد	﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴾	1	258
البلد	﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ﴾	11	259
الضحى	﴿وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ ﴾	11	132
الشرح	﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ﴾	1	294
العلق	﴿... لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴾	16-15	261
العصر	﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾	3-2	276
الإخلاص	﴿ قل هو اللهُ أحدُ الله الصمدُ﴾	2-1	271

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

الألف	« إنّكَ امرؤٌ فيكَ جَاهِلِيَّةٌ »	393
الألف	« إنَّمَا مَثَلُكُمْ واليَهُودِ والنصارَى كَرَجُلٍ اِسْتَعْمَلَ عُمَّالاً »	284
الألف	« إنهما لَيُعَذَّبَانِ ومَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ »	367
الألف	« إِنْ يَكُنْهُ فَلَن تُسَلَّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»	376
الألف	« إِنِّي عَبْدُ اللَهِ آكِلاً كَمَا يَأْكُلُ العَبْدُ، وشَارِباً كَمَا يَشْرَبُ العَبْدُ »	158
الألف	«إنّي لَأُنَسَّى لأسُنَّ»	337
الباء	« بِئْسَ عبدُ اللهِ»	386
التاء	« تَصَدَّقَ امرؤٌ مِنْ ديناره، مِنْ دِرْهَمِهِ..مِنْ صَاعِ بُرِّه، مِنْ صَاعِ تَمْرِه »	358
التاء	« تَائِبُون آيِبُون لرَبِّنا حَامِدُون»	161
الثاء	« ثَوْبِي حَجَرُ ثَوْبِي حَجَرُ»	378-361
الحاء	« حتى يَظَلَّ إِنْ يَدْرِي كَيْفَ صَلَّى»	393
الحاء	« الحمدُ للهِ الذي هداكَ للفطرةِ ، لو أخذتَ الخمرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ »	273
الحاء	« حية ذكر »	254
الخاء	« خُذْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ»	372
الخاء	«خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ بالهاجرةِ فَأُتِيَ بِوَضُوءٍ فتَوَضَّأَ، فَصَلَّى بِنَا الظُّهرَ والعَصْرَ، وبين يَدَيْهِ عَنَزَةٌ، والمرأةُ والحمارُ يَمُرُّونَ مِنْ وَرَائِهَا »	212
الخاء	«خَلِّلُوا بَيْنَ أَصَابِعِكُمْ لا يُخَلِّلْهَا اللهُ بالنارِ»	342
الخاء	«خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى العِبَادِ »	381
الدال	« دَعْنِي فَلْأَضرِبْ »	181
الزاي	«زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ»	372
السين	«سُبُّوحاً قُدُّوساً رَبُّ المَلَائِكَةِ والرُّوحِ » « سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ »	158
الصاد	«... صلى رجلٌ في إزارٍ ورِدَاءٍ، في إزارٍ وقَمِيصٍ، في إزارٍ وقَبَاءٍ »	358
الصاد	« صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي »	338
العين	« عُذِّبَتْ اِمْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَى مَاتَتْ جوعاً فَدَخَلَتْ فيها النَّارَ »	366

الميم	«مَا كِدْتُ أنْ أُصَلِيَ العصرَ حتى كادتْ الشمسُ أن تَغْرُبَ»	202
الميم	« مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إلى اللهِ فيها الصومُ منْهُ في عَشْرِ ذِي الحِجَّة »	158
الميم	« مَثَلُ المُنَافقِ كَمَثَلِ الشاةِ العَائِرَةِ بينَ الغَنَمَيْنِ»	353
الميم	«مَثَلُ المُهَجِّرِ كالذي يُهدِي بَدَنَةً، ثمّ كالذي يُهْدي بَقَرَةً، ثم كَبْشاً، ثم دَجَاجَةً، ثم بَيْضَةً.».	347
الميم	«مَثَلُكُمْ ومَثَلُ اليَهودِ والنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالاً، فقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيراطٍ قيراطٍ؟ فعَمِلَتْ اليهودُ إلى نصفِ النهَارِ على قيراطٍ قيراطٍ، ثُمَّ قال: مَنْ يَعْمَلْ لِي مِن نصفِ النَّهَار إلى صَلاةِ العَصْرِ على قيراطٍ قيراطٍ؟ فعَمِلَتْ النَّصَارَى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إلى صَلَاةِ العَصْرِ على قيراطٍ قيراطٍ. ثُمَّ قال: مَنْ يَعْمَلُ لي مِن صلاة العصرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ؟ ألا فَأَنْتُمْ الذين يَعْمَلُونَ مِن صلاة العصرِ إلى مغربِ الشمسِ على قِيراطين قِيراطين »	368
الميم	«المَرْءُ مَجْزِيٌّ بعَمَلِهِ، إنْ خَيْراً فخيرٌ، وإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ»	346
الميم	« مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فلْيُصَلِّي بالنَّاسِ»	364
الميم	« مِسْكِينٌ رَجُلٌ لا زَوْجَ لَه،مِسْكِينَةٌ امرأةٌ لا زوجَ لَهَا »	341
الميم	« مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ »	372
الميم	«مَنْ أَبَرُّ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: أُمُّكَ قَالَ: ثمَّ أيْ قَالَ: أُمُّكَ »	302
الميم	« مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ جاء يوم القيامة مَكْتُوباً بَيْنَ عَيْنَيْهِ: يائس مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ».	161
الميم	« مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَغْشَانَا »	363
الميم	« من تَأَنَى أصَابَ أَوْ كَادَ، ومَنْ عَجَّلَ أخطأ أو كَادَ »	205
الميم	«مَنْ خَرَجَ إلى المسجدِ لِيُصَلِيَ الضُّحَى لا يُخرِجُهُ إِلَّا إِيَاهُ »	343
الميم	«مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إيماناً واحتساباً غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »	340
الميم	« مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ، وإِنْ أربعةٍ فخامسٌ أو سادسٌ »	214
الميم	« مَنْ كَتَبَ عَنِّى غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلاَ حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ – قَالَ هَمَّامٌ أَحْسِبُهُ قَالَ – مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»	138

الصفحة	الحديث	الحرف
394	«مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ إلى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ»	الميم
362	« مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القدرِ إِيمَاناً واحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »	الميم
386	«نِعْمَ عبدُ اللهِ خالدٌ »	النون
355	« نَهَى أَنْ يُبالَ فِي الماءِ الدَّائِمِ»	النون
298	«هَا أَنَا ذَا يا رَسُولَ اللهِ »	الهاء
355-354	«هَذِهِ فُلَانَةُ وفُلَانَةُ تَسْأَلَانِكَ عَنْ إِنْفَاقِهِما على أَزْوَاجِهِما أَلَهُمَا فيهِ أَجْرٌ »	الهاء
286	«هل أنتُمْ تَارِكُو لِي صاحِبِي»	الهاء
340	« وأَحْيَاناً يَتَمَثَّلُ لِي المَلَكُ رجلاً»	الواو
386	« وشَهِدْتُ صِفِّينَ وبِئْسَتْ صِفُّونَ »	الواو
273	« وأظنُّ لو تَكَلَّمَتْ تصدّقتْ فهل لها من أجر إن تصدّقتُ عنها؟ قال: (نعم)»	الواو
386	« وبئس عبد الله »	الواو
278	« ولاَ تَدْرِي نفسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تموتُ إِلَّا اللهُ »	الواو
354	« ومَسَحَ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا »	الواو
151	« ونَخْلَعُ ونترُكُ من يَفْجُرُك»	الواو
216	« يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ القيامةِ»	الياء
343	« يا رسولَ الله، لا تطاولْ يُصِبْكَ سِهَامهمْ »	الياء
361	«يَا عَظِيماً يُرْجَى لكلِّ عَظِيمٍ »	الياء
350	« يا عائشةُ لولا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الكعبةَ فَجَعَلْتُ لها بَابَيْنِ»	الياء
333-330	« يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار »	الياء

فهرس الأمثال وأقوال العرب

فهرس الأبيات الشعرية

الحرف	الأبيات الشعرية		الصفحة
الهمزة	بنَصرِ اللهِ روحُ القدسِ فيها	ميكالٌ فَيَا طيبَ المَلاءِ	173
الهمزة	نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لَوْ بَذَلَتْ	رَدَّ التَّحِيَةِ نُطْقًا أو بإِيمَاءِ	386
الهمزة	يالَكَ مِنْ تَمْرٍ ومِنْ شِيشَاءِ	يَنْشَبُ فِي المسعَلِ و اللَّهَاءِ	173
الهمزة	ليتَ شِعْرِي!وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ ؟!	إنّ لَيْتًا وإنَّ لوًا عَنَاءُ	184
الهمزة	أَمَنْ يَهْجو رَسولَ اللهِ مِنْكُمْ	وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُه سَواءُ.	194
الباء	ولاَ عَيْبَ فيهم غَيْرَ أنَّ سيُوفهم	بِهِنَّ فلولٌ من قِراعِ الكتائِبِ	114
الباء	وفَلَلْتُ مِنْهُ حَدَّهُ وتَرَكْتُهُ	كَهدبةِ ثَوْبِ الخزِّ لَمّا يُهَدَّبِ	228
الباء	وظاهر الكاشح الأقصى ليجعلني	رِدْءا له ، لا يَدَيْ للصَّقْرِ بالخَرَبِ	244
الباء	فوالله ما نلتم ولا نيلَ منكم	.بمعتدَل وَفقٍ ولا متقارِبِ	274
الباء	أَمَرْتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ بِهِ	فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ	73
الباء	كَأَنَّ حَوَافِرَه مُدْبِراً	خُضِبْنَ وإنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ	175
الباء	إنّ الرجالَ لَهُمْ إليك وسيلةٌ	إِنْ يَأخُذُوك تَكَحَّلي وتَخَضَّبي	62
الباء	فقالتْ لَهُ العَيْنَانِ: سَمْعاً وَطَاعَةً	وحَدَّرَتَا كَالدُرِّ لَمّا يُثَقَّبِ	227
الباء	أَبَعْدَ بَلاَئِي إذ وَجَدْتُهُ	طَرِيحًا كَنَصْلِ السَّيْفِ لَمّا يُرَكَّبِ	228
الباء	وَالعِلْمُ في شُهُبِ الأَرْمَاحِ لامعةً	بين الخَمِيسَيْنِ لا في السبعة الشُهُبِ	175-190
الباء	ولِلْخَيْلِ أيامٌ فمن يَصْطَبِرْ لها	ويَعْرِفْ لها أَيَامَهَا الخيرَ تُعْقِبِ	82
الباء	إذن والله نرميهم بحرب	تُشيبُ الطفلَ قبلِ المشيب	308
الباء	هُمَا أَظْلَمَا حَاليّ ثمت أجليا	ظَلَامَيْهِما عَنْ وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ	225
الباء	لَوْ رَأَيْنا التَّوْكِيدَ خُطَّةِ عَجْزٍ	ما شَفَعْنَا الآذَانَ بالتَّثْويبِ	68
الباء	بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ	تَرَى حُبَّهم عارًا عَلَيَّ وتَحْسَبُ	211
الباء	خَبَّرْ تُماني أَنَّما الموتُ فِي القُرَى	فكيف وَهذي هَضْبَةٌ وكَثِيبُ	80
الباء	ورُبَّ أُمُورٍ لاَ تُضِيرُكَ ضَيْرَةً	ولِلْقَلْبِ مِنْ مَخْشَاتِهِنَّ وَجِيبُ	215

الباء	وقد جَعَلَتْ قَلُوصُ بني سُهَيلٍ	✿	مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ	205
الباء	كأَنَّ صلاَ جَهيزةَ حِينَ تمشي	✿	حَبابُ الماءِ يَتَّبِعُ الحَبابا	178
الباء	فَغُضَّ الطَرْفَ إنّكَ مِنْ نُمَيْرٍ	✿	فلَا كعبًا بلغتَ ولا كِلابَا	94
الباء	انطِقْ بحَقٍ وإنْ مستخرِجا إحَنا	✿	فإنّ ذا الحق غلّابٌ و إن غُلِبا	217
الباء	قَدْ هَاجَ سَارٍ لسارٍ ليلةً طربا	✿	وقد تَصَرَّمَ أَوْ قَدْ كَادَ أو ذَهَبَا	205
التاء	يَا عَيْنُ فَابْكِي أبا الشُّعثِ الشَّجِيَاتِ	✿	يَبْكِينَهُ حُسَّرًا مِثْلَ البَلِيَاتِ	172
التاء	مَنْ كَانَ أَشْرَكَ في تفرُّقِ فالجٍ إلّا كناشِرَةَ الذي ضَيَّعْتُم	✿ ✿	فلَبُونه جَرِبَتْ معا و أَغدَّتِ كالغُصْنِ في غُلَوائه المُتَنَبَّتِ	114
التاء	خَبيرٌ بَنُو لِهِبٍ، فلا تَكُ مُلْغِيًا	✿	مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ	311
الثاء	فَعَادَى بين هَادِيَتَيْن مِنْهَا	✿	وأَوْلَى أن يَزِيدَ على الثَّلاثِ	199
الحاء	يا لَقَومِ مَنْ لِلْعُلَى و المَسَاعِي	✿	يا لَقومِ مَنْ لِلنَّدَى والسّماحِ	229
الحاء	فَإِنَّكَ إنْ يَعْرُوكَ مَنْ أَنْتَ مُحْسِبٌ لِيَزْ	✿	دادَ إلّا كان أَظْفَرَ بالنُّجْحِ	198
الحاء	فلا- وَأَبِي دَهْمَاءَ- زالت عزيزةً	✿	على قومها ما فَتَّلَ الزَنْدَ قادحُ	236
الحاء	يا بؤسَ للحربِ التي	✿	وضَعَت أراهطَ ، فاستراحوا	243
الدال	مُلِئتَ رعبا وقومٌ كنتَ راجيهم	✿	لما دهمتك من قومي بآسادِ	357
الدال	أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْباءُ تنْمي	✿	بما لاقَتْ لَبونُ بَني زِيادِ	364
الدال	ما البحرُ حين تَهُبُّ الريح شاميةً	✿	فيَغْطئِلُّ ويرمي العِبْرَ بالزَّبَدِ	252
الدال	تُرِيدِين كَيْمَا تَجْمَعِيني وخالِداً	✿	وهَلْ يُجْمَعُ السَّيْفَانِ، وَيْحَكِ، فِي غِمْدِ	306
الدال	وَجَدْتُ أَمَنّ النَّاسِ قَيْسَ بن عَثْعَثٍ	✿	فإيّاهُ فيما نَالَني فلْأَحْمَدِ	313
الدال	فَقَالَتْ عَلَى اسمِ اللهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ	✿	وإنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ مَا لَمْ أُعَوَّدِ	235
الدال	فآليتُ لا أنفكُ أَحْذُو قَصِيدَةً	✿	تكونُ و إياهَا بها مثلًا بَعْدِي...	236
الدال	أَلَا أَيُّهذا الزاجري أَحْضُرَ الوَغَى	✿	وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ:هل أنتَ مُخْلِدِي؟	342
الدال	إنِّي لَعِنْدَ أَذَى المولى لَذُو حَنَقٍ	✿	يُخشى ، وحِلمي إذا أُوذيتُ مُعتادُ	242
الدال	فَلَا حَسَباً فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ	✿	ولَا جَدًّا إذا ازْدَحَمَ الجُدُودُ	75

الدال	يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي	❀	ولكنَّنِي بِحُبِّهَا لَعَمِيدُ	195-53
الدال	ثَلَاثٌ كُلُهنّ قتَلْتُ عَمْدًا	❀	فأَخزَى اللهُ رابعةً تعودُ	179
الدال	فكَيْفَ وَلَمْ أَعْلَمْهُمُ خَذَلُوكُمُ	❀	على مُعْظَمٍ ولا أديمَكُمُ قَدُّوا	80
الدال	أتوعِدُنِي بقَوْمِك يا ابن حَجْلٍ	❀	أُشاباتٍ يُخالون العِبَادَا	78
الدال	تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فينا	❀	فَنعْمَ الزّادُ زادُ أَبيك زادَا	194-84
الدال	وإذَا ما سَمِعْتِ مِنْ نَحْوِ أرضٍ	❀	بِمُحِبٍّ قَدْ مَاتَ أو قِيلَ كَادَا	205
الدال	بما جمَّعتَ من حَضَنٍ وعَمْرٍو	❀	وما حَضَنٌ وعَمْرٌو و الجيادَا	78
الدال	فإيَّاكَ والأَنْصَابَ لا تَقْرَبَنَّهَا	❀	ولا تَعْبُدَ الشيطانَ واللهَ فاعْبُدا	182
الدال	لقد نلت عبدَ اللهِ وابنُكَ غاية	❀	من المجد مَنْ يَظْفر بها فاق سُودَدَا	357
الدال	لَهُ نَائلاتٌ ما يُغِبُّ نَوَالُها	❀	وليس عَطاءُ اليوم مانعَهُ غدًا	198
الدال	وسَبْقَ حالٍ ما بحرف جُرّ قد	❀	أَبَوا ولا أَمْنَعُهُ، فَقَدْ وَرَدْ	267
الدال	بَيْدَ لا يَعْثُرُ بالرِّدْفِ وَلاَ	❀	يُسْلِمُ الحيَّ إذا الحيُّ طُرِدْ	384
الراء	وكنتَ هناك أنتَ كريمَ قيسٍ	❀	فما القيسيُّ بعدكَ والفِخارِ	77
الراء	إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرْقُ هيّجَني	❀	ولو تسلّيت عنها أُمَّ عَمّارِ	237
الراء	وشاربٍ مُربحٍ بالكأسِ نادَمَني	❀	لا بالحَصُور ولا فيها بسَوّارِ	300
الراء	أَبَنِيَّ إنَّ أباك شَيَّبَ رَأْسَهُ	❀	كَرُّ الليالي وَاخْتِلافِ الأَعْصُرِ	56
الراء	فَلا ذا جَلَالٍ هِبْنَهُ لِجَلَالِه	❀	ولا ذا ضَياعٍ هُنَّ يَترِكْنَ للفقْرِ	75
الراء	قَهَرْتُ العِدا لا مُستعينًا بعُصْبَةٍ	❀	ولَكِنْ بأَنْواعِ الخَدَائِع والمَكْرِ	233
الراء	أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا	❀	وظُلْمُ الجارِ إذلالُ المُجيرِ	201
الراء	فَأَقْبَلْتُ زحفًا على الرُكْبَتَينِ	❀	فثوبٌ نَسيتُ وثَوْبٌ أجرُّ	188
الراء	يا زَبْرِقانُ أخا بني خَلَفٍ	❀	أنتَ ويبَ أبيك والفَخْرُ	76
الراء	إمّا أقمتَ وأمّا أَنْتَ مُرتَحِلاً	❀	فاللّهُ يكلأُ ما تَأتِي وما تذَرُ	219
الراء	فأُبتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيباً	❀	وكَمْ مِثْلِهَا فارقتُها وهْيَ تَصْفِرُ	204
الراء	وإنَّ الذي بَيْنِي وَبَيْنَكَ لاَ يَفِي	❀	بِأَرْضٍ أَبَا عَمْرُو لَكَ الدهرُ شاكرُ	206

الراء	لَدَمٍ ضائعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ	❁	أَقربوهُ إلاَّ الصَّبا والدَّبُورُ	279
الراء	وأنت امرؤٌ من أَهْلِ نجدٍ وأَهلُنا	❁	تَهامٍ فما النَّجديُّ والمتغَوِّرُ	76
الراء	فإِنْ أنتَ تَفْعَل فللفاعليـــ	❁	ن أنتَ المجيزين تِلْكَ الغِمَارَا	81
الراء	وكُنَّا أُناساً قبلَ غَزْوَةِ قرملٍ	❁	وَرِثْنا الغِنَى والمَجْدَ أكبرَ أَكْبَرا	392
الراء	ولَا خَيْرَ في حلمٍ إذا لم تكن لَهُ ولاَ خَيْرَ في جَهْلٍ إذا لَمْ يَكُنْ لَهُ	❁ ❁	بوادر تحمِي صَفْوَهُ أَنْ يُكَدَّرَا حَليمٌ إذا ما أَوْرَدَ الأمرَ أَصْدَرَا	64
الراء	....	❁	فَلَا يَدَيْ لِامْرِئٍ إلَّا بِمَا قَدِرا	245
الراء	بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رأى الدربَ دونه فقلتُ له لا تبكِ عَيْنُكَ إنّما	❁ ❁	وأيقن أنّا لاحقانِ بقَيْصَرا نُحَاوِلُ مُلْكًا أو نموتَ فنُعذَرَا	83
الراء	الآكلُ المالَ اليتيم بَطَرَا	❁	يأكلُ نارا وسيصلى سقرا	241
الراء	وَإِنَّا لَقَوْمٌ مَا نُعَـــوِّدُ خَيْلَنَا إِذَا ونُنْكِرُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَلْوَانَ خَيْلِنَا من بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وسَنَاؤُنَا	❁ ❁ ❁	مَا اِلْتَقَيْنَا أَنْ تَحِيدَ وَتَـــنْفِرَا الطعنِ حَتَى نَحْسبَ الجَوْنَ أَشْقَرَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا	64
الراء	قد بُرتَ أو كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا	❁	لَمَّا رأيت بَيْهَسًا مَثْبُورَا	203
السين	اضْرِبَ عَنْكَ الهمومَ طَارِقَهَا	❁	ضَرْبَكَ بالسَّوط قَوْنَسَ الفرَسِ	182
السين	آليتَ حَبَّ العراقِ الدهرَ أطعمُهُ	❁	والحَبُّ يأْكُلُهُ في القرية السُّوسُ	73
العين	فِراراً وأَسْلَمْت ابنَ أمِّكَ عَامرًا	❁	يلُاعبُ أطْرَافَ الرشيحِ المزعزعِ	179
العين	لا يغُرنّكمْ أولاء من القو	❁	م جنُوح للسّلم فهو خداعُ	360
العين	أَتُرْضِحُني رَضْحَ النَوَى،وهي مُصْمَتٌ	❁	ويَأْكُلني أَكْلَ الدّبا وهُوَ جَائِعُ	176
العين	لم أرَ مثلَ الخيرِ يتْركُهُ الفتى	❁	ولا الشرِّ يأتيه الفَتَى وهُو طَائِعُ	240
العين	أبا خُراشةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ	❁	فإنَّ قَوْمِي لم تأكلْهُمُ الضَبُعُ	219
العين	منَّا الذي اختِيَر الرِّجالَ سَماحةً	❁	وجُوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ	74
العين	إذا حَارَبَ الحجّاجُ أيّ منافق	❁	علَّاهُ بسَيْفٍ كُلَّمَا هُزَّ يَقْطَعُ	302
العين	إذا أنت لم تنفع فضرّوإنّما	❁	يُرجّى الفتى كيما يضرُّ وينفعُ	306
العين	أَوْدَى بَنِيَّ و أَعْقَبُونِي حَسْرَةً	❁	عِنْدَ الرُّقَادِ وعَبْرَةً ما تُقْلِعُ	198

العين	تُعِيُر أمورًا لَسْتُ ممن أشاؤُهَا	✿	ولو جُعِلْتُ في ساعِدَيّ المجامِعُ	223
العين	فأني بحمد الله لا ثوبَ غادرٍ	✿	لبستُ ولاَ مِنْ سُوءَةٍ أتقنعُ	63
العين	وَلَوْ سُئِلَ الناسُ التّرابَ لأَوْشَكُوا	✿	إذا قيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا	204
العين	كَذَاكَ الَذِي يَبْغِي عَلَى النَاسِ ظَالماً	✿	تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ	290
العين	....	✿	وَقَدْ كَرَبَتْ أعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا	203
العين	لا أستطيع نُزوعًا عن مودّها	✿	أو يصنعَ الحبُّ بي غير الذي صَنَعَا	83
الفاء	ومَا سَجَنُونِي غيرَ أَنّي ابنُ غالبٍ	✿	وأنّي من الأَثْرَيْنَ غير الزَّعانفِ	113
الفاء	لَلَبْسُ عباءةٍ وتقَرَّ عَيْنِي	✿	أحبُّ إليَّ من لُبسِ الشُّفوفِ	190
الفاء	وقالو تَعَرَّفْهَا المنازلَ مِنْ مِنًى	✿	كلَّ مَنْ وافَى مِنًى أنا عارفُ	75
الفاء	فقالت حنانٌ ما أتى بِكَ هَهُنَا	✿	أذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحَيِّ عَارِفُ	235
الفاء	نَحنُ بما عِنْدَنا وأنتَ بما	✿	عندكَ راضٍ والرأيُ مُخْتَلِفُ	280
القاف	فما اعْتَاضَ المَفَارِقُ من حبيبٍ	✿	ولو يُعطى الشآم مَعَ العِرَاقِ	177
القاف	إذا العَجوزُ غَضِبَتْ فطَلِّقِ	✿	وَلا ترَضّاها وَلا تَمَلَّقِ	363
القاف	أَحَارِ بن بدرٍ قد وَليتَ وِلايةً	✿	فَكُنْ جُرَذًا مِمَّنْ يخونُ و يَسرِقُ	392
القاف	وَطِئْنَا بِلاَدَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ	✿	نُفُوسُهُم قبْلَ الإماتة تَزْهَقُ	202
القاف	دَعَوْنَ الهَوَى، ثمّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا	✿	بأسْهُمِ أعْداءٍ، وهُنَّ صَدِيقُ	311
الكاف	مَرَّتْ بِنَا سَحَرًا طَيْرٌ فَقُلْتُ لها	✿	طُوباكِ يا لَيْتَنِي إياكِ طُوباكِ.	226
الكاف	....	✿	دارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِن هَوَاكَا	230
اللام	ذِي دَعِي اللَوْمَ في العَطَاءِ فإنّ الـــ	✿	لّوْمَ يُغْرِي الكرامَ بالإجزالِ	360
اللام	ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لَكَ مِنْهُمَا	✿	ولا سِيَمَا يومٌ بدارة جُلْجُلِ	193-216
اللام	أَبَيْتُمْ قُبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فكِدْتُمُ	✿	لَدَى الحَرْبِ أن تُغْنُوا السُّيُوفَ عنِ السّلِ	202
اللام	رُبَّ مَأْمُولٍ وَرَاجٍ أَمَلاً	✿	قدْ ثَنَاهُ الدَّهْرُ عَنْ ذَاكَ الأَمَلِ	215
اللام	وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يثقلُني	✿	ثوبي فأَنهضُ نَهضَ الشارب الثملِ	202-255

اللام	ذا، ارْعواءٍ ، فليس بعد اشتعال الرأ	✿	س شيبا إلى الصبا من سبيلِ	360
اللام	أَلَا عِمْ صَبَاحاً أيها الطَّلَلُ البالِي	✿	وهَلْ يَنْعِمْنَ من كان في العُصُرِ الخالي	93
اللام	أيا جَارتَا، ما أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا	✿	تَعَالَيْ أُقَاسِمْكِ الهمومَ تَعَالِي	222
اللام	لا يأمنُ الدَّهْرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكًا	✿	جُنُودُه ضَاقَ عنها السهلُ والجَبَلُ	218
اللام	وما مِثْلُهُ فيهمْ ولاَ كانَ قَبْلَهُ	✿	وليسَ يكونُ الدَّهْرَ مَادَامَ يَذْبُلُ	198
اللام	ثَلَاثَةُ أَحباب فحُبٌّ عَلاَقَةٍ	✿	وحُبٌّ تِملاَّق وحبٌّ هو القَتْلُ	178
اللام	هَلُمَّنْ أعْجَبُوا من ابنة الناسِ كلِّهِمْ	✿	ذَريعتُه فيما يُحَاوِلُ خامِلُ	225
اللام	أَستغفِرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحْصِيَهُ	✿	ربُّ العبادِ إليه الوَجْهُ والعَملُ	73
اللام	أردتُ لكيما لا ترى لي عثرةً	✿	ومَنْ ذا يُعطَى الكمال فَيَكْمُل	307
اللام	وَمَا أَنْتَ أَمْ مَا رُسُومُ الدِّيَارِ	✿	و سِتُّوكَ قَدْ كَرَبَتْ تَكْمُلُ	202
اللام	كَأَنَّ وقد أَتَى حَوْلٌ كَمِيلُ	✿	أَثَافِيَهَا حَمَامَاتٌ مُثولُ	208
اللام	هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بِها	✿	وليس منها شفاءُ الداء مبذولُ	76
اللام	والمرءُ ساعٍ لأمرٍ ليس يُدْرِكُهُ	✿	والعيشُ شُحٌّ وإشفاقٌ وتأميلُ	198
اللام	زِيادَتَنا نُعْمانُ لا تُنْسِيَنَّها	✿	تَقِ اللهَ فِينَا والكِتابَ الذي تَتْلُو	79
اللام	أَمْرَعَتِ الأرضُ لو أنَّ مَا لاَ	✿	لَوْ أنَّ نُوقَا لَكَ أَوْ جِمَالاَ	220
	أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا			
اللام	سِوَى أَنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا	✿	عَلَى النَّاسِ أَوْ إِنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلاَ	209
اللام	مَنْ كَانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وهُمُومِهِ	✿	رَوْضُ الأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولَا	225
اللام	قلتُ إِذْ أقبلتْ وزُهْرٌ تَهادَى	✿	كَنِعَاجِ المَلَا تَعسَّفْنَ رَمْلا	358
اللام	ورجا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَة رأيه	✿	ما لم يكن وأبٌ له لينالا	357
اللام	فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ	✿	إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قال: يالا	311
اللام	إنَّ مَحَلًّا وإنَّ مُرْتَحَلَا	✿	وإنّ في السَّفْرِ ما مَضَى مَهَلَا	180
اللام	عَلَى أَنَّنِي بعدَ مَا قدْ مضَى	✿	ثلاثون لِلَهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاَ	230
اللام	أَزْمَانَ قَوْمِي والجماعةَ كالذي	✿	مَنَعَ الرِّحالةَ أن تَميلَ مَمِيلَا	78

اللام	إنّ الألى وُصِفُوا قَوْمي لهم فبهم	❁	هذا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاَ	359
اللام	وغُلاَمٍ أَرْسَلَتْهُ أمُهُ	❁	بأَلُوكٍ فَبَذَلْنَا مَا سَأَلْ	176
اللام	....	❁	فَهَلْ إلى عَيْشٍ يا نصابُ وَهَلْ	81
الميم	فَمَا العَمْرَانُ مِنْ رَجْلَى عَدِيٍّ	❁	وما العَمْرَانُ مِنْ رَجْلَى فِئَامِ	224
الميم	مَنْ مُبلغُ الفِتْيَانَ عَنِّي مألُكا	❁	أنِّي متى يَتَثَلَّمُوا أَتَهَدَّمِ	176
الميم	فِيَّ انقباضٌ وحِشْمَةٌ فَإذَا	❁	جالستُ أهلَ الوفاءِ والكَرَمِ	174
الميم	ولَقد نَزَلْتِ فلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ	❁	مِنِّي بمنزلَةِ المُحَبِّ المكرَمِ	210
الميم	أرسلتُ نَفسي على سَجِيَّتِها	❁	وقلتُ ما شئتُ غيرَ محتشمِ	174
الميم	ما بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وذَمِّ	❁	في حَرْبنا إلّا بناتُ العَمِّ	272
الميم	لولا ابنُ حارثَةَ الأميرُ لَقَدْ إلّا كمُعْرِضِ المحسِّرِ بَكْرَه	❁ ❁	أغْضَيْتَ مِنْ شَتْمِي على رَغْمِ عَمْدًا يُسَبِّبُني على الظُّلْمِ	115
الميم	فلو كُنْتَ مَوْلَى العزِّ أو في ظِلاَلِه	❁	ظَلَمْتَ ولكنْ لا يَدَيْ لَكَ بالظُّلْمِ	244
الميم	وكنتُ أُرى زيدًا كَمَا قِيلَ سيدًا	❁	إذَا إنَّهُ عبدُ القَفَا و اللَّهَازِمِ	179- 229
الميم	كَيْفَ أصبحتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمّا	❁	تُثْبِتُ الوُدَّ في فُؤَادِ الكريمِ	178- 358
الميم	إذَا هَمَلَتْ عَيْني لها قال صَاحِبي	❁	بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ	359
الميم	قَتَلْنا ناجيًا بقتيلِ عمرٍو	❁	وخَيْرُ الطَالِبِي التِّرَةَ الغَشومُ	268
الميم	ويلُ الخليِّ مِنَ الشَّجيِّ فَإنَّهُ	❁	نَصِبُ الفؤادِ بشَجْوِهِ مَغْمُومُ	172
الميم	لِمَنْ طَلَلٌ برامَةَ لا يَرِيمُ	❁	عَفا، وخَلا لَهُ حُقُبٌ قَديمُ	236
الميم	رُبَّ حِلْمٍ أَضاعَهُ عَدَمُ الـــ	❁	مالِ وَجَهْلٍ غطَّى عَلَيْهِ النَّعيمُ	215
الميم	أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائمًا	❁	لا تَلْحَنِي إنّي عَسَيْتُ صائمَا	196- 204
الميم	عَسَى وَطَنٌ يَدْنو بِهِنَّ وَلَعَلّما	❁	و أَنْ تُعْتِبَ الأَيّامُ فيهم فَرُبَّما	175
الميم	إنَّ الذينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ	❁	لا تحسَبوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا	206
الميم	ولَوْ أنَّ مِنْ حَتْفِهِ نَاجِيًا	❁	لكانَ هُوَ الصَّدَعَ الأَعْصَمَا	208

الميم	عَسَى وَطنٌ يَدْنُو بِهِمْ ولَعَلَّمَا	❁	وإنْ تَعْتَبِ الأيامُ فِيهِمْ فرُبَّمَا	184
الميم	لمّا تبيَّنَ مَيْلُ الكاشحين لَكُمْ	❁	أنشأت أُعْرِبُ عَمَّا كان مَكْتُومًا	201
الميم	حَدِبَتْ عَلَيَّ بطونُ ضَبَّةَ كُلُّهَا	❁	إن ظَالِمًا فيهم وإن مظلومَا	218
الميم	فَنَحْنُ أولئك إِنْ كَذَّبُوك	❁	فَنَادِ نداءً وَلَا تَحْتَشِمْ	174
الميم	ويَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ	❁	كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ	181
النون	فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِي	❁	عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ	216
النون	مَا الذي دَأْبُهُ احتياطٌ وحزمٌ	❁	وهَوَاهُ أطاعَ يَسْتَوِيَانِ	274
النون	غيرُ مأسُوف على زَمَنٍ	❁	يَنْقَضِي بالهَمِّ وَالحَزَنِ	233
	لولا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذي مِقَةٍ		حِينَ اسْتَقلَتْ مَطَايَاهُنَّ للظَعْنِ	381
النون	أيّها السائلُ عَنْهُمْ وعَنِي	❁	لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلا قيسُ مِنِي	197
النون	تَخَوَّفَ الرَّجُلُ مِنْها تامِكا قَرِداً	❁	كَما تَخَوَّفَ عَوْدَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ.	61
النون	فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ	❁	وَلَيْسَ كلَّ النَّوَى يُلْقِي المسَاكِينُ	76
النون	كُلُّ مُثْرٍ فِي أهلِهِ ظاهرُ العزّ	❁	وذي غُرْبَة وفقيرٌ مُهِينُ	241
النون	ولَيْسَ بِمَعْـــرُوفٍ لنا أن نَـــرُدَّهَا	❁	صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنْكَرًا أَنْ تُعْقَرَنا	64
النون	فجاؤوا يُهْرَعُون إليه حتى	❁	يكونُوا حَوْلَ مِنْبَرِه عِزِينَا	62
النون	ذُعرتم أجمعون ومن يليكم	❁	برؤيتنا وكنّا الظافرينا	356
النون	ونَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اِسْتَغْنَيْنَا	❁	وَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا	207
النون	قَصَدْنا لهُ قصْدَ الحَبِيبِ لِقَاؤُهُ	❁	إِلَيْنَا وقُلْنَا للسُّيُوفِ هَلُمِّينَا	226
الهاء	....	❁	من لَدُ شَوْلا فإلى إتلائها	369
الهاء	وإن تعهديني ولي لمة	❁	فإنّ الحوادث أودَى بها	262
الهاء	فإني امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ خِنْدِقِيَّة	❁	أَبَت للأَعادي أَنْ تذيخَ رِقَابُها	56
الهاء	وقد جَعَلتْ نفسي تَطِيبُ لضَغْمَةٍ	❁	لِضَغْمِهِمَاها يَقْرَعُ العَظْمُ نابُها	231
الهاء	يُوشِكُ مَن فرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ	❁	فِي بعض غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا	203
الهاء	نُبِّئتُ عبدَ اللهِ بالجوِّ أَصْبَحَتْ	❁	كِراماً مَوَاليها لئِيما صميمُها	74

الهاء	كليه وجريه ضباع وأبشري	❁	بلحم امريء لم يَشهدِ اليومَ ناصرُه	378
الهاء	ولو كُنْتَ ضَبياً عَرَفْتَ قَرابَتي	❁	ولكنَّ زنجيًا طويلاً مشافره	180
الهاء	لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الذي	❁	غَالَهُ فِي الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ؟	128
الهاء	فَلاَ تَلْحَنِي فيها فإنَّ بِحُبِّهَا	❁	أخاك مُصابُ القَلْبِ جمٌّ بَلَابِلُهْ	207
الهاء	فلأيًا بِلَأْيٍ ما حَمَلْنَا وَلِيدَنَا	❁	على ظهرِ محبوكٍ ظماءٍ مَفَاصِلُهْ	232
الهاء	وَ هَيَّجَ الحيَّ مِنْ دارٍ فَظَلَّ لَهُمْ	❁	يومٌ كثيرٌ تنادِيه حَيَّهَلُهْ	229
الهاء	يا رُبَّ يومٍ لي لا أُظَلَّلُهْ	❁	أَرْمَضُ مِنْ تَحتُ وأَضْحَى مِنْ عَلُهْ	216
الهاء	إِلاَمَ تَقُولُ النَاعِيَاتُ إِلاَمَهْ	❁	أَلاَ فَانْدُبَا أَهْلَ النَّدَى والكَرَامَهْ	301
الهاء	إذ فَرَّ صَفوانُ وفرّ عكرِمَة	❁	وأبو يزيد قائمٌ كالمُوتَمَهْ	253
الهاء	ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا	❁	ك وقد كَبِرْتَ فقلتُ: إِنَّهْ	184-94
الهاء	يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَدًا	❁	يَا وَيْحَ أُمِّ مُعَاوِيَهْ	216
الياء	أَوْ تَحْلِفِي بربّك العليِّ	❁	أَنِّي أَبُو ذَيَّا لِكِ الصَّبِيِّ	82
الياء	أَيَا ويحَ الشَّجِيِّ من الخَلِيِّ	❁	و وَيْحَ الدّمعِ من إحْدَى بليِّ	172
الياء	لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ	❁	منّيَ ذي القاذُورة المَـــقْلِيِّ	82
الياء	وأنتِ غريمٌ لا أظنُّ قَضَاءَهُ	❁	ولا العتريُّ القارظُ الدَّهرَ جائيَا	210
الياء	عَلِمْتُكَ منّانًا فلستُ بآملٍ	❁	نَدَاكَ وَلَوْ غَرْثَانَ ظَمْآنَ عَارِيا	218
الياء	هَبتُ أَلومُ القلبَ فِي طاعةِ الهَوَى	❁	فَلَجَّ كَأَنِّي كنتُ باللَّوْمِ مُغْرِيَا	201
الياء	فَتًى كَمُلَتْ خَيْراتُهُ غيرَ أنّه	❁	جَوَادٌ فلا يُبْقِي مِنَ المالِ باقيَا	114
الياء	كَأَنْ لَمْ يكنْ بَيْنٌ إِذَا كانَ بَعْدَهُ	❁	تَلاَقٍ ولكنْ لا إخالُ تَلاَقِيَا	210
الياء	وتَضحك مني شيخة عَبْشَمِيَّةٌ	❁	كأن لم ترى قبلي أسيرًا يمانيَا	363

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريـــم برواية حفص.

أولا: العربية:

1. إبراهيم، أنيس: "في اللهجات العربية" ، القاهرة، مكتبة الأنجلومصرية، (د.ط)، (د.ت).
2. إبراهيم إبراهيم بركات، "النحو العربي"، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2007م.
3. إبراهيم بيضون،، "الدولة العربية في إسبانيا من الفتح حتى سقوط الخلافة (92-466هـ/ 711-1031م)" ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1980م.
4. إبراهيم، السامرائي، "المدارس النحوية، أسطورة وواقع"، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 1987م.
5. إبراهيم بن السريّ الزجاج أبو إسحاق، "معاني القرآن وإعرابه"، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1408هـ/1988م.
6. إبراهيم عبد الله رفيدة: "النحو وكتب التفسير" ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية، ط3، 1990م.
7. إبراهيم عبود السامرائي، "المفيد في المدارس النحوية" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 1427هـ/2007 م.
8. إبراهيم فوزي،"تدوين السنة"، الرياض، ط1، 1994م.
9. إبراهيم مصطفى، وحامد عبد القادر، وأحمد حسن الزيات ومحمد علي النجار، "المعجم الوسيط (1-2)" ، دار الدعوة، استانبول، تركيا.(د.ط)،(د.ت).
10. أحمد بن إسحاق بن النديم، "الفهرست"، تحقيق: مصطفى الشويعي، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ط)، 1406هـ/1985م.

11. أحمد أمين، (1295هـ- 1373هـ)، "ضحى الإسلام"، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط10، (د.ت).

12. ـــــ ـــــ، "ظهر الإسلام"، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1428هـ/2007 م.

13. ـــــ ـــــ، "فجر الإسلام"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر، ط1، 1425هـ/ 2004م.

14. أحمد بن الأمين الشنقيطي، "الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع"، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1999م.

15. أحمد جميل شامي، "النحو العربي: قضاياه ومراحل تطوره"، دار الحضارة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، (د.ط)، 1418هـ/1997 م.

16. أحمد أبو الحسن ابن فارس، "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، تحقيق: أحمد حسن شيخ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 2007م.

17. ـــــ، ـــــ، "معجم مقاييس اللغة"، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ/1991م

18. أحمد الحملاوي، "شذا العرف في فن الصرف"، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/ 2004م.

19. أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، "السنن الكبرى"، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (د.ط)، 1411هـ/1991م.

20. أحمد أبو عبد الله ابن حنبل الشيباني، " المسند"، مؤسسة قرطبة، مصر، (د.ط)، (د.ت).

21. أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد التنوخي أبو العلاء المعري (ت 449هـ)، "رسالة الغفران"، وضع حواشيه: علي حسين فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ط)،2001م.

22. أحمد عبد الله القاضي، "التذييل والتكميل في شرح التسهيل – دراسة وتحليل اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه –" ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010م.

23. أحمد عبد النور المالقي، "رصف المباني في شرح حروف المعاني"، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ/2006م.

24.أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، "الكفاية في علم الرواية الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

25. أحمد بن علي بن حجر، العسقلاني، "فتح الباري بشرح الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري"، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار الفكر، (د.ط)،(د.ت).

26. أحمد بن محمد التلمساني المقري، "نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب"، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. (دط)، (دت).

27. أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، "شرح الحماسة"، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ/1991م

28. أحمد بن محمد الميداني أبو الفضل النيسابوري، "مجمع الأمثال"، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

29.أحمد مختار العبادي، "في التاريخ العباسي والأندلسي"، دار النهضة، بيروت-لبنان، (د.ط)، 1972م.

30. أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، "معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في القراءات وأشهر القرّاء "، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1408هـ/ 1988م.

31. أحمد بن موسى بن العباس أبو بكر بن مجاهد التميمي البغدادي،"السبعة في القراءات"، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

32. إسماعيل بن القاسم أبو علي، القالي، "الأمالي"، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت).

33. الأصفهاني، أبو الفرج: "الأغاني"، تحقيق: إحسان عباس وإبراهيم السعافين، بكر عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 2002 م.

34. ألبير مطلق: "الحركة اللغوية في الأندلس: منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر الملوك الطوائف"، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1967م.

35. امرؤ القيس: "الديوان"، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ط)،(د.ت)، 1998م.

36. آمنة أبو حجر، "بلدان العالم" ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2001م.

37. أمية بن أبي الصلت، "الديوان "،تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م.

38. إميل بديع يعقوب، "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.

39. بدر الدين الدماميني، سراج الدين البُلقيني، " الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية" ، مكاتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البُلقيني، تحقيق: رياض بن حسن الخوّام، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1418ه/1998م.

40. بدر الدين الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي،دار الحديث، القاهرة،(د.ط)،(د.ت)، 1427ه/2006م.

41. بدر الدين محمود العيني، "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية"، المشهور بـــ"شرح الشواهد الكبرى"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1426ه/2005م.

42. بدر بن ناصر البدر، "اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعا ودراسة"، مكتبة الرشد، الرياض، (د.ط)، (د.ت).

43. بلقاسم بغدادي، "المعجزة القرآنية" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ط)،1992.

44. بكري شيخ أمين:"أدب الحديث النبوي"، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط3، 1396هـ/1976م.

45. بكري، عبد الكريم، "ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ط)، 1984م.

46. بهاء الدين ابن عقيل، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، ومعه كتاب "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل"، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة،(د.ط)،1426هـ/2005 م.

47. تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي،"طبقات الشافعية الكبرى"، تحقيق محمود محمد الطناجي، و عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة، ط2، 1413هـ.

48. تأبّط شرّا، "الديوان"، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2003م،

49. تقي الدين أبو بكر على بن عبد الله الحموي، "خزانة الأدب وغاية الأرب"، تحقيق: عصام شعيتو، دار الهلال، بيروت، ط 1، 1987م.

50. تقي الدين أبو العباس ابن تيمية، "علم الحديث"، تحقيق وتعليق: موسى محمد علي، دار الفكر، الجزائر، دمشق، سورية، ط3، 1413هـ/1993م.

51. تمام، حسان، "الأصول: دراسة ايبستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: النحو-فقه اللغة- البلاغة" ، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د.ط)، 1999م.

52. ـــــ، ـــــ، "اللغة بين المعيارية والوصفية"، مكتبة الأنجلومصرية، مصر، (د.ط)،1958م.

53. تواتي بن التواتي،، "المدارس النحوية" ، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ط)، 2008م.

54. ـــــ، ـــــ، "محاضرات في أصول النحو"، دار رويغي للنشر، الأغواط، الجزائر، ط1، (د.ت).

55. جبري عبد الله عبد الناصر، "لهجات العرب في القرآن الكريم"، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1427هـ/2007م.

56. الجرجاني، "كتاب التعريفات"، حققه وعلق عليه: نصر الدين التونسي، القاهرة، ط1، 2007م.

57. جلال الدين السيوطي، "الأشباه و النظائر في النحو"، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د.ط)،1426ه/2006م.

58.ــــــ، ـــــ، "الألفية في علم الحديث"، تصحيح وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الرجاء، الجزائر، (د.ط)، (د.ت).

59.ــــــ، ـــــ، "الإتقان في علوم القرآن"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د.ط)، 2003م.

60.ــــــ، ـــــ، "الاقتراح في علم أصول النحو" ، مطبعة السعادة، بالقاهرة، ط1، 1976م.

61.ــــــ، ـــــ، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، تحقيق: مصطفى عبد القاهر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1425ه/2004 م.

62.ــــــ، ـــــ، " تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي"، دار الكتب الحديثة، مصر، ط2، 1385ه/1966م.

63.ــــــ، ـــــ، "تنوير الحوالك شرح موطأ مالك"، إشراف صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر، ط1، 1425ه/2005م.

64.ــــــ، ـــــ"المزهر في علوم اللغة وأنواعها" ، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا، بيروت، ط1، 2004م.

65.ــــــ، ـــــ، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، (د.ط)، 1421ه/2001م.

66. جمال الدين الأتابيكي: "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة"، تحقيق: إبراهيم علي طرحان، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (د.ط)، (د.ت).

67. جمال الدين أبو الحسن القفطي، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا- بيروت، ط1، 1424ه/2004م.

68. جمال الدين محمد بن منظور، أبو الفضل، "لسان العرب"، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت).

69. جمال الدين بن هشام الأنصاري:" أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك"، دار الفكر، بيروت، لبنان،(د.ط)، 1420هـ/2000 م.

70. ـــــ، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د.ط).

71. جمعة خالد عبد الكريم، "شواهد الشعر في كتاب سيبويه"، الدار الشرقية، مصر، ط 2، 1409هـ/1989م.

72. جورجي زيدان،"تاريخ آداب اللغة العربية"، موفم للنشر، المؤسسة الوطنية المطبعية الرغاية، الجزائر، (د.ط)، 1993م.

73. حبيب بن أوس أبو تمام الطائي، "الديوان"،بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزّام، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط4.

74. حسام سعيد النعيمي، "الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني"، دار الطليعة، بيروت، (د.ط)، 1428هـ/1980م.

75. حسان بن ثابت(ت50هـ): " الديوان"، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

76. حسن بحيري سعيد: "المدخل إلى مصادر اللغة العربية"، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1428هـ/2008 م.

77. الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، " المحدث الفاصل"، تحقيق: محمد العجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت،لبنان.

78. الحسن بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، "الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد"، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجالي، دار المأمون للتراث، (د.ط)، (د.ت).

79. الحسن بن عبد الله بن سهل أبو هلال، العسكري، "جمهرة الأمثال"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، ط2، 1988م.

80.ـــــ، ـــــ، "الصناعتين: الكتابة والشعر"، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1409هـ/1989 م.

81.الحسن بن قاسم المرادي، "الجنى الداني في حروف المعاني"، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيرو ت- لبنان، ط1، 1413هـ/1992م.

82.الحسين بن أحمد بن حمدان بن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع"، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

83. حسين، مؤنس، "فجر الأندلس: دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية"، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ/2006م.

84.حنا الفاخوري، "الموجز في الأدب وتاريخه: الأدب في الأندلس والمغرب، أدب الانحطاط"، دار الجيل، بيروت، ط3، 1424هـ/2003م.

85. خالد بن عبد الله الأزهري، "شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2000م.

86.خديجة الحديثي، "أبو حيان النحوي"، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1385هـ/1966م.

87. ـــــ، ـــــ،"الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ/1974م.

88.ـــــ، ـــــ، "المدارس النحوية"، دار الأمل، بغداد، ط3، 1422هـ/2001م.

89.ـــــ، ـــــ، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، (د.ط)، 1981م.

90.الخطيب البغدادي، "تقييد العلم"، تحقيق: يوسف الحسن، دار إحياء السنة النبوية، ط2، 1974م.

91. خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال (ت578هـ)، "الصلة"، ومعه كتاب "صلة الصلة "، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي (ت708هـ.

92. خير الدين سيب، "القراءات القرآنية، نشأتها وأقسامها وحجيتها"، دار الخلدونية، الجزائر،(د ط)، 2005م.

93. الراعي النميري، "الديوان"، تحقيق: راينْهَرت قَايِبِرَت، دار النشر فرانتس شتاينر بقيستادن، بيروت- لبنان، 1401ه/1980م.

94. رؤبة بن العجاج، "الديوان"، اعتنى به: وليد بن الورد البروسي، دار بن قتيبة، الكويت، (د.ط)، (د.ت).

95. رجب، عبد الجواد إبراهيم:"معجم علماء اللغة والنحو في الأندلس من الفتح إلى سقوط الخلافة (92-898 هـ)"، دار الآفاق العربية، ط1، 1424ه/2004م.

96. رفعت فوزي عبد المطلب، "توثيق السنة في القرن الثاني الهجري"، مصر، ط1، 1400ه/1981م.

97. الرماني، الخطابي، عبد القاهر الجرجاني، "ثلاث رسائل في الإعجاز"، تحقيق: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعرفة، القاهرة، مصر،، ط3، 1397ه/1976م.

98. زهير بن أبي سلمى، "الديوان"، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط2، 1426ه/2005م،

99. زين الدين عبد المشهداني،، "الدراسات اللغوية خلال القرن الرابع الهجري"، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1426ه/2005م.

100. سعيد الأفغاني : "في أصول النحو"، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).

101. ــــــ، "من تاريخ النحو"، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

102. سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري، "النوادر في اللغة"، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط2،1387 ه/1967م.

103. السعيد بوعبد الله" أنماط الجملة الشرطية في الأحاديث النبوية "، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، (د،ط)، 2012.

104. سليمان بن أحمد الطبراني، "مسند الشاميين"، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي"، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، (د.ط)، 1405ه/1984م.

105. سليمان بن الأشعث أبو داوود السجستاني،"سنن أبي داوود "، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،،دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).

106. سيد أحمد الهاشمي، "جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب"، دار الفكر، بيروت- لبنان، (د.ط)، 2007م.

107. سيد قطب، "التصوير الفني في القرآن الكريم"، دار الشروق، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت).

108. شرف الدين علي الراجحي، "في علم اللغة عند العرب ورأى علم اللغة الحديث"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، (د.ت).

109. الشريف الرضي، "الديوان"، المطبعة الأدبية، بيروت- لبنان، 1307هـ.

110. شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، "المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة"، تحقيق: محمد عثمان الخشب، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ/1985م.

111. شمس الدين أبو العباس بن خلكان، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

112. شهاب الدين الدمياطي، "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ويسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات"، تحقيق: محمد خلق الله أحمد و محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3، 1397هـ/1976م.

113. شهاب الدين القسطلاني، "لطائف الإشارات لفنون القراءات"، تحقيق: عامر السيد، لجنة إحياء التراث، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1392هـ/1971م.

114. شوقي ضيف، "تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده"، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د.ت).

115. ـــــ، ـــــ، "المدارس النحوية"، دار المعارف، مصر، ط2، 1972م.

116. صبحي، الصالح، "علوم الحديث ومصطلحاته- عرض ودراسة"، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط2، 1999م.

117. صلاح شعبان، " مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)،2005م.

118. ضياء الدين بن الأثير أبو الفتح : "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر"،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د.ط)، 1444ه، 1990م.

119. طرفة بن العبد، "الديوان"، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط1، 1424ه/2003م.

120. ظالم بن عمرو أبو الأسود الدؤلي، "الديوان"، تحقيق: محمد آل ياسين، دار الكتاب الجديد، بيروت- لبنان، ط1، 1974م.

121. عباس حسان، "تاريخ الأدب الأندلسي: عصر الطوائف والمرابطين"، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ط6، 1981م.

122. العباس بن مرداس السلمي، " الديوان"، تحقيق: يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1412ه/1991م.

123. عبد الجليل مرتاض، "بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب"، مؤسسة الأشرف للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1988م.

124. ـــــ، ـــــ، " في رحاب اللغة العربية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ط)، 2004م.

125. ـــــ، ـــــ، "اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي"، دار الغرب للنشر، وهران (د.ط)، (د.ت).

126. ـــــ، ـــــ، "الموازنة بين اللهجات العربية الفصيحة: دراسة لسانية في المدونة والتركيب"، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، طبعة 2002.

127. عبد الحسين محمد، رشيد عبد الرحمن، طارق عون، "تاريخ العربية"، (د.ط)، (د.ت)، (د.دار النشر).

128. عبد الحميد الشلقاني، "رواية اللغة"، دار المعارف، مصر، (د.ط)، (د.ت).

129. عبده الراجحي، "دروس في المذاهب النحوية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1980م.

130. عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي، "أمالي الزجاجي"، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط2، 1407 هـ/1987م،

131. ـــــ، ـــــ، "الإيضاح في علل النحو"، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط6، 1996م.

132. عبد الرحمن الحاج صالح، "السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، 2007م.

133. عبد الرحمن بن خلدون، "تاريخ العلامة ابن خلدون"، تقديم: عبد الهادي بن منصور عبد القادر بوزيدة أحمد، موفم للنشر، الجزائر، (د.ط)، 1995م.

134. ـــــ، ـــــ، "المقدمة"، المسمى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر" ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/ 2004م.

135. عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية"، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ.

136. عبد الرحمن علي الحجي، "التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة"، دار العلم، دمشق، ط2، 1429هـ/2008 م.

137. عبد الرحمن أبو الفرج بن الجوزي، "غريب الحديث"، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1985م.

138. عبد الرحمن أبو القاسم السهيلي،"نتائج الفكر في النحو"، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض،(د.ط)،(د.ت).

139. ـــــ، ـــــ، "الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقه"، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث 2002 م.

140. عبد العال سالم مكرم، "الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي"، منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.ت).

141. ـــــ، ـــــ، "القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية"، دار المعارف، مصر، (د.ط)، (د.ت).

142. عبد العزيز بن جمعة الموصلي، "شرح ألفية ابن معطي"، تح: علي موسى الشوملي، دار البصائر، الجزائر، ط1، 2007م.

143. عبد العزيز سالم، "قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس: دراسة تاريخية عمرانية أثرية في العصر الإسلامي" ، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، ط1، 1971م.

144. عبد العزيز عتيق،"المدخل إلى علم النحو والصرف" ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط2، 1974م.

145. عبد القادر البغدادي، (1030هـ-1093 هـ)، "خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب"، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1409هـ/1989م.

146. ــــ، ــــ، "شرح أبيات مغني اللبيب"، تحقيق: عبد العزيز رباح، و أحمد يوسف دقاق، دار مأمون للتراث دمشق، ط2، 1407هـ/1988م.

147. عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري" ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1993م.

148. عبد القادر المهيري، "نظرات في التراث اللغوي العربي"، دار الغرب الإسلامي، معهد الثقافة الشعبية، (د.ط)، (د.ت).

149. عبد الله أبو محمد الخفاجي، "سر الفصاحة"، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، (د.ت).

150. عبد الله محمود شحاتة، "مفتاح السنة" ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، (د.ط)، 1984م.

151. عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، "تأويل مشكل القرآن"، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة التراث، القاهرة، 2006م.

152. عبد المجيد عيساني، "النحو العربي بين الأصالة والتجديد: دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية" ، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط1، 1429هـ/2007م.

153. عبد الملك بن قريب أبو سعيد الأصمعي، "الأصمعيات"، تحقيق وشرح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط2، 1425هـ/2005م.

154. عبد الواحد أبو طاهر بن عمر بن محمد بن أبي هاشم المقرئ، "أخبار النحويين"، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط1، 1427هـ/2006م.

155. عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2002م.

156. عبد الوهاب بن محمد الأنصاري المغربي أبو القاسم القرطبي، " الموضح في التجويد"، ضبط أحمد فريد المزبدي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (د.ط)، 2006م.

157. أبو عبيد بن سلام، "غريب الحديث"، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1384هـ/1964م.

158. عبيد الله بن قيس الرقيات، "الديوان"، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، (د.ط)، 2005م.

159. عثمان ابن جني، أبو الفتح، "الخصائص"، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 1428هـ/2007م.

160. ـــــ، ـــــ، "سر صناعة الإعراب"، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 2007م.

161. ـــــ، ـــــ، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها "،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1419هـ/1998م.

162. عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني، "الأحرف السبعة للقرآن"، تحقيق: عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، (د.ط)، 1408هـ.

163. عز الدين إسماعيل، "المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

164. عز الدين بليق،"منهاج الصالحين من أحاديث وسنة خاتم الأنبياء والمرسلين"، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1398 هـ/1978م.

165. علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان الفوري، "كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال"، تحقيق: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط5، 1401هـ/1981م.

166. علي بن أحمد بن سعيد الظاهري أبو محمد بن حزم، "الفصل في الملل والأهواء والنحل"، مكتبة الخانجي، القاهرة.

167. علي بن إسماعيل بن سيده، "المخصص"، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت).

168. علي بن حمزة الكسائي، "معاني القرآن"، أعاد بناءه وقدم له: عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 1998م

169. علي بن محمد، "النثر الأدبي الأندلسي في القرن الخامس: مضامينه وأشكاله"، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1990م.

170. علي محمد سلامة، "الأدب العربي في الأندلس: تطوره وموضوعاته وأشهر أعلامه"، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان، ط1، 1989م.

171. علي بن محمد بن علي الحسين الجرجاني، (ت 816هـ)، "دلائل الإعجاز"، اعتنى به: علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة، ناشرون، بيروت، ط1، 1426هـ.

172. عمرو بن بحر أبو عثمان الجاحظ، "البيان والتبيين"، وضع حواشيه: موفق شهاب الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1424هـ/2002م.

173. ــــ، ــــ، "الحيوان"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1384هـ/1965م.

174. عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، "الكتاب"، علق عليه ووقع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1420هـ/1999م.

175. عمرو بن سعد المرقش الأكبر، وعمرو بن حرملة المرقش الأصغر، "ديوان المُرقِشَيْنِ"، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت- لبنان، ط1، 1998م.

176. عنان محمد، عبد الله، "دولة الإسلام في الأندلس: العصر الأول، القسم الثاني، الخلافة الأموية والدول العامرية"، الناشر مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، مؤسسة السعودية، القاهرة- مصر، 1417هـ/1997م.

177. عودة خليل أبو عودة، "بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف"، دار البشير، عمان، ط1، 1411هـ/1991م.

178. غريب، جورج، "العرب في الأندلس- سلسلة الموضوع في الأدب العربي"، دار الثقافة، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت).

179. الفارابي، أبو نصر، "الحروف"، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت- لبنان.

180. فتحي عبد الفتاح الدجني، "ظاهرة الشذوذ في النحو العربي"، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1974م.

181. فخر الدين الرازي، "التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب"، قدم له هانئ الحاج، حققه وعلق عليه وخرج حواشيه: عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، (د.ط)، 2003م.

182. ـــــ، ـــــ، "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"، تحقيق: سعد سليمان حمودة،دار المعرفة الجامعية،(د.ط)، 2003م.

183. أبو فراس الحمداني، " الديوان"،شرح خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1414هـ/1994م.

184. الفرزدق، "الديوان"، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت-لبنان، (د.ط)،(د.ت).

185. قيصر، مصطفى، "حول الأدب الأندلسي"، مؤسسة الأشرف للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت).

186. كمال الدين أبو البركات الأنباري:"الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين "ومعه كتاب "الانتصاف من الإنصاف" لمحمد محيي الدين عبد الحميد"، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،(د.ط)،2005م.

187. ـــــ، "نزهة الألباء في طبقات الأدباء"، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط2،(د.ت).

188. لبيد بن ربيعة، "الديوان"، اعتنى به: حمدو طماش، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط1، 1425هـ/2004م.

189. لخضر محمد حسين، "القياس في اللغة العربية"، المؤسسة الوطنية للكتاب،"، الجزائر، ط1، 1406هـ/1986م.

190. مالك بن أنس، "الموطأ"، تقديم: فاروق سعد، دار الأفاق الجديدة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط3، 1405هـ/1985م.

191. مأمون بن محيي الدين الجنان، "أعلام الفقهاء والمحدثين- أبو حيان الأندلسي ومنهجه التفسيري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1414هـ/1993م.

192. مجاهد عبد الكريم، "علم اللسان العربي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2005م.

193. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، "البلغة في تاريخ أئمة اللغة"، اعتنى به: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط1، 1422هـ/2001م.

194. ـــــ، ـــــ، "القاموس المحيط"، قدم له وعلق على حواشيه: أبو الوفا نصر الهوريني المصري الشافعي(ت1291هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1428هـ/2007م.

195. محمد إبراهيم البنا، "أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي"، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ط1، 1405هـ/1985م.

196. محمد أحمد قاسم، "إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل"، صيدا- بيروت، ط1، 1424هـ/2003م.

197. محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، (ت256 هــ): "صحيح البخاري"، ترقيم وترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، تقديم: أحمد محمد شاكر مع فهارس لأطراف الحديث، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط1، 1425هـ- 2004م.

198. محمد بن جرير الطبري، "جامع البيان في تأويل القرآن "، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ/2000م.

199. محمد جمال الدين القاسمي، "قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث"، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 1425هـ/2004م.

200. محمد بن الحسن أبو بكر الزبيدي،"طبقات النحويين واللغويين"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، (د.ط)، (د.ت).

201. محمد خليفة الدناع،"المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 1996م.

202. محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، جامعة تشرين، اللاذقية، حلب، (د.ط)، 1979م.

203. محمد رضوان الداية، "في الأدب الأندلسي"، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، (د.ط)، (د.ت).

204. محمد، الزفزاف، "التعريف بالقرآن والحديث"، مكتبة الفلاح، الكويت، ط4، 1404ه، 1984م.

205. محمد سالم، صالح، "أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري"، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 1427ه/2006 م.

206. محمد بن سلام الجمحي، " طبقات فحول الشعراء مع مقدمة تحليلية، للكتاب ودراسة نقدية منذ الجاهلية إلى عصر ابن سلام،" دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1969م.

207. محمد الطنطاوي، "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة"، دار المعارف، مصر، (د.ط)، (د.ت).

208. محمد بن الطيب بن محمد أبو بكر الباقلاني (ت 403ه): "إعجاز القرآن"، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، مصر، ط3.(د.ت).

209. محمد عبد العظيم الزرقاني، "مناهل العرفان في علوم القرآن"، دار إحياء الكتب العربية، (د.ط)، (د.ت).

210. محمد أبو عبد الله بن الطيب الفاسي، "فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح"، وفي أعلاه عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "الاقتراح في أصول النحو وجدله"، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط2، 2002م.

211. محمد بن عبد الله أبو عبد الله بن مالك، "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الأوقاف، (د.ط)، 1387ه/1967م.

212. ـــ، ـــــ، "سبك المنظوم وفك المختوم"، تحقيق: عدنان محمد سلمان فاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط1، 1425هـ/2004 م.

213. ــــ، ــــ، "شرح التسهيل"، تحقيق: عبد الحميد السيد، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ط1، (د.ت)، 1974م.

214. ــــ، ــــ، "شرح الكافية الشافية "، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث،مكة المكرمة، السعودية.

215. ــــ، ــــ، "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، تحقيق: طه محسن،، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية،(د.ط)، 1405هـ/1985م.

216. ــــ، ــــ، "متن الألفية (الخلاصة)"، دار الإمام مالك، باب الواد، الجزائر، ط1، 1423هـ/2002م.

217. محمد أبو عبد الله المرزباني، "الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء"، تحقيق وتقديم: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1415هـ/1995م.

218. محمد بن علي الشافعي الصبان، "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني"، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، (د.ط)، (د.ت).

219. محمد علي الصابوني،"التبيان في علوم القرآن"، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د.ط)، 1424هـ/2004م.

220. محمد بن علي بن محمد الشوكاني، "نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار"، إدارة الطباعة المنيرية، (د.ط)، (د.ت).

221. محمد بن عمار درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، سلسلة الرسائل الجامعية، الرياض، ط1، 1427هـ/2006م.

222. محمد عيد، "الرواية والاستشهاد باللغة: دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث"، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، 1972م.

223. محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي، "جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة و الشعر"، تحقيق: صلاح الدين الهواري المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط1، 1425هـ/2004م.

224. محمد بن محمد أبو الخيربن الجزري،"غاية النهاية في طبقات القراء"، تحقيق: براجستراسر، لبنان، ط1، 1427هـ/2006م.

225. ـــــ، ـــــ، "منجد المقرئين ومرشد الطالبين"، اعتنى به: عبد الحليم بن محمد الهادي قابه، دار البلاغ، الجزائر، ط1، 2003م.

226. ـــــ، ـــــ، "النشر في القراءات العشر"، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 2002م.

227. محمد المختار ولد أباه، "تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب"، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط2، 1429هـ/2008م.

228. محمد مرتضى الحُسَيْني الزَّبيدي، " تاج العروس من جواهر القاموس"، دار الهداية، (د.ط)، (د.ت).

229. محمد المنتصر الريسوني،"الشعر النسوي في الأندلس"، قدم له: عبد الله كنون، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان.

230. محمد بن يزيد أبو العباس المبرد: "الكامل في اللغة والأدب"، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1،1993م.

231. ـــــ، ـــــ، "المقتضب"، إعداد: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1420هـ/1999م.

232. محمد بن يزيد القزويني أبو عبد الله بن ماجه، "السنن"، شرح الإمام أبي الحسن الحنفي المعروف بالسندي وبحاشية: "تعليقات مصباح الزّجاجة في زوائد ابن ماجه" للإمام البويصري، حقق أصوله وخرّج أحاديثه على الكتب الستة ورقمه حسب المعجم المفهرس: خليل مأمون شِيحا، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط4، 1427هـ/2006م.

233. محمود السيد، "الفتوحات الإسلامية"، مؤسسة شباب الجامعة، (د.ط)، 2001م.

234. محمود أبو القاسم جار الله الزمخشري، "الفائق في غريب الحديث"، تحقيق: علي محمد اليحاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان.

235. ــــــ، ــــــ، "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العيكان، الرياض، (د.ط)، 1998م. ــــــ، ــــــ، "المفصل في صنعة الإعراب"، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1420هـ/1999م.

236. محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في اللغة العربية"، دار النشر للجامعات، القاهرة- مصر، ط1، 1428هـ/2007 م.

237. محمود فجال، "الحديث النبوي في النحو العربي"، دار أضواء السلف، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط2، 1418هـ/1997م

238. مخلوف بن لعلام، "مبادئ في أصول النحو"، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ط)، (د.ت).

239. مسلم أبو الحسين بن الحجاج بن القشيري النيسابوري، "صحيح مسلم المعروف بالجامع الصحيح"، اعتنى به وراجعه: هيثم خليفة الطعيمي،صيدا-بيروت-لبنان، 1424هـ/2004م.

240. مسلم محمد، "مباحث في إعجاز القرآن الكريم"، دار المسلم للتوزيع والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1416هـ/1996م.

241. مصطفى صادق الرافعي، "تاريخ آداب العرب"، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت).

242. منى إلياس، " القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1405هـ/1985م.

243. مهدي العربي المخزومي،"عبقري من البصرة"، دار الرائد، بيروت- لبنان، ط2، 1986م.

244. مهران محمد بيومي، "دراسات تاريخية من القرآن الكريم في بلاد العرب"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط)، 1408هـ/1988م.

245. موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، "شرح المفصل"، إدارة الطباعة، المنيرية، مصر، (د.ط)، (د.ت).

246. النابغة الجعدي، "الديوان"، تحقيق: واضح الصمد، دار صادر، بيروت- لبنان، ط1، 1998م.

247. ناصف علي النجدي، "سيبويه إمام النحاة "، مصر، 1372هـ/1953م.

248. النمر بن تولب: " الديوان" ، شرح نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000م.

249. نوارعبيدي، "التركيب في المثل العربي: دراسة نحوية للجملة الاسمية"، مطبعة المعارف، ط1، 2005م.

250. نور الدين عتر،"منهج النقد في علوم الحديث"، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط3، 1401هـ.

251. هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ، "أمالي ابن الشجري"، تحقيق: محمود محمد الطناحى، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

252. الهذلي، أبو ذؤيب، "الديوان"، شرح وتقديم: سوهام المصري، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق، عمان، ط1، 1998م.

253. وليد قصاب، "ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره"، دار العلوم للطباعة والنشر، ط1، 1401هـ/1981م.

254. ياقوت الحموي، شهاب الدين، "معجم الأدباء"، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، ط3، 1980م.

255. ــــــ، ــــــ، "معجم البلدان"، دار صادر، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت).

256. ياقوت محمد سليمان، "معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث"، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، (د.ط)، 2002م.

257. ياقوت محمود سليمان، "مصادر التراث النحوي"، دار المعرفة الجامعية، 2003م.

258. يحيى أبو زكريا الفراء، "معاني القرآن"، قدم له وعلق عليه ووَضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1423هـ/2002 م.

259. يحي بن شرف الدمشقي الشافعي النووي،، "شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية" ، شرح الإمام ابن دقيق العيد، اعتنى به: الأستاذ عبد الهادي قطش، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (د.ط)، 2002م.

260. يوسف بن عبد الله النمري أبو عمرو القرطبي، "جامع بيان العلم وفضله"، تحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، ط1، 1424هـ/2003م.

ثانيـــا: الكتب المترجـــمة إلى العربية.

261. بالانثيا آنـــخل جانثلاث، "تاريخ الفكر الأندلسي"، نقله عن الاسبانية: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ط)، 1427هـ/2006م.

262. غارودي روجي، "الإسلام في الغرب: قرطبة عاصمة العالم والفكر"، ترجمة: ذوقان قرطوط، دار دمشق للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 1995م.

263. يوهان فك (Johann Fuck)، "العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب"، نقله إلى العربية وحققه وفهرسه،: عبد الحليم النجار، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

ثالثـــا:الرسائل الـــجامعية.

264. أحمد محمد أبو عريش الغامدي، "أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية"، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1409هـ/1989م.

265. خالد بو صافي، "شواهد القرآن وقراءاته في كتاب شرح التسهيل- دراسة نحوية-"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة تلمسان،1433هـ/2012م.

266. دينا محمد بن حمود بن الحسين الحارثي، "اللغات العربية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي- الجانب النحوي-"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة والنحو والصرف،كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1415هـ/1995م.

267. علي بن علوي بن عوض الشهري، "أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل"، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى السعودية، 1424هـ-1425هـ.

268. صالح أحمد مسفر الغامدي، "شواهد النحو النثرية تأصيل ودراسة"، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في النحو، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.

269. فادي صقر أحمد عصيدة، "جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي"، أطروحة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2006.

270. فداء حمدي رفيق فتوح، "الشاهد النحوي بين كتابي معاني الحروف للرماني ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي- دراسة مقارنة-"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين، 2006م.

271. محمد بشير إسماعيل، " الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح(إنّه خَفي على أكثر النحويين)"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أمّ القرى، السعودية، 1420هـ-1421هـ.

272. عبد الجليل مرتاض، " الفوارق النحوية بين اللهجات العربية الفصيحة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 1982م.

273. مزيد إسماعيل نعيم، " منهج أبي حيان النحوي الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب مع تحقيق فصل منه"، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1398هـ/1978م.

274. عمار مصطفاوي، " الجهود اللغوية في المغرب الأوسط من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجريين"، رسالة دكتوراه في اللغة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007م.

275. واسيني بن عبد الله، " شواهد القراءات القرآنية في معجم تهذيب اللغة للأزهري"، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،.

276. غنيم غانم عبد الكريم الينيعاوي،" الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة"، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1418هـ.

رابعـا: الـمجلات.

277. صالح بلعيد، "الاحتجاج اللغوي"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، مجلة دورية لغوية علمية يصدرها المجمع الجزائري للغة العربية، جامعة مولود معمري، العدد 1، السنة الأولى، ربيع الأول 1426 هـ/ماي 2005م.

278. أحمد جلايلي، "مراتب النصوص في الاحتجاج النحوي"، مجلة الأثر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 4، ماي 2005م.

279. لخضر روبْحي، "أهمية الشاهد النحوي في تفسير القرآن الكريم: تفسير جامع البيان لابن جرير الطبري نموذجا"، مجلة الأثر، مجلة الآداب والعلوم واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، العدد 6، ماي 2007م.

280. علال الفاسي، "سيبويه والمدرسة الأندلسية في النحو"، مجلة اللسان العربي، "مجلة دورية للأبحاث اللغوية ونشاط الترجمة والتعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، 1395هـ/1975م.

فهرس الموضوعات

الباب الأول: الشاهد النحوي لدى النحاة القدامى

الفصل الأول: الشاهد من كلام العرب لدى النحاة القدامى

الفـــــصل الثاني: ا لشاهد من القرآن الكريم وقراءاته لدى النحاة القدامى

الفصل الثالث: الشاهد من الحديث النبوي لدى النحاة القدامى

الفصل الثالث: الشاهد من الحديث النبوي الشريف لدى نحاة الأندلس

الفهــــــارس

الملخص:

يتناول موضوع الرسالة « الشاهد النحوي لدى نحاة الأندلس »؛ حاولت من خلاله الوقوف على أهمية الشاهد النحوي في النحو العربي عند القدامى عامة، ولدى الأندلسيين خاصة، كما تطرّقت للأسباب التي جعلت بعض أنواع الشاهد تأخذ القسط الأكبر من اهتمام نحاة الأندلس، ومن ثمّة حاولت إماطة اللثام عن منهج بعض نحاة هذا القطر في الأخذ بالشاهد النحوي، لاسيما أنّ الدارسين المحدثين ينظرون إلى النحو المشرقي باهتمام أكبر من النحو الأندلسي، وقد ذيّلت الرسالة بنماذج من شواهد القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي وكلام العرب .

الكلمات المفتاحية:

الشاهد – النحو – نحاة الأندلس – القرآن الكريم – الحديث النبوي – كلام العرب – منهج – القاعدة – الفصحاء – نماذج .

abstract :

The objective of this work is analysing the thesis of: « The grammatical witness among the Andalusian grammarians ».

I tried in this analysis to mention the great value that the ancients used to give to the grammatical witness, especially the Andalusians. I also analysed the reasons which pushed them to opt for such kinds of witnesses. Thus, I attempted to unveil the method used by the grammarians of this country, who took this witness into consideration ; seen that the modern searchers prefer the oriental syntax rather than the Andalusian one.

I concluded my thesis with samples of witnesses which were taken from the Holy Coran and its readings, the prophetic speech and the Arabs' talk.

Keywords :

The witness, grammar (syntax), Andalusian grammarians, the holy coran, the prophetic speech, the Arabs' talk, method , rule , eloquents , samples.

Résumé :

L'objectif de ce présent travail est d'étudier 'le témoin syntaxique chez les grammairiens de l'Andalousie'. A travers ce sujet, j'ai essayé de montrer l'importance du témoin syntaxique dans la syntaxe arabe chez les anciens, en général, et chez les Andalous, en particulier. Ainsi, j'ai abordé les raisons pour lesquelles certains types de témoin se considèrent comme un centre d'intérêts chez les grammairiens d'Andalousie. A partir de là, j'ai essayé de dévoiler les méthodes de certains grammairiens de ce pays en travaillant sur le témoin syntaxique. Surtout que les chercheurs modernes considèrent que la syntaxe orientale est plus importante que la syntaxe andalouse. J'ajoute que cette thèse a été annexée par des modèles de témoin tirés du Coran et ses lectures, du Hadith et de la parole des Arabes.

Mots- clés:

Témoin – syntaxe – Grammairiens d'Andalousie – Coran – Hadith – parole des Arabes – Méthode – règle – Eloquents – modèles –